

إنَّ الحمد للَّه نَحمَدُه ونَستعِينُه ونَستَغفِره، ونعوذ باللَّه مِن شُرور أنفُسِنا ومِن سيِّنات أعمالنا، مَن يَهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ له، وأشهَد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهَد أن محمدًا عبدُه ورسوله.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تَقَالِنهِ وَلَا تَمُونُنَّ إِلَّا وَٱنتُم مُسَلِمُونَ ﴾ (١).

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِن نَفْسِ وَحِلَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَذِيرًا وَاسْتَآءٌ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَاءَ لُونَهِهِ وَٱلْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْتَكُمْ رَقِيبًا ﴾ (١).

﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ عَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُواْ فَوْلًا سَدِيلًا ﴿ ثُولِيعًا لَكُمْ أَعْمَلُكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُويَكُمْ وَمَن بُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣) .

أمَّا بعد؛

فهذا هو الإصدار الخامس عشر من إصدارات «سلسلة تراث الحنابلة» التي تهدف في المتقام الأوّل إلى طباعة ما لم يُطبَع مِن تراث الأصحاب الحنابلة، وفي المتقام الثاني إلى إعادة تحقيق ما يَحتاج مما قد طبع مِن قَبْل، فللَّه الحمد والمِنّة



⁽١) آل عمران: ١٠٢.

⁽۲) النساء: ۱.

⁽٣) الأحزاب: ٧١٠٧٠.

إذ وَقَّقَني لذلك، وأَسأَل اللَّهَ العظيمَ ربَّ العرش العظيم إتمامَ ما تَبقَّىٰ لديًّ مِن كُتبٍ؛ منها ما قد أوشَكتُ علىٰ إكماله، ومنها ما قد قَطعتُ فيه شَوطًا كبيرًا.

وأمّا الكِتاب الذي بين يديك أيها المتفقّه فهو كتاب «الجامع الصغير» في فروع مَذهَب إمام الأثمة وإمام أهل السُّنة أبي عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ، الذي هو مِن تأليف الإمام العلَّامة مُقعِّد المَذهَب ومُرتَّبه قاضي القضاة أبي يَعلَىٰ محمد بن الحسين ابن الفراء رَحمَهُ اللَّهُ، والذي اختصرَه مِن كُتبِه الكِبار، خاصة مِن كِتابه: «التعليق في مسائل الخلاف».

وهذا المَتن الذي بين يديك يُعتَبَر مِن أهم متون المَذهَب الفروعيَّة ـ إن لم يَكُن أهمَّها على الإطلاق ـ بل تَميَّزَ عليها جميعًا بمميزاتٍ لم يُسبَق إليها، مِن أبرَزها:

 التَّوسُّع في ذِكر اختلاف الرِّوايات عن الإمام أحمد رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ، فهو يَذْكُر الرواية والروايتين والثلاث روايات.

٦- الاختصاص بذكر الأوجه عن الأصحاب الحنابلة رَجْهُواللَّهُ، فهو بُعتبَر بِحُقَّ أُوَّلَ مُتن حنبلي يُعرِّف بالأوجُه وقائليها، والاختلاف بين أصحابها، فقد خَلا مُختصَرُ الخرقي وإرشادُ ابن أبي موسىٰ مِن ذلك.

٣- الانفراد دون باقي المتون بذكر الأبواب الخاصة بأحكام التحري والإكراه والكراهة والنظر.

وغير ذلك مما سَنَذكُرُه في مَباحث مقدِّمة الدراسة للكتاب(١).

وإني لمَّا استَشْعَرتُ أهميةَ الكتاب وتُميُّزُه، ولمَّا وَجَدتُ أن طبعةَ الكتابِ

⁽١) يُنظر بحث (قيمة الكتاب العلمية) ص ٧٥.



الوحيدة لا تَلِيق بكتابٍ مِثله، ولا تَرقَىٰ إلىٰ ما دونه، ولا تُقنِع طالِبَ العلم بظهور تَفرُّدِه وانفرادِه عن بقية كُتُب المَدْهَب الفروعية؛ فقد أَحبَبتُ أن أُعِيدَ تحقيق الكتاب معتمِدًا علىٰ اللَّه تعالىٰ، مُستَشعِرًا الواجبَ المتحتِّمَ علَيَّ في ذلك، عامدًا إلىٰ إبراز ما قد خَفِيَ منه، لذلك فقد عنيتُ بوضع مقدِّماتٍ دراسيةٍ تكشف عن مبانيه، واهتمَمْتُ بوضع كشافاتٍ وفهارسَ تُبيِّنُ عن مخافيه،

هذا وأرجو من اللَّه أن أَكُون قد وُفِّقتُ إلىٰ خِدمَةِ هذا الكتاب، خِدمَةُ تَلِيق به وتَلقَىٰ قَبولًا عند طُلَّابِ العِلم.

وعَمَلِي في تحقيق هذا الكتاب يَنقَسِم إلىٰ ثلاثة أقسام:
 القِسم الأوّل: ترجمة المؤلّف.

ويَنقَسِم هذا القِسم إلى فصلين:

الفصل الأول: حياة المؤلِّف الشخصية.

ويَنقَسِم هذا الفصل إلى ثمانية مَباحِثَ:

المبحث الأول: اسمه.

المبحث الثاني: نَسبُه.

المحث الثالث: كُنيَّتُه.

المبحث الرابع: شُهرَتُه.

المبحث الخامس: لَقَبُه.

المبحث السادس: مَولِده.

المبحث السابع: أُسرَتُه.

المبحث الثامن: وفاتُه.



المحقق ال



الفصل الثاني: حياة المؤلِّف العِلمِيَّة. ويَنقَسِم هذا الفصل إلى خمسة مَباحِثَ:

المبحث الأول: شيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

المبحث الثالث: وظائفه.

المبحث الرابع: الثناء عليه.

المبحث الخامس: مؤلَّفاتُه.

القِسم الثاني: دراسة الكِتاب:

ويَنقَسِم هذا القِسم إلى أربعة عشر مَبحَثًا:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكِتاب،

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكِتاب إلى المؤلَّف.

المبحث الثالث: سبب تصنيف الكِتاب.

المبحث الرابع: زمن تصنيف الكِتاب ومَوقِعه بَيْنَ كُتبِ المؤلّف. المبحث الخامس: عناية الأصحاب الحنابلة بالكِتاب.

المبحث السادس: منهج المؤلِّف في الكِتاب.

المبحث السابع: اختيارات المؤلف بين «الجامع الصغير» وغيره.

المبحث الثامن: القِيمة العِلميَّة لِلكِتاب،

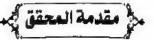
المبحث التاسع: مَصادِر المؤلِّف في كِتابه.

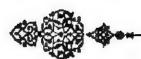
المبحث العاشر: مُصطَلَحات المؤلِّف في كِتابِه.

المبحث الحادي عشر: إحصائياتٌ عن الكتاب.

المبحث الثاني عشر: المؤاخّدات على الكِتاب.







المبحث الثالث عشر: الدراسات السابقة وأسباب إعادة تحقيق الكِتاب، المبحث الرابع عشر: وَصْفُ النُّسخة الخطُيَّة المُعتمَدة. المبحث الخامس عشر: عَمَلِي في الكِتاب،

القِسم الثالث: النَّصُّ المُحَقَّقُ [مَثْنُ الكِتاب]. القِسم الرابع: ثَبْتُ المَصادِر والمَراجِع والكشَّافات والفهارس:

- تَبْتُ المَصادِر والمَراجِع.

- كشَّافُ الآيَاتِ القُر آنِيَّةِ.

- كَشَّافُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

- كَشَّافُ المَوقُوفاتِ وَالْمَقُولاتِ.

- كَشَّافُ رِوَايَاتِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

- كَشَّافُ اخْتِيَارَاتِ الأَصْحَابِ رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ وَ.

- كَشَّافُ الرِّوايَةِ الوَاحِدَةِ. - كَشَّافُ الرِّوايَتَيْن.

- كُشَّافُ الثَّلَاثِ رِوَايَاتٍ. - كَشَّافُ الأَرْبَع رِوَايَاتٍ.

- كَشَّافُ التَّخْرِيجَاتِ. - كَشَّافُ القِيَاسَاتِ.

- كَشَّافُ الإيمَاءَاتِ. - كَشَّافُ فَوَائِدِ الْحِلَافِ.

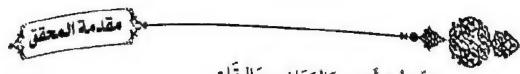
. كَشَّافُ النَّوَقُّفَاتِ. . كَشَّافُ أَصُولِ المَسَائِلِ.

- كَشَّافُ الوَجْهِ الوَاحِدِ. - كَشَّافُ الوَجْهَيْنِ.

- كَشَّافُ الثَّلَاثَةِ أَوْجُهِ. - كَشَّافُ الأَعْلام-

- كَشَّافُ الكُتُبِ الوَارِدَةِ فِي المَثْنِ.





. كُشَّافُ الأَمَاكِنِ وَالمَوَاضِعِ وَالبِقَاعِ.

. كَشَّافُ التَّعْرِيفَاتِ،

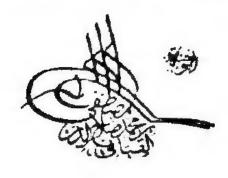
هذا وقد بَذَلتُ في تحقيق هذا الكِتاب الجهد، ولا أنسبُ إلى نفسي العصمة مِن الخطأ والزَّلَل، فرَّحِم الله من عثر على عثرةٍ لي فجبرتها، أو عورة لي فسترَها. وأرجو مِن إخواني ألَّا يَبخَلوا على أخيهم بملاحَظاتهم وإفاداتهم، فلا غناءً له عنها.

والله أسالُ أن يَجعَلَه لِوجهِه خالصًا، وأن يَتقبَّلَه بِفَضلِه وكُرمِهِ، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

ادرَ عليه. وصلَّى اللهُ على سيَّدِنا محمدٍ وعلى آله وصَحبِهِ أَجْمَعِين. كتبه أبو جنَّة الحنبلي مصطفى بن محمد صلاح الدين بن منسي القباني ثغر رشيد المبارك

صباح يوم الأحد (عاشوراء) ١٠ محرم الحرام سنة ١١٣٩ ه الموافق ٢٠١٧/١٠/١ م

Abo_gana_elmasry@yahoo.com









القِسم الأول ترجمة المؤلف







و ملاحد و ملاحد على المرافق و ملاحد و ملاحد و المرافق و

. «تاريخ بغللدا: ٣/ ٥٥.

. اطبقات المعتابلة 1: ٣٦١/٣.

رامناقب الإمام أحمدًا ص ٦٣٩.

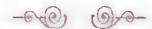
رابيتر أعلام النبلاءة: ١٨ ١٨٨ ٨٩٠.

والمتهج الأحمدة ٢٥٤ مم

- Cop (Gy-

الفصل الأول حياة المؤلف الشخصية

يَشتَعِل على ثمانية مَباحِث، هي:
المبحث الأول: اسمه.
المبحث الثاني: نَسَبُه.
المبحث الثالث: كُنيَّتُه.
المبحث الرابع: شُهرَتُه.
المبحث الخامس: لَقَبُه.
المبحث السادس: مَولِدُه.
المبحث السادس: مَولِدُه.
المبحث السابع: أَسرَتُه.
المبحث السابع: أَسرَتُه.



اسمه: محمد بن الحسين بن محمد بن خَلَف بن أحمد بن القرّاء.

أَسَبُه: الفرَّاء، وهي نِسبة إلىٰ خياطة الفَرْوِ وبَيعِهِ.

گُنيتُه: أبر يَعلَى، ولا يُعرَف له وَلَدٌ بهذا الاسم.

٠ شُهِرَتُه: أبو يَعلَىٰ ابن الفراء.

لَقُبُه: القاضي، وبه يُعرَف إذا أُطلِقَ في كُتُبِ الحنابلة.

مولِدُه: ٢٧ أو ٢٨ من مُحرَّم، سنة ٣٨٠ هـ.

۞ أُسرَتُه:

ـ جَدُّه لِأُمِّهِ: عُبَيد اللَّه بن عثمان بن يَحيى، أبو القاسم الدَّقَاق، المُحدِّن الثقة، المعروف بـ البن جَليقا، تُوفِّيَ سنة ، ٣٩ هـ.

. أبوه: الحسين بن محمد بن خَلَف، أبو عبد اللَّه، دَرَسَ على الإمام أبي بكو الرَّازي مَذْهَبَ أبي حنيفة حتى بَرَعَ فيه، ونَاظَرَ، وتَكَلَّمَ، وأَسنَدَ الحديث، وكان رجلًا فاضلًا، صالحًا، ثِقةً، أحد الشهود المعدَّلِين بمدينة السَّلام، تُوفِّي سنة ٣٩٠هـ.

- أخوه: أبو خازم محمد بن الحسين، كان عالِمًا مُحدِّثًا، لكنه نَزَعَ إلى مَذهَب الاعتزال، وخلط في سَمَاعِهِ، أَخَذَ عنه الخطيبُ، تُوُفِّيَ في دمياط سنة ٢٦٠ هـ. - أبناؤه:

١- أبو القاسم عُبيد اللّه: ولله السبت السابع من شهر شعبان سنة ٤٤٣ هـ،
 وتُوفّي سنة ٤٦٩ هـ، ولديه ٢٦ سنة .

٢- أبو الحسين محمد القاضي: ولك ليلة النّصف من شعبان سنة ٤٥١ هـ،
 وتُونِّي شهيدًا إن شاء اللّه ـ سنة ٢٦٥ هـ.

٣- أبو خازم محمد: وُلِدَ في صفر سنة ٤٥٧ هـ، وتُوفِّي يوم الاثنين ١٩ من







شهر صفر سنة ٥٢٧ هـ.

. أحفادُه:

١. عَلِيّ بن أبي خازم بن محمد بن محمد بن الحسين، تُوُفّي سنة ٢٥٥هـ.

٣ محمد بن أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين، أبو يَعلَىٰ الصغير، شيخ المَذْهَب في زَمَنِهِ، تُوُفِّيَ سنة ٥٦٠هـ.

٣ عبد الرَّحيم بن أبي خازم محمد بن محمد بن الحسين، تُوْفِّي سنة ٥٧٨هـ.

وفاته: ليلة الاثنين، بين العِشاءَين، ١٩ رمضان سنة ٤٥٨ هـ، وصَلَّىٰ عليه ابنه أبو القاسم بجامع المنصور ببغداد، ودُفِنَ بمَقبَرَةِ الإمامِ أحمدَ رَضَيَالِيَّهُ عَنْهُ، وتَزَاحَمَ الناسُ علىٰ جنازته.





الفصل الثاني حياة المؤلف العلمية

يَشتَمِل على خمسة مَباحِث، هي:

المبحث الأول: شيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

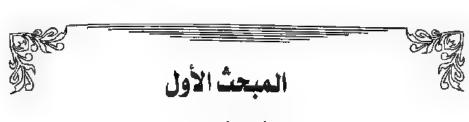
المبحث الثالث: وظائفه.

المبحث الرابع: الثَّناء عليه.

المبحث الخامس: مؤلَّفاته.

- O





من جُملة مشايخه:

١- عُبَيد اللَّه بن عثمان بن يحيي، المعروف بـ «ابن جَليقا» «ت ٢٩٠هـ».

٦- الحسن بن حامد بن علِيِّ بن مَرْ وان، أبو عبد اللَّه البغدادي «ت ٣٠٤هـ».

٣- الحسين بن أحمد بن جعفر، المعروف بدابن البغدادي «ت ٤٠٤ هـ».

٤- محمد بن عبد اللَّه بن حمديه بن نعيم النيسابوري، أبو عبد اللَّه الحاكم «ت ٥٠٤هـ».

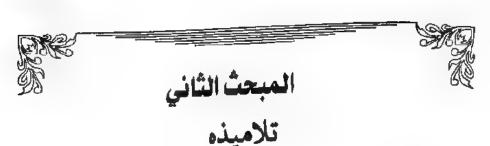
٥ محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل، أبو الفتح ابن أبي الفوارس «ت ٤١٢ هـ».

٣- عثمان بن عمرو بن محمد بن المنتاب، أبو الطيب الدقاق «ت ٣٨٩ هـ».
 ٧- علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمّامي، أبو الحسن المقرئ «ت ٤١٧ هـ».
 ٨- علي بن معروف بن محمد، أبو الحسن البزّاز.
 وغيرهم كُثرٌ.

-∞⊕ ⊕







من أبرز تلاميده:

١- أبو بكر أحمد بن علِيٌ بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي، المعروف بـ «الخطيب» ات ٤٦٣ هـ».

٢ عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى، أبو جعفر الهاشمي الشريف «ت ٤٧٠ هـ».

٣- الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا، أبو علِيّ المقرئ «ت ٤٧١ هـ».

٤- أبو علِيّ يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سُطُور العُكبري البرزبيني "ت ٤٨٧ هـ».

ه علِيُّ بن محمد بن علِيِّ بن أحمد بن إسماعيل الأنباري، أبو منصور القاضي «ت ٥٠٧ هـ».

٦_ محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أبو الخطاب الكلوذاني «ت ١٠٥هـ».

٧ علِيُّ بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، أبو الوفاء البغدادي «ت ١٣٥ هـ».

٨ رزق اللَّه بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث، أبو محمد التميمي

لات ۸۸۸ هـ.

وغيرهم كُثرٌ.







١. التدريس:

حيث جَلَسَ لِلتَّدريس أُوَّلَ مَرَّةٍ مكانَ شيخه ابن حامدٍ، بِأُمرٍ منه، حينما ذَهَبَ إلى الحجِّ سنة ٤٠٢ هـ، واستَمَرَّ بعد وفاة شيخه بوصيةٍ منه، فكانت له حلقةً عظيمةً بجامع المنصور.

٢ الإفتاء:

حيث جَلَسَ للإفتاء، وكانت تأتيه المسائلُ مِن مُختَلَفِ ربوع الخلافة، فكان يُجيب عليها، منها: جوابات مسائلَ وَردَت مِن الحَرَم، ومِن تنيس، ومِن أصفهان، ومِن مَيَّافارقين.

٣. القضاء:

لَمَّا تُوُفِّيَ القاضي ابن ماكولا، أصبح مَنصِبُه خاليًا، فتَقَدَّمَ إليه مَن يَعرِض عليه تَوَلِّي القضاء بِدار الخلافة؛ فامتنعَ، فلَمَّا لم يَجِد بُدًّا مِن القبول اسْتَرَطَ لِتولِّيه بعض الشُّروط، وهي:

١. ألَّا يَحضرَ أيام المواكب.

٢. ألَّا يَخرُجَ في الاستقبالات.

٣- ألَّا يَقْصِدُ دارَ السلطان.



رظالفه ک

فأُجِيبَ لذلك، فتوَلَّىٰ القضاء، وحَسُنَت فيه سِيرَتُه.

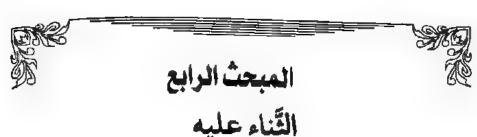
ثم أُضِيفَ إليه - بجانب قضاء دار الخلافة - قضاء الحَرِيم، ثم قضاء حران وحلوان.

وظَلَّ قاضيًا إلى أن مات - رُحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ...

--@ **⊙**~-







قال ابنُ عقيل: «لَم أُدرِك فيما رَأَيتُ مِن العلماء ـ على اختلاف مذاهبهم ـ مَن كَمُلَت له شرائطُ الاجتهاد المُطلَق إِلَّا ثلاثةً، وذَكَرَ أَوَّلَهُم القاضي أبا يعلىٰ». وقال: «القاضي أبو يعلىٰ المملوء عقلًا وزهدًا وورَعًا».

قال ابن الجوزي: «انتهى إليه عِلمُ المَذْهَبِ، وكانت له التصانيفُ الكثيرةُ في الأصول والفروع».

وقال: «كان فقيهًا نزهًا متعَفِّفًا».

وقال: «جَمَعَ الإمامةَ والفقهَ والصَّدقَ وحُسْنَ الخُلُقِ والتَّعبُّدَ والتَّقشُّفَ والخشوعَ وحُسْنَ السَّمْتِ والصَّمْتَ عمَّا لا يَعنِي».

قال الذهبيُّ: «شيخ الحنابلة، القاضي الحَبْرُ، صاحب التصانيف، وفقيه عَصْرِهِ، كان إمامًا لا يُلرَكُ قرارُه، ولا يُشَقُّ غُبارُه، وجميع الطائفة مُعتَرِفون بفضله، ومُغتَرِفُون مِن بَحْرِهِ».

وقال: «الإمام العلّامة، شيخ الحنابلة، أَفْتَىٰ ودَرَّسَ، وتَخَرَّجَ به الأصحابُ، وانتهت إليه الإمامةُ في الفقه، وكان عالِم العراق في زمانه».

وقال: "في الفقه ومعرفة مَذاهِب الناس ومعرفة نصوص أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ـ».

وقال: «كان ذا عبادةٍ وتَهجُّدٍ، ومُلازَمةٍ للتصنيف، مع الجلالة والمهابة».

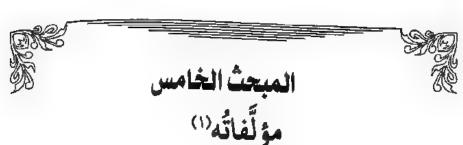


الثناء عليه كالم

وقال: «كان مُتعَفِّفًا، نَزِهَ النفس، كبيرَ القَدْر، ثخينَ الورَعِ». قال ابن كثيرٍ: «شيخ الحنابلة، ومُمهِّدُ مَذَهَبِهِم في الفروع». وقد أَثْنَىٰ عليه العلماءُ بما يَطُولُ ذِكرُهُ، والغَرَضُ هنا الاختصارُ.

--





أُوَّلًا: المُؤلَّفاتُ المطبوعةُ:

١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات.

٢. الأحكام السلطانية،

٣- الأمر بالمعروف والنهي عن المتكر.

٤- تنزيه خال المؤمنِين معاوية بن أبي سفيان رَصِحَالِلَهُ عَنْهُ.

٥. تفضيل الفقر على الغِنَىٰ.

٦-التَّوكُّل.

٧. الجامع الصغير (وهو كِتابُنا هذا).

. التعليق اللجزء الثاني والرابع».

٨-الروايَتَين والوَجْهَين.

٩- الطُّبُّ.

١٠- العدَّة في أصول الفقه.

١١. فَضُلُّ ليلة الجمعة على ليلة القَدْرِ.

١٢. مَجالِس أبي يَعْلَىٰ استة مَجالِسُ حديثيَّة ١٠.

⁽١) ملاحظة: جميع مؤلفات القاضي أبي يعلى ستخرج إن شاه الله تعالى في هذه السلسلة، ما طبع منها وما لم يطبع.



مزلفاته ا

١٣ مُختَصَر المُعتَمَد.

14_مسائل الإيمان.

ثانيًا: المؤلَّفات المخطوطة:

.الخلاف الكبير «الجزء العاشر».

١٥ شَرْحُ مُختَصَر الخِرَقيّ.

_الفوائد الصّحاح والأفراد والحكايات «الجزء الخامس».

١٦. مُختَصَرُ إبطال التأويلات لأخبار الصفات.

١٧- الكلام في حروف المُعجَم «مسألة أن الأشياء وحروف الأدوات مُحدَثَةٌ مخلوقةٌ».

ثَالثًا: المؤلَّفاتُ التي لَم نَعثُرْ عليها حتى الآن:

١٨ـ إبطال الحِيَل.

١٩. إثبات إمامة الخلفاء الأربعة.

٢٠ أحكام القرآن.

٢١ الاختلاف في الذَّبِيح.

٢٢. أَرْبَعُ مُقدِّماتٍ في أصول الدِّيانات.

٣٦ الانتصار لِشَيخِنا أبي بكرٍ.

. أيجاب الصيام ليلة الإغمام (١).

٢٥ إيضاح البيان.

اختصره الإمام محيي الدين النوري بدون إخلال في كتابه «المجموع» وقد حققته وسأنشره في هذه
 السلسلة إن شاء الله تعالى.



المبعث الغامس الما المبعث الغامس المبعث المبعث الغامس المبعث الغامس المبعث المبعث المبعث الغامس المبعث ا

٢٦. التعليق في مسائل الخلاف.

٢٧. تكذيب الخيابرة فيما يَدُّعُونه مِن إسقاط الجِزية.

٢٨ الجامع الكبير، قطعة «الطهارة وبعض الصلاة والنكاح والصداق والنُّلع والوليمة والطلاق».

جوابات مسائل وردت من أصبهان.

٣٠. جوابات مسائلَ وَردَت مِن الحَرَم.

٣١ جوابات مسائلَ وَردَت مِن تنيس.

٣٢ جوابات مسائلَ وَردَت مِن مَيَّا فارقين.

٣٣ الخصال والأقسام.

٣٤ الخلاف الكبير.

٣٥. ذُمُّ الغِناء.

٣٦ الرَّدُّ علىٰ ابن اللبان.

٣٧ الرَّدُّ على الأشعريَّةِ.

٣٨. الرَّدُّ على الباطنيَّةِ.

٣٩ الرَّدُّ على الكراميَّةِ.

1. الرَّدُّ علىٰ المُجَسِّمةِ.

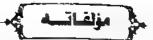
٤١ الرسالة إلى إمام الوقت.

اغرؤوس المسائل(١).

١٢-شَرْحُ المَلْقَبِ.

 ⁽١) ملاحظة: عُرف له كتاب بهذا الاسم بالمكتبة البريطانية، وقد خُقَّق في رسائل جامعية، ونُسب إليه، رهو لبس له، وسأطبعه باسمه الصحيح إن شاء الله تعالى حيث انتهيت من تحقيقه.





\$\$ شروط أهل الذُّمَّةِ.

ه٤ عيون المسائل.

٤٦ الفَرق بين الآل والأهل.

٤٧ الفوائد الصُّحاح والأفراد والحكايات.

٤٨ فضائل أحمد.

14 القطع علىٰ خلود الكفار في النار.

٥٠ كِتاب اللّباس.

٥٠ الكفاية في أصول الفقه.

٥٢ الكلام على الاستواء.

٥٣ المُجرَّدُ في المَذهَب.

٥٤ مُختَصَر العدَّة في أصول الفقه.

٥٥ مُختَصر الكفاية في أصول الفقه.

٥٦. مُختَصَر المُقتَبَس.

٥٧. مُختَصَرٌ في الصيام.

٨٥. المُعتَمَد.

٥٩ المُقتبس.

٦٠ ـ مُقدِّمةٌ في الأدب.

٦١ نَقُلُ القرآن.

--@ --







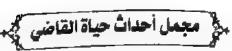


عُجمَل أحداث حياة القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ



الحدث	
	السنة
وُلِدَ أَبُو يَعْلَىٰ.	٠٨٧ هـ
سَمِعَ مِن شَيخِه المُحدِّث عَلِيِّ بن عُمَر بن شاذان الشُّكري الحربي في ربيع الآخر.	٥٨٣٥
سَمِعَ مِن شَيخِه المُحدِّث عَلِيِّ بن معروفٍ البزَّاز.	٥٨٧ هـ
قَرَأَ علىٰ شَيخِه المُحدِّث عثمان بن عمرو بن المنتاب.	٥٨٧ هـ
سَمِعَ مِن شَيخَتِه المُحدِّثة أَمَةِ السَّلام بنت أحمد بن كامل في ربيع الأول.	_
قَرَأَ علىٰ شَيخِه المُحدِّث عبد اللَّه بن أحمد بن مالك البيع.	۲۸۳ هـ
سَمِعَ مِن شَيخِه المُحدِّث محمد بن عبد اللَّه بن الحسين، ابن أخي ميمي الدَّقاق.	۲۸۳ هـ
سَمِعَ مِن شَيخِه المُحدِّث موسىٰ بن عبسىٰ السَّرَّاج.	۳۸٦ هـ
قَرَأَ علىٰ جَدُّه الشيخ المُحدِّث عُبَيد اللَّه بن عثمان.	4A7 @
تُوَفِّيَ وَالِدُه رَحَمُهُ اللَّهُ.	۰۹۳ هـ
بَدَأَ فِي الشَّلَمُدُ عِلَىٰ أَبِي عِبِدِ اللَّهِ ابن حامد رَجَمَدُ آلدُّهُ.	A 6.4
سافر إلى بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج.	2/2 4.







	السنة
عُرضَت عليه الشهادةُ فأبَيْ.	1734
مناظرة عند الخليفة بسبب كتابه «إبطال التأويلات».	A 177
شَهِدَ عند القاضي ابن ماكولا.	ما دا
مناظرة عند الخليفة.	A660
وُلِدَ وَلَدُه عُبَيدُ اللَّه.	733 a
ا تَوَلَّىٰ القضاء.	٧٤٤٤
وُلِدَ وَلَدُه محمدٌ القاضي.	103 &
مَجلِس للقاضي في مسجد المنصور يوم الجمعة بعد الصلاة ٢٩ من ذي القعدة.	F03 &
مَجلِس للقاضي في مسجد المنصور يوم الجمعة بعد الصلاة ٥ من محرم.	Y01 &
مَجلِس للقاضي في مسجد المنصور يوم الجمعة بعد الصلاة ٧ خلون من رجب.	V03 &
مَجلِس للقاضي في مسجد المنصور يوم الجمعة بعد الصلاة ٢٨ من شعبان.	
مَجلِس للقاضي في مسجد المنصور يوم الجمعة بعد الصلاة ٢ من ذي الحجة.	Yos a
وُلِدَ وَلَدُه محمدٌ أبو خازم.	V03 4
مَجلِس للقاضي في جامع المدينة يوم الجمعة بعد الصلاة A من مُحرَّم.	Aos a
تُؤَفِّيَ أَبُو يَعْلَىٰ رَحْمُ أَلَقَهُ.	Acia







القِسم الثاني دراسة الكتاب

ويَنقسِم هذا القِسم إلى خمسة عشر مَبحَنًا

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكِتاب.

المبحث الثاني: إثبات نِسبة الكِتاب إلى المؤلّف.

المبحث الثالث: سبب تصنيف الكِتاب،

المبحث الرابع: زمن تصنيف الكتاب وموقعُه بين كُتُب المؤلِّف الأحرى.

المبحث الخامس: عناية الحنابلة بالكِتاب.

المبحث السادس: منهج المؤلِّف في الكِتاب.

المبحث السابع: مصادر المؤلّف في الكِتاب.

المبحث الثامن: مُصطلَحات المؤلَّف في الكِتاب.

المبحث التاسع: اختيارات القاضي بين "الجامع الصغير" وغيره.

المبحث العاشر: القيمة العِلميَّة لِلكِتاب،

المبحث الحادي عشر: المؤاخذات على الكِتاب،

المبحث الثاني عشر: إحصائيَّاتٌ عن الكِتاب،

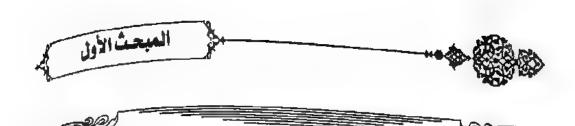
المبحث الثالث عشر. الدراسات السابقة للكتاب، وأسباب إعادة تحقيقه.

المبحث الرابع عشر: وَصْفُ النُّسخَة الخَطَّيَّة المُعتَمَدة.

المبحث الخامس عشر: عَمَيِي في الكِتاب،







المبحث الأول تحقيق اسم الكِتاب

بفضل الله تعالى قد كَفَانا المؤلِّف رَجْمَهُ أَللَهُ مُؤنَةً إثبات اسم الكِتاب والتدليل عليه؛ فقد اختار اسمًا واضحًا صريحًا لكتابه ألا وهو «الجامع الصغير» فَلَمْ بَدَعَ عليه؛ فقد اختار اسمًا واضحًا صريحًا لكتابه ألا وهو الجامع الصغير» فَلَمْ بَدَعَ بذلك مجالًا لاختلاطٍ أو اجتهادٍ أو ترجيحٍ، وفيما يلي أبرزُ تلك السَّمات التي أدخَلَت الطمأنينة إلى نَفْسِ المُحقِّق، وارْتَكَنَ إليها في إثبات اسم الكِتاب:

١- ضمَّنَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ آللَّهُ اسمَ كِتابه في مقدِّمة افتتاحيته، يُنظر ص ١١٨.

٢ اسم الكِتاب مُثبَتُّ علىٰ غاشية المخطوط، يُنظَر ص ١٠٢.

٣ قد أشار إلى اسم الكِتاب ـ بِكِلَا قِسمَيه ـ جَمْعٌ مِن علماء الحنابلة عند
 التّصريح به، منهم:

- أبو الحسين، ابن المؤلِّف ت ٥٢٦ هـ في «طَبَقَات الحنابلة» و «التَّمَام».

- نصير الدِّين السامري ت ٦١٦ هـ في «المستوعِب».

- نور الدين البصري ت ٦٨٤ هـ في «الحاوي الكبير».

. مسعود الحارثي ت ٧١١هـ في «شرح المقنع».

ـ تقي الدين ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ في «الصارم المسلول» و «شرح العمدة».

ـ شمس الدِّين ابن مفلح ت ٧٦٣ هـ في «الفروع».

- شمس الدِّين الزركشي ت ٧٧٢ هـ في اشَرِّحِ الخِرَقِيِّ ٥.





- عبد الرحمن ابن رجب ت ٧٩٥ هـ في «القواعد» و « فتح الباري».
 - ـ علاء الدِّين ابن اللحام ت ٨٠٣ هـ في «القواعد».
- برهان الدِّين ابن مفلح ت ٨٤٤ هـ في «المبدع» و «النكت والفوائد السنية».
 - علاء الدِّين المَرداوي ت ٨٨٥ هـ في «الإنصاف» و «تصحيح الفروع».
- ـ يوسف ابن عبد الهادي ت ٩٠٩ هـ في «مُعجَم الكُتُب» و «مراقي الجنان» و «جُمْع الجُوامع».

• ملاحظةً:

أرئ أن المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ عند تصنيفه لهذا الكِتاب جَعَلَ اسمَهُ «الجامع» فقط دون تمييز؛ وذلك لأنه لم يكن هناك داع لِتَمييزه؛ حيث إنه لم يكن قد صَنَّف «الجامع الكبير» «الجامع الكبير» الني صنَّفه آخِرَ حياته، ثم إنَّه عندما صنَّف كِتابَه «الجامع الكبير» أصبح في حاجة إلى أن يُميِّز كِتابَه القديم عن الجديد.

• تنبيهُ:

إذا أُطلِقَ اسمُ «الجامع» - هكذا مُفرَدًا - في كُتُب أصحابنا الحنابلة وَ وَكُلِلَهُ عَنْهُ وَ فَهُ وَ لَكُبيرٍ اللقاضي أبي يَعْلَىٰ ، إلَّا أَنِي قد فهو يَنصَرِف مُباشَرة إلىٰ كِتاب «الجامع الكبيرِ» للقاضي أبي يَعْلَىٰ ، إلَّا أَنِي قد لاحَظْتُ أَنَّ أَبًا الخَطَّابِ الكَلْوَذَانِيَّ ذَكَرَهُ في «الهداية» بِاسْمِ «الجامعِ» منفَرِدًا هكذا في (كتاب الكَفالة).

والدليلُ أنَّ مَقصِدَ أَبِي الخَطَّابِ هو الإشارةُ إلى «الجامعِ الصغيرِ» الآتي: - أنَّ القاضي لم يَعمَل في «جامعه الكبير» كتابَ الكفالة.

- أنَّ ما أَوْرَدَهُ أبو الخَطَّابِ مُوافِقٌ لِمَا في «الجامع الصغير».

ولعلَّ مِن أسباب عَدَمِ تُمييزِ أبي الخَطَّاب بين «الصغير» و «الكبير»؛ هو أنَّه



المبعث الأول

يُحتَمَل أنه قد صَنَّفَ «الهداية» قبل تصنيف شَيخِهِ لِجامِعِه الكبير في أَخِرِ حباته، يُحتَمَل أنه قد صَنَّف «الهداية» قبل القاضي لَم يُميِّز بين كِتابَيْهِ إلَّا بعد تصنيف الجديد وذلك بِناءٌ على ما ذكرتُهُ مِن أنَّ القاضي لَم يُميِّز بين كِتابَيْهِ إلَّا بعد تصنيف الجديد منهما.

كذا ما وجدته عن نصير الدين السامري في كتابه «المستوعب» ٢٤٣/٢ حيث أشار إلى الكتاب في موضع باسم «الجامع» على الرغم من عادته بتسمبته باسم «الجامع الصغير».

• لطيفة:

تتشاركُ مجموعةٌ مِن المؤلَّفات الحنبليَّة اسمَ «الجامعِ»، وفيما يلي مَرْدُ متلك المؤلَّفات:

- _ «الجامع في روايات الإمام» لأبي بكر الخلال ت ٣١١ هـ -
 - . ﴿ الجامع في الفقه؛ للحسن بن حامد ت ٤٠٣ هـ.
- . «الجامع الكبير في الفقه» لأبي يعلى ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ.
- . االجامع الصغير في الفقه، لأبي يعلىٰ ابن الفراء ت ٤٥٨ هـ.
- _ الجامع المنضد في الفقه الأحمد بن حمدان الحراني ت ٦٩٥ ه.
- . «الجامع الصغير لأحكام البشير النذير في الحديث» لعبد الغني المقدسي ت ٢٠٠ هـ.
 - «الجامع بين السُّنن والآثار ، لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ ه. .
 - . والجامع الكبير في النحوة لابن هشام ت ٧٦٥ ه. .
 - ـ (الجامع الصغير في النحو، لابن هشام ت ٧٦٥ هـ .
 - ـ (الجامع لخطب البحوامع) لعبد الرحمن البعلي ت ١١٩٢ هـ .



• تصحيحٌ:

ذَكَرَ ابنُ حميدِ السبيعيُّ في «الدُّرِّ المُنضَّدِ في أسماء كُتُب مَذهَب الإمام أحمد ص١٩ رقم ١١» كتابًا للقاضي، اسمه «الجامع المنصوص»، وتَابَعَهُ في إثباته للقاضي الشيخُ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في «المَدخَل المُفصّل: ٢/ ٩٠٨»، والدكتور عبد الملك ابن دهيش رَحِمَهُ اللَّهُ في «المَنهَج الفقهيِّ العامِّ ص ٥٧٦»، أمَّا الدكتور عبد اللَّه التركي في كتابه - إن شاء اللَّه ـ «المَذهَب الحنبلي» فقال: «فلَعَلَّه هو الجامع الصغير نفسه».

وأقول وباللَّه التوفيق:

إنَّ هذا الكِتابَ لا تَصِحُّ نِسبَتُه للقاضي ابنِ الفَرَّاءِ، وأنَّ الأمر ما هو إلا تحريفٌ، وذلك لِمَا يلي مِن أَمَاراتٍ:

الأُولَىٰ: أَنَّ الأَمْرَ قد اشْتَبَهَ علىٰ ابن حميدٍ رَحَمَهُ أَللَّهُ، وسَبَبُ الاشتباهِ ما أُورَدَهُ المَرداويُّ في «الإنصاف ٢٤/ ١٣١» حيث قال: [وقال القاضي في «الجامع»: المنصوص: يَلزَم الإحدادُ ...].

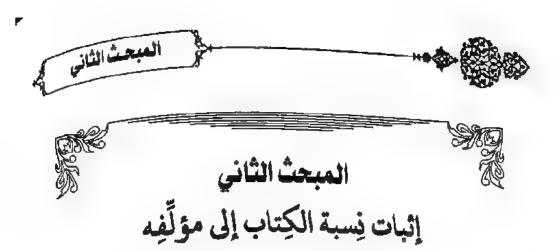
ونظرًا لخلو المخطوطات من علامات الترقيم؛ فقد توهم ابن حميد رَجَمَاءُ أَللَهُ أَن «الجامع المنصوص» هو كتابًا للقاضى رَجَمَاهُ اللهُ.

الثانية: أنَّ ابْنَهُ القاضي أبا الحُسَين لَم يُثبِتْهُ له ضِمْنَ مُصنَّفات أبيه، سواء ضمن كتابه «طبقات الفقهاء» أو في «التَّمَام»، وهو أَدْرَى بها.

الثالثة: أنَّ أَحَدًا مِن تلاميذ القاضي أو مِمَّن بَعْدَهم مِن الحنابلة لم يَذْكُرَ له كتابًا بهذا الاسم.







لا شكَّ أَن تحقيق نِسبَة أيِّ كِتابٍ إلى مؤلِّفه لَهِيَ مِن الأهمية بمكان، وفائلة ذلك واضحةٌ جليَّةٌ، وهي ألَّا يُنسَبَ له ما لَم يَسطُّرُهُ، ولا يُحكَىٰ عنه ما لَمْ يَرَهُ، وإنى - وللَّه الحمد - لا تُداخِلُنِي أيُّ ريبةٍ في صِحَّةِ نِسبة هذا الكِتاب إلى القاضي الإمام أبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ؛ وذلك لِآياتٍ بَيِّناتٍ وظواهِرَ واضحاتٍ، تَحسِمُ الشُّكُّ وتَقطعُ الريبة، وفيما يلي أَبرَزُ تلك الأدِلَّة المُشبِتَةِ لِلنَّسبةِ، وهي: ١- أنَّ اسم المؤلِّف مُثِبَتُّ على غاشية المخطوط.

٦- أنَّ اسم المؤلِّف مُثبَتُّ في بداية افتتاحية المخطوط.

٣- أنَّ المؤلِّفَ ذَكَّرَ في عِدَّةِ أماكِنَ مِن الكِتابِ شَيْخَه أبا عبد اللَّه الحَسَنَ بنُ حامدِ رَجْمَهُ ٱللَّهُ ، وصَرَّحَ به وباختياراته.

٤- مُطابَقة المُسطِّر في هذا الكِتاب بما سَطَرَهُ القاضي في كِتابِه «التعليق».

٥- نَقُلُ القاضي أبي الحُسَين - ابنِ المؤلَّف - في كِتابه «التَّمام» نصوصًا مُطابِقةً لِمَا في هذا الكِتاب، مع نِسبَتِها إلى المؤلِّف رَيْحَهُ أَللَّهُ.

٦- نَقْلُ جَمْع مِن الأصحاب الحنابلة رَضِّالِللهُ عَنْقُرْ في مؤلَّفاتهم نصوصًا مُطابِقةً لِمَا في هذا الكِتاب مع نِسبَتِها إلى المؤلُّف رَحْمَدُ ٱللَّهُ(١).



⁽١) ينظر سردُ بأسمائهم ص ٥٠.

اثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه المساد الكتاب الى مؤلفه المساد الكتاب الى مؤلفه المساد الكتاب الى مؤلفه المساد المساد

ويهذا يَظَهَرُ جَلِيًّا مِمَّا مَضَىٰ أَنَّ إِثباتَ نِسبة الكِتاب إلىٰ القاضي رَحْمَهُ ٱللَّهُ صحيحةٌ قاطِعةٌ.

-∞⊕ ⊕



يَخْنَلِفُ أَمْرُ ابتداءِ التَّصنيف عند العلماء ومَقاصِدُهم منه على ضَرْبَين: الأوَّل: أَنْ يُقْدِمَ المؤلِّف على التَّصنيف ابتداءً مِن جهة نفسه، رغبةً منه في المساهَمة في الحركة العِلمية، فإمَّا أَنْ يَضَعَ شيئًا لَم يُسبَق إليه، أو يُصحِّحَ شيئًا خطأ، أو بَشرَحَ شيئًا مُستَغلَقًا، أو يُكمِلَ شيئًا ناقصًا، أو يَختَصِرَ شيئًا طويلًا، أو

الثاني: أن يُقْدِمَ المؤلِّف على التَّصنيف ابتداءً بِناءً على طَلَبٍ وسؤالٍ مِمَّن يَحتاج إلىٰ ذلك، سواءً كانوا مِن أقرائه العلماءِ أو مِن طُلَّابِه أو مِن العَوَامِّ.

يَجِمَعَ شيئًا مُتفرِّقًا، أو يُرتُّبُ شيئًا منثورًا.

والقاضي أبو يَعْلَىٰ مِن العلماء الذين اعتادوا علىٰ تلبية رغبات السُّؤال مِمَّن يُرجَىٰ له الاستفادةُ والتَّعلُّمُ والتَّفقُّهُ، فَنَجِدُّه في أكثرَ مِن كِتابِ له يَذكُر أنَّه قد صَنَّهَ يرجَىٰ له الاستفادةُ والتَّعلُّمُ والتَّفقُّهُ، فَنَجِدُّه في أكثرَ مِن كِتابِ له يَذكُر أنَّه قد صَنَّهَ بِناءً علىٰ طلبٍ وسؤالٍ، وقد أبان رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدِّمة «الجامع الصغير» عن سَبَبِ تصنيفه له، فقال:

"سَأَلْتُمْ - أَيَّلَكُمُ اللَّهُ - اخْتِصَارَ كِتَابٍ مِنْ جُمْلَةِ كُنُبِنَا الكِبَارِ، يَقُرُبُ مَأْخَذُهُ، وَيَسْهُلُ دَرْشُهُ ؛ فَأَجَبْتُكُمْ إِلَىٰ ذَلِكَ مَعَ مَا عَلَيَّ مِنَ المَشَقَّةِ لِكَثْرَةِ الشَّغُلِ، وَاعْتَقَدْتُ أَنَّ الثَّوَابَ مَعَ المَشَقَّةِ أَوْفَرُ، وَأَنَّ الأَجْرَ عَلَىٰ ذَلِكَ أَكْثَرُ ».

ويَظْهَر لَي مِن هذا النَّصِّ أنَّه قد طُلِبَ منه وَضْعُ مُختَصَرٍ يَجمَع فروعَ المَذهَب



التي وَضَعَها في كُتُبِه الكبارِ المُتقدِّمةِ، وأنَّه قد صَنَّفَهُ بِناءً على طَلَبٍ وسؤالٍ، وقد أبان رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الجامع الصغير» أنَّه قد أجاب السائِلَ سُؤْلَهُ، وإن كان في شُغُل مِن تأليفٍ وتدريس وقضاءٍ.

ولطيفة:

فيما يلي سَرْدٌ بالكُنُب الحنبليَّةِ التي سُئِلَ مُؤلِّفُها تأليفَها:

. «إيطال الحِيَل» لأبي عبد اللَّه أبن بطة ت ٣٨٧ ه. .

«الإرشاد» لأبي عَلِيِّ ابن أبي موسى الهاشمي ت ٤٢٨ هـ.

ـ «الجامع الصغير في الفقه؛ لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ .

ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.

ـ «مُختَصَر المُعتَمَد في أصول الدِّينِ الأبي يَعْلَىٰ ابنِ الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.

_ ﴿ الْإِيمَانَ فِي أُصُولُ الدِّينَ ﴾ لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.

ـ «الرسالة المُغنِيَة في الشُّكوت ولزوم البيوت» لأبي عَلِيِّ ابن البنا ت ٤٧١ هـ.

- «المختار في أصول السُّنَّة» لأبي عَلِيِّ ابن البنات ٤٧١ هـ.

- «الانتصار في المسائل الكبار» لأبي الخَطَّابِ الكَلْوَذَانِيِّ ت ١١٥ ه.

- «التهذيب في الفرائض» لأبي الخَطَّاب الكَلْوَذَانِيِّ ت ١١٥ هـ.

- «التَّذكِرة في الفقه» لأبي الوفاء ابن عقيل ت ١٣ ٥ هـ.

- «الواضح في أصول الفقه» لأبي الوفاء ابّن عقيل ت ١٣٥ ه. .

. «التَّمَام» لأبي الحُسَين ابن أبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ تَ ٢٦ ٥ هـ.

. «التحقيق في أحاديث التعليق» لأبي الفَرَج ابن الجوزيِّ ت ٥٩٧ هـ.

. «الفروق» لنصير الدِّين السامري ت ٦١٦ هـ.





- « «المستوعِب» لنصير الدِّين السامري ت ٦١٦ ه.
- اعمدة الفقه الأبي محمد ابن قدامة ت ٦٢ هـ.
- «المذهب الأحمد في مذهب أحمد» ليوسف ابن الجوزي ت ٦٥٦ هر.
- «نهاية المبتدئين في أصول الدِّين» لأبي عبد الله ابن حمدان ت ٦٩٥ هر.
 - . «الرعاية الصغري في الفقه» لأبي عبد اللَّه ابن حمدان ت ٦٩٥ ه. .
 - . «شرح العمدة في الفقه» لتقيِّ الدِّين أبن تيمية ت ٧٢٨ هـ .
- "إيضاح الدلائل في الفَرْقِ بين المسائل" لأبي محمدِ الزريرانيِّ ت٧٤١هـ.
 - "المُختَصَر في أصول الفقه" لعلاء الدِّين ابن اللحام ت ٨٠٣ هـ.
- "جواب بعض الخدم لأهل النعم عن تصحيف حديث: احتَجَمَ" لابن المبرد ت ٩٠٩ ه.
 - "ذِكْرُ ما وَرَدَ في النصر في الكِتاب والسُّنَّةِ " لابن المبرد ت ٩٠٩ ه.
 - اتخريج حديث: لا ترديد لامِسٍ» لابن المبرد ت ٩٠٩ ه. .
 - "تخريج حديث: الشتاء" لابن المبردت ٩٠٩ ه..
- «المنهج الصحيح في الجَمْعِ بين المقنع والتنقيح» لأبي العباس العسكري
- «التوضيح في الجَمِّع بين المقنع والتنقيح» لشهاب الدِّين الشويكي ت ٩٣٩ هـ.
 - «عمدة الطالب لِنَيْلَ المَطالِب» لأبي السعادات البهوتي ت ١٠٥١ ه.
- "غِذَاء الألباب في شَرْحِ منظومة الآداب» لأبي العون السفاريني ت١١٨٨ ه..
 - "كَشْفُ اللِّنام شَرْح عمدة الأحكام" لأبي العون السفاريني ت ١١٨٨ هـ.



العبحث الرابع زَمَنُ تصنيف الكِتاب ومَوْقِعُهُ بين كُتُبِ المؤلِّف الأخرى

مِثَا لا شَكَّ فِهِ أَنَّ معرفة أَرْمَة تَأْلِف الكُتُب من الأهمية بمكاني لِمَن أواد معرفة وهراسة اختيارات وآراء مؤلَّق ما. خاصة كُتُب المُجتَهِدِين من الفقهاء اللهين تَتَغيَّر اختياراتُهِه مع الوقت. لذلك نَجِدُ مِن المؤلِّفِين مَن يَهِفَهُ بِإثبات تاريخ الفراغ مِن أيُ كِتَابِ له؛ رغبة في تسهيل طَلَبِ ذلك لِمَن أوادَ ومعا يُوجِبُ الأمفَ أَنَّ القاضي أَنَا يَعْلَىٰ لَه يَكُنُ مِن أولتك. فكان يُهمِلُ هذا الأمرُ جِلًا. مِمَّا جَعَلَ معرفة تَسَلشل مؤلِّفاتِه أَمْرًا غاية في الصعوبة.

وَنَفَنَكَ لَمَ يُشِرَ المَوْلَفَ رَحَمَدُ لَدُ إِلَىٰ وَقُتِ تصنيفَه لَهِذَا الكِتاب، وفيما يلي محاوَلة المتقصائية استفرائية لِمَعرِفَةِ زَمَنِ تصنيفِ كِتابِنَا ومعرفةِ مَوقِعِهِ بين كُتُب القاضى رَحْمَدُ لَمَةُ:

فأقول مستعينًا باللَّه:

أَوَىٰ أَنَ ا**الجامع الصغير؛ ه**و مِن أُوامِنظِ كُتُبِ القَاضي رَجَمَهُ لَمَّهُ فَهُو مُتَأْخُوُّ عَنَ االْرُّوالِتَيْنَ والْوَجَهَينِ؛ والنَّمُجرَّد؛ والنَّعليق القديم أو الخلاف، مُتَقَدَّمٌ علىٰ التَّعليق الجديد؛ والجامع الكبير؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. أشار المؤلِّف . رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في المغدِّمة فقال: (سَأَلَتُمُ . أَيَّلَاكُمُ اللَّهُ



مَنْ الْحَيْضَارَ كِتَابٍ مِنْ جُمْلَةِ كُتُبِنَا الكِبَارِ). وهذا النَّصُّ يُفِيدُ أَنَّ كِتابَ "الجامع الضغير» أَتَىٰ بَعْدَ تصليف القاضي رَحْمَهُ اللَّهُ لِعَدَدٍ مِن كُتُبِهِ الكبار.

٢- وقال أيضًا في المقدِّمة: (وَاعْتَمَدْتُ فِي أَكْثَرِهِ عَلَىٰ «مَسَائِلِ المَخِلَافِ). وهذا النَّصُّ يُفِيد أنَّ كتاب «الجامع الصغير» مُختَصَرًا مِن كتاب (التعليق في مسائل الخلاف).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَةُ اللّهُ إلىٰ ذلك في «الصارم المسلول» ٣/ ٥٥٨، فقال: (قال القاضي في «الجامع الصغير» الذي ضَمَّنَهُ مسائلَ «التعليق القديم»). وقال أيضًا: (وهذه طريقة القاضي في كُتُبِه المتأخِّرة مِن «التعليق الجديد»، وطريقة من وَافَقَهُ، وكان القاضي في «التعليق القديم» وفي «الجامع الصغير» يقول:).

فَيُعْلَم مِنْ هذه النَّصوص أن (التعليق القديم) مُتقدَّمٌ على «الجامع الصغير». "دسيأتي أنَّ مِن أوائل كُتُبِ القاضي اشَرْح المَذهَب، ثم "المُجرَّد، ثم "التَّعليق القديم».

٤-سيأتي أنَّ مِن أواخر كُتُبِ القاضي تصنيفًا «التَّعليق الجديد»، ثم «الجامع الكبير».

* وفيما يلي مُحاوَلةٌ أوَّليَّةٌ لِمعرفةِ التَّسَلسُل الزَّمَنيِّ لِبَعض كُتُبِ القاضي رَحَمُهُ اللَّهُ، وقد قَسَّمْتُ كُتُبَهُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ: متقدمة ومتوسطة ومتأخرة.

أولًا: كُتُب القاضي المتقدمة:

- «المُعتَمَد في أصول الدِّين».

وهو يُعتَبَر مِن أَقْدَمٍ كُتُبِه للأسباب الآتية:



and the

بر زمن تسليف الحسناب ﴾.

١. أنَّ الشَّافسيني رحمُ أَمَاناتُه وَ جَمَّ هَالِي اللَّهِمَ عَلَمًا الخَشَارِيُّهُ فَهِاهُ .

٧. أن القاضي رحم أألله طحرة وأشار إليه لهي خالب فتيه المعدوة مثل «الأحضام الساطانية» و «المدينة».

٣٠ اعتماد الفاضي رحمة الآل عابيه في المناهمار عابد من فتبه و مثل المناهم المالية المناهم المن

- "التعليق في مسائل الخلاف/ التعليق القديم/ الخلاف»،

وهو أيمتهو من أقام قُتُب القاطبي دحمة ألاله حيث قال ابنّة القاطبي أبو الخسيين في اللّه ما ١/ ٨٨: (ذكرها في النخلاف، وتأوّلها في اللهام الخبير»، و ذان في النخلاف، تأوّلها في النجلاف، تأوّلها قاديمًا ثم أقرّها أخبرًا).

وقال ابن تيمية في «العدارم المساول»: (وهاده طريقة القاضي في تُتبه الدتآخرة من «التعليق الدتآخرة من «التعليق الجديد»، وطريقة من وافقة، وكان القاضي في «التعليق القديم» وفي «الجامع الصغير» يقول:).

وقال أيضًا: (قال القاهبي في «الجامع الصغير» الذي هستنة مسائل «التعليق القديم»).

ـ الشرَّحُ المذهب في الفقه".

وهو يُعتبر من أقدم ذُدُب القاضي وحمدُ الله، حببت قال ابن تيمية في المحموع الفتاوين ١٣٠ / ٩٩٩»: (فالقاطبي الميانية، الدسنف الشجرّد" قاديمًا بعد أن مستف الفترح الماحب»، وقبل أن يُحتجم التحابق، واللجامع الحبير»).

. «الشجرّد في الفقه».

وهو يُعتبر من أقدم تُنْب الفائسي احمدُاللهُ، حدث قال ابن تيمية في المجموع

الفتاوى ٣٠/٣٠»: (فالقاضي رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ صَنَّفَ «المُجرَّد» قديمًا بعد أن صَنَّفَ «المُجرَّد» قديمًا بعد أن صَنَّفَ «شَرْحَ المَدْهَب»، وقبلَ أن يُحكِم «التعليق» و «الجامع الكبير»).

ـ «الرِّوايَتَين والوَجهَين في الفقه».

أرىٰ أنَّه مِن كُتُب القاضي رَحْمَهُ ٱللَّهُ المُتقَدِّمةِ للأسبابِ الآتية:

١ ـ أنَّ القاضي رَجِمَهُ ٱللَّهُ لَم يَذكُر أيًّا مِن كُتُبِهِ الأخرى قيه.

٢- قيامُ ابنه القاضي أبي الحُسَين بإتمامه مِن كُتُب القاضي الأخرى، حيث قال في «التَّمَام» ١/ ١١٩: (وإنما ذَكَرتُ هذه المسألة؛ لأنَّ الوالِدَ ذَكَرَ في «كِتاب الرِّوايَتَين» في هذه المسألة بوايَتَين، فلهذا ذَكَرتُ الأربعَ رواياتٍ؛ لأنه ذَكَرَها في «الجامع الكبير» و «الخلاف»).

و «الخلاف» مِن أوائل كُتُبِه، و «الجامع الكبير» مِن أواخِر كُتُبِه، فلهذا أرئ أنه صَنَّفَه قَبْلَ «الخلاف» لِكثرة مُخالَفَةِ الرِّوايَتَين لِمَا بَعْدَهُ.

ثانيًا كُتُب القاضي المتوسّطة:

ـ «الجامع الصغير في الفقه».

تَفَدَّمَ الكلامُ عليه.

_ «العدة في أصول الفقه).

وهو يُعتبَر مِن أواسِطِ كُتُبِ الفاضي رَحْمَهُ اللّهُ؛ لأنه أَلْفَهُ سَنَةَ ٤٢٨ هـ، حيث جاء في نهاية النُّسخة الخَطِّيَّة: (رَأَيْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ الإمَامِ العَالِمِ نَجْمِ الدَّينِ ابْنِ حِمْدَانَ فِي آخِرِ نُسْخَتِهِ الَّتِي بِخَطِّ يَدِهِ الَّتِي نَقَلْتُ هَذِهِ النُّسْخَة مِنْهَا مَا صُورَتُهُ: قَالَ مُؤَلِّفُهُ القَاضِي الإمَامُ أَبُو يَعْلَىٰ رَحْمَهُ اللّهُ: كَانَ فَرَاغُنَا مِنْهُ فِي لَيْلَةِ الأَحَدِ، لِسَبْعِ بَقِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الآخَرِ، سَنَةً ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ).



وقال القاضي فيه: (وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الجُزْءِ الأَوَّلِ مِنَ "المُعْتَمَدِ» خِلَافَ هَذَا). - "إبطال التأويلات لأخبار الصفات في أصول الدِّين».

وهو يُعتبر مِن أواسِطِ كُتُبِ القاضي رَحْمَدُ اللّهُ، حيث أَلْفَهُ في سَنَةِ ٤٢٩ هـ أو قَبْلَهَا بقليل؛ وذلك لأنَّ ابنَ الأثيرِ في الكامل ٧/ ٧٨٦، في أحداث هذه السَّنةِ قال: «وَفِيهَا أَنْكُرُ العُلْمَاءُ عَلَىٰ أَبِي يَعْلَىٰ ابْنِ الفَرَّاءِ الحَنْبَلِيُّ مَا ضَمَّنَهُ كِتَابَهُ مِنْ صِفَاتِ اللّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، المُشْعِرَةِ بأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّجَسُمَ».

ـ «الأحكام السلطانية».

وهو يُعتبَر مِن أواسِطِ كُتُبِ القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال فيه: (إِنِّي كُنْتُ صَنَّفْتُ كِتَابٌ ﴿ اللَّهُ عُتَمَدِ ﴾).

ـ «تفضيل الفقر على الغِنَىٰ».

وهو يُعتَبَرُ مِن أواسِطِ كُتُبِ القاضي رَحْمَهُ أَللَّهُ، حيث قال فيه: (وَبِهَذَا الفَصْلِ قَدِ اسْتَوْفَيْنَا الكَلَامَ فِيهِ مَعَ المُعْتَزِلَةِ فِي كِتَابِ «المُعْتَمَدِ»).

ـ «مُختَصَر المُعتَمَد في أصول الدّين».

وهو يُعتَبَر مِن أواسِطِ كُتُبِ القاضي رَجِمَهُ اللّهُ، حيث قال فيه: (سَأَلْتُمُونِي ـ أَحْسَنَ اللّهُ تَوْفِيقَكُمْ ـ اخْتِصَارَ مُفَدِّمَةٍ فِي أُصُولِ الدّينِ مِنْ كِتَابِنَا «المُعْتَمَدِ»).

ثالثًا: كُتُبُ القاضي المتأخّرة:

ـ «التَّعليق الجديد».

وهو يُعتَبَر مِن أواخِر كُتُب القاضي رَجِمَهُ اللّهُ، حيث قال ابنُ نيمية في «الصارم المسلول»: (وَهَذِهِ طَرِيقَةُ القَاضِي فِي كُتُبِهِ المُتَأَخِّرَةِ مِنَ «التَّعْلِيقِ الجَدِيدِ»، وَطَرِيقَةُ مَنْ وَافَقَهُ، وَكَانَ القَاضِي فِي "النَّعْلِيقِ القَدِيمِ» وَفِي «الجَامِعِ الصَّغِيرِ»



يَقُولُ:)،

_ «الجامع الكبير».

وهو يُعتَبَر مِن أواخِرِ كُتُب القاضي رَجْمَهُ أَللَهُ، حيث قال ابن تيمية في المجموع الفتاوي ٣٥/ ٢٢٢»: (وَالقَاضِي أَبُو يَعْلَىٰ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ هَذَا القَوْلَ هُوَ وَطَائِفَهُ الفتاويٰ ٣٥/ ٢٢٢»: (وَالقَاضِي أَبُو يَعْلَىٰ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ هَذَا القَوْلَ هُوَ وَطَائِفَهُ مِنْ أَتْبَاعِهِ؛ فَقَدْ رَجَعَ عَنْ هَذَا القَوْلِ فِي «الجَامِعِ الكَبِيرِ»، وَهُو آخِرُ كُتُبِهِ).

وقال ابنه القاضي أبو الحسين في «التمام»: (ذَكَرَهَا فِي «الخِلَافِ»، وَتَأَوَّلُهَا فِي «الخِلَافِ»، وَتَأَوَّلُهَا فِي «الجَامِعِ الكَبِيرِ»، وَكَانَ فِي «الخِلَافِ» تَأَوَّلُهَا قَدِيمًا ثُمَّ أَفَرَّهَا أَخِيرًا).

ـ "تنزيه كَالِ المُؤمِنِين معاويةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ".

وهو يُعتَبَر مِن أُواخِرِ كُتُبِ القاضي رَحْمَهُ ٱللَّهُ ـ إِن لَم يَكُن آخِرَها علىٰ الإطلاق _ حيث أَلَّفَهُ في رجب سنة ٤٥٨ هـ، وتُوُفِي القاضي رَحْمَهُ ٱللَّهُ في ليلة الاثنين ١٩ رمضان مِن نَفْسِ السَّنَةِ.

حيَّ جاء في أُوَّلِهِ: (قُرِئَ عَلَىٰ وَالِدِي السَّعِيدِ ـ وَأَنَا أَسْمَعُ ـ وَذَلِكَ فِي رَجَبٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِاتَةٍ، فِي مَسْجِدِهِ مِنَ الجَانِبِ الغَرْبِيِّ بِنَهْرِ القَلَّائِينَ).







تَتَجَلَّىٰ مَظاهِر اهنمام الأصحاب الحنابلة وعِنايَتهم بالكتاب في النَّقاط التالبة: ١. الرِّواية عن المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ:

فقد رواه عنه القاضي أبو البركات طلحة بن أحمد بن طلحة الكندي العاقولي الفقيه ت ١٢ ٥ هـ.

ذَكَرَ ذلك ابن رجب الحنبلي في «ذَيْلِ طبقات الحنابلة ١/٣١٢ نَقْلًا عن القاضي أبي الحُسَين، ولَم أَجِدْ ذلك في «طبقاته».

٤ الشَّرح:

ـ «المنير شَرْحُ الجامع الصغير » لِمَجْهُولٍ.

ذُكَرَهُ ابن خطيب السلامية في «التعليقة على المُحَرَّدِ» فقال: قال عبد اللَّه بن أبي بكر - المعروف بكتيلة - في كِتابِه «المُهِمُّ فِي شَرْحِ الخِرَقِيِّ»: سَمِعْتُ شَيْخِي أبي بكر - المعروف بكتيلة - في كِتابِه «المُهِمُّ فِي شَرْحِ الخِرَقِيِّ»: سَمِعْتُ شَيْخِي مُحَمَّدَ بْنَ تَمِيمِ الحَرَّانِيِّ، قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «المُنيرِ فِي شَرْحِ الجَامِعِ الصَّغِيرِ» مُحَمَّدَ بْنَ تَمِيمِ الحَرَّانِيِّ، قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «المُنيرِ فِي شَرْحِ الجَامِعِ الصَّغِيرِ» روايَة فِي طَهُورِيَّةٍ مَاءِ البَاقِلَاءِ المَغْلِيِّ.

وَنَقَلَ ذلك المرداويُّ في «الإنصاف ١/ ٥٨».

٣. التّحشِية:

ـ حاشية أبي الخَطَّابِ محفوظٍ الكَلوَذَانِيِّ ت ١١٥ هـ، تلميذ المؤلِّف.



المبعث الغامس كم

ذَكَرُ هَا نصير الدِّين السامريُّ في المُستَوعِب».

النَّسْخ:

ومِمَّن نَسَخُ الكِتابُ:

. أبو الغنائم عليُّ بن أبي طالبِ البغداديُّ، ابن رِّبِبِّيَا ت ٤٥٩ هـ.

. أبو العباس أحمد بن الحسن بن أحمد، ابن المخلطيّ ت ٥٠٨ هـ.

. أبو الخَطَّابِ محفوظٌ الكَلوَذَائِينُ تِ ١١٥ هـ.

- أبو الحسين محمد ابن القاضي أبي يَعْلَىٰ ت ٢٦٥ هـ .

ـ أبو القاسم يَخْيَلُ بن عثمان، ابن الشواء ت ١٢ ٥ هـ .

ه اعتماده وتضمينه في مصنَّفاتهم:

م أبو الخَطَّاب الكَلوَذانِيُّ ت ١١٥ هـ في «الهداية».

- أبو الحسين محمد بن أبي يَعْلَىٰ ت ٢٦٥ هـ في «التمام».

- نصير الدِّين السامري ت ٢١٦ هـ في «المستوعِب».

ـ نور الدِّين البصريُّ ت ٦٨٤ هـ في «العاوي الكبير».

ـ مسعودٌ الحارثيُّ ت ٧١١هـ في الشُّرْح المقنع».

- تقيُّ الدِّين ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ في «الصارم المسلول» و «شَرْح العمدة».

- شمس الدِّين ابن مفلح ت ٧٦٣ هـ في «الفروع».

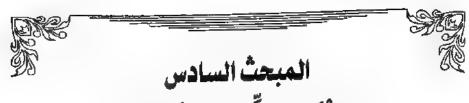
- شمس الدِّين الزركشيُّ ت ٧٧٢ هـ في «شَرْح النَّحِرَقِيِّ».

- عبد الرحمن ابن رجب ت ٧٩٥ هـ في «القواعد» و «فتح الباري».

. علاء الدِّين ابن اللحام ت ٨٠٣ هـ في «القواعد».







مَنْهَج المُؤلِّف في الكِتاب

وهو يَنقَسِم إلىٰ قِسمَين:

القِسم الأول: المنهج الذي أشارَ إليه المؤلّف رَحَمَهُ اللّهُ في كِتابِه. القِسم الثاني: المنهج الذي ظَهرَ لِلمُحَقِّق خلال العمل على الكِتاب.

۞ أوَّلا: مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ الذي نَصَّ عليه في كِتابِهِ:

فقد نَصَّ القاضي رَحْمَهُ ٱللَّهُ علىٰ بَعْضٍ مِن مَنهَجِهِ في مَوضُوعَيْن؛ الأوَّل في مُقدِّمة الكِتاب، والآخر في خاتِمَتِه.

فأمَّا المَوضِع الأوَّل فقال فيه:

[سَأَلْتُمْ . آَيَّدَكُمُ اللَّهُ . اخْتِصَارَ كِتَابِ مِنْ جُمْلَةِ كُتُبِنَا الكِبَارِ . بَقْرُبُ مَأْخَذُهُ ، وَيَسْهُلُ دَرْسُهُ . . . وَاعْتَمَدْتُ فِي آَكْثَرِهِ عَلَىٰ «مَسَائِلِ الخِلَافِ» طَلَبَا لِلإخْتِصَارِ دُونَ الإطَالَةِ وَالإِكْثَارِ ؛ لِئَلَا نَذْهَبَ حَلَاوَةُ الكِنَابِ وَيَمَلَّهُ القَارِئُ].

فيَظهَر مِن هذا النَّصِّ المّنهَجُ الذي سارَ عليه المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

د أنه وَّضَعَ كِتَابُه بِقَصْدِ أَنْ يَكُونَ كِتَابًا مُخَتَصَرًا .

؟ أنه الْتَزَمَ أَنْ يكونَ كِتابُهُ سَهُلَ الفَّهُم والإدراكِ، لا يُعلق على المُتعَلَّم.

٣ أنه الْتَزَمَّ أَنْ يَكُونَ كِتَابُه سَهْلِ الدِّراسةِ والجفظِ على الطَّالِبِ.

٤. أنه جَعَلَ اعتمادَهُ في رُضِّعِ هذا المُختَصِّر على أَكْبَرِ كُتُبِهِ، وهو «التعليق في



مسائل الخلاف، والذي يُسَمَّىٰ أيضًا «الخلاف» أو «التعليق القديم».

وأمَّا المَوضِع الثاني فقال فيه:

وبه المدري الكِتَابِ الَّذِي جَمَعْنَاهُ مِنْ عِلْمِ أَحْمَدَ، وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنَاهُ صَالِحُ [وَهَذَا آخِرُ الكِتَابِ الَّذِي جَمَعْنَاهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَمَا يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ قَوْلِهِمْ]. وَعَبْدُ اللَّهِ، وَأَبْنُ عَمِّهِ حَنْبُلٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَمَا يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ قَوْلِهِمْ]. وَعَبْدُ اللّهِ مِن هذا النّصِ المصادِرُ التي قامَ عليها كِتابُهُ:

اه اعتمادُ المؤلّف رَحمَهُ اللّهُ على ما وَصَلَ إليه مِن مؤلّفاتِ الإمامِ أحمدَ رَخِلَاللّهُ عَنهُ.

٢ اعتماد المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ على روايات أصحاب الإمام رَحْمَهُ مِاللَّهُ.

٣. أنَّ المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ ضَمَّنَ كِتابَهُ ما تَخَرَّجَ عن تلك الرَّوايات مِن قياساتٍ وتخريجاتٍ.

ثانيًا: مَنهَج المؤلّف رَحْمُهُ اللّهُ مِمَّا ظَهَرَ لِلمُحَقِّق - عَفَا اللهُ عَنْهُ - :

* مَنهَجُ المؤلّف رَحْمَهُ أللّهُ في الاختصارِ:

١- حافظ المؤلّف رَحِمَهُ اللّهُ على نَصِّ المسألة وعبارتها الواردة في كِتاب التعليق، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فيها بنَقْصِ أو زيادةٍ.

اً أَعْرَضَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن كثيرٍ مِن المَسَائِلِ الفقهيَّةِ الواردةِ في كِتابِ «التعليق»، والتي كانت على شَرْطِ المؤلِّف، وقد نَقَلَ مثيلاتها خلال الكِتاب، والا أَدْرِي وَجْهَ هذا الإعراضِ أَهُوَ اختصارٌ أم تراجعٌ عنها.

٣ إذا كانت المسألة الفقهيَّةُ تكرَّرَ فيها اختلافُ الرِّوايةِ الذي حَكَاهُ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهِ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ في مسألةٍ أخرى؛ فإنه يَكتَفِي بالإشارةِ إلى مَوضِعِ تلك المسألة السابقة، يُنظَر مثال ذلك ص ١٨٢.



٤- يَعْزُو المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ لبعض المسائل التي سَبَقَت خلال الكِتاب، مَنْعًا مِن التّكرار والإطالة، يُنظر مثال ذلك ص ٥٤٩.

٥- تَكَرَّرَت بعضُ المسائل الفقهيَّة خلال الكِتاب بدون داع، وهذا مِمَّا يُنَافِي
 هَدَفَ الاختصارِ، يُنظر مثالُ ذلك ص ٣٦١.

٦. لَم يُوضِّح المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ خِلَالَ مَنهَجِه الذي أشارَ إليه مقصدَهُ بالاختصار،
 وهل هو اختصار العبارات أم اختصار المسائل أم كلاهما معًا.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ آللَّهُ في طريقةِ التَّصنيف والأسلوب والعبارة:

١- استَخدَمَ المؤلّف رَحِمَهُ اللّهُ أسلوبًا سَهْلًا بسيطًا في إيراد المسائل خَلًا مِن التَّعقيد.

الطالب وتيسيرًا لِلْحِفظ، وطريقته في ذلك أنْ يُورِد المسألة ثم حُكْمَهَا ثم يقول: الطالب وتيسيرًا لِلْحِفظ، وطريقته في ذلك أنْ يُورِد المسألة ثم حُكْمَهَا ثم يقول: الوكذلك، أو «وكذا» أو «كما»، ثم يَذكُر مسألةً لها نَفْسُ الحُكْمِ دُون الإشارة إلىٰ الحُكْمِ مَرَّةً أخرى، وفي بعض الأحيان يُعِيدُ ذِكْرَ الحُكْم.

ولا يَشتَرِط المؤلِّف رَحَمَهُ أَللَهُ في إيراد المسائل المتماثلة أن تكون من نفس الباب الفقهي، فلذلك نجد كثيرًا من المسائل غير المناسبة للباب التي تَحْتَهُ، يُنظرَ مثال ذلك ص ٣٧٩ و ٥٩١ .

٣. يَذْكُرُ المؤلِّف في بعض الأحيان الفروق بين المسائل التي ظاهِرُها التَّشَابُهُ، ولهذا فائدةٌ كبيرةٌ للمتفقه، والقاضي رَحْمَهُ اللَّهُ يُعتَبَر مِن أوائل مَن اهتَمُّوا بهذا المبحث، لذلك نَجِدُ كُتُبُ الفروقِ الحنبليَّةَ اعتَمَدَت اعتمادًا كبيرًا علىٰ كُتُبِ القاضي، واسْتَخْلَصَت منها هذه الأحكام، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٧٤.



* مَنهَج المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ في ترتيب الكِتاب:

د قسَّمَ المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ الكِتابَ إلىٰ كُتُبِ ثِم إلىٰ فصولٍ.

٣- لَم يَستَعمِل المؤلّف رَجْمَهُ اللّهُ التّبويبَ إلّا في خاتمة الكِتاب فقط، فذكرَ اربعة أبواب.

رَجَهُ اللَّهُ اللَّهُ الكُتُبَ بِذِكر الأَدلَّة الشَّرعيَّة المُختَصَّة بهذا الكِتاب، ٣- يَبَدَأُ المؤلِّف رَحَمَهُ اللَّهُ الكِتاب، ولهذا أحوالُ:

الأوَّل: أن يكون الدَّليلُ الشَّرعيُّ القرآنَ فقط، فيَذكُر آيةٌ أو آياتٌ، يُنظُر مثال ذلك ص ٣٥٦.

الثاني: أن يكون الدَّليلُ الشَّرعيُّ الحديثَ فقط، فيَذكُر حديثًا أو أحاديثَ، يُنظَر مثال ذلك ص ٣١١.

الثالث: أن يجمع بين أكثر من نوع من الأدلة، فيجمع مثلًا بين آية وحديث موقوفٍ وحديث ينظر مثال ذلك ص ٣٢٥، أو يجمع بين آية وحديث موقوفٍ ينظر مثال ذلك ص ٣٤٧، أو يجمع بين حديث مرفوعٍ وأخر موقوفٍ ينظر مثال ذلك ص ٣٧٦.

• لطيفةً:

تتشابه في هذا المنهج بعضُ الكُنُب الحنبلية، منها:

- ـ «زاد المُسافِر» لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال ت ٣٦٣ هـ ،
 - . «الإرشاد» لأبي علِيِّ ابن أبي موسى الهاشمي ت ٤٢٨ ه..
- . «الجامع الصغير في الفقه» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.
 - «التَّذْكِرة في الفقه» لأبي الوفاء ابن عقيلٍ ت ١٣ ٥ هـ.



- «المذهب الأحمد في مذهب أحمد» ليوسف ابن الجوزي ت ٢٥٦ ه. على المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ في ترتيب الكُتُب الفقهية في «الجامع الصغير» على

نَفْس ترتيب أَصَّلِهِ «التعليق».

٥- بَدَاً المؤلّفُ - رَحِمَهُ اللّهُ تَعَالَىٰ - بِذِكر كُتُبِ العبادات (الطهارة ثم الصلاة، ثم الجنازة، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم الاعتكاف، ثم الحج)، ثم ذِكْرِ كُتُب المُعامَلَات (البيوع، ثم الرّهن، ثم الحجر، ثم التفليس، ثم الشركة والمضاربة، ثم الوكالة، ثم المأذون، ثم الحوالة والكفالة، ثم الصلح، ثم الإقرار، ثم الغصب، ثم العارية، ثم الوديعة، ثم الشفعة، ثم الإجارات، ثم المساقاة والمزراعة، ثم إحياء الموات، ثم الوديعة، ثم الهبة والصدقة، ثم اللقطة واللقيط وجُعل الآبق، ثم الوصايا، ثم الفرائض)، ثم ذِكْرِ كُتُب الأنكحة (النكاح، ثم الصداق، ثم الرّخاع، ثم الطلاق، ثم الرجعة، ثم الإيلاء، ثم الظّهار، ثم اللّعان، ثم العِدَد، ثم الرّضاع، ثم النفقات)، ثم ذِكْرِ كُتُب الجنايات والمخاصَمات والحدود (الجنايات، قتال أهل البغي، المرتد، الحدود، القطع في السرقة، قُطَّاع الطريق، الأشربة)، ثم ذِكْرِ كُتُب الجنية والذبائح والأطعمة والضحايا، والسّبق والرمي، والأيمان وكفارة البمين والنذور، والقضاء والقسمة والشهادات والدعوى والبينة، ثم ذِكْرِ كُتُب العِتق والمُكاتب وأمَّهَات الأولاد.

• لطبقةً:

ومِن الكُتُب الحنبليَّة التي تتشابه -في الغالِب - مع هذا الترتيب:

- «المُختَصَر» لأبي القاسم الخِرَقِيّ ت ٣٣٤ هـ.

- «التعليق في مسائل الخلاف» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفُرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ .

. «الجامع الصغير في الفقه» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.

_ «التَّذكِرَة في الفقه» لأبي الوفاء ابن عقيلٍ ت ٥١٣ هـ.

٦ خَتَمَ المؤلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ - بأربعة كُتُبِ لم يُسبَق إليها، وهي:

الكِتابُ الأوَّل: (كِتاب التَّحَرِّي)، وتَكَلَّمَ فيه عَن أحكام التَّحَرِّي في الطَّهارة والأواني والصَّلاة والزكاة والزَّواج والطَّلاق، وإن كان قد ذَكَرَ بعض تلك الأحكام خلال الكِتاب.

الكِتَابِ الثاني: (كِتَابِ النَّظُرِ)، وتَكَلَّم فيه عن أحكام النَّظَر، ومنها نَظَرُ الرَّجُلِ إلىٰ الأجنبية، ونَظَرُه إلىٰ المَحارِم، ونَظَرُه إلىٰ أَمَتِهِ، ونَظَرُ الرَّجُل إلىٰ الرَّجُل، وحَدُّ العَوْرَةِ، ونَظَرُ القَابِلَةِ، ونَظَرُ الطَّبِيبِ إلىٰ الرَّجُل وإلىٰ المَرْأَةِ.

الكِتاب الثالث: (كِتاب الإكراه)، وتَكلَّمَ فيه عن صفة الإكراه، والتهديد والوعيد، والإكراه على شُرْبِ والوعيد، والإكراه على شُرْبِ الخَمْر، والإكراه على الزِّنا، والإكراه على الطَّلاق.

الكِتاب الرَّابع: (كِتاب الكراهية)، وتَكَلَّمَ فيه عن الأمور التي وَرَدَت فيها الكراهَةُ، وجُمْلَتُهَا (٦٤) أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ مَوضِعًا.

• لطيغةً:

مِن الكُتُب الحنبليَّة التي اهْتَمَّت بِذِكْرِ الآداب في خاتِمَتِهَا:

- «زادُ المُسافِر» لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال ت ٣٦٣ ه. .
 - ـ «الإرشاد» لأبي عَلِيّ ابن أبي موسىٰ الهاشمي ت ٤٢٨ هـ.
 - ـ «الجامع الصغير» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ .
 - «القصول» لأبي الوفاء ابن عقيل ت ١٣ ٥ هـ
 - «الرعاية الكبري» لأبي عبد اللَّه أبن حمدان ت ٦٩٥ هـ







- ـ والرعاية الصغري الأبي عبد الله ابن حمدان ت ٦٩٥ هـ
- ـ الإفادات في ربع العبادات؛ لأبي عبد اللَّه ابن حمدان ت ٦٩٥ هـ
 - . المستوعِب لنصير الدِّين السامري ت ٦١٦ هـ
- . فاية المَطلَب في معرفة المَذَهَب، لأبي بكر الجراعيّ ت ٨٨٣ هـ
 - مَنهُج المؤلُّف رَحْمَةُ أَنلَهُ في إيراد الرُّوايات:
- ١- أشارَ المؤلّفُ رَحْمَهُ اللّهُ غالبًا إلىٰ منصوصات الإمام أحمد رَجَوْلِيَةِ عَهُ في غالب مسائله.
- ٢-إذا كَانَتِ الرَّوايةُ مَوضِعَ اتفاقِ، فإنَّ لِلمُؤلَّف رَحْمَهُ اللَّهُ طُرُقًا في إيرادها:
 إمَّا أَن يُشِيرَ إلى الاتفاقِ فيبدأ بِقَوْلِ: ﴿ لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِي كَذَا ۚ يُنظَر مثال ذلك ص ٢٤٤.
 - وإمَّا أَن يَعْقبَ المسألةَ بقوله: ﴿ وَالَّهِ وَاحِدَةٌ ۚ يُنظُر مِثالَ ذلك ص ١٥٣.
 - وإمَّا أَنْ لَا يَذَكُّرَ شيئًا، فلا يُشِير إلى ذلك، يُنظَر مثال ذلك ص ١٦٨.
- ٣- إذا كانت الرَّواية مَحَلَّ اختلافٍ، فإنَّ لِلمُؤلَف رَحْمَهُ اللَّهُ طُرُقًا في حكاية ذلك:
- ـ إِمَّا أَن يُشِيرَ إِلَىٰ كِلْتَا الرُّوايَتَيْن دُون ترجيحِ بِأَنْ يَقُولَ: ﴿ وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي كَذَا ٩. ثم يَذَكُر مَا نَصَّ عَلَيه في الرَّوايَتَين، يُنظَر مثال ذلك ص ١٨٤.
- وإمَّا أَن يَذَكُر المسألة وحُكَّمَهَا ثم يقول: افِي إِخْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ا أُو: افِي الرُّوَايَةِ المَشْهُورَةِ اللَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ اثم يقول: اوَفِي الأُخْرَىٰ كَذَا ا يُنظَر مثال ذلك ص ١٢٨ و ٤٧٢ و ٤٧٢.
- ـ وإمَّا أَن يَذكُر المسألةَ دُون حُكْم ويقول: «وَفِيهِ رِوَايَتَانِ» أو: «عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ ا



ينظر مثال ذلك ص ١٢٧.

بيسر سنت . . وإما ألّا يُشِير إلى اختلاف الرَّواية أصلًا، ثم يقول: "وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ، أَنْ ووَعَنْهُ رِوَايَةً أُخْرَىٰ، يُنظَر مثال ذلك ص ١٥٠.

ما في كثير مِن الأحيان يَعْقَبُ المؤلِّفُ رَجَمَدُ اللَّهُ على اختلاف الرِّواية بفائدة مذا الاختلاف وثمرته، يُنظر مثال ذلك ص ٤٧٨.

ه أشارَ المؤلّف رَحْمَهُ اللهُ إلى بعض تَوَقَّفَات الإمام أحمد رَضِكَ اللهُ عَنهُ، بُنطَر مثال ذلك ص ٥٧٥.

٦. في بعض الأحيان يُورِدُ المؤلّف رَحْمَدُ اللّهُ نَصَّ كلامِ الإمام رَضَوَالِلّهُ عَنْهُ لكل
 روايةٍ، يُنظَر مثال ذلك ص ٣٤٠.

٧. في الغالِب يُصرِّح المؤلِّف رَجِمَهُ أَللَهُ بِعَدَدِ الرِّوايات في المسألة فيقول: افي إحْدَىٰ الرَّوايَتَيْنِ» أو «فِيهَا ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ» يُنظَر مثال ذلك ص١٧٦، وفي بعض الأحيان لا يَذكُرُ ذلك فيقول: «فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ» يُنظَر مثال ذلك ص ٢٠٩.

لَم يَلْتَزِم المؤلّف رَحِمَهُ أَللّهُ بِلِحُرِ رُواةِ الرِّوايات في خالِبِ المسائل، وإن
 كان قد صَرَّحَ ببعضهم في مَوَاضِعَ مُتفَرِّقةٍ، يُنظر مثال ذلك ص ٣٥٣.

٩- في بعض الأحيان يَعْقب المؤلّف رَحْمَهُ ٱللّهُ الرواية بحكمه فيها، سواء بالتصحيح أو التضعيف، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٧٨ و ٤٣٨.

١٠ قول المؤلّف رَحْمَهُ أللّهُ: «نَصَّ عَلَيْهِ» أو: «مَنْصُوصٌ قَوْلُهُ» لا يعني أنه ليس هناك اختلافٌ في الرّوايات، ولكن مُرادَهُ أنْ قد وُجِدَ في المسألة نصُّ عن أحمد رضَيَلِيَّهُ عَنْهُ ليس هو بتخريج أو إيماءًا أو قياسًا من مسألةٍ أخرى.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ آللَّهُ في إيراد قياس الرِّوايات:





يَذَكُرُ المؤلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ - المسألة المَقِيسَة ثم يُصَرِّحُ بالقياس، وله في ذلك أحوال:

الأوَّلُ: أَنْ يَذَكُّرَ المسألةَ بِدُونَ الحُّكِمِ ثم يقول: "وَقِيَاسُ المَذْهَبِ كَذَا". يُنظَرَ مثال ذلك ص ٤٤٩.

الثاني: أَنْ يَذْكُرَ المسألةَ ثم الحُكْمَ ثم يَذْكُر قَوْلَ الإمامِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ المَقِيسَ عليه، يُنظر مثال دلك ص ٣١٦ و٣٤٣، أو المسألة المَقِيسَ عليها، يُنظر مثال ذلك ص ٣٢٦.

- يَستَدِلُّ المؤلِّف رَحِمَةُ ٱللَّهُ علىٰ الأَوْجُه بقياس الرَّوايات، يُنظر مثال ذلك ص

- صَرَّحَ المؤلِّف رَحِمَهُ آللَّهُ بتقديم الخبر على القياس، يُنظَر ص ٢١٥.

- يَقْصِدُ المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ بـ "قياسُ المَدْهَبّ القياسَ عَلَىٰ الرُّواياتِ والأَّوْجُهِ جميعًا، ويُشِير إلى القياس علىٰ الرَّوايات خاصَّةً بقوله: "قِيَاسًا عَلَىٰ قَوْلِهِ كَذَا المَيْسِرُ إلىٰ القياس علىٰ الأَوْجُهِ خَاصَّةً بقوله: "عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا».

- يَذَكُر المُؤلِّف مسألةً ثم يأتي بقياسات المَسألة بَعْدَها، فيقول: «وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ كَذَا» ينظر مثال ذلك ص ٩٢٥.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ في إبراد تخريج الرُّوايات:

إذا خَرَّجَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرَّواية فإنه يقول: «تَتَخَرَّجُ مِنْ كَذَا» أو: «تُخَرَّجُ عَنىٰ كَذَا» أو: «وَايَةٌ أُخْرَىٰ وَهِي».

٦. يُشِير المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الغالِب إلى مَوضِع الرَّواية أو الرُّوايتَين المُخَرَّج



المبحث السادس المبحث السادس

منهما، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٧، أو يقول: "وَأَصْلُ ذَلِكَ، ويَذَكُر المسألة التي سَبَق منهما، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٧، أو يقول: "وَأَصْلُ ذَلِكَ، ويَذَكُر المسألة التي سَبَق وَانْ جَعَلَهَا على رِوَابَتَيْنِ، وإن كان هذا ينافي الاختصار الذي شَرَطَهُ المؤلَّفُ على وأنْ جَعَلَهَا على رِوَابَتَيْنِ، وإن كان هذا ينافي الاختصار الذي شَرَطَهُ المؤلَّفُ على نَفْسِه، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٣٤، أو يأتي بِنَصِّ الرَّواية، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٩٤. وفي بعض الأحيان يَكتَفِي بِذِكْرِ أَنَّ حُكْمَ المَسألةِ روايةٌ مُخرَّجةٌ ولا يُشِيرُ إلى وفي بعض الأحيان يَكتَفِي بِذِكْرِ أَنَّ حُكْمَ المَسألةِ روايةٌ مُخرَّجةٌ ولا يُشِيرُ إلى مَوضِع التَّخريج، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٦٥.

" يَذَكُر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أَحِيانًا مُخَرِّج الرِّواية، يُنظَر مثال ذلك ص ١٥٣. ٤ يَذَكُرُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَصْلَ الرِّواية التي خَرَّجَ منها فيقول: «أَصْلُهُ مَاهُ أو: «وَأَصْلُهَا» أو: «أَصْلُ الرِّوَايَتَيْنِ» يُنظَر مثال ذلك ص ٤١٤.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَهُ في إيراد الإيماء:

اليُشِيرُ المؤلّف رَحْمَهُ ٱللّهُ إلى إيماء الإمامِ رَضَوَاللّهُ عَنْهُ في مَوضِعَيْنِ:
 الأول: عند اختلاف الأوجُهِ وأصحابها، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٩٩.

الثاني: عند التَّدليل على وَجْهٍ لِأَحَدِ الأصحابِ دُون خلافٍ، يُنظَر مثال ذلك ص ٥٦١.

٢. يَظْهَر مِن فِعْلِ المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ في الكِتاب أنه لا يَستَدِلُ بإيماءِ الإمام رَضَالِينَهُ عَنهُ في مُقابِلِ مَا نَصَّ عليه إلّا في مَوضِعٍ واحدٍ، يُنظَر مثال ذلك ص ٣٣٨.

* مَنهَج المؤلُّف رَتِمَهُ آللَهُ في ذِكْرِ الأَوْجُه والأقوال:

١ الْهُتَمَّ الْمُؤَلِّف رَجِمَهُ اللَّهُ بِذِكْرِ قائل الرجه في بعض الأحيان، وفي الغالبِ
 يُهمِل هذا، يُنظَر مثال ذلك ص ١٧٧ و ٢١٩.

٩. أَهْمَلَ المؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ في كثيرٍ مِن الأحيان ذِكْرَ مَصدرِ الوجه، يُنظَر مثال ذلك ص ٤١٥.



٣ اهْتَمَّ الْمؤلِّف بِذِكْرِ اختلاف الأصحاب في المسألة، يُنظَر مثال ذلك ص ١٧٧ و ٢٨١.

٤. يُعامِل المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ ما يَرِدُ عن الخِرَقِيِّ وغلام الخَلَّالِ مُعامَلَةَ الرَّوايَةِ،
 حتىٰ أنه خالَفَ الرَّوايات لِقَوْل الخِرَقِيِّ، يُنظر مثال ذلك ص ١٩٢.

هُمَمَّ المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ بِذِخْرِ قياسات الأَوْجُه، يُنظَر مثال ذلك ص ٣٥٠.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ في إبراد اختياراته:

١. أن يَكتَفِي بِذِكْرِ الصواب منفردًا دُونَ الإشارة إلى اختلاف الرَّوايات أو
 الأَوْجُهِ، يُنظَر مثال ذلك ص ١٦٨.

؟ أَن يُقَدِّمَ الرِّوايةَ الصحيحةَ على المرجوحةِ، يُنظَر مثال ذلك ص ١٢٧.

٣ أَنْ يُعَيِّنَ الرِّوايةَ الصحيحةَ، يُنظُر مثال ذلك ص١٨٩.

٤ أَن يُعَيِّنَ الرِّوايةَ الضعيفةَ، يُنظَر مثال ذلك ص ٤٣٨.

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ في إيراد المَسائل الفقهية والاستدلال عليها:

١ لَم يُورِد المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ أُدِلَّةً على أيِّ مِن مَسائل الكِتاب.

٢ أُوْرَدَ المؤلِّف رَحْمَهُ أَللَّهُ المسائلَ الفقهيَّةَ بنفس عبارة «التعليق».

٣. اسْتَدَلَّ المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ بأصول المَسائل، فيَبنِي عليها الحُكْمَ فيقول: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْلِنَا» أو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْلِنَا» أو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْلِنَا» أو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْلِنَا» أو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَوْد (بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْلِنَا» أَو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ أَو: «بِنَاءٌ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا» يُنظَر مثال ذلك ص ١٦٧.

٤ اسْتَدَلَّ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ آللَّهُ بقياسات المسائِلِ، فيَبنِي عليها الحُكْمَ فيقول:
 «قِيَاسًا عَلَىٰ كذا» يُنظر مثال ذلك ص ٢٧٨.

ه. في النَّادِرِ يَذْكُرُ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ وَجْهَ الاختلافِ بين المَسائل فيقول:



العبحث السالس الم

المسلكة المسل

* مَنهَج المؤلِّف رَحْمَدُ أَللَّهُ في إيضاح وبيان ما أَشْكَلَ:

١. بيان الرُّوايات:

يُعيِّن المؤلِّف رَجِمَهُ اللَّهُ في بعض الأحيان مَوضِع الرَّواية أو الرَّوايَسَن إذا أَشْكَلَ مَوضِع الرَّواية أو الرَّوايَسَن إذا أَشْكَلَ مَوضِعُهُما فبقول: «وَمَوْضِعُ الرَّوَايَتَيْنِ كَذَا» يُنظَر مثال ذلك ص ٥٣٦.

يَعْقَبُ المؤلِّف رَحِمُهُ أَللَّهُ بَعْضَ الرَّوايات التي تحتاج إلىٰ بيانِ بقوله: "فَعَلَىٰ هَذَا كَذَا»، "وَظَاهِرُ هَذَا»، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٦٥ و ٣٤١.

٢ بيان المسائل:

مَنْ عُفْبُ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ أَللَّهُ في بعض الأحيان المسائل الفقهيَّة التي تحتاج إلى بيانٍ بقوله: «وَبَيَانُهُ» أو: «وَمَعْنَاهُ» أو: «وَصُورَتُهُ» ويُمَثَّلُ على الحُكْمِ، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٥.

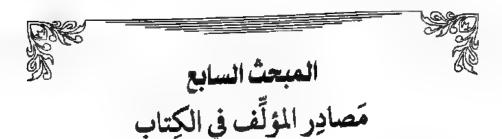
٣. بيان الألفاظ:

اهْنَمَّ المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَهُ ببيان بعض الألفاظ، والتعريف ببعض الاصطلاحات، وتوضيح المُبهَمَات التي أَوْرَدُها في النَّصِّ، وله أكثر مِن طريقةٍ في ذلك: الأُولَىٰ: أن يُورِدَ التعريف بعد الكلمة مبشَرة، يُنظَر مثال ذلك ص ٢١٧. والثانية: أن يُورِدَ التعريف بعد انتهاء المسألة، يُنظَر مثال ذلك ص ٢٨٢.

--•• •







مِن عادة مَن يقْدِم على تصنيفِ مَتْنٍ مُختَصَرٍ أنه يُهمِل عالِبًا . ذِكْرَ مَصادِرِه وَمَرَاجِعِه اختصارًا وتهذيبًا؛ لعدم إملال المُتعلِّم وتشتيت ذِهنِهِ خِلالَ دَرْسِهِ وَمَرَاجِعِه اختصارًا وتهذيبًا؛ لعدم إملال المُتعلِّم وتشتيت ذِهنِهِ خِلالَ دَرْسِهِ وَحِفْظِهِ، ولذلك نَجِدُ أن القاضي رَحَمَةُ اللّهُ أَقَلَّ مِن ذِكْرِ مَصادِرِهِ حَذَرًا مِمَّا ذَكَرْنَا، وإن كان قد صَرَّح ببعضها لضرورةٍ أو لتوضيحٍ أو لبراءة ذِمَّةٍ فإنه قد أَخْفَىٰ أَكْثَرَهَا، وفيما يلي ذِكْرٌ لهذه المَصادِر، وهي:

١. «الخَرَاجُ» لِيَحْيَىٰ بن آدم ت ٢٠٣ ه. .

م «المسائل» لعيد الله بن أحمد ت ٢٤١ ه.

٣. االمَسائل، لإسحاق بن منصور ت ٢٥١ ه.

1. «المَسائل» لصالح بن أحمد ت ٢٦٥هـ

ه. «المُختَصَر» لأبي القاسم الخرقي ٣٣٤ ه. .

٦. «الخِلاف» لأبي بكر عبد العزيز ت ٣٦٣ ه.

٧ - «الشَّافي» لأبي بكر عبد العزيز ت ٣٦٣ ه. .

٨ - «التعاليق عن أبي عبد اللَّه ابن بطة ، لأبي حفص العُكبري ت ٣٨٧ هـ.

٩. «التعليق في مَسائل الخلاف» لأبي يَعْلَىٰ ابن الفَرَّاءِ ت ٤٥٨ هـ.

→@ @^





المبحث الثامن مُصطَلَحَات المؤلِّف في الكِتاب

مما لا شُكَّ فيه أن معرفة تعابير واصطلاحات المؤلِّف وفَهُمَ استخداماتها ومدلولاتها؛ يُمَكِّنُ القارئ من استيعاب مُرَادِ المؤلِّف بها، ويُدرِّب الطالب على التعامل معها واستعمالها، وحيث إن لِكُلِّ مؤلِّفٍ أسلوبَه وتعابيرَهُ الخاصَّة به التي تُميَّزُه عن غيره؛ فكان لِزَامًا أن أَعْقِدَ هذا المبحث لِحَصْرِ تعابير القاضي رَحَمُاللَّهُ وتقسيمها، ومِمَّا يَزِيدُ هذا المبحث أهمية مكانة المؤلِّفِ العِلميَّة، سواءً كان في وتقسيمها، ومِمَّا يَزِيدُ هذا المبحث أهمية مكانة المؤلِّفِ العِلميَّة، سواءً كان في منهم عامَّة، وكيف لا وهو مُقعِّدُ مَذَهَبِ الإمام أحمل وضَوَّلِيَّهُ عَنْهُ، وأَحَدُ هؤلاء الذين يَستقِي منهم المُتمَذهِبُ مُقلِّدُ مَذَهَبِ الإمام أحمد وضَوَّالِيَّهُ عَنْهُ، والمُجتَهِدُ فُرُوعَ المَذَهِبِ وَأُصُولَهُ.

وفيما يلي سَرْدٌ بكافَّةِ تعابير المؤلِّف رَجِمَهُ ٱللَّهُ الَّتِي اسْتَخْدَمَهَا في كِتابه هذا خاصَّةً، وفي باقي كُتُبِهِ عامَّةً:





مصطلحات المؤلف في الكتاب م

الألفاظ	التصنيف	الترقيم	الاختصاص
. نَصَّ عَلَيْهِ.	المَدْهَب	١	
- المَنْصُوصُ عَنْهُ. - أَوْمَا إِلَيْهِ أَخْمَدُ.			
- تَوَقَّفُ أَخْمَدُ فِي كَذَا.			
-قَالَ فِي مَرْضِعِ آخَرَ. - ظَاهِرُ قَوْل أَحْمَدَ.			
- ظَاهِرُ المَّذُهِبِ.			
_المَدْهَبُ كَذَا. _نُقِلَ عَنْهُ.			الرُّوايات
ـ رُوِيَ عَنْهُ.			ا ر.
ـ حُكِيَ عَنْهُ. ـ يَحْتَمِلُ / احْتَمَلَ.			
- عَلَىٰ هَذِهِ الرُّوَايَةِ. - نَقَلَ فُلَانٌ عَنْهُ كَذَا.			
. نَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْهُ.			
ـ عَلَىٰ مَا نَقَلَهُ فُلاثُ.			
ـ روَايَة.	اتَّفَاقُ الرُّوَايَةِ	7	
. رُوَايَةٌ وَاحِدَةً.	<u> </u>		الرُّوايات
ـ لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِي كَذَا.			.,

- الحُتَلَفَتِ الرُّوَايَّةُ فِي كَلَّا. - دِوَايَتَيْنِ. - دِوَايَات. - فِي الرُّوَايَةِ الأُخْرَىٰ.	الحتيلافُ الرُّوَابَاتِ	۳	الرُّوايات
- الرَّوَايَة الصَّحِيحَة. - الرَّوَايَة الْمَشْهُورَة. - الرَّوَايَة الضَّعِيفَة.	الحُحُكُمُ عَلَىٰ الرَّوَايَةِ	Ł	الرُّوايات
- المَذْهَب الصَّحِيح فِي ذَلِكَ. - هُوَ أَشْبَهُ بِظَاهِرِ الأُخْبَارِ. - الصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ. - إنَّمَا تَصِحُّ المَسْأَلَةُ عَلَىٰ أَصْلِنَا. - رِوَايَةُ كَذَا أَصَحُّ.	التَّصْحِيحُ	٥	الرّوامات
- تَخْرِيجُ المَسْأَلَةِ. - يَتَخَرِّجُ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ. - يَتَخَرَّجُ مِنْهَا. - يَتَخَرَّجُهَا فُلَانٌ. - يَتَخَرَّجُ عَلَىٰ الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلَهَا. - بِنَاءٌ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.		*	الزّوايات



م مصطلحات المؤلف في الكتاب إ

. قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ كَذَا. ا قَيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ كَذَا. ا قِيَاسًا عَلَىٰ قَوْلِهِ. ا قِيَاسًا عَلَىٰ قَوْلِهِ. ا قِيَاسَ قَوْلِهِ. ا قِيَاسًا عَلَىٰ كَذَا. ا وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ كَذَا. ا قِيَاسُ المَذْهَبِ كَذَا. ا عَلَىٰ قِيَاسٍ كَذَا. ا عَلَىٰ قِيَاسٍ كَذَا. ا مُو قِيَاسُ المَذْهَبِ كَذَا. ا مُو قِيَاسُ المَذْهَبِ كَذَا.	القِيَاسَاتُ	Y	الروايات
ـ يَتُوَجَّهُ. ـ وَجُه. - وَجُهيْن. ـ أَوْجُه.	الأَوْجُهُ	٨	
ـ قَوْلُ جَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِنَا. ـ قَوْلُ بَعْضِهِمْ. ـ ذَكَرَهُ فُلَانٌ. ـ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا. ـ حَكَىٰ فُلَانٌ. ـ ظَاهِرُ قَوْلِ فُلَانِ. ـ هُوَ اخْتِبَارُ فُلَانِ.	أَفْوَالُ وَاخْتِيَارَاتُ الأَصْحَابِ		يَّ وَجُهُ

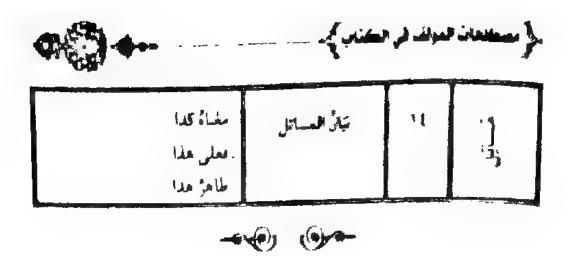
العبعث الثامن		\$	
 اختلف أضحائنا, إلى خذا كان يَذْخَبُ أَلَانٌ, ذَخَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَائِنَا, فياسُ قولِ الأَصْحَابِ كَذَا, 			
- قَوْلٌ صَحِيحٌ. - قَوْلٌ ضَعِيفٌ. - قَوْلٌ بَعِيدٌ.	الحُكْمُ عَلَىٰ القَوْلِ	١.	1.1.
- أَصْلُ المَسْأَلَةِ. - أَصْلُ الرِّوَايَتَيْنِ. - أَصْلُ الوَجْهَيْنِ. - أَصْلُ ذَلِكَ كَذَا. - أَصْلُ:	أُصُولُ المَسَائِلِ	\\	نتايل
- فَائِدَةُ الْخِلَافِ. - فَائِدَةُ الْاخْتِلَافِ. - يُفِيدُ هَذَا. - فَائِدَتُهُ كَذَا.	فَوَاثِدُ المَسْأَلَةِ	15	متائل
- وَكَذَاكَ. - وَكَذَا. - يُفَارِقُ هَذَا كَذَا. - لَا فَرْقَ بَيْنَ كَذَا.		14	مسائل

٩

j

Ę







المبحث التاسع اختيارات القاضي بَيْنَ «الجامع الصغير» وغَيْرِهِ

لَم يَكُن عَمَلُ القاضي رَيِّمَهُ اللهُ في كِتابه اللجامع الصغير المُقتَصِرًا على الاختصار فقط مِن بعض كُنُيهِ الكِبارِ، فَلَم يَكُن القاضي ابنُ الفَرَّاءِ ذاك المُختَصِرُ اللهَ الله يَختَصِرُ بِدُون تدقيقٍ أو مراجَعةٍ أو زيادةِ فائدةٍ؛ لذلك فإن النَّاظِر والمُتامُّل في كِتابه يَجِدُهُ قد اختارَ بعضَ الخيارات التي خالَفَ فيها ما اختارَهُ في غيره مِن كُتُبِهِ الفُرُوعِيَّةِ، وفيما يلي بعضُ الأمثلة لتلك الاختيارات:

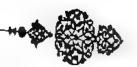
الخلاف مع «التعليق (الخلاف) »			
التعليق (الخلاف)	الجامع الصغير	المسألة	م
لا يُستَحَبُّ [شَرْحُ الخرقي للزركشي ١/ ١٧٥]	يُستَّحَب [ص ١٢٤]	أُخْذُ ماءٍ جديد للأذنين	•
بَنَىٰ علىٰ غَالِبِ ظُنَّهِ، وَسَجَدَ بعد السلام [التعليق ١/ ٤٣٥]	بَنَىٰ علیٰ الیقین، وَسَجَدَ قبل السلام [ص ١٥٤]	إذا شُكُّ الإمام في صلاته	,





أختيارات الفاضي بين الجامع وغيره

فول (رينا لك اقحمد) [ائتعليق ١٩ ٢٥٤]	قول (دب اغفر ني) [ص ١٥٦]	يَسجُدُ لِنَسَّهُو إِذَا تَرَكُ	٦
لايْصَئَّي [التعليق 17/2]	يُصَلِّي [ص ١٨٢]	إنا غم هلال القطر- ولم يُصَلُّ الإمام مِن الغد هل يُصَلُّ الإمام مِن الغد هل يُصَمَّى بعد؟	wì
كفارة طِّعار [النماء ١/ ٢٩٩]	كفارة يسين [ص ٢٢٩]	صقة الكشَّارة المتعلَّقة يوضّه المعتكِف	Đ
لايجوز. روايةً واحدةً [اتعليقة ٢/١٩٣]	أطلق الخلاف [ص ٢٥٣]	إِنَّا أَحَوَمَت الْمَدِأَةُ بِيَحَجَّةِ الإسلام بغير إِنَّنْ زُوجِهِك هل يجوز له أَن يُتَحَلَّلُهِ ؟ هل يجوز له أَن يُتَحَلِّلُهِ ؟	•
لايجوز [شرح الخرقي للزركشي (٤٥/٥]	يجوز [ص٤٠٠]	إذا كانت المرأة لها إِنْنَ مُعَتَّرِقُ فهل لِوَلِهَا أَن الرَّقَّ مُها لِوُلِهَا أَن الرَّقَ أَن لُوكُولُ أَحَدُ طَّرَقِهِ أَو المُعْدِدُ أَن لُوكُولُ أَحَدُ طَّرَقِهِ أَو العَشْدِ	Y



الخلاف مع «المجرد»				
المجرد	الجامع الصفير	المسألة	1	
يُشتَوَط [شرح الخرقي للزركشي ٢/ ٤٣٥]	لا يُشتَرَط [ص ٢١٦]	هل مِن شَرْطِ العامِلِ الإسلامُ لِأَخْذِ الأجرةِ من الزكاة؟		
لا يُجزِئُه بعد الزوال [شرح الخرقي للزركشي ٢/ ١٦٥]	لا فَرْقَ بين قَبْل الزوال وبعده [ص ٢٢٠]	وَقُتُ نية صيام النطوع	,	
لَايَصِحُّ [شرح الخرقي للزركشي ٥/ ٣٦٧]	يَصِخُ [ص ٤١٩]	إِذَا خَالَعَتَ الأَمَّةُ بِغِيرٍ إِذْنِ سَيِّدِهَا	٤	
للشفيع أن يأخذ حصة أحدهما دون الآخر [المستوعب ٢/ ٩١]	ليس للشهيع أن يأخذ إلا الكل أو يترك [ص ٤ ٣٥]	إن باع اثنان نصيبهما مِن واحدٍ صفقةً واحدةً	•	
الأنثىٰ علىٰ النصف من الذَّكَر [المستوعب ٢/ ٢٥٨]	النصف والنصف [ص ٥٠١]	قَدْرُ الدِّيَة علىٰ الرَّجل والمرأة إذا رَجَعُوا في الشهادة		
لايصح [المستوعب ٢/٦٦٣]	يصع [ص ٣٣٢]	إذا قضى يعضَ غرماته دُون بعض ٧ ولم يكن في ماله وفاء الجميع		





اختيارات القاضي بين الجامع وغيره إ

حُكْمُهُ حُكْمُ الرَّفْفِ المنقطعِ الانتهاء [الإنصاف ١٦/ ٤١٥]	يُصرَف في وجو. البِرِّ والخير [ص ٣٦٩]	إذا قال الواقف: • وَقَفْتُ،. وَسَكَتَ	^
لاتصح [الإنصاف ١٧/ ٤٠٥]	تصح الوصية [ص ٢٨٤]	إذا وَصَّىٰ لِرَجُلٍ بمثل نصيب ابنه	٩
لايصح [الحاوي الكبير ۲/ ۱۷۱]	یصح [ص ۵۳۰]	هل يصح الأمان من آحاد المسلمين لكافر بعد الأسر	١.
يجوز [الحاوي الكبير ٢/ ٦٨٧]	لايجوز [ص ٥٣٦]	هل يجوز للإمام إقرار أهل الأرض العنوة في أرضهم على وَجْهِ المِلْكِ لهم	"

الخلاف مع «الروايتين والوجهين»			
الروايتين	الجامع الصغير	المسألة	Ą
لايَنقُض	أطلق الخلاف	مَسُّ حلقة الدُّبُر هل يَنقُض	١
[الروايتين ١/ ٨٦]	[ص ١٢٥]	الطَّهْرَ	
لا ينجوز، روايةً واحدةً	أطلق الخلاف	هل يجوز دَفْعُ الرَّجُلِ الزكاةَ	7
[الروايتين ٢/ ٤٦]	[ص ٢١٧]	لزوجته	

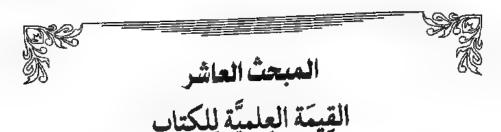


العبحث التاسع	}		
لا يجوز، روايةً واحد؛ [الروايتين ١/ ٢٩٩]	أطلق الخلاف [ص ٢٥٣]	إذا أَحرَّمَت المرأةُ بِحَجَّةِ الإسلامِ بنير إذْنِ زَوجِها، هل يجوز له أَنْ يُحلِّلُها ؟	٣
لاپُضمَن [الروايتين ٢/٨/١]	يُضمَن [ص ٢٦٠]	هل يُضمّن صيد المدينة وشجرها بالجزاء	٤
عشرة دراهم [شرح الخرقي للزركشي ٤/ ٣٤٤]	دینار أو اثنا عشر درهمًا [ص ۳۷٦]	قَدْرُ جُعْلِ مَن رَدَّ الآبِقَ مِن المصر	0
روایتان [الروایتین ۲/ ۳٦۹]	روايةً واحدة [ص ٥٣٨]	إذا سُبِيَ الطَّفْل منفردًا عن أبويه	7



| |





إِنَّ قِيمَة أَيِّ كِتَابٍ وأَهمِّيتَهُ تَستَنِدُ في المَقَامِ الأُوَّلِ إِلَىٰ مُقَوِّمَاتٍ أَساسيَّةٍ:

ـ منها ما يَرجِعُ إلى مُؤلِّفِ الكِتابِ ويَقُوم عُليه.

ـ ومنها ما يَرجِع إلى المُصَنَّف ذَاتِهِ.

وقد اجْتَمَعَ لِكِتَابِنَا - وللَّه الحمد - كِلَا الأَمْرَيْنِ.

فأما ما يَرجِع إلى مؤلّفه: فهو مِن تصنيف أَحَدِ أَكْبَرِ أَتَمَةِ المَدْهَبِ ومُقَعِّدِه، وإليه تنتهي معرفة الرِّواية عن الإمام أحمد رَضِكَالِيَّلُهُ عَنْهُ.

وأما ما يُرجِع إلى التصنيف ذاته: ففيما يلي ذِكْرٌ لبعض تلك المقوِّمات:

* مُمِّيِّزَات ما يَتعَلَّق بالرُّواية، وما يَتَخَرَّجُ عليها:

ـ أن الكِتاب يحتوي على عَددٍ كبيرٍ من الرُّوايات.

أن الكِتاب يحتوي على مجموعة من الرّوايات عن الإمام أحمد رَضَيَائِنَهُ عَنْهُ
 التي لَم تُنقَل إلينا بِنَصَّهَا ولَم أُجِدْ لها تخريجًا.

- أن الكِتاب يحتوي على ذِكْرِ اختلاف الرّوايات واتَّفاقها في المسألة.

- أن الكِتاب يحتوي على كثيرٍ من فوائد اختلاف الرَّوايات، وما يَتَرَبَّبُ على هذا الاختلاف.

- أن الكِتاب يحتوي على كثير من إيماءات الإمام أحمد رَضِ أَلِيفُ عَنْهُ.



المبحث العاشر المبحث المبحث المبحث العاشر المبحث ال

- أن الكِتاب يحتوي على عَدَد كبيرٍ من قياسات الرُّوايات وأصولها.

. أن الكِتاب يحتوي على عَدَدٍ كبيرٍ من التخريجات على الروايات.

. أن الكِتاب يحتوي على بعض تَوَقُّفَاتِ الإمام أحمد رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ.

. أن الكِتاب يحتوي على بعض الأحكام التي أطلقها المؤلف على ما نقل من الروايات سواء بالتصحيح أو التضعيف.

* مُمَيِّزَات ما يَتَعَلَّقُ بِالأَوْجُهِ وقائِلِيها:

. أن الكِتاب يحتوي على عَددٍ كبيرٍ من الأَوجُه لم تُوجَد في مَتْنِ قَبْلَهُ.

. أن الكِتاب يحتوي على عَدَدٍ كبيرٍ من الاختيارات لِجَمْعٍ من الأصحاب، منهم أبو الفاسم الخرقي، وأبو عبد الله ابن بطة، وأبو إسحاق ابن شاقلا، وأبو عبد الله الحسن بن حامد وغيرهم.

. أن الكِتاب يُعتَبَر مِن المَصادِر الأُولَىٰ والمهمة التي اهتَمَّت بِذِكْرِ أَوْجُهِ واختياراتِ أبي بكرِ عبد العزيز غلام الخَلَّالِ علىٰ وَجْهٍ مِن التفصيل.

ـ أن الكِتاب يحتوي على اختبارات القاضي أبي يعلى وهي من الأهمية سكان.

- أن الكِتاب يحتوي على ذِكْرِ أقوى الأَوْجُهِ وأَكْثَرِهَا اعتبارًا.

أن الكِتاب يحتوي على مجموعةٍ من النصوص النادرة عن فقهاء المذهب
 التي لم تُنقَل لنا، والتي لم أجِدُ لها تخريجًا أو ذِكْرًا في كُتُبِ المَذْهَب.

* مُمَيِّزاتُ عامَّةً متفرِّقةً:

- أن الكِتاب يُعتَبَر مِن أوائل ـ إن لَم يَكُن الأَوَّلَ ـ متون الحنابلة الفروعبَّة التي تَهْتَمُّ بِذِكْرِ الرَّوايات واختلافها والأَوْجُهِ وأصحابها.





ـ أن الكِتاب خُتِمَ بأبوابٍ لَم يُسبَق إلىٰ مِثْلِهَا في منون الحنابلة، وهي: (باب أحكام التحري) و(باب أحكام النظر) و(باب أحكام الكراهة). الكراهة).

- تَمَيَّزُ الْكِتَابُ بأنه سَهْلُ العبارة، واضح الأسلوب، قريبُ المَأْخَذِ، بعيدٌ كُلُّ البُعْدِ عن التعقيدات والمبهمات.

. أن الكِتاب قد اعتَمَدَ عليه جَمْعٌ مِن أصحابنا الحنابلة في مصنَّفاتهم، وعَوَّلُوا عليه في معرفة المَذهَب مِن الرَّوايات والأَوْجُه.

ـ حَفظَ لنا الْكِتَابُ كثيرًا مِن مسائل كتاب «التعليق أو المخلاف» خاصَّةُ أننا لَم نَجِدُهُ كاملًا.

. تَمَيَّزُ الكِتابِ بِعَدَدٍ كبيرٍ مِن التعريفات الفقهية التي وَضَعَهَا المؤلَّفُ رَحْمُهُ اللَّهُ، والتي قَلَّمَا تَجِدُهَا في غَيْرِهِ مِن مُؤلَّفَاتِ القاضي رَحْمَهُ اللَّهُ.

-∞⊚ ⊚∞





المبحث الحادي عشر المؤاخذات على الكِتاب

فإنَّ مِمَّا قَدَّرَهُ اللَّهُ تعالىٰ علىٰ مخلوقاته النَّقصان وعَدَم الكمالِ المُطلَقِ، وذلك لِيَتَفَرَّدَ.سبحانه وتعالىٰ -بالكمال دُونَ خَلقِهِ، فكما أن الإنسان لا يَصِلُ إلىٰ درجة الكمال؛ فإن أعماله كذلك لا تَصِلُ إلىٰ درجة الكمال، فإنَّ النَّقص دَاخِلُها لا مَحالَةَ، ولكن درجة النَّقصان تتفاوت بين أعمال الآدميين:

فمنها ما كان النُّقصان فيه واضحًا جليًّا، مؤثَّرًا، مُوجِبًا للتقويم والتصحيح.
 ومنها ما كان النُّقصان فيه خَفِيًّا بسيطًا، غَيْرَ مُؤَثِّرٍ . وكِتابُنا هذا مِن هذا الصَّنف، فإنَّ نقصانه مغمورٌ في بَحْرِ إتقانه.

وفيما يلي سَرْدٌ بتلك المؤاخَذات التي وُجِدَت في الكِتَاب:

١- إغفال عَدَدٍ مِن المَسائل التي أَوْرَدَهَا المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ في «التعليق» والتي هي علىٰ شَرْطِهِ ولَم يَذكُرُها في «الجامع الصغير» يُنظَر هامش ص ١٥١ و ١٧٠.
 ٢٠ تَكُرَارُ عَدَدٍ مِن المَسائِل الفقهيَّة دُونَ حاجةٍ إلىٰ ذلك، يُنظَر ص ٣٦١.

٣- عَدَمُ ترتيب بعض المسائل الفقهية؛ مما أدَّىٰ إلىٰ تَشَتَّتِ الذَّهْنِ، يُنظَر ص ٣٦١.

4-إدخال بعض المسائل التي ليس لها علاقةٌ بالباب دَاخِلَهُ، يُنظَر ص ٣٠٥ و ٣٠٠ و ٢٠٠ و ١٠٠٠ وإن كان قد تابع في ذلك أصله، وهو كتاب «التعليق».



﴿ المزاخلات على المحتساب ﴾

ه. قِلَّةُ عَلَدِ الأبواب والفصول، والتي كانت صنفيد في تقسيم المسائل وتبويبها، وتسهيل الوصول إليها، فبَلَغَ عَدَدُ الأبواب (٤) وَعَدَدُ الفصول (٣٢).

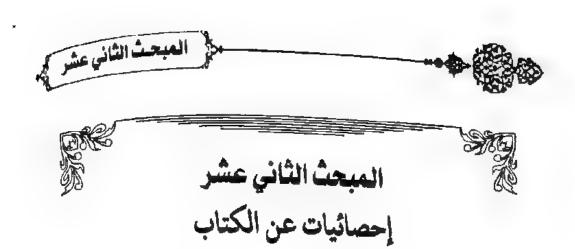
وأخيرًا وليس آخِرًا فإنه لِزَامًا علينا أن نَلتَمِسَ لِلمؤلّف رَحَمَدُاللّهُ المُذْرَ في
 هذه المؤاخذات الهَبّنة البسيطة للأسباب التالية:

١. أن الكتاب اختصارًا لكتابٍ آخَرَ، ومثل هذا يُحدُث عادةً في المختصرات.
 ٢. أن الكتاب المختصر منه خاصٌّ بمسائل الخلاف بين المذاهب، ولذلك تمم إغفال عَدَدٍ من المسائل اتَّباعًا للكتاب الأصل.

٣ـ ما أورَدَه المؤلّف رَحِمَهُ اللّهُ في افتتاحية كتابه واعتذاره المُقدَّم عن ذلك؛
 لِمَا هو فيه مِن كَثْرَةِ الشُّغُل وانشغال البال بتدريس وإفتاء وقضاء.







إنَّ ممَّا لا شَكَ فيه أن معرفة مَباني الكِتاب وأُسُسِه وتقاسِيمِه وعناصِرِه؛ تُعطِي الباحِثَ تصوَّرًا واضحًا عن الكتاب بشكل عامٌ، وعن طريقة تصنيفه بشكل خاصٌ، فياستِقرَاء هذه النَّتائج الحِسابيَّة الاستِقرَائيَّة يَظهَر للباحث نِقاط تركيزُ المولِّف رَحِمَهُ أَللَهُ وَإِبرازاته، والتي بها يَظهَر الهَيكُل الأساسيُّ الخَفِيُّ لِلكِتاب، وفيما يلي عَرْضُ إحصائيٌّ بما احتوى عليه هذا الكِتابُ مِن عناصِرَ ومَبَانِ:

العدد	العنصر	6
٦٢	عدد الكتب	١
٤	عدد الأبواب	5
44	عدد الفصول	٣
٣٩	الرواية الواحدة	Ĺ
101	الروايتان	ó
77	الثلاث روايات	٦
١	الأربع روايات	٧





١	التوقفات	٨
٧	الإيماءات	٩
٤٠	القياسات	1.
١٧	التخريجات	11
٥٢	الوجه الواحد	15
۳۱	الوجهان	14
١	الثلاثة أوجه	12
75	اختلاف الأصحاب	10
١٠	فوائد المسائل	17
19	أصول المسائل	١٧





المبحث الثالث عشر الدِّراسات السَّابقة للكتاب، وحالها، وأساب إعادة تحقيقه

أولا: الرسالة الجامعية:

. القسم الأول: (أول الكتاب إلى نهاية كتاب الحج)

الجامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الوياض.

الكلية: الشريعة.

القسم: الفقه.

الدرجة: الماجستير.

الطالب: محمد بن حمود التويجري.

إشراف: الدكتور صالح بن عبد الرحمن الأطرم.

السنة: ٢٠٤٦ هـ/ ١٩٨٥ م.

النُّسخة الخطية المعتمَدة: نسخة مكتبة الموسوعة الفقهية/ الكويت.

. القسم الثاني: (كتاب البيوع حتى نهاية الكتاب)

الجامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض.

الكلية: الشريعة.

القسم: الفقه.





الدرجة: الماجستير.

الطالب: أحمد بن موسى السهلي.

إشراف: الدكتور صالح بن عبد الرحمن الأطرم.

السنة: ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م.

النُّسخة الخطية المعتمِّدة: نسخة مكتبة الموسوعة الفقهية/ الكويت.

ثانبًا: الطبعة التِّجارية:

كما هو معلومٌ أن هذا الكتاب قد طُبِعَ طبعةً واحدةً مِن قَبْلُ، وفيما يلي بيانات تلك الطبعة:

المحقِّق: د. ناصر السلامة.

دار النشر: دار أطلس للنشر والتوزيع/ الرياض.

الطبعة: الأولئ.

تاريخ النشر: سنة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

عدد الصفحات: ٤١٨ صفحة.

النُّسخة الخطية المعتمّدة: نسخة مكتبة الموسوعة الفقهية/ الكويت.

* حال هذه الطبعة:

مميَّزات الطبعة:

١- تُعتبَر أُوَّلَ ظهورٍ للكتاب، فلا شَكَّ أن للدكتور ناصر - حفظه اللَّه - قَدَمَ السَّبْقِ والفضل في نَشْرِ هذا الكتاب النفيس؛ ليستفيد منه طُلَّاب العِلم، فجزاه اللَّه تعالىٰ كُلَّ خَيْرٍ.
 اللَّه تعالىٰ كُلَّ خَيْرٍ.

٢- اهتَمَّ الدكتور ناصر - حفظه اللَّه - بِذِكْرِ الراجح في المذهب من الروايات



المبحث الثالث عشر كا

التي ذَكَرَهَا المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

عيوب الطبعة:

للأسف فإن طبعة الدكتور ناصر - حفظه الله - لَم تُخدَم الخدمة المطلوبة، ولا تُعتبر نَصًّا سليمًا للكتاب يُعتَمَد عليه،

ثالثًا: أسباب إعادة تحقيق الكتاب:

قد يتساءل بعض الإخوة الأفاضل عن سبب إعادة تحقيق الكتاب وطباعته وقد سَبَقَ نَشْرُهُ، ولعل البعض يرى أن ذلك من العبث بِكُتُب التراث واستنزانُ لأموال طلبة العِلم، خاصَّةً أنِّي اعتَمَدتُ علىٰ نَفْسِ النَّسخة الخطية التي اعتَمَدَ عليها الدكتور ناصر حفظه اللَّه.

وما رَضَعْتُ هذا المَبحَثَ إلَّا معذرةً إلى إخواني، ودَفْعًا لهم عن الوقوع فِيَّ أو إساءة الظَّنِّ بي.

وفيما يلي أَضَعُ بين يديكم الأسباب التي دَفَعَتْنِي لإعادة تحقيق الكتاب:

ا - أنَّ الكتاب لَم يَلْقَ الاهتمامُ والعناية التي تليقُ به مِن عَمَلِ مُقدِّماتٍ دراسيَّة تُبِينُ عن بنيانه، أو عَمَلِ فهارسَ وكشافاتِ تُظهِرُ مَكنُونَهُ، فإنَّ المحقَّقَ ـ حفظه اللَّه - لَم يَهْتَمَّ بذلك مع حاجة الكتاب إلى ذلك.

 ٢- وجود عدد كبير من السّقط الحاصل في هذه الطبعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

. فإن قال لها: ﴿ طُلُّقِي نَفْسَكِ ثُلَاثًا؛ فَطَلَّقَتَ نَفْسِها رَاحِدةً وَقَعَت [طلقةً، ولو





قال: «طَلِّقِي نَفْسَكِ واحدةً» فطَلَّقَت نفسها ثلاثًا وَقَعَت] واحدةً.

. فإذا كان الزوج حُرًّا مَلَكَ مِن الطلاق ثلاثًا حُرَّةً كانت الزوجة أو أَمَةً [وإذا كان عبدًا مَلَكَ طلقتين حُرَّةً كانت أم أَمَةً].

ـ وإذا وطئ أَمَتَهُ ثم أراد تزويجها لَم يَجُزُ حتىٰ يستبرئها بحيضةٍ، [وكذلك لو أَعتَقَهَا فإن أرادت أن يتزوج لَم يَجُزُ حتىٰ تستبرئ نفسها بحيضةٍ].

ـ وكذلك إذا طَلَّقَها بائنًا، فجاءت بولدٍ [في مدة الحمل فقال الزوج: «لَم تَلِدُهُ» وإذا طَلَّقَها طلاقًا بائنًا فجاءت بولدٍ] لِأَكْثَرَ مِن مدة الحمل وهو أربع سنين.

.[وإذا حَلَّبَ اللَّبَنَّ مِن ثدي امرأةٍ ميتةٍ وأرضع به صبي حَرُّمَ].

. [وإذا قَلَعَ الأعورُ إحدى عَيْنَي الصحيح عَمْدًا لم يملكه المجني عليه القصاص وكان له الدِّيَةُ كاملةً]

. وإذا قُتِلَ العبدُ خطأً فقِيمَتُه في مال الجاني [وكذلك أرش الجناية على أطرافه في مال الجاني].

. فإن لَم يَستَغرِقُوه [قُسِمَ على إخوتهم، فإن لَم يَستَغرِقُوه فَعَلَىٰ أولادهم، فإن لَم يَستَغرقُوه] فَعَلَىٰ العمومة.

. [وأما غَيْرُ المُحصَن فإنه يُجلّد ويُنفَىٰ ولا يُرجَم].

- وإذا دَخَلَ مُسلِمَان دارَ الحرب بأمانٍ، فقَتَلَ أحدُهما صاحِبَه [عَمْدًا لَزِمَهُ الفَوَدُ، وكذلك مَن أسلَمَ هناك ولَم يَخرُج إلينا حتى قَتَلَه مُسلِمٌ، وإذا دَخَلَ مُسلِمان فقَتلَ أحدُهما صاحِبَه] خطأً.

وأما أمُّ الولد فلا تملك وتُرَدُّ إلى سيدها [بكل حالٍ قُسِمَت أو لَم تُقسَم، فإن كان قبل القسمة يجب عليه أن يفديها





تها . .[وإذا أَكَلَ الكلبُ مِمَّا اصطاد لم يُؤكِّل مما أَكَلَ منه، ويُؤكِّل مِن صيود التي لم يَأْكُل منها قبل ذلك وبعده].

وكذلك إذا حَلَفَ [لا يَركب دابة عبد فلان فركب دابة العبد حَنث وإذا حَلَفَ] لا يبيع شيتًا.

. [وإذا حَلَفَ لَيَشْرَبَنَّ الماء الذي في هذا الكوز غدًا فأهراقَ قبل الغد حَنن، وكذلك].

[فإن حَلَفَ لا يكلم إلى بعيد فقد قيل: إن يَمِينَه على أكثر مِن شَهْرِ]. أكنفي بهذه الأمثلة، وما لَم أَثْبِتُهُ كثيرٌ.

٣. وجود عدد كبيرٍ من التحريفات والتصحيفات الحاصلة في هذه الطبعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

هذه الطبعة	طبعة د. ناصر السلامة
نبيه	نبينا
يوفقني	توفيقي
ننويه	نؤتيه
يخالطه	يخلطه
المعتمر	المقيم
الطهارة	الطاهرة

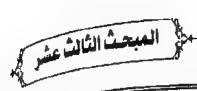




الدراسات السابقة للكتاب

منع الصلاة	موضع الصلاة
تعين بالنفير	تعين باليقين
ونواهم	وتوا بهم
لمن تقدم	لم تقدم
وعياله	وعما يليه
يحلله	يحل له
بشرط التبقية	بشرط البقاء
بيع النجش	بيع التخيير
الراهن عزله	الراهن عدله
طولب الآخر به	طولب الأجربه
طلب يمين المشتري	طلب ثمن المشتري
أعتق جدّهم	أعتق أحدهم
المقيدة	المشعر
صغير يحامع	صغيرة مع
كل واحد من الطلاقين	كل واحد من الطلاق
الأمة المشتركة	الأمة المشركة







الكفارة بقتل الكافر	الكفارة بعبد الكافر
انحتام الفتل	أحكام القتل
لا يأكل رطبًا فأكل مُذنبًا	لا يأكل ظبيًا فأكل جديًا
يراه بزي الفقراء	يراه بين الفقراء
صلىٰ من غير مسألة	صلىٰ من غير قبلة
أقرب ذلك إلىٰ الصواب	أقرب ذلك إلى الصلوات
مثلها يشتهي	مثلها يشترئ
وجع عظيم	وجع غلبهم
علىٰ وجه التدين	علىٰ وقت اليدين
يكره التلثم	يكره التسليم
قتل القمل	قتل النمل
الأوتار	الأوتاد
فروئ عنه	فروئ عدم
هو عربي	هو عدي
قال: بي نصروا	قال ابن نصر:

أكتفي بهذه الأمثلة، وما هي إلا قليلٌ مِن كثيرٍ.



الدراسات السابقة للكتاب المسابقة الكتاب

٤. إبدال الأماكن، تَقَدَّمَت الصفحة رقم ١٥١ كاملةً عن مَوضِعِها.

٥ أنَّ الكتاب قد نَفَدَ من الأسواق، ويَصعُب على طالِب العِلم الحصول على نسخة منه حاليًا لِبُعد العهد بطبعته الأولى.

وأخيرًا وليس آخِرًا فلا بُدَّ أن نلتمس لِلمُحقِّق العُذْرَ، فلا شكَّ أن الدكتور ناصر السلامة بَذَلَ ماكان متاحًا له وفي حدود ما استطاع، ولعل هذا الأمر حَدَثَ بسبب أَمْرَيْنِ:

الأول: اعتماده على صورةٍ غير مُلوَّنةٍ من النسخة الخطية.

الثاني: عدم رجوعه إلى مصادر المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ التي اعتَمَدَ عليها.

ولا شكَّ أنِّي قد استَفَدْتُ من تحقيقه، فجزاه اللَّه خيرًا، وجَعَلَهُ اللَّه في ميزان حسناته.







المبحث الرابع عشر وَصْفُ النَّسخة الخطية المعتمدة

بعد رحلةٍ من البحث والتفتيش والسؤال لَم أَجِدُ لهذا الكتاب إلّا نسخة خطية واحدة فقط، ولقد كنتُ آمُلُ في العثور على نسخة أخرى تُصحِّح حين تُصحِّف الأولى، ولا شكّ أن العمل على نسخة خطية مُفرَدة فيه الكثير من المشقة على المحقق، الذي يَنشُد إخراج نصَّ صحيح لا تصحيف فيه ولا تحريف، كامل لا سَقْطَ فيه ولا نَقْصَ، ولكن قَدَّرَ اللَّه وما شاء فَعَلَ، فتوكَّلتُ على اللَّه في عمل تحقيق النَّصِّ معتمِدًا على تلك النسخة اليتيمة (١)، وفيما يلي وَصْفٌ دقيقٌ لها:

مَصِدَر النُّسخة: مكتبة الموسوعة الفقهية/ الكويت.

المَصدَر الأصلي للنُّسخة: مكتبة الشيخ عبد اللَّه بن خلف الدحيان.

رقم النُّسخة: ٢٦٠.

عدد الأوراق: ١٣٢ ورقة.

عدد الأسطر: ١٩ سطرًا.

عدد كراريس النسخة: ٣١ كراسًا.

⁽١) وإني لأتقدم بالشكر الوفير و لتقدير الكبير إلى أخي الفاضل محمد غريب الفودري الذي تكلف تصوير نسخة ملونة من الكتاب، بعد أن كان عملي يعتمد على نسخة غير ملونة، ولا شك أني استفدت من الملونة أيما استفادة.

وصف النسخة الخطية المعتمدة في.

مقياس النُّسخة: ٥ ,١٧ × ١٣ سم.

تاريخ النَّسخ: سنة ٤٦٥ هـ(١١)، أي بعد وفاة المؤلِّف بسبع سنين.

الناسخ: لم يُذكر (٢).

خط النَّسخ: نَسخٌ معتادٌ.

* الملاحظات المادية على النسخة:

١. نسخة كاملة لا نقص ولا خُرم فيها.

٢. نسخة سليمة من القرضة والحموضة.

٣ نسخة مرمَّمة جيدًا.

٤ كتبتُ أول ثلاث صفحاتٍ بخطٌّ مختلِفٍ عن خط بقية النسخة.

هـ لم يلتزم الناسخ بنظام التعقيبة، فتجده في بعض في الغالب يهمله دون بعض اللوحات.

٦ اتبع الناسخ الرسم القديم في نسخه للمخطوط.

٧. وجود بعض التعليقات والحواشي المتأخرة المنقولة على النسخة.

٨. تم إلحاق ورقاتٍ في بداية النسخة كُتِبَت بخط الشيخ عبد الله بن خَلَفٍ،
 فيها ترجمة المؤلِّف رَحِمَهُ أَللَّهُ من «طبقات العليمي».

٩ تم إلحاق نصف صفحة ألصِقَت على غاشية النُسخة، كُتِبَ فيها: "وَقَفْ من إبراهيم بن عثمان بن عيسى على الشيخ عبد اللَّه بن خلف بن دحيان، وحُرِّرَ سنة ١٣٣٣ هـ).

١٠ وجود تملك أعلى صفحة غاشية النسخة لا يَظهَر منه إلَّا [... الفقير

⁽٢) ولعله أحد تلاميذ المؤلف رَجَهَهُ اللَّهُ الذين ذكرتهم في ص ٥٠.



⁽١) كتب تاريخ النسخ بخط مختلف على ورقة ألصقت على غاشية المخصوط.

العبحث الرابع عشر كج

جمال الدين....أ .

الدين.... ١١. أُلحِقَ بآخر النسخة ورقات بخط الشيخ عبد الله بن خلف، فيها فائدة من كتاب المُختَصَر الصواعق المرسَلة، ومرثيةٌ من علي ابن أخي نَصْرِ تلميذ المصنِّف دَابِ مَنْ مَنْ اللَّهُ مِنْ الطُّلِمَاتِ العليميِ " وَفَائِدَةٌ أَخْرَىٰ مِنْ كُتَابِ وَالْصُواعَنَ فَيْهِ، وهي منقولةً مِنْ الطُّلِمَاتِ الطُّواعِنَ المرسّلة) لابن قيم الجوزية.

١٢ جاء في نهاية النسخة حَصْرٌ بعدد الأبواب، وهذا نَصُّهُ: (جملة الكتب ١٢ / جملة الأبواب ٤).

* مُيِّزات النسخة:

١. نسخةٌ عتيقةٌ قديمةٌ نُسِخَت بعد وفاة المؤلِّف بسبع سنين.

٢. نسخةٌ مقابَلةٌ مصحَّحة ، استُدرِكَ فيها السَّقطُ.

٣. وجود كلمة استشكالٍ وَضَعَها القارئُ أو المُطالِعُ عند أيّ مَوضِع استَشْكَار. عليه فَهُمُّهُ وهي (مَطْلَبٌ).

*عيوب النسخة:

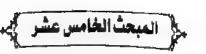
١. كثرة التصحيفات والتحريفات في آخر أربعة أبوابٍ في الكتاب، وكأنَّ الناسخ قد أهمَل تصحيحَهُم (١).

٢. ضياع آخِر صفحةٍ من المخطوط، والتي يوجَدُّ فيها بقية ترجمة عبد اللَّه، وكامل ترجمة حنبل بن إسحاق.

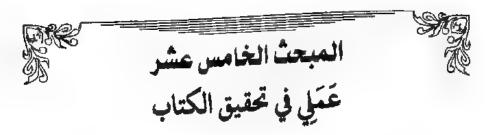
٣ ـ حافظ الناسخ ـ عفا الله عنا وعنه ـ على تصحيفاته لكلمات معينة في كامل النسخة؛ مثل (أحد الروايتين).

⁽١) ولله النحمد والمنة فقد حفظ لنا نصير الدين السامري هذه الأبواب الأربعة في خاتمة كتابه المسترعباء نسهل تصحيحها.









* يَتلخُّص عملي في تحقيق الكتاب في النقاط الآتية:

١. ما يَتَعَلَّق بِالأصلِ الخطِّي للنصِّ:

اعتماد النُّسخة الخطية الوحيدة في إخراج نَصٌّ صحيح للكتاب.

ـ نَسْخُ النُّسخة الخطية حسب الرَّسم الإملائي الحديث.

- اعتمدتُ في تحقيق الأربعة أبواب الأخيرة - التي أهمَلَ الناسخُ تصحيحها بجوار النُّسخة الخطية المعتمدة على «المستوعِب» لنصير الدِّين السامري؛ وذلك لأنه قد نَقَلَ لنا هذه الأبوابَ بالكامل، وقد رَجَعتُ إلىٰ نسختين خطيتين من «المستوعِب»، بجانب مطبوعة الدكتور عبد الملك بن دهيش رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢. ما يَتعَلَّق بالجانب اللُّغوي والنَّحوي:

ـ تصويب ما وَقَعَ من أخطاء إعرابية ونحوية.

ـ أَغفلتُ وَضْعَ ما وَقَفتُ عليه من أخطاء في الهامش؛ لِكَثرَتِها وعَدَمِ الفائدة منها، ولِعَدَمِ إطالة الحواشي، إلّا ما وَجَدتُ فيه فائدةً في إثباته.

ـ أَبِقَيْتُ على بعض التعابير التي كانت تُستَخدَم في زَمَنِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ـ ضَبْطُ النَّصِّ بالشَّكل ضَبْطًا تَامًّا؛ لِيَسهُلَ حِفظُهُ وفَهمُهُ.



المبحث الخامس عشر المبحث الم

٣_ما يَتَعَلَّقُ بالعلامات والرموز والأرقام:

وَضَعتُ علامةً لبداية صفحات المخطوط (/).

_ وَضَعتُ علىٰ طُرَّة الصفحة ترقيمَ صفحات المخطوط (١/ أ، ١/ ب، ٢/١، ٢/ ب) ٢/ ب).

_ وَضَعتُ السَّاقطَ أو المُستَدرَكَ بين قُوسَين مَعقُوفَين [].

_ وَضَعتُ ما تَمَّ تصويبُه مِن الأخطاء بين قُوسَين مَعقُوفَين [].

٤. ما يَتَعَلَّقُ بالتَّخرِيجِ والعَزُّوِ:

عَزْوُ الآيات القرآنية:

عَزُوتُ الآباتِ القرآنيَّةَ الكريمةَ إلى سُورِهَا، مع بيان رقم الآية.

ـ صَحَّحتُ ما وَقَعَ في الأصل من أخطاء في نَصِّ الآيات.

تخريج الأحاديث النبويَّةِ:

ـ تخريج الأحاديث مِن مُصادِرِها الأصليّةِ.

تقديم تخريج المَصادِر الحديثيَّةِ التي تَتَّفِقُ مع نَصِّ الحديث الوارد في النَّصِّ.

. إذا كان الحديث مُتَّفَقًا عليه فإني أُخَرِّجُهُ من «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» ومُسنَد الإمام أحمدَ».

 فإذا لَم يَكُن كذلك فإني أُخَرِّجُهُ عن أَحَدِ الشَّيخَين ومِن «مُسنَد الإمام أحمدَه.

- فإذا لَم يَكُن كذلك فإني أُخَرِّجُهُ مِن المُسنَد الإمام أحمدَه طبعة الشيخ شُعَيب رَحِمَهُ الله عُدِرِّجة مُوسَعة .

عملي في تحقيق الكتساب

مِ فَإِذَا لَم يَكُن كَذَلَكَ فَإِنِي أُخَرِّ جُه مِن «شُنَنِ أبي داود».

و فإذا لَم يَكُن كذلك خَرَّجْتُهُ مِن بقية المَصادِر الحديثيّةِ.

. الإشارة إلى الحديثِ المُتَّفَّق على معناه في الصَّحِيحَين.

- إذا كان الحديثُ بِنَصِّهِ في الصَّحِيحَين خَرَّجْتُهُ منهما بالإضافة إلى المُسنَد الإمام أحمدً».

_ أَذا لَم يَكُن الحديث في الصَّحِيحَيْن فإني أُقَدِّمُ تَخرِيجَهُ مِن «مُسنَد الإمام أحمدَ».

- إذا لَم يَكُن الحديث في المُسنَد فإني أُخَرِّجُهُ مِن أَقْدَمِ المَصادِرِ الحديثيّةِ. تخريج أقوال الصحابة والتابعين:

. إذا كان الأثر في "مُصنَّف عبد الرزاق» و"مُصنَّف ابن أبي شيبة» أَخرَجْتُه عنهما.

- فإذا لَم يَكُن فيهما أُخْرَجْتُه عن أحدهما.

فإذا لَم يَكُن عن أحدهما أخرَجْتُه مِن بقية المَصادِر، مثل: سُنَن البيهقيّ،
 وكُتُب ابن المُنذِر وابن عبد البَرِّ وغيرهم.

ه. ما يَتَعَلَّقُ بالروايات ورَاوِيها:

ـ قُمْتُ بِعَزْوِ الروايات المذكورة في النَّصُّ إلىٰ مَصادِرها الرَّئِسَةِ إِنْ وَجَدتُ، مثل: مسائل عبد الله ومسائل صالح وغيرهما.

. إذا لم أجِدُها في مصادرِها أشرَتْ إلىٰ ذلك، وقُمْتُ بِتخريجها مِن المُصادِرِ الأخرىٰ الأقدم فالأقدم.

-إذا لَم أَجِدُها في أيّ مصدرٍ مِن المصادر أَسْرَتُ إلى ذلك،



المبعث الغامس عشر المبعث المبعث

رِدُا لَم يَنقل المؤلِّفُ رَحِمَهُ أَللَّهُ نَصَّ الرواية وكان هناك فائدةٌ ظاهرةٌ في نَقُلِهَا وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الفائدة.

. - أَشَرْتُ في أَغْلَبِ الأحيان إلى الرُّواة الناقلِين للرواية.

ما المولِّفُ إلى اختلافِ الرِّوايات ولَم يَذَكُر إلا واحدةً فإني أُشِيرُ إلى عند الله عنه الله المؤلِّفُ إلى اختلافِ الرِّوايات ولَم يَذَكُر إلا واحدةً فإني أُشِيرُ إلى غيرها في الهامش.

٦- مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوْجُهِ وَقَائِلِيهَا:

ـ قُمتُ بعزو أقوال الأصحاب إلى مَصادِرِها الرَّئيسَةِ.

-إذا لَم أُجِدْهَا في المَصادِر الرَّئيسَةِ عَزُّوتُها إلى باقي المَصادِر الأَقْدَم فالأَقْدُم.

ـ قُمتُ ببيان مَصادِر أقوال غلامِ الخلّال اعتمادًا على كُتُب المذهب.

- قُمتُ بتخريج اختيارات المؤلَّفِ رَجِمَهُ اللَّهُ من جميع كُتُبِهِ، والإشارة إلىٰ اختلاف اختياراته مع كُتُبِهِ الأخرىٰ.

- إذا أُضْمَرَ المؤلِّفُ أُسماءَ أصحاب الأوْجُهِ فإني أقوم بالتعريف بهم.

٧ ما يَتَعَلَّقُ بالجانب الفقهيِّ:

. أَضَفتُ زيادات المؤلِّفِ في كِتابه التعليق، مِمَّا لم يَنقلْهُ هنا.

- عَزَوتُ المسائلَ الفقهيَّةَ إلى الكُتب المختَصَّة بالخلاف منها، مثل: كُتُب «رؤوس المسائل» للعكبري والهاشمي والكلوذاني.

. أَشَرتُ إلىٰ الاختلاف في عَدَدِ الروايات التي نصَّ عليها المؤلف رَحْمُلْٱللهُ ويين ما نص عليه في كتبه الأخرى.

- عَزُوتُ المسائلَ الفقهيَّةَ إلىٰ كتاب القاضي أوَّلًا، فإن لَم يَكُن فإلىٰ كتاب التمام» لابنه القاضي أبي الحسين، وإلىٰ كُتُب تلاميذه، ثم مَن بَعدَهُم.



_ وَضَعتُ عناوينَ جانبيَّةً لِأَهَمُّ المسائل الفقهيَّةِ.

. فَشَمْتُ الكتابَ إلى مسائلَ ونقاطِ احتىٰ يَسهُلَ تَصَوْرُ مسائلِ الكتابِ.

ـ عَلَّقْتُ ببعضِ مَا ظُهَرَ لِي فِي تَرجِيحِ بعض الروايات على بعض.

_مَيِّزْتُ أحكامَ المسائل الفقهيَّةِ بِلَوْنَ يَختَصُّ بها؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهَا.

٨. التراجم والتعريف والبيان:

- وَضَعْتُ ترجمةً مختَصَرَةً مُوجَزةً للمؤلِّف، تَشتَمِلُ على حياته الشخصية والعِلمية.

. قُمْتُ بالتعريف بالأعلام بشكلٍ مختَصَرٍ ؛ يَشتَمِلُ علىٰ بيان الاسم والكُنية، وأَبْرَزِ شيوخه وتلاميذه ومصنَّفاته، وسَنَةِ وفاته.

ـ قُمْتُ ببيان بعض المصطلحات والكلمات الغريبة.

ـ عرَّفتُ بالكُتُبِ الواردة في المَتْنِ تعريفًا مختصَرًا.

ـ قُمْتُ ببيان ما أُغلِقَ من كلام المؤلِّف رَحْمَهُ أللَّهُ .

٩ قَدَّمْتُ الكتابُ بمقدِّماتٍ دراسيةٍ مهمَّةٍ عن الكتاب ومؤلِّفه، وهي:

ويَنقسِم هذا القِسم إلى أربعة عشر مَبحَثًا:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلِّف.

المبحث الثالث: سبب تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: زمن تصنيف الكتاب وموقعه بين كتب المؤلِّف.

المبحث الخامس: عناية الأصحاب الحنابلة بالكتاب.

المبحث السادس: منهج المؤلِّف في الكتاب.



المبعث الغامس عشر كا

المبحث السابع: اختيارات المؤلف بين «الجامع الصغير» وغيره. المبحث الثامن: القِيمة العِلميَّة لِلكِتاب.

المبحث التاسع: مَصادِر المؤلِّف في كِتابه،

المبحث العاشر: مُصطَّلَحات المؤلِّف في كِتابه.

المبحث الحادي عشر: إحصائياتٌ عن الكِتاب.

المبحث الثاني عشر: المؤاخدات على الكِتاب.

المبحث الثالث عشر: الدراسات السابقة وأسباب إعادة تحقيق الكِتاب, المبحث الرابع عشر: وَصْفُ النَّسخة الخطَّيَّة المُعتمَدة.

المبحث الخامس عشر: عَمَلِي في الكِتاب.

١٠. صَنَعتُ كشَّافاتٍ وفهارسَ متنوعةٍ، وهي:

مِنَّبْتُ المَصادِر والمَراجِع.

. كشَّافُ الآيَاتِ الْقُر آنِيَّةِ.

ـ كَشَّافُ الأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ.

. كَشَّافُ الْمَوقُوفاتِ وَالْمَقُولاتِ.

. كَشَّافُ رِوَايَاتِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضَيَالِكَ عَنْهُ.

. كَشَّافُ اخْتِيَارَاتِ الأَصْحَابِ رَضِّوَاللَّهُ عَنْهُر.

ـ كَشَّافُ الرِّوَايَةِ الوَاحِدَةِ.

ـ كَشَّافُ الرِّوَايَتَيْنِ.

ـ كَشَّافُ الثَّلَاثِ رِوَايَاتٍ.

ـ كَشَّافُ الأَرْبَعِ رِوَايَاتٍ.







. كَشَّافُ التَّخْرِيجَاتِ.

. كَشَّافُ القِيَاسَاتِ.

- كَشَّافُ الإِيمَ ءَاتِ.

- كَشَّفُ فَوَائِدِ الْخِلَافِ.

. كَشَّافُ التَّوَقُّفَاتِ.

. كَشَّافُ أُصُّولِ المَسَائِل.

ـ كَشَّافُ الوَّجْهِ الوَاحِدِ.

ـ كَشَّافُ الوَجْهَيْنِ.

. كَشَّافُ الثَّلَاثَةِ أَوْجُهِ.

ـ كَشَّافُ الأَعْلام.

ـ كَشَّافُ الكُتُبِ الوَارِدَةِ فِي المَتْنِ.

- كَشَّافُ الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِعِ وَالبِقَاعِ.

. كَشَّافُ التَّعْرِيفَاتِ.

١١ ـ استَخدَمْتُ خطوطًا وألوانًا لِتَمْيِيزِ بِنْيَةِ الكِتابِ:

ـ مَيَّزْتُ مَا يَتَعَلَّقُ بالروايات مِنَ اتَفَاقِ أو اختلافٍ بِخَطَّ (لوتس شامي، بولد، أسود).

ـ مَيَّزْتُ أسماء العلماء الذين ذُكِرُوا في النَّصِّ بِخَطِّ (عثمان، بولد، نبيتي غامق).

_ مَيَّزْتُ أقوال أبي بكر عبد العزيز بخط (عثمان، بولد، نبيتي غامق).

ـ مِّيَّرُتُ الكُتُبِّ بخطِّ (عريضٍ، بولد، نبيتي غامق).



المبعث الغامس عشر كا

. مُيِّزْتُ الأبوابَ والفصولَ بِخُطُّ (عثمان، بولد، نبيتي غامق).

يمَيِّزْتُ أرقام صفحات المخطوط بِخَطِّ (عثمان، بولد، نبيتي غامق).

مَيِّزْتُ الآياتِ القرآنيَّةَ بِخَطِّ (مُصحَف المدينة، نبيتي غامن),

م مَيِّزْتُ الأحاديثَ النبويَّةَ الشريفَة بِخَطِّ (لوتس، بولد، نبيتي غامق).

. مُيِّزْتُ الأحكامَ بِخَطِّ (لوتس، نبيتي غامق).

ـ مَيِّزْتُ علاماتِ التَّرقيمِ بِخَطِّ (لوتس، نبيتي غامق).

. مَيِّزْتُ العناوينَ الجانبيَّةَ بِخَطِّ (عثمان، بولد، نبيتي غامق).

ـ مَيَّزْتُ الفوائدَ وأصولَ المسائلِ والقياساتِ بِخَطَّ (لوتس شامي، نيتي غامق).









نماذَجُ مِن النُسخة الخَطّيّةِ





غاشية النسخة الخطية





افتناحبة الكناب

اللامطلا الاجتمالة وتاكاطياله والك "وبُوْرِ بِالنَّوْفِ مِهِ وَالْعِرْعِ لِمَا تَوْمُ



الصفحة الثانية من النسخة

من أن بدلك المهارني أن والتطاؤال كفي خالط أسور برأليابها والاأا منود تعتز احد رصما به وارتطعة زيد ادلك ما يُعِمَ [[الديفين صحيف معلى الدين التي به فارتهانه او الايدار ولا وموجه القاورلا بكور والكاال الأوهد ولا وترال وزيال النبر و الا " Ste lillians



بداية اختلاف خط النسخة

بهأد أبين ويعيش واطلابسة أه(امن المعند وهكاوت مشيون الفائما عستدانه وحش أفيدن خذا دعالها أكانا والدواط والساهد وخليل الشه و أود ماحد يدللادين و خلامات الاجام وعشلاالي سرفل السياشره ألاقعة ألناب والناك وحيّل « أحل العيليل ومرّع أدف ٥ والدي دفاؤ الوحوا لمطارح من العبس أمسيليس معادا كارحد ومعد حالدولوا لخا يط ادناد رخالدو دو ألمنيا اجميعي المتبلي خالورا لحاج ويراعصده ألحان وللرح والتاع أذا فحنوال ودوال العفز جوداد الخاصاما لدوم هان وحد فصوعار عرطاه مرامتوال العلوه خالصطيع وابتحره المستند فأه لنصد لبع أكار الا كليا وإن كان علها أمر احوال لعلوه كالعابي والداكع والناعدو اخاش وليدا نقص وانحاد تنبدا في المولا اليهيءا لعاده لرمنعف ومق الذيء وعد طلا إدامته بطع على ألرواب السنه ق ما فلاين فرين إلى تعد بُسِف عدد (مـ ويناد والدسته بذراعيه عفية روابتال وأرمق حلالا إلدين عيل بيغص طهوا على وألبيل ومتى العبّاليتهوم -يقص والرعيان اعدشهوا كديعه على الدوارد (فستعورا وفي دة إنه إحرى دخه عال والعلى المرود فالم سنوم مناشع اه خل در و الدجي الادار القرر وعان العيد فيعين الما الأدراء ان الله والسورة الدين إلى اسدة حد وج العاشات من البدر وال

تعاذج من النسخة الغطية



نموذج من استدراك الناسخ

والفاوعلها اختاأذاا ميثك ألزحدالعها باعكاءا أتوجه ويسوارولياز والما به عبورال طق وكاعبي والعصل وأللك لاعورالدان ملا النعل فادامة أراكها ابتر مشيعه إرعاض بأعاود لعباد اجتدألال بعدللول لاتشلطال عروشو أنهن صلّ اطاران عدصه ۵ والدهوع تل أمال ووايد عاد اعلى دارعون شا واد معدرالم ادخت وحشاون مذالها اوخش اواق مر الورف ادعاء ورسماكم الرهد فالرطيع احولان فار البطوه خبس عن الادل ولا في لمنا .. و عدر البعل البلومية الكولافناهد والماهن وهراهل مد فقها أن الماره والريوصية العمر والفاهد والماره والريوسية الريوسية ال ومن استناعه به الحود و (دامل فالراو عصداد ها دولها ور معافيره إود قه وداره از والو ارفي موصعه ومالعلب لليل لوه . عوه إذا يعوله 1 أمر التعاس و الامري لاف عليه المع عدانا ومعدادالاعوروان لرسيع (وغير فرعرونال المصرة المسود وعويدهم الدهو وقبل كمو والمصا ياد الملاار سطله ودايا والانتارات بمات نقر رهو به در مدي المشاهد ضعك المارهل المعود معر لماديد ومرالت ادم هد . أ يتسلد الإمار رحومنا ودععها أومتعنى وأمتر إدارة لامار لانعطي مدالالال في نماسها زودها لدور بردي وادرسه الدر ووردا بتستلم الزا) بالرفوا مهد مشفر راسام وارسار الهوال مؤصيل ووقصائه على الشاعد دور بوال ٥٥ ماداكال خدوفات عقد رهوه ورخودها تصديعي غوادياء عرانها - المرحوس لرغريت استمياره كالمعود العراال- . خلع وفالملاوط ولأاذا طرح للبدو أكارح وثرا والعشر مائوج



تموذج من المقابلة

وید ملقارم الر و الرب والمنطق والدر و الار و المنطق و المنطق المهد طفا المدخ و مدر و من المنطق المنطق و و الدر و من المنطق و المنطق و

و الله بعلى و مؤاله المي عدن على الفاعد بالتأعيلة و و المياد و و معليا المعلمة و المياد و المياد و و معليا المعلمة و المياد و و معليا المعلمة و المياد و و معليا المعلمة و المياد و معلمة المين و يقتر على و تناو تناو المسلمة المين و يقتر على و تناو تناو المعلمة و المتار و و المتاركة و المتاركة

مر نماذج من الاستشكال ١ نموذج من الاستشكال ١

سالة الأنصاليات سنفا ه و كان على أغلوننا إراستال العرسسا <u> المد</u> مدمّا مالدوالهم ومن شان شف ديّا واسط ساعك إعالمانهاله إدااسع حومهمه لايقع دسهن وادابلع أعياس على له خدر شديد دسه شل الهدائد و ١١٠ السعاريل الداوم وحوالمشأب والعقال مددالبادخ ويستبه والعام الحاب ينست حشر شنه ۵ فكايتهل المدين التصمة وكل بلعب عن رفع مطاح كل وريخارها زؤجها وملا وارارتهم لسليط حولاه رجورت الطبه سالا ٥ وكانت المسلم المعلوت في اعترض فيه مالي عروها ومه الآداد وردوعاي وواللودليك فالماحديث ورليا الصرم أباليا تعدّد *وحه البط*اطو لا نه هو [1] أورّ اله_{يرو}رشف لشعه ادارميق يدسته تعوبه يعدفها لخبروكالمبر شه مذاغال ألديب ملاه ويصال هر ٥٠ ه ا ذالما احق رشتًا فأن برول لخدمه بعبره احتران ٥٠ test - 16 سلارمتول الله على المسارد ولمتوالوسل هو ديد خزيمه ساعه لاسه حدالمعلم بهواحد ٥٥٠١١١١ لعن المعمري أنعت ووحدالنانع أتاسع ويدلكسنير قاهره يزييش منهمة ليكا فهوامق به سيشار العرساسليد وارد الماء الديديون المقليق بطاعان مات معلت الاحل الاحون سار رساح أموا



نموذج من الاستشكال ٢

هدالسعارات الرباسية مغول الباهد بالعنط سدغه المستخد المستخدية المستخدية المستخدم ال

و الله عال الها و السام و والمعود الداري المسمى من من من المرا المام و المام

نماذج من النسخة الغطية



ذكر إجمالي عدد الكتب

والمدالية ومعر حسته فالطاره هيتيه مشواي ريأون سرمطفاؤه الزرة هونكود لزيا سلفه طبانه والمتات أراسا فد صار عوهً لاسافر ولايمر الصفات عالكاند والسرط يحسامان ٥٥ مور ل عدامه النصول لهذا الذي الداسلوه وادا حاس المره و شرط و المرط وعمدالعدابه حارله الوحل كاوادار وج الحراعنه مى معاسراء ومان لاعسي العام وادرا والسه على عرص الى العلم المعمر وتموهاها درالوس وغنق فيالصا كمبر بدارصا إستندمما دهه عِبُاه احتار لرد لرسيع التي وخَارَ لا إليه الارسُواو ودَ النوس والرحوع بعينها ٥ ولا عود الماعات عع إمرواده ه (د) انتفاد رجاره الديا و ماحما ع صالواد ملوس لا و النكر " اهنهُ عقواليَّ إِنْ عَالِي عَنَى بِيقَةَ الولا وصلَّ مَنْ أَمر و إِنْ لِعَسَقِ سوه ولي لو على الورك ره مهم مهمه ودُّق رِيمَتُ اللِّي عَلَى اللهِ عَلَيْهِ نَصِيحًى بِعُ مِجْتُ الْأَوْلَا فِعَالَ لخبيع ولامص ولانو دس و وادا رنتوادات فولات والأحناا ومنتا إواستطب تروما مواست حلفة أوبعن حلعه مارت لد الهذا الروايد له فيز عدود عصا ولاصر عاد وا والمنابر ومنه وبوصر عداديا وتذاخمت الغادة ورمز الصابه علظ معهرها ادا وعساء وادامار الموليدي سرميع الماب و بعول عدم العداد إداعيه عود الول الارخيص في الم الروابي والأحزب ارتعام سهروعتسره فديسوا دايد ويساراها



ذكر إجمالي عدد الأبواب

معردات وخدلة أن فيل للاستان سيخد أو القنليك الربض له ان بسراسته ۵ داو مشار له انتهال داري أو المبليف لريد و مسل ورما عاد على الحد تعسهم العود العرود الحرود الحرود ال وروعانا لسليعا سلمع استاده والا محول التعرف و والاحدة على الاعتاق العادة والعرام والعرام واحدم الادار والمن عال الرحية الالم عالم العلم المن ور حاد الماعا الالالالالالا معود العيد الديو (رويقه ويكرأ إن وكول مقام الأسام في إنصاق والانجرة أن يجون . مو زَّونَ ولانن ووالعوت بالرَّيع وسوال خفو دلدلان الانفاق امر به يفول ارعوا كريضر عا وجفته ٥٥ ويده واع المور عدم الدارة وعدمنده الما٥ ويعزه درأه السوء البيليطيمين والعثواب البيسير وسلم بالعس ودهر والسدل والعلود وليسره المتمادد عروالسيري الصلوء عر يعر النصاور في المعوال وعلى لحسفال ولايطره والمرول لدة و بعد المسوراء المعد عصال و إعدار والس و الاهدام والم وعصوه لعب لداء ليأتعيب فاستسمعها العقامات الإمعامات الأمارة ساءالهاش أل الواسساد وكرواس بالقصية ويصوفان فيستاء الصيف بالسران الهراء عائي عام الأعيسياء ودارو و والمعلسا رواءال ليع ملي والمس جاء أنال مراكبة إلا بالأود السطام

نماذج من النسغة الغطية



خاتمة الكتاب

سرله عليوه لدللت تراث فأن بآال بقدة لحد فالمصله ورفق - فله ف و (الدرار وفرف الا احداد الايداد في عبدد بالطعش وهدالري نطهره وطائشود وعمر الأسروهو العليطال فيدف فطع دين دارها لسلان مر عبر الإلى و احده فسراد يل الاسمال من إدية تدرو واستعوا وسلعه واللفل فعوالما ويجار يُل مالارة ومنه فترالفعادع وزهه المستاور الحاد المدين والعنافليسر والعنافليسر والتواسة وبعد فرالعز والمام و لساعة وفي المايع دالي طهوالحرارة وعد ما دلسكي تدريه على علما لاطعار وسابر الاوشاح وريعره السروق الدفية ولانطوء في عيرًا ٥ و يعيد ال للني الوعيشي و الولحيي وإصلب الروايعي احداق الى العسم ورديد . . الحب المناع بدونس السراس صلى الدعلية ورون عن العراص ك المخله ورط رعنة لتح ألتداهشة للغناء و لفرة العلمس مي لهم، واع في مرعد الديهره و يعرف العا الرصر على والسول على وفهره إلى المار العلام المسلم التمسره وها الدر والروجعادس على أحمر وترابعله عيية إساد صاوعه النافري عن فصل و عدد در التماء و العرج علولام وما أحد الموالية على أنه رجيل وهو مدري والمر مهسيان و فاراد إي سوالو ليالا بالدور أل رعي دو رداه



الصفحة الأخيرة من النسخة

وتعف لله تعالى وتعذ مالكه على تبد الدينج الما تنصيل

المتعصر يعسر وادار حد العراف وروع السيصلي والمدعول وسار دلف والعدالة ليقد وعلاية ودالير ويعدا كال الادهلية سبيان و فسل (أو سال 🕛 ملتدميدت اكبل مبل) (اور سار التي وعبائد بالصره إورد سده اربع وستنعى وسائدين أأتأبي ولمعيظ صنة احري داره مرومار وكالمباع سنه سي ا شبه وفيرادرعد العبياعي والناش سلااي أوال اعما اس (المستون التيوية الذي الدنس والماليني المراهيم المالي إنتزودي للبرومساء فالجيأح فاهسأ أستباح وأبوت والجيدير هناي أداني لاسة الداريطر العياران وحلت مراكبت رخيا الاعليب اجليه وأشاده صويح والمناع المعاد منه ووادي لدساله والعلاقك يتكارنوراً المسطالسنوخ وف ود تَاكِ يعِنُهُ لَلَهُ الْ ي در دوا احال وكان عله الدواد وخان ادراا بمرف مر جدر الحائد مزل ستواده وتفيارا لها غُونَتُ وارا عَلَى أَرَا رهادة وجسمه مراللة بعالى وطان وللوسمة ألما وهابان وجوته ورسوء وخائدهمه غيب سين وبالل عال أراد المشار و من من المنظم المن و للدي المنافقة ريهما عدر شول بن ملي اريد عليه ٥ وانا عدا لله وهيدا أنديد ثبال و في المادي والداع على موته لود أيَّا



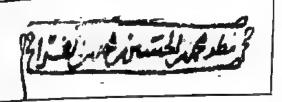


نموذج من خط المؤلف رَحَمُهُ ٱللَّهُ















النَّصُ المُحَقَّقُ





مقدمة العولا كي

しらし とうし・マングン 大大大人 こうしょうしゅう

ملتبعة

الولف

حيب

الكتاب

الكتاب والتهاية

قَالَ الشُّيْخُ الإِمَامُ أَبُو بَعْلَىٰ رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ:

الحَنْدُ لِلَّهِ وَحْلَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَىٰ نَبِيُّهُ مُحَمَّدٍ وَالِهِ وَسَلَّمَ

سَأَلْتُمْ . أَيَّدَكُمُ اللَّهُ . اخْتِصَارَ كِتَابِ مِنْ جُمْلَةِ كُنَّيِّنَا الكِيَارِ، يَقْرُبُ مَأْخَلُهُ وَيَسْهُلُ دَرْشُهُ؛ فَأَجَبْتُكُمْ إِلَىٰ ذَلِكَ مَعَ مَا حَلَيَّ مِنَ الْمَشَقَّةِ لِكَثْرُةِ الظُّفُلِ. وَاغْتَقَلْدُ كمتيل

أَنَّ النَّوَابَ مَمَ المَشَقَّةِ أَوْنَرُ، وَأَنَّ الأَجْرَ عَلَىٰ ذَلِكَ أَكْثَرُ.

وَمِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَسْتَمِدُّ المَعْونَةَ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَإِيَّاهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ لِوَجْهِم خَالِصًا، وَأَنْ يَعْصِمَني فِيهِ مِنَ الزَّلَلِ وَالْخَطَأِ، وَيُوَفَّقَنِي لِلصَّوَابِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَهُوَ يَسْمَعُ وَيُحِيبُ

وَقُدْسَمَّيْنُهُ ﴿ الْجَامِعَ الصَّغيرَ ۗ (١).

وَاعْتَمَدْتُ نِي أَكْثَرِهِ حَلَىٰ «مَسَائِل الحِلَافِ،(°).

طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ دُونَ الإطَالَةِ وَالإِكْنَارِ؛ لِئَلَّا تَلْهَبٌ حَلاَوَةُ الكِتَابِ وَيَمَلَّهُ

وَ لَلَّهُ المُوَفِّقُ لِمَا يُرْضِيهِ، وَالمُعِينُ عَلَىٰ مَا تَنْفِيهِ.

وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

⁽٢) يقصد به كتابه االتعليق في مسائل خلاف،



⁽١) يُنظر. (صحت إثبات اسم الكتاب) في المقدّمة الدراسية من ٣٤.



ا كِتَابُ الطَّهَارَةِ / وَهُوْ الطَّهَارَةِ / كِتَابُ الطَّهَارَةِ /

ij.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ كَامَنُواْ إِذَا فَمْتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ فَأَعْسِلُواْ
 وَجُوهَكُمْ وَأَلِدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ الآية (١٠).

فَالطُّهَارَةُ وَاجِبَةٌ؛

_لِلصَّلَاةِ^(٢)

. وَلِحَمْلِ الْمُصْحَفِ (٣).

. وَلِلطُّوَافِ⁽¹⁾.

وَمَنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ؛ فَلَا طَهَارَةَ عَلَيْهِ.

وَالْمَاءُ الَّذِي يُتَطَهَّرُ بِهِ هُوَ:

. الطَّاهِرُ الَّذِي لَّمْ تَحْصُلْ فِيهِ نَجَاسَةٌ.

- وَالمُعْلَقُ الَّذِي لَمْ يُخَالِعُهُ شَيءٌ مِنَ المَائِمَاتِ الطَّاحِرَةِ؛ فَتُغَيِّرُ إِحْدَىٰ صِفَاتِهِ.

. وَلَمْ يُتَطَهَّرْ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

فَإِنْ عَدِمَ المَّاءَ الَّذِي مَّذِهِ صِمْتُهُ؛ فَعَلَيْهِ النَّيَمُّمُ بِالتُّرَابِ الطَّاهِرِ.

الطام

الطهارة

⁽١) سورة المائلة: ٦.

⁽٢) يُنظر ص١٤١.

⁽٢) يُنظر ص ١٣٠.

⁽٤) يُنطر ص ٢٤٨.

< 119

CELEBOOK OF THE PARTY OF THE PA

وَهَلِهِ الطَّهَارَةُ تَخْتَصُّ بِالأَبْدَانِ.

فَأَمَّا الطُّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ:

فَإِنَّهَا تَتَعَسَّنَّهُ }

_بِالأَبْدَانِ.

. وَالثَّيَابِ.

. وَمَوْضِعِ الصَّلَاةِ.

وَلا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالمَاءِ الَّذِي تَجُوزُ بِهِ الطُّهَارَةُ مِنَ الحَدَدِ.

فَإِنْ عَدِمَ المَاءَ الَّذِي يَتَطَهَّرُ بِهِ، وَكَانَ عَلَىٰ بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ؛ نَبَمَّمَ لَهَا كُمَا يَتَيَمَّمُ لِلْحَدَثِ.

وَ لَا يُكْرَهُ الوُضُوءُ بِالمَاءِ المُشَمَّسِ.

وَالطَّهَارَةُ الَّتِي تَنُّعُصُّ الأَبْدَانَ عَلَىٰ ضَرَّبَيْنِ:

ضَرْبٌ يَعُمُّ جَمِيعَ البَكَنِ:

/كَالغُسْنِ مِنَ الجَنَابَةِ، وَالحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ، وَالْتِقَاءِ الخِتَانَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الِالْتِقَاءُ لِفَرْح آدَمِيَّةٍ أَوْ بَهِيمَةٍ.

وَلا يَجِبُ الغُسُنُ مِنْ يَقِيَّةِ المَّيِيِّ إِذَا ظَهَرَ، سَوَاءٌ حَرَجَ فَبْلَ البَوْلِ أَوْ بَعْلَهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِيَنِنَ (١٠).

(١) جعل المؤلف رَحَمُ الله المسألة ها وفي كتابه «الروايتيس والوجهيس» على احتلاف روايتين، ولكنه جعلها في «التعليق» و «الجدم الكبير» على ثلاث رويات، والرواية الثالثة هي أن عليه الغسل بكل حال، وهي روايه أبي بكر المرودي، وتابعه على هذه الثلاث روايات تلاميذه منهم اين مقيل في «العصول» والكلوداني في «الهداية»، وقد تعقب أبو طالب البصري في اللحاوي الكبير ١/ ١٣٠ و ١٣٠١ أبه خطاب الكلوذاني في إيراده الثلاث روايات، وحكى عن القاضي في المحبره، وواية رابعة وهي إن كان قبل البول لم يجب العسل، وإن كان بعده يجب الغسل. =

4 15. A

طهارة الأيدان الك

۔ الکسل ۲/ب ******

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الطَّهَارَةِ يَخْتَصُّ بِأَرْبَعَةِ أَعْضَاءَ:

.الوَجَّهُ:

وَهُوَ مِنْ قُصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ. وَيَجِبُ إِمْرَارُ المَاءِ عَلَىٰ مَا اسْتُرْسِلَ مِنَ اللَّحْيَةِ عَنِ الوَخْهِ. وَمِنْ شَحْمَةِ الأَذُنِ إِلَىٰ شَحْمَةِ الأَذُنِ.

. وَالْيَدَانِ:

وَهُمَا مِنْ أَطْرَافِ الأَصَابِعِ إِلَىٰ المِرْفَقِ. وَيَذْخُلُ المِرْفَقَانِ فِيهِمَا.

. وَمَسْعُ جَمِيعِ الرَّأْسِ فِي إِخْلَىٰ الرُّواتَيِّنِ ١٠٠.

وَالْأَخْرَىٰ: الوَاجِبُ مِنْهُ قَدْرُ النَّاصِيَةِ. وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكْرَارُ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ⁽¹⁾.

وَالْأُخْرَىٰ: يُسْتَحَتُّ.

 ⁽٩) يُنظر المسألة: قالروايتين والوحهين، ١/ ٣٧، قالتمامه: ١/ ٩٩، قرؤوس مسائل العاصي، ٢/ ١٠ ووس مسائل العاصي، ٢/ ١٠ وووس مسائل العام. ١/ ٥٥، قالإنصاف. ١/ ٣٥٨.



قرائض الوشود

تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٨٧، «رؤوس سمائل المُكبري» ١/ ٩٤، «رؤوس مسائل الهُلسي»: ١/ ٧٤، «الانتصاره ١/ ٣٦٩، «الإنصاف»: ٢/ ٨٨

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين» ١/ ٣٧، «رؤوس مسائل القاصي» ٢٠ أ، «رؤوس مسائل المكبري» ١٠ / ٩٠، «رؤوس مسائل الهاشمي» ١/ ٥٤، «مقردات أبي يعلى الصعير». ١٧/ س.

االإنصاف: ١/ ٣٤٨ ٢٠.

الحافظ المنافق ا

--

وَالأَذْمَانِ مِنَ الرَّأْسِ. يَجُوزُ مَسْحُهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ. وَيَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ العِمَامَةِ: . إِذَا كَانَتْ نَحْتَ الحَلَكِ.

. وَكَانَ قَدْ لَيِسَهَ عَلَىٰ طَهَارَةِ.

/ وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَىٰ الكَمْبَيْنِ:

وَهُمَا النَّاتِثَانِ مَنْ أُنْ يَحْمَدُ النَّاتِثَانِ

وَيَدُخُلُادِ فِي الطَّهَارَةِ (1).

وَلَا يُجْزِئُ المَسْحُ عَلَىٰ الرَّجْلَيْنِ.

وَتَجِبُ المَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فِي الطَّهَارَتَيْنِ حَمِيعًا. وَلَا تَجُوزُ الطَّهَارَةُ وَلَا التَّيَمُّمُ إِلَّا بنِيَّةٍ.

وَلَا يَجُوزُ ثَرْكُ التَّرْتِيبِ وَالمُوالَاةِ وَالتَّسْمِيّةِ فِي الطَّهَارَةِ

فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيةَ عَامِدًا؛ لَمْ تَصِحَّ طَهَارَتُهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (١٠ - وَإِنْ تَرَكَهُا سَاهِيًا؛ صَحَّتِ الطَّهَارَةُ.

وَيَجِبُّ عُسْلُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ القِيَامِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ مَثَلَ إِذْخَالِهِمَا الإِنَاءَ ثَلَاثًا. قَإِنْ أَذْخَلُهُمَا قَبْلَ الغَسْلِ؛ لَمْ يَتَوَضَّأُ (٣٠) بِذَلِكَ المَاءِ.



Įψ

⁽١) أي: الكنيان

 ⁽٦) تُتظر المسألة والروايتين والوجهين ١٩٠١ (ووس مسائل العُكيري ١٠٠/ ١٠٠ (ووس مسائل العُكيري)
 ١١ه (١٩٠١ الإنصاب ٢٠٠١) (٧٣).

⁽٣) في الأصلا: (يترض).

4

ئلال فرائض

فَيَكُونُ فَرْضُ الطُّهَارَةِ عَشَرَةً:

ِ النَّيَّةُ .

. وَالتُّسُويَةُ.

وَالْمُضْمَضَةُ.

. وَالْإِمْتِشَاقُ

. وَغَمْلُ الْوَجْهِ.

ـ وَغَسْلُ اليَدَيْنِ.

_وَمَسْعُ الرَّأْسُ.

_وغَسْلُ الرُّجْلَيْنِ.

و وَالنَّوْتِيبُ.

وَ ٱلْمُوالَاثُهُ.

وَالنُّنَّةُ فِي الطَّهَارُةِ.

أَنْ يَيْدَأُ بِمَسْلِ يَكَيْهِ عِنْدَ كُلِّ طَهَارَةِ، وَيَسْتَاكَ، وَيُبَالِغَ فِي الْاسْتِنْفَقِ إِذَا كَانَ العَمْ مُفْطِرًا، وَمُحَلَّلُ لِحُبَتَهُ إِذَا كَانَتُ كَنَّةً، وَيَأْخُذَ لِأُذْنَيْهِ مَاءَ جَلِيدًا، وَمَمْسَخ مُنْقَهُ، وَيَهْلِ أَغْضَاءُهُ ثَلَاثًا بِمُبَاعِيهِ فَبْلُ مِيَامِ، فَيَعْسِرِهِ، وَيَغْسِلَ أَعْضَاءُهُ ثَلَاثًا بَثِلُكِ مِيَامٍ، وَيَغْسِلَ أَعْضَاءُهُ ثَلَاثًا بِثُلُكِ مِيَامٍ، وَيَغْسِلَ دَاحِلَ عَبْنَيْهِ إِذَا أَمِنَ الصَّرَرُ. ٢٠٠٠

تقلّ سان الوضوء فَيَكُونُ مُسْنُونُ الطُّهَارَةِ عَشَرَةً:

. غَسْلُ البِّدَيْنِ قَبْلَ إِذْ خَالِهِمَا الإِنَّاءَ.

ـ وَالسُّوَاكُ

. وَالمُنَالَغَةُ.





. وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ.

. وَأَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأُذْنَيْنِ.

. وَتَخْلِيلُ مَا بَيْنَ الأَصَبِعِ.

. وَغَسْلُ المَيَامِنِ فَبْلَ الْمَاسِ

. وَالدُّفْعَةُ الدُّنِيَّةُ وَالتَّالِثَةُ.

. وَغَسُلُ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ.

. وُمَسْحُ الرُّ قَبَةِ.

وَالَّذِي يَنْقُضُ الوُّضُوءَ:

. الخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنَ النَّجَسِ:

مُعْتَادًا كَانَ خُرُورَجُهُ، كَالبَوْلِ وَالغَائِطِ أَوْ نَايِزًا، كَالنُّودِ وَالحَصَا.

_ أَوْ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ:

كَاللَّمِ الخَارِجِ بِالنَّصْدِ وَالحِجَاعَةِ وَالجَوْحِ وَالْقَلْسِ إِذَا فَحُشَ ذَلِكَ. - وَزَوَالُ العَفْلِ بِجُنُونِ أَوْ إِخْمَاءٍ.

ـ فَأَمَّا النَّوْمُ.

فَإِنْ أُرِدَ وَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ حَالَةٍ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ، كَالمُصطَّحِعِ وَالمُتَكِيعِ وَالمُسْتَيْدِا فَإِنَّهُ يَنْفُضُ يَسِرًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ خَالَةِ مِنْ أَخْوَالِ الصَّلَاةِ، كَالفَاثِمِ وَالرَّاكِمِ وَالسَّاجِدِ وَالجَالِسِ، تَثِيرًا؛ نَفَضَ.

وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا فِي الْعَادَةِ؛ لَمْ يَنْقُضَى.

4,117 b

ئرائدر الرهر قِمَسُ الذَّكُو مِنْ فَيْرِ حَاثِلٍ إِذَا مَسَّهُ بِكَفِّهِ (') عَلَىٰ الرَّوَاتِهِ المَشْهُورَةِ(''. وَلَا وَرُقَ بَيْنَ أَنْ يَمَسُّهُ بِبَطْنِ كُفِّهِ أَمْ بِطَهْرِهِ.

غَإِنْ مَشَهُ بِذِرَاعَثِهِ؛ فَفِيهِ رِوَالِتَانِ (")

. وَإِنْ مُسَّ حَلَقَةَ الدُّبُرِ، فَهَلْ يَنْقَفُ طُهْرَهُ؟ عَلَىٰ رِوَاتِتَيْن (١٠)

وَمَنْ النُّمَاءِ لِشَهْوَوْ النُّفُولَ.

وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ شَهُووْ؛ لَمْ يَنْقُضْ عَلَىٰ الرَّوَايَةِ المَسْهُورَةِ(١٠) وَيْنِي رِوَاتِيَةِ أُخْرَىٰ لَا بَنْقُضُ بِحَالٍ.

. وَأَكُلُ لَحْمِ الْحَرُودِ.

وَإِن شَرِّ مِنْ لَسَهِ ، أَوْ أَكُلَ كَيدُهُ، أَوْ طُحَالَهُ ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتِينَ (١٠). . وَمَدْلُ المَيُّتِ.

فَنَكُونُ نَوَاقِضُ الطَّهَارَةِ الصُّمْرَى؛ سِتَّةً:

. خُرُوجُ النَّجَاسَاتِ مِنَ البِّدَنِ.

 (١) تُنظر المسألة «الروايس والوجهين»: ٨ ٤٨، «الانتصار». ١/ ٣٢٦، ارؤوس مسائل المُكبري» // ٥٥، ارؤوس مسائل الهاشمي ا: ١/ ٦٣، ١٤ لانصاف ١- ٢/ ٢٦

(٢) وهي رواية انجماعة؛ صالح وعبد الله واس هاتي وأبي داو د والكوسيج.

(٢) تُنظر المسألة. (الروايتين والوحهين!. ١/ ٨٤، (الإنصاف: ٢/ ٢٢

(١) واختار العاصى أبو يعلى رَحَمُ فُلْلَةُ عدم نقضه للطهارة.

لُنظر المسألة. «الروبيس والوجهين» ١/ ٨٥. «رؤوس مسائل الهاشمي» ١/ ٦٤، «الإيصاف» N1/6

- (a) تُنظر المسألة. «التمام»: ١/ ١٦٢، «الانتصار»: ١/ ٣١٣، «رؤوس مسائل العُكبوي». ١/ ٥٩، الرؤوس سائل الهاشمية ٦/٦٢،١٩١٤ تصافه: ٦٢/٢.
- (٣) تُنظر المسألة. (الرواييس والوجهيرة: ١/ ٨٦) (التسام): ١/ ١٦) (الانتصارة، ١/ ٣٩٥) (الإنصاب): ok /t



j# بإقتر للرهوم

įκ

ـ وَزَوَالُ / العَقْل.

ـ رَمَسُ الذَّكرِ.

روِّمَسُ النِّسَاءِ.

. وَأَكُلُ لَحْمِ لَجَزُورٍ.

ـ وَغُدُلُ المَيِّتِ.

وَتَكُونُ مُوجِبَاتُ الطَّهَارَةِ الكُبْرَىٰ؛ سِتَّةَ أَيْضًا:

. نُحرُّوجُ المَنيي.

ـ وَالْيُقَاءُ الخِنَائِينِ.

وَإِسْلَامُ الكَانِرِ.

. وَانْقِطَاعُ دَمِ الْحَيْضِ.

. وَانْقِطَاعُ دَمِ النَّفَاسِ.

ـ وَالْمَوْتُ.

وَجَمِيعٌ مَا يُنْطِلُ الطُّهَارَةُ = يُبْعِبُلُ النَّيَشُّمَ.

وَيَبُطُلُ النَّيَّمُمُ أَيْضًا بِالغُنْرَةِ عَلَىٰ اسْنِعُمَ لِ المَاءِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُؤدُي صَلُواتِ بِهِ (١ كَثِيرَةَ بِطَهَارِةِ وَاحِدَةٍ مَا لَمْ يُخْدِثُ فَأَمَّا النَّبِيُّمُ فَيُصلِّي بِهِ صَلَوَاتٍ مَا لَمْ يُخْدَث، أَزْ يَجِدِ المَاءَ، أَوْ يَغُرُجُ وثَتُ الصَّلاة.

ويجوز عثل الطهارة بالماء قبل دُحُول الوقت

ولا بخورُ فعْلُ النَّيشُم قَتَل دُخُولُه.

(۱) أي بالرصوب

كتاب الطهارة

وَتَجُوزُ الطُّهَارَةُ بِأَنْوَاعِ المَاءِ العَذْبِ وَالمَالِحِ.

فَأَمَّا النَّيَمُّمُ فَيَجُوزُ بِنَوْعٍ مِمَّا يَتَصَاعَدُ مِنَ الأَرْضِ، وَهُوَ تُرَابُ لَهُ غُبَارٌ. فَأَمَّا الزَّرْنِيخُ وَالْجِصُّ وَالكُحْلُ وَالنُّورَةُ؛ فَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِهِ.

وَيَجُوزُ لِلْمُتَهُمِ أَنْ يَقَتَصِرَ عَلَىٰ وَجْهِهِ وَكَفَّيْهِ.

وَإِذَا نُوَىٰ بِنَيَمُّمِهِ صَلاةً نَافِلَةٍ ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّي بِهِ فَرِيضَةً.

فَإِنْ نَسِيَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَتَيَمَّمَ يَنْوِي أَنَّهُ مُحْدِثٌ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَرُوْيَةُ المَاءِ فِي الصَّلَاةِ؛ يُبْطِلُهَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَبْطُلُ.

وَالطَّلَبُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ التَّيَمُّ مِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيَّن (٢).

وَالأَخْرَىٰ: لَيْسَ بِشَرْطٍ.

رَإِذَا حُبِسَ فِي المِصْرِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ المَاءِ، فَتَيَمَّمَ وَصَلَّىٰ؛ لَمْ يُعِدْ. وَإِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا؛ صَلَّىٰ.

وَفِي الْإِعَادَةِ؛ رِوَايَتَانِ (٣).

وَإِذَا خَافَ الزِّيَادَةَ فِي المَرضِ؛ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ.

وَإِذَا كَانَ بَعْضُ بَدَيْهِ جَرِيحًا وَبَعْضُهُ صَحِيحًا ؟ جَمَعَ بَيْنَ المَاءِ وَالتَّيْمُ مِ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٠، «الانتصار»: ١/ ١٥٤، «رؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ٧٧، (ووس مسائل الهاشمي»: ١/ ٧٤، «الإنصاف»: ٢/ ٢١١.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٠، «الانتصار»: ١/ ٣٩٤، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٢، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٧٢، الإنصاف،: ٦/ ٩٤٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٩، ارؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٧٥، اوؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٧٣، الإنصاف»: ٦/ ١٩٦.

وَإِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكُفِيهِ لِجَمِيعِ بَدَنِهِ اسْتَعْمَلَهُ وَتَيَمَّمَ. وَإِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكُفِيهِ لِجَمِيعِ بَدَنِهِ اسْتَعْمَلَهُ وَتَيَمَّمَ. وَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ لِصَلَاقِ الجِنَازَةِ إِذَا خَافَ فَوْتَهَا مَعَ وُجُودِ المَاءِ. وَإِذَا نَسِيَ المَاءَ فِي رَحْلِهِ فَتَيَمَّمَ الْعَادَ.

المع من وَالمَسْحُ عَلَىٰ الجَهَائِرِ الجَائِزُ اللهِ اللهِ المَسْحُ عَلَىٰ الجَهَائِرِ الجَائِزُ اللهِ اللهِ وَالمَسْحُ عَدَيْهَا إِلَىٰ طَهَارَةٍ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَالِتَيْنِ (١٠). وَيَفْتَقِرُ الْمَسْحُ عَدَيْهَا إِلَىٰ طَهَارَةٍ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَالِتَيْنِ (١٠). وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَفْتَقِرُ ، وَإِذَا مَسَحَ اللهُ يُعِدْ.

المع مل وَيَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ.
الحد وَتَتَقَدَّرُ مُدَّةُ المَسْعِ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ:
والجرمود والجرمود إِنْ كَانَ مُقِيمًا؛ يَوْمًا وَلَيْلَةً.

وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا؟ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَيُعْتَبُرُ ابْتِدَاءُ المُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الحَدثِ بَعْدَ لُبْسِ الخُفِّ عَلَىٰ طَهَارَةٍ.

فَإِنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ؛ مَسَحَ مَسْحَ مُقِيم فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (''). وَالْأُخْرَىٰ: يَمْسَحُ مَسْحَ مُسَافِرِ.

وَإِذَا تُوَضَّا وَغَسَلَ إِحْدَىٰ رِجْلَيْهِ وَأَدْخَلَهَا الخُفَّ، ثُمَّ غَسَلَ الأُخْرَىٰ وَأَدْخَلَهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ المَسْحُ حَتَّىٰ يَبْتَدِئَ اللَّبُسَ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٧، «الانتصار»: ١/ ٥٦٢، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٩٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٨٧، دالإنصاف»: ٥/ ٥٣.



⁽١) تُنظر المسألة: «الرواينين والوجهين»: ١/ ٩٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٨٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٧٩، «الإنصاف»: ٩٣.

المارة الطهارة المارة ا

وَلا يَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ خُفٌ مُخَرَّقٍ.

وَإِذَا مَسَحَ عَلَىٰ الخُفَيْنِ ثُمَّ خَلَعَهُمَا اسْتَأْنَفَ الوُّضُوءَ فِي إِخْدَىٰ الرُّوَايَتَهُنِ (١). وَإِذَا مَسَحَ عَلَىٰ الخُونَىٰ الرُّوَايَتَهُنِ (١). وَالأُخْرَىٰ قَالَ: "يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ" (١).

وَيَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ الجُرْمُوقَيْنِ.

وَيَمْسَحُ عَلَىٰ ظَهْرِ الخُفِّ، وَيَمْسَحُ أَكْثَرَهُ.

وَإِذَا أَخْرَجَ القَدَمَ إِلَىٰ سَاقِ الخُفِّ؛ فَعَلَيْهِ الوُّضُوءُ.

وَيَجُوزُ المَسْحُ عَلَىٰ الجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا تَخِينَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَا مُجَلَّدَيْنِ أَوْ لَمْ يَكُونَا.

(١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٧، «الانتصار»: ١/ ٥٧٠، «رؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ٨٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٨٨، «الانصاف»: ٢/ ٢٤٣.

(٦) جعل المؤلف رَجْمَهُ آللَّهُ المسألة هذ وفي كتابه «الروايتين والوجهين» على اختلاف روايتين،
وارى أن هذه المسألة يجب أن نكون على رواية واحدة، وهي أنه يستقبل الوضوء، وذلك لعدة
أسباب:

الأول: أن جميع الرورة أصحاب الإمام أحمد رَصَرَاللَهُ عَنهُ. منهم صالح والأثرم وحرب وأبو داود وأبو طالب وإسحاق بن هانيء. نقلوا عنه اختياره الصريح لهذا القول.

الثاني: تصريح حرب الكرماني في المسائله، أن هذا هو مذهب الإمام أحمد رَضِيَّاتِكَ عَنهُ قطعًا. الثالث: احتجاج الإمام رَضِّالِتَهُ عَنْهُ في رواية أبي طالب رأبي داود على المخالف وإلزامه بموجب قوله، يجعل اتخاذه مذهبًا له خطأ صريحًا.

الرابع: أن رواية محمد بن داود المصبصي - التي ذكرها القاضي رَحَمَهُ أَلَقَهُ في كتابه اللروايتين والوجهين، واعتمد عليها في بناء الرواية الثانية - ناقصة النص نقصًا مؤثرًا، ومع تمام نصها الذي ورد في الطبقات الحنابلة، تكون الروايتان فيما إذا خلع ثم غسل رجليه ثم صلى هل يعيد الوضوء والصلاة أم لا؟

الخامس من السهل الحكم على رواية المصيصي بالشذوذ؛ لمخالفاتها لجميع ما رواه رواة المسائل عن الإمام أحمد رَجَالِيَّهُ عَنْهُ. واللَّه تعالى أعلم.





قَصْلُ

جُلُودُ المَنْ تَقِ لَا تَطْهُرُ بِالدِّبَاغِ. المِنْ وَلَا يَطْهُرُ بِالذَّكَاةِ جِلْدُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. البِنَهُ وَصُوفُ المَيْنَةِ وَشَعْرُهَا؛ طَاهِرٌ. وَعَظْمُ المَيْنَةِ؛ نَجِسٌ.

معم وَيَخْرُمُ اسْتِعْمَالُ المُضَبَّبِ بِالْفِضَّةِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا. عنب وَلَا يُكُرَهُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا.

معد وَيَجُوزُ اسْنِفْبَالُ الغِبْلَةِ بِالبَوْلِ وَالغَائِطِ فِي البُّنْيَادِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيَّنِ ''.
الله وَالْأَخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ.

-- (B) --

(۱) تُنظر المسألة: الروايتين والوجهين ١٠ / ١٨٠ (رؤوس سنائل العاصبي ١٠ / ٢) ب، درؤوس سائل الفُكيري ١٤ / ١٥٠ (رؤوس سنائل الهاشمي ١١ / ١٥٠ (الإنساف ١٠ / ١٠٤).





فَصْلُ

وَالْإِسْتِنْجَاءُ وَاجِبٌ بِالْمَاءِ أَوْ بِالأَحْجَارِ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ المَخْرَجَ.

وَلَا يَجُوزُ بِأَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.

وَلَا يَجُوزُ بِرَوْثٍ وَلَا عَظْمٍ.

وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَوَضَّا بِفَضْلِ وَضُوءِ المَرْأَةِ إِذَا خَلَتْ بِالمَاءِ.

وَإِذَا شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ أَمْ لَا؛ لَمْ يَجِب عَلَيْهِ الوُّضُوءُ.

وَسُؤْرُ مَا يُؤْكُلُ لَحْمُهُ؛ طَاهِرٌ.

وَالأُخْرَىٰ: طَاهِرٌ.

وَسُؤْرُ الهِرِّ وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِمَّا لَا يُمْكِنُّ الإحْتِرَازُ مِنْهُ ؛ طَاهِرٌ.

وَسُؤْرُ الآدَمِيِّ؛ طَاهِرٌ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ، طَاهِرًا كَانَ أَوْ جُنْبًا، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ

كَافِرًا.

محم المني والدم والبول

وَالْمَنِيُّ؛ طَاهِرٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢٠).

- (١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٦٢، «الانتصار»: ١/ ٢٧٤، «رؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ٨٩٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٨٢، «الإنصاف»: ٢/ ٥٥٤.
- (٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٣٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٥، قرؤوس مسائل القاضي»: ١٥/ أ،
 دالانتصار»: ١/ ١٥٤٣، قرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٩، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٧٨، والإنصاف»: ٢/ ٣٥٠.



وَالأُخْرَىٰ: نَجِسٌ، يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْهُ أَوِ البَدَنُ إِذَا كَانَ رَطِبًا، وَيُفْرَكُ إِنَّا وَالأُخْرَىٰ: نَجِسٌ، يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْهُ أَوِ البَدَنُ إِذَا كَانَ رَطِبًا، وَيُفْرَكُ إِنَّا كَانَ يَابِسًا.

وَالدُّمُ ؛ نَجِسٌ.

وَيُعْفَىٰ عَنْ يَسِيرِهِ فِي النُّوْبِ وَالْبَدَّنِ.

وَدَمُ السَّمَكِ؛ طَاهِرٌ،

وَكَذَلِكَ كُلُّ دَمِ غَيْرِ سَائِلِ، كَدَمِ البَرَاغِيثِ وَالْبَقَّ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَوْثُهُ ؛ طَهِرٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: نَجِسٌ.

سه قَإِذَا وَقَعَ فِي المَاءِ الَّذِي يُمْكِنُ نَزْحُهُ لِقِلَّتِهِ بَوْلُ الأَدَمِيِّينَ أَوْ عُذْرَتُهُمُ المَانِئُهُ عَعْفَ نَجَّسَهُ، وَإِنْ زَادَ عَلَىٰ القُلَّيِّنِ.

وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ غَيْرُهُمَا مِنَ النَّجَاسَاتِ، كَأَبْوَالِ البَهَاثِمِ الَّتِي لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا وَأَرْوَاثِهَا، وَالدَّمِ، وَالمَيْتَةِ، وَالحَمْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ:

. فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ قُلَّتَيْنِ؛ نَجُسَ.

ـ وَإِنْ كَانَ قُلَّتَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَمْ تَتَغَيَّرُ إِحْدَىٰ صِفَاتِهِ؛ فَهُوَ طَاهِرٌ.

وَإِنْ تَغَيَّرُتْ؛ فَهُوَ نَجِسٌ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ١١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٥، «رؤوس مسائل القاضي» ١٠/ ب: «رؤوس مسائل التُكبري»: ١/ ٢٠٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٧٦، «الإنصاف»: ٢/ ٣١٥.



كتاب الطهارة كاب الطهارة كاب

فَصْلُ

في المَاءِ الْيَسِيرِ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ؛ لَمْ يُنَجَّسُهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ فِي مَائِعٍ غَيْرِ المَاءِ، كَالخَلِّ وَالمُرِّيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَإِذَا مَاتَ فِيهِ مَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، مِثْلُ الضَّفْدَعِ وَالتَّمْسَاحِ؛

وَإِذَا مَاتَ فِيهِ مَا لَا يَحِلُّ أَكُلُهُ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، مِثْلُ الضَّفْدَعِ وَالتَّمْسَاحِ؛

وَإِذَا مَاتَ فِيهِ مَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، مِثْلُ الضَّفْدَعِ وَالتَّمْسَاحِ؛

وَيَجِبُ الْعَدَدُ فِي غَسْلِ جَمِيعِ النَّجَاسَاتِ سَبْعًا إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ، خسل خَالتُوْب وَالْبِذَنِ وَالْإِنَاءِ. تحدت

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ؛ فَفِي إِحْدَاهُمَا التَّرَابُ(''. وَإِنْ كَانَتْ مِنْ / غَيْرِهِمَا؛ فَذَكَرَ أَبُو بَحْرٍ ('' فِيهَا وَجُهَيْنِ ('''. ''

وَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّي فِي الأُوَانِي إِذَا كَانَ بَعْضُهَا نَجِسًا، سَوَاءٌ سَاوَى عَدَدُ الطَّاهِرِ المعن النَّجِسَ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ (١).

⁽٤) يُنظر اختلاف أصحابنا رَفِخُلِينَهُ عَنَامُر مِي «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩٥ «الانتصار»: ١/ ١٥٩.



⁽١) كذا في الأصل، وهو من تعابير المؤلف رَحِمَةُ أللَهُ، قال في الروايتين ١/ ٢٦٤: يجب غسلها سبعًا إحداهما بالتراب. ولعل الصواب: إحداهن. أي السبع

⁽٢) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، أبو بكر، المعروف بـ "غلام الخلال»، من شيوخه أبو بكر، المعروف بـ "غلام الخلال»، من شيوخه أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، ومن تلاميذه أبو إسحاق بن شاقلا وأبو عبد الله ابن بطة والحسن بن حامد، من تصانيفه "الشّاعي" و"المقنع" و"الخلاف" و ازاد المسافرة، توفي رَحَمُهُ اللّهُ سنة ٣٦٣ هـ. تُنظر ترجعته في "طبقات الحناطة": ٣/ ٢١٣.

⁽٢) ذكرهما في كتاب التنبيعة. انظرهما في اللووايتين ١٤/ ٢٤، التمامة. ١/ ١٣٧، الإنصاف: ٢/ ٨٨٨.

إلى عدا خال بعلما على بعد المنظم المستحدث المنظم عبد العزيز وأبي على النّبَاد الله و الله و الله و الله النّب و معدد العَدْ عبر المناحري، و فرَضُوا ولك عشرة أوني إستحاق " إلى أنّه إذا تشر عدد العَدْ عبر المناحري، و فرَضُوا ولك عشرة أوني

مأثا الناث

عمل المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة واحدًا الكن يعلق بغذد المنافعة والمنافعة المنافعة ال

 ⁽٣) هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البزَّار، من شيوخه أبو بكر عبد العزيز،
 ومن تلاميذه أبو حفص العُكبري، توفي سنة ٣٦٩ هـ . تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة»: ٣/ ٢٤١.



⁽۱) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي، من شيوخه أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال وأبو بكر النَّجَّاد، ومن تلاميذه القاضي أبو يعلى ابن الفراء، ومن مصنفاته اللجامع، واشرح الخرقي، واتهذيب الأجوبة، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٢٠٣ هـ . تنظر تُرجمته في الطبقات الحالمة: ٣/ ٢٠٩.

 ⁽١) هو الحسين بن عبد الله، أبو علي النَّجَّاد، من شيوخه أبو الحسن ابن بشار وأبو محمد البربهاري،
 ومن تلاميذه الحسن بن حامد وأبو حفص البرمكي، توفي رَحْهَةُ اللَّهُ سنة ٣٦٠ هـ. تُنظر ترجمته في
 اطبقات الحنابلة، ٣/ ١٤٩.





وَإِذَا انْقَطَعَ حَيْضُ الْمَرْأَةِ؛ لَمْ يَجُزُ وَطُؤُهَا قَبْلَ الغُسْلِ.

وَإِذَا وَطِئَ الْحَائِضُ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ فِي المنس

أحكام

إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ وَطُءُ الْحَائِضِ دُونَ الْفَرْجِ.

وَالْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ؛ رُدَّتْ إِلَيْهَا، وَلَمْ تُردَّ إِلَىٰ التَّمْييزِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ، [رُدَّتْ] () إِلَىٰ التَّمْييزِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ؛ رُدَّتْ إِلَىٰ غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ، سِتًّا أَوْ سَبْعًا.

وَالمُبْتَذَأَةُ إِذَا رَأْتِ الدَّمَ زِيَادَةً عَلَىٰ اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ لَمْ تَجْلِسْ حَتَّىٰ يَتَكَوَّرَ بِهَا ذَلَكَ ثَلَاثَةً أَشْهُر.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مُعْتَادَةٌ، فَزَادَتْ أَوْ تَقَدَّمَتْ أَيَّامُهَا عَلَىٰ وَقْتِ عَادَتِهَا؛ حَتَّىٰ يَتَكَرَّرَ بِهَا ثَلَاثًا.

وَالمُّبْتَدَأَةُ إِذَا اسْتُحِيضَتْ؛ جَلَسَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا فِي إِحْدَىٰ الرُّوايَاتِ(٢).

 ⁽٣) جعلها المؤلف رَحْنَهُ أَللَهُ في كتابه الروايتين والرجهين، على أربع روايات، فالرواية الرابعة هي
أنها ترد إلى عادة أقرباتها فحسب، وهي من رواية حبل بن إسحاق، وتابعه في ذلك تلميذه ابن=



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٠١، فرؤوس مسائل القاضي»: ٣/ أ، فرؤوس مسائل المتكبري»: ١/ ١٠٨، فرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٩٣، فمفردات أبي يعلى الصغير»: ١٧/ أ، «الإنصاف»: ٢/ ٢٧٧.

⁽٢) في الأصل: (وردت)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاصي والعكبري والهاشمي ا.

المُلْمُ الْفَيْغِيرُ الْمُنْفِقِيرُ الْمُنْفِقِيرُ الْمُنْفِقِيرُ الْمُنْفِقِيرُ الْمُنْفِقِيرُ الْمُنْفِقِيرُ

وَالنَّالِيَّةُ: تَجْلِسُ أَقَلَّ الْحَيْضِ، وَالثَّالِثَةُ: تَجْلِسُ أَكْثَرَهُ. وَالحَامِلُ لَا تَحِيضُ. وَأَقَلُّ الحَيْضِ؛ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. وَأَكْثُرُهُ إِخْمُسَةً عَشْرَ يَوْمًا. وَالطُّهُرُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ؛ طُهْرٌ صَحِيحٌ. وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الحَيْضَتَيْنِ؛ ثَلَاثَةً عَشَرَ يَوْمًا. وَلِإِنْقِطَاعِ الحَيْضِ غَايَةٌ؛ وَهُوَ خَمْسُونَ سَنَةً. وَأَكْثَرُ النُّهَاسِ؛ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

وَإِذَا رَأَتْ بَعْدَ الوِلَادَةِ دَمَّا ثُمَّ انْقَطَعَ، ثُمَّ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمًا فَصَاعِدًا دَمَّا وَانْقَطَعَ، فَالأَوَّلُ نِفَاسٌ، وَالنَّانِي مَشْكُوكٌ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ طُهُرٌ صَحِيحٌ أَوْ لَمْ يَكُن وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ النَّفَاسِ لِأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ كُرِهَ لِلزَّوْجِ وَطُؤُهَا فِي ذَلِكَ الطُّهُر وَأَوَّلُ النَّفَاسِ؛ مِنَ الوَلَدِ الأَوَّلِ، وَآخِرُهُ / مِنْهُ فِي إِحْدَى الرِّوايَتَيْن (١). وَالأَخْرَىٰ: هُوَ مِنَ الثَّانِي، وَآخِرُهُ مِنْهُ.

وَلَا يَجُوزُ وَطْءُ المُسْتَحَضَةِ فِي الفَرْجِ إِذَا لَمْ يَخَفِ العَنَتَ فِي إِحْدَىٰ الرُّوالِتَيْنِ (١).

⁽٢) تُنظر المسألة: ‹الروايتين والوجهين: ١/ ١٠٣، ﴿ رَوُوسَ مَسَائِلَ الْقَاضِيِّ: ٥/ أَ، ﴿ رَوُوسَ مَسائلُ ۗ



⁼ عقيل في «التدكرة»، والكلوذاني في «الهداية» إلا أنه جعل الروايات الأربع في المبتدأة أول ما ترى الدم، مخالفًا بذلك شيخه رَحَوَاللَّهُ عَنهُ.

تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٠١، الرؤوس مسائل القاضي»: ٣/ ب، الرؤوس مسائل العُكبرية: ١/ ١١٣، قرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٩٤، قالإنصاف: ٦/ ١٩٠.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٠٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/ ب. «رؤوس مسائل العُكبرية: ١/ ١٩١) ارۋوس مسائل الهاشميه: ١/ ١٠٠، االإنصافه: ٢/ ٤٧٨.

المتاب الطهارة المالية المالية

وَفِي الْأُخْرَىٰ: لَا يُسْتَحَبُّ، وَلَا يَخْرُمُ.

وَالمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي مَا شَاءَتْ مِنَ الفَرَائِضِ

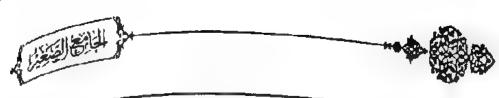
وَالنَّوَافِلِ. وَإِذَّا خَرَجَ الوَقْتُ؛ أَعَادَتِ الوُّضُوءَ.

وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ مَنْ بِهِ سَلَسُ البَوْلِ، أَوْ جَرْحٌ لَا يَرْقَأُ، أَوْ رُعَافٌ دَائِمٌ.

-**•**•••••

= العُكبري، ١/ ١٢٢، ترؤوس مسائل الهاشمي، ١/ ١٠٢، الإنصاف، ٦/ ٢٠٩.





المالاة ماله عالم المالة الما

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ وَمَا ثُوْاً الزَّكُوةَ وَآزَكُمُواْ مَعَ ٱلرَّكِوِينَ ﴾ (١)

وَالصَّلَوَاتُ المَفْرُوضَاتُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؛ خَمْسَةٌ:

أَوَّلُهَا: صَلَاةُ الفَجْرِ.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُقْرَأُ فِيهِمَا جَمِيعًا بِالحَمْدِ وَسُورَةٍ.

وَأُوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا طَلَعَ الفَّجْرُ الثَّانِي، وَهُوَ المُعْتَرِضُ فِي الأُقْقِ.

وَآخِرُ وَقْتِهَا طُلُوعُ الشَّمْسِ.

وَالْأَفْضَلُ التَّغْلِيسُ بِهَا فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ(١٠).

وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: يُعْتَبُرُ فِيهَا حَالُ المَأْمُومِينَ، فَإِنْ أَسْفَرُوا؛ أَسْفَرَ.

وَالنَّانِيَةُ: صَلَاةُ الظُّهْرِ.

وَهِيَ أَرْبُعُ رَكْعَاتٍ.

وَأُوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَآخِرُ وَقْنِهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

(١) سورة البقرة: ٤٣.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١١٠، «الانتصار»: ٢/ ١٥٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥/ب،
 «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٦٩، «رؤوس مسائل الهاشسي»: ١/ ١٠٨، « لإنصاف»: ٣/ ١٦٦.



المادة ال

وَالأَفْضَلُ:

فِي الشُّتَاءِ؛ تَعْجِيلُهَا.

وَفِي الصَّيْفِ؛ أَنْ يُبَرِّدَ بِهَا إِذَا كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي مَسْجِدِ الجَمَاعَاتِ.

وَالنَّالِئَةُ: العَصْرُ.

صلاة المعبر

وَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ.

وَأُوَّلُ وَقْتِهَا آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ.

وَآخِرُ وَقْتِهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ.

وَالأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا.

مبلاة المفرب وَالرَّابِعَةُ: المَغْرِبُ.

وَهِيَ ثُلَاثُ رَكْعَاتٍ.

وَأُوَّلُ وَقْنِهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ.

وَآخِرُ وَقُتِهَا إِذَا غَابَ الشَّفَقُ، وَهُوَ الحُمْرَةُ.

وَالأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا فِي الزَّمَانِ كُلُّهِ، إِلَّا بِالمُزْدَلِفَةِ، فَإِنَّهُ يُؤَخِّرُهَا إِلَىٰ وَقْتِ

عِشَاءِ الآخِرَةِ.

صلاة العشاد ٦/ب وَالحَامِسَةُ: عِشَاءُ الآخِرَةِ.

وَأُوَّلُ وَقْنِهَا إِذَا غَابَ/ الشَّفَقُ.

وَآخِرُ وَقْتِهَا المُخْتَارِ إِلَىٰ ثُلُثِ اللَّيْلِ.

وَالأَفْضَلُ نَأْخِيرُهَا إِلَىٰ آخِرِ وَقْتِهَا.

---@ ---







قَضلُ الله

وَالسُّنَوُ الرَّائِيَّةُ المِحْدَىٰ عَشَرَةً رَكْعَةً:

_رَكْعَتَانِ قَبْلُ الْفَجْرِ.

. وَرَكْعَتَاذِ قُبْلَ الظُّهْرِ.

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا.

ورَكْعَتَانِ بَعْدَ المَغْرِبِ.

. وَتَلَاثُ بَعْدَ العِشَاءِ.

وَتَجِبُ الصَّلَاةُ بِأُوَّلِ الوَقْتِ وُجُوبًا مُوَسَّعًا.

وَتَسْتَقِرُّ بِأَوَّلِ الوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَمْضِ مِنَ الوَقْتِ مِقْدَارُ الإِمْكَانِ لِآدَائِهَا.

وَإِذَا طَهُرَتِ الْحَائِضُ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الوَقْتِ قَدْرُ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ؛ لَزِمَنْهَا فَرْضُ

الصَّلَاةِ.

وَيَجِبُ الظُّهُرُ [بِمَا](١) يَجِبُ بِهِ العَصْرُ.

وَالإِغْمَاءُ لَا يُسْقِطُ فَرْضَ الصَّلَاةِ.

المع الله وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ القَصْرُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ القَصْرُ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ إِنْ شَاءَ فِي وَقْتِ الأُولَىٰ مِنْهُمَا، وَإِنْ شَاءَ فِي وَقْتِ اللَّالِيَةِ.

 ⁽١) في الأصل : (كما)، والتصويب من الرؤوس مسائل القاضي ا و المستوعب ا و الرؤوس مسائل الفاشمي ا.



غَلُ السنن الرائبة



فَصْلُ

وَالْأَذَانُ فَرُضٌ عَلَىٰ الكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهِ أَهْلُ مَحَلِّهِ؛ سَقَطَ عَن البَاقِينَ. المعلم وَيُؤَذَّنُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا، إِلَّا الفَجْرَ، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهَا قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ. والإلله وَالأَذَانُ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ.

وَعَلَدُهُ خَمْسَ عَشَرَةً كَلِمَةً لَا يُرَجُّعُ فِيهِ.

وَالْإِقَامَةُ فُرَادَىٰ، إِلَّا فِي قَوْلِهِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» فَإِنَّهُ يَقُولُ مَثْنَىٰ.

وَعَدَدُهَا إِحْدَىٰ عَشَرَةً كَلِمَةً.

وَإِذَا فَاتَنْهُ صَلَوَاتٌ؛ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ لِلْأَوَّلَةِ وَيُقِيمُ لِلثَّانِيَةِ.

وَكَذَٰلِكَ المَجْمُوعَتَانِ.

وَيُثُوِّبُ فِي أَذَانِ الفَجْرِ خَاصَّةً.

وَالمُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الإِقَامَةُ مِمَّنْ أَذَّنَ.

وَيَصِحُّ أَذَانُ الصَّبِيِّ دُونَ البَالِغِ.

وَإِذَا أَذَّنَ فِي مَنَارَةٍ وَ جَازَ أَنْ يَدُورَ فِي مَجَالِهَا (١) فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (١).

وَإِذَا أَذَّنَ لِلْمَغْرِبِ؛ جَلَسَ بَيْنَهُمَا جِلْسَةَ خَفِيفَةً.

وَيَجُوزُ إِعَادَةُ الجَمَاعَةِ بِأَذَانِ وَإِقَامَةِ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ.

⁽٢) تُنظر المسألة: االروايتين والوجهين؟: ١/ ١١٢، ارؤوس مسائل القاضي؟: ٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري، ١/ ٢٠٠٠ «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١١٨، «الإنصاف»: ٢/ ٧٧.



⁽١) أثت مهملة في الأصل»، والمثبت موافق لـ ارؤوس مسائل القاضي، واالمستوعب».

الناق القائل المناق الم

وَيُعْنَدُ بِأَذَانِ الجُنْبِ ('). وَقَالَ الْحَيرَقِيُّ ('): ﴿ لَا يُعْتَدُّ بِهِ اللهِ الْحَيْرِقِيُّ ('): ﴿ لَا يُعْتَدُّ بِهِ اللهِ الْحَدُ الأَجْرَةِ عَلَىٰ الأَذَانِ.

--



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٦١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٦٩، «الإنصاف»: ٣/ ٥٧٠.

⁽٢) «المختصر» ص ٩٨.



Ţv

ا فضل

وَإِذَا نَحَرَىٰ حِهَةَ القِبْلَةِ. وَصَلَّىٰ إِلَىٰ جِهَةٍ، ثُمَّ تَيْنَ لَهُ أَنَّهُ أَخْطَأَ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. هُمِهُ وَإِذَا نَفَعَ الْخَرُوجِ الوَقْتِ: أَعَادَ. براهم وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ، أَوْ بَعْدَ قَرَاغِهِ مِنْهَا وَقَبْلَ خُرُوجِ الوَقْتِ: أَعَادَ. براهم وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ، أَوْ بَعْدَ قَرَاغِهِ مِنْهَا وَقَبْلَ خُرُوجِ الوَقْتِ: أَعَادَ. براهم فلا مُنهُ اللهُ اللهُ





فَصْلُ

وَعَلَىٰ مَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْفِبْلَةَ عَلَىٰ طَهَارَةٍ مِنَ الْحَدَثِ وَمِنَ الأَنْجَاسِ.

سَاتِرًا لِعَوْرَتِهِ.

يَنُوِي فِعْلَ الصَّلَاةِ الَّتِي يُويِدُ الدُّخُولَ فِيهَا بِقَلْبِهِ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَالتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» لَا غَيْرَهُ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعْظِيمِ.

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَىٰ حَذْهِ مَنْكِيَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ إِلَىٰ فَرُوعِ أَذْنَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كُبَرَ لِلرُّكُوعِ، وَيَزْفَعُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ، وَالتَّكْبِيرُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَيُكَبِّرُ المَأْمُومُ عُقَيْبَ تَكْبِيرِ الإِمَامِ.
الصَّلَاةِ، وَيُكَبِّرُ المَأْمُومُ عُقَيْبَ تَكْبِيرِ الإِمَامِ.

وَيَنْهَضُ الإِمَامُ عِنْدَ قَوْلِ المُؤَذِّنِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الإِقَامَةِ أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ.

ثُمَّ يَقُولُ: وسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَىٰ جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ، قَإِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ مَأْمُومًا فِي صَلَاةٍ لَا يَجْهَرُ فِيهَا الإِمَامُ قَالَ: وأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّبْطَانِ الرَّحِيمِ».

وَإِنْ كَانَتْ صَلَاّةً يَجْهَرُ فِيهَا الإِمَامُ لَمْ يَتَعَوَّذِ المَاْمُومُ؛ لِأَنَّهُ لَا قِرَاءَةَ عَلَيْه وَإِذَا اسْتَعَاذَ قَرَأُ ابِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا يَجْهَرُ بِهَا، وَهِيَ بَعْضُ آيَةٍ فِي شُورَةِ النَّمْلِ، وَآيَةٌ نَامَّةٌ فِي نَفْسِهَا، وَلَيْسَتْ بِآيَةٍ مِنْ فَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الشَّوْدِ،



أَيْمَ يَغْرُ أَ فَاتِهَ قَهُ الكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْمَةٍ.

فَإِنْ قَرَأَ غَيْرَهَا مِنَ الغُرْآنِ اللهُ يُجْزِهِ فِي الرُّوَايَةِ المَشْهُورَةِ (). وَرُويَ عَنْهُ: [أَنَّ]() قِرَاءَتَهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَيُجْزِئُ غَيْرُهَا.

فَإِنْ كَانَ لَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ؛ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَىٰ بِالتَّسْبِيحِ.

فَإِذَا قَرَغَ مِنْ فَاتِحَةِ / الكِتَابِ قَالَ: • آمِينَ • يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ الإِمَامُ وَالمَأْمُومُ. ٧٠ فَمْ يَقْرَأُ شُورَةً مِنَ القُرْآنِ يَبُتَدِنُهَا بِ • بِشِمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِبِمِ • وَلَا يَجْهَرُ بِهَا. وَيَضَمُ اليّعِينَ عَلَىٰ الشَّمَالِ تَحْتَ السُّرَةِ.

قَإِذَا فَرَغَ مِنَ القِرَاءَةِ كُبُرٌ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّىٰ يَنْحَنِيَ رَاكِمًا، وَيَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: وَهُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ ثَلَاثًا ا وَالوَاجِبُ مَرَّةً.

ثُمَّ بَرْفَعُ رَأْسَهُ، وَيَقُولُ الإَمَامُ وَالمُنْفَرِدُ؛ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ المَعْمُدُ مِلْءَ السَّمَاءِ وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِنْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَالوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ السَّمَاءِ وَمِلْءَ الأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِنْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَالوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَرَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ»، وَيَقُولُ المَامُومُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ»، وَيَقُولُ المَامُومُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» لا يَزِيدُ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَهُو وَاجِبٌ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَنْحَطُّ مَعَ التَّكْبِيرِ إِلَىٰ السُّجُودِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ.

وَجَمِيعُ تَكْبِيرَاتِ الخَفْضِ وَالرَّفْع؛ وَاجِبٌ.

فَإِذَا سَجَدَ جَافَىٰ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَرَفَعَ بَطْنَهُ عَنِ الأَرْضِ، وَعَنْ فَخْذَيْهِ، وَيَقُولُ فَخُذَيْهِ، وَيَقُولُ شَجُودُهُ وَيَقُولُ شَجُودُهُ



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١١٧، «الانتصار»: ٢/ ١٩٣، «رؤوس مسائل الفاضي»: ٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ١٥٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٣٠، «الإنصاف»: ٣/ ٦٦٦.

⁽٢) في «الأصل»: (أنه).

A CHARLEST AND A CONTRACT OF THE PARTY OF TH

عَلَىٰ سَبْعَةِ أَعْضَاءَ جَبْهَتِهِ، وَأَنْفِهِ، وَيَدَيْهِ، وَرُكْبَنَيْهِ، وَقَدَمَيْهِ.

مُنَّمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا حَتَّىٰ يَسْتُوِيَ قَاعِدًا، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَىٰ وَيَقْعُدُ عَلَيْهَا، وَيَنْفُرُ اللهُمْنَىٰ، وَيَسْتَفْبُلُ بِأَصَابِعِهِ القِبْلَةَ، وَيَقُولُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ثَلَاثًا، وَالوَاجِبُ مَرَّةُ، اللهُمْنَىٰ، وَيَسْتَفْبِلُ بِأَصَابِعِهِ القِبْلَةَ، وَيَقُولُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ثَلَاثًا، وَالوَاجِبُ مَرَّةُ، اللهُمْنَىٰ، وَيَسْعَلُ فِيهَا مِثْلَمَا فَعَلَ فِي الأُولَىٰ. ثُمَّ يَنْحَطُّ إِلَىٰ السَّجْدَةِ الثَّنِيَةِ، يُكَبِّرُ أَيْضًا، وَيَشْعَلُ فِيهَا مِثْلَمَا فَعَلَ فِي الأُولَىٰ. فَإِنَّ السَّجْدَ عَلَىٰ كَوْرِ العِمَامَةِ ؛ أَجْزَأَهُ.

وَيَنْهَضُّ إِلَىٰ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَيَفْعَلُ فِيهَا مِثْلَمَا فَعَلَ فِي الأُولَىٰ، وَيَكُونُ قِيَامُهُ عَلَىٰ صُدُورِ قَدَمَيْهِ إِنْ لَمْ يَشُقَّ عَنَيْهِ،

وَيَجْلِشُ لِلتَّشَهُّدِ فِي الرَّكْعَةِ التَّانِيَةِ مِثْلَ جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَيَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَانُهُ، «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَانُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا، وَعَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ (١)، / أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ السَّلامُ عَلَيْنَا، وَعَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ (١)، / أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ السَّعَلِمُ مَعَلَيْكَ أَنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا التَّشَهُدُ وَاجِبٌ.

ثُمَّ يَنْهَضُ إِلَىٰ الثَّالِثَةِ عَلَىٰ صِفَةِ نُهُوضِهِ فِي الأَوَّلَةِ، وَيَفْعَلُ فِيهَا وَفِي الرَّابِعَةِ مِثْلَمَا فَعَلَ فِي الأَوَّلَةِ وَالثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الاِسْتِفْتَاحَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّكْعَاتِ.

وَفِي الْإِشْتِعَاذَةِ؛ رِوَابَتَانِ^(١):

إِحْدَاهُمَا: يُعِيدُهَا.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يُعِيدُهَا.

وَلَا يَقْرَأُ السُّورَةَ مَعَ الفَاتِحَةِ فِي النَّالِئَةِ وَالرَّابِعَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَىٰ مِنْ صَلَاةِ الفَجْرِ وَالظَّهْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَقُرَأُ فِي الثَّانِيَةِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: الروايتين والوجهين ١١٠ ،١١٥ الإنصاف: ٣/ ٥٢٩.



⁽١) تكروت في الأصل.

يَهُوزُ أَلَا يَقُرَأَ فِي صَلَاتِهِ فِي العُصْحَفِ.

وَلَا نَجِبُ الْقِوَانَةُ خَلْفَ الإِمَامِ مَوَاهُ سَرَّ بِالْقِوَالَةِ أَوْ جَهُوَ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ فِي عَدَ الإِمْوَادِ.

ُولَا يَجُوزُ أَذْ يَقُرَأَ فِي صَلَاتِهِ بِالْأَعْجَمِيَّةِ. وَيَجِبُ الِاعْتِطَانُ فِي الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ. وَقَلْنِكَ فِي الشُّجُودِ

وَالْحِلْمَةُ يَتُنَ السَّجْلَتَيْنِ وَاحِيَّةً.

وَلِنَا جَلَسَ لِلتَّسَهُٰذِ الأَخِيرِ عَقِيبَ الثَّالِئَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ، وَالرَّالِعَةِ مِنَ الظَّهُرِ وَلَمَصْرِ وَالْعِشَاءِ: جَلَسَ مُتَوَرَّكَ، يَجْعَلُ بَاطِنَ رِجْلِهِ النِّسُوَىٰ نَحْتَ فَخُلِهِ النِّمْنَىٰ، وَيَجْعَلُ إِلْيَهُ عَلَىٰ الأَرْضِ.

فَلَقَ جُلُوسُهُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْجُمْعَةِ: فَإِنَّهُ يَجْلِسُ مُغَنَّرِشُا، كَانْجُلُوسِ فِي التَّنَهُٰدِ الأَوَّبِ مِنَ الْصَلَاةِ الرُّبَاعِيَّةِ.

وَيَأْتِي بِالنَّنَهُ لِهِ الأَوَّلِ وَيُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِيُ صَيَّسَتُعَبَّدِوْسَمَّ فَيَقُولُ: واللَّهُمَّ صَلَّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَبِيدٌ مَجِيدٌ، وَمَارِكُ عَلَىٰ لَمُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَيْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَبِيدٌ مَجِيدٌ، عَلَىٰ لَمُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَبِيدٌ مَجِيدٌ، وَجَهِيعُ فَنْكِ واجبٌ.

وَيَتَعَوْذُ مِنْ عَلَابٍ جَهَلَم، وُمِنْ عَلَاب الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَمِنْ فِتَهُ الْمَخْنَا والمحات، ويدُعُو لنفسه ولوالدَنِه وللنَّمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ.

وإنَّ دعا بِمَا يُشَبَّهُ كلام الأدبيِّس؛ بصبتَ / ضلاتُهُ.

نَهُ يُسَلَّمُ عَنْ يَسِيهِ. فِقُولُ ﴿السَّلَامُ فَلِيكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ فَإِلَىٰ. وهُمَا وَاحِدْنِ، لَا يَخْرُخُ مِن الصَّلاءِ بَعَيْرِهِمِنا



فَصْلُ

وَالتَّرْتِيبُ مُسْتَحَقُّ فِي فَضَاءِ الفَوَائِتِ.

مَعَ سَعَةِ الوَقْتِ وَضِيقِهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١)

وَالْأُخْرَىٰ: بَجِبُ مَعَ سَعَنِهِ وَيَسْفُطُ مَعَ ضِيفِهِ، وَيَجِبُ مَعَ الذُّكْرِ وَيَسْفُطُ بِالسَّهْوِ وَإِذَا سُلَّمَ عَلَىٰ المُصَلِّي؛ أَشَارَ بِيَدِهِ.

وَإِذَا قَصَدَ التَّنْبِية بِالتَّسْبِيحِ أَوِ التَّكْبِيرِ أَوْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ؛ لَمْ تَفْسَدْ صَلاَّتُهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أُخْبِرَ بِيَخْبَرٍ يَسُرُّهُ، فَقَالَ: «الحَمْدُ لِلَّهِ» وَأَرَادَ الجَوَابَ؛ لَمْ تُفْسدُ (٢) صَلَاتَهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أُخْبِرَ بِخَبَرِ يَغُمُّهُ، فَقَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ا فِي الرُّوَايَةِ المَشْهُورَةِ (٣).

> العنبه في وَإِذًا نَابَ الْمَرْأَةَ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهَا؛ صَفَّقَتْ. السلام السلام وَيُكُرَهُ لَهَا التَّسْبِيحُ.

وَإِذَا نَابَ الرَّجُلَ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ ؛ سَبَّحَ.

(۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٨٩ و ٩٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٣٢، «الانتصار»: ٢/ ٢٥٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكري»: ١/ ١٧٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٤٩، «الإنصاف»: ٣/ ١٨٢.

(١) في «الأصل»: (يفسَد).

الكلام

للبطل

 (٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٠٩، «التمام»: ١/ ٢١٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٠، «الإنصاف»: ٣/ ٦٢٩.





فروذ

وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، فِي حَقُّ الرَّجُل وَالمَرْأَةِ. وَحَدُّ عَوْرَةِ الرَّجُل؛ مِنَ السُّرَّةِ إِلَىٰ الرُّكْبَةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠). وَلَيْسَتِ الرُّكْبَةُ وَالسُّرَّةُ مِنْهَا.

وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَىٰ: حَدُّهَا الفُّبُلُ وَالدُّبُرُ.

وَحَدُّ عَوْرَةِ المَرْأَةِ الحُرَّةِ؛ جَمِيعُهَا، إِلَّا الوَّجْهَ. وَفِي كَفَّيْهَا؛ رِوَايَتَانِ^(؟).

وَحَدُّ عَوْرَةِ الأَمَّةِ القِنِّ = حَدُّ عَوْرَةِ الرَّجُل. وَأُمُّ الوَلَدِ = كَالأُمَةِ.

وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ العَوْرَةِ يَسِيرٌ ؛ لَمْ تَبْطُلُ صَلاتُهُ. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرُ مَنْكِبَيْهِ فِي صَلَاتِهِ الْمَفْرُوضَةِ. وَإِذَا لَهُ بَجِدْ ثُوِّبًا ؟ صَلَّىٰ فَاعِدًا.

وَإِنْ صَلَّىٰ قَائِمًا بِرُكُوعِ وَشُجُودٍ؛ أَجْزَأَهُ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَجِدُ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَغْسِلُهُ ؟ صَلَّىٰ فِيهِ.

وميطلاتها حورا الرجل

> عرزا المرو والأمة وأم الولد

 ⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٣١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٣٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠/ ب، الرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ١٥١، الإنصاف: ٣/ ٢٠٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٤٢، «الروايتين والوجهين»: ، قرؤوس مسائل القاضي»: ١١/ أ، «رؤوس سائل العُكبري: ١/ ١٧٦، ارؤوس مسائل الهاشمي: ١/ ١٥٣، الإنصاف: ٣/ ٢٠٦.

A FERRITE AND A STATE OF THE PARTY OF THE PA

وَفِي الإِعَادَةِ وَالتَّانِ (١). نَصَّ عَلَيْهَا (١) فِي العَادِمِ لِلْمَاءِ وَالتُّرَابِ إِذَا صَلَّىٰ مَلْ يُعِيدُ ؟ عَلَىٰ دِوَالتَّنْنِ (١). مَلْ يُعِيدُ ؟ عَلَىٰ دِوَالتَّنْنِ (١).

ا / وَإِذَا صَلَّىٰ فِي نَوْدٍ غَصْبٍ أَوْ أَرْضِ غَصْبٍ أَوْ ثَوْدٍ حَرِيرٍ، هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٤).

وَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّىٰ فِي المَوَاضِعِ المَنْهِيِّ عَنِ الْصَّلَاةِ فِيهَا، وَهِي سَبْعَةُ: المَقْبَرَةُ، وَالحُشُّ، وَالحَمَّامُ، وَأَعْطَانُ الإبلِ، وَالمَجْزَرَةُ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَظَهْرُ بَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ، هَلْ يُعِيدُ أَمْ لَا ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٥).

وَالكَلَامِ يُنْطِلُ الصَّلَاةَ، عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، لِمَصْلَحَةٍ وَلِغَيْرِهَا، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا(١). وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: إِنْ كَانَ إِمَامًا فَتَكَلَّمَ عَامِدًا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ؛ لَمْ يُنظِلُ، وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا؛ بَطَلَتْ.

الكلام البطل

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٧٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٣، الإنصاف»: ٣/ ٢٠٩.

⁽٢) كلا في «الأصل»، ولعلها: (عليهما) كما هي عادة المؤلف رَتِهَ مُألِثَهُ أو أنه يقصد الإعادة.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٩١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٧، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٤، «الإنصاف» ٢/ ٢١٢.

 ⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٧٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٨، «الانتصار»: ٢/ ٢٠٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٨٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٠، «مفردات أبي يعلى الصغير»: ٨٧/ أ، «الإنصاف»: ١/ ٣/ ٣٢٣.

⁽٥) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٣٤٣ «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٢/أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٩٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٩٣، «رؤوس مسائل العاشمي»: ١/ ١٦٤، «الإنصاف»: ٣/ ٢٩٦.

⁽٦) تُنظر المسألة: «التعليق». ١/ ١٩٦٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٣٨، «الانتصار»: ٢/ ٢٩٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٨٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٥، «الإنصاف»: ٤/ ٢٤.

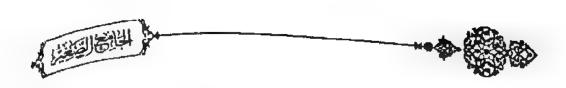
المالة ال

وَإِذَا سَبَقَهُ الحَدَثُ فِي الصَّلَاةِ؛ اسْتَفْبَلَ الصَّلَاةِ. وَمَا مُومًا أَوْ مُنْفَرِدًا. وَإِذَا سَبَقَهُ الحَدَثُ فِي الصَّلَاةِ؛ اسْتَفْبَلَ الصَّلَاة. وَمَا يَفْعَلُهُ المَسْبُوقُ مَعَ الإِمَامِ؛ آخِرَ صَلَاتِهِ (١). وَمَا يَفْعَلُهُ المَسْبُوقُ مَعَ الإِمَامِ؛ آخِرَ صَلَاتِهِ (١). وَإِذَا صَلَّىٰ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَىٰ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ وَإِذَا صَلَّىٰ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَىٰ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ إِمَامَ وَإِذَا صَلَّىٰ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَىٰ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ إِمَامَ وَإِذَا صَلَّىٰ المَغْرِبَ، فَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ؛ أَتَمَّهَا أَرْبَعًا. وَإِذَا صَلَّىٰ المَوْرَةُ فِي صَفَّ الرِّجَالِ؛ لَمْ تَفْسَدُ صَلَاةً مَنْ يَلِيهَا.

--@ --

 ⁽١) زاد المؤلف رَيْقَهُ أَلَنَهُ في «التعليق: ١/ ٢٥٠٠ مسألة: إذا أدرك الإمام في التشهد الأخير، فكبر وجلس
 معه، ثم سلم الإمام؛ فإن المأموم ينهض بتكبير.





قضلً الم

وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ؛ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَفِي الحَجِّ سَجْدَتَانِ (١).

التلارة

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي سَجْدَةِ "صِ" (١) عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٣);

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ.

وَالثَّانِيَةُ: لَيْسَتْ مِنْهَا.

وَفِي المُفَصَّلِ ثَلَاثُ سَجْدَاتِ: فِي آخِرِ النَّجْمِ ('')، وَفِي الْإِنْشِقَاقِ (')، وَفِي العَلَنِ ('). فَيَ العَلَنِ ('). فَيَكُونُ جُمْلَتُهُ أَرْبَعَ عَشَرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ فِيهَا «ص».

وَفِي الأُخْرَىٰ: تَكُونُ خَمْسَ عَشَرَةَ مِنْهَا سَجْدَةُ "ص».

وَلَا يَكُونُ الرُّكُوعُ عِنْدَ التَّلَاوَةِ بَدَلًا مِنَ السُّجُودِ.

وَشُجُودُ الشُّكْرِ مُسْتَحَبُّ.

(١) هما: ﴿ أَلَدُ مَرَ أَنَّ اللَّهُ يَسْجُدُلُهُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ يَتَأَيَّهُا ٱلَّذِيبَ مَامَنُوا أَرْكُمُوا وَالسَّجُمُوا ﴾ .

(٢) هي: ﴿ رَخُرُ رَاكِكَا رَأْنَابَ ﴾ .

(٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٢٩٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/ ١٣١، «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠.

(٤) هي: ﴿ فَأَنْجُدُوا فِيْهِ وَاعْبُدُوا ﴾.

(٥) مَى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْفُرْدَالُ لَا يَسْمُدُونَ ﴾.

(٦) هي: ﴿ كَلَّا لَا لَهُلِمْهُ وَلُمْمَهُمَّةُ وَاقْتَرُب ﴾.



المادة ال

وَإِذَا صَلَّىٰ ﴾ وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ ؛ فَإِنَّهُ بَقُطعُ صَلَانَهُ الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ. ها المعام وَإِذَا صَلَّىٰ الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ. المعام وَيْي المَرْأَةِ وَالحِمَارِ الأَهْلِيِّ ؛ رِوَايَتَانِ (١) .

السارة

أن جوان الكمية

للرتد

ماتركه

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي جَوْفِ الكَعْبَةِ صَلَاةَ الفَرْضِ؛ لَمْ تَصِحَّ صَلاتُهُ.

وَإِذَا أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ؛ لَمْ يَنْزَمْهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ مِنَ الصَّلُوَاتِ وَالزَّكُوَاتِ فِي حَالِ رَدِيهِ، وَخَرَّجَهَا أَبُو إِسْحَاقَ عَلَىٰ دِوَايَتَيْنِ (٢٠).

فَإِنْ نَرَكَ صَلَاةً، أَوْ صِيَامًا، أَوْ زَكَاةً فِي حَالِ إِسْلَامِهِ، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ("). وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ("). فَإِنْ أَسْلَمَ المُوْتَدُّ وَقَدْ حَجَّ؛ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الحَجِّ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٣٦٤، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٢/ أ، ارؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ١٩٤، ارؤوس مسائل الهشمي»: ١/ ١٦٥، االإنصاف: ٣/ ١١.



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٣٢٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٣٥، «الإنصاف»: ٣/ ٦٤٨.

 ⁽٦) يُنظر التخريج: «التعليق»: ١/ ٣٤٥، «رؤوس مسائل الفاضي»: ١٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ١٩٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٦٥، «الإنصاف»: ٣/١١.

學學學



فَضُلُّ

وَسُجُودُ الثَّلَاوَةِ؛ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

سجود العلاوة

وَفِي الحَجِّ سَجْدَتَانِ (١).

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي سَجْدَةِ ﴿ص اللهِ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٣):

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا مِنْ عُزَاثِمِ السُّجُودِ.

وَالثَّانِيَّةُ: لَيْسَتْ مِنْهَا.

وَفِي المُفَصَّلِ ثَلَاثُ سَجْدَاتِ: فِي آخِرِ النَّجْمِ (١)، وَفِي الْإِنْشِفَاقِ (٥)، وَفِي العَلَقِ (١). فَيَكُونُ جُمْلَتُهُ أَرْبَعَ عَشَرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ فِيهَا قص ٤.

وَفِي الْأُخْرَىٰ: تَكُونُ خَمْسَ عَشَرَةَ مِنْهَا سَجْدَةُ "ص".

وَلَا يَكُونُ الرُّكُوعُ عِنْدَ التِّلاوَةِ بَدَلًا مِنَ السُّجُودِ.

وَسُجُودُ الشُّكْرِ مُسْنَحَبُّ.

(١) هما: ﴿ أَلْرَ نَرَ أَنَّ الْقَدَيْسَجُدُلُهُ مَن فِي السَّعَنَوْتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ يَتَأَبُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَرْكَعُوا وَكُن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ يَتَأَبُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَرْكَعُوا وَكُن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ وَاسْتَجُدُوا ﴾ .

(٢) هي: ﴿ وَخَرَّ زَاكِكُمَّا وَأَنَّابَ ﴾ .

(٣) تُنظر المسألة: «البعليق»: ١/ ٢٩٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٣، فرؤوس مسائل القاضي»: ١/ ٢٠٠ فالإنصاف»: ١/ ٢٠٠ فالإنصاف»: ١/ ٢٠٠ فالإنصاف»: ١/ ٢٠٠.

(٤) هي: ﴿ فَأَنْجُدُوا لِنَّهِ وَأَعْدُوا ﴾.

(٥) هي: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَ اللَّهِ مَا لَكُ يَسَجُدُونَ ﴾.

(٦) هي: ﴿ كُلَّا لَا نُعِلْمُهُ وَأَسْجُدُ وَاقْتَرِب ﴾.



العاب العلاة ﴾

وَإِذَا صَلَّىٰ ، / وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ؛ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ. الملاه وَإِذَا صَلَّىٰ الكَلْبُ الأَسْوَدُ البَهِيمُ. الملاه وَفِي المَرْأَةِ وَالحِمَارِ الأَهْلِيِّ؛ رِوَايَتَانِ (١).

السارة

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ صَلَاةَ الْفَرْضِ؛ لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ.

نجول وَإِذَا أَسْلَمَ الْمُرْتَدُّ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَالزَّكُواتِ فِي حَالِ الْكُعَةِ وَالزَّكُواتِ فِي حَالِ الْكُعَةِ وَخَرَّجَهَا أَبُو إِسْحَاقَ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنُ ('').

وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً (٣).

فَإِنْ أَسْلَمَ المُرْتَدُّ وَقَدْ حَجٍّ؛ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الحَجِّ.

-@ @-

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٣٦١، ١٠ وس مسائل الفاصي» ١٢/ أ، فرؤوس مسائل المُكري»: ١/ ١٩٤٤ ورؤوس مسائل الهاشمي». ١/ ١٦٥، «الإنصاف». ٩/ ١١/



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٣٤٠، «الروايس والوحبين»: ١/ ١٣٥، «الإنصاف»: ٦/ ٩٤٨.

⁽٢) يُنظر التخريج: المتعلق ١٠ ٩٤٥، ٥٠ إه س مسائل القاصي ١٠ ١/ أ، فرؤوس مسائل التُكيري ١٠ / ١٨ ينظر التخريج: ١١/٢٠ فرؤوس مسائل العائمي ١٠ ١٢٥، ١٢ الإحساف ١١ /٣٠٠



لصل

سجيه واسجود الشهو قبل الشلام.

إِلَّا فِي مَوْضِعِ وَاحِدِ^(١)، وَهُوَ إِذَا سَلَّمَ مِنْ تُفْصِيانِ؛ فَإِنَّهُ بِشَيْجُمَّدُ بِغَدِ السَّلَامِ، [مامًا كان أَوْ مُنْفَرِدًا^(١)،

رَفيه رَوَايَةٌ أَخْرِينَ: إِنْ كَانَ السَّهْوَ مِنْ زِيادَةِ؛ سَجَاء بِعَاء السَّارِم، وإِنْ هَانَ مِنْ نُفْصَانِ؛ سَجَاء قَبَالَةً.

وإذا شك الإمام في صلاته، بنى على اليقين، وسجاء قبّل السّلام كالمُنفرد شواءً في إحّدين الرّواينيْن^(٣)،

 ⁽٣) تنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٠٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٥، (((وس) مسئل الفاضي): ١/ ١٦٠، «رؤوس مسئل الهاشمي»: ١/ ١٦٦، «الإيصاف»: ١/ ١٦٠.



⁽١) استار المولف رحمة الله في «التعايق» أن السجورة بعد السلام في مع مسمدية الأول ما ذهره هناء والثاني هو مسألة شك الإمام في مملانه، وهي المسألة القادمه هذا. احتار هناك أن يسجد بعد المسلاة، ثم قال: «وقان القياس يقتضى أن يحون جميعه قبل السلام».

 ⁽²⁾ تُنظر المسألة: «العمليق»: ١/ ٣٩٩، «الرو يثين والوجهين»: ١/ ١٤٧، «روه س مسئل الفاضي»: ١/ ١٩٧٠ «الإنصاف»: ١/ ١٩٧٠ «الإنصاف»: ١/ ١٨٨).
 ١/ ب. «رؤوس مسئل التُخيري»: ١/ ١٩٨٠ «رؤوس مسئل الهاشمي». ١/ ١٩٧٠ «الإنصاف»: ١/ ١٨٨).

كتاب الصلاة كا

وَالأُخْرَىٰ: يَتَحَرَّىٰ فَيَبْنِي عَلَىٰ غَالِبِ ظَنَّهِ، وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ (۱).
وَإِذَا قَامَ إِلَىٰ خَامِسَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ ؟ فَإِنَّهُ يَعُودُ، فَيَجْلِسُ وَيَسَّمَهَدُ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَي السَّهْوِ، سَوَاءٌ فَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ أَوْلَمْ يَفْعُدُ، وَسَوَاءٌ عَقَدَ / الخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ أَوْلَمْ يَعْقِدُهَا. ١١٠ وَيَوَاءٌ عَقَدَ / الخَامِسَة بِسَجْدَةٍ أَوْلَمْ يَعْقِدُهَا. ١١٠ وَإِذَا تَوَكَ أَرْبَعَ سَجْدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ ؟ [سَجَدَ] (١١) سَجْدَةً فِي الحَالِ، وَقَامَ وَإِذَا تَوَكَ أَرْبَعَ سَجْدَاتٍ ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابِتَيْنِ (١٠).
وَالأُخْرَىٰ: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

وَإِذَا نَسِيَ سَجْدَةً مِنَ الرَّكْعَةِ الأُوَّلَةِ وَذَكَرَ بَعْدَ أَنِ اعْتَدَلَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَأَخَذَ فِي الوَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَأَخَذَ فِي القَّانِيَةِ وَأَخَذَ فِي القِرَاءَةِ ؛ أَلْغَىٰ الأُوَّلَةَ وَصَارَتِ الثَّانِيَةُ أَوَّلَتَهُ.

وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي القِرَاءَةِ ؛ عَادَ فَسَجَدَثُمَّ يَنْهَضُ إِلَىٰ الثَّانِيَةِ. وَإِنْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الأُوَّلَ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ أَنِ اعْتَدَلَ قَائِمًا ، وَقَبْلَ أَنْ [يَشُرَعَ](''فِي القِرَاءَةِ ؛ فَالمُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْضِيَ فِي الرَّكْعَةِ وَلَا يَرْجِعَ ، فَإِنْ رَجَعَ ؛ جَازَ.

وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي القِرَاءَةِ؛ لَمْ يَجُزُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ. وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَوْجِعَ. وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَعْتَدِلَ قَائِمًا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ.

وَإِذَا قَرَأَ فِي [الآخِرَتَيْنِ](٥) مِنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ وَعِشَاءِ الآخِرَةِ بِ«الحَمْدِ» وَشُورَةٍ سَاهِيًا ، أَوْ صَلَّىٰ عَلَىٰ النَّبِيِّ فِي التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، أَوْ دَعَا فِيهِ بِمَا يَدْعُو بِهِ فِي

⁽a) في االأصل»: (الأخريتين).



⁽١) وهو اختيار المؤلف رَخَمْهُ ٱللَّهْ في ﴿التعليقِ».

⁽ع) في االأصل»: (سجدة)، ولعل ما أثبته هو الصواب إن شاء الله تعالى.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٤٣٥، «الروايثين والوجهين»: ١/ ١٤٥، فرؤوس مسائل القاضي»: ١/ ١٠٥، فرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٠، فرؤوس مسائل الهاشمي،: ١/ ١٧٠، فالإنصاف،: ٤/ ٤٠٠.

⁽٤) في االأصلة: (شرع)، والتصويب من التعليق،

التَّشَهُدِ الأَخِيرِ، أَوْ قَرَأَ فِي مَوْضِعِ تَشَهُّدِهِ أَوْ مَوْضِعِ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، أَوْ تَشَهَّلَ التَّشَهُدِ الأَخِيرِ، أَوْ قَرَأَ فِي مَوْضِعِ رَكُوعِهِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » وَنَحُو ذَلِكَ، فِي مَوْضِعِ رُكُوعِهِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » وَنَحُو ذَلِكَ، فِي مَوْضِعِ رُكُوعِهِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » وَنَحُو ذَلِكَ، فَي مَوْضِعِ ذَلِكَ لِلسَّهُو، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِلسَّهُو،

وَإِنْ تَرَكَ ثَكْبِيرَاتِ العِيدَيْنِ أَوْ قِرَاءَةَ السُّورَةِ؛ لَمْ يَسْجُدْ لِلسَّهْوِ (١).

وَإِنْ تَرَكَ تَكْبِيرَ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ، وَالتَّسْبِيحَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَوْلَ اسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ الْخَوْرُ لِي الرَّانَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ الْأَوَّلَ نَاسِيًا (٢٠)؛ سَجَدَ لِلسَّهْوِ (١٠). وَالتَّشَهُّدَ الأَوَّلَ نَاسِيًا (٢٠)؛ سَجَدَ لِلسَّهْوِ (١٠). وَالتَّشَهُّدَ الأَوَّلَ نَاسِيًا (٢٠)؛ سَجَدَ لِلسَّهُو (١٠). وَإِذَا نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ، مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ أَوْ وَإِذَا نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَذَكَرَ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ ؛ سَجَدَ، مَا لَمْ يَتَطَاوَلُ أَوْ يَخُرُجُ مِنَ المَسْجِدِ.

٠/٠ وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَلَمْ يَسْجُدُ؛ / سَجَدَ المَأْمُومُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٥٠). وَالأُخْرَىٰ: لَا يَسْجُدُ.

وَسُجُودُ السَّهْوِ وَاجِبُّ،

الإمام وَإِذَا صَلَّىٰ بِقُومٍ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ مُحٰدِثٌ:
العمام وَهُو جُنُبٌ أَوْ مُحٰدِثٌ:
العمام وَهُو جُنُبٌ أَوْ مُحٰدِثٌ:

فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِحَدِّثِ نَفْسِهِ؛ أَعَادَ وَأَعَادُوا، عَلِمُوا بِحَدَثِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا.

⁽١) زاد المؤلف رَجَمَدُ اللَّهُ في التعليق: ١/ ١٤٥٢ مسألة: إذا جهر فيما يُسِرُّ، أو أَسَرَّ فيما يجهر؛ لم يسجد للسهو.

⁽٦) في التعليقة: قول (ربنا لك الحمد). وقد كتبها الناسخ ثم ضرب عليها.

⁽٣) زاد المؤلف رَحْمُهُ أللَّهُ في التعليق: ١/ ١٤٥٦: والصلاة على النبي صَالَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التشهد الأخير.

⁽٤) زاد المؤلف رَحْمَةُ أَنَهُ في التعليق: ١/ ١٤٥٧: إذا ترك القنوت عامدًا؛ لم يسجد للسهو، وكذلك كل ما لم يسجدله، مثل: القراءة للسورة في الآخرتين، والصلاة على الني صَلَّاتَهُ عَلَيْمِوسَلَّزَ، والجهر فيما يسر به إذا قلنا: يسجد.

⁽٥) تُنظر المسألة: «التعبيق»: ١/ ٢٦٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٧٣، «الإنصاف»: ٤/ ٧٥.

المالة ال

وَإِنَّ كَانَ نَاسِيًّا:

فَإِنْ عَلِمُوا بِذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ؛ أَعَادَ وَأَعَادُوا أَيْضًا. وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَ الفَرَاغِ مِنْهَا؛ أَعَادَ الإِمَامُ وَلَمْ يُعِيدُوا.

وَإِنْ سَبَقَ الْإِمَامَ الْحَدَثُ فِي صَلَاتِهِ، فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ أَمْ يَبْنِي عَلَيْهَا؟ الامام بعث على وَإِنْ سَبَقَ الإِمام بعث بعث بعث على رِوَايَاتٍ (١):

إِحْدَاهَا: تَبْطُلُ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا تَبْطُلُ، وَيَتَوَضَّأُ وَيَبْنِي إِذَا كَانَ بِالقُرْبِ.

وَالثَّالِثَةُ: إِنْ كَانَ الحَدَثُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ؛ بَنَى، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا؛ ابْتَدَأَ.

فَإِنْ قُلْنَا: «تَبْطُلُ صَلَاتُهُ اللهُ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ المَأْمُومِينَ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (".

فَإِنْ قُلْنَا: «لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُمْ» فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ غَيْرَهُ عَلَيْهِمْ فَيُتِمُّ بهمُ الصَّلَاةَ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(٣).

رَبِينَ اللَّهُ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مُ اللَّهُ وَمُ رَجُلًا مِنْهُمْ، أَوْ صَلُّوا مِنْ غَيْرِ فَإِنْ خَرَجَ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ، فَاسْتَخْلَفَ القَوْمُ رَجُلًا مِنْهُمْ، أَوْ صَلُّوا مِنْ غَيْرِ

اسْتِخْلَافٍ؛ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ (1).

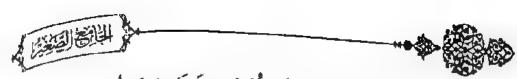
⁽٤) زاد المؤلف رَحَمُهُ أَلِدَّهُ في التعليق: ١/ ٢٥٠٠ ، ٢٥١٣ مسائل: فإن صلى بقوم، فحصر فتأخر، وتقدم رجل؛ جاز. إذا أحدث الإمام يوم الجمعة بعدما خطب، فاستخلف رجلًا ليصلي؛ جاز، سواء حضر الخطبة معه أو لم يحضر. فإن أحدث في غير الجمعة، فاستخلف من لم يدخل معه؛ جاز،=



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤١، «رؤوس مسائل لقاضي»: ١٣/ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٩٥، «الإنصاف»: ٣٨٣/٣.

 ⁽٦) تُنظر المسألة «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣/ ب، «رؤوس مسئل العُكبري»: ١/ ٢٠٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٦، «الإنصاف»: ٣٨٣/٣.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ١٩٨، «الروايتين والوجهين»: ١/١٤١، درؤوس مسائل القاضي»: ١/ ١٤٠، درؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٥، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٥٦، «الإنصاف»: ٣/ ٣٨٣.



فَإِنْ صَلَّىٰ خَلْفَ كَافِرٍ وَهُو لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ عَلِمَ؛ فَعَلَبْهِ الإِعَادَةُ. وَكَذَٰلِكَ إِنْ صَلَّىٰ خَلْفَ امْرَأَةٍ.

الكافر والرآة

ولا فرق بين الركعة الأولة والثالثة، وبين الثانية والرابعة.





فَصْلُ ﴿

وَقَلِيلُ النَّجَاسَةِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ فِي [مَنْعِ] (الصَّلاةِ.

إِلَّا يَسِيرَ الدَّمِ، وَمَا اسْنَحَالَ عَلَيْهِ مِنَ القَيْحِ.

وَإِذَا أَصَابَ أَسْفَلَ الخُفُ نَجَاسَةٌ، فَمَسَحَهُ بِالأَرْضِ وَصَلَّىٰ؛ لَمْ يُجْزِهِ فِي إِخْدَىٰ الرَّوَاتِاتِ('').

وَالأُخْرَىٰ: يُجْزِئُهُ.

وَالنَّالِئَةُ: إِنْ كَانَتْ بَوْلَ الآدَمِيِّينَ أَوْ عُلْرَتَهُمْ؛ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا؛ أَجْزَأَهُ.

وَيَرُشُ بَوْلَ الغُلامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ.

وَإِذَا جَبَّرُ سَاقَهُ بِعَظْمِ نَجِسٍ؛ لَمْ يُجْبَرْ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ.

وَإِذَا أَصَابَ الأَرْضَ بَوْلٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً حَتَّىٰ غَمَرَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرِ المَاءُ^(٣)؛ فَالْمَوْضِعُ طَاهِرٌ، وَالْمَاءُ المُنْفَصِلُ طَاهِرٌ.

وَإِذَا احْتَرَقَتِ النَّجَاسَةُ ؛ لَمْ تَطْهُرُ.

وَإِذَا أَصَابَ / الأَرْضَ نَجَاسَةً، فَيَيِسَتْ وَذَهَبَ أَثَرُهَا؛ لَمْ يَجُزِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا. ١١١

⁽٣) في التعليق): وزال طعمه ولونه وريحه.



⁽١) في الأصل 1: (موضع)، والتصويب من التعليق 1، والرؤوس مسائل الفاضي والعكبري ١٠

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ١٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٢، فرؤوس مسائل القاضي»: ١٤/ ب، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٧٧، «الإنصاف»: ٢/ ٢١٢.

The state of the s

وَإِذَا وَقَعَ شَنِ * مِنْ بَدَنِ المُصَلِّي عَلَىٰ مَوْضِعٍ نَجِسٍ اللَّمْ تَصِحُ صَلَاتُهُ.

وَيَجُوزُ لِلْجُنْبِ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ.

وغول

الجنب والذي

السلاة

وَإِذَا تَوَضَّا الجُنُبُ؛ جَازَلَهُ [اللَّبُثُ](١) فِي المَسْجِدِ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَمْلِ الذَّمَّةِ ذُخُولُ الحَرمِ.

وَهَلْ يَجُوزُ دُخُولُ غَبْرِهِ مِنَ المَسَاجِدِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(١٠).

وَيَجُوزُ قَضَاءُ الفَوَاثِتِ فِي الأَوْقَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا (٣).

ا والت وَلَا يَجُوزُ فِعْلُ النَّوَافِلِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ، وَالَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا فِي الأَوْقَاتِ المَنْهِيُ عَلَى الطَّالَةِ فِيهَا(١٠). عَن الصَّلَاةِ فِيهَا(١٠).

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: يَجُوزُ فِعْلُ مَا لَهُ سَبَبٌ، كَتَحِيَّةِ المَسْجِدِ وَسُجُودٍ القُزْآنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَكَّةَ وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ البِلَادِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِعْلُ النَّوَافِلِ فِي الأَوْقَاتِ المَنْهِيِّ عَنْهَا، إِلَّا فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِعْلُهَا فِي جَمِيعِ الأَوْقَاتِ عَنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الطَّوَافِ(٥).

⁽١) في الأصل؛ (ابث).

 ⁽٦) تُنظر المسألة: « لتعليق»: ٢/ ٧٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٦٠، «رؤوس مسائل الهاشمي».
 ١/ ١٨١، «الإنصاف»: ٢/ ٢٠٠٠.

 ⁽٣) زاد المؤلف رَحْمَةُ أَللَهُ في «التعليق: ٢/ ٩٩٠ مسألة: فإن نذر صلاة مطلقة أو في وقت، وفات الوقت؛
 فقياس المذهب أنه يجوز نعلها في الأوقات المنهي عن الصلاة ديها.

 ⁽³⁾ تُنظر المسألة (التعليق): ١٠١/، قالروايتين ولوجهين»: ١/ ١٦٠، (وؤوس مسائل القاضي»: ٥١/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري): ١/ ١١٧، (الإنصاف): ٥٣/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري): ١/ ١٨٢، (الإنصاف): ٥٣/ ب.

⁽o) زاد اللمؤلف رَيْتَمَهُ اللَّهُ في «التعليق: ٢/ ١٢٩_ ٣١٣٣: لا يجوز أداء السوافل وقت الزوال في يوم=

المالاة المالا

وَكَذَلِكَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ مَعَ إِمَامِ الحَيُّ مُجُوزُ فِي وَفُتَيْنِ، وَهُوَ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الفَجْرِ.

ُ وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ تَجُوزُ فِي هَذَيْنِ الوَفْتَيْنِ، وَلَا تَجُوزُ فِي بَقِيَّةِ الأَوْقَاتِ المَنْهِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا.

الجمعة، ولا في سائر الأيام. إذا طلع الفجر الثاني؛ حرمت النوافل سوى ركعتي الفجر.



قَصْلُ الْ

وَالأَوْقَاتُ المَنْهِيُّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ خَمْسَةٌ:

_إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وَحَالَ طُلُوعِهَا حَتَّىٰ تَعْلُو.

ـ وَحَالَ قِيَامِهَا.

ـ وَيَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ.

. وَحَالَ غُوُوبِهَا.

وَإِذَا دَخَلَ فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ أَتَمَّ صَلَاتَهُ، وَلَمْ تَبْطُلُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ.

احتم وَالنَّوَافِلُ المُتَرَبِّبَةُ مَعَ الفَرَائِضِ إِذَا فَاتَتْ؛ فَإِنَّهَا تُقْضَىٰ.

ملاه وَإِذَا أَذْرَكَ النَّاسَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَلَمْ يُصَلَّ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَهُمُ السلام المَكْتُوبَةَ وَلَا يَتَشَاغَلُ بِهَا.

وَالْأَفْضَلُ فِي النَّوَافِلِ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، بِاللَّيْلِ وَالنَّهَادِ.

ملا وَالوِتْرُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

الربر وَأَقَلُّهُ رَكْعَةٌ.

الب وَأَكْثَرُهُ / إِخْدَىٰ عَشْرَةً، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ.
 فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّي ذَلِكَ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ؛ نَظَرْتَ:



- فَإِنْ كَانَ الوِتْرُ بِثَلَاثٍ؛ جَلَسَ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ. - وَإِنْ كَانَ بِخَمْسِ أَوْ بِسَبْعٍ؛ لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي الآخِرَةِ. - وَإِنْ كَانَ بِتِسْعٍ؛ جَلَسَ عَقِيبَ الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ.

وَالفُّنُوتُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ (١). وَالأُخْرَىٰ: يَقْنُتُ فِي النَّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَيَكُونُ القُنُوتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأُ فِي الْأُولَىٰ مِنَ الثَّلاَثَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَاسَبِّحْ الْفِي وَفِي الثَّالِيَةِ بِهِ الإِخْلَاصِ». وَفِي الثَّالِثَةِ بِهِ الإِخْلَاصِ». وَيَنْ فَعُ يَدَيْهِ فِي دُعَاءِ القُنُوتِ، وَلَا يُعِرَّهَا عَلَىٰ وَجْهِهِ.

وَإِنْ صَلَّىٰ خَلْفَ مَنْ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ؛ تَابَعَهُ فِي ذَلِكَ.

وَصَلَاةُ الجَمَاعَةِ؛ وَاجِبَةٌ عَلَىٰ الأَعْبَانِ.

فَإِنْ صَلَّىٰ مُنْفَرِدًا مَعَ القُدْرَةِ؛ أَثِمَ وَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ.

وَلَا بَأْسَ بِحُضُورِ الْعَجُوزِ الْجَمَاعَةَ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاءِ إِذَا اجْتَمَعُنَ أَنْ يُصَلِّينَ فَرَائِضَهُنَّ جَمَاعَةً فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ("). وَالأُخْرَىٰ: لا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ.

وَالْمَرِيضُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ القُّعُودِ؛ صَلَّىٰ عَلَىٰ جَنْبِهِ الأَيْمَنِ وَوَجْهُهُ إِلَىٰ ملاه

(١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٢٠٨، «الروايتين والوجهين»: ١٦٣٨، (رؤوس مسائل القاضي»: ٢/ ٢٠٨، (رؤوس مسائل العكبري»: ١/ ٢٠٤، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٨٧، «الإنصاف»: ٤/ ٢٠٨)
 ١/ ١٢٤/٤

(2) تُنظر المسألة: «التعليق؟: ٦/ ٢٥٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ٢٢٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٨٩، «الإنصاف»: ١/ ٢٧٠.



أحكام القنوت

أحكام صلاة

الهباعة

سلاة للسام

القِبْلَةِ، كَمَا يُوضَّعُ فِي اللَّحْدِ، وَيُصَلِّي نَاتِمًا.

وَإِنْ صَلَّىٰ مُسْتَلْقِيًّا عَلَىٰ فَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَرِجْلَاهُ إِلَىٰ القِبْلَةِ؛ جَازَ. وَلَا يَصِدُّ أَنْ يَأْتُمَّ القَادِرُ عَلَىٰ القِيَامِ بِالعَاجِزِ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ، وَهُوَ إِذَا كَانَ إِمَامَ

الحَيِّ وَكَانَ عَجْزُهُ لِعِلَّةٍ يُرْجَىٰ زَوَالُهَا.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ إِمَامِ الحَيِّ، أَوْ كَانَ إِمَامَ الحَيِّ [لَكِنَّ](١) عَجْزُهُ لِعِلَّةٍ لَإ يُرْجَىٰ زَوَالُهَا، مِثْلُ الزَّمِنِ؛ لَمْ تَصِحَّ إِمَامَتُهُ بِمَنْ يَقْدِرُ عَلَىٰ القِيَامِ. وَإِذَا صَلَّىٰ بِهِمْ إِمَامُ الحَيِّ جَالِسًا مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ؛ صَلَّىٰ مَنْ خَلْفَهُ جُلُّوسًا. فَإِنِ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، ثُمَّ جَلَسَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ؛ صَلَّىٰ مَنْ خَلْفَهُ قِامًا.

وَإِذَا صَلَّىٰ رَكْعَةُ [بِإِيمَاءً](٢) ثُمَّ صَحَّ؛ بَنَىٰ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ.

وَالْعَارِي إِذَا وَجَدَ فِي صَلَاتِهِ مَا يَسْتُرُ /عَوْرَتَهُ، وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ؛ سَتَرَ عَوْرَتَهُ، العاري įπ رَبِّنَىٰ عَلَىٰ صَلَاتِهِ.

وَمَنْ يَقْدِرُ عَلَىٰ الْقِيَّام، وَلَا يَقْدِرُ عَلَىٰ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي قَائِمًا، المعن يُومِيُّ إِيمَاءٌ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وَإِذًا عَجَزَ المَرِيضُ عَنِ الإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ الْوَمَأَ بِعَيْنَيْهِ وَحَاجِبَيْهِ وَقَلْهِ.

وَإِذَا كَانَ بِعَبْنَيْهِ رَمَدُ، فَقَالَ الأَطِبَّاءُ: ﴿إِنَّ صَلَّئِتَ مُسْتَلْقِيًا زَالَ ﴿ جَازَ لَهُ الإستلَّقَاءُ.

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي سَفِينَةٍ سَائِرَةٍ صَلَاةَ الفَرْضِ قَاعِدًا، وَهُوَ يَفْدِرُ عَلَىٰ القِيَامِ؛ لَمُ تُجْزِه صلاتُهُ.

⁽٢) مي الأصل؛ (بانشًا)، والتصويب من التعليق؛ والرؤوس مسائل القاضي».



⁽١) في الأصل؛ (بكن)، والتصريب من التعليق،

وَلا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ المُفْتَرِضِ بِالمُتَنَقِّلِ، وَلا مَنْ يُصَلِّي الظَّهْرَ بِمَنْ يُصَلِّي العَصْرَ في إخدَى الرِّوَايَتَيْنِ^(١).

وَالأَخْرَىٰ يَجُوزُ.

وَلَا تَصِحُ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ فِي الفَرَائِضِ.

وَهَلْ تَصِحُّ فِي النَّفْل؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْن (١٠).

وَيَجِبُ أَنْ يَتَخَرَّجَ فِي الفَرْضِ أَيْضًا رِوَايْتَانِ عَلَىٰ صَلَاةِ المُتَنَفُّل بالمُفْتَرِض، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ(")، وَالصَّبِيُّ هُوَ مُنَنَفِّلٌ وَلَهُ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ.

وَإِذَا صَلَّىٰ أُمِّيٌّ بِقَارِيِّ فَسَدَتْ صَلَاةُ القَارِئِ، وَلَمْ تَفْسَدْ صَلَاةُ الأُمِّي. وَإِذَا أَحَسَّ الإِمَامُ بِدَاخِلِ يَدْخُلُ وَهُوَ رَاكِعٌ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ الْيَظَارُهُ، مَا لَمْ يُطِلْ

عَلَىٰ المَأْمُومِينَ.

وَإِذَا صَلَّىٰ الْكَافِرُ ؛ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، سَوَاءٌ صَلَّىٰ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ فُرَادَىٰ. الكالر وَلَا تَصِحُ إِمَامَةُ الفَاسِقِ، سَوَاءٌ كَانَ فِسْقُهُ فِي اعْتِقَادِهِ أَوْ فِي أَفْعَالِهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنُ'

وَالأُخْرَىٰ: تَصِحُّ.

 (١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٣٢١، «الروايتين والرجهين»: ١/ ١٧٠، (رؤوس مسائل القاضي»: ١٨/ أ، «رؤوس مساتل العُكبري»: ١/ ٢٢٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٩٣، «الإنصاف»:

 (٦) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٣٣٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٧٢، «الانتصار»: ٢/ ٤٥٧، «رؤوس مسائل العُكبري1: ١/ ٢٣٤، قرؤوس مسائل الهاشميء: ١/ ١٩٣٧، قالإنصاف: ٤/ ٣٨٧.

(٣) تُنظر المسألة الأولى من هذه الصفحة.

(٤) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٢٧٢، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٧٢، «الانتصار»: ٢/ ٢٠٥، «رؤوس مسائل القاضي 1: ١٨/ أ، قرؤوس مسائل العُكبري 1: ١/ ٢٣٧، ترؤوس مسائل الهاشمي 1: ١/ ١٩٦٠ المفردات أبي يعلى الصغيرة: ١٠٧/ ب، ١١لإنصاف؟: ٢٥٤/٤.



صلاا الصبي والأمي



وَالْقَارِئُ أَوْلَىٰ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْفَقِيهِ.

الأولى بالإمامة

ارِى اوَسَى الْمُوَّلِيَّ الْمُحَدِّمُ مَا يُحْسِنُ جَمِيعَ القُّرْآنِ وَمِنَ الفِقْهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْكُمُ وَهُوَ أَنْ يَكُولُ وَمِنَ الفِقْهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْكُمُ الضَّلَاةُ وَمِنَ الفِقْهِ مِنْ القُرْآنِ مَا يُجْزِئُ بِهِ الصَّلَاةُ وَمِنَ الفِقْهِ مَنْ الفَّرْآنِ مَا يُجْزِئُ بِهِ الصَّلَاةُ وَمِنَ الفِقْهِ مَنْ الفَّرْآنِ مَا يُجْزِئُ بِهِ الصَّلَاةُ وَمِنَ الفِقْهِ مَنْ الفَّرْآنِ مَا يُجْزِئُ بِهِ الصَّلَاةُ وَمِنَ الفَقْهِ مَنْ الفَّرْآنِ مَا يُجْزِئُ بِهِ الصَّلَاةُ وَمِنَ الفِقْهِ مَنْ الفَّوْدَ مَنْ الفَيْدُونَ الفَوْمَ الْعَلَاقُونُ مِنْ الفَيْدُ مَا يَعْدِرُا.

--•• •





۱۲/پ

القضل القضل الما

وَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ اثْتَمَّ بِغَيْرِهِ؛ فَسَلَتْ صَلَاتُهُ فِي إِحْلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١٠). احكم وَالأَخْرَىٰ: تَصِحُّ صَلَاتُهُ. الاصام

وَإِذَا افْتَهَ عَ الْصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ صَارَ إِمَامًا؛ فَسَدَتْ صَلَانُهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (''). وَالْأَخْرَىٰ: تَصِحُّ.

مُبْنِيَّةً عَلَىٰ الرِّوَ اَيَتَيْنِ فِي المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهُوَ إِذَا افْتَتَحَهَا مُنْفَرِدًا ثُمَّ اثْتَمَّ بِغَيْرِهِ.

فَإِنِ اقْتَدَىٰ بِالإَمَامِ ثُمَّ انْفَرَدَ [بِصَلَاقِ](") نَفْسِهِ لِعُذْرٍ ؛ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مُدَافِعًا لِلْأَخْبَشَيْنِ، أَوْ عَلَىٰ بَابِ المَسْجِدِ لَهُ دَابَّةٌ يَخَافُ ضَيَاعُهَا، أَوْ سَمِعَ حَرِيقًا فِي دَارِهِ.

وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ يُخَرَّجُ عَلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١)، بِنَاءً عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ (٥).

⁽٥) وإد المؤلف رجمةً لله في التعليق. ٢/ ١٤١٢ مسألة، إذا تعمد السأموم سيق الإمام بركن؛ بطلت صلاته.



 ⁽۱) تنظر المسألة: «التعليق»: ٢/ ٢٩١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٧٦، (رؤوس مسائل القاضي»: ٨/ ١٨ أ. «رؤوس مسائل العكبري»: ١/ ٢٣٨، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٩٧، (الإنصاف»: ١/ ٢٨٤).

 ⁽ع) تُنظر المسألة: التعليق: ٢/ ٣٩٩، الروايتين والوجهينة: ١/ ١٧٥، ارزوس مسائل القاضية: ١٨/ ب، ارؤوس مسائل القاضرية، ١م ٣٩٩، ارؤوس مسائل انهاشمية: ١/ ١٩٧، الإنصافية: ٤/ ٤١٦.

 ⁽٣) في الأصل (بصلاف)، والتصويب من التعليق ا.

 ⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليق» ٢٠ ١٠٥، ارورس مسائل الفاضي»: ١٨/ ب، اوروس مسائل العُكيري»:
 ١/ ٢٥٠، ارورس مسائل الهاشمي». ١/ ١٩٧

وَإِذَا كَانَ الْإِمَّامُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالمَأْمُومُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ المام طَرِيقٌ أَوْ نَهُرٌ ؛ لَمْ تُجْزِهِ صَلَاتُهُ.

وَإِذًا كَانَّتِ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً ؛ فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ (١). الصارف

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي بَيْتِهِ بِصَلَّاةِ الْإِمَامِ فِي المّسَاجِدِ(١)، وَهُو لَا يَرَىٰ الْإِمَامَ وَلَا مَنْ خَلْقَهُ، وَهُوَ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُمَا حَائِطُ الْمَسْجِدِ؛ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ.

وَيُكُرَّهُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الإِمَامِ أَعْلَىٰ مِنْ مَوْضِعِ المَأْمُوم.

وَإِذَا وَقَفَ قُدًّامَ الإِمَامِ ؛ لَمْ يَصِحُّ اقْتِلَاقُهُ بِهِ.

وَإِذَا أَمَّ رَجُلًا " أَوِ امْرَأَةً ؛ فَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْاثْتِمَامِ أَنْ يَنْوِيَ إِمَامَةً مَنْ يُؤُمُّهُ.

وَصَلَاةُ الْفَذِّ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ؛ بَاطِلَةٌ.

فَإِنْ كَبَّرَ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، وَدَخَلَ فِي الصَّفِّ وَلَمْ يُكْمِلْ رُكُوعَهُ خَلْفَ

فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ ؟ لَمْ تَصِحُّ. وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا ؛ صَحَّتْ.

وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ القَمْلَةِ وَدَفْنِهَا فِي الصَّلَاةِ.

وَلا يُكْرَهُ [عَدَدً] (١) الآي فِي الصَّلَاةِ، الفَرْضِ وَالنَّفْل. وَإِذَا كَانَ الأَنِينُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجَعٍ؛ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

(١) زاد المؤلف رَحِمَهُ أَللَهُ في التعليق: ٢/ ١٤٢٢ مسألة: فإن كان المأموم في سفينة، والإمام في أخرى؛ لم يصح انتمامه به، وكان الماء حائلًا وطريقًا.

(٢) كذا في «الأصل؛ و«التعليق».

(٣) في الأصل: (رجل).

(١) كذا في «الأصل؛ والمسائل أبي داود؛ والزاد المسافرة و «رؤوس مسائل الهاشمي».





وَإِنْ كَانَ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ؛ لَمْ يَقْطَعْ، وَقَدْ [ذَكَرَهُ]() أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةً()) فِي «تَعَالِيقِ أَبِي حَفْصٍ ا() عَنْهُ.

--(0) (9)--

في الأصلة: (ذكر).

⁽٣) هي مجموعة من التعاليق لأبي عبد الله ابن بطة رَجَمُةُ الله ودونها تلميذه أبو حفص العكبري رَجَمَةُ اللّهُ، ويظهر لي أنه لم يكتف بتعاليق شيخه فقط وإنما ضم إليها ما نقله شيخه عن أبي بكر عبد العزيز رَجَمَةُ اللّهُ، ولم يتيسر إلى الآن العثور عليها يسر الله ذلك، نقل عنها القاضي رَجَمَةُ اللّهُ في بعض كتبه مثل «العدة».



⁽٩) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العُكبري، المعروف به «ابن بطة، من شيوخه أبو بكر عبد العزيز وأبو لقاسم الخرقي، ومن تلاميذه الحسن بن حامد وأبو حفص العُكبري، ومن مصنفاته «الإبانة الكبرى» و «الإبانة الصغرى» و «الإمام ضامن» و «اتخاذ السقاية والمطاهر في رحبة المساجد» توفي رَحمَهُ اللّهُ سنة ٣٨٧ هـ ، تُنظر نرجمته في «طبقات الحنابلة»: ٣/ ٢٥٩.



فَصْلُ

وَصَلَاةُ السَّفَرِ أَرْبَعٌ (١) = كَصَلَاةِ / الحَضَرِ، إِلَّا أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ القَصْرِ وَالإِتْمَامِ. وَالقَصْرُ أَفْضَلُ.

وَالسَّفَرُ الَّذِي يُبَاحُ فِيهِ القَصْرُ؛ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا، ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا بِالهَاشِيمِ. وَإِذَا نَوَىٰ المُسَافِرُ إِقَامَةَ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ؛ أَنَمَّ، وَإِنْ نَوَىٰ أَرْبَعَةً فَمَا دُونَ؛ قَصَرَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

وَالْأُخْرَىٰ: إِنْ نَوَىٰ إِقَامَةَ [اثْنَتَيْنِ](") وَعِشْرِينَ صَلَاةً ؟ أَتَمَّ، وَإِنْ نَوَىٰ إِقَامَةُ إِ الْأَخْرَىٰ: وَعِشْرِينَ صَلَاةً ؟ أَتَمَّ، وَإِنْ نَوَىٰ إِقَامَةُ إِخْدَىٰ وَعِشْرِينَ فَمَا دُونَ ؟ قَصَرَ (١).

وَالمَلَّاحُ إِذَا كَاذَ يُسَافِرُ بِأَهْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ نِيَّةٌ فِي المُقَامِ بِبَلَدٍ، وَالمَكَارِيُّ وَالفَيْجُ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ.

وَإِذَا اثْتُمَّ المُسَافِرُ بِمُقِيمٍ؛ لَزِمَهُ الإِنْمَامُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُدْرِكَ مَعَ المُقِيمِ رَكْعَةً أَوْ أَقَلَّ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الإِنْمَامُ. للسافر

WY

⁽¹⁾ زاد المؤلف رَحْمَةُ اللّهُ في النعليق: ٣/ ٢٠ و ١٩٢٧: إذا أقام المسافر في بلد لحاجة بنتظر قضاءها، يقول: اليوم أخرج أو خدًا أخرج؛ فله أن يقصر أبدًا. إذا دخل جيش المسلمين دار الحرب، ووطنوا أنفسهم على الإقامة بها مدة تزيد على أربعة أيام؛ أتم.



⁽١) في «الأصل»: (أربعًا).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٧٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٤٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٦، «الإنصاف»: ٥/ ٨٢.

⁽٢) في «الأصل»: (اثني).

المادة ال

وَإِذَا نُسِيَ صَلَاةً فِي السَّفَرِ، فَذَكَرَها فِي الحضر؛ صلّاها حضرًا. وَإِذَا دَخَلَ المُسَافِرُ فِي صَلَاةِ المُقِيمِ، ثُمَّ أَفْسَدَهَا، وَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّبهَا وَحْدَهُ، إِنْهُمَا أَذْبُعًا،

وَإِذَا صَلَّىٰ مُسَافِرٌ بِمُسَافِرِينَ وَمُفيمينَ، فَأَخْذَتَ الإَمَامُ فَبْلَ أَنْ نُسْتَكُمْلَ وَكُفَيْنِ، فَأَخْذَتَ الإَمَامُ فَبْلَ أَنْ نُسْتَكُمْلَ وَكُفَيْنِ، فَقَدَّمَ مُقِيمًا لِيُصَلِّي بِهِمْ بَقِيَّةَ الصَّلَاةِ، وَجَبَ عَلَىٰ المُسافِرينَ أَنْ يُنتُوا الصَّلَاةِ أَرْبِعًا، الصَّلَاةِ أَرْبِعًا،

وَهَذَا يَتَخَرَّجُ عَلَىٰ الرُّوَاتِةِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَنَقُولُ ('': إِنَّ صَلاَة الإِمامِ لا نَبْطُلُ بِالحَدَثِ، بَلْ يَبْنِي عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الإشتِخْلَافُ.

وَإِذَا سَافَوَ بَعْدَ دُنُّولِ وَفْتِ الصَّلَاةِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ القَصْرُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُسَافِرَ فِي أَوَّكِ الوَقْتِ أَوْ فِي آخِرِهِ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ إِلَىٰ بَلَدِ، وَلَهُ طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا يُقْطَعُ فِي مُدَّةٍ لَا يَقْصُرُ فِي مِثْلِهَا الصَّلَاة، فَاخْتَارَ الأَبْعَدَ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ فَإِنَّهُ يَقْصُرُ، وَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ، وَيَمْسَحُ ثَلَاثًا("). وَكُوهُ أَبُو بَكُرِ فِي «كِتَابِ الخِلَافِ»(").

وَإِذَا سَافَرَ سَفَرَ مَعْصِيَةٍ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ الفَصْرُ، وَالفِطْرُ، وَالمَسْحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَأَكُلُ المَيْتَةِ.

⁽٣) هو كتاب في الخلاف بين الإمام أحمد رَهِ الله الله على الشافعي رَحَمَا الله المعلم المعلم القاضي في كتبه خاصة والتعليق، والكتاب لم يعثر عليه بعد، يسر الله ذلك، ومن الجدير بالذكر أن عبد الرحمن ابن رجب وعلاء الدين المرداوي ويوسف بن عبد الهادي لم يقفوا على هذا الكتاب.



 ⁽١) كذا في الأصل٤، ولعلها (فيقول) أي الإمام أحمد رَجَوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) تُنظر المسألة. «التعليق»: ٣/ ٥٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٤٩، «رؤوس مسائل الهشمي»: ١/ ٢٠٥، «الإنصاف»: ٥/ ٢٤٠.



وَيَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ فِي السَّفَرِ الَّذِي يَعْمَهُ عد هملون فيم الصَّلَاةُ (١).

/ وَيَجُّوزُ الجَمْعُ بَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِنَاءِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا فِي الْحَضَرِ؛ لِأَجْل المَطَّرِ.

وَلَا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ لِأَجْل ذَلِكَ.

وَالوَحْلُ عُلْرٌ فِي الجَمْعِ. وَكَذَلِكَ المَرَضَّ عُلْرٌ فِي الجَمْعِ.





فَصْلُ

وَالجُمُعَةُ فَرْضٌ عَلَىٰ أَهْلِ الأَمْصَارِ وَالقُرَىٰ.

مبلاة الجمعة وأحكامها

قَإِنْ كَانَتْ قَرْيَةً مُتَفَرِّقَةَ الأَّبْنِيَةِ، تَغُرِيقًا مُتَقَارِبًا؛ صَحَّ إِقَامَةُ الجُمُعَةِ فِيهَا. وَيَجُوزُ لِأَهْلِ المِصْرِ مِنَ الصَّحْرَاءِ. وَيَجُوزُ لِأَهْلِ المِصْرِ مِنَ الصَّحْرَاءِ. وَتَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ خَارِجَ المِصْرِ فِي مَوْضِع بَسْمَعُ النَّدَاءَ مِنَ البَلَدِ وَتَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ خَارِجَ المِصْرِ فِي مَوْضِع بَسْمَعُ النَّدَاءَ مِنَ البَلَدِ وَتَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ خَارِجَ المِصْرِ فِي مَوْضِع بَسْمَعُ النَّدَاءَ مِنَ البَلَدِ إِذَا كَانَ المُؤَذِّنُ صَيِّنًا وَالأَصْوَاتُ هَادِئَةٌ وَالرِّيحُ سَاكِنَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ إِذَا كَانَ المُؤَذِّنُ صَيِّنًا وَالأَصْوَاتُ هَادِئَةٌ وَالرِّيحُ سَاكِنَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ إِذَا كَانَ المُؤَذِّنُ مِهِمُ الجُمُعَةُ (١).

وَلَا تَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَىٰ الأَعْرَابِ، وَالأَكْرَادِ، وَأَصْحَابِ الحِلَلِ. وَلَا تَنْعَقِدُ الجُمُعَةُ بِأَقَلَ مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا عَلَىٰ الرِّوَايَةِ المَشْهُورَةِ(''). وَلَا تَصِحُّ الجُمُعَةُ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ.

أحكام الخطية

رَإِذَا خُطَّبَ عَلَىٰ غَيْرِ وُضُوءٍ؛ أَجْزَأَهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ جُنْبًا، وَلَمْ تَكُنْ خُطْبَتُهُ فِي المَسْجِدِ.

وَإِذَا خَطَبَ جَالِسًا بِغَيْرِ عُذْرٍ؛ فَقَدْ أَسَاءَ وَيُجْزِثُهُ.

وَالقُّعُودُ بَيْنَ الخُطْبَتَيْنِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ١٢٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٢، «التمام»: ١/ ٢٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٥٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٢١، «الإنصاف»: ٥/ ١٩٣.



 ⁽١) زاد المؤلف رَجْمَهُ أَللَهُ في «التعليق: ٣/ ١١٥» مسألة: تقام الجمعة في كل قرية يستوطنها أربعون رجلًا، أحرارًا بالغين عاقلين، لا يظعنون عنها صيفًا و لا شتاء.

(连连到春港)

وَيَجْمَعُ فِي الخُطْبَةِ الأُولَىٰ بَيْنَ حَمْدِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَىٰ رَسُولِهِ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَجْمَعُ فِي الثَّانِيَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَالوَصِيَّةِ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ، وَقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنَ القُوْآنِ، وَيَأْتِي فِي الثَّانِيَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَالوَصِيَّةِ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ، وَقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنَ القُوآنِ، وَيَأْتِي فِي الثَّانِيَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَالوَصِيَّةِ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ، وَقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنَ القُوآنِ، وَيَأْتِي فِي الثَّانِيةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَلَا تَصِيَّ الخُطْبَةُ إِلَّا بِحُضُورِ عَدَدٍ تَنْعَقِدُ بِهِمُ الجُمْعَةُ (١). ذَكُوهُ أَبُو بَصُر (١). وَلَا تَصِيَّ الخُطْبَةُ إِلَا بِحُضُورِ عَدَدٍ تَنْعَقِدُ بِهِمُ الجُمْعَةُ (١). وَلَا تَصِيَّ الخُطْبَةُ إِلَا بِحُضُورِ عَدَدٍ تَنْعَقِدُ بِهِمُ الجُمْعَةُ (١). وَصَلَّىٰ آخَوْ ؛ جَازَ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابِتَيْنِ (٣). وَصَلَّىٰ آخَوْ ؛ جَازَ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابِتَيْنِ (٣).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَصِحُّ.

وَالْكَلَامُ فِي حَالِ الخُطَّبَةِ؛ مَخْظُورٌ عَلَىٰ المُسْتَمِعِ دُونَ الخَاطِبِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْن (٤٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا.

وَلَا بَأْسَ بِالكَلَامِ بَعْدَ خُرُوجِ الإِمَامِ وَقَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي الخُطْبَةِ، وَمَا بَيْنَ نُزُولِدِ إِلَىٰ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ.

الأَ رَبِإِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ رَكْعَنَيْن تَحِيَة المَسْجِدِ.

وَإِذَا اسْتَوَىٰ الإِمَامُ عَلَىٰ المِنْبَرِ، وَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ؛ سَلَّمَ. وَإِذَا تَفَرَّقَ العَدَدُ قَبْلَ فَرَاغِ الإِمَامِ مِنَ الجُمُعَةِ، فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ أَحَدٌ أَوْ بَقِي مَعَهُ

⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٢١٧، «الروايتين والوجهين» ١/ ١٨٣، «رؤوس مسائل القاضي»؛ ٢٢/ ب، «رؤوس مسائل الفكيري»: ١/ ٢٩٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢١٨، «الإنصاف»: ٥/ ٣٠١



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ١٣٦، «رؤرس مسائل القاضي»: ٢٦/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢١٦، «الإنصاف»: ٥/ ٢٠٦.

^(؟) ذكره في كتاب (الشَّافي).

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٢٤٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٤، ارؤوس مسائل العُكبري»:
 ٢٦٣/١، ارؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٢٠٠.

كتاب الصلاة

أَقَلُّ مِنَ العَدَدِ المُعْتَبَرِ فِيهَا؛ لَمْ يَجُزُ أَنْ يُصَلِّيهَا جُمُعَةً، وَاسْتَقْبَلَ الظُّهْرَ.

وَإِذَا زُحِمَ المَأْمُومُ فِي السُّجُودِ، فَلَمْ يَتَمَكَّنُ [مِنَ](١) السُّجُودِ عَلَىٰ الأَرْضِ، وَتَمَكَّنَ مِنَ السُّجُودِ عَلَىٰ الأَرْضِ، وَتَمَكَّنَ مِنَ السُّجُودِ عَلَىٰ ظَهْرِ إِنْسَانِ؛ لَزِمَهُ ذَلِكَ.

وَإِذَا رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ زَحَمَهُ إِنْسَانٌ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ السُّجُودِ حَنَّىٰ سَجَدَ الإِمَامُ وَقَامَ إِلَىٰ الرَّحْعَةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ زَالَ الزِّحَامُ وَالإِمَامُ قَائِمٌ فِي الرَّحْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّهُ يَتَشَاعُلُ بِقَضَاءِ السَّجْدَةِ التَّيى فَاتَتُهُ مِنَ الرَّحْعَةِ الأُولَىٰ. الثَّانِيَةِ؛ فَإِنَّهُ يَتَشَاعُلُ بِالفَضَاءِ ". وَلَمْ يَتَشَاعُلُ بِالفَضَاءِ".

وَإِذَا صَلَّىٰ الجُمُّعَةَ بِالعَبِيدِ وَالمُسَافِرِينَ ؛ لَمْ يُجْزِهِمْ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُسَافِرُ إِمَامًا فِي الجُمُعَةِ.

وَكَذَلِكَ الْعَبُّدُ.

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي مَنْزِلِهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ الظُّهْرَ، قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي الإِمَامُ، مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ؛ ملاء عَلَنَتْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً.

وَإِذَا صَلَّىٰ فِي بَيْتِهِ مَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، كَالْعَبْدِ وَالْمُسَافِرِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَرِيضِ؛ لَمْ اللهُ يُتَقَضْ ظُهْرُهُ.

وَلَا يُكْرَهُ لِلْعَبْدِ وَالمُسَافِرِ وَالمَرِيضِ وَالمَرْأَةِ أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ جَمَاعَةً.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَافِرَ يَوْمَ الجُمُّعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ رِوَايَةً وَاحِدَةً (٣).

السقر نوع الحمعة

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ١٨٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٧، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٢٦/ أ. درؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٢٥٨، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢١٥، «الإنصاف»:
 ٥/ ١٨٠.



⁽١) في «الأصل»: (في)، والتصويب من «التعليق».

⁽٢) زاد المؤلف رَحَهُ أَللَّهُ في «التعليق: ٣/ ٨٧) مسألة: تجب الجمعة على الأعمى إذا وجد قائدًا.

(连到夏州

فَأَمَّا فَبْلَ الزَّوَالِ؛ فَفِيهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ(١):

أَحَدُهَا: لَا يَجُوزُ.

وَالنَّانِيَةُ: يَجُوزُ.

وَالثَّالِئَةُ: يَجُوزُ لِلْجِهَادِ خَاصَّةً، سَوَاءٌ تَعَيَّنَ [بِالنَّفِيرِ](٢) أَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ، وَلَا يَجُوزُ السَّفَرُ لِغَيْرِهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَىٰ مِنْ صَلَاةِ الجُمُّعَةِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَةِ ١١/ب الجُمُعَةِ، وَفِي / الثَّانِيَةِ السُّورَةَ المَذْكُورُ فِيهَا المُنَافِقُونَ.

وَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ العَصْرِ قَبْلَ الفَرَاغِ مِنَ الجُمُّعَةِ ا بُنِي عَلَىٰ الجُمُّعَةِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ العَصْرِ وَقَدْ صَلَّىٰ رَكْعَةٌ أَوْ أَقَلَ. وَإِذَا أَدْرَكَ المَأْمُومُ الإِمَامَ فِي الجُمُّعَةِ فِي التَّشَهُّدِ اصَلَّىٰ أَرْبَعًا. وَيَصَحُّ الجُمُّعَةِ فِي التَّشَهُّدِ اصَلَّىٰ أَرْبَعًا. وَيَصَحُّ الجُمُعة بِغَيْرِ إِذْنِ سُلْطَانٍ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣). وَتَصِحُ بِغَيْرِ إِذْنِ سُلْطَانٍ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣). وَالأَخْرَىٰ: لَا تَصِحُ بِغَيْرِ إِذْنِ سُلْطَانٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعَيْنِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ تَدْعُو إِلَىٰ ذَلِكَ، مِثْلُ الْبَلَدِ الْكَبِيرِ الَّذِي تَلْحَقُ الْمَشَقَّةُ فِي اجْتِمَاعِهِمْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (١).

⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٢٨٦، «التمام»: ١/ ٢٣٧، «رؤوس مسائل الفاضي»: ٢٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٦٦، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٦٢، «الإنصاف»: ٩/ ٢٥٢.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «المتعليق»: ٣/ ١٨٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٥٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢١٥، «الإنصاف»: ٥/ ١٨٣.

⁽٢) في االأصل؟ (باليقين)، والتصويب من التعليق الكبير».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٢٧٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٥، «الانتصار»: ٦/ ٥٦٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٦٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٢٢، «الإنصاف»: ٥/ ٢٤٦.

عتابالصلاة المساحدة ا

وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَتَجُوزُ إِفَامَةُ الجُمْعَةِ قَبْلَ الزُّوالِ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الوَقْتِ الَّذِي يَجُورُ (١):

فَقَالَ الْخِرَقِيُ (٢): افِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ (٣).

وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَىٰ: (فِي السَّاعَةِ السَّادِسَةِ) (١).

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ بَدْرِ المَغَازِلِيُ (٥): وَنَجُوزُ فِي وَقْتِ صَلَاةِ العِيدِه (١).

وَإِذَا وَافَقَ عِيدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؟ فَالفَضْلُ فِي حُضُورِهِمَا جَمِيعًا. فَإِنْ حَضَرَ العِيدَ ؛ أَسْقَطَ عَنْهُ فَرْضَ الجُمُعَةِ.

وَلَا تَجِبُ الجُمُعَةُ عَلَىٰ العَبْدِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوايَتَيْنِ (٧٠).

(۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٩٩٤، «التمامة: ١/ ٢٣٨، «الانتصارة: ٢/ ٢٧٥، «رؤوس مسائل التُكيري»: ١/ ٢٦٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٢٢، «مفردات أبي يعلى الصغير»: ١١٨/ ب، «الإنصاف»: ٥/ ١٨٦.

(٢) المختصرة ص ١١٧.

(٣) أشارت إلى هذا النسخة القطرية من «مختصر الخرقي» في طرتها، وقد عزاها المؤلف رَحْمَدُأللَّةُ
 في التعميق الكبير إلى "تعاليق أبي إسحاق، عن الخرقي.

(٤) هذه الكلمة هي التي عبيها جميع نسخ «مختصر الخرقي» المعروفة، وهي التي اعتمدها المؤلف
 رَجْهَا اللّهُ في شرحه لـ امختصر الخرقي».

(٥) هو عمر بن بدر عبد الله، أبو حفص المَغَازِلي، من شيوخه ابن بشار و عمر القَافِلاني، ومن
تلاميذه أبو إسحاق ابن شاقلا وأبو حفص العُكبري، له تصانيف في المذهب لم تعرف. تُنظر
ترجمته في «طبقات الحنابلة» ٣/ ٢٢٧.

(٦) ﴿التعليق الكبير ٩: ٣/ ٣٠٩.

(٧) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٣/ ٣٢٢، «الروايتين والوجهين»: ١/١٨١، ارؤوس مسائل العُكبري»:
 ١/ ٢٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٢٤، «الإنصاف»: ٥/ ١٧٣.



إقامة الجسمة قبل الزوال

العيد بوائل الجمعة

وَالأُخْرَىٰ: تَجِبُ والعرى، عبد في المُسَافِرُ؛ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (١). فَأَمَّا المَرْأَةُ وَالمَرِيضُ وَالمُسَافِرُ؛ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً (١).

(١) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٥/ ١٦٩.





قُصْلُ ﴿

صلاة الحوف وأحكامها وَتَجُوزُ صَلَاةُ الْخَوْفِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ.
وَلا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ فِي حَالِ المُسَايَفَةِ.
وَيَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا فِي حَالِ الخَوْفِ رُكْبَانًا جَمَاعَةً.
وَلا يَجِبُ حَمْلُ السَّلَاحِ فِي صَلَاةِ الخَوْفِ.
وَصِفَةُ صَلَاةِ الخَوْفِ:

إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَكُونُوا مَأْمُونِينَ الْ يُفَرِّقُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ تَفِفُ خَلْفَهُ وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَيْصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الَّتِي خَلْفَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ يَقُومُ الإِمَامُ وَيَثْبُتُ قَائِمًا، وَتُفَارِقُهُ الطَّائِفَةُ وَتَنْوِي الْخُرُوجِ مِنْ صَلَاتِهِ الْأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْبِقَ الإِمَامَ إِلَّا بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ / [تُتِمُّ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَة، ١٥٠ وَتُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وِجَاهِ الْعَدُوِّ، وَ] (اللهَ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ بِإِزَاءِ الْعَدُو وَتُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وِجَاهِ الْعَدُوّ، وَ] (اللهَ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ بِإِزَاءِ الْعَدُو وَتُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وِجَاهِ الْعَدُوّ، وَ] (اللهَ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ بِإِزَاءِ الْعَدُو وَيُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وِجَاهِ الْعَدُو ، وَ] (اللهَ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ بِإِزَاءِ الْعَدُو وَيُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وَجَاهِ الْعَدُو ، وَ] (اللهَ تُحِيءُ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ بِإِزَاءِ الْعَدُو وَيُسَلِّمُ وَتَنْصَرِفُ إِلَىٰ وَجَاهِ الْعَدُو ، وَ] (اللهَ عَمَالِي وَيُسَلِّمُ وَيَخْلِسُ الإِمَامُ فِي التَّشَهُدِ وَيُسَلِّمُ وَيَخْلِمُ الإِمَامُ فِي التَّشَهُدِ وَيُسَلِّمُ بِهِمُ الإِمَامُ .

وَإِذَا قَامَ إِلَىٰ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يَتَشَاغَلُ بِقِرَاءَةِ الفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ طُوِيلَةٍ بِقَدْرِ مَا تُتِمُّ الطَّائِفَةُ الأُولَىٰ وَتُدْرِكُهُ الثَّانِيَةُ.

فَإِنْ صَلَّىٰ بِهِمْ عَلَىٰ نَحْوِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةٌ (١)، وَهُوَ أَنْ يُصَلِّي بِالأُولَىٰ

⁽١) يُنظر: امختصر القدوري، ص ٤٦.



 ⁽۱) في الأصل»: (يتم بهم الركعة الثانية ويسلم ويتصرف إلى وجاه العدو أر) والنصويب من
 التعليق، وقرؤوس مسائل العُكبري، وقرؤوس مسائل الفاضي.

رَكْعَةُ وَمَجْعَشِنِ. ثُمُّ تَنْصَرِفُ هَلِهِ الطَّيْفَةُ فِي وِجَاهِ الْعَلُوَّ، وَتَأْتِي الَّتِي اللَّهِ الْعَلُوَ وَمَجْلَشِنِ وَيَتَشَهِدُ وَيُسَلَّلُونَ الْعَلُو وَمَجْلَشِنِ وَيَتَشَهِدُ وَيُسَلَّلُونَ الْعَلُو وَمَجْلَشِنِ وَيَتَشَهِدُ وَيُسَلَّلُونَ اللَّهُ وَلَى مَقَامِعِمْ وِالرَّكْعَة ". وَتَجِيءُ الطَّالِقَةُ الأُولَى فَتَقْضِى زَنُنَ يَعْرَفُونَ أَنِي مَقَامِعِمْ وِالرَّكْعَة ". وَتَجِيءُ الطَّالِقَةُ الأُولَى فَتَقْضِى زَنُنَ يَعْرَفُونَ إِنِي مَقَامِعِمْ وِالرَّكْعَة ". وَتَجِيءُ الطَّالِقَةُ الأُولَى فَتَقْضِى زَنُنَ وَمَنْ فَي وَجَاهِ العَلُودُ. وَتَأْتِي الْطَائِقَةُ اللَّهُ اللَّذِينَةُ فَتَفْضِى وَكُنَا وَمُحَدِّقَةً وَاللَّهِ اللَّذِينَةُ فَتَفْضِى وَكُنَا وَمَحْدَنَيْ وَمَنْ اللَّهِ وَتَنْصَوفَ لَهُ إِنِي وَجَاهِ الْعَلُودُ. وَتَأْتِي الْطَوْقِقَةُ اللَّذِينَةُ فَتَفْضِى وَمَا اللَّهُ وَلَيْلُهُ وَيُسَلِّمُ "!؛ فَالْصَلَادُ صَحِيحَةً .

قَإِنْ صَلَّىٰ صَلَاةَ الخَوْفِ بِأَرْبَعِ طَوَائِفَ. فَصَلَّىٰ بِكُلِّ وَاحِلَةٍ رَكُعَةً، لَهُ تَهِئَ صَلَائَهُمْ.

وَإِنَّا رَأُوْا مَوَانَا لَخَنَّرُهُمْ ("عَلُواً. فَصَلُّوا صَلَاةَ الْخَوْفِ. ثُمَّ بَاذَ نَهُمْ خِلَانُ وَا خَنُواهِ نَمْ تُجْزِهِمْ صَلَاتُهُمْ وَيُعِيلُونَا". ذَكُرُهُ أَبُو بَحْرٍ ".

⁽٦) ذكره في كتاب الخلاف.



 ⁽۱) كفا في الأصل الدوفي التحصيق و الرؤوس مسائل الفكيري (بيز « العمودوفي الرؤوس مسئل الهشمي (مقمهم الأول.

 ⁽٩) تكور في الأصارة: (وتنصرف إلى وجاه العدو، وتأثي القائمة الذية فتنضي ركعة وسلطنين بقراءة).

⁽٣) كفاهي الأصل الوفي التعليق الراؤوس مسائل العُكري التشهد وتسمير

 ⁽١) كانة في الأصورة وارؤوس مسائل القاصية، وفي ارؤوس مسائل أنهاشمية و المستوعبة: فطور.

 ⁽⁴⁾ تُنظر المسألة: الرؤوس مسئل الهاشمية، ١/١٨٥١، الرؤوس مسئل لقاصي ال ٢٤١١، الهداية على المهداية المعارف ١٩١٠، الإنصاف الـ ١٨١٠ الإنصاف الـ ١٨١٠ الإنصاف الـ ١٨١٠



نَصْلُ

وَصَلَاةُ العِيدِ وَاحِبَةٌ عَلَىٰ الكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهَا قَوْمٌ سَقَطَ عَنِ البَاقِينَ، كَالحِهَادِ صلا العهد وَالصَّلَاةِ عَلَىٰ الحِنَازَةِ.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ.

يُكَبِّرُ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَىٰ سِتَّا سِوَىٰ تَكْبِرَةِ الإِحْرَامِ، وَفِي النَّانِيَةِ خَمْسًا. وَيَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَ تَيْنِ، يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيَحْمَدُهُ، وَيُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ. وَيَبْدَأُ بِالنَّكْبِيرِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايِتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: يُوَالِي بَيْنَ القِرَاءَتَيْنِ، فَيُكَبِّرُ فِي الْأُولَىٰ / قَبْلَ الْفِرَاءَةِ، وَفِي ١١٠٠ التَّانِيَةِ بَعْدَ القِرَاءَةِ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَصُورُ ١٠٠.

وَيُؤَخِّرُ التَّعَوُّذَ إِلَىٰ بَعْدِ التَّكْبِيرِ.

وَيَرْفَعُ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

وَيَقُرُأُ فِيهَا بِ ﴿ سَبِّحُ اَسْمَرَيِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (") وَ ﴿ هَلْ أَتَنْكَ حَدِيثُ ٱلْعَنْشِيَةِ ﴾ (١) في إحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (٥).

⁽٥) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٥١، «النمام»: ١/ ٣٤٣، «رؤوس مسئل القاضي»: ٢٤/ ب، =



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٤٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٩، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٢٤/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٠، «الإنصاف»: ٥/ ٣٤٩.

⁽٢) يُنظر اختياره في الزاد المسافر»: ١/ ٢٦٩.

⁽٣) سورة الأعلى: ١.

⁽٤) سورة الغاشية: ١.

وَالأُخْرَىٰ: يَقْرَأُ بِمَا شَاءَ مِنَ القُوْآنِ

وَإِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرَّكُوعِ فِي العِيدِ؛ اتَّبَعَهُ وَلَمْ يُكُبِّرُ تَكْبِيرَ العِيدِ فِي الرُّكُوعِ.

فَإِنْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ مَعَ الإِمَّامِ؛ فَضَاهَا بِالتَّكْبِيرِ.

فَإِنْ قَرَأَ قَبْلَ النَّكْبِيرِ سَاهِيًا، ثُمَّ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ؛ فَقِيَاسُ المَذْهَبِ: أَنَّهُ يَرْكَعُ وَلَا يَعُودُ إِلَىٰ النَّكْبِيرِ (''.

وَلَا يَتَنَقُّلُ قَبْلَ صَلَاةِ العِيدِ وَلَّا بَعْدَهَا، لَا الإِمَامُ وَلَا المَأْمُومُ، لَا فِي المُصَلَّىٰ

وَلَا فِي الْمُسْجِدِ.

وَمِنْ شَرْطِ صَلَاةِ العِيدِ:

- الإستيطان.

و وَالعَدَدُ.

- وَالإِمَامُ، عَلَىٰ اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ فِي اعْتِبَارِهِ فِي صَلَاةِ الجُمُعَةِ (''). وَالتَّكْبِيرُ مَسْنُونٌ فِي لَيْلَةِ الفِطْرِ، وَفِي يَوْمِ الفِطْرِ، فِي الطَّرِيقِ وَالجُلُوسِ. وَيَنْقَطِعُ إِذَا فَرَغَ الإِمَامُ مِنَ الخُطْبَتَيْنِ.

وَيُكَبُّرُ لِلنَّشْرِيقِ مِنْ صَلَاةِ الفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَىٰ آخِرِ أَيَّامِ النَّشْرِيقِ إِذَا كَانَ مُحِلًا. فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا ؟ كَبَّرَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَىٰ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. وَلَا يُكَبِّرُ إِلَّا فِي صَلَاةٍ (٢) فِي جَمَاعَةٍ (١)،

^(£) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٨٥٠ «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩١، «رؤوس مسائل القاضي»:=



^{= - «}رؤوس مسائل العُكيري»: 1/ ٢٧٤، «رؤوس مسائل الهاشمي». 1/ ٢٣١، «الإنصاف»: ۵/ ٣٤٧.

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٥٧) «التمام»: ١/ ٢٤٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٥، «الإنصاف»: ٥/ ٣٦٣.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ١٧٦.

⁽٣) في الرؤوس مسائل القاضية والرؤوس مسائل الهاشميء: من صلى.

المالات المالا

وَحَكَى الْحَيْرَقِيُّ اللَّهِ مِن وَالَيْهِ بُكِيَّرٌ لِلْفَوْضِ وَإِنْ كَانُ وَحَدَهُ. فَأَمَّا النَّوَافِلُ؛ فَلَا بُكِيَّرُ خَلْفَهَا رِوَاتِهُ وَاحِدَةً اللَّهِ اللَّهُ وَاحِدَةً اللَّهُ اللَّهُ فَإِنْ صَلَّىٰ فِي جَمَاعَةٍ فِي السَّفَرِ؛ فَإِنَّهُ بُكِرٌ.

زكذلك النَّسَاءُ.

وَتَكُبِيرُ النَّشْرِيقِ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ. مَرَّشَنِ . لَا إِلَهَ إِلَا اللَّهُ، واللَّهُ أَيْرُ، اللَّهُ أَكْبَرْ، وَللَّه الحَمْدُ».

قَوْنُ غُمَّ هِلَالِّ الفَعْلُر، فَلَمْ يُعَمِّلُ النَّاسُ صَلاة العِيدِ حَتَّىٰ ذَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ عمدال عُلِمْ (") بَعْدَ الزَّوَالِ؛ فَإِنَّهُ يُصلِّي (") بهمْ من الغد ما بينة وبين الزَّوال.

فَإِنْ لَمْ [يُصَلِّهَا](" حَتَّىٰ زَالَتِ الشَّمُسُ مِنْ ذَلِكَ النَوْمِ اصلَىٰ بهم بغد ذلك (١٠). وَكَذَلِكَ فِي عِيدِ الأَضْحَىٰ.

⁽٦) اختار المؤلف رَحْمَهُ أللَهُ في التعليق، أنه لا يصلي بهم بعد الغد، حيث قال فيه: الم يصل بهم بعد ذلك،



ه عام أ، درؤوس مسائل المُكبرية: ١/ ٢٧٨، ارؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٢٣٥، الإنصافة: ه/ ٢٦٩.

⁽۱) المختصرا ص ۱۱۹.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٨٥، درؤوس مسائل القاضي»: ٢٥/ أ، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٥، دالإنصاف»: ٥/ ٣٧٢.

⁽٦) أي علم أنه قد رُئي.

⁽٤) أي الإمام.

⁽٥) في ﴿الأصلِّ: (يصليها).

等語圖學開



وَاخْتَلَفْتِ الرُّوَابَةُ فِي كَنِفِيَّةِ القَضَاءِ عَلَىٰ رِوَايَاتٍ (١٠):

إحْدَاهَا: تُقْضَىٰ أَرْبَعًا.

وَالنَّانِيَةُ: يُصَلِّهَا كَمَا يُصَلِّي الإِمَامُ رَكْعَتَيْنِ.

وَالنَّالِثَةُ: أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّي أَرْبَعًا أَوْ رَكْعَتَيْنِ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٩٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩١، «رؤوس مسائل القاضي». ٢٥/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٦، «الإنصاف»: ٥/ ٣٦٤.





أَصْلُ أَصْلُ

وَصَلَاةُ الكُسُوفِ رَكْعَتَانِ.

يَرْكَعُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ. وَيُطِيلُ الْقِرَاءَةَ [وَالتَّسْبِيحَ](١).

وَالمُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلُّوا فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ جَمِيعًا. وَالسُّنَّةُ فِي صَلَاقٍ كُسُوفِ الشَّمْسِ؟ الجَهْرُ بِالقِرَاءَةِ (١٠).

-∞ ⊙

⁽٢) زاد المؤلف رَحِمُهُ اللَّهُ في التعليق: ١/ ١٩١٦ مسألة: ليس في صلاة الكسوف خطبة.



صلاة الكسوف

وأحكامها

⁽١) في الأصل : (بالتسبيح)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.





و قضل

ملة ويُصَلِّي الإِمَامُ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الاِسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَلَاةِ العِيدِ، يُكَبَرُ فِي السَّانِيةِ خَمْسًا، وَيَجْهَرُ بِالقِرَاءَةِ. وَمَعْلَمُ اللَّانِيةِ خَمْسًا، وَيَجْهَرُ بِالقِرَاءَةِ.

وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاء خُطْبَةٌ، وَلَكِنْ يَدْعُو الْإِمَامُ وَيُكْثِرُ فِي دُعَالِهِ الْاسْتِغْفَارَ (١). نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ.

وَقَالَ الخِرَقِيُّ (): (يَخْطُبُ).

وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِي أَنْ يَدْعُو قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا (٣).

(١) الصحيح أن هذه المسألة على روايتين:

الأولى: ليس فيها خطبة، نص عليها في رواية أبي بكر المروذي ويوسف بن موسى والفضل ابن زياد، ذكرها عنهم القاضي في «الروايتين»: ١/ ١٩٣٠، وفي «التعليق»: ١/ ١٢٢.

والثانية: فيها خطبة، نص عليها في رواية حنبل بن إسحاق وحرب الكرماني ومحمد بن الحسن ومحمد بن الحكم، أخرجها عنهم أبر بكر عبد العزيز في ازاد المسافره رقم: ٧٠٨ و٧٠٧ و٧٠٨.

تنبيه: سبب عدم جعل القاضي المسألة على روايتين أنه رهمة ألله حسل روايات الخطبة على الدعاء. تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ١٩٢٠ «الروايتين والوحهير». ١/ ١٩٣٠ «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٤١، «الإنصاف»: ٥/ ٢١٨.

(٢) فالمختصرة ص ١٢٣.

(٣) فلما كان الدعاء مصاحبًا للخطبة؛ فالصحيح أن في هذه المسألة ثلاث روايات:

الأولئ: أنه مخير، نص عليها في رواية الميموني، «التعليق» ٤/ ١٩٤٠.

والثانية: قبل الصلاة؛ نص عليها في رواية محمد بن الحسن، «راد المسافرة رقم: ٧٠٧.

والثالثة: بعد الصلاة، نص عليها في رواية حنبل بن إسحاق وحرب الكرماني ومحمد بن الحكم، فزاد المسافرة رقم: ٧٠٦ و ٧٠٨.





نَصَّ عَلَيْهِ^(۱).

وَإِذَا مَضَىٰ صَدْرٌ مِنَ الدُّعَاءِ وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ بِذَلِكَ؛ اسْتُجِتَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ وِذَاءَهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا لِلنَّاسِ أَنْ يُحَوِّلُوا أَرْدِيَتَهُمْ كَالإِمَامِ.

-•• •



⁻ تُتَظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ١٢٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٤١، «الإنصاف»: ٥/ ٢٤٤.

⁽١) في رواية الميموني عنه.





أ قضل أ

احكام وَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ تَكَاسُلًا وَتَهَاوُنًا؛ اسْتَتِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فُتِلَ رِوَابَةً تارك العلاة وَاحِدَةً(١).

وَهَلْ يَكُفُرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١):

إحْدَاهُمَا: يَكُفُرُ، فَيُقْتَلُ مُرْتَدًّا. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ (٣).

وَالنَّانِيَةُ: لَا يَكْفُرُ، وَيُقْتَلُ حَدًّا، [كَالزَّانِي المُحَصِّنِ](١). وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي

عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّةً.

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي الوَقْتِ الَّذِي يَكُفُّرُ وَيُقْتَلُ؛ هَلَىٰ رِوَايَتَبْنِ (٥٠): إِحْدَاهُمَا: إِذَا تَضَايَقَ وَقْتُ الرَّابِعَةِ عَنْ فِعْلِهَا؛ وَجَبَ كُفْرُهُ وَقَتْلُهُ. وَالثَّانِيَةُ: إِذَا تَضَايَنَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ؛ وَجَبَ كُفْرُهُ وَقَتْلُهُ.

وَهُوَ أَشْبَهُ بِطَاهِرِ الأَخْبَارِ.

⁽٥) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ١٤٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩٥، «الإنصاف»: ٣/ ٢٨.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٣٥١، «الانتصار»: ٢/ ٣٠٣، «الإنصاف»: ٣/ ٨٨.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ١٢٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩٤، دالانتصار»: ٦/ ٣٠٣، درؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٨٣، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٤٢، «مفردات أبي يعلى الصغير»: ١٨٦/ أ، الإنصاف»: ٣/ ٣٥.

⁽٣) وهو اختيار أيضًا أبي عبد الله الحسن بن حامد رَجْمَهُ ٱللَّهُ.

⁽٤) في االأصل : (كالزان المحض)، والتصويب من "المغنى".



فَصْلُ

خسل الميت وأحكامه ۱۲/پ

/ وَغُسْلُ المَيِّتِ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ, وَالمُسْتَحَبُّ أَنْ يُغَسَّلَ فِي قَمِيصٍ، وَلا يُسَرَّحُ شَعْرُ المَيِّتِ.

وَيُدْخِلُ يَدَهُ فِي فِيهِ فَيُمِرُّهَا عَلَىٰ أَسْنَانِهِ بِالمَاءِ.

وَيُدْخِلُ طَرَفَ أُصْبُعِهِ فِي مِنْخَرَيْهِ بِشَيْءٍ مِنَ المَاءِ فَيُنَقِّيهِ.

وَيُضَفِّرُ شَعْرُ المَرْأَةِ ثَلَاثَة قُرُونٍ، وَيُنْقَىٰ خَلْفَهَا.

وَيُقَلُّمُ أَظْفَارٌ المَيِّتِ.

وَيُحْلَقُ شَعْرُ عَانَتِهِ وَإِبطِهِ، وَيُؤْخَذُ شَارِبُهُ إِذَا كَانَ طَوِيلًا. وَإِخْلَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الغُسْل؛ أُعِيدُ عَلَيْهِ الغُسْلُ.

وَالْآدَمِيُّ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ.

فَأَمَّا مَا انْفَصَلَ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ مِنْ أَعْضَائِهِ؛ فَعَلَىٰ رِوَابَتَهُنِ (١٠).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ نَجِسٌ ('').

وَإِذَا مَاتَ المُحْرِمُ؛ لَمْ بَنْقَطِعْ حُكُمُ إِحْرَامِهِ بِالمَوْتِ، فَلَا يُخَمَّرُ رَأْسُهُ وَلَا يُقَالُ مُنا.

ب عبه. وَيُغَسِّلُ الرَّجُلُ امْرَأْتَهُ.

وَتُغَسِّلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا.

منة النسل

⁽٢) اختاره المؤلف رَتِهَمُّ أللَّهُ في «التعليق»: ١٥٨/٤.



⁽١) نُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ١٥٧، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٢، «الإنصاف»: ٢/ ٣٣٩.

وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُغَسِّلَ ذَوَاتَ مَحَارِمِهِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ غَسْلُ قَرَابَتِهِ الكَافِرِ وَدَفْنُهُ.

وَيُغَسِّلُ السَّفْطَ وَيُصلِّي عَلَيْهِ إِذَا اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهِلَ. وَإِذَا قُتِلَ المُسْلِمُ فِي مُعْتَرَكِ المُشْرِكِينَ المَ يُغَسَّلُ رِوَايَةً وَاحِدَةً (١).

وَفِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ رِوَايَتَانِ^(٢).

وَإِنْ رَفَسَّتُهُ دَابَّتُهُ فَمَاتَ، أَوْ عَادَ عَلَيْهِ سِلَاحُهُ، أَوْ تَرَدَّىٰ مِنْ جَبَلٍ أَوْ فِي بِثْرٍ، فَمَتَ فِي مَعْرَكَةِ المُشْرِكِينَ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ.

وَإِن وُجِدَ مَيِّتًا فِي مُعْتَرَكِ المُشْرِكِينَ وَلَا أَثْرَ بِهِ؛ غُسِّل.

وَإِنْ خَرَجَ فِي المُعْتَرَكِ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ صَلَّىٰ أَوْ وَصَّىٰ، وَمَاتَ؛

وَإِنْ قُتِلَ صَبِيٍّ فِي المُعْتَرَكِ؛ لَمْ يُغَسَّلُ. وَالجُنُّبُ إِذَا قُتِلَ شَهِيدًا؛ غُسِّلَ.

فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ فِي غَيْرِ المُعْتَرَكِ ظُلْمًا؛ لَمْ يُغَسَّلْ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

⁽١) تُنظر المسألة: «التعبيق»: ٤/ ١٨٨، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٨٩، «الإنصاف»: ٦/ ٩٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة. «التعليق»: ١٨٨/٤ «الروايتين والرجهين». ١/ ٢٠٣، «الانتصار»: ٦/ ١٦٥» «رؤوس
مسائل القاصي»: ٢٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٨٩، «رؤوس مسائل الهاشمي» ١/ ٢٤٧،
 «الإنصاف»: ٦/ ٩٥.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٢٠٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٤٨، «الإنصاف»: ٦/ ٢٠٤.



وَالأُخْرَىٰ: يُغَسَّلُ.

وَيُغَسَّلُ قَتْلَىٰ أَهْلِ البَغْي (١).

وَلَا يُغَمَّلُ قَتْلَىٰ أَهْلِ العَدْلِ(). ذَكَرَهُ أَبُو بَحْر.

وَإِذَا اخْتَلَطَ أَمُوَاتُ المُسْلِمِينَ وَأَمُوَاتُ المُشْرِكِينَ، وَكَانُوا مِمَّنْ يَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ يُصَلَّىٰ عَلَىٰ جَمِيعِهِمْ بِالنَّيَّةِ، سَوَاءً كَانَ المُشْرِكُونَ أَكْثَرَ أَوِ المُسْلِمُونَ، وَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ يُصَلَّىٰ عَلَىٰ جَمِيعِهِمْ بِالنَّيَّةِ، سَوَاءً كَانَ المُشْرِكُونَ أَكْثَرَ أَوِ المُسْلِمُونَ، أَوِ المُسْلِمُونَ، أَوِ المُسْلِمُونَ،

وَإِذَا وُجِدَ بَعْضُ جَسَدِ المَيِّتِ؛ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، قَلَّ أَوْ كَثُرُ. وَيُسْنَحَبُّ أَنْ يُكَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ / لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. وَيُسْنَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الكَفَنُ ثِيَابًا بَيَاضًا.

وَيُكْرُهُ أَنْ تُكَفَّنَ المَرْأَةُ فِي المُعَصْفَرِ وَالمُزَعْفَرِ.

وَكَفَنَّ المَرْأَةِ فِي مَالِهَا، لَا يَخْتَصُّ بِهِ الزُّوْجُ.

وَيَكُونُ خَمْسَةَ أَثْوَابٍ: قَمِيصٌ، مِثْزَرٌ، وَلِفَافَةً. وَمِقْنَعَةً، وَخَامِسَةً يُشَدُّ بِهَا فَخْذَاهَا.

وَالْمَثْنُ أَمَامُ الْجِنَازَةِ أَنْضَلُّ.

وإِنَّ كَانَ رَاكِبًا فَسَيِّرُهُ حَلَّمَهَا أَفْضَلُ.

والقُرْبِيعُ فِي حَمَّلِ الْحَنَازَةِ أَفْصِلُ مِنَ الْإَفْتَصَارَ عَلَىٰ الْحَمَّلِ بَيْنَ الْعَمُّودَبْيِ. والطَّلاةُ على المَيِّتِ فرُمِّل على الكِمَاية.

(١) وكوه المحولي في ١ كينجمير ١ من ١٩٨٦ درورس بيندي عاصي ١٠٩٩ أ.

(2) تنظر البسالة (الدين ١٠٤١) (١٩١٤) ودين سياعل الديني (١٩٠) (١٩٠٥ وير مسائل المكري)
 (4) المهار (وين مسائل الهاشمي) (١٩٠٠)

(٢) وإذا العولف وهما أنظ عن المتعقبل ١٠٠٠ مسألة بخص الشهيدين ثب ثن ديب مب لا يعيرها

-(191)-

مغة ظكان

ÎNV

مئة شو پاڻيازا

> خل دارستزد مهاو علمتزد

وأحكمها

وَيُكَبِّرُ الإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَ نَكْبِيرَاتٍ، يَقْرَأُ عَقِيبَ الأُولَىٰ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَيُكَبِّرُ الإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَ نَكْبِيرَاتٍ، يَقْرَأُ عَقِيبَ الأُولَىٰ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَهَلْ يَسْتَفْتِحُ فِيهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (۱)

وَيُصَلِّي عَلَىٰ النَّبِيِّ صَالَّاتَهُ عَلَيْهِ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ عُقَيْبُ الثَّالِثَةِ، وَيُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ.

وَهَلْ يَدْعُو بَعْدَهَا أَمْ يَسْكُتُ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(").

فَإِنْ سَبَقَهُ الإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرِ؛ اسْتُحِبُّ قَضَاؤُهُ.

فَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ وَلَمْ يَقْضٍ ؛ جَازَ.

وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ المَيِّتِ تُسْتَفَادُ بِالوَّصِيَّةِ.

وَيَكُونُ الوَصِيُّ أَوْلَىٰ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مِنَ الوَلِيِّ وَالوَالِي، ثُمَّ السُّلُطَانُ مُقَدَّهُ عَلَىٰ الوَلِيِّ، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ مِنَ العَصَبَاتِ".

فَإِذَا اجْتَمَعَ جِنَازَةُ رَجُل وَامْرَأَةٍ وَقُدِّمَ الرَّجُلُ عَلَىٰ المَرْأَةِ مِمَّا يَلِي الإمَامَ. فَإِنِ اجْتَمَعَ جِنَازَةُ امْرَأَةٍ وَصِبِيٍّ فَدُمَتِ المَرْأَةُ عَلَىٰ الصَّبِيِّ فِي إِحْدَىٰ الرَّواتِيَن (١٠).

تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/٠٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٦، (رؤوس مسائل القاضي»: ٢٨/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٥٤، «الإنصاف»: ٦/ ١٤٠.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٩، «الإنصاف»: ٣/ ١٤٧.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٠، «الإنصاف»: ٦/ ١٥٥.

⁽٣) زاد المؤلف رَحَمُ أَللَهُ في "التعليق: ١/ ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ مسائل: الزوج يقدم على غيره من العصبات في الصلاة. الأب والجد أولى من الابن. الجد مقدم على الأخ وابن الأخ. لا يصلى عنى المعين حين طلوع الشمس ولا حين غروبها ولا حين قيامها.

⁽٤) لم أجد روابة نص فيها الإمام رَضِيَالِنَهُ عَنْهُ على ذلك، إنما هو اختيار الخرقي، ومن المعلوم أن أصحابنا خاصة المتقلمون منهم يعاملون ما ينقله الخرقي وغلام الخلال معاملة الرواية عن الإمام رَضِيَالِنَهُ عَنْهُ، وقد قدم القاضي هنا وفي التعليق ما ذكره الخرقي على ما نص عليه الإمام رَضِيَالِنَهُ عَنْهُ في رواية صالح وأبى الحارث عنه.

وَالْأُخْرَىٰ: يُقَدَّمُ الصَّبِيُّ عَلَىٰ المَرْأَةِ.

وَإِذَا اجْنَمَعَ جِنَازَةُ صَبِيٍّ وَعَبْدِ بَالِغِ، هَلْ يُقَدَّمُ الصَّبِيُّ عَلَىٰ العَبْدِ أَمْ العَبْدُ عَلَىٰ الصَّبِيُّ عَلَىٰ العَبْدِ أَمْ العَبْدُ عَلَىٰ الصَّبِيُّ؟ عَلَىٰ دِوَايَتَيْنِ (١).

وَإِذَا اجْتَمَعَ جَنَائِزُ رِجَالٍ عَلَىٰ الْإِنْفِرَادِ، أَوْ نِسَاءٍ عَلَىٰ الْإِنْفِرَادِ، أَوْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ ا غَالسُّنَّةُ أَنْ يُسَوَّىٰ بَيْنَ رُوُّوسِهِمْ (؟).

وَإِذَا كَبَّرَ الإِمَامُ عَلَىٰ جِنَازَةٍ ثُمَّ جِيءَ بِجِنَازَةٍ أُخْرَىٰ، فَكَبَّرَ ثَانِيَةٌ وَنَوَاهُمَا؛ فَهِيَ لَهُمَا. وَكَذَلِكَ إِنْ جِيءَ بِجِنَازَةٍ ثَالِثَةٍ، فَكَبَّرَ الثَّالِثَةَ [وَنَوَاهُمْ] (**)؛ فَهِيَ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ إِنْ جِيءَ بِرَابِعَةٍ.

فَإِنْ جِيءٌ بِخُامِسَةٍ ؛ لَمْ يَنْوِهَا بِالتَّكْبِيرِ.

وَيَقُومُ الإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ عَلَىٰ المَيِّتِ:

إِذَا كَانَ رَجُلًا؛ حِلَاءَ صَلْرِهِ.

وَمِنُ المَرْأَةِ ا فَحِذَاءَ وَسَطِهَا.

وَيُصَلَّىٰ عَلَىٰ الغَائِبِ بِالنَّيَّةِ.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَىٰ المَيِّتِ فِي المَسْجِدِ.

وَإِذَا كَبَّرَ الإِمَامُ سَبْعًا؛ كَبَّرَ مَعَ الإِمَّامِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(١).

⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٢٧٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٧، ارؤوس مسائل القاضي»: ٢٨/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٥٦، «الإنصاف»: ٦/ ١٦٥.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «التعليق»: ٤/ ٢٦٢، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٠٧، «رؤوس مسائل الفاضي»:
 ٨٦/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٥٤، «الإنصاف»: ٦/ ١٤٠.

⁽٢) حديث أبي هريرة رَبِّعَ لِللَّهُ عَنَهُ أخرجه ابن المنذر في الأوسط» رقم: ٣١٢٢، وحديث عبد الله بن عمر رَبِّعَ لِللَّهُ عَنهُ أخرجه عبد الرزاق في المصنف» رقم: ٦٤٤٧.

⁽٣) في الأصل): (ونوابهم)، والتصويب من «التعليق» والرؤوس مسائل القاضي».

وَالنَّانِيَةُ: يُكَبِّرُ مَعَهُ فِي الخَامِسَةِ، وَلَا يُكَبِّرُ زِيَّادَةً / عَلَىٰ ذَلِكَ, وَالنَّانِيَةُ: يُكَبِّرُ مَعَهُ فِي الخَامِسَةِ. وَفِيهِ رِوَايَةً ثَالِثَةٌ: لَا يُتَبَعُ فِي الخَامِسَةِ.

۱۷/ب

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

وَالْفِرَاءَةُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ صَلَاةِ الجِنَازَةِ(١).

والعِوام على المنامُ قَدْ كَبَّرَ تَكْبِيرَةً أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ ؟ كَبَّرَ وَلَمْ يَنْتَظِرِ الإِمَامَ فِي إِخْدَىٰ وَإِذَا جَاءَ وَالإِمَامُ فَي إِخْدَىٰ

الرِّوَايَتَيْن^(٢)

وَالْأُخْرَىٰ: يَنْتَظِرُ حَتَّىٰ يُكَبِّرُ الإِمَامُ، فَإِذَا كَبَّرُ ؟ كَبَّرَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ الْفَيٰ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ (٣).

تَ جَيِ الْمُ الْمُ الْمُ الْحِنَازَةِ مَنْ لَمْ [يُصَلِّ](١) عَلَيْهَا مَعَ الإِمَامِ، قَبْلَ اللَّفْنِ وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي عَلَىٰ الحِنَازَةِ مَنْ لَمْ [يُصَلِّ](١) عَلَيْهَا مَعَ الإِمَامِ، قَبْلَ اللَّفْنِ وَيَعْدَ الدَّفْن.

وَلَا يُصَلِّي عَلَىٰ الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ.

وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَلَمْ يَحْضَرهُ إِلَّا النِّسَاءُ؛ صَلَّيْنَ جَمَاعَةً عَلَيْهِ، وَيَقُومُ الإِمَامُ فِي وَسَطِ الصَّفِّ.

> وَلَا يُصَلِّي الإِمَامُ عَلَىٰ الغَالِّ مِنَ الغَنِيمَةِ، وَلَا عَلَىٰ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ. وَيُصَلِّي [عَلَيْهِ]() بَقِيَّةِ النَّاسِ.

⁽٥) في االأصل: (على)، والتصويب من االتعليق؛ و ارؤوس مسائل العكبري،



⁽١) زاد المؤلف رَحْمَهُ أللَّهُ في التعليق: ١/ ٢٩١، مسألة: القيام شرط في صلاة الجنازة.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليق»: ١/ ٢٩٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٠٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٥٨، «الإنصاف»: ٦/ ١٧٣.

 ⁽٣) زاد المؤلف رَحْمَهُ أَللَهُ في «التعليق: ٤/ ٢٩٥» مسألة: إذا فاته بعض التكبير مع الإمام وسلم الإمام:
 استحب قضاؤها متتابعًا، فإن لم يقض؛ لم تبطل صلاته.

⁽٤) في االأصل (يصلي).

المادة ال

أحكام

ألقير

وَمَنْ قَتَلَهُ الإِمَامُ فِي حَدِّ؛ صَلَّىٰ عَلَيْهِ الإِمَامُ. وَلَا يُسْتَرُ قَبْرُ الرَّجُل بِثُوب،

. وَيُسْتَرُ قَبْرُ المَرْأَةِ.

وَيُسَلُّ الْمَيِّتُ مِنْ قِبَلَ رَأْسِهِ مِنْ عِنْدِ رِجْلِي الْفَبْرِ.

وَيُسَنَّمُ القَبْرُ وَلَا يُسَطَّحُ.

وَيُكْرَهُ الجُلُوسُ قَبْلَ أَنْ تُوضَعَ الجِنَازَةُ [لِمَنْ] (١) تَقَدُّمُ عَلَيْهَا (١).

وَيُكْرَهُ المَشْيُ فِي المَقْبَرَةِ بِنَعْلَيْنِ (٣).

وَإِذَا مَاتَتْ حَامِلٌ، وَعَسُرَ خُرُوجُ الوَلَدِ؛ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا(١).

وَوَقْتُ التَّعْزِيَةِ بَعْدَ المَوْتِ؛ قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ.

-@ -

⁽¹⁾ زاد المؤلف رَحمدُ ألله في التعليق: ١/ ٣٢١ و٣٣٣٥ مسألتين: إذا لم يحضر أقارب المرأة؛ فإنه بدخلها الثقات من النساء العدد الذي يدخله القبر غير منحصر الايكره البكاء بعد خروج الروح كما لا يكره قبل خروجها الذا دفن قبل أن يصلى عليه؛ أخرج وصلي عليه .



⁽١) في «الأصل»: (لم).

⁽٢) زاد المؤلف رحمد ألذ في «التعليق: ٤/ ٣٢١ و٣٢٢» مسألتين: ويجوز تطيين القبر. إذا دفن الميت من غير غسل؛ نبش، سواء أهيل عليه التراب أو لم يهل.

⁽٣) زاد المؤلف رَجْمُدُ أَلذَهُ في "التعليق: ١/ ١٣٢٧ مسألة: يكره الجلوس على القبر والاتكاء عليه وتوطيه.





عَلَىٰ الزَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي الرَّكَاةِ مِي

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا أُمِهُ وَاللَّا لِيَعَبُدُوا اللَّهَ تَخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآهَ وَيُقِيعُوا الْسَلَوٰهُ وَيُوْمُوا اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا أُمِهُ وَاللَّهِ لِيَعَبُدُوا اللَّهُ الْخَلِيمِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآهَ وَيُقِيعُوا السَّلَوٰهُ وَيُوْمُوا الزَّكُوٰةَ ﴾ (()

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الأَمْوَالِ:

فِي بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الإبلُ.

وَالْبَقَرُ.

وَالغَنَمُ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً.

. وَفِي جِنْسِ الأَثْمَانِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

الذَّهَبُ.

وَالْفِضَّةُ.

ـ رَفِي عُرُوضِ التُّجَارَةِ.

- وَفِي المَكِيلِ المُدَّخَرِ مِنَ الثُّمَارِ وَالزُّرُوعِ.

رَاء الإيلُ: فَأَمَّا الإيلُ:

فَفِي كُلِّ خَمْسٍ ؟ شَاةٌ.

(١) سورة البيئة: ٥.



إِلَىٰ خَمْسِ وَعِشْرِينٌ؛ فَيَكُونُ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاض. إِلَىٰ سِتٌّ وَثَلَاثِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا ابْنَةُ لَبُونِ. إِلَىٰ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ الْكُونُ فِيهَا حِقَّةٌ. إِلَىٰ إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ اللَّهِ الْمَكُونُ فِيهَا جَذَعَةٌ.

إِلَىٰ سِتِّ وَسَبْعِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا بِنْتَا لَبُونِ.

إِلَىٰ [إحْدَىٰ](١) وَتِسْعِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا حِقَّتَان.

إِلَىٰ مِانَةٍ وَعِشْرِينَ؛ فَيَكُونُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ؟

إِلَىٰ مِاثَةٍ وَعِشْرِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونِ.

إِلَىٰ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا حِقَّةٌ وَبِنَّا لَبُونِ.

إِلَىٰ أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ؛ فَيَكُونُ فِيهَا حِقَّتَانِ وَبِنْتُ لَبُونِ.

إِلَىٰ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ؛ فَيَكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ.

إِلَىٰ مِاثَةٍ وَسِتُّينَ؛ فَيَكُونً فِيهَا أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ.

إِلَىٰ مائةِ وَسَبْعِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ بِنَاتِ لَبُونِ وَحِقَّةٌ.

إلَىٰ مِانةِ وِثمانِينِ فَيَكُونُ فِيهَا حِقَّتَانِ وَمِنْتَا لَبُونِ.

إِلَىٰ مَانَةِ وَتَسْعِينَ ا فَيَكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقِ وَبِنْتُ لَبُونِ.

إِلَىٰ ماتئين ا فيكُونُ أَرْبَعُ جِفَاقٍ.

وْعَلَىٰ هَذَا:

البَّخَاتِينُ والعِرَابُ فِي ذَٰلِكَ سَوَّاهُ.

وَالذُّكُو وِالأُنْثَىٰ سُوَّاءٌ.

(١) في «الأصل»: (واحد).



TAN

وَإِذَا بَلَغَتِ الإِبِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَلَا إِنْهُ وَإِذَا بَلَغَتِ الإِبِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَلَا إِنْهُ تَبُونِ؛ لَزِمَهُ شِرَاءُ ابْنَةِ مَخَاضٍ.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النِّصَابِ دُونَ العَفْوِ.

وَلَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِ العَّفْوِ شَيْءٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنَ المِرَاضِ مَرِيضَةٌ، وَمِنَ الصِّغَارِ صَغِيرَةٌ.

وَإِذَا أَخْرَجَ الحَامِلَ مَكَانَ الحَائِلِ؛ جَازَ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ خَمْسٌ مِنَ الإِبلِ، فَأَخْرَجَ مِنْهَا وَاحِدًا؛ لَمْ يُحْزِهِ.

--@ --



فَصُلُّ

أمَّا البَقَرُ:

وكا البغر

نَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ؛ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةً. إِلَىٰ أَرْبَعِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا مُسِنَّةٌ. إِلَىٰ سِتِّينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا تَبِيعَانِ. إِلَىٰ سَبْعِينَ؛ فَيَكُونُ فِيهَا تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ.

فَإِذَا زَادَتْ:

فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ ؟ تَبِيعٌ. وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ؛ مُسِنَّةٌ. فَفِي ثَمَانِينَ؛ مُسِنَّانِ. وَفِي تِسْعِينَ؛ ثَلَائَةُ أَتْبَعَةٍ. وَفِي مِائَةٍ؛ مُسِنَّةٌ وَتَبيعَانِ. وَعَلَىٰ هَذَا.

وَالْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ فِي ذَٰلِكَ سَوَاءٌ.

فَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا مِنْ بَقَرِ الوَحْشِ سَائِمَةً حَوْلًا؛ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ^{(٠٠}. وَالأُخْرَىٰ: لَا تَجِبُ.

⁽١) تُنظر المسألة: قالروايتين والوجهين؛ ١/ ٢٢٨، قرؤوس مسائل القاضي؛ ٣١/ أ، ارؤوس مسائل العُكْبرية: ١/ ٣٢٠) ورووس مسأتل الهاشميه: ١/ ٢٧١)، ومفردات أبي يعلى الصغيرة: ٦٤٦/ ب، الإنصاف: ٦/ ٢٩٧.





فَصْلُ

ركاد الفنم وَأَمَّا الْعَنَّمُ:

فَإِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا شَاةً. إِلَىٰ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا شَاتَانِ. إِلَىٰ مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ . إِلَىٰ أَرْبَعِمِائَةٍ ، فَيَكُونُ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ . إِلَىٰ أَرْبَعِمِائَةٍ ، فَيكُونُ فِيهَا أَرْبَعُ شِياهٍ . ثُمَّ كُلَّمَا زَادَتْ مِائَةً ، وَجَبَ فِيهَا شَاةً . وَالضَّأْنُ وَالمَاعِزُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً .

العَوْلَ مِنْ الغَنَمِ، فَتَوَالَدَتْ عِشْرِينَ إِسْتَأْنَفَ العَوْلَ مِنْ يَوْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ واللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ واللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالَّالْمُلْلُولُولُولُولُولُولُولُولُ مِنْ اللَّالَّا لَاللَّالَالْمُ اللَّالَّاللَّالَّالّ

وَالأُخْرَىٰ: إِذَا حَالَ الحَوْلُ مِنْ يَوْمِ مَلَكَ الأُمَّهَاتِ؛ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ. وَنَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الحِمْلَانِ وَالفِصْلَانِ وَالعَجَاجِيلِ إِذَا انْفَرَدَتْ فِي إِحْلَى الرِّوَايَتَيْنِ^(٢).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا تَجِبُ وَتُعَدُّ مَعَ الكِبَارِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٣٠، «الانتصار»: ٣/ ١٩١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٣٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٧٢، «الإنصاف»: ٦/ ٤٣١.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣١ أ، «رؤوس مسائل التكبري»: ١/ ٣١٠، ورؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٧١، «الإنصاف»: ٦/ ٣٥٤.

كتاب الزكاة

وَلَا يُجِزِئُ فِي زَكَاةِ الغَنَمِ إِذَا كَانَتْ كِبَارًا، إِلَّا الجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالنَّنِيَّةُ(١) مِنَ

المعر

وَإِذَا كَانَتْ غَنَمُهُ إِنَاثًا، أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا؛ لَمْ يُؤْخَذُ إِلَّا الأَنْفَىٰ. وَ, نُ كَانَتْ ذُكُورًا؛ أُخِذَ الذَّكَرُ.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي المُتَوَلِّدِ مِنَ بَيْنَ الغَنَمِ وَالظُّبَاءِ. [وَلِلْخَلْطَةِ]() تَأْثِيرٌ فِي إِيجَابِ زَكَاةِ المَوَاشِي.

فَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الأَمْوَالِ؛ فَعَلَىٰ رِوَابَتَيْنِ (٣). 1111 على الزكاة

وَإِذَا كَنَ لَهُ ثَمَانُونَ سَائِمَةً مِنَ الغَنَمِ، فِي بَلْدَيْنِ أَوْ قَرْيَتَيْنِ مُتَبَاعِدَتَيْنِ، فِي كُلِّ مَوْضِع أَرْبَعُونَ ؛ لَزِمَهُ شَاتَانِ.

> وَلَّا زَكَاةً فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مِنَ المَوَاشِي. وَلَا زَكَاةً فِي الخَيْل.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٣١، درؤوس مسائل القاضي»: ٣٢/ أ، درؤوس مسائل العُكبري،: ١/ ٣٢٥، ﴿ وورس مسائل الهاشمي،: ١/ ٧٤٤، ﴿ الإنصاف،: ٦/ ٤٥٤.



⁽١) قال الزركشي في "شرح الخرقي، ٧/ ١٢: ﴿ رأيت في نسخة من اللجامع الصغير؛ أن الثنية من البقر التي كمل لها ثلاث سنينه.

⁽٢) في «الأصل»: (وللخلط)، والمثبت موافق لـ «الانتصار» والرؤوس مسائل القاضي والهاشمي



فَصْلُ الله

وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ:

فَيَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ مَضْرُوبًا، وَمَكْسُورًا، وَيَبْرًا، وَنَقْرَةً.

بَ يَنْ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللّ

وَلَا يَجُوزُ اتَّخَاذُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا، وَفِيهَا الزَّكَاةُ. وَالمَصُوعُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ:

إِذَا كَانَ مِمَّا يَجُوزُ اتِّخَاذُهُ؛ يَجِبُ اعْتِبَارُ صِفَتِهِ (١) دُونَ وَزْنِهِ. فَإِذَا كَانَ لَهُ خَلْخَالٌ وَزْنُهُ مِائَتَانِ، وَقِيمَتُهُ لِأَجْلِ الصَّنْعَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ؛ فَيَلْزُهُهُ سَبْعَةُ دَرَاهِمَ وَيْصْفُ.

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَقَلَ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ. فَإِذَا بَلَغَ مِائَتَنِي دِرْهَمٍ؛ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ. فَإِذَا زَادَ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ وَجَبَ بِحِسَابِهِ، وَإِنْ قَلَ. فَلَوْ زَادَ عَلَىٰ مِائَتَنْ دِرْهَمٍ؛ وَجَبَ رُبُعُ عُشْرِهِ. فَلَوْ زَادَ عَلَىٰ مِائَتَنْ دِرْهَمٍ؛ وَجَبَ رُبُعُ عُشْرِهِ.

وَأُمَّا الذَّهَبُ:

فَلَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا.

⁽١) في (رؤوس مسائل القاضي»: قيمته.



زكة الدهب والفضة عتاب الزكاة ﴾

فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ؛ فَفِيهِ نِصْفُ دِينَارٍ.

وَمَّا زَادً؛ فَبِحِسَابِهِ.

فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا دِينَارٌ؛ كَانَ فِيهِ رُبُعُ عُشْرِهِ.

وَعَلَىٰ هَذَا كُلَّمَا زَادَ.

وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَىٰ الفِضَّةِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ بِالأَجْزَاءِ لَا بِالقِيمَةِ.

فَإِذَا كَانَ مَعَهُ مِائَةً دِرْهَم وَعَشَرَةً / دَنَانِيرَ، أَوْ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةٌ وَخَمْسُونَ ١٠٠ دِرْهَمًا؛ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابِتَيْنِ ١٠٠.

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يُضَمُّ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ جِيَادٌ؛ وَجَبَتْ فِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ.

فَإِنْ أَدَّىٰ عَنْهَا خَمْسَةً مُبَهُّرَجَةً أَوْ غَلَّةً؛ لَمْ تُجْزِ عَنِ الجِيَادِ، وَلَكِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَىٰ الفَضْل بَيْنَهُمَا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ.

----(0) (0)---

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٤١، «التمام»: ١/ ٢٧٨، ﴿رؤوس مسائل القاضي»: ٤٣/ أ، ﴿رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٤٢، ﴿رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٩٣، «الإنصاف»: ٧/ ١٥.





قَصْلُ الله

فَأَمَّا عُرُوضُ النَّجَارَةِ:

فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ إِذَا حَالَ الحَوْلُ، فَإِذَا بَلَغَ النِّصَابُ؛ أَدَّىٰ زَكَاتَهُ.

وَتُقَوَّمُ بِمَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْمَسَاكِينِ دُونَ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ.

وَإِذَا ابْنَاعَ العُرُوضَ بِعَرَضٍ، وَنَوَىٰ بِهِ النِّجَارَةَ؛ فَفِيهِ الزَّكَاةُ. وَالزَّكَاةُ تَجِبُ فِي قِيمَةِ العُرُوضِ لَا فِي أَعْيَانِهَا.

وَ الرَّاهُ وَبِبِ عِي رِيْهِ رَنُونَ بِهَا التِّجَارَةَ ؛ فَفِيهَا الزَّكَاةُ. وَإِذَا ابْتَاعَ إِبِلَا سَائِمَةً، وَنَوَىٰ بِهَا التِّجَارَةَ ؛ فَفِيهَا الزَّكَاةُ.

فَإِنِ ابْنَاعَ أُصُولَ نَخْلِ لِلتِّجَارَةِ، فَأَثْمَرَتْ عِنْدَهُ؛ فَإِنَّهُ يُزَكِّي الثَّمَرَ زَكَاةَ العَيْنِ، ثُمَّ إِذَا بَاعَ النَّخْلَ بَعْدَ الحَوْلِ؛ زَكَّاهُ قِيمَتَهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَىٰ أَرْضَ عُشْرٍ لِلتَّجَارَةِ ؟ فَعَلَيْهِ العُشْرُ فِي الخَارِجِ، وَزَكَاةُ القِيمَةِ عَنِ الأَرْضِ.

وَإِذَا دَفَعَ إِلَىٰ رَجُلِ أَلْفَ دِرْهَم مُضَارَبَةً، فَاشْتَرَىٰ بِهَا عَبْدًا يُسَاوِي أَلْفَنْ، وَحَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِي كَذَلِكَ؛ فَعَلَىٰ المُضَارِبِ زَكَاةُ نَصِيبِهِ مِنَ الرِّبْحِ، وَحَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ وَهُوَ يُسَاوِي كَذَلِكَ؛ فَعَلَىٰ المُضَارِبِ زَكَاةُ نَصِيبِهِ مِنَ الرِّبْحِ، وَحَالَىٰ رَبُ المَالِ زَكَاةٌ أَلْفٌ وَهُو خَمْشُمِانَةٍ يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا مِنْ حِينِ القِسْمَةِ، وَعَلَىٰ رَبُ المَالِ زَكَاةٌ أَلْفٌ وَخَمْشُمِانَةٍ.

كَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَىٰ عَبْدَيْنِ قِيمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ رَأْسِ الْمَالِ. وَأَمَّا شَرِيكِا الْعِنَانِ:

إِذَا أَذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ، فَأَدَّىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةً



زكاة عروض التجارة الناق الزكاة المالية ا

المَالِ، فَإِنْ أَدَّىٰ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ ؛ جَازَ أَدَاءُ الأَوَّلِ عَنْ نَصِيبِهِ وَنَصِيبِ صَاحِبِهِ، وَيَصْبِ صَاحِبِهِ، وَيَصْبِ صَاحِبِهِ، وَيَصْبِ صَاحِبِهِ، وَيَصْبِ صَاحِبِهِ، وَيَصْبَ صَاحِبِهِ عَلِمَ أَوْ لَمْ بَعْلَمْ.

-- O

المالية المالي

قصل

فَأَمُّنَا الزُّرُوعُ وَالنَّمَارُ:

فَتَجِبُ الزِّكَاةُ فِيمًا يُكَالُ وَيُدِّخُونَ

مَسْبِ الرِّحْدِينِ مَا اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وَالِادُّخَارِ.

وَلَا تَجِبُ فِي الخُوخِ، وَالآجَاصِ، وَالكُمُّثْرَى، وَالرُّمَّانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَتَجِبُ فِي الحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالذَّرَةِ، والبَاقِلِّيّ، وَالأَرُزِّ، وَالخَرْدَلِ، وَالكَمُّرِنِ،

وَالكَرَوْيَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُكَالُ وَيُلَّخُونَ

وَلا تَجِبُ فِي القِثَّاءِ، وَالخِيَارِ، وَالبَاذِنْجَانِ، وَالبِطِّيخِ، وَالبُقُولِ؛ لِعَدَمِ الكَيْلِ وَالِادِّخَارِ.

> وَلا تَحِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّىٰ يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ. يَعْنِي أَنَّ الوَسْقَ = سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

الله الوَاجِبُ فِي ذَلِكَ العُشْرُ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ تُسْقَىٰ سَيْحًا أَوْ بِمَاءِ السَّمَاءِ.
 وَإِنْ كَانَتْ فِي أَرْضٍ تُسْقَىٰ بِدُولَابٍ أَوْ دَالِيَةٍ؛ فَفِي الخَارِجِ مِنْ ذَلِكَ نِشْفُ العُشْرِ.

وَيَجْنَمِعُ العُشْرُ وَالخَرَاجُ فِي الخَارِجِ مِنْ أَرْضِ وَاحِدَةٍ، إِذَا كَانَتِ الأَرْضُ مِنْ أَرْضِ الخَرَاجِ؛ فَيُؤْخَذُ الخَرَاجُ عَنِ الأَرْضِ وَالعُشْرُ مِنَ الخَارِجِ، وَالْمَأْخُوذُ مِنَ الْخَرَاجِ مِنَ الْحُبُوبِ؛ مِنْ كُلِّ جَرِيبٍ دِرْهَمُ فِضَّةٍ، وَصَاعٌ مِنَ



المناب الزكاة الم

الخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ قَدْرُهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ بِالمَدَنِيِّ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: «فِي جَرِيبِ الحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ؛ قَفِيزٌ وَدِرْهَمٌ»(١)

وَقَدَّرَ الْقَفِيزَ = بِثُمَانِيَةِ أَرْطَالٍ (٢).

وَقَدْ جَاءَ الأَثْرُ بِذَلِكَ:

فَذَكَرَ يَخْيَىٰ (٢) فِي الْكِتَابِ الْخَرَاجِ اللَّوَاجِ اللَّهُ سَأَلَ حَسَنَ بْنَ صَالِحٍ (١) عَنِ الصَّاعِ، فَقَالَ: «القَفِيزُ الحَجَّاجِيُّ صَاعٌ، وَهُو ثَمَائِيَةُ أَرْطَالٍ (٥). وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ (١) قَالَ: الحَجَّاجِيُّ صَاعٌ عُمَرً (٧). فَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ قَدْرَهُ صَاعٌ ، وَصَاعُهُ كَانَ مَدَنِيًّا.

 ⁽٧) االخراج، رقم: ٤٧٣، وروي عن الشعبي أخرجه عنه القاسم بن سلام في «الأموال، رقم: ١٤٣٥،
 وروي عن موسى بن طلحة أخرجه عنه ابن أبي شببة في «المصنف، رقم: ١٠٧٤٣.



⁽١) رواها عنه جماعة من أصحابه منهم صالح والكوسج ومحمد بن داود ومحمد بن هارون ومحمد بن الحكم وجعفر بن محمد والمثنى. أخرجه عنهم غلام الخلال في ازاد المسافرة: ٤١١-١٠٨.

⁽٢) رواية محمد بن الحكم، أخرجها عنه غلام الخلال في «الشافي» رقم: ١٦.

⁽٣) هو بحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولاهم، روى عن الحسن بن صالح وعيسى بن طهمان وسفيان الثوري وحماد بن سلمة وشريك، وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهارون الحمال وأبو بكر بن أبي شيبة، توفي سنة ٢٠٣ هـ. تُنظر توجمته اسير أعلام النبلاء؟: ٩/ ٢٠٠.

⁽٤) هو الحسن بن صالح بن صالح بن حَيَّ، أبو عبد الله الهمداني، روى عن سماك بن حرب وأبي إسمحاق السبيعي وعاصم الأحول، روى عنه ابن المبارك ووكيع رأبو نعيم ويحيى بن آدم وعلي بن الجعد، توفي رَجَمَا الله سنة ١٦٩ هـ. تُنظر ترجمته فسير أعلام النبلاء، ٢٧١/٧.

⁽٥) االخراج ارقم: ٤٧١.

⁽٦) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي، روى عن مسروق وعلقمة بن قيس والربيع بن خيثم والقاضي شريع وهمام بن الحارث، وروى عنه مغيرة بن مقسم وسماك بن حرب وعطاء بن السائب، توفي رَجَمَدُ اللّهُ سنة ١٦هـ. تُنظر ترجمته اسير أعلام النبلاءا: ٤/ ٥٠٠.

المات الواقيل

وَمِنْ جَرِيبِ النَّخْلِ؛ قُمَانِيَةٌ دَرَاهِمَ، وَمِنْ جَرِيبِ الكَرْمِ؛ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ. وَمِنْ جَرِيبِ الرَّطِيَّةِ اسِتَّةً دَرَاهِمَ.

وَمِنْ جَرِيبِ الزَّائِتُونِ؛ اثْنَىٰ عَشَرَ دِرْهَمًا.

وَقَدِ الْحَتَلَفَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرٌ فِي قَدْرِ الْخَرَاجِ(')، وَمَا ذَكَرْنَاهُ، أَمِيدُ

وَمَا بَيْنَ النَّخْلِ وَالشُّجَرِ مِنْ بَيَّاضِ الأَرْضِ؛ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، تَكُونُ تَبَعًا لِمُنْضَ

مَعْدَارُ النَّصَابِ فِي النَّخْلِ وَالكَرْمِ؛ خَمْسَةُ أُوسُنِي تُمْرًا وَزَبِيبًا فِي إِخْدَىٰ وَمِقْدَارُ النَّصَابِ فِي النَّخْلِ وَالكَرْمِ؛ خَمْسَةُ أُوسُنِي تُمْرًا وَزَبِيبًا فِي إِخْدَىٰ

وَالْأُخْرَىٰ: نِصَابُهُمَا نَحَمْسَةُ أَوْسُقٍ رُطَبًا أَوْ عِنْبَا، وَيَكُونُ قَدْرُ الزَّكَاةِ العُشْرَ أَوْ نِصْفَهُ تَمْرًا وَزَبيبًا.

وَإِذَا ضَرَّبَ الإِمَامُ عَلَىٰ نَصَارَىٰ بَنِي تَغْلُبَ، فَكَانَ الجِزْيَةُ عِشْرِينَ فِي زَرْعِهم، نُمَّ أَسْلَمُوا أَوْ بَاعُوا الأَرْضَ مِنْ مُسْلِمٍ ؛ سَقَطَ أَحَدُ العِشْرِينَ، وَيُؤْخَذُ الآخَرُ عَلَىٰ سَبِيلِ الزَّكَاةِ.

وَكَذَلِكَ الذِّمِّيُّ إِذَا ضُرِبَتْ عَلَىٰ أَرْضِهِ جِزْيَةٌ ثُمَّ أَسْلَمَ؛ سَقَطَتْ. وَيَصِحُ لِلذِّمِّي غَيْرِ التَّغْلُبِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ العُشْرِ، وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِ

⁽٢) نُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٣٦، «الأحكام السلطانية» ص١٢٠، «رؤوس مسائل الهاشمى»: ١/ ٢٨٦، ﴿ الإنصاف، ٢/ ٥٣٨.



⁽١) يُنظر: «الشافي» ص ٢٣٤، «الأحكام السلطانية» ص ١٦٥، «الاستخراج لأحكام الخراج» ص ۳۳۷.

و كتاب الزكاة

نِمَا يَخْرُجُ [مِنْهَا](١) فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ(١).

وَالْأُخْرَىٰ: يُمْنَعُونَ مِنْ شِرَائِهَا.

فَإِنِ اشْتَرَاهَا؛ صَحَّ الشَّرَاءُ، وَتُضْرَبُ عَلَيْهِمْ عُشْرَيْنِ فِي زَرْعِهِمْ وَيْمَارِهِمْ. وَالْعُشْرُ عَلَىٰ المُسْتَأْجِرِ.

酌 العسل رَلَا يَجِبُ العُشْرُ فِي أَرْضِ المُكَاتَبِ.

وَنِي الْعَسَلِ العُشْرُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي أَرْضِ الخَرَاجِ أَوْ فِي غَيْرِهَا.

وَالنَّصَابُ مُعْتَبَّرٌ فِي العَسَل.

وَمِقْدَارُهُ: مِنْ كُلِّ عَشَرَةِ أَفْرَاقٍ فِرْقٌ.

وَ [فِيمًا](٣) يُصَابُ مِنَ الجِبَالِ وَالأَوْدِيَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ؛ العُشْرُ،

وَ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ / فِي الخَرَاجِ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا إِذَا احْتَمَلَتِ الأَرْضُ، وَالنُّقُصَانُ ١٠٠ مِنْهُ إِذَا لَمْ تَحْتَمِلِ الأَرْضُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(١).

وَالنَّانِيَةُ: تَجُوزُ الزِّيَادَةُ، وَلَا يَجُوزُ النَّقْصَانُ.

وَالنَّالِئَةُ: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ، وَلَا النُّقْصَانُ.

وَإِمْكَانُ الأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ.

فَإِذَا هَلَكَ المَالُ بَعْدَ الحَوْلِ؛ لَمْ تُسْقُطِ الزَّكَاةُ، سَوَاءٌ تَلِفَ قَبْلَ إِمْكَانِ الأدَّاءِ أَوْ بَعْلَهُ.

(١) في «الأصل»: (منهما)، والتصويب من «التمام».

(٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ١/ ٢٧٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٤/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٨ ، ٢٩٠ ، ١ الإنصاف : ٦ / ١٣٠٥ .

(٣) ليست في «الأصل»، والمثبت من «رؤوس مسائل القاضي».

(1) تُنظر المسألة: «التمام»: ١/ ٢٧٧، «الأحكام السلطانية» ص ١٦٥، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٨٩، «الإنصاف»: ١٠/ ٣١٦.



وَالزَّكَاةُ نَجِبُ فِي المَّالِ وَفَائِدَتِهِ.

والرَّفَّ لَجِبُ لِهِ أَوْ بَعُونَ شَاةً، أَوْ ثَلَاثُونَ مِنَ البَقَرِ، أَوْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ مِنَ الإبل، أَوْ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، أَوْ ثَلَاثُونَ مِنَ البَقَرِ، أَوْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ، فَحَالَ عَلَيْهَا حَوْلَانِ، فَإِنَّ خَمْسُ أَوَاقِي مِنَ الوَرِقِ، أَوْ عِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ، فَحَالَ عَلَيْهَا حَوْلَانِ، فَإِنَّ اللَّانِيَةِ. الزَّكَاةَ تَجِبُ لِلسَّنَةِ الأُولَىٰ وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِيَةِ.

وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلِي صَدَقَةَ الأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ.

وَهُوَ أَوْلَيْ مِنْ دَفْعِهَا إِلَىٰ الإِمَامِ.

وَالزَّكَاةُ إِذَا وَجَبَتْ فِي حَالِ الحَيَاةِ؟ لَمْ تَسْقُطْ بِالمَوْتِ.

وَإِذَا اسْتَفَادَ مَالًا فِي أَنْنَاءِ الْحَوْلِ، بِابْتِيَاعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثِ؛ اسْتَأْنَفَ بِهِ الحَوْلَ. وَإِذَا ضَلَّ مَالُهُ، أَوْ غُصِبَ، أَوْ كَانَ وَدِيعَةً فِي يَدِ رَجُلِ فَجَحَدَهُ، أَوْ دَفَنَهُ فِي دَارِهِ أَوْ فِي الصَّحْرَاءِ وَنَسِيَ مَوْضِعَهُ، وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ لَزِمَهُ زَكَاتُهُ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

وَإِذَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ثُمَّ ارْتَدَّ؛ لَمْ تَسْقُطْ.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالمَجْنُونِ.

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الحَوْلِ، وَبَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ.

وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ وَدَفَعَهَا إِلَىٰ مِسْكِينِ، ثُمَّ تَمَّ الحَوْلُ وَالنِّصَابُ(٢) نَاقِصٌ بِمِقْدَارِ مَا عَجَّلَهُ؛ أَجْزَأَتْهُ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ نِصَابٌ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ وَدَفَعَهَا إِلَىٰ مِسْكِينٍ، ثُمَّ هَلَكَ المَالُ قَبْلَ



⁽۱) تُنظر المسألة: «التمام»: ١/ ٢٧٠، «الانتصار»: ٣/ ١٦٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٢٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٧٣، «الإنصاف»: ٦/ ٣٢٥.

⁽٢) تكررت في االأصل،

النكاة النكاة المالية المالية

الحَوْلِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَىٰ [المِسْكِينِ](١).

وَإِذَا اسْتَسْلَفَ الإِمَامُ زَكَاةً مَالِهِ وَدَفَعَهَا إِلَىٰ مِسْكِينٍ، ثُمَّ أَيْسَرَ أَوِ ارْتَدَّ أَوْ مَاتَ، ثُمَّ اَسْتَسْلَفَ الإِمَامُ زَكَاةً مَالِهِ وَدَفَعَهَا إِلَىٰ مِسْكِينٍ، ثُمَّ أَيْسَرَ أَوِ ارْتَدَّ أَوْ مَاتَ، ثُمَّ نَمَّ الحَوْلُ وَرَبُّ المَالِ بَاقِ عِنْدَهُ نِصَابٌ كَامِلٌ؛ وَقَعَتِ الزَّكَاةُ مَوْقِعَهَا، وَأَجْزَأَتْ ثُمَّ الْخَرْضِ. عَنْ الفَرْضِ.

مَّ وَإِذَا اسْتَسْلَفَ الوَالِي بِالزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَاكِينِ وَأَرْبَابِ الأَمْوَالِ، وَإِذَا اسْتَسْلَفَ الوَالِي. وَهُ مَسْأَلَةٍ مِنَ المَسَاكِينِ دُونَ الوَالِي.

وَإِذَا كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ وَزَكَاةً مَا يَسْتَفِيدُهُ عَنِ الحَوْلِ؛ جَازَ عَنِ النِّصَابِ المَوْجُودِ، وَلَمْ يَجُزُ عَمَّا يَسْتَفِيدُهُ.

وَلا يَجُوزُ تَعْجِيلُ عُشْرِ الثَّمَرِةِ قَبْلَ خُرُوجِ الطَّلْع.

وَكَذَلِكَ إِذَا طَرَحَ البِذُرَ فِي الأَرْضِ، ثُمَّ أَدَّىٰ عُشْرَ مَا يَخْرُجُ / مِنْهَا؛ لَمْ ١٢٠٠ يَجُزْ حَتَّىٰ يَخْرُجُ الزَّرْعُ.

وَنُقْصَانُ النِّصَابِ فِي بَعْضِ الحَوْلِ؛ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ.

وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُرُوضِ التِّجَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الأَمْوَالِ، كَالإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَلَا يَنجُوزُ أَخْذُ القِيمَةِ فِي الزَّكَوَاتِ.

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي إِخْرَاجِ الذَّهَبِ عَنِ الوَرِقِ، وَالوَرِقِ عَنِ الذَّهَبِ ("):

فَرُوِيَ عَنْهُ: الجَوَازُ.

وَرُوِيَ عَنْهُ: المَنْعُ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٣٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٣/ أ، «الإنصاف»: ٧/ ١٥ و٢٢.



⁽١) في «الأصل»: (المساكين)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي».

CEE SINGLE STATE OF THE STATE O

وَإِذَا أَبْدَلَ غَنَمًا بِغَنَمِ، أَوْ إِيلًا بِإِيلِ، أَوْ بَقَرًا بِبَقَرِ، أَوْ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ، أَوْ دَرَافِيمَ بِدَرَاهِمَ، أَوْ دَرَافِيمَ بِدَرَاهِمَ، أَوْ دَرَافِيمَ بِعِثْلِهَا؛ بَنِي عَلَىٰ حَوْلِ الْأُولَىٰ.

هُرِهِ وَالدَّيْنُ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الأَمْوَالِ البَاطِنَةِ، الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالعُرُوضِ فِهِ اللَّهُ رَوَاتِةً وَاحِدَةً ".

وَاخْتَلَفَتْ فِي الأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، وَهِيَ المَاشِيَةُ وَالزُّرُوعُ وَالشَّمَارُ، هَلْ يَمْنَعُ المَّاشِيَةُ وَالزُّرُوعُ وَالشَّمَارُ، هَلْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ إِيجَابَهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (')-

وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَمَعَهُ عُرُوضٌ وَعَيْنٌ ؛ جَعَلَ الدَّيْنَ فِي العُرُوضِ ، وَزَكَّىٰ عَنِ نَيْنَ .

وَإِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَىٰ رَجُل، فَحَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ وَوَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِيهِ؛ لَمْ يَلْزَمُهُ أَدَاوُهَا قَبْلَ الفَبْضِ، سَوَاءٌ كَانَ مَقْدُورًا عَلَىٰ أَخْذِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَىٰ رَجُلٍ مُوسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ دَيْنٌ. فَوَهَبَهُ لَهُ أَوْ نَصَدَّفَ عَلَيْهِ بِهِ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ زَكَاتَهُ عَنْ مَالِهِ الْعَيْنِ وَالدَّيْنِ؛ نَمْ يُجْزِءِ عَنِ الدَّيْسِ الَّهِ ي وَهَبَ. ولا عَنْ عَيْرِهِ، وَيَضْمَنُ الزَّكَةَ.

وَإِذَا تُزُوِّجَ الْمُرَأَةُ عَلَى إِلَى بِأَعْنِ بِهِ، أَوْ بَقْمٍ أَوْ غَلَمَ وَهِيَ تَ تِبْنَةً، أَوْ عَلَى عَرَاهِمَ أَوْ هَانَ بِيرِ هِي اللَّمِنَةِ، فَلَمَ تَقْبِصِ لَهُمْرَأَةً حَتِّي خَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ؛ وحسَنْ عَسِه، مرَكَةً وهدائت إِذَا حَمْع النَّامِ أَنَّهُ عَلَيْهَا، فَلَمْ أَنْفُضِها حَتْي سَارَ لَحَوْلُ؛ وَحَمْتُ

⁽٣) كلف في الأفسورا، ويتحسن أن يطوان أنصو الدادي ع أو البدأ عليم



 ⁽¹⁾ تُنظر المسائلة الدوريون وأبر عيدرا الدوري الدوري الدور الدوري المسائل المدورية الدوري المسائل المدورية الدورية الدور

إعتاب الزكاة في

عَلَيْهَا الزَّكَاةُ إِذَا قَبَضَتْ ذَلِكَ.

وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُ المَالِ قَبْلَ تَمَامِ الحَوْلِ؛ بَطَلَ الحَوْلُ، وَيَسْتَأْنِفُ الوَارِثُ

وَيَيْعُ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ جَائِزٌ.

وين الحِنْطَةُ إِلَىٰ الشَّعِيرِ، وَالقُطْنِيَّاتُ بَعْضَهَا إِلَىٰ بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ، وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالأَخْرَىٰ: لَا يُضَمُّ.

وَإِذَا قَصَدَ الفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَبِيعَ مَاشِيّةً نَسَاءٌ، أَوْ يَذْبَحَ أَوْ يَهَبَ قَبْلَ الْحَوْلِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، أَوْ يُتْلِفَ بَعْضَهُ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا وَيُقطُ

وَحَقُّ المَعْدَنِ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الأَرْضِ مِمَّا يَنْطَبعُ، كَالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَ وَالْحَدِيدِ، وَمَا لَا يَنْطَبِعُ، كَالْفَيْرُوزَجِ وَالْيَاقُوتِ وَالْقِيرِ وَالْمُغْرَةِ والنُّورَةِ.

Î/cs

وَيَجُوزُ بَيْعُ تُرَابِ المَعْدَنِ إِذَا كَانَ فِيهِ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِغَيْرِ / جِنْسِهِ.

وَكَذَلِكَ ثُرَابُ الصَّاغَةِ.

وَالوَاجِبُ فِي المَعْدَنِ رُبِّعُ العُشْرِ.

وَالنَّصَابُ مُعْتَبَرٌ فِيمَا يُسْتَفَادُ مِنَ المَعْدَنِ.

وَلَا يُعْتَبِّرُ النِّصَابُ فِي الرِّكَازِ المَدُّفُونِ.

الركاز وَالحَقُّ الوَاجِبُ فِي المَعْدَنِ؛ يُصْرَفُ مَصْرِفَ الزَّكَاةِ.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٤٠، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٣٨، «رؤوس مسائل الهاشمي ١٠ / ٢٨٧، ﴿ الْإِنْصَافَ ١٠ ٢/ ٥٢٠.



وَمَا يَجِبُ فِي الرِّكَازِ؛ يُصْرَفُ مَصْرِفَ الْفَيْءِ. وَمَا يَجِبُ فِي الرِّكَازِ؛ يُصْرَفُ مَصْرِفَ الْفَيْءِ. وَيَجُوزُ صَرْفُ حَقِّ المَعْدَنِ وَالرِّكَازِ إِلَىٰ وَاحِدٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا.

وَكَذَلِكَ سَائِرُ الزَّكَوَاتِ.

وَيَجِبُ الخُمُسُ فِي جَمِيعِ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الرِّكَازِ. وَإِذَا وَجَدَ فِي دَارِهِ مَعْدَنَا؛ فَفِيهِ مَا فِي المَوَاتِ.

وَإِنْ وَجَدَ رِكَازًا فِي دَارِهِ؛ فَهُوَ لَهُ، وَفِيهِ الْخُمُسُ فِي إِحْدَى الرُّوايتَيْنِ(١).

و الأُخْرَىٰ: إِذَا وُجِدَ فِي دَارٍ مَلَكَهَا عَنْ غَيْرِهِ اسَأَلَ الَّذِي انْتَقَلَتُ عَنْهُ حَتَىٰ وَالأُخْرَىٰ: إِذَا وُجِدَ فِي دَارٍ مَلَكَهَا عَنْ غَيْرِهِ اسَأَلَ الَّذِي انْتَقَلَتُ عَنْهُ حَتَىٰ بَتَتَهِيَ إِلَىٰ الْمَالِكِ الأَوَّلِ.

وَقَدُّ نَصَّ عَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الأَجِيرِ إِذَا وَجَدَ رِكَازًا، هَلْ يَكُونُ لَهُ أَمْ لِصَاحِب الدَّارِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (^{؟)}:

فَإِنْ قُلْنَا: ﴿ تَكُونُ لِلْأَجِيرِ ﴾ كَانَ لِصَاحِبِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَلِّكُ بِالظُّهُورِ. وَإِنْ قُلْنَا: ﴿ نَكُونُ لِصَاحِبِ الدَّارِ ﴾ مَلَكَهُ وَلَمْ يُعَرَّفْهُ.

نه ما وَمَا يَخْرُجُ مِنُ الْبَحْرِ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَزَبَرْجَدٍ وَعَنْبَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَفِيهِ المُحْمَّ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَتْ قِيمَنْهُ مِاتَتَنِ دِرْهَمٍ، أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيِّنِ ("). وَكَذَلِكَ السَّمَكُ، وَالمِسْكُ.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهيس»: ٢/ ١٣، «التمام»: ١/ ٢٨٠، ارؤوس مسائل القاضي»: ٣٦/ أ، درؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٢٠٠، الإنصاف، ٢/ ٥٩٥.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٣، ارؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٥٠، «الإنصاف»: ٦/ ٥٩٤.

⁽٣) تُنظر المسألة: قالروايتين والوجهينة: ١/ ٢٤٢، قرؤوس مسائل القاضية: ٣٦/ ب، قرؤوس مسائل المُكبرية: ١/ ٣٥٠، قرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٣٠٣، قمفردات أبي يعلى الصغيرة: ١٦١/ أ، قالإنصاف،: ٦/ ٨٤٠.

الناق الناق المالية ال

وَالْأُخْرَىٰ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ.

مصارف الزکاة وَيَجُوزُ وَضْعُ الصَّدَقَاتِ فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ وَضْعُ الصَّدَقَاتِ فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهَا مِسْكِينًا وَاحِدًا(١).

وَخَرَّجَ أَبُو بَكْرٍ (1) فِيهَا رِوَايَةً أُخْرَىٰ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَصْنَافِ. ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي بَعْضِ "تَعَالِيقِيهِ».

وَيُكْرَهُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَىٰ بَلَدٍ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ البَلَدِ قَرَابَةٌ مَحَاوِيجُ أَوْ لَمْ بَكُنْ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ أَهْلُ بَلَدِهِ عَنْهَا، أَوْ لَا يَجِدَ بِبَلَدِهِ فَقِيرًا.

وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ شَيْءٍ مِنَ الصَّدَقَاتِ إِلَىٰ أَهْلِ الذُّمَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَىٰ غَنِيٍّ، وَهُوَ الوَاجِدُ لِكِفَائِيَةِ بِمَالٍ أَوْ بِحِرْفَةٍ أَوْ يَكُونُ فِي مِلْكِهِ خَمْسُونَ دِرْهَمَا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ لَكِنَّهَا لَا تَقُومُ بِكِفَائِيَةِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا غَنِيًّا، لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ.

فَإِنْ مَلَكَ عُرُوضًا تُسَاوِي مِاثَتَيْ دِرْهَم وَلَا تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، أَوْ فَضْلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ المَسْكَنِ وَالخَادِمِ وَمَتَاعِ البَيْتِ بُسَاوِي مِاثَتَيْ دِرْهَم وَلَا تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، أَوْ نِصَابًا مِنَ الزَّرْعِ وَلَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ؛ جَازَ لَهُ أَخْذُ الصَّدَقَةِ. نِصَابًا مِنَ الزَّرْعِ وَلَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ؛ جَازَ لَهُ أَخْذُ الصَّدَقَةِ.

وَإِنْ مَلَكَ / خَمْسِينَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ اللَّمَبِ لَا تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ اللهِ اللَّخُذُ، وَكَانَ القِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَ الأَخْذِ، وَلَكِنْ تَرَكْنَاهُ لِلْخَبَرِ. اللَّخْذَ، وَكَانَ القِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَ الأَخْذِ، وَلَكِنْ تَرَكْنَاهُ لِلْخَبَرِ. وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَىٰ القَوِيِّ المُكْتَسِب، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا.

 ⁽٦) يُنظر اختياره في (زاد المسافر؟: ١٩٣/٢) وهو نص رواية الأثرم عن الإمام أحمد رَضِيَالِينَكَءَنهُ،
 وليست تخريجًا.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٤٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٦١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣١٠، «الإنصاف»: ٧/ ٢٧٤.

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ، هَلْ تَحْرُمُ المَسْأَلَةُ عَلَىٰ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ؟ عَلَىٰ رِوَايتَنِنِ (١) وَالْحَدُونُ اللَّهُ عَلَىٰ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَىٰ فَقِيرٍ زِيَادَةً عَلَىٰ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغِنَىٰ، وَهُو اللَّهُ وَهُو اللَّهُ وَهُو اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّلَةُ اللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُسْلِقُ اللللْمُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّالِمُ اللللْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْم

وَالفَقِيرُ أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ المِسْكِينِ.

فَالفَقِيرُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ أَصْلا، أَوْ لَهُ شَيْءٌ لَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ حَاجَةٍ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ كِفَيَتُهُ فِي كُلِّ يَوْم عَشَرَةً وَلَهُ مِقْدَارُ دِرْهَمَيْنِ.

وَالمِسْكِينُ مَنْ لَهُ مَا يَقَعُ مَوْ قِعًا مِنْ حَاجَةٍ لَكِنَّهَا لَا تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ كِفَايَتُهُ فِي كُلِّ يَوْم عَشَرَةً وَلَهُ تُمَانِيَةٌ.

وَمَا يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ يَأْخُذُهُ عِوضًا عَنْ عَمَلِهِ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ عَنَىٰ الصَّدَقَاتِ كَافِرًا، وَمِنْ ذَوِي القُرْبَىٰ، وَعَبْدًا. وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَىٰ الْمُكَاتَبِينَ،

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَبْتَاعَ مِنْهَا رَقَبَةٌ كَامِلَةً فَيَغْتِقُهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠). وَالمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ حُكْمُهُمْ بَاقِ لَمْ يُنْسَخْ.

فَإِذَا وَجَدَ الإِمَامُ قَوْمًا مِنَ المُشْرِكِينَ يَخَافُ الضَّرَرَ مِنْهُمْ، وَيَعْلَمُ أَنَّ بِإِسْلَامِهِمْ مَصْلَحَةً؛ جَازَ أَنْ يَتَأَلَّفَهُمْ عَلَىٰ الإِسْلَامِ بِمَالِ الزَّكَاةِ.

وَالْحَجُّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ اللَّهِ الْمَهُ وَرُ صَرْفُ الزَّكُواتِ فِيهِ فِي إِخْدَىٰ الرَّوَالِتَيْنِ (٣).

⁽١) تُنظر المسألة: «التمام ١:١/ ٢٨١، • الإنصاف: ٧/ ٢٥٠.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين؛ ٢ / ١٤٥ «رؤوس مسائل القاصي»: ٣٩/ أ، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ٢٦١ قالإنصاف: ٢/ ٢٤٠).

 ⁽٣) تُنظر المسألة: فالروايتين والوجهين؟: ٢١ ١٥، فرؤوس مسائل القاضي؟: ٣٩/ أ، فرؤوس مسائل العُكبري؟: ١/ ٣٩٥، فرؤوس مسائل الهاشمي؟: ١/ ٣١٦، فالإنصاف؟ ٧/ ٢٤٨.

الناب الزكاة الم

وَيُعْطَىٰ الغَاذِي مِنَ الصَّدَقَةِ [مَعَ](١) الغِنَىٰ.

وَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ المُجْتَازُ بِنَا دُونَ المُنْشِيّ، وَهُوَ المُسَافِرُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ مَا وَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ المُسَافِرُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ مَا يَئِنُهُ مَقْصَدَهُ وَيَرُدُهُ إِلَىٰ بَلَدِهِ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مِنَ الصَّدَقَةِ كِفَايَتُهُ فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ.

وَنَحْرُمُ الصَّدَقَةُ المَفْرُوضَةُ عَلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي المُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ. وَيَخُوزُ لِلْمَرُأَةِ دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَىٰ زَوْجِهَا.

وَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرَّجُل؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ ("). وَلا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَىٰ امْرَأَةٍ مُعْسِرَةٍ لَهَا زَوْجٌ مُوسِرٌ.

وَتَحِبُ صَدَقَةُ الفِطْرِ عَلَىٰ كُلِّ مَنْ فَضُلَ عَنْ قُونِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ يَوْمَ العِيدِ وَلَيْلَةَ مع العِيدِ قَلْبُلَةً مع العِيدِ قَدْرُ صَاعٍ يُخْرِجُهُ عَنْ نَفْسِهِ [وَعِيَالِهِ](") وَزَوْجَتِهِ وَجَمِيعِ مَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ اللهِ العِيدِ قَدْرُ صَاعٍ يُخْرِجُهُ عَنْ نَفْسِهِ [وَعِيَالِهِ](") وَزَوْجَتِهِ وَجَمِيعِ مَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ اللهِ العِيرِ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ أَنَطُ العِرَاقِ. قَدْرُهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِأَرْطَالِ العِرَاقِ.

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيمَةِ.

⁽٣) في االأصل): (وعما يليه).



⁽١) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «رؤوس مسائل القاضي ١.

⁽٢) أطلق المؤلف رَجَمَدُ أللَهُ في كتابه اللروايتين والوجهين و الأحكام السلطانية و فضرح الخرقي الروايتين في دفع المرأة زكاتها إلى زوجها، وقال: قولا تختلف الرواية في الزوج أنه لا يجوز دفع زكاته إلى زوجته ، وقال: قوأما الزوج فلا يجوز له دفع زكاته إلى زوجته ؛ لأنها غنية بنفقته عليها، فإذا دفع الزكاة إليها فقد أسقط نفقتها فيعود نفع الدفع إليه وتابعه على ذلك الكلوذاني في الهداية »، وحكاه أبن المنذر إجماعًا ، وإنما حكى ابن مفلح في الفروع ٤/ ١٣٦٤ في المسألة وجها آخر وهو أن يجوز للزوج بذلك إذا كانت غارمة أو مكاتبة ؛ لأنه لا يدفع عنه نفقة واجبة.

تُنظر المسألة: قالروايتين والوجهين »: ٢/ ١٦ ، قرؤوس مسائل العُكبري »: ١/ ٣٦٧ ، قرؤوس مسائل العُكبري »: ١/ ٣٦٧ ، قرؤوس مسائل العُكبري »: ١/ ٣٦٧ ، قرؤوس

A Living Market Market

وَيَجُوزُ صَرِّفُهَا إِلَىٰ فَقِيرٍ وَاحِدٍ، كَالزِّكَاةِ.

وَالمُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا / قَبْلٌ خُرُوجِهِ إِلَىٰ صَلَاةِ العِيدِ.

فَإِنْ قَدَّمَهَا بِاليَّوْمِ وَاليَّوْمَيْنِ ؛ جَازً.

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ.

وَإِذَا تَطَوَّعَ بِنَفَقَةِ شَخْصٍ مُسْلِمٍ الزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الفِطْرِ. وَيَلْزَمُ المُكَاتَبَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ صَدَقَةَ الفِطْرِ مِنَ المَالِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ. وَيَلْزَمُ المَوْلَىٰ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ الفِطْرِ عَنْ عَبِيدِهِ لِلتِّجَارِةِ.

وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ بُوَدِّيَ عَنْ عَبِيدِهِ الكُفَّارِ.

وَإِذَا كَانَ الْعَبُٰدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ؛ لَزِمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الفِطْرِ. وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي مِقْدَارِ مَا يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ السَّيِّدَيْنِ؛ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ^(۱):

إِحْدَاهُمَا: يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدِ صَاعٌ.

وَالثَّانِيَةُ: نِصْفُ صَاع.

فَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا وَنِصْفُهُ عَبْدًا؛ فَإِنَّ المَوْلَىٰ يُؤَدِّي عَنْ نِصْفِهِ العَبْدِ، وَالعَبْدَ يُؤَدِّي عَنْ نِصْفِهِ الحُرِّ.

وَكُمْ قَدْرُ مَا يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمَا؟ يُخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(''). وَصَدَقَةُ الفِطْرِ تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ. وَإِذَا أَخْرَجَ الشَّعِيرَ أَوِ التَّمْرَ، وَقُوتُ بَلَدِهِ الحِنْطَةُ ؟ جَازَ.

⁽٢) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٠٦، «الإنصاف»: ٧/ ١٠٠.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٤٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٧/ أ. «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٥٠، «الإنصاف»: ٧/ ١٠٠.

الزكاة الزكاة المالية المالية

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الصَّاعِ الوَاحِدِ فِي صَدَقَةِ الفِطْرِ مِنْ جِنْسَيْنِ عَلَىٰ وَجْهِ الأَصْلِ

لاَ عَلَىٰ وَجْهِ القِيمَةِ، مِثْلُ أَنْ يُخْرِجَ نِصْفَ صَاعِ حِنْطَةٍ، وَنِصْفَ صَاعِ شَعِيرٍ (١).

ذَكَرُهُ أَبُو بَحْدٍ

وَإِخْوَاجُ النَّمْرِ أَفْضَلُ مِنَ البُّر.

وَإِذَا اعْتَقَدَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ، وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا بُخْلًا وَكَسَلًا؛ طَالَبَهُ الإِمَامُ بِهَا مالع وَاسْتَنَابَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَدَّاهَا وَإِلَّا قُتِلَ(٢).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: «إِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهَا وَفَاتَلَ الإِمَامَ عَلَيْهَا؛ كَفَرَ».

-••

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ١/ ٢٢١، درؤوس مسائل القاضي»: ٣٦/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٥١، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٠٣، «مفردات أبي يعلى الصغير»: ١٥٧/ب، «الإنصاف»: ٣/ ٢٨.



⁽١) تُنظر المسألة: (رؤرس مسائل القاضية: ٣٧/ ب، ارؤوس مسائل العُكبرية: ١/ ٣٥٩، ارؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٣٠٩، الإنصاف: ٧/ ١٣٢،





عرب من من الطّبيام عن الطّبيام عن الطّبيام عن الطّبيام عن الطّبيام عن المناطقة عن المناطق

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِيثَ مِن فَبَلِكُمْ ﴾ (١) فَصَوْمُ رَمَضَانَ فَرْضٌ عَلَىٰ ذُلِكَ مُسْلِمٍ، ذَكَرًا وَأُنْثَىٰ، إِذَا قَدِرَ عَلَىٰ ذَلِكَ وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْهُ مَرَضٌ.

وَرُخِّصَ لَهُ الإِفْطَارُ فِي السَّفَرِ، وَالْفِطْرُ أَفْضَلُ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّبْلِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مِنْ قَضَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ نَذْرٍ.

فَإِنْ نَوَىٰ مِنَ النَّهَارِ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَيُجْزِئُ صَوْمُ التَّطَوِّعِ بِالنِّيَّةِ مِنَ النَّهَارِ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ.

وَتَعْيِينُ النَّيَّةِ وَاجِبٌ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ.

فَإِنْ نَوَىٰ صَوْمًا مُطْلَقًا، / أَوْ نَوَىٰ صَوْمَ التَّطَوُّع؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَتُقْبَلُ فِي رُزْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ شَهَادَةُ عَدْلٍ وَاحِدٍ، سَوَاءٌ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةُ أَوْ لَمْ

يَكُنْ.

۲۲/پ

وَلَا يُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَوَّالٍ أَقَلُّ مِنَ اثْنَيْنِ. وَإِذَا رَآهُ رَجُلٌ وَحْدَهُ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَسْتَسِرَّ بِفِطْرِهِ.



⁽١) سورة البقرة: ١٨٣.

مال العلم المال ال

وَإِذَا رَأَىٰ الهِلَالَ أَهْلُ بَلْدِ، وَلَمْ [يَرَهُ] " أَهْلُ ثَلَدٍ آخَرَ، لَزِمَ مَنْ لَمْ يَرهُ مُحَكُمُ مَنْ رَآهُ، سَوَاءٌ كَانَ البَلَدَانِ مُتَقَارِبَيْنِ أَوْ مُتَبَاعِدَبْنِ. وَالْحَدْمُ مَنْ رَآهُ، سَوَاءٌ كَانَ البَلَدَانِ مُتَقَارِبَيْنِ أَوْ مُتَبَاعِدَبْنِ. وَالْحِمْءُ مُقَى: الإمْسَاكُ عَنِ الأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاعِ. وَالْجِمَاءُ وَلَا كَفَارَةً. وَلَا كَفَارَةً.

وَإِنْ جَامَعَ اللَّهُ الفَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ نَاسِيًا. وَمَلْ رَوَايتَيْن (١) وَ مَا المَرْأَةُ كَفَّارَةٌ ؟ عَلَىٰ رِوَايتَيْن (١) .

وَالكَفَّارَةُ:

عِيْنُ رَقَبَةٍ إِنْ وَجَدَ ذَلِكَ.

. أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ إِنْ لَمْ يَجِدُ.

_أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُذُّ بُرِّ أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرِ أَوْ شَعِيرٍ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصِّيَامَ (٣).

وَفِيهِ رِوَاتِهُ أُخُرَىٰ: أَنَّهُ عَلَىٰ النَّخْيِيرِ.

وَإِذَا عَجَزَ عَنْ كَفَّارَةِ الوَطْءِ حِينَ الوُّجُوبِ؛ مَقَطَتْ عَنْهُ.

وَمَنْ كَبِرَ أَوْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ؛ أَفْطَرَ وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا.

وَالحَامِلُ وَالمُرْضِعُ إِذَا [خَافَتَا](١) عَلَىٰ جَنِينِهِمَا؛ أَفُطَرَتَا وَعَلَيْهِمَا الكَفَّارَةُ



⁽١) ني الأصل : (يراه).

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٥٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٧٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»:١/ ٣٢٦، «الإنصاف»: ٧/ ٤١٨.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١/ أ، «رؤوس مسائل لعُكبري»: ١/ ٣٨١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٢٨، «الإنصاف»: ٧/ ٢٦٨.

⁽٤) في الأصل : (خافا).

لِكُلِّ يَوْم إِطْعَامُ مِسْكِينٍ.

وَالْمَرِيضُ وَالمُسَافِرُ إِذَا فَرَّطَا فِي القَضَاءِ حَتَّىٰ فَاتَ وَقْتُهُ وَجَبَ مَعَ القَضَاءِ وَالْمَرِيضُ وَالمُسَافِرُ إِذَا فَرَّطَا فِي القَضَاءِ حَتَّىٰ فَاتَ وَقْتُهُ وَجَبَ مَعَ القَضَاءِ الفَدْيَةُ.

وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا لَمْ يُطِيقَا الصِّيَامَ؛ أَفْطَرَا وَأَطْعَمَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا لَمْ يُطِيقَا الصِّيَامَ؛ أَفْطَرَا وَأَطْعَمَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَيَجُوزُ فَضَاءُ رَمَضَانَ مُتَفَرِّقًا،

وَإِذَا نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ بِغَيْرِ عَيْنِهِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّتَابُعُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ ('). كَمَا يَجِبُ التَّتَابُعُ فِي كَفَّارَةِ القَتْلِ، وَالظَّهَارِ، وَالمُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ، وَكَفَّارَةِ اليَمِين.

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخُرَىٰ: لَا يَجِبُ التَّنَابُعُ، كَمَا لَا يَجِبُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَالصِّيام عَنْ دَم التَّمَتُّع وَالقِرَانِ، وَجَزَاءِ الصَّيْدِ.

وَإِذَا جَامَعَ فِيمَا دُونَ الفَرْجِ فَأَنْزَلَ، أَوْ قَبَّلَ فَأَنْزَلَ؛ وَجَبَ القَضَاءُ وَالكَفَّارَةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتِيْنِ (').

وَالْأُخُرَىٰ: لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.

وَمَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ؛ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

وَإِنِ اسْتَقَاءَ؛ فَعَلَيْهِ الْفَضَاءُ.

وَالْحِجَامَةُ تُفْطِرُ الصَّاثِمَ.

فَأَمَّا الفَصْدُ؛ فَلَا يُفْطِرُ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي»: ٤١/ أ، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٢٨ «الإنصاف»: ٧/ ٤٥٤.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٣/ ٦٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧٨١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٥٠، «الإنصاف»: ٨٥/ ٢٨٨.

عتاب الصيام إلى

وَإِذَا بَلَعَ شَيْتًا بَقِي بَيْنَ أَسْنَانِهِ عَامِدًا؛ فَسَدَ صَوْمُهُ.

وَيُكْرَهُ مَضْغُ العَلَكِ.

ويَهُو وَيُكُرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْضُغَ لِصَغِيرٍ لَهَا إِذَا وَجَدَتُ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا(١). نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَاتِهَ أَبِي الحَادِثِ(١). نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَاتِهَ أَبِي الحَادِثِ(١).

وابع بي وَإِذَا دَخَلَ الذَّبَابُ أَوِ البَقُّ أَوِ الدُّخَانُ أَوِ الغُبَارُ حَلْقَ الصَّائِمِ؛ لَمْ يُفْسِدُ ذَلِكَ وَإِذَا دَخَلُ الذَّبَابُ أَوِ البَقُّ أَوِ الدُّخَانُ أَوِ الغُبَارُ حَلْقَ الصَّائِمِ؛ لَمْ يُفْسِدُ ذَلِكَ

مِنَ يَجُوزُ لِأَحَدِ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الفِطْرِ وَلَا يَوْمَ النَّحْرِ، لَا عَنْ فَرْضٍ وَلَا عَنْ تَطَوَّع. وَلا عَنْ قَطُوعٍ. وَلا عَنْ قَطُوعٍ. وَلا عَنْ قَطُوعٍ. وَلا عَنْ قَطُوعٍ.

وَهَلْ يَجُوزُ صِيَّامُهَا عَنْ وَاجِبٍ، مِثْلِ قَضَاءِ رَمَضَانَ وَنَذْرٍ أَوْ صَوْمٍ / عَنْ ١٢٢ دَم النَّمَتُّع؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٣٠ .

وَإِذًا حَالَ دُونَ مَطْلَعِ الهِلَالِ فِي لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ غَيْمٌ أَوْ قَتَرُ ؛ وَجَبَ صَوْمُهُ عَلَىٰ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(1).

وَالنَّانِيَةُ: لَا يَجِبُ.

وَالثَّالِثَةُ: يَتْبَعُ فِعْلَ الإِمَامِ فِي ذَلِكَ.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٥٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٧٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٢٠، «مفردات أبي يعلى الصغير»: ١٧١/ ب، «الإنصاف»: ٧/ ٣٤٦.



⁽١) تُنظر المسألة: ﴿ رَوْوس مسائل القاضي *: ١١/ أ، ﴿ رَوْوس مسائل الهاشمي *: ١/ ٣٢٨ ﴿ الإِنصاف *: ٧/ ٤٠٤.

⁽١) أخرجها عنه غلام الخلال في فزاد المسافر (رقم: ٩٩٤.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٦٤، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٤/ أ، ارؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٣، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٤٧، الإنصاف: ٧/ ٥٤٣.

WE SEED TO THE SEE

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشِعَ [رَمَضَانَ] (إِسِتُّ مِنْ شَوَّالٍ . وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ ، وَهِيَ أَيَّامُ البِيضِ ، يَوْمُ الثَّالِثِ عَشَرَ، وَالرَّابِعِ عَشَرَ، وَالخَامِسِ عَشَرَ .

وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمٍ عَرَفَةً.

وَمَنْ حَضَرَهُ المَوْتُ وَعَلَيْهِ صِيّامٌ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُوصِيَ أَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْم مِسْكِينٌ.

فَإِنْ لَمْ يُوصِ بِذَلِكَ؛ وَجَبَ عَلَىٰ الوَرَثَةِ أَنْ يُطْعِمُوا عَنْهُ مِنْ تَرِكَتِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالً. وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الوَرَثَةِ عَنْهُ.

وَإِنْ حَضَرَهُ المَوْتُ وَعَلَيْهِ صِيّامُ نَذْرٍ، فَصَامَ الوَرَثَةُ عَنْهُ ، صَحَّ الصِّيَامُ، وَيُخْرُجُ

مِنْ مَالِهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ٠

وَإِنْ لَمْ يَصُّومُوا عَنْهُ الطِّعِمَ مِنْ مَالِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ وَكَفَّارَةُ يَمِينِ. كَمَا لَوْ عَيَّنَ بِنَذْرِهِ صَوْمَ شَهْرٍ ا فَلَمْ يَصُمْ ا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ. وَإِذَا أَكُلَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الفَجْرَ لَمْ يَطُلُعْ فَبَانَ أَنَّهُ طَلَعَ ا أَوْ أَكُلَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ ثُمَّ بَانَ أَنَّهَا لَمْ تَغْرُبُ ا فَعَلَيْهِ الفَضَاءُ.

وَإِذَا أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الفَجْرِ، وَلَمْ يَبِنْ لَهُ طُلُوعُ الفَجْرِ بَعْدَ أَكْلِهِ؛ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

رَإِذَا طَلَعَ الفَجْرُ وَهُوَ مُخَالِطٌ لِامْرَأَتِهِ؛ فَعَلَيْهِ الفَضَاءُ وَالكَفَّارَةُ، سَوَاءٌ نَزَعَ فِي الحَالِ أَوْ لَبِثَ شَاعَةً،

وَكُذَلِكَ إِذَا وَطِئَ نَاسِيًا، ثُمَّ ذَكَرَ فَنَزَعَ.



⁽١) في «الأصل»: (لرمضان).

المالية المعلام المعلا

وَإِذَا تَعَلَّر فِي إِخْلِيلِهِ اللهِ عَلَيْهِ.

وَإِذَا اكْتَحَلُّ بِمَا يَصِلُ إِلَىٰ حَلْقِهِ ا فَعَلَّوْهُ.

وَإِذَا اسْتَعْطَ بِدُهُنِ أَوْ غَيْرِهِ ۚ وَوَصَلَ إِلَىٰ دِمَاغِهِ ۚ الْعُطَرَ.

وَإِذَا جَامَعَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَمْ يُكَمِّرْ حَتَّىٰ جَامَعَ فِي يَوْمِ آخَرَا فَعَلَهِ عَنَّارَةً ثَانِيَةً لِلْيَوْمِ الثَّانِي،

فَإِنْ وَمَلِيَّ فَكُفَّرَ ، ثُمَّ عَادَ فَوَطِئَ ثَانِيًّا فِي يَوْمِهِ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ ثَانِيَةً.

وَإِذًا نَظَرَ فَأَنْزَلَ افْعَلْيُهِ الْفَضَاءُ وَلَا كَفَّارْةً.

قَإِنِ اسْتَدَامُ النَّظْرَ حَتَّىٰ أَنْزَلُ ا فَفِي الكَفَّارَةِ رِوَابِتَانِ (١٠).

فَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ اللَّمْ يَفْسَدُ صَوْمُهُ.

فَإِنْ لَمْسَ فَأَمْذَىٰ ؛ فَعَلَيْهِ القَضَاءُ.

وَإِذَا أَوْلَجَ فِي بَهِيمَةٍ الْفُطَّرَ الْنُزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ وَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

وَكَذَٰلِكَ إِنْ أَوْلَجَ فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ أَوْ رَجُل.

وَإِذَا جَامَعَ امْرَأْتَهُ وَهِيَ مُكْرَهَةً أَوْ نَائِمَةً الْمَسَدَ صَوْمُهُمَا وَعَلَيْهِ القَضَاءُ.

وَلَوْ أَكْرَهَهَا عَلَىٰ الأَكْلِ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا القَضَاءُ.

وَإِذَا تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَدَخَلَ المَاءُ حَلْقَهُ ؟ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

رَيُّكْرَهُ السِّوَاكُ لِلصَّائِمِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَيُكْرَهُ فِي الصَّوْمِ / السَّوَاكُ بِالعُودِ الرَّطِبِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَكَيْنِ (١٠).

(۱) تُنظر المسألة: الرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٩٧، الرؤوس مسائل الهاشمي، ١/ ٣٣٠، الانصاف، ٢/ ١٨٠٠.

۲۲/ب

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٧، «رؤوس مسائل الفاضي»: ٤١/ب، «رؤوس مسئل العُكبري»: ١/ ٤٠٠، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٣٣، «الإنصاف»: ١/ ٢٤٣.

المنافق القِينِين

وَالأَخْرَىٰ: لَا يُكْرَهُ

وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْإغْتِسَالُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَخَوْفِ التَّلَفِ.

وَمَنْ لَمْ تُحَرِّكِ اللَّهُ اللَّهُ شَهْوَتَهُ ؛ لَمْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ فِي إِحْدَى الرَّوَايتَيْنِ (١). وَالأُخْرَىٰ: يُكُونُهُ،

وَإِذَا طَهُرَتِ الْحَائِضُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ (٢)، أَوْ قَدِمَ المُسَافِرُ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ، أَوْ رَبِي . أَفَاقَ الْمَجْنُونُ، أَوْ شَهِدَ الشَّهُودُ بَعْدَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ أَمْسِ، أَوْ أَفْطَرَ الرَّجُمُ مُنَعَمَّدًا، أَوْ صَحَّ المَرِيضُ، أَوْ أَسْلَمَ الكَافِرُ؛ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الإِمْسَاكُ فِي بَقِيَّةِ النَّهَار عَنِ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالجِمَاعِ (٣).

وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَىٰ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الإِمْسَاكُ.

وَإِذَا نَوَىٰ الصَّوْمَ فِي الحَضرِ، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الفِطرُ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْن⁽¹⁾.

وَإِذَا رَأَىٰ هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ، فَرَدَّ الحَاكِمُ شَهَادَتَهُ؛ صَامَ هُوَ.

وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ ؛ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

وَإِذَا نَذَرَ صِيَامَ شَهْرِ بِعَيْنِهِ، فَلَمْ يَصُمْهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ فَعَلَيْهِ القَضَاءُ وَكَفَّارَةُ يَمِينِ.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبرية: ١/ ٣٨٩، ارؤرس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٣٧، المفردات أبي يعلى الصغير»: ١٨/١٨٥ الإنصاف: ٧/ ٣٧٩.



⁽١) تُنظر المسألة: النمام»: ١/ ٢٩٦، قرؤوس مسائل القاضي،: ١٤/ أ، درؤوس مسائل الهاشمي١:١/ ١٣٥٠، والإنصاف: ٧/ ١٨٤.

⁽٢) كذا في "الأصل؟، وفي "رؤوس مسائل القاضي»: نهار رمضان.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٦٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/٤٢، «رؤوس مسائل العُكبري، ١/ ٣٨٩، ١ رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٣٦، «الإنصاف»: ٧/ ٣٦٢.

مانالا المال المالا المالا

مَعَمَّ مَعَنَّ لَمُ يَصُمُهُ لِعُذْرٍ، كَالحَيْضِ وَالمَرَضِ؛ فَعَلَيْهِ الفَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةً. وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ يَقْدِمُ فُلَانٌ، فَقَدِمَ فُلَانٌ نَهَارًا وَلَمْ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ فِيهِ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ اليَوْمَ وَيَقْضِيَ وَيُكَفِّرُ.

ُ فَإِنْ قَدِمَ فِي يَوْمٍ قَدْ أَكَلَ فِيهِ لَرِمَهُ قَضَاءُ ذَلِكَ اليَوْمِ وَالكَفَّارَةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَ التَوْمِ وَالكَفَّارَةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَ التَمَيْنِ (١) .

وَالْأُخْرَىٰ: لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

قَإِنْ قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُّومَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْدِمُ فِيهِ فُلَانٌ فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمٍ (٢).

وَقَالَ الْخِرَقِيُ (مُنَا: ﴿ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ٩.

فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرَ رَجَبٍ، فَصَامَ شَهْرَ جُمَادَى ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَكَذَٰ لِكَ مَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي وَقُتِ بِعَيْنِهِ.

فَإِنْ جُنَّ قَبْلَ مَجِيءِ رَجَبٍ، وَبَقِيَ كَذَلِكَ حَنَّىٰ مَضَىٰ رَجَبُ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ فَضَاؤُهُ. وَالتَّتَابُعُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي قُضَاءِ رَمَضَانَ.

وَالأَسِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ عُمَّيَتْ عَلَيْهِ الشَّهُورُ، إِذَا صَامَ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ وَافَقَ مَنْ وَهُهُ.

وَإِذَا أَفَاقَ المَجْنُونُ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ؛ لَزِمَهُ صَوْمُ مَا بَقِيَ مِنَ الشَّهْرِ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ فَضَاءُ مَا مَضَىٰ.



⁽۱) تُنظر المسألة: الروابتين والوجهين؟: ٣/ ٢٦، الرؤوس مسائل القاضي : ١/ ١٣٠ الرؤوس مسائل الهاشمي : ١/ ٢٤٢، الإنصاف : ٨٠ ٥٠٠.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٢٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٠ أ، «رؤوس مسائل المُكيري»: ١/ ٢٩١٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٤٢، «الإنصاف»: ٢٨/ ٢٠٠٠.

⁽٢) قالمختصرة ص ٣٢٤.

وَإِذَا نَوَىٰ مِنَ اللَّهٰلِ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُفِقْ حَتَّىٰ غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ لَمْ يَفِيعُ صَوْمُهُ.

وَإِنْ أَفَاقٌ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ﴾ أَجْزَأُهُ.

وَإِذَا دَخَلَ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ ۚ لَمْ يُكْرَهْ قَضَاؤُهُ.

وَإِذَا قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُّومَ يَوْمَ النَّحْرِ» أَوْ «يَوْمَ الفِطْرِ» فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ كَفَارَةُ يَهُ عَلَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

وَالْأُخْرَىٰ: يُفْطِرُ وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَإِذَا رَفَضَ الصَّوْمَ، أَوِ اعْتَقَدَ الخُرُوجَ مِنْهُ الْ بَطَلَ صَوْمُهُ.

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصِّيَامِ.

إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً.

1/92

--@ -

 ⁽۱) تُنظر العسالة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٩٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٤٣/ب، «وؤوس مسائل الفكيري»: ١/ ١٣٩٣ درؤوس مسائل الهاشسي». ١/ ٣٤٧، «الإبصاف»: ١٩٩/٢٨.





* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ [أَن طَهِرَا] (''بَيْتِي الطَّالِيفِينَ وَالْمُنكِفِينَ وَالرُّحَظِّعِ السُّجُودِ ﴾ ''. وَالإعْتِكَافُ سُنَّةٌ.

وَلَا يَصِحُّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا فِي المَسْجِدِ.

إِلَّا أَنَّ اعْتِكَافَ الرَّجُلِ؛ يَخْتَصُّ بِالمَسَاجِدِ الَّتِي يُقَامُ فِيهَا الجَمَاعَاتُ. فَأَمَّا النِّسَاءُ؛ فَيَصِحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالنَّيَّةِ.

وَيَصِحُّ بِلَا صَوْمٍ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَامِعَ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا.

وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ، لَيْلًا فَعَلَ ذَلِكَ أَوْ نَهَارًا("). فَإِنْ كَانَ الِاعْتِكَافُ نَذْرًا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ كَفَّارَةً.

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ اللَّهُ قَدْ نَصَّ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ (١٠): اإِذَا نَذَرَ

⁽٤) لم أجد هذه الرواية في المطبوع من أمسائل صالح، وذكرها القاضي عن صالح في االروايتين والوجهين»: ٣/ ٦٤ وفي التعليق: ١/ ٣٥، وهي رواية عبد الله في المسائلة، رقم: ٨٩٤.



⁽١) في الأصلة: (وطهر).

⁽٢) سورة البقرة: ١٢٥.

⁽٣) في التعليقة: ١/ ٤٣٨: إذا وطئ عامدًا في حال الاعتكاف؛ وجبت عليه كفارة الوطء في أصح الروايتين.

﴿ وَمَامَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ، فَأَفْطَرَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ؛ قَضَىٰ وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ بَمِينٍ ﴿) وَسَامَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ، فَأَفْطَرَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ؛ قَضَىٰ وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ بَمِينٍ ﴾ () وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وَلا يَجُوزُ لَهُ الخُرُوجُ مِنَ المَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ.

و يَ بَارُرُ مَنَ فَرَجَ لِجِنَازَةٍ أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ؛ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ وَإِذَا أَوْجَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ اعْتِكَافَ شَهْرٍ؛ لَزِمَهُ ذَلِكَ مُتَنَابِعًا.

وَإِذَا خَافَ عَلَىٰ نَفْسِهِ فِي المَسْجِدِ الَّذَي اعْتَكَفَ فَيهِ مِنْ لُصُوصٍ أَوْ مِنَ المَسْجِدِ، وَلَا يَنْطُلُ اعْتِكَافُهُ. اسْتِهْدَامِ المَسْجِدِ؛ فَلَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَىٰ غَيْرِهِ مِنَ المَسَاجِدِ، وَلَا يَنْطُلُ اعْتِكَافُهُ. اسْتِهْدَامِ المَسْجِدِ؛ فَلَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَىٰ غَيْرِهِ مِنَ المَسَاجِدِ، وَلَا يَنْطُلُ اعْتِكَافُهُ. وَالْمَسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ التَّشَاعُلُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَالصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ القُرُآنِ فِي وَالمُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ التَّشَاعُلُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَالصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ القُرْآنِ فِي

وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ إِفْرَاءُ القُرْآنِ، وَكَتْبُ الْحَدِيثِ، وَمُجَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُذَاكَرَةُ(» لَهُمْ فِي العِلْمِ وَالنَّدْرِيسِ.

وَلَيْلَةُ القَلْدِ تُلْتَمَسُ فِي جَمِيعِ العَشْرِ الأَوَاحِرِ.

وَأَوْكَدُهُ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالعِشْرِينَ.

وَإِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ؛ لَزِمَهُ اعْتِكَافُ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَةٍ، يَدْخُلُ المَسْجِدَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ وَيَبْقَىٰ فِيهِ إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اليَّوْمِ الثَّانِي.

وَّ إِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ يَتَخَلِّلُهَا يَوْمُ الجُمْعَةِ، فَاعْتَكَفَ فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ لِصَلَاةِ الجُمُّعَةِ؛ لَمْ يَبْطُل اعْتِكَافُهُ.

وَإِذَا شَرَطَ فِي اعْتِكَافِهِ مَا فِي فِعْلِهِ قُرْبَةٌ، مِثْلَ عِيَادَةِ المَرِيضِ وَشُهُودِ الجِنَازَةِ وَذِيَارَةِ أَهْلِهِ وَقَصْدِ العُلَمَاءِ؛ جَازَ.



⁽۱) تُنظر المسألة: التمام: ١/ ٢٩٩، قرؤوس مسائل القاضية: ١٢/ ب، فرؤوس مسائل العُكبريا: ١/ ٤١٠، قرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٣٥٠، «الإنصاف»: ٧/ ٦٣٢.

⁽٢) فَي ﴿ التعليقِ ؟: المناظرة.



المحالم على المحالم ال

*/ قَالَ اللَّهُ نَعَالَىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى اُلنَّاسِ حِبُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١).

وَيَجِبُ الحَجُّ عَلَىٰ الحُرِّ البَالِغِ العَاقِلِ إِذَا اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

وَالِاسْتِطَاعَةُ:

امرية. الاستطاعة

. وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ.

- وَالنُّبُوتُ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ.

فَإِنْ كَانَ مُقْعَدًا أَوْ شَيْخًا كَبِيرًا؛ لَمْ يَلْزَمْهُ.

- وَيَكُونُ الطَّرِيقُ مَسْلُوكًا آمِنًا.

- وَيَكُونُ لِلْمَرْأَةِ مَحْرَمٌ.

فَإِذَا رُجِدَتْ هَذِهِ الشَّرَائِطُ؛ وَجَبَ الحَجُّ عَلَىٰ [الفَوْرِ](''، وَلا يَسَعُ تَأْخِيرُهُ مَعَ الفُذرة عَلَيْهِ.

فَإِنْ أَخْرَ الإِحْرَامَ إِلَىٰ المِيقَاتِ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ. وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَنْزِلِهِ؛ كُرِهَ ذَلِكَ، وَصَحَّ إِحْرَامُهُ. وَلَا يُجَاوِزُ المِيقَاتَ إِلَّا مُحْرِمًا.



⁽١) سورة آل عمران: ٩٧.

⁽١) في «الأصل»: (القدر).

المُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُل

وَالمَوَافِيتُ الَّتِي يَقَعُ الإِحْرَامُ مِنْهَا، وَلَا يَجُوزُ مُجَاوَزَتُهَا هِي:

ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.

وَذُو الْحُلَّيْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَذُو الْحُكَيْفَةِ لِأَهْلِ الشَّامِ. وَالْجُحْفَةُ لِأَهْلِ الشَّامِ.

وَقَرُنٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ.

وَيَلَمْلُمُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ

اغْنَسَلَ، أَوْ تَوَضَّأً.

وَالغُسْلُ أَفْضَلُ.

ثُمَّ يَلْبَسُ نَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ، وَيَتَطَيَّبُ بِأَيِّ طِيبٍ شَاءَ مِنَ الْغَالِيةِ وَالمِسْكِ وَالْكَافُودِ وَمَاءِ الْوَرْدِ.

ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الحَجَّ فَيَسَّرْهُ لِي وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي، وَمَحَلِّي حُيثُ حَبَسْتَي، وَيَنْوِي الإِحْرَامَ، فَإِذَا نَوَىٰ؛ فَقَدْ أَحْرَمَ.

وَيَكُونُ إِخْرَامُهُ عَفِيب رَكْعَتَيْنِ [يُصَلِّيهِمَا](١٠).

ثُمَّ يُلَبِّي، فَيَقُولُ: «لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الحَمْلَ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

وَالتَّلْبِيَّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

وَيُلَبِّيُ عِنْدَ تَنَقُّلِ الأَحْوَالِ بِهِ كُلَّمَا عَلَا شَرَفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ رَكُبًا، أَوْ بِالأَسْحَارِ، وَفِي إِدْبَارِ الصَّلَوَاتِ.



⁽١) في «الأصل»: (يصليها).

4

وَإِظْهَارُ التَّلْبِيَةِ غَيْرُ مَسْنُونِ فِي الأَمْصَارِ وَمَسَاجِدِ الأَمْصَارِ، وَإِنَّمَا [هُوَ](١) مَسْنُونٌ فِي الصَّحَارِي وَالبَرَارِيِّ.

[وَيَتَّقِي] (٢) فِي إِحْرَامِهِ مَا نَهَىٰ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ اللَّغْوِ، وَالرَّفَثِ، وَالفُسُوقِ، وَالجِدَالِ. عنوات وَلاَيْعَلَى رَأْسَهُ.

وَلَهُ أَنْ يُغَطِّي وَجْهَةً.

وَالمَرْأَةُ لَا تُغَطِّي وَجْهَهَا.

وَلَهَا أَنْ تُغَطِّي رَأْسَهَا.

وَتُلْبُسُ المَخِيطُ.

وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ مَا يُشْتَمَلُ عَلَيْهِ بِالخِيَاطِ.

وَلَا يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ مَيْزَرًا فَيَلْبَسُهُ، وَلَا يَفْتِقُهُ.

وَلَا يَلْبَسُ خُفَّيْنِ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَيَلْبَسُهُ، وَلَا يَقْطَعُهُ أَسْفَلَ الكَعْبَيْنِ. وَإِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِمَكَّةَ فَدَخَلَهَا قَبْلَ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ الطَّفَ طَوَافَ القُدُومِ سَبْعَةَ أَشُواطٍ.

فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَسْعَىٰ عَفِيبَهُ ؛ رَمَلَ فِي طَوَافِهِ ثَلَاثُةَ أَشُوَاطٍ، وَمَشَىٰ فِي الْبَاقِي عَلَىٰ هَيْأَتِهِ (٣). الْبَاقِي عَلَىٰ هَيْأَتِهِ (٣).

ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ المَقَامِ وَحَيْثُمَا تَيَسَّرَ / لَهُ.

ثُمَّ رَجَعَ إِلَىٰ الحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ.

ثُمَّ خَرَّجَ إِلَىٰ الصَّفَا فَسَعَىٰ مِنْهَا إِلَىٰ المَرْوَةِ.

(١) في «الأصل»: (هي)، والتصويب من ارؤوس مسائل القضي،

(٢) في الأصل»: (وتنفي).

(٣) في الأصل ١: (هيئته).



Î/co

المَعْدُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

يُمْ يُقِيمُ بِمَكَّةَ إِلَىٰ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

تَم يَقِيم بِعَثْ يَوْمُ التَّرُويَةِ رَاحَ إِلَىٰ مِنَىٰ، فَصَلَّىٰ بِهَا الظُّهْرَ وَالعَصْرَ وَالمَغْرِبُ وَالعِشَاءَ وَالفَجْرَ.

والعِسَاء والمَّامِ. نُمَّ يَرُوحُ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ، فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ مَعَ الْإِمَامِ، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الظَّهْرِ.

وَدِ السَّمْسُ، فَيَدُفَعُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَىٰ أَنْ تَغُرُبَ الشَّمْسُ، فَيَدُفَعُ مَعَ الْإِمَامِ إِلَىٰ أَنْ تَغُرُبَ الشَّمْسُ، فَيَدُفَعُ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا يُصَلِّي المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ الْإِمَامِ، وَلَا يُصَلِّي المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ الْإِمَامِ، وَلَا يُصَلِّي المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ وَلَا يَصَلَّي المَغْرِبَ وَالعِشَاءَ وَلَا يَتُمْ مِي بِهَا.

ثُمَّ يُصَلِّي الفَجْرَ بِغَلَسٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ المِيفَدَةِ، وَيَدْعُو؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَهُ عَلَيْوَسَلُرُ وَقَفَ عِنْدَهَا.

ثُمَّ يَدْفَعُ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَيَأْنِي مِنَّىٰ فَيَنْزِلُ بِحَيْثُ شَاءَ، وَيَصِيرُ إِلَىٰ جَمْرَةِ العَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَيَعُودُ إِلَىٰ مِنَّىٰ، فَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصَّرُ.

وَالحَلْقُ أَفْضَلُ.

ثُمَّ يَذْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ يَسْتَلِمُ الحَجَرَ فِي كُلِّ شَوْطٍ، وَإِنْ كَانَ سَعَىٰ عَقِيبُ^(۱) طَوَافِ القُدُومِ؛ لَمْ يَرْمُلْ فِي طَوَافِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَىٰ؛ رَمَلَ فِي الطَّوَافِ وَسَعَىٰ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُّوَةِ.

نُمَّ عَادَ إِلَىٰ مِنْيْ.



⁽١) تكررت في االأصل.

وَلَا يَبِيتُ بِمَكَّةً.

فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟ كَانَ مُسِيتًا وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١). وَالأَخْرَىٰ: لَا دَمَ.

فَإِذَا عَادَ إِلَىٰ مِنَّىٰ بَاتَ هُنَاكَ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ اليَوْمِ التَّانِي مِنَ النَّفْرِ رَمَىٰ الجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي المَسْجِدَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَكَبَّرَ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَدَعَا، ثُمَّ رَمَىٰ الجَمْرَةَ الْعَشْرَةَ الْوُسْطَىٰ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَأْتِي الجَمْرَةَ الَّتِي هِي جَمْرَةُ العَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ الجَمْرَةَ الْقِي هِي جَمْرَةُ العَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَرْجِعُ إِلَىٰ مِنَى فَيَبِيتُ بِهَا، فَإِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ فَعَلَ مِثْلَمَا فَعَلَ فِي اليَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.

ثُمَّ هُوَ بِالْحِيَارِ إِنْ شَاءَ أَقَامَ حَتَّىٰ يَفْعَلَ فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ مِثْلَمَا فَعَلَ فِي اليَوْمَيْنِ قَبْلَهُ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الوَدَاعِ، وَيَرْجِعُ إِلَىٰ أَهْلهِ إِنْ أَحَبَّ. وَهَذَا حُكْمُ المُنْفَردِ بالحَجِّ.

فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَالعُمْرَةُ وَاجِبَةً.

السرا فَإِذَا أَرَادَ الإِخْرَامَ بِهَا صَنَعَ مَا يَصْنَعُهُ الحَاجُّ مِنَ الاغْتِسَالِ وَاللَّبْسِ وَالتَّلْبِيَةِ، واحتامها وَيَأْتِي البَيْتَ فَبَطُوفُ وَيَسْعَىٰ، وَيَحْلِنُ أَوْ يُقَصَّرُ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ.

وَالحَاجُّ إِذَا حَلَقَ / حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، فَإِذَا طَافَ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ، وَيَبْقَىٰ ١٠٠٠عَلَيْهِ السَّغْمِي وَالرَّمْمِي.

وَطَوَافُ الصَّدَرِ وَكُلُّ ذَلِكَ؛ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٠٩» «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٥، «رؤوس مسائل الفاضي»:
 ١٥/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٩٤، «الإنصاف»: ١/ ٢٣٦.



وَفِي السَّعْي؛ رِوَابَةٌ أُخْرَىٰ: أَنَّهُ رُكُنٌّ؛ كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ (١). وَآمًا القَارِنُ فَهُوَ المُحْرِمُ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ مَعًا؛ وَفِيهِ رِوَايَتَان (١٠):

إَخْدَاهُمَا: يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ المُفْرِدُ سَوَاءٌ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِيَّةُ: يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ المُعْتَمِرُ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِن أَفْعَالِ العُمْرَةِ عَلَىٰ طَرِيقِ الوَّجُوبِ، ثُمَّ يَبْقَىٰ حَرَامًا بِمَكَّةَ إِلَىٰ يَوْمِ التَّزوية، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَىٰ مِنَّىٰ فَيُقِيمُ بِهَا إِلَىٰ غَدَاةِ عَرَفَةَ، فَيَرُوحُ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ فَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُ، فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَّرَ؛ حَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِقِرَانِهِ، وَهُوَ دُمُ نُسُكِ.

وَأَمَّا المُتَمَتِّعُ فَهُو أَنْ تَصِحَّ لَهُ العُمْرَةُ وَالحَجُّ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ العص مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَخَلَّلَهُمَا سَفَرٌ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، ويَحِلُّ بَيْنَ العُمْرَةِ وَالحَجّ، وَيَسْتَمْنِعُ بِاللِّبَاسِ وَالطِّيبِ وَالجِمَاعِ وَالحَلْقِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ أَدْنَاهُ شَاةً".

وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ.

وَالإِفْرَادُ أَفْضَلُ مِنَ القِرَانِ.

وَكُلُّ ذَٰلِكَ جَائِزٌ.

وَلَيْسَ فِي العُمْرَةِ إِلَّا طَوَاكٌ وَاحِدٌ.

وَفِي الحَجِّ المُفْرَدِ ثَلَاثَةً أَطُوفَةٍ:

- طَوَافُ القُدُومِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

للعتبر والمقرد والتبثع والقارن

القران

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٦٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٤، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٦٨ قرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٣٨٥، قالإنصاف: ١٦٧ /٨.



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٥٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٤، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٨٧) الرؤوس مسائل الهاشميه: ١/ ٣٨٥، اللانصاف،: ٩/ ٢٨٩.

ـ وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَهُوَ رُكُنُ لَا يَصِحُّ الحَجُّ إِلَّا بِهِ. ـ وَطَوَافُ الصَّدَرِ، وَهُوَ وَاجِبٌ.

فَإِنْ تُرَكَّهُ الْعَلَيْهِ دُمٌّ.

وَأَمَّا التَّمَتُّعُ:

فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ؛ فَفِي حَقِّهِ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا كَالْمُفْرِدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَأْتِي بِاثْنَيْنِ مِنْهَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ؛ الأَوَّلُ سُنَّةٌ، وَالثَّانِي رُكُنٌ، وَالثَّالِثُ لِلْوَدَاعِ، وَيَكُونُ السَّعْيُ عَقِيبَ الأَوَّلِ وَالثَّانِي.

وَأَمَّا القَارِنُ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ(١):

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ كَالمُفْرِدِ فِي حَقِّهِ ثُلَاثَةٌ؛ الأَوَّلُ مُنَّةٌ لِلْقُدُومِ، وَالنَّانِي رُكْنٌ، وَالنَّالِثُ وَاجِبٌ لِلْوَدَاعِ.

وَالثَّانِيَةُ: فِي حَقِّهِ ثَلَاثَةً؛ اثْنَانِ مِنْهَا رُكْنَانِ وَمَعَهُمَا سَعْيَانِ، أَحَدُهُمَا لِلْعُمْرَةِ، وَالآخَرُ لِلْحَجِّ، وَالثَّالِثُ لِلْوَدَاعِ.

وَإِذَا لَبِسَ المُحْرِمُ فَمِيصًا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ جُبَّةً أَوْ عِمَامَةً أَوْ قَبَاءً وَ فَعَلَيْهِ دَمُ ، سَوَاءً لَبَسَهُ يَوْمًا كَامِلًا أَوْ أَقَلَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا تَطَيَّبَ، سَوَاءٌ طَبَّبَ عُضْوًا كَامِلًا أَوْ بَعْضَهُ. وَإِذَا حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَإِنْ حَلَقَ دُونَ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ شَعْرَةٍ مُدَّ. وَكَذَلِكَ إِنْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظَافِيرَ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَإِنْ قَلَّمَ أَقَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَفِي كُلُّ ظُفْرٍ مُدَّ.



⁽١) نفس العزو السابق.

學學學

للمُعَلِينَا اللهُ عَلَيْهُ وَمُ وَاحِدٌ، سَوَاءٌ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ } وَإِذَا جَامَعَ مِوَازًا وَلَمْ يُكَفِّرُ ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ، سَوَاءٌ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ }

وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأُوَّلِ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌّ ثَانٍ.

وَمَنْ فَاتَّهُ الحَجُّ ؛ تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِل.

وَفَوَاتُ الحَجُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ لَا يَصِلَ إِلَىٰ عَرَفَةَ حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ مِنْ يَوْم

وَلا يَفْسَدُ الحَجُّ إِلَّا بِالجِمَاعِ قَبْلَ رَمْيِ الحَمْرَةِ.

فَإِذَا أَفْسَدَهُ ؛ كَانَ عَلَيْهِ ذَبْحُ بُذُنَةٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا، وَيَمْضِي فِي حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ.

وَيُصِحُّ الحَجُّ:

الإلابة لي المح

Ísa

ـ عَنِ المَيِّتِ،

_وَعَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، كَالمُقْعَدِ / وَالشَّيْخِ الفَانِي.

وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالً.

رَيَحُجُ عَنْهُمْ مَنْ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ.

وَإِنْ حَجَّ عَنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحُجُّ عَنْ نَفْسِهِ؛ لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ.

وَيَقَعُ الْحَجُّ عَنِ الْحَاجِّ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ: «لَا يَقَعُ عَنْهُ، وَلَا عَنِ المَحْجُوجِ عَنْهُ».

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: «يَقَعُ عَنِ المَحْجُوجِ عَنْهُ، وَيَقْلِبُهُ الحَاجُّ عَنْ نَفْسِهِ».

وَمَنْ بَذَلَ لَهُ غَيْرُهُ الطَّاعَةَ فِي الحَجِّ ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ فَرْضُ الحَجِّ، سَوَاءٌ كَانَ المَبْذُولُ [لَهُ](١) صَحِيحًا أَوْ زَمِنًا، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا.

وَإِذَا حَجَّ المَعْضُوبُ أَوِ الصَّحِيحُ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ؛ أَجْزَأَهُ.

(١) ليست في «الأصل» ستدركتها من «التعليقة» و «القصول».



68

وَإِذَا كَانَ مَرَضُهُ بُرْجَىٰ زَوَ لُهُ اللهُ يَجُزُلُهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ.
وَمَنْ كَانَ البَحْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَرِيقِ مَكَّةً، وَالغَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةُ الْعَلَيْهِ الحَجُّ .
وَالأَعْمَىٰ إِذَا وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَقَائِدًا يَقُودُهُ الْزِمَهُ الخُرُوجُ بِنَفْسِهِ.
وَإِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الإِسْلَامِ الزِمَ الوَرَثَةَ أَنْ يَحُجُّوا عَنْهُ، مِنْ صُلْبِ مَالِهِ،
مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ، سَوَاءٌ وَصَّىٰ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يُوصِ.

وَلَا يَجُوزُ الْإَسْتِئْجَارُ عَلَىٰ الحَجِّ، وَلَا عَلَىٰ الطَّاعَاتِ، مِثْلِ الْإِمَامَةِ وَالأَذَانِ وَتَعْلِيمِ القُرْآنِ.

وَإِنَّمَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ عَنْ غَيْرِهِ بِنَفَقَةٍ يَأْخُذُهَا مِنْهُ.

فَإِنْ فَضُلَ مِنْهَا شَيْءٌ رَدَّهُ.

وَإِذَا أَخَذَ مَالًا لِيَحُجَّ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَصُدَّ الآخِذُ بِعَدُوَّ أَوْ مَوْتٍ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانُ مَا أَنْفَقَ.

وَإِذَا أَخَذَ مَالًا لِيَحُجَّ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَقَرَنَ؛ لَمْ يَضْمَنِ النَّفَقَةَ، وَكَانَ دَمُ الفِرَانِ فِي مَالِ الحَاجِّ. الفِرَانِ فِي مَالِ الحَاجِّ.

وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الإِسْلَامِ، فَأَحْرَمَ وَيَنْوِي بِهِ تَطَوُّعًا؛ وَقَعَ بِهِ عَنْ حَجَّةِ الإِسْلَامِ الْمُواتِيَّنِ (١) . الإِسْلَامِ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِيَّنِ (١) .

وَالْأُخُرَىٰ: يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ.

وَالأَوْلَىٰ أَنْ يُحْرِمَ بِالحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ.

فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الحَجِّ؛ صَحَّ الإحْرَامُ.

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ١١٤، «التمام»: ١/ ٣٠٥، «رؤوس مسائل الفاضي»: ٤٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٥٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٥٦، «الإنصاف»: ٨/ ٩٣.



ははは一個



أخهر الحج والأيام للعلومات وللعدودات

_وَذُو الْقَعْدَةِ.

. وَعَشَرَهُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الحِجَّةِ آخِرُهَا يَوْمُ النَّحْرِ. وَالأَيَّامُ المَعْلُومَاتُ: عَشَرَهُ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ ذِي الحِجَّةِ. وَالأَيَّامُ المَعْدُودَاتُ: يَوْمُ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ. وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ. وَيَوْمُ الخَجِّ الأَكْبَرِ: يَوْمُ عَرَفَةَ.

وَيَقْطُعُ [المُعْتَمِرُ](١) التَّلْبِيَةَ ؛ إِذَا افْتَتَحَ الطَّوَاف.

وَيَقْطَعُ الحَاجُ التَّلْبِيَّةَ ؛ حِينَ يَوْمِي الجَمْرَةَ.

وَلَا تُكْرَهُ العُمْرَةُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ النَّشْرِيقِ.

وَيَجُوزُ فِعْلُ العُمْرَةِ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ وَأَكْثَرَ.

وَالأَفْضَلُ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ.

وَيَجُوزُ فَسْخُ الحَجِّ إِلَىٰ العُمْرَةِ.

وَمَعْنَاهُ: يَفْسَخُ نِيَّتُهُ بِالحَجِّ، وَيَقْطَعُ أَفْعَالَهُ وَيَجْعَلُ إِخْرَامَهُ لِلْعُمْرَةِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ حَلَّ، ثُمَّ أَخْرَمَ لِلْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ لِيَكُونَ مُتَمَتِّعًا. وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشُقْ هَدْيًا.

فَأَمَّا إِنَّ سَاقَ الهَدْيَ؛ لَمْ يَجُزِ الفَسْخُ.

وَكُذَلِكَ يَجُورُ فَسُخُ القِرَانِ إِلَىٰ العُمْرَةِ المُفْرَدَةِ.

وَالمَكِّيُّ يَصِحُّ مِنْهُ التَّمَتُّعُ وَالقِرَانُ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ دَمّ.

وَإِذَا / رَجَعَ المُتَمَتِّعُ إِلَىٰ المِيقَاتِ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ العُمْرَةِ ؟ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ دَمُ المُتْعَةِ.

۲٦/ب

⁽١) في "الأصل": (المقيم)، والتصويب من "التعليقة، واالفصول.



قَلِنْ رَجَعَ إِلَىٰ مَوْضِعِ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ؛ سَقَطَ عَنْهُ دَمُ المُتْعَةِ. وَإِذَا أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ، وَطَافَ لَهَا فِي شَوَّالِ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتَّمًا حَتَّىٰ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَبِّر.

وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ هَدْي المُتْعَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ. وَإِذَا صَامَ المُتَمَتَّعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامِ بَعْدَهَا أَحْرَمَ بِالعُمْرَةِ؛ أَجْزَأَهُ.

وَإِذَا لَمْ يَصُمِ المُتَمَتِّعُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ صَامَهَا (١).

وَهَلْ عَلَيْهِ دَمُّ لِتَأْخِيرِهَا عَنْ أَيَّامِ الحَجُّ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ فَأَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامِ الحَجُّ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ فَأَخَّرَهُ عَنْ أَيَّامِ النَّمَتُّعِ وَالقِرَانِ، وَالنَّانِي لَيَّامُ النَّمَتُّعِ وَالقِرَانِ، وَالنَّانِي لِللَّا خِيرِ عَنْ وَقْتِهِ؟ عَلَىٰ رِوَايَاتٍ (١٠):

إِحْدَاهَا: يَجِبُ عَلَيْهِ دَمْ لِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ، وَدَمٌ ثَانِ لِتَأْخِيرِ الدَّمِ. وَالنَّانِيَةُ: عَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ.

وَالنَّالِئَةُ: إِنْ كَانَ التَّأْخِيرُ لِعُلْدٍ، وَهُو تَعَلَّرُ مَا يَشْتَرِيهِ أَوْ ضِيقُ نَفَقَتِهِ؛ فَلا دَمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ فَعَلَيْهِ دَمْ.

وَإِذَا صَامَ المُتَمَتِّعُ السَّبْعَةَ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ الحَجِّ، قَبْلَ الرُّجُوعِ إِلَىٰ أَهْلِهِ، أَجْزَأَهُ. وَإِذَا دَخَلَ المُتَمَتِّعُ فِي الصَّوْمِ، ثُمَّ وَجَدَ الهَدْيَ فِي صِيَامِهِ؛ أَجْزَأَهُ المُضِيُّ فِيهِ. وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَصُومَ قَبْلَ بَوْمِ التَّرْوِيَةِ بِيَوْم، وَيَوْمَ التَّرُويَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةً. وَالمُتَمَتِّعُ الَّذِي يَسُوقُ (") الهَدْيَ لَا يُحِلُّ إِلَّا يَوْمَ النَّرُورِيةِ .

⁽١) أي صامها قضاءً.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٢٨٨، الروابتين والوجهين»: ١/ ٣٠٤، التمام»: ١/ ٣١٢، درؤوس مسائل القاضي»: ٤٩/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»:١/ ٣٦٤ «الإنصاف»: ٨/ ٣٩٤.

⁽٣) في «الأصل»: (لسوق)، والتصويب من «التعليقة».

(作為)與計

فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ؛ ذَبَحَ وَحَلَّ.

فَإِذَا طَافَ وَسَعَىٰ بِعُمْرَةٍ؛ لَمْ يُحِلَّ مِنْهَا، وَلَكِنْ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ، ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّىٰ يَتَحَلَّلَ مِنْهُمَا مَعًا.

وَحَاضِرُو المَسْجِدِ الحَرَامِ هُمْ:

. أَهْلُ الْحَرَمِ.

. وَمَنْ كَانَ مِّنَ الحَرَمِ عَلَىٰ مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِي مِثْلِهَا الصَّلَاةُ.

* وَفَاثِدَتُهُ: أَنَّهُمْ إِذَا تَمَتَّعُوا لَا دَمَ عَلَيْهِمْ.

وَإِذَا جَاوَزَ المِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ، ثُمَّ عَادَ إِلَىٰ المِيقَاتِ؛ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ عَنْهُ، لَبَّىٰ أَوْ لَمْ يُلَبِّ.

وَالمَكِّيُّ إِذَا خَرَجَ إِلَىٰ الحِلِّ (١)، فَأَحْرَمَ مِنْهُ بِالحَبِّ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّمُ، سَوَاءٌ عَادَ إِلَىٰ الحَرَم أَوْ لَمْ يَعُدُ، بَلْ مَضَىٰ (١) عَلَىٰ إِحْرَامِهِ إِلَىٰ عَرَفَةً.

وَإِذَا جَاوَزَ المِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ، ثُمَّ جَامَعَ؛ فَعَلَيْهِ فَضَاؤُمَا.

فَإِنْ قَضَاهَا؛ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ لِتَرْكِ المِيقَاتِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣). وَالأُخْرَىٰ: يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُ.

وَإِذَا أَخْرَمَ بِنُسُكِ، ثُمَّ نَسِيَ مَا أَخْرَمَ بِهِ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ صَيَّرَهُ حَجَّا، وَإِنْ شَاءَ صَيَّرَهُ عُمْرَةً.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٣٢٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٩، «التمام»: ١/ ١٣١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٤٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٦٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٦٦.



⁽١) في الأصل: (الجبل)، والتصويب من التعليقة.

⁽٦) كذا في الأصل ، وفي التعليقة و الفصول ، ومضى.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لَبْسُ القُفَّازَيْنِ.

وَإِذَا لَيِسَ المُحْرِمُ القَبَاءَ، وَأَدْخَلَ كَتِفَيْهِ فِيهِ؛ لَزِمَتُهُ الفِدْيَةُ.

وَلَا يَسْتَظِلُّ المُحْرِمُ عَلَىٰ المَحْمِل.

فَإِنْ فَعَلَ ؛ افْتَدَىٰ فِي إِحْدَىٰ الْرُوَاتِتَيْنِ (١).

وَفِي الْأَخْرَىٰ: لَا فِدْيَةً عَلَيْهِ.

وَإِذَا لَبِسَ أَوْ تَطَيَّبَ فَاسِيًّا ؛ فَعَلَيْهِ الفِدْيَةُ / فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالأَخْرَىٰ: لَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ.

وَقَلِيلُ اللَّبْسِ وَالطِّيبِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءً.

وَإِذَا لَسِسَ المُحْرِمُ ثُوْبًا مَصْبُوعًا بِعُصْفُرٍ ؛ جَازَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

وَإِذَا خَضَّبَ المُحْرِمُ لِحْبَتَهُ بِالْحِنَّاءِ أَوْ يَلَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ؛ فَلَا فِلْيَهَ عَلَيْهِ، [كالمُعَصْفَر](").

وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا مُبَخَّرًا بِعُودٍ أَوْ نَدُّ؛ فَعَلَيْهِ الفِدْيَةُ.

وَإِذَا شَمَّ المُحْرِمُ الرَّيَاحِينَ؟ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (1).

وَالأَخْرَىٰ: فِيهِ الفِدْيَةُ.

وَإِذَا حَلَقَ المُحْرِمُ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسِهِ - أَوْ قَصَّرَ - قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ لَهُ ذَلِكَ ؟

⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٣٩٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٧٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٥/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»:١/ ٣٧٢، «الإنصاف»: ٨/ ٢٦٥.



1/cv

 ⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة» ١/ ٣٦٤، «الروايتين والوجهين» ١:١/ ٣٧٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٠/ ب،
 «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٦٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٠، «الإنصاف»: ٨/ ٣٣٦.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٣٦٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٧٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٠/ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٢٧٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٠، «الإنصاف»: ٨/ ٤٢٨.

⁽٣) في الأصلة: (كالعصفر)، والتصويب من «التعليقة» و «الفصول».

A THE SHAPE OF THE PARTY OF THE

فَعَلَيْهِ دَمَّ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ^(۱)

وَالْأَخْرَىٰ: فِي أَرْبَعِ شَعْرَاتِ فَصَاعِدًا؛ دَمٌ، فَأَمَّا الثَّلَاثُ فَمَا دُونَ؛ فَلَا رَمَ

فِيهِنَّ.

فَإِنْ حَلَقَ شَعْرَةً ؛ فَفِيهَا مُذُّ مِنْ طَعَامٍ ، وَفِي شَعْرَتَيْنِ ؛ مُذَّانِ (١) فِي إِحْدَى الرَّوايَاتِ (٣).

وَالثَّانِيَةُ: فِي شَعْرَةٍ تَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ.

وَالنَّالِنَةُ: فِي كُلِّ شَعْرَةٍ دِرْهَمٌ أَوْ نِصَّفُ دِرْهَمٍ، وَفِي الثَّلَاثِ.

نَصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي مِنَّىٰ (^{۱)}.

وَلَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ: أَنَّهُ لَا تُجِبُ بِثَلَاثِ دَمُ (٥٠).

وَإِذَا حَلَقَ المُحْرِمُ شَعْرَ بَدَنِهِ ؟ لَزِمَتُهُ الفِدْيَةُ.

وَإِذَا حَلَّ لَهُ الْحَلْقُ، فَحَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ، أَوْ قَصَّرَ الْجُزَأَهُ. وَإِذَا حَلَّ لَهُ الْحَلْقُ الْحَلْقُ مَنْ ذَلِكَ اللهُ يُجْزِهِ.

وَعَلَىٰ المُحْصَرِ حَلْقٌ أَوْ تَفْصِيرٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ(١٠).

⁽٦) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٤٠٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٧٤، «الإنصاف»: ٩/ ٣٠١.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٣٩٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٧٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٧٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٣، «الإنصاف»: ٨/ ٢٢٣.

⁽٢) في «الأصل»: (مدين),

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٢٠٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٠، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٥٥/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٣، «الإنصاف»: ٨/ ٢٥٥.

⁽٤) ينظر ص ٢٥٠.

⁽٥) «التعليقة»: ١/ ٢٠٢.

المالية

وَالْأُخْرَىٰ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ وَلَا تَقْصِيرٌ.

وَإِذَا حَلَقَ القَارِنُ أَوِ المُتَمَتِّعُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ يَرْمِي؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دَمُ القِرَانِ

فِي إِحْدَىٰ الرَوايتينِ . وَالأُخْرَىٰ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ لِمُخَالَفَةِ التَّرْتِيبِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَحْرٍ، وَإِذَا أَخَرَ الحِلَاقَ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''). وَالأُخْرَىٰ: يَلْزَمُهُ دَمٌ.

وَإِذَا حَلَقَ المُحْرِمُ رَأْسَ حَلَالٍ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَإِذَا حَلَقَ الحَلَالُ رَأْسَ المُحْرِمِ، وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُكْرَهٌ؛ فَالفِدْيَةُ عَلَىٰ الحَالِقِ("). وَكُوهُ أَوْ مُكْرَهٌ؛ فَالفِدْيَةُ عَلَىٰ الحَالِقِ("). وَكُوهُ أَبُو بَكُر ").

وَإِنْ حَلَقَ المُحْرِمُ شَعْرَ المُحْرِمِ بِإِذْنِهِ ؟ فَعَلَىٰ المَحْلُوقِ شَعْرُهُ فِذْيَةً ، وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ الحَالِقِ .

غَلِنْ كَانَ المُحْرِمُ أَصْلَعَ أَوْ مَحْلُوقَ الرَّأْسِ؛ اسْتُحِبَّ لَهُ إِمْرَارُ المُوسَىٰ عَلَيْهِ، عَلَيْهِ، عَلَيْهِ،



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ١٤٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٥٥، «التمام»: ١/ ٣١٦، ارؤوس مسائل القاضي»: ٥٥/ ب، قرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٢٤ و ٤٧٦، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٥.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ١٦٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٧٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٥، «الإنصاف»: ٢/٣/٩.

⁽٣) تُنظر المسألة: االتعليقة ١: ١/ ٢٩٩، قرؤوس مسائل القاضي ١: ٥٦ أ، قرؤوس مسائل المُكبري ١: ١/ ٤٧٧، قرؤوس مسائل الهاشمي ١: ١/ ٣٧٦، قالإنصاف ١: ٨/ ٢٢٩.

⁽٤) ذكره في كتاب والخلاف،

المناق ال

وَإِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُذْرٍ الزِمَهُ دَمٌ ، وَلَمْ يُخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ. وَإِذَا غَسَلَ المُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالسَّدْرِ وَالخِطْمِيُ اللَّمْ تَلْزَمْهُ الفِدْيَةُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَائِيَيْنِ (١) وَإِذَا غَسَلَ المُحْرَىٰ: عَلَيْهِ الفِدْيَةُ . وَالْأُخْرَىٰ: عَلَيْهِ الفِدْيَةُ .

/ رَإِذَا قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظَافِيرَ فَصَاعِدًا
اللَّهُ عَلَاثَةَ أَظَافِيرَ فَصَاعِدًا
اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ أَظَافِيرَ فَصَاعِدًا
اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللّلْحَالَةُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّلَّالَةُ اللَّا اللَّاللّا

٧٠/٢٧ / وإِذَا قَدَمُ ١٥٠ مَرْدُ فَلِكَ؛ فَهُوَ عَلَىٰ الرِّوَايَاتِ الَّتِي [تَقَدَّمَتْ]()) فِي حَلْقِ وَلَقَ وَإِنْ قَلَّمَ أَقَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ عَلَىٰ الرِّوَايَاتِ الَّتِي [تَقَدَّمَتْ]()) فِي حَلْقِ السَّعْرِ ()

معدد وَإِذَا حَلَقَ أُمَّ حَلَقَ، أَوْ قَلَّمَ ثُمَّ فَلَّمَ، أَوْ لَبِسَ ثُمَّ لَبِسَ، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ المِسَاد وَإِذَا حَلَقَ أُمَّ تَطَيَّبَ، أَوْ المِسَاد وَإِذَا حَلَقَ أَوْ المِسَاد وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ، وَلَمْ يُكَفِّرْ عَنِ الأَوَّلِ؛ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (١٠). المعد وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ، وَلَمْ يُكَفِّرْ عَنِ الأَوَّلِ؛ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَقِيْهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: إِنْ كَانَ السَّبَبُ مُخْتَلِفًا، مِثْلُ إِنْ لَبِسَ بِالغَّدَاةِ لِيَرْدٍ، وَوَقْتَ المَغْرِبِ لِعِلَّةٍ، أَوْ حَلَقَ لِعِلَّةٍ، وَلَبِسَ لِعِلَّةٍ وَوَقْتَ المَغْرِبِ لِعِلَّةٍ، أَوْ حَلَقَ لِعِلَّةٍ، وَلَبِسَ لِعِلَّةٍ أَوْ حَلَقَ لِعِلَّةٍ، وَلَبِسَ لِعِلَّةٍ أَوْ حَلَقَ لِعِلَّةٍ، وَلَبِسَ لِعِلَّةٍ أَوْ حَلَقَ الطَّبَبُ أَوْ تَطَيَّبِ لِلسَبَبِ آخَرَ ؛ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةً، وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ أَخْرَى، أَوْ تَطَيَّبُ لِسَبَبٍ آخَرَ ؛ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةً، وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ وَاحِدًا ؛ فَالكَفَّارَةُ وَاحِدَةً .

فَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا، ثُمَّ قَتَلَ صَيْدًا آخَرَ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (٥٠: إِحْدَاهُمَا: لَا تَتَدَاخَلُ،

⁽ه) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٤٥٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٤، «رؤوس مسائل الهاشميا: ١/ ٤٠٤، «الإنصاف»: ٨/ ٤٢٣.



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٤٤٤، قرؤوس مسائل القاضي»: ٥٦/ أ، قرؤوس مسائل الهاشميه: ١/ ٣٧٧، «الإنصاف»: ٨/ ٢٣٤.

⁽٢) في االأصل : (تقدم)، والتصويب من "التعليقة".

⁽٣) يُنظر ص ١٤٤.

⁽٤) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٤٠٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٧٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٦/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٧٨، «الإنصاف»: ٨/ ٤٢١.

المعاباتين المعالم الم

وَالثَّانِيَةُ: تَتَدَاخَلُ.

وَإِنْ حَلَقَ وَقَلَّمَ وَتَطَيَّبَ وَلَبِسَ؛ فَفِيهِ رِوَاتِتَانِ (١٠:

إِحْدَاهُمَا: تَتَدَاخَلُ كَمَا لُوْ كَرَّرَ بِجِنْسِ الوَاحِدِ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا تَتَدَاخَلُ.

وَإِذَا [جَمَعَ] (١) فِي حَلْقِ الشَّعْرِ بَيْنَ الرَّأْسِ وَالبَدَنِ دُفْعَةٌ وَاحِدَةً، فَحَلَقَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا، وَمِنْ بَدَنِهِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا؛ فَفِيهِ فِدْيَتَانِ.

وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ الرَّأْسِ وَالبَدَنِ فِي اللَّبْسِ وَالطِّيبِ؛ لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. فَإِنْ أَصَابَ صَيْدًا [وَ](٣) حَلَقَ وَتَطَيَّبَ وَلَبِسَ عَلَىٰ وَجْهِ الرَّفْضِ لِإِخْرَاهِهِ؛ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدِ كَفَّارَةٌ.

وَيْكَاحُ المُحْرِمِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ؛ بَاطِلٌ.

وَلَا تَصِتُّ الرَّجْعَةُ فِي حَالِ الإِحْرَامِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ(١).

وَالأُخْرَىٰ: تَصِحُّ.

وَاسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَسْنُونٌ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَقْبِيلُ يَذِهِ.

وَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ؛ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَىٰ فِيهِ وُقَبَّلَهَا.

⁽٤) تُنظر المسألة: «المتعيقة»: ١/ ٤٨٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٦٤، «الإنصاف»: ٨/ ٣٢٤



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ٢٦٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٧٥، (رؤوس مسائل القاضي»: ٧٥/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٧٨، «الإنصاف»: ٨/ ٤٢٤.

⁽٢) في «الأصل»: (اجمع)، والتصويب من «التعليقة».

⁽٣) في «الأصل : (أو)، والتصويب من "التعليقة" و "رؤوس مسائل القاضي".

TENEDISTRIP

وَلَا تُكْرَهُ القِرَاءَةُ فِي الطَّوَافِ [فِي](١) إِحَدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١)،

الطواف وأحكامه

وَفِي الْأَخْرَىٰ: تَكْرَهُ . وَإِذَا طَافَ مُحْدِثًا، أَوْ عَلَىٰ بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ ، أَوْ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ ؛ لَمْ يُعْزِهِ ، وَعَلَيْهِ

الإِعَادَةُ فِي إِخْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣٠٠.

وَالْأُخْرَىٰ: يُجْزِئُهُ، وَعَلَيْهِ دَمٌّ.

وَإِذَا نَكَسَ الطَّوَافَ، وَهُوَ أَنْ جَعَلَ البَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ اللَّمْ يُعْتَدَّ بِهِ. وَإِذَا نَرَكَ بَعْضَ الطَّوَافِ اللَّهِ يُعْتَدَّ بِهِ، ولم وَلَمْ يَجْبِرْهُ [بِالدَّمِ](١).

٨١/أ وَإِذَا سَلَكَ / فِي الطَّوَافِ الحِجْرَ؛ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْنِفَ الطَّوَافَ، فَيَبْنِي عَلَىٰ المَوْضِع الَّذِي دَخَلَ مِنْ الحِجْرَ.

وَإِذَا طَافَ رَاكِبًا لِغَيْرِ عُدْرٍ؛ لَمْ يُجْزِهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (°). وَالأُخْرَىٰ: يُجْزِئُهُ، وَلا دَمَ عَلَيْهِ.

وَطَوَافُ الحَامِلِ غَيْرٌ جَائِزٍ عَنْهُ.

وَطَوَافُ المَحْمُولِ = كَطَوَافِ الرَّاكِبِ.

(١) سقطت من ﴿الأصلَّ.

⁽٥) تُنظر المسألة: التعليقة ١٤/ ٥٥ الروايتين والوجهين؟: ١/ ٢٨٣، ارؤوس مسائل القاضي؟: ٥٩/ ب، الرؤوس مسائل العكبري؟: ١/ ٢٨٤، «الإنصاف»: ٩/ ١٠٤.



 ⁽٦) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ١/ ١٥٠١ «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٦، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٧٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٢٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»:١/ ٢٨١، «الإنصاف»:
 ٧/ ٤٤٥.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٦/٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٢، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٧٥/ ب، «رؤوس مسائل العكبري»: ١/ ٤٨٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٨٢، «الإنصاف»:
 ١١٤/٩.

⁽٤) ليست في «الأصل»، وضِعت لها علامة إلحاق، استدركتها من «التعليقة».

المتاب المع

إِنْ كَانَ لِعُذْرِ الْجُزَاهُ.

وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ! عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠).

وَرَكْعَتَا الطُّوَافِ غَيْرُ وَاجِبَتِّيْنِ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الأَسَابِيعِ() مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْصِلَ بَيْنَ أَسْبُوعَيْنِ بِرَكْعَتَيْنِ وَمَا يَعْدَ ذَلِكَ.

وَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ قَطَعَ عَلَىٰ وِنْرٍ، وَإِنْ شَاءَ عَلَىٰ شَفْعٍ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَابَتَيْنِ (٢)، وَالأُخْرَىٰ: يُكُرَهُ لَهُ أَنْ يَقُطَعَ عَلَىٰ شَفْع.

وَإِذَا أَخْرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَىٰ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيْقِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وَأُوَّلُ وَقْتِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ إِذَا مَضَىٰ النَّصْفُ الأَوَّلُ مِنْ لَيْلَةِ النَّمْرِ، وَهَذَا وَقْتُ

يُرْمِي (1) جَمْرَةَ العَقَبَةِ.

وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ [تَعْيِينِ]() نِيَّةِ الفَرْضِ.

فَإِنْ طَافَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ أَوْ طَافَ لِلْوَدَاعِ؛ لَمْ يَقَعْ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ. الزِّيَارَةِ.

وَالسَّعْيُ رُكُنٌّ فِي الحَجِّ، لَا يَنُوبُ عَنْهُ الدَّمْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٣١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٨٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٨٣، «الإنصاف»: ٩/ ١٠٤.

⁽٢) جمع سبع، وهو الطواف سبعًا سبعًا.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٤٣، «التمام»: ١/ ٣١٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٨ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٨٤، «الإنصاف»: ٩/ ١٢٤.

⁽¹⁾ كذا في «الأصل»، وفي «التعليقة»: وذلك مبني على رمي.

⁽٥) في «الأصل؛ (تعين)، والتصويب من «التعليقة».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٥٤، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨٥/ أ،
 «رؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ٤٨٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٨٥، االإنصاف»: ١/ ٢٨٩٠.

وَالأُخْرَىٰ: لَيْسَ بِرُكُنِ، وَلَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌّ. وَإِذَا وَقَفَ الْقَارِنُ بِعَرَفَةَ قَبُلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ؛ لَمْ يَصِرُ [رَافِضًا] (١) لِلْعُمْرَةِ. وَيَجُوزُ لِلْحَاجُ الجَمْعُ بَيْنَ صَلَاتَيْ عَرَفَةً وَحُدَهُ.

وَلِلْحَلَالِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْ عَرَفَةً إِذَا كَانَ مُسَافِرًا.

وَوَقْتُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ: مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَىٰ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَإِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَاتِ [قَبْلَ] (" غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَلَمْ يَعُدُ إِلَيْهَا ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَإِذَا صَلَّىٰ المَغْرِبَ فِي طَرِيقِ المُزْدَلِفَةِ ؛ أَجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ، وَلَمْ يَكُنْ مُسِبقًا. وَيَجُوزُ الدَّفْعُ مِنَ المُزْدَلِفَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْل مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ.

فَإِنْ دَفَعَ مِنَ المُزُدَلِفَةِ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ لَمْ يَبِتْ بِهَا جُمْلَةً لِغَيْرِ عُذْرٍ (")؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ نَصٌ عَلَيْهِ (١).

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْهُ (٥): إِذَا تَرَكَ لَيَالِيَ مِنَّىٰ ؛ لَا دَمَ عَلَيْهِ.

فَتُخَرَّجُ مِنَ الجَمِيعِ رِوَايَتَانِ.

أَحْكُمُ وَيَجُوذُ رَمْيُ جَمْرَةِ العَقَبَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ. الري / وَلَا يَجُوذُ رَمْيُ الجِمَارِ إِلَّا بِالأَحْجَارِ خَاصَّةً.

وَإِذَا رَمَىٰ بِحَجَرٍ قَدْرُمِيَ بِهِ مَرَّةً ؟ لَمْ يُجْزِهِ.

(١) في «الأصل»: (وافقًا)، والتصويب من التعليقة) و ارؤوس مسائل القاضي».

(٢) ساقطة من «الأصل»، استدركتها من «التعليقة».

(٣) تُنظر المسألة: «التعليفة»: ٢/ ١٠٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٩/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٩٢، «الإنصاف»: ٩/ ٣٣٦.

(٤) في رواية صالح، وحنبل بن إسحاق، وأبي طالب المشكاني، وأبي بكر المروذي.

(٥) وهم أبو بكر الأثرم، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئ، وأبو طالب المشكاني، وأبو بكر المروذي.

ا كتاب المع

فَإِذَا وَقَعَتْ حَصَاةٌ عَلَىٰ ثَوْبِ إِنْسَانٍ، فَنَفَضَهَا عَنْ ثَوْبِهِ، فَوَقَعَتْ فِي [المَرْمَىٰ](١)؛ فَحَكَىٰ أَبُو بَكُر (١) عَنْ أَحْمَدَ جَوَازَ ذَلِكَ (٣).

فَإِنْ رَمَىٰ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَإِذَا غَابَتْ شَمْسُ يَوْمِ النَّفْرِ الأَوَّلِ وَهُوَ بِمِنَّىٰ ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِهَا، وَيَرْمِيَ مِنَ الغَدِ.

فَإِنْ بَدَأَ فِي اليَوْمِ التَّانِي بِجَمْرَةِ العَقَبَةِ، ثُمَّ بِالوُسْطَىٰ، ثُمَّ بِالأُولَىٰ؛ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا [مُرَتَّبًا]('')، وَيُعِيدُ الوُسْطَىٰ وَالأَخِيرَةَ.

وَإِذَا أَخْرَ رَمْيَ بَوْمٍ إِلَىٰ الغَدِ، أَوْ إِلَىٰ مَا بَعْدَهُ؛ رَمَاهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

وَأَيَّامُ الرَّمْيِ كُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ اليَوْمِ الوَاحِدِ.

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْيَ فِي يَوْمٍ مِنْهَا، فَرَمَاهُ فِيمَا بَعْدَهُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ أَجْزَأَهُ. فَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً؛ فَفِيهَا مُذُّ مِنْ طَعَامٍ، وَإِنْ تَرَكَ حَصَاتَيْنِ؛ مُدَّانِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَاتِ(٥).

وَالثَّانِيَةِ: فِي حَصَاةٍ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ، وَفِي حَصَاتَيْنِ قَبْضَتَانِ(١٦)، وَفِي ثَلَاثَةٍ دَمٌ.



⁽١) في «الأصل»: (الرمي)، والتصويب من «التعليقة» و «رؤوس مسائل القاضي».

 ⁽٢) حكاه في كتاب «الحلاف» عن أحمد رَجْزَانَدُ عَنهُ من رواية بكر بن محمد عن أبيه عنه .

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٢٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٩/ أ.

⁽٤) في «الأصل»: (رما)، والتصويب من «التعليق» و «رؤوس مسائل القاضي».

⁽ه) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٣٧، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٨٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩/ ٢٠٠ «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٩٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٩١، «الإنصاف»: ٩/ ٢٤٧.

⁽٦) تكورت في «الأصل».

وَالنَّالِئَةِ فِي خَصَاةٍ دِرْهُمُّ أَوْ يَصْفُ دِرْهُمِ، وَفِي خَصَاتَيْنِ دَرْهُمَانُ أَزْ بِرُهُمُّ.

مَسَّ عِنْي دَنْكَ إِذَا تُرَكَ لَيْلَةَ أَوْ لَيْلَتَيْنِ مِنْ لَيَالِي مِنْيُ (١٠).

قُرُويَ * عَنْهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ [فِي الله عَمْنَاةِ وَفِي تُرْكِ حَصَاقِه وَفِي تُرْكِ حَصَاتَيْنِ وَمُ. والمعنَّعَبُ الطَّحِيحُ فِي فَلِكَ: مَا قَالَهُ فِي الشَّفْرِ وَالأَطْفَارِ، وَانَّهُ يَجِبُ بذلك المُدُّ، وفِي اثْنَتَهُن مُدَّالِ، وَفِي ثَلَاثَةٍ وَمُ.

ولَيْس فِي يرْمِ النَّخْرِ خُطْبَةً.

وَفِي النَّفَرِ الأَوَّلِ خُطَّبَةٌ مَسْنُونَةٌ.

وَلَيْسَ فِي البَوْمِ السَّابِعِ خُطْبَةً.

وَطَوَافُ الوَدَاعِ وَاجِبٌ.

وَمَّرْكُهُ لِغَيْرِ عُلْرٍ يُوجِبُ دَمًّا.

وَإِذَا طَافَ لِلْوَدَاعِ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِشِرَاءِ حَاجَةٍ أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ وَنَحْوِهِ؛ لَم يُجْزِهِ طَوَافُ الوَدَاع، وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ حِينَ يَخْرُجُ.

وَالصَّبِيُّ لَهُ حَجُّ صَحِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزُا، فَأَحْرَمَ بِإِذْنِ الوَصِيِّ؛ صَحَّ إِحْرَامُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا، فَأَخْرَمَ عَنْهُ الوَلِيُّ؛ صَارَ مُحْرِمًا بِإِحْرَامِهِ.

وَيُجَنَّبُ مَا يَجَتَنِيُّهُ المُحْدِمُ.

فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ؛ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، وَتَكُونُ فِي مَالِ

⁽٣) في «الأصل»: (وفي)، والتصويب من «المستوعب».



ج افسي

⁽۱) يُنظر ص ۱۵۰.

⁽¹⁾ كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: وروي.



إحلال

الزوج والسيد الصَّبِيِّ.

وَإِذَا أُغْمِيَ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الرُّفْقَةِ، فَأَخْرَمَ عَنْهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الرَّفْقَةِ، لَمْ بَصِرْ مُحْرِمًا، وَلَمْ يَنْعَقِدِ الإِحْرَامُ.

وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ ثُمَّ أَعْتِقَ قَبْلَ الوُقُوفِ؛ أَجْزَأَهُ عَنْ حَجَّةِ الإسْلَامِ. وَإِذَا أَحْرَمَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُحُلِّلَهُ. وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ.

وَإِنْ أَحْوَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؟ انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ.

وَهَلْ لَهُ أَنْ يُحَلِّلُهُ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠.

وَكَذَٰلِكَ الزَّوْجَةُ إِذَا أَحْرَمَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

/ وَإِذَا اشْتَرَىٰ الرَّجُلُ جَارِيَةً مُحْرِمَةً، وَقَدْ كَانَ البَائِعُ أَذِنَ لَهَا فِي الإِحْرَامِ؛ لَمْ ١/١٩ بَمْلِكِ المُشْتَرِي أَنْ يُحَلِّلَهَا.

وَإِذَا دَخَلُ العَبْدُ مَكَّةَ مَعَ مَوْلَاهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ مَوْلَاهُ أَوْ أَعْتَقَهُ فَأَحْرَمَ، وَالصَّبِيُّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مَعَ وَلِيِّهِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ يَبْلُغُ أَوْ يَأْذَنُ لَهُ وَلِيَّهُ فَيُحْرِمُ؛ فَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا.

> وَإِذَا أَخْرَمَتِ المَرْأَةُ بِحَجَّةِ الإِسْلَامِ؛ لَمْ يَجُزُ لِزَوْجِهَا أَنْ يُحَلِّلَهَا("). فَإِنْ أَحْرَمَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (").

 ⁽٣) لم يفرق القاضي بين الإذن وعدمه وجعلها على رواية واحدة في «التعليقة» و «الروايتين»، وقال
السامري في «المستوعب: ١/ ٣٥٦، بعدما ساق المسألة: وحكى القاضي في «الجامع الصغير»
في ذلك روايتين، ولعله أشار إلى ما رواه عنه ابن منصور فيمن أحرمت بحجة الفرض فقال=



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٧٩ و ١٨٥، «التمام»: ١/ ٣٢٠، ﴿ رؤوس مسائل القاضيَّة: ٢٥/ أ، قرؤوس مسائل الهاشميِّة: ١/ ٣٩٤، ﴿ الإنصافَّة: ٨/ ٢٧.

⁽٢) أي إذا كانت بإذنه.

المنافق المناف

قَاِذَا دَخَلَ نَصْرَانِيٌّ مَكَّةَ فَأَسْلَمَ، ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمَّ لِتَرْكِ العِيقَاتِ في وَإِذَا دَخَلَ نَصْرَانِيٌّ مَكَّةَ فَأَسْلَمَ، ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمَّ لِتَرْكِ العِيقَاتِ في إِحْدَىٰ الرَّوَابِيَّيْنِ ('').

وَالْأُخْرَىٰ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِحَاجَةِ [لا](" تَتَكَرَّرُ، كَالتَّجَارَةِ وَنَحُوهَا؛ لَزِمَهُ دُخُولُهَا مُحْرِمًا، سَوَاءٌ كَانَ مَنْزِلُهُ بِالمِيقَاتِ أَوْ وَرَاءَ المِيفَاتِ إِلَيْنَا أَوْ إِلَىٰ مَكَّةَ.

وَإِذَا جَاوَزُ الْمِيفَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ وَلَزِمَهُ إِخْرَامٌ عَلَىٰ وَجْهِ الْقَضَاءِ.

فَإِنْ أَدَّىٰ بِهِ حَجَّةَ الإِسْلَامِ فِي سَنَتِهِ استَقَطَ عَنْهُ.

وَإِنْ [الحَرَهُ](") لِلسَّنَةِ النَّانِيَةِ؛ لَمْ تُجْزِهِ حَجَّةُ الإِسْلَامِ عَنْهُ، وَلَزِمَهُ حَجَةٌ أَوْ عُمْرَةٌ.

فَإِذَا أَخْرَمَ بِحَجَّنَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ الزِّمَهُ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ.

وَيُضِيفُ الْحَجَّ إِلَىٰ العُمْرَةِ، وَلَا يُضِيفُ العُمْرَةَ إِلَىٰ الحَجِّ، فَإِنْ فَعَلَ؛ لَمْ نَنْعَقِدِ

 ⁽٣) في «الأصل»: (أحرم)، والتصويب من «التعليقة» و (رؤوس مسائل القاضي».

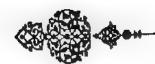


زوجها: «أنت طالق ثلاثًا إن حججت العام» أنها بمنزلة المحصر تتحلل بعمرة وتحج من قابل.
 ورواه عن عطاء، واختاره ابن أبي موسى، وقد قال القاضي في «المجرد»: ليس هذا بمذهب له،
 إنما حكى قول عطاء ولم يأخذ به.

قلت: رواية ابن منصور (رقم: ١٧٠٣) ليست عن أحمد رَضَيَالِنَفَعَنَهُ إنما هي من قول إسحاق بن راهويه، وإنما يقصد القاضي رواية مهنا والمروذي التي أخرجها عنهما غلام الخلال في ازاد المسافر برقم ١٥٢٥ و ١٥٢٦ ويظهر لي من سياق الرواية أن الإمام رَضَيَالِيَثَعَنْهُ لم يتخذها مذهبًا له، بل ضعف أحد الرواة عن عطاء وهو مطر الوراق أنه كان يقص فيها قصة. ويظهر لي من مجموع كلام الإمام رَضَيَالِتَثَعَنْهُ أنه لا يملك أن يحللها من حجة الإسلام سواء أذن لها أم لا. ولعل القاضي قاسها هنا على العبد غير المأذون له في المحج.

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٩٣٠، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٠/أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٣٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٩٥، «الإنصاف»: ٨/ ١١٩.

⁽٢) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «التعليق» و «رؤوس مسائل القاضي» و «الفصول».



و برو لعمرة.

وَإِذَا أَفْسَدَ الحَجَّ؛ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بِالإِفْسَادِ، بَلْ يَلْزَمُهُ المُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ. وَإِذَا أَفْسَدَ حَجَّهُ بِالوَطْءِ، [وَعَادَا]() لِلْقَضَاءِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَفَرَّ قَانِ مِنَ المَوْضِعِ الَّذِي وَطِئَهَا فِيهِ.

وَإِذَا وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ؛ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بُدُّنَةٌ.

وَإِذَا وَطِئَ بَعْدَ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، قَبْلَ التَّحَلُّلُ؛ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بُدْنَةٌ. وَإِذْ وَطِئَ بَعْدَ الرَّمْيِ، وَقَبْلَ طَوَافِ الإِفَاضَةِ؛ فَعَلَيْهِ العُمْرَةُ وَالهَدْيُ.

وَجِمَاعُ النَّاسِي يُفْسِدُ الإِحْرَامَ.

وَمُبَاحٌ لَهُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الأَوَّلِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

فَلَا يَجُوزُ لَهُ الوَطْءُ فِي الفَرْجِ، وَلَا القُبْلَةُ، وَلَا المَسُّ (" لِشَهْوَةِ، وَعَقْدُ النّكاح.

وَيْبَاحُ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الطِّيبِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الفَرْجِ فَأَنْزَلَ، أَوْ قَبَّلَ أَوْ لَمَسَ فَأَنْزَلَ؛ فَسَدَ حَجَّهُ فِي إِحْدَىٰ رُوايَتَيْنِ (٣).

وَالأُخْرَىٰ: لَا يَفْسَدُ.

وَإِذَا وَطِئَ امْرَأَةً فِي المَوْضِعِ المَكْرُوهِ، أَوْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ، أَوْ وَطِئَ بَهِيمَةً؛ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ البُدْنَةُ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٢٤٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٥٠، «الإنصاف»: ٨/ ٢٥٠.



⁽١) في االأصل؟: (عاد)، والتصويب من التعليق؛ والرؤوس مسائل القاضي،

⁽٢) كذا في الأصل)، وفي التعليقة: اللمس بشهوة.

وَإِذَا وَطِئَ فِي العُمْرَةِ؛ أَفْسَدَهَا رَعَلَيْهِ القَضَاءُ وَشَاةٌ.

وَكَذَلِكَ المُتَمَتّعُ،

وَيَلْزُمُ القَارِنَ دَمٌ وَاحِدٌ لِأَجْلِ الفَسَادِ.

وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقٌ لَحْمِ الهَدْي - عَنِ المُتْعَةِ وَالقِرَانِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الهَذِي ١١/ الوَاجِبِ بِتَوْكِ / الإحْرَامِ مِنَ المِيقَاتِ - عَلَىٰ غَيْرِ فُقَرَاءِ الحَرَم.

وَكَذَلِكَ الْإِطْعَامُ فِي جَزّاءِ الصَّيْدِ.

[وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي](١) فِدْيَةِ الأَذَىٰ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ اللَّبَاسِ وَالطُّبِ وَدَم الإِحْصَارِ وَالإِطْعَامِ عَنْ دَمِ الإِحْصَارِ إِنْ وُجِدَ سَبَبُ ذَلِكَ فِي العِلِّ.

وَإِذَا ذَبَحَ الهَدْيَ، ثُمَّ شُرِقَ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ غَيْرُهُ، وَسَقَطَ عَنْهُ الوَاجِبُ. وَإِذَا أَفْسَدَ الحَجِّ؛ لَزِمَهُ القَضَاءُ مِنْ [أَبْعَدِ](١) المَوْضِعَيْنِ، إِمَّا المِيفَاتِ الشَّرْعِيُ

أو المَوْضِع الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَنْسَدَ العُمْرَةَ ؛ لَزِمَهُ الفَضَاءُ مِنْ أَبْعَدِ المَوْضِعَيْنِ. وَمَنْ فَاتَهُ الحَجُّ بِعُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ عَدُوًّ، أَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ، أَوْ أَخْطَأَ العَدَذَ، أَوْ أَبْطَأَ سَيْرَهُ بِغَيْرِ عُذْرٍ مِثْلُ التَّوَانِي وَالتَّشَاغُلِ بِمَا لَا يَعْنِيهِ؛ يَقْطَعُ إِحْرَامَ الحَجِّ، وَيَتَحَوَّلُ إِخْرَامُ عُمْرَةٍ.

وَيَنْزَمُهُ مَعَ الْعُمْرَةِ القَضَاءُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ^(٣).

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٢٩٢، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٥، «رؤوس مسائل لقاضي": ٤٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٤، «الإنصاف»:



⁽١) في االأصل : (ونحو ذلك من)، والتصويب من «التعليقة ا و ارزوس مسائل القاضي ،

⁽٢) في [الأصل]: (بعد).

6

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَلْزَمُهُ القَضَاءُ، وَيَلْزَمُهُ الهَدْيُ يُخْرِجُهُ فِي السَّنَةِ النَّائِيةِ. وَإِذَا قَتَلَ المُحْرِمُ صَيْدًا عَمْدًا أَوْ خَطَأً؛ فَعَلَيْهِ الجَزَاءُ.

وَالْعَائِدُ لِقَتْلِ الصَّيْدِ ثَانِيًا؛ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَيَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ فِيمَا لَمْ يَنَلُ وَضَعًا (١٠). وَالصَّيُودُ الَّتِي لَهَا مِثْلٌ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا مِنَ النَّعَم.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا أَعْوَرَ أَوْ مَكْسُورَ الْيَدَيْنِ؛ فَدَاهُ بِمِثْلِهِ.

وَحَمَامُ الحَرَمِ وَحَمَامُ الحِلِّ، يُضْمَنُ بِشَاةٍ.

وَمَا كَانَ ذُونَ الحَمَامِ ؛ بِقِيمَتِهِ، كَالْعَصَافِيرِ وَالقَطَا وَالسِّمَّانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمَا حَكَمَ فِيهِ صَحَابِيَّانِ أَنَّهُ مِثْلٌ لِلْمَقْتُولِ؛ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُمَا فِيهِ، وَلَا يُعْدَلُ عَنْ ذَلكَ.

وَإِذَا جَرَحَ صَيْدًا و ضَمِنَ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالجِرَاحِ.

وَيُعْتَبَرُ فِي إِخْرَاجِ الطَّعَامِ قِيمَةُ النَّظِيرِ لَا قِيمَةُ الصَّيْدِ.

فَإِذَا قَتَلَ صَيْدًا لَهُ مَثْلٌ وَأَرَادَ التَّقْوِيمَ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِالقِيمَةِ طَعَامًا؛ فَإِنَّهُ يُقَوَّمُ مِثْلُ الصَّيْدِ.

وَكَفَّارَةُ الجَزَاءِ عَلَىٰ التَّخْيِيرِ.

فَإِذَا قَتَلَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ المِثْلَ، وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَ المِثْلَ دَرَاهِمَ وَاشْتَرَىٰ بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا. وَيَعَيْدِ اللَّهِي لَا مِثْلَ لَهُ؛ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي إِحْدَىٰ الرِّطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوْايَتَيْنِ (۱۳). الرِّوَايَتَيْنِ (۱۳).

جزاء العيد

⁽١) كذا في االأصل، وأظنها متصحفة من: (وضبعًا).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٣٣١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ٨/ ٣٨١.

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَلْزَمُهُ القَضَاءُ، وَيَلْزَمُهُ الهَدْيُ يُخْرِجُهُ فِي السَّنَةِ النَّانِيّةِ.

وَإِذَا قَتَلَ المُحْرِمُ صَيْدًا عَمْدًا أَوْ خَطَأً؛ فَعَلَيْهِ الجَزَاءُ.

وَالْعَائِدُ لِفَتْلِ الْصَّيْدِ ثَانِيًا؛ عَلَيْهِ الجَزَاءُ، وَيَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ فِيمَا لَمْ يَنَلُ وَضْعَا(١٠). وَالصَّيُودُ الَّتِي لَهَا مِثْلُ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا مِنَ النَّعَم.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا أَعْوَرَ أَوْ مَكْسُورَ الْبَدَيْنِ؛ فَدَاهُ بِمِثْلِهِ.

وَحَمَامُ الحَرَمِ وَحَمَامُ الحِلِّ، يُضْمَنُ بِشَاةٍ.

وَمَا كَانَ دُونَ الحَمَامِ؛ بِقِيمَتِهِ، كَالعَصَافِيرِ وَالقَطَا وَالسَّمَّانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمَا حَكَمَ فِيهِ صَحَابِيَّانِ أَنَّهُ مِثْلُ لِلْمَقْتُولِ؛ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُمَا فِيهِ، وَلَا يُعْدَلُ عَنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا جَرَحَ صَيْدًا؛ ضَمِنَ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالجِرَاحِ.

وَيُعْتَبُرُ فِي إِخْرَاجِ الطَّعَامِ قِيمَةُ النَّظِيرِ لَا قِيمَةُ الصَّيْدِ.

فَإِذَا قَتَلَ صَيْدًا لَهُ مَثْلُ وَأَرَادَ التَّقْوِيمَ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِالقِيمَةِ طَعَمًا؛ فَإِنَّهُ يُقَوَّمُ مِثْلُ الصَّيْدِ.

وَكُفَّارَةُ الجَزَاءِ عَلَىٰ التَّخْيِيرِ.

فَإِذَا قَتَلَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ المِثْلَ، وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَ المِثْلَ دَرَاهِمَ وَاشْتَرَىٰ بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا. وَزَاهِمَ وَاشْتَرَىٰ بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا. وَفِي الصَّيَامِ فِي إِحْدَىٰ وَفِي الصَّيَامِ فِي إِحْدَىٰ الرَّفَايِثِيْنِ (٢٠). الرَّوَايَتَيْنِ (٢٠).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٣٣١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٢٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٧، «الإنصاف»: ٨/ ٣٨١.



جزاء الصيد

⁽١) كذا في الأصل، وأظنها متصحفة من: (وضبعًا).

وَفِي الأُخْرَىٰ: هُوَ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ، إِنْ لَمْ يَجِدِ الهَدْيَ؛ امْسَرَىٰ طَعَامًا، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ القِيمَةِ؛ صَامَ.

وَإِذَا اصْطَادَ الحَلَالُ صَبْدًا لِلْمُحْرِمِ؛ لَمْ يَجُزْ لِلْمُحْرِمِ أَكُلُهُ، سَوَاءٌ اصْطَادَهُ بِيلْمِهِ أَوْبِغَيْرِ عِلْمِهِ.

وَإِذَا قَتَلَ المُحْرِمُ صَنْدًا، ثُمَّ أَكُلَ مِنْهُ المُ يَلْزَمْهُ لِلأَكْلِ شَيْءٌ.

فَإِنْ أَكُلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ صِيدَ لِأَجْلِهِ ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الجَزَاءُ.

وَإِذَا اضْطُرَّ المُحْرِمُ إِلَىٰ مَيْتَةٍ وَصَيْدٍ؛ أَكَلِ المَيْتَةَ، وَلَمْ يَأْكُل الصَّيْدَ.

وَإِذَا ذَبَحَ المُحْرِمُ صَيْدًا؛ فَهُوَ مَيْنَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

ĺ٣٠

وَكَذَلِكَ إِنْ ذَبَحَ المُحِلُّ صَيْدًا فِي الحَرَمِ ؛ لَمْ يَحِلُّ أَكْلُهُ.

وَإِذَا دَلَّ مُحْرِمٌ حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا عَلَىٰ صَيْدٍ فَقَتَلَهُ ؛ فَعَلَىٰ الدَّالِّ الجَزَاءُ.

فَإِنْ دَلَّ مُحْرِمٌ حَلَالًا عَلَىٰ صَيْدٍ فِي الحَرِّمِ؛ فَعَلَىٰ الدَّالِّ وَالقَاتِلِ الجَزَاءُ.

وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ مُحْرِمُونَ فِي قَتْل صَيْدٍ ؛ / فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ.

فَإِنْ كَانَ الجَزَاءُ بِالصِّيَامِ، فَهَلْ بَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ صَوْمٌ كَامِلٌ أَمْ بِالحِصَصِ (٣٠) المَنْصُوصُ عَنْهُ (١٠): أَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَوْمٌ كَامِلٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: «الصَّوْمُ بِالحِصَصِ، كَالإِطْعَامِ ١(٣).

فَإِنْ شَارَكَهُ فِي الفَتْلِ مَنْ لَا يَحِبُ عَلَيْهِ الجَزَأَءُ، كَالْمُحِلِّ فِي الحِلِّ، فَهَلْ

 ⁽٣) ذكر القاضي احتيار شيحه اس حامد في «التعليقة»: ٢/ ٣٨٤



⁽۱) تُنظر المسألة: (التعليقة ٤: ٢/ ٣٨٣) (التمام): ١/ ٣٢١، (رؤوس مسابق القاصي)، ٦٦/ ب، (رؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ١٩٠٠ (الإيصاف): ٩/ ٣٣

⁽٢) في رواية يكر بن محمد وابن القاسم ومسدي بن حيش.



يَلْزَمُ المُحْرِمَ الجَزَاءُ أَمْ بِالحِصَّةِ؟ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ (''): أَحَدُهُمَا: جَمِيعُ الجَزَاءِ.

وَالنَّانِي؛ بِالحِصَصِ.

وَالْقَارِنُ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا الزِمَهُ جَزَاءٌ وَاحِدٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبِسَ أَوْ وَطِئ.

وَإِذَا ابْتَدَأَ المُحْرِمُ سَبُعًا فَقَتَلَهُ اللَّهِ جَزَاءً عَلَيْهِ.

وَإِذَا قَتَلَ المُحْرِمُ صَيْدًا مَمْلُوكٌ؛ لَزِمَهُ الجَزَاءُ.

وَإِذَا مَلَكَ صَيْدًا ثُمَّ أَحْرَمَ اللَّمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ.

فَإِنَّ كَانَ فِي يَدِهِ الْعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ.

فَإِنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ ؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ.

وَإِذَا اصْطَادَ صَيْدًا وَهُوَ حَلَالٌ ثُمَّ أَخْرَمَ، فَأَرْسَلَهُ مِنْ يَدِهِ حَلَالٌ أَوْ مُحْرِمٌ بِغَيْر أَمْرِهِ؛ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَإِذَا كَانَ أَصْلُ الشَّجَرَةِ فِي الحَرِمِ، وَأَغْصَانُهَا فِي الحِلِّ، فَوَقَفَ طَائِرٌ عَلَىٰ هَذِهِ الأَغْصَانِ، فَقَتَلَهُ مُحِلَّ فِي الحِلِّ؛ فَعَلَيْهِ الجَزَاءُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (''.
وَالأُخْرَىٰ: لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ.

⁽۱) وسبب احتمال الوجهين في المسألة هو أن الإمام أحمد رَسَّالِيَّهُ عَنهُ قد أطلق القول في المسألة في رواية مهنا والكوسج وأبي الحارث؛ فاضطر أصحاب رَسَتَالِيَّهُ عَنْهُمْ إلى توجيه المسألة على وجهين. تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٦/ ٣٨٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/ به ١٠٠، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٤٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٠٩، «الإنصاف»: ٩/ ٣٤.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٤١٩، «التمام»: ١/ ٣٢٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٢/أ، «الإنصاف»: ٢٩ /٩٠.

遊遊場

فَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ، فَرَمَىٰ صَيْدًا فِي الْحِلِّ؛ فَفِيهِ الْجَزَاءُ. رَصَيْدُ الحَرَم مَضْمُونٌ عَلَىٰ المُحِلِّ وَالمُحْرِم. وَلِلصَّوْمِ مَدْخَلٌ فِي ضَمَانِ صَيْدِ الحَرَم. وَمَا أَدْخَلَهُ الحَلَالُ الحَرَمَ مِنَ الصَّيْدِ؛ فَإِنَّهُ يُرْسِلُهُ.

وَشَجَرُ الحَرَمِ مَضْمُونٌ عَلَىٰ المُحِلِّ وَالمُحْرِم.

وَتُضْمَنُّ الشَّجَرَةُ الكَبِيرَةُ بِالبَقَرَةِ، وَالصَّغِيرَةُ بشَاةٍ.

وَمَا أَنْبَتَهُ الآدَمِيُّونَ مِنَ الشَّجَرِ؛ يَجُوزُ قَطْعُهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَمَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ.

وَإِنْ فَطَعَهُ ؛ ضَمِنَهُ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ أَوْ لَمْ يَكُن وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْعَىٰ حَشِيشَ الحَرَم.

وَصَيْدُ المَدِينَةِ مُحَرَّمٌ اصْطِيَادُهُ.

وَكَذَالِكَ شَجَرُهَا مُحَرَّمٌ قَطْعُهُ.

وَيُضْمَنُ صَيْدُ المَدِينَةِ وَشَجَرُهَا بِالجَزَاءِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِكَيْنِ (١٠). وَالأَخْرَىٰ: لَا جَزَاءَ فِيهِ.

وَجَزَاءُ صَيْدِهَا: سَلَبُ القَاتِل، يَكُونُ لِلَّذِي سَلَبَهُ.

وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ وَجُ (٢) وَلَا شَجَرُهَا، وَهِيَ بالطَّائِفِ.

(١) لم يطلق المؤلف رَجْمَةُ اللَّهُ في كتابه "الروايتين والوجهين" الروايتين في هذه المسألة، إنماجزم بأنه لا جزاه في صيد المدينة، إنما أطلق لروايتين في المسألة هما وفي "التعليقة".

تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٤٤٦ (الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٠٨، ﴿رؤوس مسائل القاضيُّّ!: ٣٢/ ب، لارؤوس مسائل العُكبري؟: ١/ ٤٤٢، فرؤوس مسائل الهاشمي؟: ١/ ٤١٥، «الإنصاف؟:

(٢) وَوَجُّهُ: وَادِ بِالْطَائِفِ.



ومكة العملُ من المعليم في إخدى الأواليتين. والأخرى المدينة العملُ

والهدِّيُّ واحبُّ على المُحصر.

وينحرُ هذانة في مؤضع التحليم؟ " من حلّ أوْ حرم رواية والعفة " وهلُ يُؤخُّدُ النَّخرِ والنُّحلُّلِ إِنْنَ يؤه النُّحرِ، أَمْ يَسَحُرُ وَيَتَحَلُّلُ فِي وَقَلَ الحصر؟ هلَنْ روايتُسُ^{اوا}

أحذقها ينحز ويبحلل في الحال

والأغرى لايتحر ولابتحلل مثل يؤء الشنر

وَإِذَا أَحُصِر فِي حَجَّهُ التَطَوِّعِ، فَحَلَّ مِنَّةُ بَالْهَذِي، لَمْ بِلُومَةُ الطَّفِياءُ فِي إحْدِينَ ارُوَايَتَيْنَ^(ه).

/ وَالْأُخْرَىٰ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

 ω^{k}/T^{k}

 ⁽a) تُنظر المسألة: ١٥ التعليقة ١: ٢/ ٤٧٤، ١١ لروايتين والوجهين ١: ١/ ٢٩٧، ١٠ رؤوس مسائل القاضي ١: ٦٦/ أ. ١/ ووس مسائل العكبري ١: ١/ ١٥٥، ١ لرؤوس مسائل الهاشمي ١: ١/ ١٦٨، ١١ الإنصاف ١: ٣٠٢/ أ. ١٠ ٢٠٠٠.



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٤٥١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٠٧، «رؤوس مسائل القاصي»: ١/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ٨/ ٢٠٠. «الإنصاف»: ٨/ ٧١٠.

⁽٢) في الأصل؛ (يحل له)، والتصويب من «التعليقة» و الرؤوس مسائل القاضي، و الفصوب،

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٢٦٤، (رؤوس مسائل القاضي»: ٦٣/ أ، (رؤوس مسائل العُكري»:
 ١/ ١٥٥، (رؤوس مسائل لهاشمي»: ١/ ٤١٧، (الإنصاف»: ٩/ ٣١٧).

⁽٤) تُنظر المسألة. «التعليقة»: ٢/ ٤٦٢، «الروايتين والوجهين». ١/ ٢٩٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦٣/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤١٨، «الإنصاف»: ٩/ ٣١٧.

海河岛州

المحالاً المحالية المَوْضِ، فَحَلَّ مِنْهَا بِالهَدْيِ؛ لَزِمَهُ قَضَاءُ الحَجُّ، [لَمْ](١) وَإِذَا حُصِرَ فِي حَجَّةِ الفَرْضِ، فَحَلَّ مِنْهَا بِالهَدْيِ؛ لَزِمَهُ قَضَاءُ الحَجُّ، [لَمْ](١) تَلْزَمُهُ عُمْرَةً مَعَهَا.

وَهَدْيُ الإِحْصَارِ يُجْزِئُ عَنْهُ الصَّيَامُ.

وَمِقْدَارُ الصَّوْمِ عَشَرَةُ أَيَّامٍ. وَلا يَجُوزُ التَّحَلُّلُ حَنَّىٰ يَأْتِي بِالبَدَلِ الَّذِي هُوَ الصُّومُ، كَمَا لا يُحِلُّ حَتَّىٰ بَأْنِيَ [بِالمُبْدَلِ](١) الَّذِي هُوَ الدَّمُ.

وَإِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ وَصُدًّ عَنِ البَيْتِ؛ فَلَهُ التَّحَلُّلُ.

وَإِذَا مَرِضَ المُحْدِمُ؛ لَمْ يَجُزُ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَيُقِيمُ عَلَىٰ إِحْرَامِهِ حَتَّىٰ يَصِلَ إِلَىٰ البَيْتِ. فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجِّ؛ فَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ الفَائِتُ مِنْ عَمَلِ العُمْرَةِ وَالْهَدْي وَالفَضَاءِ عَلَىٰ إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن (٣).

وَإِذَا شَرَطَ المُحْرِمُ أَنَّهُ إِذَا مَرِضَ أَوْ أَخْطَأَ العَدَدَ حَلَّ؛ كَانَ (١٠) لَهُ التَّحَلُّلُ عِنْد وُجُودِ الشُّوطِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَرَهُ عَدُوٌّ؛ تَحَلَّلَ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، يَسْتَفِيدُ بِالشَّرْطِ عِنْدَ المَرَض وَالْخَطَأُ التَّحَلُّلَ وَإِسْقَاطَ الدُّم، وَعِنْدَ الْعَدُوِّ إِسْقَاطَ الدُّم.

وَإِشْعَارُ البُدْنِ مِنَ الإبِلِ وَالبَقَرِ وَتَقَلِيدُهَا مَسْنُونٌ.

وَصِفَةُ الإِشْعَارِ: أَنْ يَشُقَّ صَفْحَةَ سِنَامِهَا الأَيْمَنِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ^(٥)

⁽a) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٥٣٢، «التمام»: ١/ ٣٢٦، «الإنصاف»: ٩/ ٧٠٤.



 ⁽١) ليست في الأصل؛ والمثبت من «التعليقة» و «رؤوس مسائل القاضي» و «الفصول».

⁽٢) في الأصل؛ (بالبدل)، والتصويب من التعليقة و ورؤوس مسائل القاضي».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: (التعليقة»: ١/ ١٩٢/، (الروايتين والرجهين»: ١/ ٢٩٥، (رؤوس مسائل القاضي): -٦/ أ. ﴿ الْإِنْصَافَ ﴾ : ٩/ ٣٢٥.

⁽٤) كلَّا في الأصل؛ وفي «التعليقة» و «رؤوس مسائل القاضي»: جاز.

وَالنَّانِيَةُ: أَنْ يَشُقَّ صَفْحَةً سِنَامِهَا الأَيْسَرِ حَتَّىٰ يَظْهَرَ الدَّمُ. وَالثَّالِثَةُ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ صَفْحَتَيْهَا اليُمْنَىٰ وَاليُسْرَىٰ، وَلَيْسَ أَحَدُهُا بِأَوْلَىٰ مِنَ الآخَرِ،

وَالتَّقْلِيدُ مَسْنُونٌ فِي الغَنَمِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الهَدْيِ أَنْ يُوقَفَ بِعَرَفَةَ، وَلَا الجَمْعُ بَيْنَ الحِلِّ وَالحَرَمِ. فَإِذَا اشْتَرَاهُ فِي الحَرَمِ، وَنَحَرَهُ فِي الحَرَمِ وَلَمْ يُعَرِّفُ؛ أَجْزَأَهُ. وَأَيُّ مَوْضِع نَحَرَ مِنَ الحَرَم؛ أَجْزَأَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ السَّبْعَةُ فِي البُدُّنَةِ وَالبَقَرَةِ، سَوَاءٌ كَانَ هَدْيُهُمْ تَطُوَّعًا أَوْ وَاجِبًا، وَسَوَاءٌ اتَّفَقَتْ جِهَاتُ قُرْبِهِمْ أَوِ [اخْتَلَفَتْ]().

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مُتَطَوِّعًا وَبَعْضُهُمْ عَنْ وَاجِبٍ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ وَبَعْضُهُمْ مُتَقَرِّبًا.

وَلَا يَأْكُلُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْهَدَايَا إِلَّا هَدْيِ التَّمَتَّعِ وَالْقِرَانِ وَالتَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ مُحَلَّهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ^(٢).

وَالأُخْرَىٰ: لَا يُؤْكَلُ مِنَ النَّذْرِ، وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَيُؤْكَلُ مَا سِوَىٰ ذَلِكَ. وَإِذَا أَوْجَبَ بُدْنَةً ؛ جَازَ بَيْعُهَا، وَعَلَيْهِ بُدْنَةٌ مَكَانَهَا.

فَإِنْ لَمْ يُوجِبٌ مَكَانَهَا حَتَّىٰ زَادَتُ فِي بَدَنِ أَوْ شَعْرٍ أَوْ وَلَدَتُ؛ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُهَا زَائِدَةً، وَمِثْلُ وَلَدِهَا.

وَلُوْ أَوْجَبَ مَكَانَهَا قَبْلَ الزِّيَادَةِ وَالْوَلَدِ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الزِّيَادَةِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ١٤٥٥، «رؤوس مسائل القاضيه: ٦٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥١٩، ارؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٤٢٤، «الإنصاف»: ٩/ ٤١٤.



⁽١) في «الأصل»: (اختلف)، والتصويب من «التعليقة» و «الفصول».

(京美國)電影

وَإِذَا أَنْذَرَ هَدْيًا الرِّمَهُ شَاقٌ. وَإِذَا أَنْذَرَ هَدْيًا الرِّمَهُ شَاقٌ. فَضَلَ. فَإِنْ أَخْرَجَ جَزُورًا أَوْ بَقَرَةً ا كَانَ أَفْضَلَ.

وَلا يُخْزِئُ / فِيهِ إِلَّا مَا يُخْزِئُ فِي الأُضْحِيّةِ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِي بُذَّنَةً ﴾:

فَإِنَّهُ نُوَىٰ شَيْئًا؛ فَهُوَ مَا نُوَىٰ.

وَإِنْ لَمْ يَنْوِ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْجَزُورِ وَبَيْنَ الْبَقَرَةِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (١). وَالأَخْرَى: عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَ بَقَرَةً.

وَإِذَا أَوْجَبَ مَدْيًا أَوْ أُضْحِبَةً فِي الذِّمَّةِ، ثُمَّ عَيَّنَ مَا فِي ذِمَّتِهِ فِي شَاةٍ بِعَيْنِهَا، نُمَّ حَدَثَ فِيهَا عَيْبٌ بَعْدَ التَّعَيُّنِ؛ لَمْ يُجْزِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ.

فَإِنْ فَقَأَ رَجُلٌ عَيْنَ الهَدْيِ؛ تَصَدَّقَ بِالأَرْشِ.

وَإِذَا قَالَ: (لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِبُدْنَةٍ) وَلَمْ يَنْوِ شَيْتًا؛ لَمْ يَنْحَرُهَا فِي الحَرَمِ(). فَإِنْ غَصَبَ شَاةً، فَذَبَحَهَا لِتَمَتَّعِهِ أَوْ قِرَانِهِ، ثُمَّ أَجَازَهُ مَالِكُهَا أَوْ ضَمِنَهَا؛ لَمْ

يُجْزِهِ.

1/41

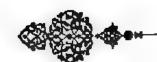
وَإِنْ قَدَّمَ ذَلِكَ عَلَىٰ الحَجِّ؛ فَلَا بَأْسَ (٣).

⁽٣) ملاحظة: هذه المسألة لم يذكرها القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التعليقة».



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٢/ ٥٩٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٤٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٢٧، «الإنصاف»: ٩/ ٤١٢.

⁽٢) قال في التعليقة ا: لم ينحرها إلا في الحرم.



المناب البيوع على المناب البيوع على المناب البيوع على المناب الم

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّيَوَا ﴾ (١).

وَالرِّبَا مُحَرَّمٌ ؛ وَهُوَ مِنْ وَجُهَيْنِ:

أُحَدُّهُمَا: الزِّيَادَةُ.

وَالْأَخُرُ: نُسِيئَةٌ.

أَمَّا الزِّيَادَةُ؛ فَفِي مَّنيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي ثُلِّ مَا جَمَعَهُ الجِنْسُ وَالوَزْنُ؛ فَالتَّحْرِيمُ فِيهِ ثَابِتٌ، وَإِذَا بَاعَهُ اللهُ مُتَفَاضِلًا، كَالذَّهِبِ وَالفِضَّةِ وَالحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ.

وَالنَّانِي: كُلُّ مَّا جَمَعَهُ الْجِنْسُ وَالكَيْلُ؛ فَالتَّخْرِيمُ فِيهِ ثَالِبَتٌ إِذَا بَاعَهُ مُتَفَاضِلًا، كَالحَنْظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالنُّورَةِ وَالجِصِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي إِجْدَىٰ الرِّوَايَاتِ('').

وَالنَّانِيَةُ: يَحْرُمُ فِيمَا كَانَ مَأْكُولًا مَكِيلًا، أَوْ مَأْكُولًا مَوْرُونًا.

فَعَلَىٰ هَذَا: لَا رِبَا فِيمَا يُؤْكَلُ وَلَيْسَ بِمَكِيلِ وَلَا مَوْزُونٍ، مِثْلِ الرُّمَّانِ وَالسَّفَرْجَلِ، وَلَا فِيمَا يُكَالُّ وَيُوزَنُ، كَالنُّورَةِ وَالحِصِّ

⁽١) سورة البقرة: ٢٧٥.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ١٧٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٦، الرؤوس مسائل القاضي»: ٦/ ٢٠٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٣٠، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٧، «الإنصاف»: ٦/ ٢٠/ ٢٠.

المان الفائل الم

وَالأُشْنَانِ وَنَحْوِهِ٠ والاسمان و- عيد قائر مَاكُولًا / خَاصَّةً، فَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُ المَاكُولانِ

وَيَخْرُجُ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِمَأْكُولٍ.

۲۱/ب

رَ إِنَّ الْحَنَّافَ الْحِنْسَانِ وَهُوَ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ ؟ فَالتَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ.

وَالنَّسَاءُ مُحَرَّمٌ إِذَا كَانَ مَجْمَعُهُمَا عِلَّةً وَاحِدَةً، كَالْحِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ، وَالعَسَل السيه بالزَّيْتِ، وَالحَدِيدِ بِالرَّصَاصِ

وَإِنْ جَمْعُهُمَا عِلَّتَانِ، كَالْحِنْطَةِ بِالْحَدِيدِ، وَالرَّصَاصِ بِالشَّعِيرِ، وَنَهْ ذَلِكَ؛ نَفِيهِ رِوَايَتَانِ^(۱):

إِخْدَاهُمَا: النَّسَاءُ مُحَرَّمٌ الإِنَّ الرِّبَا جَارٍ فِيهِمَا، كَمَا لَوْ جَمْعُهُمَا عِلَّا وَالنَّانِيَةُ: لَا يَحْرُمُ النَّسَاءُ؛ لِأَنَّ الرِّبَا فِيهِمَا بِعِلَّتَيْنِ، فَهُوَ كَبَيْعِ الحِطْوَ

بِالذُّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَسَاءً.

وَإِذَا عُدِمَ الكَبْلُ وَالوَزْنُ، كَالثَّيَابِ وَالحَيَوَانِ وَالبُّقُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الأَشْيَادِ المَعْدُودَةِ؛ جَازَ التَّفَاضُلُ وَالنَّسَاءُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(٢)، سَوَاءٌ وُجِدَ الجِنْسُ بالحَيُوانِ أو اخْتَلَفَ كَالحَيَوَانِ بِالثَّيَابِ،

وَالنَّانِيَةُ: إِنْ عُدِمَ الجِنْسُ؛ جَازَ النَّسَاءُ، وَإِن وُجِدَ؛ حَرُمَ النَّسَاءُ. وَالثَّالِئَةُ: يَحْرُمُ النَّسَاءُ وُجِدَ الجِنْسُ أَوْ عُدِمَ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٠، (رؤوس مسائل القاضي»: ٦٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبرية: ١/ ٥٣٠، ﴿رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٤٠، ﴿الإنصافِ»: ١٦/ ٩٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٨، «رؤوس مسائل القاضي»:٦٧٪ أ، «رؤوس مسائل العُكبري: ١/ ٥٣٤، قرؤوس مسائل الهاشمي،: ١/ ١٤٤، قالإنصاف،: ١٠/ ١٠٠.

المانيوع المانيوع المانية الما

وَلا يَجُوزُ [بَيْعُ](١) أَحَلِهِمَا بِالآخُورِ نَسِبتُهُ.

وَإِنْ تَفَرَّفًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبَّلَ الْقَبْضِ؛ بَطَلَ الصَّرْفُ.

وَإِنْ شَرَطًا فِيهِ الخِيَارَ؛ بَطَلَ الصَّرْفُ.

فَأَمًّا خِيَارُ المَجْلِسِ، فَهَلْ يَثْبُتُ فِيهِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١).

وَأُمَّا خِيَارُ العَيْبِ؛ فَيَثْبُتُ فِيهِ.

وَإِذَا وَجَدَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أَخَذَهَا زُيُوفًا أَوْ بُهْرُجًا بَعْدَ مَا افْتَرَقَا، فَأَخَذَهَا وَرَدً بَلَلَهَا جِيَادًا فِي مَجْلِسٍ الرَّدِّ؛ لَمْ يَيْطُلِ العَقْدُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (٣).

وَالثَّانِيَةُ: يَيْطُلُ.

وَإِنْ وَجَدَ الْبَعْضَ مِنْ ذَلِكَ زَائِفًا، فَأَخَذَهَا وَرَدَّ بَدَلَهَا؛ جَازَ ذَلِكَ.

وَهَٰذَا عَلَىٰ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: لَوْ كَانَ جَمِيعُهُ زَائِفًا؛ لَمْ يَبْطُل الْعَقْدُ.

فَأَمَّا عَلَىٰ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: يَبْطُلُ. فَإِذَا وُجِدَ فِي البَعْضِ، كَانَ مَبْنِيًّا(١)

عَلَىٰ تَبْعِيضِ الصَّفْقَةِ:

_ فَإِنْ قُلْنَا: ﴿ تُتَبَعَّضُ ﴾ بَطَلَ فِي مِقْدَارِ المَرْدُودِ، وَصَحَّ فِي البَاقِي.

- وَإِذَا قُلْنَا: «لَا تَتَبَعَّضُ» بَطَلَ فِي الجَمِيع.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ دِرْهَم بِدِرْهَمَيْنِ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ فِي دَارِ الحَرْبِ، وَلَا فِي دَارِ الإِسْلامِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ تَمْرَةِ بِنَمْرَتَيْنِ، وَحَبَّةِ بِحَبَّتَيْنِ.

رَلَا يَجُوزُ بَيْعُ فِلْسٍ بِفِلْسَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَتْ نَافِقَةٌ أَوْ كَاسِدَةً، وَسَوَاءٌ كَانَتْ

⁽t) تشتبه في «الأصل؛ أن تكون: (مثبتًا).



⁽١) ليست في الأصل، والمثبت من المستوعب».

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٥، «الإنصاف»: ١١/ ٢٦٣

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٢٩٥٥ «الإنصاف»: ٧/ ١٤.

[三三]

بِأَعْيَانِهَا أَوْ بِغَيْرِ أَعْيَانِهَا. وَيَجْرِي الرِّبَا فِي مَعْمُولِ الصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَأَمَّا الثَّيَاتُ:

فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يُنْتَغَىٰ فِيهَا الوَزْنُ، كَالصُّوفِ وَالقُطْنِ؛ جَازَ بَيْعُ بَعْضِهَ بِبَعْضِ مُتَفَاضِلًا.

وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يُبْتَغَىٰ مِنْهَا الوَزْنُ، كَالإِبْرَيْسَمِ ، لَمْ يَجُزْ.

/ وَالنُّفَاضُلُّ فِي الْمَاءِ جَائِزٌ.

وَإِذَا بَاعَ جِنْسًا فِيهِ الرِّبَا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ وَتَفَرَّقَا قَبْلَ القَبْضِ؛ بَطَلَ البَيْعُ، وَذَلِكَ

مِثْلُ المَكِيل بَعْضِهِ بِبَعْضِ وَالْمَوْزُونِ بَعْضِهِ بِبَعْضِ.

وَالحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ جِنْسَانِ يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالآخَرِ مُتَفَاضِلًا وَمُتَمَاثِلًا.

وَالمَكِيلَاتُ المَنْصُوصُ عَلَيْهَا مَكِيلَةٌ أَبَدًا.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضِ إِلَّا كَيْلًا.

وَالْمَوْزُونَاتُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا مَوْزُونَةٌ أَبَدًا.

وَمَا لَمْ يُنَصَّ عَلَىٰ تَحْرِيمِ التَّفَاضُل فِيهِ كَيْلًا وَلَا وَزْنَّا؛ فَالمَرْجِعُ فِيهِ إِلَىٰ عُرْفِ العَادَةِ بِالحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى لَلَّهُ عَلَيْهِ.

فَمَا كَانَتِ العَادَةُ فِيهِ الكَيْلَ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا كَيْلًا فِي سَائِرِ الدُّنْيَا. وَأَمًّا مَا كَانَتِ العَادَةُ فِيهِ الوَزْنَ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا وَزْنًا فِي سَائِرِ الدُّنْيَا. فَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ هُنَاكَ عُرُفٌ:

> احْتُمِلَ أَنْ يُرَدَّ إِلَىٰ أَقْرَبِ الأَشْيَاءِ شَبَهًا بِالحِجَازِ. وَاحْتُمِلَ أَنْ يُعْتَبَرَ بِحَالَةِ مَا يُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ.



المناب البيوع كاب البيوع كاب

وَلا يَجُوزُ بَيْعُ الحِنْطَةِ بِالدَّقِيقِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَابَتَيْنِ (١). وَلاَ يَجُوزُ وَزْنَا، وَالأَخْرَىٰ: يَجُوزُ وَزْنَا،

وَكَذَلِكَ الْحِلَافُ فِي بَيْعِ الْحِنْطَةِ بِالسَّوِيقِ، وَيَبْعِ السَّوِيقِ بِالدَّقِيقِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الدَّقِيقِ بِالدَّقِيقِ إِذَا كَانَا عَلَىٰ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ النَّعُومَةِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الخُبْزِ بِالخُبْزِ وَزْنَا.

وَلا يَجُوزُ بَيْعُ الحِنْطَةِ المَبْلُولَةِ بِاليَابِسَةِ.

وَخَلُّ العِنَبِ وَخَلُّ التَّمْرِ جِنْسَانِ.

وَيَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهِمَا.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْء مِنَ المَكِيلَاتِ وَالمَوْزُونَاتِ عَلَىٰ التَّحَرِّي. وَاللَّهُ وَنَاتِ عَلَىٰ التَّحَرِّي. وَاللَّحُومُ أَجْنَاسٌ بِاخْتِلَافِ أُصُولِهَا.

وَكَذَلِكَ الأَلْبَانُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ().

وَالثَّانِيَةُ: هِيَ أَرْبَعَةُ أَجْنَاسٍ: لَحْمُ الأَنْعَامِ صِنْفٌ، وَالوَحْشِ صِنْفٌ، وَالوَحْشِ صِنْفٌ، وَلُكُومُ وَلَا المَاءِ صِنْفٌ. وَلُحُومُ وَلَا اللّهِ عِنْفُ. يَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ وَاحِدٍ بِخِلَافِهِ مُتَفَاضِلًا.

وَلَا يَجُوزُ بِصِنْفِهِ إِلَّا مُتَمَاثِلًا.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٢٥١، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٤، (رؤوس مسائل القاضي»: ٨٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٤٣٧، «الإنصاف»: ١/ ٣٢/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٤٣، «الإنصاف»: ١/ ٣٢/ ٢٠.



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٢٣٣، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢/ ٢٠٠ «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٠٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٤٤١، «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠ . ١٤٤٠ . « المعاف»: ١/ ٤٤١ . « المعاف»: ١/ ٤٤٠ . « المعاف»: ١/ ٤٤٠ . « المعاف»: ١/ ٤٤٠ .

()至217年

وَالنَّالِنَةُ: جَمِيمُهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحِرَقِيُّ (١).

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطِّبِ بِالتَّمْرِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الرُّطَبِ بِالرُّطَبِ.

ويبوري ويبوري ويه الربا بعض بيعض ومَعَ أَحدِهِما أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ جِنْسِ فِيهِ الربا بعض بِبعض ومَعَ أَحدِهِما أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، مِنْلُ مُدَّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَم بِمُدَّيْ عَجْوَةٍ، أَوْ دِرْهَم وَثَوْبٍ بِثَوْبٍ وَدِرْهَم، أَوْ مُدَّ حِنْطَةٍ وَمُدَّ عِنْسَةٍ بِمُدَّيْنِ مُدَّ عِنْطَةٍ وَمُدَّ مِنْطَةٍ وَمُدَّ عِنْسَةً بِمُدَّيْنِ أَوْ مَسَطَيْنِ. حَيِّدُيْنِ أَوْ وَسَطِيْنِ مَيْدَيْنِ أَوْ وَسَطِيْنِ.

وَلَا يَجُوزُ يَنْعُ اللَّهُمِ المَأْكُولِ / بِالحَيَوَانِ المَأْكُولِ.

فَإِنْ بَاعَ شَاةً فِي ضَرْعِهَا لَبَنَّ بِلَبَنِ، أَوْ شَاةً عَلَيْهَا صُوفٌ بِصُوفٍ؛ يُخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ ("). نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي بَيْعِ النَّوَىٰ بِالتَّمْرِ الَّذِي فِيهِ النَّوَىٰ؛ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (").

وَالدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ تَتَعَيَّنَانِ بِالعَقْدِ إِذَا عُيِّنَتْ.

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُمْنَعُ اسْتِبْدَالُهَا وَيَثْبُتُ مِثْلُهَا فِي الذَّمَّةِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الأَعْيَانِ الغَائِبَةِ وَالحَاضِرَةِ بِالصَّفَةِ.

فَإِذَا وَجَدَهَا عَلَىٰ الصَّفَةِ؛ لَمْ يَمْلِكِ الخِيَارَ فِي الفَسْخِ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٥٠).

⁽٥) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/٧، «الروايتين رالوجهين»: ١/٣١١، «رؤوس مسائل القاضي»:=



⁽١) المختصرة ص١٧٠.

⁽٢) في ﴿ الأصلِ ٤: (بمدين).

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٢٩٢، «التمامه: ٢/ ١١، ﴿ وَوْسَ مَسَائِلَ القَاضِيِّ ؟: ٦٨/ ب، ﴿ وَوْسَ مَسَائِلُ الْهَاشَمِيِّ : ١/ ٤٤٥، ﴿ الْإِنْصَافَ ﴾ : ٢/ ٨٥.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٤، «الإنصاف»: ١٢/ ٨٥.

4

وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ.

فَعَلَىٰ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، هَلْ يَثْبُتُ لَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَبْنِ ('': إِحْدَاهُمَا: يَثْبُتُ لَهُ.

وَالنَّانِيَةُ: لَا يَنْبُتُ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الأَعْمَىٰ وَشِرَاؤُهُ إِذَا وُصِفَ المَبِيعُ.

وَخِيَارُ المَجْلِسِ قَابِتٌ فِي بُيُوعِ الأَعْيَانِ.

فَأَمَّا فِي عَقْدِ السَّلَم وَالصَّرُّفِ؛ فَفِيهِ رِوَايتَانِ (١٠).

وَلَا يَنْقَطِعُ خِيَارُ المَجْلِسِ بِالتَّخَايُرِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالأَخْرَىٰ: يَنْقَطِعُ.

وَيَجُوزُ شَرْطُ الخِيَارِ فِي البَيْعِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِذَا كَانَتِ المُدَّةُ مَعْلُومَةً، طَالَتْ أَوْ قَصُرَتْ.

وَيَنْتَقِلُ المِلْكُ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ خِيَارُ المَجْلِسِ أَوِ الشَّرْطِ.

فَإِنْ أَعْتَقَ البَائِعُ العَبْدَ فِي مُدَّةِ الخِيَارِ، وَتَمَّمَ الْمُشْتَرِي الْعَقْدَ أَوْ فَسَخَهُ اللهُ يُنَفَّذُ عِثْقُهُ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٥٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٢، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ١٦/ أ، «رؤوس مسائل العكبري»: ١/ ٥٣٠، «الإنصاف»: ١١/ ٢٨١.



⁼ ١٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٢٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٢٩، «الإنصاف»: ١١/ ٩٥.

⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٣٧، •الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١١، •الإنصاف،: ١١/ ٩٥.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٥، «الإنصاف»: ١١/ ٢٦٣

الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُ

وَ اللَّهُ وَطِئَ البَائِعُ الأَمَةَ قَبْلَ الفَسْخِ؛ فَعَلَيْهِ الحَدُّ('). ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ ('). فَإِنْ وَطِئَ المُشْتَرِي؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ وَطِئَ المُشْتَرِي؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ وَطِئَ الْمُشْتَرِي فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ نُفِّذَ عِتْقُهُ. وَإِنْ أَعْتَقَ الْمُشْتَرِي فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ نُفِّذَ عِتْقُهُ.

وَإِنَّ اَعْمَى المُسْدِبِ مِنِ فَإِنْ بَاعَ الْبَائِعُ أَوْ وَهَبَ أَوِ اقْتَصَّ أَوْ وَقَفَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ؛ لَمْ يُنَقَّذُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ فَسْخَا لِلْبَيْعِ.

فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ عَبْدًا، فَمَاتَ فِي مُدَّةِ الخِيَارِ ؛ لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ فِي إِحْدَىٰ الرِّواتِيَيْنِ (٣) فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ عَبْدًا، فَمَاتَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ فِي إِحْدَىٰ الرِّواتِيَيْنِ (٣)

وَالأُخْرَىٰ: يَبْطُلُ.

• وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ:

أَنَّهُمَا إِذَا لَمْ يُجِيزًا البَيْعَ وَفَسَخَاهُ بَعْدَ التَّلَفِ، بِمَاذَا يَرْجِعُ البَائِعُ عَلَىٰ المُشْتَرِي إِذَا كَانَ تَلَفُ المَبِيعِ فِي يَلِهِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالقِيمَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ المُسَمَّىٰ.

فَإِنْ قُلْنَا: «يَرْجِعُ بِالقِيمَةِ» فَالخِيَارُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ الفَسْخَ، وَتَعَلَّرَ

الرُّجُوعُ فِي العَيْنِ، فَوَجَبً / الرُّجُوعُ فِي القِيمَةِ.

وَإِنْ قُلْنَا: "بَرْجِعُ البَاثِعُ عَلَىٰ المُشْتَرِي بِالثَّمَنِ" فَالْخِيَارُ قَدْ بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ غَبُرُ مَالِكِ لِلْفَسْخِ، فَرَجَعٌ بِالمُسَمَّىٰ لِيَقَاءِ الْعَقَّدِ. 1/44

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٨٥، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٣، «رؤوس مسائل القاضيا"
 ٦٤/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٣٢، «الإنصاف»: ١/ ٣٢٢.



⁽۱) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ۸۳/۳، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦٤/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣٣٤، «الإنصاف»: ١١/ ٣٣٠.

⁽٢) ذكره في كتاب الخلاف،

وَإِذَا ابْتَاعَ ثَوْبًا مِنْ ثَوْبَيْنِ، أَوْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، أَوْ مِنْ أَحَدِ أَرْبَعَةٍ، شَرَطَ الخِيَارَ أَوْ مُطْلِقًا؛ فَالعَقْدُ فَاسِدٌ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ شَيْنًا عَلَىٰ أَنَّهُ بِالخِيَارِ إِلَىٰ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَىٰ الظُّهْرِ، أَوْ إِلَىٰ الغَدِ؛ فَلَهُ الخِيَارُ إِلَىٰ أَنْ يَطْلُعَ الفَجُرُ، أَوْ إِلَىٰ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ، أَوْ إِلَىٰ أَنْ تَغْرُبَ فِي إِحْدَىٰ السَّمْسُ، أَوْ إِلَىٰ أَنْ تَغْرُبَ فِي إِحْدَىٰ السَّمْسُ، أَوْ إِلَىٰ أَنْ تَغْرُبَ فِي إِحْدَىٰ التَّاقِيَةِنُ (۱).

بروي يو وَالأُخْرَىٰ: لَهُ الخِيَارُ إِلَىٰ اللَّيْلِ كُلِّهِ، وَإِلَىٰ الظُّهْرِ كُلِّهِ، وَالغَدِ كُلِّهِ. وَإِذَا اشْتَرَىٰ سِلْعَةً وَشَرَطَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُدِ الثَّمَنَ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا؛ فَالبَيْعُ جَائِزٌ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً عَلَىٰ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَسَتْهُ الجَارِيَةُ فِي مُدَّةِ الثَّلَاثَةِ لِشَاهُ وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةُ فِي مُدَّةِ الثَّلَاثَةِ لِشَهْوَةٍ، وَأَقَرَّ المُشْتَرِي أَنَّهَا فَعَلَتْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَبْطُلُ خِيَارُهُ.

وَإِذَا شَرَطًا الخِيَارَ، وَسَكَتَا عَنْ ضَرْبِ مُدَّتِهِ ؟ بَطَلَ البَيْعُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢٠) . وَسَكَتَا عَنْ ضَرْبِ مُدَّتِهِ ؟ بَطَلَ البَيْعُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢٠) . وَالأُخْرَىٰ: يَصِحُ، وَيَكُونُ لَهُمَا الخِيَارُ أَبَدًا، كَخِيَارِ الرَّدِّ بِالعَيْبِ.

فَإِنْ شَرَطَا أَجَلَا مَجْهُولًا فِي الثَّمَنِ، أَوْ فِي عَقْدِ السَّلَمِ؛ فَالعَقْدُ بَاطِلٌ، وَإِنِ اتَّفَقَا عَلَىٰ إِسْقَاطِهِ قَبْلَ مُضِيِّ جُزْءٍ مِنَ المُدَّةِ المَجْهُولَةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (٣).

وَالْأَخْرَىٰ: العَقْدُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وَإِذَا شَرَطًا الْخِيَارَ لِأَحَدِهِمَا، فَاخْتَارَ فَسْخَ البَيْعِ بِغَبْرِ مَحْضَرِ مِنَ الْآخَرِ؛ جَازَ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ١١٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٩، «رؤوس مسائل القاضي»:
 ٥٦/ ب، «الإنصاف»: ١١/ ٢٨٦.



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٩٧، «التمام»: ٢/ ٥، درؤوس مسائل القاضي»: ٦٥/ أ، الرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٥٥، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٣٣، الإنصاف»: ١/ ٢٩١.

⁽٢) تُنظر المسألة: التعليقة»: ٣/ ١١٧، التمام : ٢/ ٦، «رؤوس مسائل القاضي» - ٦٥/ أ، «الإنصاف»: ١١/ ٢٨٤.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ سِلْعَةً وَشَرَطَ الخِبَارَ لِغَيْرِهِ بَازَ، وَكَانَ اشْتِرَاطُهُ لِغَيْرِهِ اشْتِرَاطًا وَإِذَا اشْتَرَاطًا مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَتَوْكِيلًا لِلْغَيْرِ فِي إِجَازَةِ البَيْعِ وَفَسْخِهِ، وَيَكُونُ لَهُ وَلِلَّذِي شَرَطَهُ، وَلا مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَتَوْكِيلًا لِلْغَيْرِ فِي إِجَازَةِ البَيْعِ وَفَسْخِهِ، وَيَكُونُ لَهُ وَلِلَّذِي شَرَطَهُ، وَلا مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَتَوْكِيلًا لِلْغَيْرِ فِي إِجَازَةِ البَيْعِ وَفَسْخِهِ، وَيَكُونُ لَهُ وَلِلَّذِي شَرَطَهُ، وَلا يَنْفَرِدُهُو بِهِ دُونَ المُوكِلُ

يَعْرِدُمُو بِدِنْ وَكَانَ لِلْأَنْهُ وَكُلُو مِنْ رَجُلُ عَبْدًا عَلَىٰ أَنَّهُمَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَضِيَ وَإِذَا اشْتَرَىٰ رَجُلَانِ مِنْ رَجُلُ عَبْدًا عَلَىٰ أَنَّهُمَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَضِيَ أَحَدُهُمَا؛ كَانَ لِلْآخَرِ أَنْ يَرُدَّ حِصَّتَهُ.

وَخِيَارُ الشَّرْطِ لَا يُورَّثُ.

وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مُشْتَرَطِهِ رَدُّ وَلَا إِجَازَةٌ وَكُمِ عَلَيْهِ بِمُضِيً المُدَّةِ.

وَإِذَا تَقَدَّمَ القَبُولُ عَلَىٰ الإِيجَابِ؛ لَمْ يَنْعَقِدِ الْبَيْعُ، سَوَاءٌ كَانَ القَبُولُ بِلَفْظِ المَاضِي، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «ابْتَعْتُ مِنْكَ بِكَذَا»، أَوْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَبِ فَقَالَ: «بِعْنِي بِكَذَا» فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

اب ﴿ وَالْأُخْرَىٰ: يَصِحُ، سَوَاءٌ بِلَفْظِ الْمَاضِي أَوِ الطَّلَبِ. وَلَا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ فِي النَّكَاحِ أَنَّهُ لَا يَصِحُ (').

وَإِذَا تَبَايَعًا بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ فِي العَادَةِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا مِمَّنُ لَا يَخْبَرُ سِعْرَ ذَلِكَ المَبِيعِ؛ فَلَهُ الخِيَارُ.

وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِشَرْطِ البَرَاءَةِ مِنَ العُيُوبِ، إِلَّا أَنْ يُعْلِمَهُ بِهَا وَيُوقِفَهُ عَلَيْهَا فِي إِحْدَىٰ الرُّوّاتِتَيْنِ (").

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ١/ ٣٤٤، فرؤوس مسائل الفاضي:: ٧٣/ ب، قرؤوس^ي



 ⁽١) تُنظر المسألة: اللعليقة: ٣/ ١٥٥، الروايتين والرحهيرة: ١/ ٣١٥، ارؤوس مسائل القاضية: ١/ ٢٠٠ مرؤوس مسائل الهاشمية: ١/ ٢٣٦، الإنصاف: ١١/ ١٠٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ١٥٧، «الروابتين والوحهير»: ١/ ٣١٥، «رؤوس مسائل القاضي»: // ٢١٩ أ. «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٣٦، «الإيصاف». ١/٣ / ١٠٣



وَالْأُخْرَىٰ: يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ عَالِمًا بِالْعَيْبِ. فَإِنْ شَرَطَ البَرَاءَةَ مِنَ العَيْبِ؛ فَالبَيْعُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

وَ إِذَا وَجَدَ بِالْبَيْعِ عَيْبًا؛ فَلَهُ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءِ قَاضٍ، سَوَاءٌ وَجَدَهُ قَبْلَ القَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ، وَسَوَاءٌ رَضِيَ الْبَائِعُ أَوْ لَمْ يَرْضَ.

وَإِذَا حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ المُشْتَرِي، وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا كَانَ عِنْدَ البَائِعِ؛ كَانَ لَهُ رَدُّهُ بِالعَيْبِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ البَائِعِ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الأَرْشِ عَلَىٰ البَائِعِ لِلْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (۱).

وَالأُخْرَىٰ: يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الرَّدِّ، وَيَرْجِعُ بِالأَرْشِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ ثَوْبًا فَقَطَعَهُ أَوْ طَعَامًا فَأَكَلَ بَعْضَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَلَىٰ عَيْبِ كَانَ بِهِ عِنْدَ البَائِع؛ يُخَرَّجُ عَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (''.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً وَوَطِئَهَا، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا:

. فَإِنْ كَانَتْ ثَيْبًا؛ رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْوَطْءِ، كَمَا لَوِ اسْتَخْدَمَهَا ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَيْبٍ.

ـ وَإِنْ كَانَتْ بِكُرّا؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٣):

تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٤٧٨؛ «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٩، "رؤوس مسائل القاضي»:=



⁼ مسائل الهاشمي؟: ١/ ٤٦٣، الإنصاف: ١١/ ٥٥٥.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٩، «التمام»: ٢/ ١٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٧/ أ، «رؤوس مسائل التُكبري»: ١/ ٢٢٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٦١، «الإنصاف»: ١١/ ٣٨٦.

⁽٢) نفس العزو السابق.

 ⁽٣) لم يفصل المؤلف هذا التفصيل في كتابه «التعليقة» و«الروايتين والوجهين»، وإنما جمع بين
 الثيب والبكر، وجعل فيهما روايتين هما إما الردأو علمه فيهما جميعًا.

إِحْدَاهُمَا: يَمْلِكُ الرَّدَّ أَيْضًا، وَيَرُدُّ أَرْشَ البَكَارَةِ. وَالنَّانِيَةُ: لَا يَمْلِكُ الرَّدَّ، وَيُطَالِبُ بِالأَرْشِ، كَمَا قُلْنَا فِي الثَّوْبِ إِذَا قَطَعَهُ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَيْبٍ. ثُمَّ (١) اسْتَخْدَمَهَا ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا؛ كَانَ لَهُ الرَّدُ.

وَالْأُخْرَىٰ: لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ، وَلَا المُطَالَبَةُ بِالأَرْشِ.

وَإِذَا اطَّلَعَ المُشْتَرِي عَلَىٰ العَيْبِ، فَطَالَبَ بِأَخْذِ الأَّرْشِ مَعَ إِمْكَانِ الرَّدِّ؛ جَازَ. وَإِذَا ابْتَاعَ رَجُلَانِ مِنْ رَجُلِ شَيْتًا، فَأَصَابَا بِهِ عَيْبًا، فَأَرَادَ أَحَدُّهُمَا الرَّدَّ وَامْتَنَعَ الآخَرُ؛ كَانَ لِمَنْ أَرَادَ الرَّدَّ أَنْ يَرُدُّ.

فَإِنِ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلِ عَبْدَيْنِ أَوْ ثَوْبَيْنِ، فَوَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبًا؛ كَانَ لَهُ رَدُّهُ دُونَ اللهِ الصَّحِيح فِي إِحْدَىٰ/ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: لَيْسَ لَهُ رَدُّأَ حَدِهِمَا، فَإِمَّا أَنْ يَرُدَّهُمَا، أَوْ يُمْسِكَهُمَا وَيَأْخُذَ الأَرْشَ. فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ يَنْقُصُ بِالتَّفْرِيقِ، كَزَوْجِ خُفِّ وَمِصْرَاعَيْ بَابِ، يُوجَدُ بِالْحَدِهِمَا عَيْبٌ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رَدُّهُمَا أَوْ إِمْسَاكُهُمَا رِوَايَةً وَاحِدَةً (١).

⁽٤) تُنظر المسألة: (التعليقة): ٣/ ٥٠٧) (الإنصاف): ١١/ ٢٢٤.



⁼ ٧١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٤٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٥٨، «الإنصاف»: ١/ ٣٨٦.

⁽١) كذا في «الأصل»، ولعل هناك سقطًا ولعل صواب الجملة: (كذلك لو استخدمها ثم وجد...).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٤٩٨، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٣٥، «الإنصاف»: ١١/ ٤٠٨.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٥٠٦، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٣٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٢/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٦٠، «الإنصاف»: ١١/ ٤٢١.

فَإِنِ اشْتَرَىٰ عَبْدًا فَقَتَلَهُ أَوْ طَعَامًا فَأَكَلَهُ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَيْبٍ؛ رَجَعَ بِأَرْشِهِ. وَإِذَا اشْتَرَىٰ عَبْدَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ وَجَدَ بِالثَّانِي عَيْبًا، فَجَاءَ يَرُدُّهُ فَاخْتَلَفَا فِي قِيمَةِ المَيِّتِ؛ فَالفَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ شَيْئًا وَقَبَضَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَرُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ؛ فَلَهُ رَدُّهُ عَلَىٰ الْأَوَّلِ، سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَيْهِ بِقَضَاءٍ أَوْ بِغَيْرِ قَضَاءٍ.

وَإِذَا بَاعَ عَبْدًا قَاتِلًا عَمْدًا أَوْ خَطَأَ؛ صَحَّ البَيْعُ، وَرَجَعَ عَلَىٰ البَائِعِ بِأَرْشِ العَيْبِ، مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ عَبْدًا غَيْرَ قَاتِل (١).

فَإِنِ اشْتَرَىٰ عَبْدًا قَدْ حَلَّ دَمُهُ بِرِدَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا، فَقُتِلَ فِي يَذِ المُشْتَرِي؛ رَجَعَ عَلَىٰ البَائِع بِأَرْشِ العَيْبِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ عَبُدًا عَلَىٰ أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَبَانَ مُسْلِمًا ؛ فَلَا خِيَارَ لَهُ ("). وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ ، وَإِذَا وَإِذَا تَزَوَّ جَهَا عَلَىٰ أَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ ، فَإِذَا هِيَ مُسْلِمَةٌ ؛ لَهُ الفَسْخُ. فَعَلَىٰ قَوْلِهِ ("): ﴿إِذَا ابْتَاعَ عَبْدًا عَلَىٰ أَنَّهُ كِتَابِيٌّ ، فَبَانَ مُسْلِمًا ؛ يَمْلِكُ الفَسْخَ ".

وَالزُّنَّ عَيْبٌ فِي الجَارِيَّةِ وَالغُلَامِ.

وَكَذَلِكَ البَخْرُ عَيْبٌ فِيهِمَا.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ غُلَامًا فَوَجَدَهُ يَبُولُ فِي الفِرَاشِ، وَقَدْ بَلَغَ السِّنَّ الَّذِي لَا يَبُولُ مِثْلُهُ فِي الفِرَاشِ؛ كَانَ عَيْبًا يُرَدُّ بِهِ.

وَكَذَٰلِكَ الجَارِيَةُ.

⁽٣) أي على قول أبي بكر عبد العزيز، يُنظر اختياره في «الإنصاف»: ٢٠ ٢٠٥٠.



⁽١) كذا في «الأصل» و «النمام»، ولعل الصواب: قيمته عبدًا [قاتلًا و] غير قاتل.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٣/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٤ «الإنصاف»: ١١/ ٢٠٩.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ حَيَوَانًا وَقَبَضَهُ، وَظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ المُشْتَرِي؛ كَانَ ذَلِكَ فِي ضَمَانِ المُشْتَرِي؛ كَانَ ذَلِكَ فِي ضَمَانِ المُبْتَاع، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّدُ.

وَإِذَا بَاعَ عَبْدًا بِجَارِيَةٍ، فَقَبَضَهُ المُشْتَرِي وَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِالْجَارِيَةِ عَيْبًا؛ رَدُّهَا

وَأَخَدُ قِيمَةَ الْعَبْدِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ مَا يَتَعَيَّنُ بِالعَقْدِ، كَالنَّيَابِ وَالصَّيْدِ وَالحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ وَصُبَرِ الطَّعَامِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ مَا يَتَعَيِّنُ بِالعَقْدِ، كَالنَّيَابِ وَالصَّيْدِ وَالحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ وَصُبَرِ الطَّعَامِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ، مِثْلُ قَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَرَطْلَيْ (١) حَدِيدٍ مِنْ زُبْرَةِ،

وَرَطُل تَمْرِ مِنْ قَوْصَرَةِ.

الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ مَبِيعًا فِي الذِّمَّةِ وَهُوَ السَّلَمُ الْا يَجُوزُ / بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ.
 وَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، إِذَا تَلِفَ قَبْلَ القَبْضِ؛ فَهُوَ فِي ضَمَانِ المُشْتَرِي.

وَمَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ ؛ فَهُوَ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ.

وَإِذَا كَانَ فِي ضَمَانِ البَائِعِ؛ فَهَلْ يَبْطُلُ العَقْدُ بِتَلَفِهِ؟ نَظَرْتَ:

- فَإِنْ كَانَ بِأَمْرٍ سَمَائِيٍّ؛ بَطَلَ العَقْدُ، قِيَاسًا عَلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا تَلِفَتِ الشَّمَرَةُ بِآفَةٍ سَمَائِيَّةٍ؛ بَطَلَ العَقْدُ اللهِ الْعَقْدُ اللهِ اللهِ الْعَقْدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ العَ

ـ وَإِنْ تَلِفَتْ بِسَبَبِ مِنْ جِهَةِ آدَمِي، إِمَّا مِنْ جِهَةِ البَاثِعِ أَوْ أَجْنَبِيِّ؛ لَمْ يَبْطُلِ العَقْدُ، وَكَانَ المُشْتَرِي بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقَدَ الثَّمَنَ وَاتَّبَعَ الجَانِيَ بِقِيمَتِهِ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ البَيْعَ.

وَالتَّخْلِيَةُ قَبْضٌ فِيمَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٢٣٢، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٢٧، «رؤوس مسائل القاضي»:=



⁽١) في «الأصل»: (رطلين).

⁽٢) «التعليقة»: ٣/ ٤١١.



وَالأُخْرَىٰ: لَيْسَتْ بِقَبْضٍ.

وَإِذَا كَانَ الصَّدَاقُ مُتَعَيِّنًا؛ جَازَ [لَهُ](١) التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَيِّنًا؛ لَمْ يَجُزْ، كَالمَبِيع سَوَاءٌ.

وَمنْ بَاعَ مِلْكَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؟ بَطَلَ البَيْعُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْن (١٠).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَبْطُلُ، وَيَكُونُ مَوْفُوفًا عَلَىٰ إِجَازَةِ المَالِكِ، فَإِنْ أَجَازَهُ؛ جَازَ، وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ؛ بَطَلَ.

وَكَذَلِكَ النَّكَاحُ إِذَا عَقَدَهُ الوَلِيُّ بِغَيْرِ إِذْنِ المَنْكُوحَةِ.

وَإِنِ اشْتَرَىٰ لِغَيْرِهِ شَيْئًا بِغَيْرِ أَمْرِهِ:

فَإِنْ كَانَ بِعَيْنِ مَالِ الغَيْرِ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (٣):

أَحَدُهُمَا: بُطْلَانُ الشِّرَاءِ.

وَالنَّانِيَةُ: وُقُوفُهُ عَلَىٰ الإِجَازَةِ، فَإِنْ أَجَازَهُ جَازَ، وَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ، وَلَمْ يُلْزَمْ بِهِ المُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ يَتَعَيَّنُ عَلَىٰ أَصْلِنَا، وَقَدْ عَيَّنَهُ بِمَالِ المُشْتَرِي، فَلَمْ يَلْزَمْ غَيْرَهُ.

وَإِنْ كَانَ الشُّواءُ فِي الذِّمَّةِ؛ وَقَفَ عَلَىٰ الإِجَازَةِ.

فَإِنْ أَجَازَهُ مَنِ اشْتَرَىٰ لَهُ؛ جَازَ، وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ؛ لَزِمَ الْمُشْتَرِيَ، وَلَا يَبْطُلُ مِنْ أَصْلِهِ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٢، «الإنصاف»: ١١/ ٥٠.



⁼ ٧١/ أ، الرؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ١٤٥، الرؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٥٦، الإنصاف؟: ١/ ١٥٠٠.

أقى «الأصل»: (لها).

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦١٦، «الإنصاف»: ١١/ ٥٥.

وَمَنْ بَاعَ نَخُلَا مُؤَيِّرًا؛ فَثَمَرَنُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُ المُبْتَاعُ. وَمَنْ بَاعَ نَخُلَا مُؤَيِّرًا؛ فَثَمَرَنُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُ المُبْتَاعُ. وَلِلْبَائِعِ تَرْكُهَا حَتَىٰ نُؤَبِّرُ

وَمَنْ بَاعَ نَخُلًا غَيْرَ مُؤَيِّرٍ * فَتَمَرَثُهُ لِلْمُشْتَرِي .

وَمَنْ بَاعَ لَمُوالِمُ يَبُلُغُ وَشَرَطَ القَطْعَ اجَازً.

فَإِنْ تَرَكَهَا فَلُمْ يَغْطُمُهَا ا بَطُلُ البَّيْعُ.

وَإِنْ بِاعْهَا مُطْلِقًا أَوْ شَرَطَ البَقَاءَ ابَعَلَلَ البَيْعُ.

فَإِنْ بَاعَ النَّمْرَةُ بَعْدَ بُدُوُّ صَلَاحِهَا بِشَرْطِ [النَّبْقِيَةِ](١)؛ صَعَّ البَيْعُ.

وَإِذَا بَدَا الصَّلَاحُ فِي نَوْعِ مِنَ الثَّمَارِ اكَانَ صَلَّاحًا فِي بَقِيَّةِ ذَلِكَ النَّوْعِ فِي قَرَاحٍ ٣٠أ وَاحِدٍ فِي إِحْدَىٰ/ الرَّوَايَتَيْنِ(٢٠٠٠.

وَالأُخْرَىٰ: لَا يَكُونُ صَلَاحًا لِمَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ، كَمَا لَمْ

يَكُنُ صَلَاحًا لِنَوْعَ آخَرَ،

فَأَمَّا النَّخْلَةُ الوَاحِدَةُ وَالشَّجَرَةُ الوَاحِدَةُ، فَبُدُوَّ الصَّلَاحِ فِي بَعْضِهَا؛ يَكُونُ صَلَاحًا لِجَمِيعِهَا رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِفْرَادُ البَيْعِ لِذَلِكَ مِنْ صَلَاحًا لِجَمِيعِهَا رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِفْرَادُ البَيْعِ لِذَلِكَ مِنْ نَخْلَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ البُسْرَةَ بِالعَقْدِ اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِهَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ البُسْرَةَ تَصْفَرُ فِي يَوْمِهَا، [وَمِنْ نَخْلَتَيْن فَأُمِنَ الإختِلَاطُ] (١٠).

فَإِنْ بَاعَ نَخْلًا مِنْ قَرَاحٍ قَدْ أُبِّرَ بَعْضُهُ، فَهَلْ يَكُونَ الكُلُّ لِلْبَائِع، كَمَا لَوْ كَانَ قَدْ

 ⁽¹⁾ كذا الجملة في «الأصل»، وفي «التعليقة»: وليس كذلك من نخلتين؛ لأنه لا يأمن الاختلاط.



⁽١) في «الأصل»: (البقية).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٣٤٠، «التمام»: ٢/ ١١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ٥٥٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٤٨، «الإنصاف»: ١٢/ ٢٠٣.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٣٤١، «التمام»: ٢/ ١٢، «الإنصاف»: ١٢/ ٣٠٣.



أَبْرَ جَمِيعُهُ ؟ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا('):

فَكَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا(1): يَكُونُ جَمِيعُهُ لِلْبَائِعِ، كَمَا لَوْ بَاعَ نَخُلًا مِنْ قَرَاحٍ قَدْ بَدَا الصَّلَاحُ لِيَقِيَّةِ ذَلِكَ مَجْمُوعًا.

وَقَالَ أَبُو بَكُونَ لِلْبَائِعِ مَا أَبْرَ، وَمَا لَمْ يُؤَبِّرْ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي،

وَيَجُوزُ بَيْعُ مَا ظُهَرَ مِنَ المَقَاثِيِّ وَالْمَبَاطِحِ، دُونَ مَا بَطَنَ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ البَاقِلِّيِّ فِي قِشْرِهِ الأَعْلَىٰ.

وَكَذَلِكَ بَيْعُ الحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَةَ بُسْتَانٍ وَيَسْتَثْنِيَ مِنْهُ أَمْدَادًا مَعْلُومَةً، وَلَا يَبِيعَ صُبْرَةً وَيَسْتَثْنِيَ مِنْهَا أَقْفِزَةً.

وَلَوْ بَاعَ نَخْلَةً وَاسْتَثْنَىٰ مِنْهَا أَرْطَالًا مَعْلُومَةً؛ جَازَ، لِأَنَّ الجَهَالَةَ يَسِيرَةٌ فِي النَّخْلَةِ الوَاحِدَةِ.

وَلِهَذَا أَجَزْنَا بَيْعَ التَّمْرِ الحَدِيثِ بِالعَتِيقِ؛ لِأَنَّ نُفْصَانَهُ يَسِيرٌ، وَأَجَزْنَا بَيْعَ العَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ.

وَإِذَا بَاعَ شَاةً وَاسْتَثْنَىٰ الرَّأْسَ وَالسَّوَاقِطَ مِنَ الجِلْدِ وَالأَطْرَافِ؛ جَازَ. وَتُوضَعُ الجَوَائِحُ عَنِ المُشْتَرِي فِيمَا قَلَّ وَكَثُرَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَائِتَيْنِ (١٠).

⁽٤) نُنظر المسألة: «التعديقة»: ٣/ ٣٥٩، «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٣٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦/ ٢٠٠، «الإنصاف»: ٦/ ٤٠٠ «الإنصاف»: ١/ ٢٠٠) «الإنصاف»: ١/ ١٩٤٠.



⁽١) تُنظر المسألة: «التعليقة»: ٣/ ٣٤٤، «التمام»: ٢/ ١٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٤٩، «الإنصاف»: ١٦ / ١٦٩، «الإنصاف»: ١٦ / ١٦٧.

⁽٢) أي أبو عبد الله الحسن بن حامد رَعَالَيْفَعَنَّهُ.

⁽٣) في «الأصل»: (أن)، والتصويب من «التعليقة».

الماني المنتخبر

وَالْأَخْرَىٰ: تُوضَعُ إِذَا أَتَتْ عَلَىٰ النُّكُثِ فَصَاعِدًا.

وَبَيْعُ العَرَايَا جَائِزٌ.

وَهُوَ بَيْعُ ثَمَرَةٍ عَلَىٰ النَّخْلِ خَرْصًا بِمِثْلِهِ مِنَ التَّمْرِ المَوْضُوعِ عَلَىٰ الأرْض [نَقْدًا]^(۱) مِنَ الْوَاهِبِ لَهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا [كَانَ]^(۱) دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَىٰ أَكُلِ الرُّطَبِ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ ۚ لَمْ [يَجُزْ] (")

وَإِذَا قَالَ: وبِعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ، [كُلُّ](١) قَفِيزِ بِدِرْهَمِ» فَالبَيْعُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِهَا. فَإِنْ قَالَ: وبِعَتْكَ / ذِرَاعًا مِنْ هَذِهِ الدَّارِ» وَهُمَا يَعْلَمَانِ مَبْلَغَ ذَرَعَانِ الدَّارِ ، يَصِحُ البَيْعُ، وإِنْ لَمْ يَعْلَمَا ذَلِكَ؛ لَمْ يَصِحُّ البَّيْعُ.

وَإِذَا كَانَ البَائِعُ يَعْلَمُ كَيْلَ الصُّبْرَةِ وَبَاعَهَا جُزَافًا؛ لَمْ يَجُزْ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلِمَ المُبْتَاعَ بِقَدْرِ كَيْلِهَا.

فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لَهُ؛ كَانَ لِلْمُبْتَاعِ الرَّدُّ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ المَكِيلَاتِ بَعْضِهَا بِبَعْضِ جُزَافًا.

وَكَذَٰ لِكَ المَوْزُونَاتُ.

وَالتَّصْرِيَةُ تُثْبِتُ الخِيَارَ لِلْمُبْتَاعِ فِي الرَّدِّ، وَرَدَّ صَاع مِنْ تَمْرِ عَمَّا (٥) احْتَلَبَهَا (١)



⁽١) في «الأصل»: (هذا)، والمثبت من «التعليقة».

⁽٢) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «التعليقة».

⁽٣) في االأصل»: (يجزه)، والتصويب من االتعليقة ا.

⁽٤) في (الأصل): (على).

⁽٥) في «الأصل»: (كما)، وفي «التعليق»: لما.

⁽٦) في «التعليق»: احتلبه.

وينابالبيوع المحالية

مِنَ اللَّبَنِ.

يِن ... وَإِذَا النَّاعَ جَارِيَةً فَوَلَدَتْ، أَوْ نَخْلًا فَأَثْمَرَتْ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَيْبٍ؛ كَانَ لَهُ الرَّدُ بِالْعَيْبِ، وَإِمْسَاكُ النَّمَاءِ.

نَ فَإِذَا اشْتَرَىٰ أَمَةً حَامِلًا فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا، فَأَرَادَ رَدَّ الأُمَّ وَإِمْسَاكَ الوَلَدِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ بِالخِيَارِ بَيْنَ رَدِّ الأُمُّ مَعَ الوَلَدِ، أَوِ الإِمْسَاكِ وَأَخْذِ الأَمْ مَعَ الوَلَدِ، أَوِ الإِمْسَاكِ وَأَخْذِ الأَرْسُ. الأَرْسُ.

قَإِنِ اشْتَرَىٰ جَارِيَةٌ حَامِلًا فَوَلَدَتْ قَبْلَ القَبْضِ، أَوْ بَهِيمَةٌ فَنَتَجَتْ وَوَلَدَتْ فِي يَدِ البَائِعِ قَبْلَ القَبْضِ، أَوْ بَهِيمَةٌ فَنَتَجَتْ وَوَلَدَتْ فِي يَدِ البَائِعِ قَبْلَ القَبْضِ، ثُمَّ قَبَضَهَا المُشْتَرِي؛ لَمْ يَدْخُلِ الوَلَدُ فِي البَيْعِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ حَظُهُ مِنَ النَّمَنِ وَهُوَ لِلْمُشْتَرِي.

وَلَوْ وَجَدَ بِالأُمِّ عَيْبًا؛ رَدَّهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ.

وَإِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ؛ فَهُوَ عَلَىٰ خِيَارِهِ، مَا لَمْ يَرْضَ بِهِ أَوْ يَفْعَلْ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ الرِّضَا.

وَكَذَلِكَ خِيَارُ المُعْتَقَةِ تَحْتَ عَبْدٍ.

وَأَمَّا خِيَارُ المُخَيَّرَةِ وَخِيَارُ الشَّفْعَةِ وَخِيَارُ القَبُولِ؛ فَإِنَّهُ مَعْقُودٌ عَلَىٰ المَجْلِسِ. وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي العَبْدِ إِذَا مُلَّكَ هَلْ يَمْلِكُ؟ عَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١):

إِخْدَاهُمَا: لَا يَمْلِكُ.

وَالثَّانِيَةُ: يَمْلِكُ.

• وَلِهَذَا الإخْتِلافِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا إِذَا قُلْنَا: «لَا يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِهِ سَيِّدِهِ» فَالزَّكَاةُ عَلَىٰ سَيِّدِهِ، وَإِذَا قُلْنَا:

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٢، «رؤوس مسائل القاضي ١: ٧٤ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٧٠، (رؤوس مسائل الهاشمي». ١/ ٤٦٤، «الإنصاف»: ٦/ ٣٠٨.



«يَمْلِكُ» فَلَا زَكَاةً عَلَىٰ وَاحِدِ مِنْهُمَا.

ـ وَمِنْهَا: إِذَا قُلْنَا «لَا يَمْلِكُ» لَمْ يُكَفِّرْ بِالإطْعَامِ، وَإِذَا قُلْنَا "يَمْلِكُ، كَفَّرَ بالإطْعَام وَالعِنْقِ جَمِيعًا.

وَالزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ؛ لَا تَلْحَقُ بِالعَقْدِ.

وَكَذَلِكَ الأَجَلُ وَالخِيَارُ.

٣٦/أ وَإِذَا شَوَطَ / أَجَلًا فِي عَقْدِ القَرْضِ؛ لَمْ يَلْزَم الوَفَاءُ بِهِ.

وَالْعَفْدُ الفَاسِدُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ القَبْضُ؛ لَمْ يَخُصُلْ بِهِ المِلْكُ، سَوَاءٌ كَانَ فَسَادُهُ بِشُرْطٍ يَلْحَقُ، مِثْلُ إِنْ يَشْتَرِطَ شَرْطَيْنِ، أَوْ كَانَ لِفَسَادِ الْعِوَضِ، كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ. وَلَاخِنْزِيرِ. وَلَا خِنْزِيرِ. وَلَا يَلْزَمُ الْبَائِعَ تَسْلِيمُهُ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ فِيهِ.

وَإِنْ تَصَرَّفَ؛ كَانَ بَاطِلًا.

وَبَيْعُ الأَشْيَاءِ اليَسِيرَةِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ إِيجَابٍ وَقَبُولِ إِذَا كَانَ الشَّمَنُ مَعْلُومًا، مِثْلُ قَوْلِهِ: "أَعْطِنِي بِهَذِهِ القَّمَنُ مَعْلُومًا، وَقَوْلِهِ: "أَعْطِنِي بِهَذِهِ اللَّرُهُمِ خُبْزًا، وَقَوْلِهِ: "أَعْطِنِي بِهَذِهِ اللَّرُهُمِ خُبْزًا، وَقَوْلِهِ: "كَيْفَ تَبِيعُ عَشَرَةَ أَرْطَالِ خُبْزِ؟" فَيَقُولُ: "بِدِرْهَمِ" فَيَقُولُ: "خُذْ دِرْهَمًا" وَنَحْوُ هَذَا.

مال وَإِذَا وَطِئَ أَمَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ بَيْعَهَا؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبُّرِتُهَا قَبْلَ البَيْعِ.

وَكَذَلِكَ المُشْتَرِي يَلْزَمُهُ الاسْتِبْرَاءُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

⁽۱) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل القاضي»: ۷۶/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٧٧، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٦٥، (الإنصاف»: ٢٤/ ١٩٠.



البيوع البيوع المحالية المحالي

وَالْأُخْرَىٰ: يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ عَلَىٰ المُشْتَرِي دُونَ البَائِعِ. وَإِذَا ابْتَاعَ أَمَةً حَائِضًا فِي أَوَّلِ حَيْضِهَا أَرْ فِي أَثْنَائِهِ؛ لَمْ يُعْتَدَّ بِذَلِكَ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ.

وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الأَمَةِ المَسِعَةِ إِلَىٰ المُشْتَرِي يَسْتَبْرِ ثُهَا فِي يَدِهِ. وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً فَحَاضَتْ فِي يَدِ البَائِعِ حَيْضَةً؛ اعْتَدَّتْ بِهَا مِنَ الإسْتِبْرَاءِ. عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِهِ (١)؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ القَبْضِ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَتْلَفُ فِي مِلْكِ المُشْتَرِي (١).

وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهَا لَا تَعْتَدُّ بِذَلِكَ.

وَإِذَا تَقَايَلًا قَبْلَ قَبْضِ الجَارِيَةِ؛ فَعَلَىٰ البَائِعِ أَنْ يَسْتَبْرِنَهَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ(٣).

وَالأُخْرَىٰ: لَيْسَ عَلَيْهِ اسْتِبْرَاؤُهَا.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً فَارْتَفَعَ حَيْضُهَا مِنْ غَيْرِ إِيَاسٍ؛ لَمْ يَطَأْهَا حَتَىٰ يَمْضِي لَهَا عَشَرَةُ أَشْهُرِ تِسْعَةٌ لِلْحَمْل، وَشَهْرٌ مَكَانَ الحَيْضَةِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً عَلَىٰ أَنَّهُ بِالخِيَارِ ثُلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَبَضَهَا، ثُمَّ اخْتَارَ رَدَّهَا فِي الثَّلَاثِ؛ وَجَبَ عَلَىٰ البَاتِعِ الْإِسْتِبْرَاءُ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَةً مِنْ عَبْدٍ لَهُ تَاجِرٍ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِتَهَا، سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٣٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٨٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٦٦، «الإنصاف»: ٢٤ ١٨٧.



⁽١) نصُّ الرَّواية: رجل دمع إلى رجل دراهم، فقال: له اشتر لي جارية واستبرئها، فاشتراها واستبراها له، يجزئ ذلك الاستبراء الأول؟ قال: «نعم». ذكرها ابن عقيل في «الفصول».

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٥ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٧٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٦٧، «الإنصاف»: ٤٦/ ١٨٠،

دَيْنُ أَوْ لَمْ يَكُنُّ.

يَيْنَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ أَوْ أَخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ، فَحَاضَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ عَجَزَ المُكَانَبُ وَ وَمَّتَهُ، فَحَاضَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ عَجَزَ المُكَانَبُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

فَإِنِ اَبْتَاعَ أَمَةً فَأَعْتَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا، ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدَ النَّكَامِ، لَمْ يَصِحَّ العَقْدُ.

وَكَذَلِكَ لَوِ ابْتَاعَ أَمَةً مُزَوَّجَةً فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ، بَعْدَ البَيْعِ وَقَبْلَ الدُّنُولِ بِهَا؛ لَمْ يَجُزُ لِلْمُشْتَرِي وَطُؤُهَا حَتَّىٰ يَسْتَبْرِتَهَا.

وَإِذَا بَاعَ سِلْعَةً مُرَابَحَةً عَلَىٰ كُلِّ عَشَرَةِ دِرْهَمٌ، وَهَذَا الشَّرَاءُ يُسَمَّىٰ ادَهُ يَازَدَهُ (۱) (۱) وَكُوهَ ذَلِكَ، وَالبَيْعُ صَحِيحٌ.

وَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ خَانَهُ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْمُرَابَحَةِ؛ حَطَّ فِي التَّوْلِيَةِ مِقْدَارَ الْخِيَانَةِ، وَفِي الْمُرَابَحَةِ مِقْدَارَ الْخِيَانَةِ، وَحِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْح.

وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الخِيَارُ فِي الفَسْخِ مَعَ الحَطِّ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (٣). وَالأُخْرَىٰ: المُشْتَرِي بِالخِيَارِ بَيْنَ الإِجَازَةِ مَعَ الحَطِّ وَبَيْنَ الفَسْخِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ بَيْعُ التَّوْلِيَةِ وَالمُرَابَحَةِ.

وَإِذَا عَلِمَ البَائِعُ أَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ بِنُقْصَانٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ؟ كَانَ القَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ مَعَ يَمِينِهِ ، وَيَوْجِعُ عَلَىٰ المُشْتَرِي بِقَدْرِ النُّقْصَانِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايتَيْنِ (٤).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥١/ ١٥٠. العُكبري»: ١/ ٥١/ ١٥٠.



⁽١) في «الأصل»: (دهيازد).

⁽٢) قدَّهُ يَازَدَهُ أي العشرُ أحد عشرَ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٥، «التمام»: ٢/ ١٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧/ ب، «الإنصاف»: ١١/ ٤٥١.



وَالأُخْرَىٰ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ ثَوْبَيْنِ صَفْقَةً وَاحِدَةً بِشَمَنِ وَاحِدِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ أَحَدَهُمَا مُرَابَحَةً. وَإِذَا رَبِحَ فِي سِلْعَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا؛ طَرَحَ الرَّبْحَ مِنَ الثَّمَنِ الثَّانِي، وَبَاعَهَا مُرَابَحَة عَلَىٰ البَاقِي، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ، ثُمَّ بَاعَهَا بِخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِعَشَرَةِ، ثُمَّ أَرَادَ بَيْعَهَا مُرَابَحَةً؛ خَبَّرَ شِرَائِهِ بِخَمْسَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ لَبَنِ الآدَمِيَّاتِ.

وَإِذَا بَاعَ عَيْنًا بِثَمَنٍ، فَلَمْ يَقْبِضُهُ حَتَّىٰ اشْتَرَىٰ ذَلِكَ الْعَيْنَ بِأَقَلَ مِنْهُ المَ يَصِحَّ الْبَيْعُ الثَّانِي.

وَإِنِ اشْتَرَىٰ بِمِثْلِ الشَّمَنِ الأُوَّلِ أَوْ بِأَكْثَرُ ؛ جَازَ.

فَإِنِ اشْتَرَىٰ عَبْدًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، وَقَبَضَهُ وَلَمْ يَنْقُدِ النَّمَنَ، ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ بَائِعِهِ بِكَنَانِيرَ أَقَلَّ مِنْ قِيمَةِ أَلْفٍ؛ جَازً.

فَإِنْ بَاعَهُ مِنْ أَبِي البَائِعِ أَوِ ابْنِهِ بِأَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ؛ جَازَ.

فَإِنْ بَاعَهُ مِنْ وَكِيلِ الْبَاتِعِ بِأَقَلَّ مِنْ ٱلْفِ؛ لَمْ يَجُزْ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ عَبْدَبْنِ صَفْقَةً وَاحِدَةً بِثَمَنِ وَاحِدِ، فَإِذَا أَحَدُهُمَا حُرُّ ؛ فَالبَيْعُ صَحِيحٌ في العَبْدِ، وَيَبْطُلُ فِي الحُرِّ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: البَّيْعُ فَاسِدٌ / فِي الجّمِيع.

وَكَذَٰلِكَ الْحُكْمُ فِيهِ إِذَا بَاعَ عَبْدَهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ.

وَإِذَا اخْتَلُفَ المُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ ثَابِتَةٌ ؛ تَحَالَفَا وَتَرَادًا.

⁽۱) تُنظر المسألة: االتعليقة: ٣/ ٥٠٦، الروايتين والوجهين؛ ١/ ٣٣٨، الرؤوس مسائل القاضي؟: ٧٦/ ب، الرؤوس مسائل العُكبري؟: ١/ ٥٦٥.



ĺ/rv

CHESTER OF THE PARTY OF THE PAR

وُإِنِ اخْتَلَفَا بَعْدَ هَلَاكِ السَّلْعَةِ، فَهَلْ يَتَحَالَفَانِ ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١): إِحْدَاهُمَا: يَتَحَالَفَانِ وَيَرُدُّ المُشْتَرِي الفِيمَةَ.

وَالأُخْرَىٰ: القَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي وَلَا يَتَحَالَفَانِ.

وَإِذَا تَحَالَفَا بَدَأَ بِيَمِينِ البَائِعِ.

وَإِذَا مَاتَ المُتَبَايِعَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا؛ تَحَالَفَ الوَرَثَةُ.

وَإِذَا تَصَّادَقَا فِي الثَّمَنِ، وَاخْتَلَفَا فِي الأَجَلِ وَ^(۱) شَرْطِ الخِيَارِ، أَوْ شَرْطِ رَفْنٍ، أَوْ تَرْطِ رَفْنٍ، أَوْ تَكْفِيلِ؛ تَحَالَفَا فِي إِخْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ^(۱)،

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَتَحَالَفَانِ، وَيَكُونُ القَوْلُ قَوْلَ الْمُنْكِرِ.

وَإِذَا بَاعَ عَبْدَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَعْتِقَهُ المُشْتَرِي؛ صَعَّ البَيْعُ وَلَزِمَ الشَّرْطُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايِتَيْنِ (١٠).

وَالْأُخْرَىٰ: الشَّرْطُ بَاطِلٌ، وَالعَفْدُ صَحِيحٌ.

وَإِذَا بَاعَ دَارًا أَوْ عَبْدًا أَوْ دَابَّةُ، وَاسْتَثْنَىٰ مَنْفَعَتَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً؛ صَحَّ البَيْعُ وَلَزِمَ الشَّرْطُ. وَكَذَلِكَ إِذَا ابْتَاعَ ثَوْبًا وَشَرَطَ عَلَىٰ البَائِعِ خِيَاطَتَهُ، أَوْ نَعْلًا وَشَرَطَ عَلَىٰ البَائِعِ حَمْلَهُ، أَوْ طَعَامًا وَشَرَطَ عَلَىٰ البَائِعِ حَمْلَهُ، أَوْ طَعَامًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْحَنَهُ، أَوْ عَزْلًا عَلَىٰ أَنْ يَنْسِجَهُ، أَوْ زَرْعًا عَلَىٰ أَنْ يَخْصُدَهُ.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٠، الرؤوس مسائل القاضي»: ٧٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٣٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٧٣، «الإنصاف»: ١١/ ٢٣٧.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٤٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٧١، «الإنصاف»: ١١/ ٢٦٨.

 ⁽٢) في الرؤوس مسائل الفاضي ١٠ أو.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٤٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٧/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٧٢، «الإنصاف»: ١/ ٤٨٠ .

Completed by the state of the s

الله الشَّرَىٰ فَهْدًا عَلَىٰ أَنَّهُ صَيُّودٌ، أَوْ دَابَّةٌ عَلَىٰ أَنَّهَا هِمْلاَجَةُ اللهُ جَازَ اللَّهُ اللهُ وَإِذَا الشَّعُ. وَإِذَا الشَّعُ عَلَىٰ أَنَّهَا تَجِيءُ مِنْ مَسَائَةٍ بَعِيدَةٍ، وَلَوِ الْبَنَاعَ قُمْرِيًّا عَلَىٰ أَنَّهُ مُصَوِّتِهِ الطَّرَبُ وَاللَّهُو، وَهَذَا مِمَّا لَا مَنْفَعَةَ فِيهِ، بَلْ يُكُرَهُ، وَلَا لَهُ مُحَرَّمٌ اللهُ مَعْدَدُ فَيهِ، بَلْ يُكُرَهُ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ .

وَنَهَنُّ عَسْبِ الفَحْلِ؛ مُحَرَّمٌ.

البيرع للحرمة

وَ هُوَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الفَحْلَ مِنَ الإِبِلِ أَوِ البَقَرِ أَوِ الغَنَمِ لِيَنْزُوَ عَلَىٰ الإِنَاثِ. وَبَيْهُ العَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا؛ بَاطِلٌ.

وَيُكُرَهُ بَيْعُ المَصَّاحِفِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ(٢).

وَالْأُخْرَىٰ: مُحَرَّمٌ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَحْرٍ.

وَيَنْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي (٣) بَاطِلٌ عَلَىٰ صِفَاتٍ.

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ البَدَوِيُّ حَضَرَ لِبَيْعِ سِلْعَتِهِ بِسُوقِ يَوْمِهَا، وَبِالنَّاسِ حَاجَةٌ المِلْمُونِ إِلَىٰ شِرَاءِ مَتَاعِهِ، وَضِيقٍ / فِي تَأْخِيرِ بَيْعِهِ.

وَاخْتَلَقْتِ الرُّوَايَةُ فِي بَيْعِ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ (١)؛ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٠):

ييع تلقي الركيان

(١) والهَمْلَجَة، هي حسن سير الدابة في سرعة وبخترة. «العين،

- (١) يُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٤٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٧٧/ ب. «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٧٥، «الإنصاف»: ١١/ ٣٩.
- (٣) صورته أن يتولى الحضري بيع سلعة البدوي بأن يصير سمسارًا للبادي البائع ، أو أن يمنع السمسار الحاضر البدوي من البيع، ويقول له: لا تبع أنت، أنا أعلم بذلك. فيتوكل له، وبيع ويقالي، ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس.
- (٤) اللغي الركبان، هو أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى البلد، ويخبره بكساد ما معه
 كذبًا؛ ليشتري منه سلعته بالوكس، وأقل من ثمن المثل. اللغاية
 - (٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين ١٤ ١/ ٢٥٦، «الإنصاف»: ١١/ ٢٤٢.



أَحَدُهُمَا: البَيْعُ بَاطِلٌ أَيْضًا.

لِأَجْلَ الغَبْنِ وَالتَّذْلِيسِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ دَلَّسَ العَيْبَ فِي المَبِيعِ. وَالنَّهُيُ فِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي؛ لِأَجْلِ الضِّيقِ^(۱) عَلَىٰ أَهْلِ البَلَدِ.

وَيُعِيُّ [النَّجْشِ (٢)](٢) صَحِيحٌ (١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «بَاطِلٌ» (°).

وَلَا بَصِحُ البَيْعُ يَوْمَ الجُمْعَةِ مِمَّنْ يَلْزَمُهُ حُضُورٌ الجُمْعَةِ عِنْدَ جُلُوسِ الإِمَام عَلَىٰ الْمِنْبُرِ.

وَلا يَجُوزُ بَيْعُ الصُّوفِ فِي الظُّهْرِ بِشَرْطِ الجَّزُّ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَن (١) وَالأَخْرَىٰ: يَجُوزُ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ لَبَنِ الغَنَّمِ فِي الضَّرْعِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السِّرْجِينِ، وَهُوَ سِرْجِينُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ المحَيَوانِ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الكَلْبِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ مُتَٰلِفِهِ.

⁽١) تكورت في االأصل ا.

⁽٢) "النَّجش" هو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها. «الزاهر»

 ⁽٣) تصحفت في «الأصل» إلى: (التخيير)، والتصويب من «التمام» و (رؤوس مسائل الكلوذاني)

⁽٤) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٢١، در روس مسائل الكلوذاني، ص ١٤٥، در ووس مسائل الهاشمي، ١/ ٤٧٧ (لإنصاف): ١١/ ٢٧٧.

⁽٥) وحكاه رواية عن أحمد رَمِيَالِكَعَنْهُ وأشار القاضي محمد أن اختيار والده أنه يكره ويصح.

⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٣، ﴿ رؤوس مسائل الكلوذاني ۗ ص ١٤٣، ﴿ رؤوس هـــاثل القاضي»: ٧٨/ أ، «وؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٨٤، «رؤوس مسائل الهاشمي». ١/ ٨٧٤ (الإنصاف): ١١/ ١١٠.

وَإِذَا ابْنَاعَ الكَافِرُ عَبْدًا مُسْلِمًا؛ فَالبَيْعُ بَاطِلٌ، سَوَاءٌ كَانَ وَحِمًا أَوْ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ أَرَاضِي مَكَّةً.

وَلَا إِجَارَةُ بُيُوتِهَا.

وَهَذَا عَلَىٰ الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: "إِنَّهَا فُتِحَتْ عَنْوَةً".

فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: «فُتِحَتْ صُلْحًا اللَّهِ يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَقَدِ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي صِفَةِ فَتْحِهَا(١).

وَلا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّيْتِ النَّجِسِ.

وَلَا يَصِحُ غَسْلُهُ.

وَهَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١).

وَيُجْبَرُ البَائِعُ عَلَىٰ تَسْلِيمِ المَبِيعِ، ثُمَّ يُجْبَرُ المُشْتَرِي عَلَىٰ دَفْعِ الثَّمَنِ. وَفِي النَّكَاحِ يُجْبَرُ الزَّوْجُ عَلَىٰ تَسْلِيمِ الصَّدَاقِ، ثُمَّ تُجْبَرُ عَلَىٰ تَسْلِيمِ نَفْسهَا،

وَالْإِقَالَةُ فَسْخُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَهُ فِي حَقِّهِمَا وَحَقِّ الْغَيْرِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (٣). احكام الإلقاد والأُخْرَىٰ: هِيَ بَيْعٌ قَبْلَ القَبْضِ وَبَعْدَهُ فِي حَقِّهِمَا وَحَقِّ الْغَيْرِ. وَالْأُخْرَىٰ: هِيَ بَيْعٌ قَبْلَ القَبْضِ وَبَعْدَهُ فِي حَقِّهِمَا وَحَقِّ الْغَيْرِ. وَوَفَائِدَةُ هَذَا الْإِخْتِلَافِ:

- أَنَّا إِذَا قُلْنَا: «هِيَ فَسْخٌ» لَمْ تَجِبِ الشُّفْعَةُ إِذًا كَانَ المّبِيعُ شِقْصًا، وَجَازَتْ

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: مسائل القاضي»: ٩٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦١٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٨١، «الإنصاف»: ١١/ ٥٠٠.



⁽۱) ينظر ص ٥٣٦.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٢٤، «الإنصاف»: ١١/ ٥٠

是這些影響

فِي البَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ فِيمَا شُرِطَ القَبْضُ فِي جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ نَمَاءٌ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ؛ كَانَ لِلْبَائِعِ.

وَإِذَا قُلْنَا: «هِيَ بَيْعُ» وَجَبَتِ الشَّفْعَةُ، وَلَمْ يَجُزْ قَبْلَ القَبْضِ، وَالنَّمَاءُ لِلْمُشْتَرِي.

وَإِذَا تَقَايَلًا بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ أَوْ ثَمَنٍ غَيْرِ الأَوَّلِ؛ لَمْ تَصِحَّ الإِقَالَةُ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْعًا أَيْضًا، وَيَبْقَىٰ الشَّيْءُ عَلَىٰ مِلْكِ المُشْتَرِي.

٨٣/ وَإِذَا اسْتَقَالَهُ بِبَعْضِ المُسْلَمِ فِيهِ وَأَقَالَهُ ؟ جَازَ / فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١). وَالأُخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ.

وَإِذَا كَانَ السُّفُلُ لِرَجُلِ وَالعُلُو لِآخَرَ، فَوَقَعَا فَبَاعَ صَاحِبُ العُلُو بَيْتَهُ العُلُوّ؛ جَازَ. وَلَا يَجُوزُ التَّفُرِيقُ بَيْنَ الأَخَوَيْنِ فِي البَيْعِ.

وَكَذَلِكَ⁽¹⁾ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ. وَإِذَا فَرَقَ؛ فَالبَيْعُ فَاسِدٌ.

وَلَا يَجُوزُ النَّفْرِيقُ بَعْدَ البُّلُوغِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَبُنِ'" ! وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ بَعْدَ البُّلُوغِ، وَلَا يَجُوزُ فَبْلَهُ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ الأُمْ وَالوَلَدَ صَفَقَةً، ثُمَّ وَجَدَ بِأَحَدِهِ مَ عَبْنَا؛ يَرُدُّهُ مَا جَبِيعًا، كَال خُفْبُن وِالنَّعُلَيْن.

 ⁽٣) أسطر المسئلة (د إوس مسائل الكفريلي (ص ١٤١٩) ورؤوس مسائل غاصي (١٩٩/ب، اوؤوس مسائل الفكري (١٠٠/١٠).



⁽۱) تُنظر النسالة «الروايس والرحهي ١١٥/٩٦٤) ارؤوس سيدي عدسي ١٩٩٠) أه فرؤوس عيمانل الفكرين (١٩٨٩/٩ ارؤوس مسائل الهاتسمي (١٩٠٤) ١٨٤، (فرعند ديره ١٩٢/١٠)

⁽٢) تكورت في الأصلية



وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ عَبُدٌ وَلَهُ ابْنُ، فَجَنَىٰ العَبُدُ جِنَايَةً أَوِ اسْتَدَانُ دَيْنَا الْبِيعَا جَمِيعًا، وَقَضَىٰ حِصَّةَ المَدِينِ مِنْ ثَمَنِهِ وَحِصَّةُ الوَلَدِ لِلْمَوْلَىٰ. وَيَجُوزُ بَيْعُ النَّحْلِ مُفْرَدًا عَنِ الكُوَّارِ إِذَا وَأَيَاهَا المُتَعَاقِدَانِ مَحْبُوسَةً فِي بُيُونِهَا [وَ فَتَ](١) العَقْدِ.

وَيَجُوزُ بَيْعٌ دُودِ القَزِّ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ رَجُلَانِ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَنْقُدَ لِصْفَ الثَّمَنِ وَيَقْبِضَ نِصْفَ الْعَبْدِ؛ جَازَ.

وَإِذَا غَابَ أَحَدُ المُشْتَرِيِّينَ، فَنَقَدَ الحَاضِرُ جَمِيعَ الثَّمَنِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ إِلَّا نِصْفَ العَبْدِ.

وَإِذَا غَابَ أَحَدُ المُشْتَرِيَيْنَ، فَأَدَّىٰ الحَاضِرُ جَمِيعَ النَّمَنِ، فَهَلْ يَكُونُ مُتَطَوِّعًا فِي نَصِيبِ الغَائِبِ أَمْ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا أَدَّىٰ؟ (١) يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي نَصِيبِ الغَائِبِ أَمْ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا أَدَّىٰ؟ (١) يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي نَصِيبِ الغَائِبِ أَمْ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا أَدَىٰ؟ (١) يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي مَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَقَضَاهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ (٣).

وَإِذَا اتَّفَقَ رَجُلَانِ ـ عَلَىٰ أَنْ يَتَبَايَعَا عَبْدًا ('' بِشَمَنٍ ذَكَرَاهُ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ تَلْجِئَةٌ لَا حَقِيقَةَ مَعَهَا ـ ثُمَّ [تَعَاقَدَا] ('' البَيْعَ قَبْلَ أَنْ يُبْطِلَا مَا تَرَاضَيَا عَلَيْهِ؛ فَالبَيْعُ تَلْجِئَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُولَا فِي الْعَقْدِ قَدْ تَبَايَعًاهُ تَلْجِئَةً.

⁽٥) في «الأصل»: (تعاقد)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي» و «المستوعب».



⁽١) في «الأصل»: (وقدر)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي».

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦٧٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٨٠، «الإنصاف»: ١٣/ ٢٤.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٣٢٦.

⁽٤) كذا في «الأصل»، وفي (رؤوس مسائل القاضي» و «المستوعب»: (عينًا).

المُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ لِلْم

فَإِنِ اتَّفَقَا فِي [السِّرِّ مِنْ]() غَيْرِ عَقْدِ عَلَىٰ أَنَّ الثَّمَنَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَأَظْهَرَا فِي العَقْدِ. العَقْدِ العَقْدِ. العَقْدِ العَقْدِ. العَقْدِ العَقْدِ.

وَكَذَٰلِكَ النُّكَاحُ.

وَإِذَا بَاعَ المَرِيضُ لِوَارِثِهِ بِثَمَنِ المِثْلِ ؟ جَازَ البَيْعُ.
وَإِذَا اشْتَرَىٰ سِلْعَةً بِفُلُوسٍ فَقَبَضَ السِّلْعَةَ، ثُمَّ كَسَدَتِ الفُلُوسُ ؟ لَمْ يَبْطُلِ
العَقْدُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الفُلُوسِ، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِيَوْمِ كَسَدَتْ، بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْل، وَهُوَ إِذَا
العَقْدُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الفُلُوسِ، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِيَوْمِ كَسَدَتْ، بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْل، وَهُوَ إِذَا
العَقْدُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الفُلُوسِ، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِيَوْمِ كَسَدَتْ، بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْل، وَهُو إِذَا
العَقْدُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الفُلُوسِ، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِيوْمِ كَسَدَتْ، بِنَاءٌ عَلَىٰ أَصْل، وَهُو إِذَا
العَقْدُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْحُورِ يَوْمِ انْقِطَاعِهِ مِنْ
النَّاسِ.

وَإِذَا اسْتَقْرَضَ مِنْ رَجُلٍ فُلُوسًا فَكَسَدَتْ؛ كَانَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ ثُلُهَا.

وَإِذَا أَقْرَضَ رَجُلًا عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فَقَبَضَهَا، ثُمَّ أَمَرَهُ المُقْرِضُ أَنْ يَصْرِفَهَا لَهُ بِالدَّنَانِيرِ؛ لَمْ يَجُزْ.

وَإِنْ صَرَفَهَا؛ كَانَتْ لِلْمُسْتَقْرِضِ، وَلَا تَكُونُ لِلطَّالِبِ حَتَّىٰ يَقْبِضَهَا مِنْهُ.
وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهُ: «تَصَدَّقْ بِهَا» أَوِ «احْجُجْ بِهَا عَنِّي» لَمْ يَجُزْ.
وَإِذَا أَقْرَضَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ؛ فَعَلَىٰ الصَّبِيِّ الضَّمَانُ، وَإِذَا أَوْدَعَهُ فَاسْتَهْلَكَ الوَدِيعَة، وَأَمَّا العَبْدُ فَيَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِرَقَبَتِهِ.
وَيَجُوزُ قَرْضُ الحَيَوَانِ سِوَىٰ الآدَمِيِّنَ.

⁽٢) قال السامري في «المستوعب»: وحكى أبو الخطاب بخطه على هامش الجامع عن القاضي أنه قال: «يجب أن يكون الثمن ما اشتراه كما قلنا في التلجئة ، وتكون الزيادة سمعة». وزادت في نسخة بالجامع بخط أبي الحسين ـ ولد المصنف ـ مثل ما حكاه أبو الخطاب.



 ⁽١) في «الأصل»: (الرد).

المنابات المناب المناب

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ قَرْضُ الثَّيَابِ.

وَلا بَأْسَ بِقَرْضِ الخُبْزِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ إِبْرِيقًا فِضَّةً بِمِائَةِ دِينَارٍ وَتَقَابَضَا، ثُمَّ وَجَدَ بِالإِبْرِيقِ عَيْبًا، فَصَالَحَهُ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ أَقَلَّ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا مَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ أَقَلَّ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا مَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ مِنْ الْعَيْبِ أَوْ أَقَلَّ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا مَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ مِنْ اللهِ مَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا يَتَعَابَنُ اللهُ اللهِ مَا يَتَعَابَنُ اللهُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا يَتَعَابَنُ اللهُ مَا يَتَعَابَنُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ المِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

--



فَضلُ

احام وَالسَّلَمُ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ، ثُمَّ بِسِتَّةِ أَشْيَاءَ: جِنْسِ مَعْلُومٍ، وَنَوْعٍ مَعْلُومٍ، السَّمَ وَالسَّلَمُ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ، وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَمَعْرِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ؛ سَوَاءً كَانُ وَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ، وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَمَعْرِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ؛ سَوَاءً كَانُ مَكِيلًا أَوْ مَوْذُونًا، أَوْ مَرْزُوعًا، أَوْ مَعْدُودًا.

فَأَمَّا ذِكْرُ المَكَانِ الَّذِي يُوَفِّيهِ فِيهِ ؟ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ.

وَيَكُونُ مَكَانُ العَقْدِ مَكَانًا لِلْإِيفَاءِ.

فَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١).

وَالأَخْرَىٰ: يَصِحُّ.

وَيَجِبُ قَبْضُ رَأْسِ مَالِ المُسَلَّمِ فِي مَجْلِسِ العَقْدِ.

وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ حَتَّىٰ تَفَرَّقًا؛ بَطَلَ السَّلَمُ.

وَشَرْطُ الخِيَارِ فِي السَّلَمِ؛ يَبْطُلُ وَيَثْبُتُ خِيَارُ العَيْبِ.

وَهَلْ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(١).

وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيمَا كَانَ مَعْدُومًا حِينَ العَقْدِ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا حِينَ المَحَلِّ. وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي الحَيَوَانِ وَفِي اللَّحْمِ.

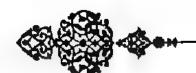
وَلَا يَجُوزُ السَّلَّمُ فِي البَيْضِ وَالجَوْزِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (٣).

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٦١، ﴿ رَوْوس مسائل الكلوداني» ص ١٧٨، ﴿ رَوُوس =



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٩، درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٧٤، درؤوس مسائل العُكيري،: ١/ ٩١٧، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٩٥، «الإنصاف»: ١/ ٢٨٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣١٠، «الإنصاف»: ١١/ ٢٦٣



وَالْأُخْرَىٰ: يَجُوزُ عَدَدًا إِذَا ذَكَرَ مِنْهُ نَوْعًا / مَعْلُومًا.

وَهَكَذَا الخِلَافُ فِي السَّلَمِ فِي الرُّمَّانِ وَالسَّفَرْجَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ المَعْدُودَاتِ.

وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي الرُّؤُوسِ وَالجُلُودِ عَدَدًا.

وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي الخُبْزِ إِذَا ضَبَطَهُ بِالصَّفَاتِ الَّتِي يُضْبَطُ بِهَا الطَّعَامُ.

وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ أَجَلٍ فِي السَّلَمِ، لَهُ وَقُعٌ فِي الثَّمَنِ، يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ لِأَجْلِهِ، كَالشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ إِلَىٰ الحَصَادِ وَالصِّرَامِ وَالجَذَاذِ، أَوْ بَاعَ بِأَجَلٍ إِلَىٰ الحَصَادِ وَالجَذَاذِ، أَوْ بَاعَ بِأَجَلٍ إِلَىٰ الحَصَادِ وَالجَذَاذِ؛ لَمْ يَصِحَّ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

وَالأُخْرَىٰ: يَصِحُّ.

وَإِذَا تَأَخَّرَ قَبْضُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ بِيَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةٍ؛ لَمْ يَصِحَّ العَقْدُ.

وَضَبْطُ صِفَاتِ الثَّمَنِ فِي السَّلَمِ؛ شَرْطٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جُزَافًا، سَوَّاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ، أَوْ مِنْ جِنْسِ المَكِيلِ وَالمَوْزُونِ، أَوْ مِنْ جِنْسِ المَدْرُوعِ وَالمَعْدُودِ.

وَ إِذَا أَسْلَمَ ۚ ٱلْفَ دِرْهَمِ إِلَىٰ رَجُلٍ فِي طَعَامٍ، خَمْسُمِائَةِ يَنْقُدُهَا وَخَمْسُمِائَةِ فِي

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨١/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٥٩٦، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٩٠، «الإنصاف»: ١٢/ ٦٦٣.



⁼ مسائل القاضي ؟: ٨٢ أ، «رؤوس مسائل العُكبري ؟: ١/ ٥٩٩، «رؤوس مسائل الهاشمي ؟: ١/ ٢٩٤، «الإنصاف»: . ١٢/ ٢٥٦.

المُنْ اللَّهُ وَلَمْ يَنْقُدُ خَمْسَمِائَةٍ؛ صَحَّ فِي حِصَّتِهِ وَإِنْ يَنْقُدُ خَمْسَمِائَةٍ؛ صَحَّ فِي حِصَّتِهِ وَإِنْ يَنْ اللَّهُ وَلَمْ يَنْقُدُ خَمْسَمِائَةٍ؛ صَحَّ فِي حِصَّتِهِ وَإِنْ يَنْ اللَّهُ وَلَمْ يَنْقُدُ خَمْسَمِائَةٍ؛ صَحَّ فِي حِصَّتِهِ وَإِنْ إِنَّ

ذِمَّةِ المُسْلَمِ إِلَيْهِ، فَنَقَدَ خَمْسَمِائَةٍ وَلَمْ يَنْقُدُ خَمْسَمِائَةٍ؛ صَحَّ فِي حِصَّتِهِ مَا نَقُلُ وَمَا الْفُلُمُ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ، فَنَقَدَ خَمْسَمِائَةٍ وَلَمْ يَنْقُدُ، وَهَذَا إِذَا قُلْنَا: "تَتَبَعَّضُ الصَّفْقَةُ».
وَيَطَلَ فِي [حِصَّتِهِ] (١) مَا لَمْ يَنْقُدُ، وَهَذَا إِذَا قُلْنَا: "تَتَبَعَّضُ الصَّفْقَةُ».

وَيَطَلَ فِي آجِصَتِهِ اللَّهُ مَا مُمْ يَصَافُهَا نَقْدٌ وَنِصْفُهَا دَيْنٌ (٢) فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ غَيْرِ وَكَذَلِكَ لَوْ أَسْلَمَ أَلْفًا نِصْفُهَا نَقْدٌ وَنِصْفُهَا دَيْنٌ (٢) فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ غَيْرِ

المسلم إلى المُعَلَّمُ الْمُعَلِّمُ الْمُعْضَ ثَمَنِ الصَّرْفِ، ثُمَّ افْتَرَقَا؛ صَعَّ العَقْدُ كَذَلِكَ لَوْ تَصَارَفَا وَ(٢) تَقَابَضَا بَعْضَ ثَمَنِ الصَّرْفِ، ثُمَّ افْتَرَقَا؛ صَعَّ العَقْدُ

فِي الْمَقْبُوضِ، وَبَطَلَ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ.

وَإِذَا قُلْنَا: ﴿ لَا تَتَبَعَّضُ الصَّفْقَةُ ﴾ لَمْ يَصِحَّ السَّلَمُ فِي النَّقْدِ وَالدَّيْنِ جَمِيعًا. وَإِذَا أَسْلَمَ فِي عَبْدٍ فَقَبَضَهُ فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَىٰ عَيْبٍ كَانَ بِهِ ؟ كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَىٰ المُسْلَمِ إِلَيْهِ بِأَرْشِ العَيْبِ. عَلَىٰ المُسْلَمِ إِلَيْهِ بِأَرْشِ العَيْبِ.

وَإِذَا تَقَايَلًا السَّلَمَ، إِمَّا عِنْدَ تَعَذَّرِ الْمُسْلَمِ فِيهِ أَوْ مَعَ وُجُودِهِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ برَأْس المَالِ شَيْئًا قَبْلَ القَبْضِ؛ لَمْ يَجُزْ.

الله وَ وَقَالَ لَهُ: المُسْلَمُ إِلَيْهِ بِنُوْبِ أَجْوَدَ / مِمَّا شُرِطَ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: الخُذْ هَذَا وَزِدْنِي دُرْهَمُا، فَفَعَلَ؛ لَمْ يَجُزْ.

وَلَا تَجُوزُ الشَّرِكَةُ وَالتَّوْلِيَةُ فِي السَّلَمِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَإِذَا أَمْرَ المُسْلَمُ إِلَيْهِ رَبَّ السَّلَمِ أَنَّ يَشْتَرِيَ لَهُ طَعَامًا وَيَقْبِضَهُ لَهُ بِكَيْلٍ، ثُمَّ يَكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ نَفْعَلَ؛ جَازَ.

قَإِنِ اشْتَرَىٰ طَعَامًا بِعَيْنِهِ، فَدُفَعَ إِلَيْهِ غِرَارَةً وَقَالَ لَهُ: ﴿ كِلْهُ لِي فِيهَا ﴿ فَقَعَلَ ﴿ صَارِ مَثْبُوضًا ، وخَرِج مِنْ ضَمَانِ البَانع .

⁽٣) في وزؤوس مسائل القاضيء أو.



⁽١) عي الأصل: (حصه).

⁽٢) في الأصل؛ وارؤوس مسائل الفاصي؛ ﴿ ﴿ دِينًا﴾.

وَاسْتِصْنَاعُ القُمْقُمِ وَالطَّسْتِ وَالخُفِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِمَالٍ مَعْلُومٍ؛ لَا يَصِحُّ. وَإِذَا أَسْلَمَ إِلَىٰ رَجُلِ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فَقَبَضَهَا المُسْلِمُ، ثُمَّ وَجَدَهَا كُلَّهَا زُيُوفًا بَعْدَ الإَنْتِرَاقِ فَرَدَّهَا؛ انْتَقَضَ العَقْدُ.

وَإِنْ وَجَدَ فِي بَعْضِهَا زُيُوفًا فَرَدَّهَا؛ انْتَقَضَ فِي المَرْدُودِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن (١).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَنْتَقِضُ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَبْدِلَ فِي مَوْطِنِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ طَعَامًا مُكَايَلَةً وَقَبَضَهُ بِغَيْرِ كَيْلٍ؛ لَمْ يَجُزُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّىٰ يَكْتَالَهُ فُسِهِ.

وَكَذَلِكَ المَوْزُونُ وَالمَعْدُودُ وَالمَذْرُوعُ. وَإِذَا أَسْلَمَ فِي شَيْئَيْنِ ثَمَنًا وَاحِدًا؛ لَمْ يَصِحَّ السَّلَمُ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ ثَمَنَ كُلِّ جِنْسٍ. وَلَا يَجُوزُ التَّسْعِيرُ.

-•••••

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٦٢، (رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٧٣، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٤٩٥.



學學學



المراد علام المراد على المراد عل

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ نَجِدُواْ كَانِبَا فَرِهَنَّ مُقْبُوضَةً ﴾ (١).

وَالرَّهْنُ جَائِزٌ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ.

وَلَا يَصِحُّ الرَّهْنُ عَلَىٰ الحَقِّ قَبْلَ وُجُوبِهِ.

وَلا يَصِحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْبُوضًا، سَوَاءٌ كَانَ مُمَيِّزًا كَالثُّوبِ وَالعَبْدِ وَالدَّارِ، أَوْ

غَيْرَ مُمَيَّزٍ كَالقَفِيزِ مِنْ صُبْرَةٍ وَالدِّينَارِ مِنْ جُمْلَةِ دَنَانِيرَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

الله وَالله عَرَى: إِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا ا صَحَّ وَلَزِمَ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ ا وَإِنْ لَمْ يَكُنُ مُتَمَيِّزًا كَانَ مُتَمَيِّزًا وَ لَمْ يَكُنُ مُتَمَيِّزًا لَمْ يَكُنُ مُتَمَيِّزًا لَمْ يَكُنُ مُتَمَيِّزًا لَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِ قَبْضِ،

رد وَيَصِحُّ رَهْنُ المَشَاعِ مِنْ شَرِيكِهِ وَمِنْ أَجْنَبِيّ، سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ اللهُ ا

وَإِذَا رَهَنَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلَيْنٍ رَهْنَا بِدَيْنِ لَهُمَا عَلَيْهِ؛ صَحَّ ذَلِكَ، وَكَانَ جَمِيعُهُ وَهْنَا عِنْدَ الآخَرِ حَتَّىٰ يَقْضِيّهُ دَيْنَهُ.

وَتُجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٨٥، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦٢١، «رؤوس مسائل الهاشعي»: ١/ ١٩٨، «الإنصاف»: ٢٢/ ٣٩٠.



⁽١) صورة البقرة: ٣٨٣.

كتاب الرهن الم

وَلَا تُمُّوزُ الزُّيَادَةُ فِي الدُّيْنِ.

وَإِذَا رَهَنَ عَبْدًا ثُمَّ أَعْتَقَهُ الصَّعَ العَتْقُ.

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ كَانَ عَلَيْهِ قِيمةً العَبْد، يَكُونُ رَهْمًا مَكَانَةً.

وَإِنْ كَانَ المَوْلَىٰ فَقِيرًا؛ لَمْ يَلْزَم العَبْدَ أَنْ يَسْعَىٰ فِي قِيمَتِهِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلرَّاهِنِ أَنْ يُؤَجِّرَ الرَّهْنَ وَلَا يَنْتَفِعَ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ المُرْتَهِنِ.

فَإِنَّ أَعَارَهُ ۚ بَطَلَ عَقْدُ الرَّهُنِ.

وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِأَنْ يُعِيدُهُ إِلَىٰ يَذِهِ.

وَإِذَا هَلَكَ الرَّهْنُّ فِي يَلِدِ المُرِّتَهِنِ ؟ لَمْ يَبْطُلْ دَيْنُهُ.

وَيَجُوذُ وَضْعُ الرَّهْنِ عَلَىٰ يَدِ عَدُلِ تَرَاضَيَا بِهِ.

وَإِذَا رَهَنَ الْمَالِكُ الْعَيْنَ الْمَغْصُوبَةَ مِنَ الْغَاصِبِ؛ صَحَّ الرَّهْنُ، وَزَالَ ضَمَانُ

وَإِذَا رَهَنَ شَيْنَيْنِ عَلَىٰ حَقَّ، فَتَلِفَ أَحَدُهُمَا؛ كَانَ البَاقِي رَهِينًا بِجَمِيعِ الحَقُ. وَإِذَا وَطِئَ المُرْتَهِنُ الجَارِيَةَ المَرْهُونَةَ، وَلَمْ يَدَّعِ شُبْهَةً؛ وَجَبَ الحَدُّ.

وَإِذَا وَطِئَ المُرْتَهِنُ الجَارِيَةَ المَرْهُونَةَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ، وَادَّعَىٰ الجَهَالَةَ؛ سَقَطَ الحَدُّ، وَلَا مَهْرَ.

فَإِنْ وَطِئَهَا المُرْتَهِنُ عَنْ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَادَّعَىٰ الجَهَالَةَ، فَحَيِلَتْ مِنْهُ وَوَلَدَتْ؛ فَالْوَلَدُ حُرِّ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

وَإِذَا أَذِنَ المُرْتَهِنُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ قَبْلَ حُلُولِ ذِمَّتَهُ، فَبَاعَ الرَّاهِنُ؛ جُعِلَ / رَهْنَا مَكَانَهُ.

وَإِذَا أَذِنَ المُرْتَهِنُ لِلرَّاهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ عَلَىٰ أَنْ يَجْعَلَ ثَمَّنَهُ رَهْنًا؛ جَازَ، وَكَانَ





نَإِنْ أَذِنَ المُرْتَهِنُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ عَلَىٰ أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ الدُّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ؛ خازَ

وَإِذَا رَمِّنَ العَبْدَ المُرْتَدُّ أَوِ الجَانِي ؛ جَازَ الرَّهُنُّ.

وَإِذَا أَقَرَّ الرَّاهِنُ أَنَّ العَبْدَ المَرْهُونَ كَانَ جَنَىٰ قَبْلَ رَهْنِهِ وَصَدَّقَهُ وَلِيُّ العِنَايَةِ، أَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ كَانَ غَصَبَهُ مِنْ فُلَانٍ أَوْ بَاعَهُ مِنْ فُلَانٍ، وَصَدَّقَهُ المُقَرُّ لَهُ وَكَذَّبَهُ المُرُّنَّهِنَّ؛ لَمْ يُفْبَلُ إِفْرَارُهُ.

وَيَصِحُّ رَهْنُ المُدَبَّرِ.

وَكَذَلِكَ إِذًا عُلُقَ عِنْقُهُ بِصِفَةٍ، مِثْلُ دُخُولِ الدَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيَصِحُّ رَهْنُ مَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الفَسَادُ، مِثْلَ البِطْيْخِ وَالْقِثَّاءِ وَالْبَقْلِ بِدَيْنِ مُؤَجَّل. فَإِنْ خَافَ فَسَادَهُ ؛ بَاعَهُ الحَاكِمُ، وَحَفِظَ ثَمَنَهُ.

وَإِذَا رَهَنَ عَصِيرًا فَصَارَ خَمْرًا؛ زَالَ مِلْكُ الرَّهْنِ، وَتَبْطُلُ وَثِيقَةُ المُرْتَهِنِ. فَإِذَا صَارَ خَلًّا؛ عَادَ مِلْكُ الرَّهْنِ، وَعَادَتْ وَثِيقَةُ المُرْتَهِنِ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرَّتَهِنَّ، فَقَالَ: ﴿رَهَنْتُكَ عَصِيرًا فَصَارَ خَمْرًا فِي يَدِكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ فِي فَسْخِ البَيْعِ؛ وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ: «رَهَنْتَنِي»، أَوْ «أَفْبَضْتَنِيه خَمْرًا فَلِيَ الخِيَارُ فِي فَسْخِ البَيْعِ، فَالقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ.

وَإِذَا شَرَطَ فِي الرَّهْنِ أَنْ يَبِيعَهُ المُرْتَهِنُّ عِنْدَ مَحَلِّ الحَقِّ؛ جَازَ الشَّرْطُ، وَلِلْمُزْتَهِنِ بَيْعُهُ.

وَإِذَا شَرَطَ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ أَنْ يَبِيعَهُ العَدْلَ وَغَيْرَهُ؛ مَلَكَ الرَّاهِنُ [عَزْلَهُ](١).



⁽١) في الأصل: (عدله).

عتاب الرهن الم

قَإِذَا بَاعَ العَدْلُ الرَّهْنَ، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ الْمَلْكَ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ. قَإِذَا بَاعَ العَدْلُ الرَّهْنَ وَقَبَضَ الثَّمَنَ فَهَلَكَ فِي يَدِهِ الْمُ الْمُتَّحِقَّ المَبِيعُ ا رَجْعَ المُشْتَدِي بِالثَّمَنِ عَلَىٰ الرَّاهِنِ.

المستقانُ بَاعَ العَدْلُ، فَادَّعَىٰ تَسْلِيمَ الثَّمَنِ إِلَىٰ المُرْتَهِنِ ا فَالقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ. وَإِذَا اسْتَعَارَ عَبْدًا لِيَرْهَنَهُ فَرَهَنَهُ، فَهَلَكَ عِنْدَ المُرْتَهِنِ أَوْ جَنَىٰ فِي يَدِهِ، فَدَفَعَ بالجِنَايَةِ؛ ضَمِنَ المُسْتَعِيرُ / لِلْمُعِيرِ ضَمَانَ العَارِيَةِ.

بِ ﴿ وَإِذَا جَنَىٰ العَبْدُ المَرْهُونُ جِنَايَةَ خَطَاءٍ فَالسَّيِّدُ بِالخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَبِيعَهُ فِي الجِنَايَةِ وَيَبْنَ أَنْ يَدْفَعَهُ بِالجِنَايَةِ فَيَمْلِكُهُ وَلِيُّ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ.

وَإِذَا وَضَعَا الرَّهُنَ عَلَىٰ يَدَيُ رَجُلَيْنِ ۚ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَيْدِيهِمَا يَجْعَلَانِهِ فِي حُجْرَةٍ بَيْنَهُمَا، سَوَاءً كَانَ مِمَّا يُقْسَمُ أَوْ مِمَّا لَا يُقْسَمُ.

عَيْ وَإِذَا قَالَ الرَّاهِنُ: ﴿ إِنْ جِئْتُكَ بِالمَالِ إِلَىٰ وَقْتِ كَذَا وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ ۗ بَطُلَ الشَّرْطُ، وصَحَّ الرَّهْنُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا شَرَطَ شَرُطًا فَاسِدًا؛ صَحَّ الرَّهْنُ، وَبَطَلَ الشَّرُطُ. وَإِذَا شَرَطَ فِي البَيْعِ رَهْنًا فَاسِدًا؛ فَسَدَ البَيْعُ، وَهَذَا عَلَىٰ الرُّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: ﴿إِنَّ النَّهُ عَلَ الفَاسِدَ يُفْسِدُ البَيْعَ * .

ُ فَإِنْ شَرَطَ المُشْتَرِي رَهْنَا أَوْ ضَمِينًا، وَلَمْ يُعَبِّنِ الرَّهْنَ وَالضَّمِينَ؛ لَمْ يَصِعَّ الرُّهْنُ وَالضَّمِينُ،

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَاتِنَبِّنِ (١٠) وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ۲۰۸، «رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ١٣٦٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٢٠٠٧، الإنصاف»: ١/ ٣١٠،





وَلا يَجُورُ أَخُذُ الرَّهُن بِمَالِ الكَتَابِةِ.

۱۱/ب

وَإِذَا زَوَّجَ الرَّاهِنَّ الْأَمَةَ الْمَرُّهُونَةَ بِغَيْرِ رِضَا الْمُرْتَهِنِ؛ جَازِ.

وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَمْنَعَ الزُّوْجَ مِنْ وَطَيْهَا.

وَالْمَهْرُ يَكُونُ رَهْنًا مَعَهَا، غَشِيَهَا أَوْ لَمْ يَغْشَهَا.

وَنَمَاءُ الرَّهْنِ يَدُخُلُ فِي الرَّهُنِ، مِثْلُ الوَلَدِ وَاللَّبَنِ وَالصَّوفِ وَالثَّمَرَةِ وَالكَسْبِ. وَإِذَا اخْتَلَفُ المَّرَاهِنِ عَلَىٰ كُلُّ وَجْدٍ. وَإِذَا اخْتَلَفَ المَّرَاهِنِ عَلَىٰ كُلُّ وَجْدٍ.

بَيَانَهُ: أَنْ يَقُولَ المُرْتَهِنُ: ﴿ أَرْهَنْتَنِي عَبْدَكَ / هَذَا لِجَمِيعِ الدَّيْنِ الَّذِي لِي عَبْدَكَ مَا عَلَيْكَ الْمَوْتَهِنِ اللَّهُنِ اللَّهُ اللللْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُولُولُ اللللْمُ اللَّلْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّلْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللْمُ الللللْمُ اللللْمُولُ الللللْمُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ الللْمُ اللِمُ اللللْمُ الللللْ

وَإِذَا كَانَ الرَّمْنُ مَحْلُوبًا أَوْ مَرْكُوبًا، فَأَنْفَقَ عَلَيْهِ المُرْتَهِنُ، وَالرَّاهِنُ غَائِبٌ مِنْهُ، بِغَيْرِ أَمْرِ الحَاكِمِ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَطَوِّعًا، وَكَانَتِ النَّفَقَةُ دَيْنًا عَلَىٰ الرَّاهِنِ، وَلَهُ اسْتِيفَاؤُهَا مِنْ ظَهْرِهِ وَدَرَّهِ.

وَإِذَا جَنَىٰ العَبُدُ الرَّهُنُ عَلَىٰ المُرْتَهِنِ ؟ ثَبَتَتِ الحِنَايَةُ فِي رَقَبَةِ العَبْدِ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ فَضُلُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ شَاءَ أَبْطَلَ الرَّهْنَ وَدَفَعَهُ بِالحِنَايَةِ إِلَىٰ المُرْتَهِنِ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَ إِلَى المُرْتَهِن أَرْشَ الحِنَايَةِ وَهُوَ رَهْنٌ عَلَىٰ حَالِهِ.

وَإِذَا رَهَنَ عَبْدًا، فَجَنَىٰ جِنَايَةً عَلَىٰ أَجْنَبِي، فَفَدَاهُ المُرْتَهِنُ وَالرَّاهِنُ غَاثِبٌ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَطَوَّعًا.

وَالْعَبْدُ الْمَرْهُونُ إِذَا قُتِلَ عَمْدًا فَاخْتَارَ الرَّاهِنُ القِصَاصَ، وَأَبَىٰ المُرْتَهِنُ؛ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ القِصَاصُ.



قَإِنِ اقْتَصَّ؛ أُخِذَتِ القِيمَةُ مِنَ الرَّاهِنِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَ سَيُّدَهُ، وَاخْتَارَ الوَرَثَةُ القِصَاصَ، وَأَيَىٰ المُرْنَهِنُ. وَالخَمْرُ إِذَا خُلَلَتْ؛ لَمْ تَحِلَّ (').

عتاب الرهن

→® **⑤**

⁽١) كذا في «الأصل»، ولم أفهم نكتة ارتباط هذه المسألة بهذا الباب، حيث إنها ليس لها يه اختصاص، والله أعلم.



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَبْنَالُوا الْمِنْكُونَ الْمِنْكُواْ الْمِنْكُاحَ فَإِنْ عَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشُكَا فَأَدْفَعُواْ الْفِكَاحَ فَإِنْ عَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشُكَا فَأَدْفَعُواْ الْفِكَاحَ فَإِنْ عَالَسْتُم مِنْهُمْ رُسُكَا فَأَدْفُواْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَةُ الللللَّالَةُ الللَّالَةُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللللَّاللَّالَةُ الللَّا

وَيَجِبُ الحَجْرُ عَلَىٰ الحُرِّ العَاقِلِ البَالِغِ الأَجْلِ تَبْذِيرِهِ لِمَالِهِ. الله وَإِذَا بَلَغَ مُبَذِّرًا لِمَالِهِ المَّهُ يُسَلَّمْ إِلَيْهِ / مَالَّهُ إِلَّا بَغُدَ إِينَاسِ رُشُدِهِ. وَيُحْجَرُ عَلَىٰ المَدْيُونِ إِذَا سَأَلَ الغُرَمَاءُ ذَلِكَ اخَوْفًا عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ. وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَامْتَنَعَ مِنْ قَضَائِهِ المَاكَةُ مَالَهُ إِذَا امْتَنَعَ هُوَ مِنْ بَيْعِهِ وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَامْتَنَعَ مِنْ قَضَائِهِ اللّهَ الحَاكِمُ مَالَهُ إِذَا امْتَنَعَ هُو مِنْ بَيْعِهِ وَيَقْضِي دَيْنَهُ.

> وَإِذَا بَلَغَ الغُلَامُ مُصْلِحًا لِمَالِهِ، غَيْرَ رَشِيدٍ فِي دِينِهِ اسُلَّمَ إِلَيْهِ مَالُهُ. وَالإِنْبَاتُ عَلَمٌ عَلَىٰ البُلُوغِ فِي حَقِّ المُسْلِمِينَ وَالكُفَّارِ. وَحَدُّ البُلُوغِ بِالسِّنِينَ - الغُلَامُ وَالجَارِيَةُ - خَمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً. وَلَا يَنْتَقِلُ الحَجْرُ عَنِ الصَّغِيرَةِ وَإِنْ بَلَغَتْ:

- حَنَّىٰ تُزَوَّجَ وَيَدْخُلِّ بِهَا زَوْجُهَا.
 - وَتَلِدَ وَلَدًا.
 - وَيَحُولَ عَلَيْهَا حَوْلُ.



⁽١) سورة النساء: ٦.

ر كتاب العجر ك

. وَتَكُونَ ضَابِطَةً لِمَالِهَا.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمَزَأَةِ التَّصَرُّفُ فِي أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهَا بِغَيْرِ مُعَاوَضَمْ إِلَّا بِإِذْن زَوْجِهَا فِي إِجْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ(١).

وَالْأُخْرَىٰ: يَجُوزُ لَهَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهَا بَعْدَ دَفْعِهِ إِلَبْهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وَإِذَا أَقَرَّ المَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهِ بِمَالٍ تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ؛ يُنْبَعُ بِهِ بَعْدَ فَكَ الحَجْرِ، وَلا يَلْزَمُهُ مِنَ المَالِ الَّذِي فِي مِلْكِهِ فِي حَالٍ حَجْرِهِ.

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيدًا؛ فَإِنَّهُ يَزُولُ الحَجْرُ عَنْهُ بِغَيْرِ حَاكِم.

→⊕ ⊕~

⁽١) تُتظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٣٤، «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ٢٣١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦٦٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٩١٠



عرب ماله عالم المالية المالية والمالية والمالية

قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: اإِذًا فَلِسَ (" الرَّجُلُ، فَوَجَدَ غَرِيمُ مَ مَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ المُفْلِسِ فَهُوَ أَحَقُ بِهِ ا(").

وَإِذَا فَلِسَ المُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، وَوَجَدَ البَاثِعُ المَبِيعَ فِي يَدِ المُشْتَرِي بِعَيْنِهِ، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْنًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الغُرَمَاءِ، بِثَلَاثَةِ شَرَائِطَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ المُفْلِسُ حَيًّا.

فَإِنْ مَاتَ مُفْلِسًا وَعَلَيْهِ دُيُونٌ؛ كَانَ البَائِعُ أُسْوَةً / الغُرَمَاءِ.

الثَّانِي: أَلَّا (") يَكُونَ قَدْ قَبَضَ بَعْضَ ثَمَنِ الْمَبِيع.

فَإِنْ كَانَ قَدْ قَبَضَ بَعْضَ الثَّمَنِ، ثُمَّ أَفْلَسَ المُشْتَرِي بِبَقِيَّةِ الثَّمَنِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِيمَا لَمْ يَغْبِضْ مِنْهُ، وَكَانَ أَسْوَةَ الغُرَمَاءِ.

الثَّالِثُ: أَلَّا (") يَكُونَ قَدْ تَلِفَ بَعْضُ المَسِعِ فِي يَدِ المُشْتَرِي.

فَإِنْ كَانَ قَدْ تَلِفَ بَعْضُهُ اللَّم يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِبَقِيَّتِهِ.

فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ حِنْطَةً فَطَحَنَهَا المُشْتَرِي، أَوْ دَقِيقًا فَخَبَرْهُ، أَوْ حَبًّا فَزَرَعَهُ، أَن

(١) كذا في «الأصل»، وفي المصادر: (أفلس).

14/ب



 ⁽١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٩٤٠٠، ومسلم في «الصحيح» رقم ١٥٥٩،
 والإمام أحمد في «المسند» رقم: ٨٩٩٥.

⁽٣) في الأصلة: (ألا أن).

كتاب التفليس ﴾

غَرْلًا نَسَجَهُ ثَوْبًا، أَوْ زَيْتًا فَعَمِلَهُ صَابُونًا، وَأَفْلَسَ؛ لَمْ يَرْجِعِ البَائِعُ بِذَلِكَ.

وَيَرْجِعُ البَائِعُ بِالمَبِيعِ فِي نَمَائِهِ المُنْفَصِلِ، كَالأَمَةِ إِذَا وَلَدَتْ، وَالنَّخْلَةِ إِذَا أَطْلَعَتْ وَأَبْرَتْ.

وَإِذَا بَذَلَ الغُرَمَاءُ لِلْبَائِعِ كَمَالَ النَّمَنِ عَلَىٰ أَنْ يَثُرُكَ الرُّجُوعَ فِي عَيْنِ مَالِهِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ الفَبُولُ، وَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ.

وَإِذَا امْتَنَعَ المَدِينُ [مِنْ](١) قَضَاءِ دَيْنِهِ ؟ بَاعَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مَالَهُ.

وَإِذَا حُجِرَ عَلَىٰ المُفْلِسِ، فَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ بِعِتْقٍ؛ نُفُّذَ فِي إِحْدَىٰ الرُّوابَتَيْنِ (١٠). وَالأَخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ عِتْفُهُ.

وَإِذَا حُجِرَ عَلَىٰ المُفْلِسِ لِأَجْلِ دُيُونِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ دُيُونٌ مُؤَجَّلَةٌ؛ لَمْ تَحِلَّ بِالحَجْرِ. فَإِنْ مَاتَ؛ لَمْ تَحِلَّ بِالمَوْتِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣). وَالْأُخْرَىٰ: تَحِلُّ.

وَإِذَا فُرِّقَ مَالُ المُفْلِسِ بَيْنَ غُرَمَائِهِ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ، وَكَانَ ذَا صَنْعَةٍ؛ يُؤَجِّرُ نَفْسَهُ لِيَكْتَسِبَ بِهَا.

فَإِنِ امْتَنَعَ ؛ أَجَّرَهُ الحَاكِمُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَالِتَيْنِ (1).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ، ١/ ٣٧٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٢١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٥٠، «مفرهات أبي يعلى الصغير»: ٣٥/ ب، «الإنصاف»: ١٣٠/ ٣٣٩.



⁽١) في «الأصل»: (في)، والتصويب من التحقيقاء

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٧٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٩٩، «رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٦٤٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٥١٤، «الإنصاف»: ١/ ٢٤٧.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ١/ ٢٧٤، ٩رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٢٠، ٩رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٦٤٩، ٩رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٥١٥، ٩مفردات أبي يعلى الصغير»: ٣٨/ أ، «الإنصاف»: ٣١/ ٣٢٦.



وَالأُخْرَىٰ: لَا يُؤَاجَرُ لَهُمْ

وَلَا يُبَاعُ فِي دَيْنِ المُفْلِسِ مَسْكَنُهُ الَّذِي بِهِ حَاجَةٌ إِلَىٰ سُكْنَاهُ، وَخَادِمُهُ الَّذِي بِهِ حَاجَةٌ إِلَىٰ اسْتِخْدَامِهِ.

وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمُفْلِسِ حِرْفَةٌ تَقُومُ بِكِفَايَتِهِ ؟ بُذِلَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ بِضَاعَةً فِي يَدِهِ يَتَّجِرُ بِهِ لِقُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ،

وَتُسْمَعُ البِّيَّنَةُ عَلَىٰ الإعْسَارِ، قَبْلَ الحَبْسِ وَبَعْدَهُ.

المَحْبُوسُ بِالدَّبْنِ البَيْنَةَ عَلَىٰ / إِعْسَارِهِ؛ قُبِلَتْ، وَلَمْ يُسْتَحْلَفْ عَلَيْهِ.
 وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ الحَاكِمِ إِعْسَارُهُ؛ أَخْرَجَهُ مِنَ الحَبْسِ، وَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُطَالِبِ،

وَإِذَا فُكَّ الحَجْرُ عَنِ المُفْلِسِ وَقَدْ بَقِي عَلَيْهِ بَعْضُ الدُّيُونِ، ثُمَّ عَامَلَ قَوْمًا آخَرِينَ، لَزِمَتُهُ الدُّيُونَ، وَأُعِيدَ الحَجْرُ عَلَيْهِ ثَانِيًا، وَاشْتَرَكَ الغُرَمَاءُ الَّذِينَ عَامَلُوهُ بَعْدَ الأَوَّلِ وَقَبْلَهُ فِي مَالِهِ.







السَّرِكَةِ وَالمُضَارَبَةِ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: • يَقُولُ اللَّهُ عَنَّهَ جَلَّ: أَمَّا ثَالِثُ الشّريكَ يُن مَا لَمْ
 يَعُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ • فَإِنْ خَانَهُ خَرَجْتُ مِمَّا (١) بَيْنَهُمَا (١).

* وَقَالَ النَّبِيُّ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ: • ثَلَاثٌ فِيهِنَّ البَرَكَةُ: البَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ البُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ»(٣).

وَالشَّرِكَةُ فِي العُقُودِ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

شَرِكَةُ [العِنَانِ](١):

وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي قَدْرٍ مِنَ المَالِ مَعْلُومٍ، وَيَشْتَرِيَا بِذَلِكَ وَيَبِيعًا فَيَكُونَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ حَسَبِ مَا يَشْتَرِطَانِهِ مِنَ التَّسَادِي وَالتَّفَاضُلِ، وَالوَضِيعَةِ عَلَىٰ قَدْرِ المَالَيْنِ. عَلَىٰ قَدْرِ المَالَيْنِ.

وَتَصِحُّ هَلِهِ الشَّرِكَةُ بَيْنَ المُسْلِمِ وَالكَافِرِ، وَالحُرِّ وَالمُكَاتَبِ.



⁽١) كذا في الأصل، وفي المصادر: (من).

⁽٢) أخرجه أبو داود في «السنن» رقم: ٣٣٨٣، والحاكم في «المستدرك» رقم: ٢٣٧٧، والدارقطني في «السنن» رقم: ٢٩٣٣ جميعهم عن أبي هريرة رَضَالِكُ عَنهُ.

 ⁽٣) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: ٢٨٩، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» رقم: ٣٦٠٦، وابن الجوزي في «الموضوعات» رقم: ٢/ ٢٤٨.

⁽٤) في ﴿الأصلِ٤: (العيان).

وَلا يُحْتَاجُ فِي صِحَّةِ الشَّرِكَةِ إِلَى حُنْطَةِ الْمَالَيْنِ.
وَإِلاَ يُحْتَاجُ فِي صِحَّةِ الشَّرِكَةِ إِلَى حُنْطَةِ الْمَالَيْنِ.
وَإِنْ تَلِفَ أَحَدُ المَالَيْنِ قَبْلَ الخُلْطَةِ اكَانَ مِنْ ضَمَانِهِمَا.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ مَالِ أَحَدِهِمَا دَمَّانِيرَ، وَرَأْسُ مَالِ الآخِ فَرَاهِمَ.
وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ المَالِ ثِيَابًا وَلا عَبِيدًا وَلا الشَيْنَا سِوَى الدُّولِمِ.
وَالدَّنَانِيرِ.

4/67

وَالنَّرِكَةُ النَّانِيَةُ: شَرِكَةُ الوُّجُوهِ:

وَهُوَ أَلَا يَكُونَ لَهُمَا مَالٌ فَيَشْتَرِكَانِ عَلَىٰ أَنْ يَشْتَرِيَا بِجَاهِهِمَا وَيْقَةِ النَّعْلِ بِهِمَا، فَإِذَا [بَاعَا](() قَضَيَا الثَّمَنَ وَقَسَمَا الرَّبْحَ عَلَىٰ مَا شَرَطَا، مِنْ مُسَاهٍ أَوْ نَفْضِيل.

وَهَذِهِ الشَّرِكَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ الكَفَالَةِ وَالوَكَالَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلٌ لِصَاحِبِهِ فِيمَا يَشْتَرِيهِ، وَكَفِيلٌ عَنْهُ فِيمَا هُوَ مِنْ تِجَازَتِهِمَا.

وَالشَّرِكَةُ النَّالِثَةُ: شَرِكَةُ الأَبْدَانِ:

وَهُوَ الْاشْتِرَاكُ فِي الأَعْمَالِ، كَالْخَيَّاطَيْنِ وَالْقَصَّارَيْنِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. وَهِيَ شُرِكَةٌ صَحِيحَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا عَبِلَ عَمَلًا طُولِبَ [الآخَرُ](" بِهِ، وَالضَّمَانُ مِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ الرَّبْحُ، فَلِذَلِكَ صَحَّتْ هَذِهِ الشَّرِكَةُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَتَّفِقَ صَنَانِعُهُمْ أَوْ تَخْتَلِفَ. وَتَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِي الِاخْتِطَابِ وَالِاصْطِيَادِ وَالِاخْتِشَاشِ.



⁽١) في الأصل: (أباعا).

⁽٢) في الأصل : (الأجر).



فَأَمَّا شَرِكَةُ المُفَاوَضَةِ:

فَلاَ تَصِحُ الآنَهَا تَنْعَقِدُ عَلَىٰ وَجْهِ لَا يَتَضَمَّنُهُ عَقْدُ الشَّرِكَةِ، وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ أَحَدُهُمَا مَعَ صَاحِبِهِ فِي ضَمَانِ الغَصْبِ أَوْ كَفَالَةٍ أَوِ الْتِقَاطِ أَوْ يَجِدَ كَنْزًا.

وَإِذَا اشْتَرَكَا شَرِكَةً فَاسِدَةً، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِطَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمَ مُسَمَّاةً مُنْفَرِدًا بِهَا، أَوْ يَشُرِطَ أَنْ يَتَصَرَّفَا مَعًا؛ فَالرَّبْحُ عَلَىٰ مَا اصْطَلَحَا عَلَيْهِ، وَلَا يَبْطُلُ المُسَمَّىٰ.

وَكَذَلِكَ المُضَارَبَةُ الفَاسِدَةُ، كَالمُضَارَبَةِ عَلَىٰ العُرُوضِ.

فَإِنْ شَرَطَ أَنَّ الوّضِيعَةَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالِ؛ بَطَلَ الشَّرْطُ وَصَحَّتِ الشَّرِكَةُ، وَكَانَتِ الوَضِيعَةُ عَلَىٰ قَدْر المَالِ.

وَإِذَا اشْتَرَكَا فِي المَالِ؛ جَازَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُا البَيْعُ وَالشَّرَاءُ بِغَيْرِ إِذْنِ الآخَوِ. وَإِذَا قَالَ: ٩مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ شَيْءَ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ» وَلَمْ يَذْكُرُ وَفْتًا، وَلَا المَالَ الَّذِي يَشْتَرِيهِ / بِهِ، وَلَا صِنْفًا مِنَ الثِيَّابِ؛ جَازً.

وَإِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ العَبْدَ عَلَىٰ أَنَّ لَهُ نِصْفَهُ؛ كَانَ لِلْمُشْتَرِي نِصْفُ العَبْدِ بيضفِ الثَّمِنِ، وَهُو نَصِيبُهُ خَاصَّةً دُونَ نَصِيبِ الشَّرِيكِ.

وَلَا نَجُوزُ الشَّرِكَةُ فِي العُرُوضِ مِمَّالَهُ مِثْلٌ كَالمَكِيلِ وَالمَوْزُونِ، وَمِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ كَالثَّيَابِ وَالعَبِيدِ وَالبَهَاثِمِ.

وَإِذَا وَلِيَ الشُّرِيكَانِ عَقُّدَ المُدَايَنَةِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ جَازَ.

وَلَا تَصِحُّ المُضَارَبَةُ إِلَّا بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ. وَلَا تَصِحُّ بِالثَيَابِ وَلَا بِالعُرُوضِ وَلَا بِالفُلُوسِ وَإِنْ كَانَتْ نَافِقَةً، وَلَا الطالعة بِالوَرِقِ المَغْشُوشِ عَلَىٰ ظَاهِرِ كَلَامٍ أَحْمَدَ، لَا تَكُونُ مُضَارَبَةُ إِلَّا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَةٍ.



الله الما الما الما الم وَالْمُضَارَبَةُ أَنْ يِكُونَ المَالُ لِأَحدهِمًا والآخَرُ يِغَمَلُ فِيهِ.

وَيُسْتَعِقُ رَبُّ المَالِ الرَّبْحَ بِمَانِهِ.

وَتَشْتَحِقُّهُ المُضَارِبُ بِعَمَلِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الرَّبْحِ.

وْيَجُوزُ أَنْ يَتَفَاضَلًا.

وَالوَضِيعَةُ عَلَىٰ رَبِّ المَالِ، وَلَيْسَ عَلَىٰ المُضَارِب مِنْهُ شَيْءٍ. وَتَصِحُ المُضَارَبَةُ مَعَ تَخُلِيّةِ رَبُّ المَالِ بَيْنَ المَالِ وَيَيْنَ المُضَارِبِ.

وَنُصِحُّ مَعَ ثُبُوتِ أَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ.

وَلِلْمُضَارِبِ أَنْ يُسَافِرَ بِالمَالِ، وَلَا يَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ أُصِيبَ بِهِ.

وَلَيْسَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَدْفَعَ المَالَ مُضَارَبَةً إِلَىٰ غَيْرِهِ.

وَنَفَقَةُ المُضَارِبِ فِي مَالِهِ، مُقِيمًا كَانَ أَوْ مُسَافِرًا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ النَّفَقَةَ؛ فَيَصِعّ الشَّرْطُ.

وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَذْفَعَ مَالَ اليِّيمِ مُضَارَبَةً.

وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ هُوَ فِيهِ مُضَارِيَّةً.

وَلَا يَأْخُذُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْعِ.

وَإِذَا بَاعَ المُضَارِبُ مَتَاعَ المُضَارَبَةِ نَسِينَةً، ثُمَّ المُتَنَعَ أَنْ [يَتَقَاضَيَا] ١٠٠ أُجبرَ عَلَىٰ التَّقَاضِي، سَوَاءٌ كَانَ فِي المَالِ رِبْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَإِذَا دُفَعَ إِلَيْهِ عُرُوضًا، وَقَالَ لَهُ: ﴿ بِعْهُ وَاعْمَلْ بِهِ مُضَارَبَةً ﴾ كَانَ جَائِرًا عَلَىٰ المَالِ، إِذَا قَبَضَ الثَّمَنِ كَانَ مُضَارَبَةً.



⁽١) في الأصل (يتقاضا).

4٤/ب

وَ تَصِحُّ أَنْ تَقَعَ / المُضَارَبَةُ مُؤَقَّتَةً فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (١٠). وَتَصِحُّ أَنْ تَقَعَ / المُضَارَبَةُ مُؤَقَّتَةً فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (١٠).

وَإِذَا شَرَطَ عَلَىٰ المُضَارِبِ أَلَّا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ فُلَانٍ، أَوْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا سِلْعَةً بِ بِعَيْنِهَا، أَوْ لَا يَبِيعَ وَلَا يَشْتَرِيَ إِلَّا بِبَغْدَادَ؛ كَانَ عَلَىٰ مَا شَرَطَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ.

فَإِنْ تَعَدَّاهُ ؛ ضَمِنَ،

وَإِذَا شَرَطَ ضَمَانَ المَالِ عَلَىٰ المُضَارِبِ؛ بَطَلَ الشَّرْطُ، وَلَمْ يَبْطُلِ العَفْدُ. وَإِذَا اشْتَرَىٰ المُضَارِبُ أَبَا رَبِّ المَالِ أَوْ أُمَّهُ أَوْ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ، بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ صَحَّ الشِّرَاءُ.

وَكَذَلِكَ إِنِ اشْتَرَىٰ زَوْجَهُ، أَوْ [كَانَ] (٢) رَبُّ المَالِ امْرَأَةً فَاشْتَرَىٰ زَوْجَهَا. وَكَذَلِكَ المَالِ، وَمَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ المَالِ، وَمَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ. فُمَّ تَنْظُرُ:

- فَإِنْ كَانَ المُضَارِبُ عَالِمًا بِأَنَّهُ [أَبُوهُ] (") أَوِ ابْنُهُ؛ غَرِمَ القِيمَةَ لِرَبُ المَالِ لِيَزُولَ الضَّرَرُ عَنْهُ.
- وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِذَلِكَ؛ لَمْ يَغْرَمْ، كَالمَغْرُودِ، وَكَمَنْ رَمَىٰ إِلَىٰ صَفَّ المُشْرِكِينَ، فَأَصَابَ مُسْلِمًا؛ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.



 ⁽١) نُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين ١: ١/ ٣٩٤» «التمام»: ٢/ ٨٤» «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص
 ٢٧٠ ، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨٨/ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٢٩٨، «رؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٢٩٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٩٨، «١٤/ ٢٠.

⁽٢) في الأصل؛ (كاتب)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاضي،

⁽٣) في الأصلة: (أباه).

فَإِنِ اشْتَرَىٰ المُضَارِبُ أَبَا نَفْسِهِ، وَفِي المَالِ فَضْلُ المَ يُعْنَقُ مَصِيبَهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْن (١).

وَالأُخْرَىٰ: يُعْتَقُ.

وَأَصْلُهَا("): إِذَا ظَهَرَ فِي المَالِ رِبْحٌ، هَلْ [يَمْلِكْ](") المُضَارِبُ نَصِيبهُ قَبُلَ الْقِسْمَةِ وَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠).

وَإِذَا تَفَاسَخَا عَفْدَ المُضَارَبَةِ، وَالمَالُ دَيْنٌ عَلَىٰ النَّاسِ؛ أَجْيِرَ العَامِلُ عَلَىٰ النَّاسِ؛ أَجْيِرَ العَامِلُ عَلَىٰ الْقَالِيةِ وَالْمَالِ عَلَىٰ الْمَالِ دِبْحٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَلا يُحْبُرُ رَبُّ المَالِ عَلَىٰ قَبُولِ الحِوَالَةِ.

وَإِذَا قَالَ: وَخُذُ هَذَا الْمَالَ مُضَارَبَةً عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الرَّبْحِ لَكَ»، أَوْ ايَكُونَ جَمِيعُ الرَّبْحِ لَكَ»، أَوْ ايَكُونَ جَمِيعُهُ لِي» فَإِنَّ هَذَا العَقْدَ فَاسِدٌ إِذَا رَبِحَتْ أَخَذَ أُجْرَةَ المِثْلِ، وَإِنْ تَلِفَ المَالُ كَانَ مِنْ ضَمَانِ صَاحِبِهِ.

وَيَجُوزُ فِي المُضَارَبَةِ المُطْلَقَةِ أَنْ يُسَافِرَ بِالمَالِ مَا لَمْ يَنْهَهُ عَنْهُ.

عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِهِ فِي المُودَعِ: اللَّهُ أَنْ يُسَافِرَ بِالوَدِيعَةِ ١ (٥).

المَّا وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يُبْضِعَ وَلَا يُودِعَ وَلَا يُضَادِبَ مَعَ آخَرَ بِغَيْرِ / إِذْنِ رَبِّ المَالِ.
 فَإِنْ فَعَلَ ؟ كَانَ ضَامِنًا.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٩١، «التمام»: ٢/ ١٩٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص
 ٢٧٥، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٠٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٤٥، «الإنصاف»:
 ٨٣/١٤.

 ⁽٢) كذا في الأصل ولعلها: وأصلهما. أي الروايتين.

⁽٧) سقطت من «الأصل» استدركتها من االتمام».

⁽¹⁾ تُنظر المسألة. ﴿الْفَوْنَهُ: ٢/ ١٩٤٤؛ ﴿الْفَرُوقَ ﴾ ص ٢٤٢، الإنصاف : ١٤/ ١٨٣ / ١٨٣

⁽٥) تُنظر المسألة ص ٢٥٠.

كتاب الشركة والمضاربة

وَلَا يَحُورُ أَنْ يَشْتَرِي رَبُّ المَالِ مِنْ مَالِ المُصَارَبَةِ شَيْنًا فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ اللَ وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ.

وَهَكَذَا إِذَا ابْنَاعَ السِّيدُ مِنْ عَبْدِهِ المَأْدُونِ.

وَلا تَخْتَلِفُ الرُّوابَةُ أَنَّهُ يَجُورُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَبِنَّاعَ مِنْ شَرِيكِهِ "".

وَإِذَا اخْتَلَفَ رَبُّ المَالِ وَالمُضَارِبُ فِي مِغْدَارِ الرُّبْعِ، لَمْ بَتْحَالَفَا رِوَابَةً وَاحِدَةً".

وَهَلْ يَكُونُ الْغَوْلُ نَوْلَ المُضَارِبِ أَوْ قَوْلَ رَبُ المَالِ؟ عَلَىٰ دِوَايَتَيْنِ (١٠) وَإِذَا تَصَرَّفَ الْعَامِلُ فِي المُضَارَبَةِ الفَاسِدَةِ وَعَمِلَ؛ اسْتَحَقَّ أُجْرَةَ المِثْلُ عَلَىٰ

رَبُّ المَالِ، سَوَاءٌ حَصَلَ فِي المَالِ رِبْحٌ أَمْ لَمْ يَحْصُلْ.

وَفَسَادُهَا يَحْصُلُ:

. بِجَهَالَةِ العِوَضِ.

ـ أَوْ مُضَارَبَةٍ عَلَىٰ الغُرُوضِ.

مِ أَوْ مُضَارَبَةٍ لَمْ يُسَمَّ فِيهَا الرَّبْعُ.

فَإِنْ كَانَتِ المُضَارَبَةُ صَحِيحَةً، لَكِنْ [تَعَدَّىٰ](١) المُضَارِبُ فِيمَا أُمِوَ بِهِ، مِثْلُ إِنْ

 ⁽a) في الأصل : (تعد)، والتصويب من الروايتين والوجهين !-



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٩٢، فرؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٢٧٩، فرؤوس مسائل القاصي»: ٩٠/ أ، فرؤوس مسائل الهاشمية: ٢/ ٥٤٨، «الإنصاف»: ١٤/ ٩٠٠.

 ⁽١) تُنظر المسألة في «الإنصاف»: ١٠٧/١٤.

⁽٣) تُنظر المسألة: فرؤوس مسائل الكلوذاني؟ ص ٩٥٠ (رؤوس مسائل القاضي): ٩٣/ أ، فرؤوس مسائل المُكبري»: ١/ ٢٠٧، فرؤوس مسائل الهاشمية: ٢/ ٥٤٥.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٩١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٧٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٠٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٤٤٠، «الإنصاف»: ١٤/ ١٤١.

مهاهُ أَنْ يُعامل فُلانًا وجُلابِعَيْنِهِ، أَوْ نَهَاهُ أَنْ يَتَّجِرَ فِي نَوْعٍ مِنَ المَتَاعِ بِعَيْنَه، فخالف، وَعامَل فُلانًا، وانتَاع ذَلك المَتَاع فِي ذِمَّتِهِ لِرَبِّ المَالِ وَنَفِدَ مالُ المُضارِبَةِ، ثُمَّ ظهر في المالِ ربُعٌ، وَأَجَازَ رَبُّ المَالِ الشَّرَاءَ المُ يَكُنُ لَلْمُضارِبِ شَيْءٌ من الرَّبُح. في المالِ ربُعٌ، وَأَجَازَ رَبُّ المَالِ الشَّرَاءَ المُ يَكُنُ لَلْمُضارِبِ شَيْءٌ من الرِّبُح. وَهَا يَتَنَفِ ('').

وَإِذَا ضَارَبَ لِرَجُلِ؛ لَمْ يَجُزُ أَنَّ يُضَارِبَ لِأَخْرَ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَىٰ الأَوَّلِ. فَإِنْ ضَارَبَ لِثَانٍ وَحَصَلَ فِي المَالِ رِبْحٌ؛ رَدَّهُ فِي شَرِكَةِ الأَوَّلِ.

-@ @-

 ⁽١) تُنظر المسألة. «الروايتين والوحهين»: ١/ ٢٨٨، ارؤوس مسائل الكلوذائي، ص ٢٧٨، ارؤرس مسائل القاضي»: ٩٣/ أ، ارؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٠٧، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٤٥، االإنصاف»: ١١/ ٥٠.





كِتَابُ الوِّكَالَةِ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَكَأَبْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَنذِهِ: إِلَى ٱلْمَدِينَةِ هَلْمَنْظُرْ أَيْهَا الْرَكَى طَعَامًا فَلْمَا أَيْمَا تَعَالَىٰ فَلْمَنْقُونَ مِنْدُ ﴾ (١).

وَتَصِحُّ الوَكَالَةُ فِي سَائِرِ العُفُودِ، وَفِي المُطَالَبَةِ بِسَائِرِ الحُفُوقِ.

وَتَصِحُّ الوَكَالَةُ بِاسْتِيفَاءِ القِصَاصِ فِي إِثْبَاتِ القِصَاصِ.

وَتُقْبَلُ وَكَالَةُ الحَاضِرِ فِي الخُصُومَةِ بِغَيْرِ / رِضَا خَصْمِهِ.

وَتَنَعَلَّنُ حُفُوقُ العَقْدِ بِالوَكِيلِ، كَالمُطَالَبَةِ بِالثَّمَنِ لِلْوَكِيلِ بِالشُّرَاءِ، وَتَسْلِيمِ المَبِيعِ لِلْوَكِيلِ بِالشُّرَاءِ، وَتَسْلِيمِ المَبِيعِ لِلْوَكِيلِ بِالبَّيْعِ، وَالرَّدِّ بِالعَيْبِ، وَضَمَانِ العُهْدَةِ إِذَا اسْتُحِقَ المَبِيعُ، كَالوَكِيلِ المَبْعِ لِلْوَكِيلِ بِالمُوكِيلِ بِالمُوكِيلِ وَهُو الزَّوْجُ دُونَ الوَكِيلِ، وَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالصَّدَاقِ، وَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِتَسْلِيمِهَا إِلَىٰ الزَّوْجِ.

وَإِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا يَبِيعُ عَبْدًا أَوْ ثَوْبًا، فَبَاعَهُ بِأَقَلَّ مِنْ ثَمَنِ المِثْلِ؛ ضَمِنَ النَّقْصَانَ.

وَإِنْ بَاعَهُ بِعَرَضٍ؛ لَمْ يَجْزِ البَّعُ.

وَإِنْ بَاعَهُ بِنسِيتَةٍ ؟ لَمْ يَجُزُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوايتَيُّنِ (*).

وَالأَخْرَىٰ: يَجُوزُ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٩٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٩٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٥، «الإنصاف»: ٣١/ ٢٩٨.



ها اب

⁽١) سورة الكهف: ١٩.

是這個意思

قَصَّ عَلَيْهِمَا فِي بَيْعِ المُضَارِبِ نَسِيئَة ().
وَإِذَا وَكَلَهُ بِالشِّرَاءِ كُمْ يَجُزُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ إِلَّا بِشَمَنِ مِثْلِهِ.
فَإِنِ اشْتَرَاهُ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ وَكَنِمَ الوَكِيلَ وَلَمْ يَلْزَمِ المُوكَلُ.
وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الوَكِيلِ عَلَىٰ مُوكِّلِهِ، لَا عِنْدَ القَاضِي وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ.
وَلِا يَجُوزُ إِقْرَارُ الوَكِيلِ عَلَىٰ مُوكِّلِهِ، لَا عِنْدَ القَاضِي وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ.
وَإِذًا وَكُلَ وَكِيلَيْنِ بِشَيْءً وَلَا يَنْفُودَ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ، كَالتَّوْكِيلِ فِي الشَّرَاءِ وَالبَيْعِ وَالخَصُومَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ تَعْلِيقُ الوَكَالَةِ بِالشَّرْطِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: ﴿إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَبِعْ عَبْدِيَ ا وَ ﴿إِذَا قَدِمَ الْحَاجُ فَاقْبِضْ دُيُونِي ۗ ·

وَإِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ وَكِيلُ فُلَانٍ فِي اسْتِيفَاءِ دَيْنِ أَوْ فِي إِيفَائِي، [وَ](** أَقَامَ بِذَلِكَ شَاهِلًا وَامْرَأْتَيْنِ، أَوْ شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ؛ ثَبَتَتْ وَكَالَتُهُ.

وَكَذَٰلِكَ دَعُوَىٰ الْوَصِيَّةِ.

وَيَنْعَزِلُ الوَكِيلُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالعَزْلِ وَبِالمَوْتِ فِي إِحْلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣٠. وَالْمَوْتِ فِي إِحْلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣٠. وَالْأَخْرَىٰ: لَا يَنْعَزِلُ إِلَّا بَعْلَ العِلْمِ بِالعَزْلِ وَالْمَوْتِ. وَيَعْزِلُ إِلَّا بَعْلَ العِلْمِ بِالعَزْلِ وَالْمَوْتِ. وَيَعْزِلُ الْمَوْتِ. وَيَعْزِلُ الوَكَالَةِ فِي غَيْبَةٍ مِنَ المُوكَلِ. وَوَكَالَةُ الصَّيِ الْمُوكَلِ. وَوَكَالَةُ الصَّيِ اللَّهُ وَلَى يَعْفِلُ جَائِزَةً.

وَإِذَا وَكُلَةً فِي شِرَاءِ عَبْنِهِ، فَاشْتَرَىٰ عَبْدًا أَعْمَى أَوْ مَغْضُوعَ لَبَدَبَنِ الْزِمَ الْوَكِيلَ ١١١ - دُونَ / السُوكُل.

 ⁽٣) تُنظر المسألة ((ووس مسائل الكلدواني) عن (٢٩٥ / (وسر مسائل بدخير) (٩٣٠ ب) (ووس مسائل التكلوي) ((٩١٩ / ٩١٠) (ووس مسائل الهاشمي (٢٠ / ١٥٥٥) (الانصاب) (١٩٧ / ١٧٧)



⁽¹⁾ أنظر المسالة من 111

⁽٢) ليست في الأصل ا، ولعل من الصواب إثمالها

وَإِذَا وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِلَهُ، فَبَاعَ نِصْفَهُ وَلَمْ يَبِعْ مَا بَقِي؛ لَمْ يَبجُزْ بَيْعُ ذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱)،

وَإِذَا بَاعَ نِصْفَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبِيعًا فِي إِحْدَىٰ النَّصْفَيْنِ، وَهُوَ نَصِيبُهُ خَاصَّةً دُونَ نَصِيبِ شَرِيكِهِ.

وَإِذَا أَبْرَأَ الوَكِيلُ المُشْتَرِيَ مِنَ الثَّمَنِ؛ لَمْ يُجْزِهِ، وَيَتَتَقِلُ المِلْكُ إِلَىٰ المُوَكَّلِ دُونَ الوَكِيل،

وَإِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ ذِمِّيًّا لِيَشْتَرِي خَمْرًا أَوْ خِنْزِيرًا؛ لَمْ يَصِحَّ التَّوْكِيلُ وَلَا الشِّرَاءُ، بِنَاءُ عَلَىٰ الأَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَأَنَّ المِلْكَ يَنْتَقِلُ إِلَىٰ المُوكِّلِ، وَالمُسْلِمُ لَا يَصِحُّ أَنْ بَمْكَ الخَمْرَ، سَوَاءٌ قُلْنَا إِنَّهَا مَالٌ لَهُمْ، أَوْ قُلْنَا لَيْسَتْ بِمَالٍ.

وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ، فَاشْتَرَىٰ شَاتَيْنِ بِدِينَارٍ تُسَاوِي كُلُّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا؛ فَالشَّاتَانِ لِلْمُوكِّل.

وَلَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبْتَاعَ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ فِي إِحْدَى الرَّوَابَتَيْنِ(١).

وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَزِيدَ فِي قِيمَتِهَا، أَوْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي بَيْعِهَا مِنْهُ لِيَكُونَ الإِيجَابُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَجْتَمِعَ الإِيجَابُ وَالقَبُّولُ مِنْ شَخْص.

وَإِذَا أَمْرَهُ أَنْ يَبِيعٌ بَيْعًا فَاسِدًا، فَبَاعَ بَيْعًا صَحِيحًا؛ لَمْ يَجُزْ، بِنَاءٌ عَلَىٰ قَوْلِهِ: "إِنَّ

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ١/ ٣٩٨، (رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٠٣، (رؤوس مسائل القاضي»: مسائل القاضي»: ١/ ٧٢٥، ((رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٦٠، ((رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٦٠، ((رؤوس مسائل الهاشمي»): ٢/ ٥٠٠، ((رؤ



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسئل الكلوذاني» ص ٢٩٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٤ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٥٨، «الإنصاف»: ١٣/ ٥٠٢.

《 经通過 经

البَيْعَ الفَاسِدَ لا يَنْقِلُ المِلْكَ (١٠). البَيْعَ الفَاسِدَ لا يَنْقِلُ المِلْكَ (١٠).

وَكَذَلِكَ فِي الْعَيْنِ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ أَنَّهُ وَكِيلُ صَاحِبِ المَالِ، وَأَنْكَرَ الَّذِي فِي يَلِهِ المَالُ؛ كَانَ القَوْلُ

قَوْلَهُ، وَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ.

وَيَسْمَعُ القَاضِي البَيِّنَةَ عَلَىٰ الوَكَالَةِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ الخَصْمِ. وَالوَكِيلُ فِي الخُصُومَةِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا فِي القَبْضِ.

-~@ @~-

(١) تُنظر المسألة من ١٨١





و الماذون كتاب المأذون

/ وَإِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي تِجَارَةٍ خَاصَّةٍ؛ لَمْ يَجُزُ لَهُ أَنْ يَتَّجِرَ فِي غَيْرِهَا.

وَإِذَا رَأَىٰ عَبْدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي، فَلَمْ يَنْهَهُ عَنْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ إِذْنَا لَهُ فِي التِّجَارَةِ.

وَإِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي التِّجَارَةِ، فَبَاعَ وَاشْتَرَىٰ، [فَلَزِمَهُ] (اللَّهُ يَنُونُ؛ تَعَلَّقَ بِلِمَّةِ السَّيِّدِ.

وَإِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي التِّجَارَةِ، فَبَاعَ وَاشْتَرَىٰ، [فَلَزِمَهُ] (اللَّهُ وَيُنَا لَهُ عَيْرَ مَا ذُونٍ لَهُ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (اللَّهُ اللَّهُ عَيْرَ مَأْذُونٍ لَهُ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (اللهُ اللَّهُ اللَّهُ عَيْرَ مَأْذُونٍ لَهُ اللَّهُ إِلَهُ اللَّهُ إِلَيْنَانِ (اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

إِحْدَاهُمَا: يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ العَبْدِ.

وَالثَّانِيَةُ: يَتَعَلَّقُ بِلِمَّةِ العَبْدِ يُتَّبِعُ بِهِ بَعْدَ العِتْقِ.

وَدَعْوَةُ العَبْدِ التَّاجِرِ جَائِزَةٌ.

وَكَذَلِكَ هَدِيَّتُهُ لِلطَّعَامِ.

وَكَذَٰلِكَ عَارِيَتُهُ دَابَّتُهُ.

وَلَا يَجُوزُ كِسْوَتُهُ الثَّوْبَ وَهِبَتُهُ الدَّرَاهِمَ.

وَإِذَا أَبِقَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التِّجَارَةِ؛ لَمْ يَصِرْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ.

وَ إِذَا أَذِنَ لِأَمْتِهِ فِي التِّجَارَةِ، فَلَحِقَهَا دَيْنٌ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا؛ تَعَثَّقَ الدَّيْنُ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ، وَإِنْ شَاءَ فَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهَا، لَكِنَّهُ إِنْ قَضَاهُ السَّيِّدِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ قَضَاهُ مِنْ عَنْدِهِ، وَإِنْ شَاءَ فَضَاهُ مِنْ ثَمَنِهَا، لَكِنَّهُ إِنْ قَضَاهُ

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص٩٨٣، «الإنصاف»: ١٣/ ٤١٧.



⁽١) في «الأصل»: (لزمه)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي، و «رؤوس مسائل العُكبري».

Circulation of the control of the co

مِنْ ثَمَيْهَا وَجَبّ تَسْلِيمُ الْوَلَدِ مَعَهَا.

وَإِذَا حَجَرَ المَوْلَىٰ عَلَىٰ عَبْدِهِ، وَفِي يَدِهِ أَلْفُ دِرْهَم، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ، فَأَقَرَ العَبْدُأَنَ الأَنْفَ كَانَتْ وَدِيعَةً لِفُلَانٍ، أَوْ غَصَبَهَا مِنْ فُلَانٍ فِي حَالِ الإِذْنِ؛ فَإِنَّهُ يَنَصَرَّفُ فِي الأَلْفِ. الأَلْفِ.

بِ. وَيَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَأْذَنَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فِي التِّجَارَةِ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الشُّرَاءَ وَالبَيْعَ. وَكَذَلِكَ الوَصِيُّ.

وَيَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ العَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ.

وَيَصِيرُ مَأْذُونًا لَهُ فِي قَدْرِ مَا أَذِنَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَذِنَ لِلصَّغِيرِ فِي قَبُولِ النُّكَاحِ.



الحِوَالَةِ وَالكَفَالَةِ مَاسَمَ عَهُمُ الْمِدِدِ مِن الْمَالِةِ وَالكَفَالَةِ وَالكَفَالَةِ مَاسَمَ فِي الْمَ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَالِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِ. حِمْلُ بَعِيمِ / وَاَمَا ١/١٧ ره : زَعِيتُ ﴾ (١).

* وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ، (").

وَإِذَا كَانَ عَلَىٰ رَجُلٍ مَالٌ، فَأَحَالَ بِهِ عَلَىٰ مَلِيءٍ ؟ وَجَبَ عَلَيْهِ فَبُولُ الحِوَالَةِ.

وَإِذَا قَبِلَ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَىٰ المُحِيلِ، سَوَاءٌ تَوَىٰ المَالُ عَلَىٰ المُحَالُ المُحَالُ عَلَىٰ المُحَالُ عَلَىٰ ذَلِكَ، أَوْ يَمُوتَ المُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا لَا مَالَ لَهُ، أَوْ لَمْ يَتُوَ المَالُ عَلَيْهِ.

وَرِضًا المُحَالِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

وَتَصِحُّ الكَفَالَةُ بِالدُّيُونِ وَبِالأَعْيَانِ المَضْمُونَةِ، مِثْلِ العَيْنِ المَغْصُوبَةِ وَالعَارِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلا تَصِحُّ الكَفَالَةُ بِالقِصَاصِ وَلا بِشَيْءٍ مِنَ الأَمَانَاتِ، مِثْلِ الوَدِيعَةِ وَالمَالِ الَّذِي فِي يَدِ المُضَارِبِ وَالوَكِيلِ.

⁽٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند؟ رقم: ٩٩٧٣، وابن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٥٢٨٤، وهو متفق عليه، أخرجه البخاري في (الصحيح) رقم: ٢٢٨٧، ومسلم في (الصحيح) رقم: ١٩٦٤، باختلاف لفظٍ.



⁽١) سورة يوسف: ٧٢.

(京京創発時)

وَلَا تَصِحُّ الكَفَالَةُ بِمَالِ الكِتَابَةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأَخْرَىٰ: تَصِحُّ.

وَيَصِحُ ضَمَانُ المَالِ الَّذِي عَلَىٰ المَيِّتِ بَعْدٌ مَوْتِهِ، سَوَاءٌ خَلَّفَ وَفَاءُ أَوْ لَمْ لُخَلِّفُ.

وَيَصِحُ ضَمَانُ المَالِ المَجْهُولِ، وَمَا لَمْ يَجِبْ.

وَإِذَا ضَمِنَ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ وَقَضَاهُ؛ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ بِذَلِكَ عَلَىٰ الْمَضْمُونِ عَنْهُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢)،

وَالأُخْرَىٰ: لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ.

وَيَصِحُ الضَّمَانُ بِغَيْرِ قَبُولِ الطَّالِبِ، قِيَاسًا عَلَىٰ الحِوَالَةِ(")، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَبُرُ فِيهَا رضَا الطَّالِب.

وَالحَقُّ لَا يَتَحَوَّلُ عَنْ ذِمَّةِ مَنْ عَلَيْهِ الحَقُّ بِالضَّمَانِ، سَوَاءٌ كَانَ المَضْمُونُ عَنْهُ حَيَّا أَوْ مَيْتًا.

وَلِصَاحِبِ الحَقِّ مُطَالَبَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا الضَّامِنِ وَالمَضْمُونِ عَنْهُ.

وَتُصِحُّ الكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ.

وَيُطَالَبُ الكَفِيلُ بِإِحْضَارِهِ إِذَا أُرِيدَ مِنْهُ.

فَإِنِ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْبَةِ المَكْفُولِ بِهِ، أَوْ لِهَرَبِهِ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلدَّيْنِ الَّذِي

⁽٣) تُنظر المسألة في الصفحة السابقة.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٨١.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٦٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨٦/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٦٧٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٣٠، «الإنصاف»: ١٣/ ٤٢.



1/4٧

عَلَيْهِ.

وَإِنْ نَعَذَّرَ خُضُورُهُ بِمَوْتِ المَكْفُولِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا عَلَيْهِ.

وَإِذَا تَكَفَّلَ بِبَدَنِ رَجُلِ مَخْبُوسٍ / أَوْ غَائِبٍ؛ صَحَّتِ الكَفَالَةُ.

وَلَا تَصِحُّ الكَفَالَةُ بِبَدَّنِ مَنْ عَلَيْهِ حَدُّ، سَوَاءٌ كَانَ الحَدُّ لِلَّهِ تَعَالَىٰ كَالزَّنَا وَشُرْبِ الخَمْرِ وَالسَّرِقَةِ، أَوْ كَانَ لِآدَمِيِّ كَحَدُّ القَذْفِ وَالقِصَاص.

وَإِذَا كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُل، ثُمَّ سَلَّمَهُ إِلَىٰ المَكْفُولِ لَهُ فِي مِصْرٍ فِيهِ سُلْطَانٌ وَفِيهِ شُهُودُ صَاحِبِ الْحَقِّ، غَيْرِ المِصْرِ الَّذِي كَفَلَ فِيهِ؛ جَازَ وَيَرِئَ الكَفِيلُ.

وَإِذَا كَفَلَ بِبَدَنِ رَجُلٍ عَلَىٰ أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَفِيلٌ بِبَدَنِ رَجُلٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ فَالكَفَالَةُ بَاطِلَةٌ فِيهِمَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ عَلَىٰ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافِ بِهِ، فَالمَالُ الَّذِي لَهُ عَلَىٰ رَجُل آخَرَ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ كَفِيلٌ بِهِمَا.

وَإِنْ كَانَ لِلْذِمِّيِّ عَلَىٰ ذِمِّيِّ خَمْرٌ مِنْ قَرْضٍ أَوْ غَصْبٍ، فَكَفَلَ لَهُ عَنْهُ ذِمِّيُ ؛ جَازَ. فَإِنْ أَسْلَمَ المُقْرِضُ؛ بَرِئَ الكَفِيلُ وَالمَكْفُولُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الخَمْرَ يَسْفُطُ عَنْ ذِمَّةِ المُسْتَقْرض.

فَإِنْ أَسْلَمَ الْمُسْتَقْرِضُ؛ فَعَلَىٰ وَجْهَيْنِ (١٠:١١)

أَحَدُهُمَا: مِثْلُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: لَا يَبْرَأُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الخَمْرِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٣٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٥٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٨/ ١٨٠ (رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٨٥، «رؤوس مسائل الهاشمي». ٢/ ٣٣٥، «الإنصاف»: ١/ ١٨٧).



⁽١) في ارؤوس مسائل الفاضي»: روايتين.

THE SHA

وَإِذَا قَالَ الطَّالِبُ لِلْكَفِيلِ: «قَدْ بَرِثْتَ مِنَ المَالِ الَّذِي كَفَلْتَ بِهِ عَنْ فُلَانٍ، فَهُوَ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِقَبْضِ المَالِ.

إِمَّرُ مِنْ بِهِ الْمُعَلِّمُ وَأَبْرَأَهُ الطَّالِبُ مِنَ المَالِ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ، فَأَبَىٰ الوَرَثَةُ أَنْ وَإِذَا مَاتَ المَطْلُوبُ، فَأَبْرَأَهُ الطَّالِبُ مِنَ المَالِ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ، فَأَبَىٰ الوَرَثَةُ أَنْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ؛ فَالبَرَاءَةُ صَحِيحَةٌ.

وَلَا مَدْخَلَ لِلْخِيَادِ فِي الكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ.

--





المالية الماليج كِتَابُ الصَّلْحِ كِتَابُ الصَّلْحِ كِتَابُ الصَّلْحِ عِلَيْهِ الصَّلْحِ عِلَيْهِ المَّلْحِ عِ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (١).

وَيَجُوزُ الصَّلْحُ عَلَىٰ الإِفْرَارِ، وَعَلَىٰ الإِنْكَارِ، وَعَلَىٰ الشَّكُوتِ الَّذِي لَا إِفْرَارَ مَعَهُ وَلَا إِنْكَارَ.

وَيَجُوزُ الصُّلْحُ عَلَىٰ المَجْهُولِ عَلَىٰ / مَعْلُوم.

وَلَا يَجُوزُ عَلَىٰ مَجْهُولٍ، سَوَاءٌ كَانَ المُصَالِحُ عَنْهُ مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا.

وَإِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَىٰ الإِنْكَارِ، فَاسْتُحِقَّ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ؛ رَجَعَ مِنْ دَعْوَاهُ.

فَإِذَا اسْتُحِنَّ نِصْفُهُ ؟ رَجَعَ فِي نِصْفِ دَعْوَاهُ.

وَإِذَا صَالَحَ مِنْ دَيْنِ حَالً مَبْلَغُهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ عَلَىٰ خَمْسِمِائَةِ حَالَةٍ جَازَ؛ لِأَنَّهُ آخِذٌ لِبَعْضِ حَقِّهِ، وَمُسْقِطٌ لِبَعْضِهِ.

فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُوَّجَّلًا؛ لَمْ يَصِحَّ الصُّلْحُ عَلَىٰ نِصْفَيْنِ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ بَاعَ أَلْفًا بِخَمْسِمِاتَةٍ فَلَا يَجُوزُ.

وَصُلْحُ الأَبِ وَالوَصِيِّ عَلَىٰ مَالِ اليَتِيمِ؛ لَا يَصِحُّ، سَوَاءٌ كَانَ بِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَإِنْ كَانَ الصَّلْحُ فِي مَالِ يُدَّعَىٰ عَلَىٰ اليَتِيمِ بِبَيِّنَةٍ؛ صَحَّ.

فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ لَمْ يَصِحَّ.



i/la

⁽١) سورة النساء: ١٢٨.

النام المنظم الم

وَإِذَا اسْتَهْلَكَ لِغَيْرِهِ عَبْدًا أَوْ نُوْبًا، فِيمَنَّهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ، فَصَالَحَهُ عَلَىٰ مِانَةٍ وَعَشَرَوْا

لَمْ يَجُزُ.

الصَّلْحُ، بِنَاءَ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَأَنَّ الَّذِي ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ القِيمَةُ. الصَّلْحُ، بِنَاءَ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَأَنَّ الَّذِي ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ القِيمَةُ.

فَإِنْ صَالَحَ عَنْ دَمِ العَمْدِ عَلَىٰ هَذَا العَبْدِ، فَإِذَا هُوَ حُرٌّ؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَوْ كَانَ عَبْدًا, وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مِلْكِهِ إِلَىٰ الطَّرِيقِ الأَعْظَمِ جَنَاحًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ ظُلَّهُ، أَوْ يَيْنِي فِيهِ دُكَّانًا يَنْتَفِعُ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِالمُجْتَازِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَلِلْجَارِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِ جَارِهِ:

. إِذَا كَانَ الخَشَبُ خَفِيفًا لَا يَهْدِمُ الحَائِطَ وَلَا يُضْعِفُهُ.

- وَأَلَّا يُمَكِّنَهُ السَّقِيفُ إِلَّا بِالوَضْعِ عَلَىٰ حَائِطِ جَارِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ المَوْضِعُ لَهُ أَرْبَعَةُ حِبطَانَ حَائِطٌ لَهُ وَثَلَاثَةٌ لِجَارِهِ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ لَهُ حَائِطًانِ؛ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ جَازَ.

وَإِذَا امْنَتَعَ الجَارُ مِنْ ذَلِكَ؛ / أَلْزَمَهُ الحَاكِمُ.

وَإِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جِدَارٌ فَسَقَطَ، فَطَالَبَ أَحَدُهُمَا بِالبِنَاءِ وَامْتَنَعَ الآخَرُ؛ أُجْبِرَ المُمْتَنِعُ عَلَىٰ البِنَاءِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دُولَابٌ.

وَإِذَا كَانَ سَطْحُ جَارِهِ أَعْلَىٰ مِنْ سَطْحِهِ وَيُشْرِفُ عَلَيْهِ؛ لَزِمَ الأَعْلَىٰ [بِنَاءُ](١) سُتْرَةٍ تَحْجِزُهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَىٰ جَارِهِ.

⁽١) غير واضحة في «الأصل»، ولعل ما أثبته على الصواب إن شاء الله.



كتاب الصلح

وَيُمْنَعُ الإِنْسَانُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ عَلَىٰ وَجْهِ يَضُرُّ بِجَارِهِ، مِثُلُ أَنْ يَبْنِيَ حَمَّامِهِ، أَوْ تَنُّورًا يَتَأَدَّىٰ بِاسْتِدَامَةِ دُخَانِهِ، أَوْ تَنُّورًا يَتَأَدَّىٰ بِاسْتِدَامَةِ دُخَانِهِ، أَوْ دُكَانَ يَضَارَةَ بَتَأَدَّىٰ بِاسْتِدَامَةِ دُخَانِهِ، أَوْ دُكَانَ يَضَارَةَ بَتَأَذَىٰ بِكَثْرَةِ دَقِّهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

--- (G)



र्व महामा के



و المالم على المالة المالم على المالة المالم على المالة والمالم على المالة والمالة والم

قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِى عَلَيْدِ الْمَقُ سَغِيهًا أَوْ مَسْعِيفًا أَوْلَا يَسْتَطِيعُ أَن يُعِلَّ هُوَ فَلَيْمُ لِللَّهُ مُ إِلْمَدُ لِ ﴾ (١).

وَلَا يَصِحُّ الإِقْرَارُ مِنَ المَرِيضِ بِدَيْنِ لِأَحَدِ مِنْ وَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ فِي مَرَضِهِ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ بَقِيَّةُ الوَرَثَةِ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَبُنٌ فِي صِحَّتِهِ، وَأَقَرَّ بِدَيْنِ فِي مَرَضِهِ وَمَاتَ؛ سَاوَى غُرَمَاهُ المَرَضِ [بِغُرَمَاء](٢) الصِّحَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تَرِكَتِهِ (٣) وَفَاؤُهُمْ.

وَإِنَّ أَقَرَّ المَحْجُورُ عَلَيْهِ لِفَلَسِ أَوْ سَفَهِ بِدَيْنٍ، وَعَلَيْهِ دُيُونٌ قَبْلَ الحَجْرِ؛ لَمْ تَثْبُتِ المُحَاصَّةُ.

وَإِذَا قَضَىٰ المَرِيضُ بَعْضَ غُرَمَا و الصَّحَّةِ دُونَ بَقِيَّتِهِمْ ؛ صَحَّ القَضَاءُ (١). نَصَّ عَلَيْه (٥).

وَإِذَا أَقَرَّ بِأَلْفٍ إِلَىٰ أَجَلٍ، وَكَذَّبَهُ المُقَرُّ لَهُ وَهُوَ حَالٌّ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُ المُقِرُّ مَعَ

⁽٥) في رواية عبد الله في «مسائله ارقم: ١٢٥٠.



⁽١) سورة البقرة: ٦٨٦.

⁽٢) في «الأصل»: (لغرماء).

⁽٣) غير واضحة في «الأصل»، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.

⁽٤) تُنظر المسألة: ﴿ رؤوس مسائل الهاشمي »: ٢/ ٥٦٩، «الإنصاف»: ١٧/ ١٤١.

4

يَمِينِهِ، وَيَدُفَعُ الدُّيْنَ أَجَلًا.

وَإِذَا أَقَرَّ الرَّجُّلُ فَقَالَ: * هَذَا الغُلامُ ابْنِي * أَوْ * هَذَا الرَّجُّلُ أَبِي * أَوْ * هَذِهِ المَرْأَةُ زَوْجَتِي * أَوْ * هَذَا الرَّجُلُ مَوْلَايَ الَّذِي / أَعْتَقَنِي * وَصَدَّفَهُ المُقَرُّ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْغُلَامِ نَسَبُ مَعْرُوفٌ، وَمِثْلُهُ يُولَدُ لِمِثْلِهِ ؛ ثَبَتَ النَّسَبُ مِنْهُ.

وَتُصَدِّقُ المَرْأَةُ فِي الأبِ وَالزَّوْجِ وَالمَوْلَىٰ.

وَفِي الوَلَدِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْن^(١).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا تُصَدَّقُ فِي الوَلَدِ إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، وَتُصَدَّقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ.

فَأَمَّا الإِفْرَارُ بِالأَخِ وَالأُخْتِ وَالعَمِّ وَالخَالِ، نَظَرْتَ:

- فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ حَيَاةِ الأَبِ؛ لَمْ يَصِحُّ، وَلَمْ يَثُبُتِ النَّسَبُ.

- وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَكَانَ مِنْ جَمِيعِ الوَرَثَةِ؛ صَحَّ، سَوَاءٌ كَانَ المُقِرُّ وَاحِدًاأَوْ أَكْثَرَ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْضِهِمْ الله يَصِحَّ، وَلَا بَثْبُتُ النَّسَبُ، وَلَزِمَهُ أَنْ يُقَاسِمَهُ مَا فِي يَدِهِ فَيَدْفَعَ إِلَيْهِ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ الوَرَثَةُ اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً دَفَمَ إِلَيْهِ رُبُعَ مَا فِي يَدِهِ.

وَإِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الوَّرَثَةِ بِدَّيْنٍ عَلَىٰ المَيِّتِ، وَأَنْكَرَ البَاقُونَ؛ لَزِمَهُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِ

وَإِذَا أَقَرَ بِٱلْفِ ثُمَّ بِأَلْفٍ؛ كَانَ عَلَيْهِ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكُونُ الثَّانِي هُوَ الأَوَّلَ. وَإِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ * لَزِمَهُ الأَلْفُ، وَلَمْ يَصِحُ الاِسْتِثْنَاءُ.

 ⁽١) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ٤٨١) (رؤوس مسائل العُكبري، ٢/ ١٨٩٠) الرؤوس مسائل الهاشمي، ٢٤ / ١٨٩١ (الإنصاف، ١٦/ ٢٢٧).



وَإِذَا قَالَ: ﴿ لَهُ فِي مَالِي أَلْفُ دِرْهُم ۗ أَوْ ﴿ فِي عَبْدِي هَذَا نِصْفُهُ ۗ أَوْ قَالَ: ﴿ لَهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ وَلَهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ وَلَهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ وَلَهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّلَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّالَّ اللَّا اللّ

وَإِذَا قَالَ: ﴿لَهُ أَلْفُ دِرْهُم فَضَيْتُهَا * قُبِلَ قَوْلُهُ فِي الكُلَّ ، وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَإِفْرَارُ الصَّبِيِّ المَأْذُونِ لَهُ لَاذِمٌ . وَإِفْرَارُ الصَّبِيِّ المَأْذُونِ لَهُ لَاذِمٌ .

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لِفُلَانِ عَلَيَّ مَالٌ عَظِيمٌ ﴾ أَوْ الكَثِيرٌ " رُجِعَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ. فَإِنْ فَسَرَهُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ المَالِ ؛ قُبِلَ مِنْهُ (١٠ . ذَكَرَهُ شَيْخُنَا .

وَإِذَا قَالَ: اللهُ عَلَيَّ [أَلْفٌ]() وَدِرْهَمُ الْ فَالجَمِيعُ دَرَاهِمُ.

/ وَكَذَلِكَ أَلْفٌ وَدِينَارٌ ("). ذَكَرَهُ شَيْخُنَا،

1/14ب

وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ، لَوْ قَالَ: "أَلْفٌ وَثَوْبٌ " "أَلْفٌ وَعَبْدٌ " يَكُونُ الجَمِيعُ مِنْ جِنْسِ المُفَسَّرِ.

وَإِذَا أَقَرَّ بِشَّيْءٍ، وَاسْتَنْنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ الله يَصِحُ الاِسْتِثْنَاءُ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا: إِذَا اسْتَنْنَى عَيْنَا مِنْ وَرِقٍ، أَوْ وَرِقَا مِنْ عَيْنِ ("): فَقَالَ الْحِرَقِيُّ ("): "يَصِحُ". وَقَالَ أَبُو بَصْرِ ("): "لَا يَصِحُّ".

⁽٦) ظاهر كلامه في قراد المسافر ٤/ ٣٠١ أنه يصبح.



 ⁽١) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني) ص ١٥٦٥، (رؤوس مسائل القاضي): ٩٥/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري)
 ٣٢٢ / ٣٣١) العُكبري، ٢/ ٧٣١، (رؤوس مسائل الهاشمي): ٢/ ٥٦٥، (الإنصاف): ٣٠/ ٣٠٢.

⁽٢) في «الأصل»: (ألف ألف) وهو تكرار، والتصويب من «رؤوس مسائل الكلوذاني والهاشمي».

⁽٣) نُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٥٦٨، (رؤوس مسائل القاضي،: ٩٥/ ب. ورؤوس مسائل العُكيري،: ٢/ ٦٢١، (رؤوس مسائل الهاشمي،: ٢/ ٥٦٦، (الإنصاف،: ٣٠/ ٣٢١.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢٠/ ٢٥٥.

⁽٥) االمختصرة ص ١٨٩.

وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الأَكْثَرِ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي اسْتِثْنَاءِ النَّصْفِ (١٠):

فَقَالَ أَبُو بَحُرٍ (): الْا يَصِحُ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيُّ ("): أَنَّهُ يَصِحُ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لِفُلَانٍ عِنْدِي ثَوْبٌ فِي مِنْدِيلٍ ۚ أَوْ ﴿ تَمْرٌ فِي جِرَابٍ ۚ كَانَ إِفْرَارًا إِنْ وَإِنَّا لِهُوَارًا إِنْ وَالنَّمْرِ دُونَ الجِرَابِ.

وَإِذَا قَالَ: «لِفُلَانَ عَلَيَّ كَذَا كَذَا دِرْهَمٌ» لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ.

وَإِنْ قَالَ: «كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا» اخْتَلَفَ أَصْمَحَابُنَا⁽¹⁾:

فَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ».

وَقَالَ أَبُو الحَسنِ التَّمِيعِيُّ (٥): «يَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ».

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ فَأَكْثَرُ».

وَإِذَا أَقَرَّ الْمَرِيضُ بِدَيْنٍ لِرَجُلَيْنِ، أَحَدُّهُمَا وَارِثٌ وَالآخَرُ أَجْنَبِيُّ، صَحَّ الإِقْرَارُ فِي حِصَّةِ الأَجْنَبِيِّ وَبَطَلَ فِي حِصَّةِ الوَارِثِ، سَوَاءٌ أَقَرَّ الأَجْنَبِيُّ بِالشَّرِكَةِ لِلْوَارِثِ أَوْ لَمْ يُقِرَّ بِهَا [بِنَاءً](٢) عَلَىٰ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ فِي البَيْعِ مَعَ انْتِفَاءِ الجَهَالَةِ.

⁽٦) ليست في «الأصل»، والمثبت موافق لما تُقِلَ في النكت والفوائد السنية».



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/٣٠٠، «الإنصاف»: ٣٠/٣٠٠.

 ⁽٢) ذكره في كتاب «الشافي»، وظاهر كلامه في «زاد المسافر ١٤٠١/٤ أنه يصح.

⁽٣) فالمختصرة ص ١٨٩.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٠٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٦ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٣٠، «رؤوس مسائل الهاشمية: ٢/ ٥٦٨، «الإنصاف»: ٣٢٠ /٣٠٠.

⁽٥) هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي، من شيوخه أبو القاسم الخرقي وأبو بكر عبد العزيز، ومن تلاميذه أبو علي ابن أبي موسى الهاشمي، صنف في الأصول والفروع والفرائض، توفي سنة ٣٤٦ هـ. تُنظر ترجمته الطبقات الحنابلة»: ٣/ ٢٤٦.

المُنْ الْمُنْ لِلْمُ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمِنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُلِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْلِلِلِلْمُنْ لِلْمُنْلِلِلْمُلِلْمُ لِلْمُنْلِلِلْمُلْلِلْمُلِلْمُ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْل

وَإِذَا أَقَرَّ المَرِيضُ لِامْرَأَتِهِ بِلَيْنِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ [أَنْ](١) يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ تَزُوَّجَهَا، فَمَاتَ فِي ذَلِكَ المَرَضِ؛ بَطَلَ إِثْرَارُهُ.

وَعُقُودُ المَرِيضِ مَعَ وَارِيْهِ بِعِوضِ المِثْلِ؛ جَائِزَةٌ.

وَلَا يُقْبَلُ إِفْرَارُ ٱلعَبْدِ المَأْذُونِ لَهُ وَالمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِقَتْلِ الْعَمْدِ، وَيُتْبَعُ بِهِ بَعْدَ

العِنْقِ.

المَّ وَإِذَا أَقَرَّ العَبْدُ المَأْذُونُ لَهُ /بِحَقَّ لَزِمَهُ، لَا يَتَعَلَّفُ بِأَمْرِ التَّجَارَةِ، كَالقَرْضِ وَأَرْشِ الجِنَايَةِ وَقَتْلِ الخَطَأِ وَالغَضبِ = فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَبْدِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ رِوَابِتَانِ (٣). إحْدَاهُمَا: يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، يُتْبَعُ بِهِ بَعْدَ العِنْقِ.

وَالثَّانِيَةُ: يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِلِمَّةِ السَّيِّدِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً.

وَإِذَا حَجَرَ المَوْلَىٰ عَلَيْهِ، فَأَقَرَّ بِدَيْنِ بَعْدَ الحَجْرِ؛ لَمْ يُصَدَّقْ.

وَإِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٌ» أَوْ قَالَ: «دِرْهَمٌ بِدِرْهَمٍ» لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ. وَإِذَا قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَمٍ» أَوْ «دِرْهَمٌ تَحْتَ دِرْهَمٍ» لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ.

وَإِذَا قَانَ. بَنْ صَيِّ يُورُكُمُ مُونَ يُورُكُمُ * وَ عِرْكُمُ عَنْ عَلَى يُورُكُمُ * يُرِمُهُ دِرُهُمُ وَإِذَا أَفَرَّ بِدِرْهُم فِي مَوْطِنٍ ، وَبِدِرْهُم فِي مَوْطِنٍ آخَرَ ؛ لَزِمَهُ دِرُهُمٌ وَاحِدٌ.

وَإِذَا قَالَ: «لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ، وَلَكِنْ لَمْ أَقْبِضْهُ ۗ وَقَالَ البَائِعُ: وقَبَضَهُ الْمُفَسِّرِ. وَتَبَضَهُ الْفَاقُولُ قَوْلُ المُفَسِّرِ.

قِيَاسُ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا قَالَ: ﴿لَهُ عَلَيَّ وَقَضَيْتُهُ ﴾ قُبِلَ مِنْهُ ﴾ (٣).

وَإِذَا أَقَرَّ بِمِاتَةِ دِرْهَم لِمَا فِي بَطْنِ الْجَارِيَةِ، وَلَمْ يُبَيِّنَ الجِهَةُ؛ صَمَّ الإقْوَارُ فِي



⁽١) سقطت من االأصل.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٧، «التمام»: ٢/ ٥١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص١٥٥٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٣٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٧١.

⁽٣) تُنظر المسألة ص ٣٣٤.

فَوْلِ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَصِحُ فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ التَّبِيعِيِّ (١).

وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَقَرَ بِأَلْفِ، وَآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَ بِأَلْفَيْنِ، وَأَطْلَقَا الشَّهَادَة، أَوْ عَزَيَا إِلَىٰ شِهِدَ فَالأَلْفُ قَدْ ثَبَتْتُ بِشَاهِدِ إِلَىٰ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَالأَلْفُ قَدْ ثَبَتْتُ بِشَاهِدِ إِلَىٰ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَالأَلْفُ قَدْ ثَبَتْتُ بِشَاهِدِ إِلَىٰ خَمَةً وَيَسْنَحِقُ.

وَإِذًا خَلَّفَ ابْنَيْنِ فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخِ وَكَذَّبَهُ أَخُوهُ؛ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ.

وَيُشَرِكُ المُقَرُّ لَهُ المُقِرَّ فِي نَصِيبِهِ مِنَ المِيرَاثِ، فَيَأْخُذُ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ.

وَإِذَا تَرَكَ ابْنَا وَاحِدًا لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، فَأَقَرَّ بِأَخِ ا نَبَتَ نَسَبُهُ.

وَإِذَا قَالَ لِغُلَامٍ: ٥ هَذَا ابْنِي، ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ، فَجَّاءَتْ أُمُّ الغُلَامِ تَدَّعِي الزَّوْجِيَّةَ ١ مَا وَكُونَا قَالَ لِغُلَامٍ: ٥٠

/ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً. وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِدَيْن عَلَىٰ المَيِّتِ، وَأَنْكَرَ الآخَرُ؛

وَإِدَا مَاتُ رَجُلُ وَلَوْكُ البَيْنِ الْحَدَّمَةُ الدَّيْنِ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ثُلُثُ الدَّيْنِ. وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ثُلُثُ الدَّيْنِ.

وَإِذَا قَالَ: «غَصَبْتُ هَذَا العَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، لَا بَلْ مِنْ عَمْرِو، فَهُوَ لِزَيْدٍ وَيَضْمَنُ قِيمَتَهُ لِعَمْرِو.

وَهَكَذَا لَوْ قَالَ مُطْلَقًا: ﴿هَذَا الْعَبْدُ لِزَيْدٍ، لَا بَلْ لِعَمْرٍو ﴾ وَأَقَرَّ بِتَسْلِيمِهِ إِلَىٰ زَيْدٍ؛ ضَمِنَ لِعَمْرِو قِيمَتَهُ.

وَإِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ لِفُلَانِ شَيْتًا، وَأَنَّهُ قَبَضَهُ، ثُمَّ قَالَ فُلَانٌ: «مَا قَبَضْتُهُ » وَسَأَلَ القَاضِيّ أَنْ يَسْتَحْلِفَ المَوْهُوبَ لَهُ ؛ لَمْ يُحَلَّفْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: (وَهَبْتُ مِنْ فُلانٍ شَيْئًا وَقَبَّضْتُهُ » ثُمَّ قَالَ فُلانٌ: «مَا قَبَضْتُهُ » وَمَ قَالَ فُلانٌ: «مَا قَبَضْتُهُ » وَمَا لَا خُلافَهُ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٤١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٧٣، «الإيصاف»: ٣٠/ ١٩٨.



المُنْ الْمُنْ الْمُنْمِالِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْ

وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرُ البَائِعُ فِي الكِتَابِ أَنَّهُ قَبَضَ الشَّمَنَ، وَأَشْهَدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ، ثُمُّ قَالَ: «لَمْ أَقْبِضْ * وَطَلَبَ [بَعِينَ] (١) المُشْتَرِي عَلَىٰ ظَاهِرِ كَلَامٍ أَخْمَدَ (١). وَلَمْ أَوْمَا فِي مَوْضِعِ آخَرَ إِلَىٰ أَنَّهُ بُشْتَخْلَفُ (٢).

وَإِذَا أَفَرٌ بِأَصْلِ الدَّيْنِ وَادَّعَىٰ أَجَلًا، وَكَذَّبَهُ المُقَرُّ لَهُ فِي الأَجَلِ؛ فَالقَوْلُ فَوْلُ المُقِرِّ مَعَ يَمِينِهِ فِي الأَجَلِ.

وَإِذَا أَقَرَّ المُقِرُّ (١) المُكَاتَبُ بِجِنَايَةِ خَطَإٍ؛ لَزِمَتُهُ.

فَإِنْ عَجَزَ؛ بِيعَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ [يَفْدِهِ](٥) المَوْلَىٰ.

وَإِذَا أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ بِأَلْفِ دِرَّهُم بِعَيْنِهَا أَنَّهَا لُقَطَةٌ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا؛ وَجَبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِهَا، صَدَّقَهُ الوَرَثَةُ أَوْ كَذَّبُوهُ.

وَإِذَا قَالَ: «لِفُلَانٍ فِي هَذَا العَبْدِ شِرْكٌ " فَالقَوْلُ قَوْلُهُ بَعْدَ قِيمَتِهِ بِمَا شَاءً.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «لَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ» أَو قَالَ: «هُوَ شَرِيكِي» أَوْ قَالَ: «قَدْ أَشْرَكْتُهُ فِي هَذَا العَبْدِ».

الله وَإِذَا أَعْتَقَ جَارِيَةً / لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: «قَطَعْتُ يَدَكِ وَأَنْتِ أَمَتِي، فَقَالَتْ: «لَا وَلَكِنَّكَ قَطَعْتَهَا وَأَنَا حُرَّةً» فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «أَخَذْتُ مِنْكِ أَلْفَ دِرْهَمٍ قَبْلَ العِنْقِ». وَقَالَتْ: «أَخَذْنَهَا بَعْدَ العِنْقِ» فَالقَوْلُ قَوْلُهُ.

⁽٥) في «الأصل»: (يرده)، والتصويب من قرؤوس مسائل القاضي والهاشمي».



⁽١) في «الأصل»: (ثمن)، والتصويب من «التمام».

⁽٢) تُتظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٥٨، «الاتصاف»: ٢٠/ ٢٨٢.

⁽٣) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في قمسائله، رقم: ١٩١٨.

⁽٤) كذًا في «الأصل»، وفي رؤوس المسائل جميعها: (إذا أقر المكاتب) لعل الصراب هو (القن المكاتب) إن شاء الله تعالى.

وَهَذَا قِيَاسُ المَذْهَبِ (')، كَمَا لَوْ قَالَ: ﴿ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْنُهَا ﴾ قَبِلْنَا قَوْلَهُ. فَإِنْ قَالَ: ﴿ لِفُلَانِ عَلَيّ مِانَةُ دِرْهَمٍ ، وَإِلَّا لِفُلَانِ ﴾ أَوْ قَالَ: ﴿ لِفُلَانٍ عَلَيّ مِانَةُ دِرْهَمٍ ، وَإِلَّا لِفُلَانِ عَلَيّ مِانَةُ دِرْهَمٍ ، فَفِيَاسُ المَذْهَبِ: أَنّهُ يَلْزَمُهُ مِانَةٌ لِلأَوَّلِ ، وَمِانَةٌ لِلثَّانِي ، بِنَاهٌ عَلَىٰ قَوْلِهِ : ﴿ هَذَا العَبْدُ لِزَيْدٍ ، لَا بَلْ لِعَمْرِو ، ('').

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهُم إِنْ شَاءَ اللَّهُ ۚ لَزِمَهُ أَلْفٌ ، وَلَمْ يَصِحَّ الإسْتِثْنَا ﴾ . فَإِنْ قَالَ: ﴿ لَهُ عَلَيَّ عَشَرَهُ دَرَاهِمَ ﴾ وَسَكَتَ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ هِي وَدِيعَةٌ ، وَقَدْ هَلَكَتْ ﴾ لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ،

وَلَوْ قَالَ: ﴿ لَهُ عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ قَضَيْتُهُ إِيَّاهَا * قُبِلَ قَوْلُهُ.

فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ فِي مَالِي أَلْفُ دِرْهَمِ الْوَ (فِي عَبْدِي هَذَا نِصْفُهُ الْوَ قَالَ: اللَّهُ عَبْدِي هَذَا نِصْفُهُ الْوَ قَالَ: اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَبْدِي هَذَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّ

وَإِذَا قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ فِيمَا أَعْلَمُ اللَّهِ الْعِلْمِي الَّزِمَهُ مَا أَقَرَّ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لِفُلَانٍ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهُمْ إِلَىٰ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ ۗ لَزِمَهُ بَسْعَةٌ فِي إِحْدَى الرُّوابَتَيْنِ (' ' .
وَالْأُخْرَى: يَلْزَمُهُ عَشَرَةٌ.

وَأَصْلُ الرُّوَابَتَيْنِ: مَا نَصَّ عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ اللَّ كَلَّمْتُكَ إِلَىٰ العِيدِ، هَلُ يَدْخُلُ يَوْمُ العِيدِ فِي يَمِينِهِ؟ عَلَىٰ رِوَابَتَيْنِ (١٠).

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ كُرِّ شَعِيرِ إِلَىٰ كُرِّ حِنْطَةٍ ۚ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ إِنْ

⁽٤) أصل المسألة: (إذا حلف لا يفعل شيئًا إلى يوم كذا، فلما كان يوم كذا فعله) نقل عنه ابن صدقة الحنث ونقل محمد بن موسى عدمه، ويُنظر مثلها ص ٤٣٤.



⁽١) تُنظر المسألة ص ٣٣٤.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٢٣٧.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التمامة: ٢/ ٦٠، «رؤوس مسائل القاضية: ٩٩/ أ، ارؤوس مسائل الهاشمية: ٢/ ٥٨٠ «الإنصاف»: ٣١٠ /٣٠.

مَعْهُ قُلْنَا: «يَلْزَمُهُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا يَسْعَةٌ ۚ لَزِمَهُ كُرُّ شَعِيرٍ وَكُرُّ حِنْطَةٍ إِلَّا قَفِيزَ شَعِيرٍ، وَإِنْ قُلْنَا: «يَلْزَمُهُ عَشَرَةٌ» لَزِمَهُ كُرَّانِ.

٥٠/ب وَإِذَا أَقَرَتِ المَرْأَةُ أَنَّ / فُلَانًا زَوْجُهَا، ثُمَّ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يُصَدِّقَهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ صَدَّقَهَا؛ وَرثَهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَقَرَّ الرَّجُلُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُصَدِّقَهُ، ثُمَّ صَدَّفَتُهُ؛

وَإِذَا كَانَتْ أَمَةٌ فِي يَدِرَجُلِ فَقَالَتْ: «أَنَا أُمُّ وَلَدِ لِفُلَانِ» أَوْ «مُدَبَّرَتُهُ» أَوْ «مُكَاتَبَتُهُ، وَصَدَّقَهَا فُلَانٌ، وَقَالَ صَاحِبُ اليَدِ: «بَلْ أَنْتِ أَمَتِي» فَالفَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ اليَدِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ المَجْهُولَةُ رَجُلا، ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالرَّقِّ؛ صُدِّقَتْ عَلَىٰ نَفْسِهَا فِي أَنَّهَا أَمَةُ، وَلَا تُصَدَّقُ عَلَىٰ نَفْسِهَا فِي أَنَّهَا أَمَةُ، وَلَا تُصَدَّقُ عَلَىٰ إِفْسَادِ النِّكَاحِ، وَلَا عَلَىٰ رِقِّ الأَوْلَادِ المَوْلُودِينَ، وَلَا عَلَىٰ المَحْمُلِ الَّذِي تَلِدُهُ لِأَقَلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَفْتِ الإِقْرَارِ.

فَأَمَّا مَا تَحْمِلُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَهُمْ رَقِيقٌ، كَمَا قُلْنَا: ﴿إِذَا بَلَغَ اللَّقَطُ (١) وَقَدْ بَاعَ، ثُمَّ الْحَيْ أَنَّهُ عَبْدٌ».

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَعْنَىٰ هَذِهِ المَسْأَلَةِ(١) كَلَامٌ مُخْتَلِفٌ:

فَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: فِي رَجُلِ تَزَوَّجَ أَمَةً، وَهُوَ يَرَىٰ أَنَّهَا حُرَّةٌ، وَوَلَدَتْ مِنْهُ، ثُمَّ جَاءَ المَوْلَىٰ. فَقَالَ: «لا شَيْءَ لَهُ مَا لَمْ يُقِمِ البَيِّنَةَ، أَوْ تُقِرَّ لَهُ (٣). وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّهَا إِذَا أَتَرَّتْ لَهُ صُدِّفَتْ عَلَىٰ نَفْسِهَا وَحُكِمَ بِرِقِّهَا لَهُ.

⁽٣) «مسائل صالح» رقم: ٦٧٨.



⁽١) كذا في االأصل، ولعل المناسب للجملة (اللقيط).

 ⁽٦) تُنظر المسألة. «الروايتين والوجهين»: ٢٠٣/، «رؤوس مسائل القاضي»: ٩٩/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢٣١/٥٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٨١، «الإنصاف، ٢٠٠٠، ٤٣١.

كتاب الإقرار الإ

\$\$\$

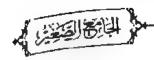
وَقَالَ فِي رِوَائِةِ أَبِي الْحَارِثِ: إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةُ (') فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَاهَا، فَأَقَرَّتْ لَهُ: الَنْ يَسْتَحِقَّهَا بِإِقْرَارِهَا» (''). وَظُاهِرُ هَذَا: أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلُ إِقْرَارَهَا عَلَىٰ نَفْسِهَا.

--@ --

(١) تكررت في «الأصل".

⁽٢) أخرجها عنه غلام الخلال في ازاد المسافرة رقم: ١/٢٤٩٢.







 قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَا كُمُ بَيْنَكُم بِٱلْبَطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحِكُوهُ عَنْ تَرَاضٍ مِنكُمْ ﴾(١).

وَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا وَأَتْلَفَهُ:

- فَإِنْ كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا؛ فَعَلَيْهِ مِثْلُ مَا غَصَبَ.

- وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِ / ذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ يَغْصِبَ عَبْدًا أَوْ سَيْفًا أَوْ ثَوْبًا وَيَهْلِكَ فِي يَدِهِ؛ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ ذَلِكَ بَالِغًا مَا بَلَغَ.

وَإِذَا غَصَبَ جَارِيَةً تُسَاوِي أَلْفًا، فَزَادَتْ بِسِمَنِ وَتَعْلِيمِ صَنْعَةٍ، فَصَارَتْ تُسَاوِي أَلْفَيْنِ، ثُمَّ نَقَصَتْ فَصَارَتْ تُسَاوِي أَلْفًا؛ فَعَلَيْهِ رَدُّهَا وَرَدُّ نُفْصَانِهَا.

وَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا؛ أَخَذَهَا وَوَلَدَهَا.

فَإِنْ مَاتُ الوَلَدُ؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

وَإِذَا أَنْقُصَتْهَا الوِلادَةُ؛ لَمْ يُجْبَرُ نُقْصَانُ الوِلادَةِ بِالوَلدِ.

كَمَا لَوْ نَقَصَتْ بِذَهَابِ عَيْنِهَا؛ لَمْ يُجْبَرُ نُقْصَانُ ذَلِكَ بِالوَلَدِ.

وَإِذَا غَصِّبَ عَبْدًا، فَأَيِقَ فِي يَدِهِ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ رَدِّهِ؛ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ العَبْدِ.

فَإِنْ رَجْعَ العَبْدُ؛ كَانَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ، وَيَرْجِعُ بِالقِيمَةِ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الغَاصِبُ وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ فِي قِيمَةِ الغَصْبِ أَرْ فِي مِقْدَارِهِ؛ فَالقَوْلُ

(١) سورة النساء: ٢٩.



10

المعاب الغصب المحاب الم

قَوْلُ الغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ، وَعَلَىٰ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ البَيِّنَةُ.

وَإِذَا غَصَبَ مِنْهُ ثَوْبًا، فَقَطَعَهُ وَخَاطَهُ؛ فَعَلَىٰ الغَاصِبِ رَدُّهُ مَقْطُوعًا، وَيَغْرَمُ إَرْشَ النَّقْصِ بِالقَطْعِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ غَصَبَ مِنْهُ حِنْطَةٌ وَطَحَنَهَا؛ فَعَلَيْهِ رَدُّهَا.

فَإِنْ غَصَبَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ، وَغَصَبَ مِنْ آخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ وَخَلَطَهُمَا؛ لَمْ يَكُنْ لِلْغَاصِبِ وَكَانَ لَهُمَا. لِلْغَاصِبِ وَكَانَ لَهُمَا.

فَإِنِ اصْطَلَحَا عَلَىٰ أَنْ يَأْخُذَا ذَلِكَ بَيْنَهُمَا؛ كَانَ لَهُمَا ذَلِكَ.

وَإِذَا غَصَبَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ، فَتَلِفَ فِي يَدِهِ ا ضَمِنَهُ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ الإِثْلَافِ.

وَكَذَٰلِكَ المَقْبُوضُ عَنَّ عَقْدٍ فَاسِدٍ.

وَكَذَالِكَ العَارِيَةُ (١). نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (١).

وَإِنْ غَصّبَ مَا لَهُ مِثْلُ، فَتَعَذَّرَ المِثْلُ؛ وَجَبَ قِيمَةُ المِثْلِ يَوْمَ انْقِطَاعِ المِثْلِ مِنْ أَيْدِي النَّاسِ،

عَلَىٰ قِيَاسِ ضَمَانِ مَا لَا مِثْلَ لَهُ يُضْمَنُ بِقِيمَنِهِ يَوْمَ التَّلَفِ(")؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الحَالِ طُولِبَ بِقِيمَتِهِ وَقَبْلَ ذَلِكَ كَانَ مُطَالَبًا بِالعَيْنِ، كَذَلِكَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ الحَالِ طُولِبَ بِقِيمَتِهِ وَقَبْلَ ذَلِكَ كَانَ مُطَالَبًا بِالعَيْنِ، كَذَلِكَ مَا لَا مِثْلَ لَهُ إِلْحَالٍ عَنْ أَيْدِي / النَّاسِ فَيَجِبُ أَنْ يَصِيرَ "الْأَاسِ فَيَجِبُ أَنْ يَصِيرَ "اللَّهُ المَثْلُ فِي تِلْكَ الحَالِ.

⁽٣) المسألة في نفس هذه الصفحة.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٤، «رؤوس مسئل القاضي»: ١٠٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٧٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٩٤، «الإنصاف»: ١٥/ ٥٥٥.

⁽٢) في رواية صالح، وحنبل بن إسحاق، وابن مشيش.

معه . وَفِي عَيْنِ الفَرَسِ؛ رُبُعُ قِيمَتِهِ، وَفِي الغَيْرِ^(۱)؛ بِمَا نَقَصَ فِي إِحْلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (۱). وَالأَخْرَىٰ: فِيهَا مَا نَقَصَ فِي الفَرَسِ وَفِي غَيْرِهِ.

وَإِذَا قَصَدَ النَّمْثِيلَ بِعَبْدِهِ الْعُيْقِ عَلَيْهِ.

وَإِذَا قَطَعَ بَدَيْ عَبْدٍ أَوْ قَلَعَ عَيْنَيْهِ؛ كَانَ لِصَاحِبِهِ إِمْسَاكُهُ وَأَخْذُ قِيمَتِهِ.

وَالمَنَافِعُ تُضْمَنُ بِالغَصْبِ.

وَإِذَا أَكْرَهَ امْرَأَةً عَلَىٰ الزِّنَا؛ لَزِمَهُ الحَدُّ وَالمَهْرُ، بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا فِي إِخْدَىٰ

الرُّوَايَتَيْن^(٦).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَضْمَنُ مَهْرَ الشُّبِ.

وَيَضْمَنُ الْمَغْرُورُ قِيمَةَ الوَلَدِ يَوْمَ الوِلَادَةِ.

وَإِذًا ضَمِنَ المَغْرُورُ المَهْرَ؛ رَجَعَ بِهِ عَلَىٰ البَايْعِ.

وَكَذَلِكَ المَغْرُورُ فِي النُّكَاحِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ الغَارِّ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠). وَالأُخْرَىٰ: لَا يَرْجِعُ

 ⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤١٢، (رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ٣٣٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 مسائل القاضي،: ١٠٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكيري»: ١/ ٧٧١، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٥٩٧، «الإنصاف»: ٢٠/ ٥١٧.



⁽١) كذا في «الأصل»، وفي المصادر جميعها (العينين) والمقصود عين غير الفرس.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤١٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٣٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٦٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٩٢، «الإنصاف»: ١٥/ ١٧٨.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤١٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٣٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٧٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٦٩، «الإنصاف»: ١٥/ ٢١٦.

كتاب الفصيب ﴾

حَكَى ذَلِكَ أَبُو بَحْرٍ، وَاخْتَارَ: أَلَّا يَرْجِعَ (١).

وَيَضْمَنُ المَغْرُورُ قِيمَةَ الأَوْلَادِ بِعِثْلِهِمْ مِنَ الْعَبِيدِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوابَاتِ (١٠).

وَالنَّانِيَةُ: يَضْمَنُ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ الوِلَادَةِ.

وَالثَّالِثَةُ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ المِثْل وَالقِيمَةِ.

وَالْعَقَارُ يُضْمَنُ بِالْغُصْبِ.

وَإِذَا غَصَبَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا؛ فَصَاحِبُ الأَرْضِ بِالخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُفِرَّ الزَّرْعَ فِي أَرْضِهِ لِلْغَاصِبِ إِلَىٰ وَقْتِ الحَصَادِ، وَبَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قِيمَةَ الزَّرْعِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ ("). وَالأُخْرَىٰ: يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا أَنْفَقَهُ عَلَىٰ الزَّرْع، وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَىٰ قَلْعِهِ.

وَإِذَا غَصَبَ مِنْ رَجُلِ طَعَامًا، وَأَطْعَمَهُ صَاحِبَهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؛ لَمْ يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَّ ثَوْبًا فَلَبسَهُ حَتَّىٰ تَخَرَّقَ.

وَإِذَا فَتَحَ الفَفَصَ عَنْ طَائِرٍ فَطَارَ؛ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ، سَوَاءٌ خَرَجَ عَقِيبَهُ أَوْ مُتَرَاخِيًا. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ دَابَّةً مَرْبُوطَةً، فَحَلَّ رَبَاطَهَا فَذَهَبَتْ.

/ وَكَذَٰلِكَ إِذَا حَلَّ قَيْدَ العَبْدِ فَهَرَبّ.

وَإِذَا غَصَبَ سَاجَةٌ وَبَنَىٰ عَلَيْهَا، وَطَالَبَ صَاحِبُهَا بِهَا؛ وَجَبَ نَقُضُ البِنَاءِ، وَرَدُّ السَّاجَةِ.

وَإِذَا غَصَبَ ثُوْبًا فَصَبَغَهُ، فَأَرَادَ الغَاصِبُ أَنْ يَقْلَعَ الصَّبْغَ؛ كَانَ لَهُ ذَلِكَ.

(١) حكى اختباره الكلوذاني في ارزوس المسائل، ص ٣٣٦.

4710 b

1/05

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٧٣، ﴿رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٣٧، ﴿رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠/ ب، ﴿رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٥٨، «الإنصاف»: ١٤١ /١٤٠.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤١٩، «التمام»: ٢/ ٤٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٣، درؤوس مسائل القاضي، ٢٠٣/ أ، درؤوس مسائل العُكبري، ١/ ٢٧٣، الرؤوس مسائل العُكبري، ١/ ٢٧٣، الرؤوس مسائل العُكبري، ١٤٩/ ١٥٩، «الإنصاف»: ١٥/ ١٤٩،

وَإِنْ فَعَلَهُ وَدَخَلَ فِي النَّوْبِ نَقْصٌ؛ لَزِمَهُ أَرْشُهُ. وَإِنْ لَمْ يُنْقِصْهُ؛ رَدَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ الغَاصِبُ: "يُبَاعُ الثَّوْبُ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ بَيْنَنَا عَلَىٰ قَدْرِ قِيمَةِ النُّوْبِ
وَالصَّبْغِ وَطَالَبَهُ المَغْصُوبُ مِنْهُ بِقَلْعِ الصَّبْغِ لَمْ يُجْبَرْ عَلَىٰ قَلْعِهِ وَيُبَاعُ التَّوْبُ.
وَإِذَا غَصَبَ خَشَبًا فَعَمِلَهُ بَابًا فَوَادَتْ قِيمَتُهُ ، أَوْ طِينًا فَضَرَبَهُ لَبِنًا ، أَوْ نَقْرَةً فَضَرَبَهَا
وَإِذَا غَصَبَ خَشَبًا فَعَمِلَهُ بَابًا فَوَادَتْ قِيمَتُهُ ، أَوْ طِينًا فَضَرَبَهَ لَبِنًا ، أَوْ نَقْرَةً فَضَرَبَهَا
وَرَاهِمَ ، أَوْ غَزْلًا فَنسَجَهُ ، أَوْ ثَوْبًا فَقَصَّرَهُ فَزَادَ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ شَرِيكًا.

وَأُمُّ الوَلَدِ تُضْمَنُ بِالغَصْبِ.

وَإِذَا كَسَرَ عُودًا أَوْ مِزْمَارًا أَوْ طَبْلًا؛ لَمْ يَضْمَنْ قِيمَتَهُ لِصَاحِبِهِ.

وَإِذَا أَرَاقَ المُسْلِمُ لِذِمِّي خَمْرًا، أَوْ قَتَلَ خِنْزِيرًا؛ لَمْ يَضْمَنْ قِيمَتَهُ، مَوَاءٌ قُلْنَا: «إِنَّهُمَا مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» أَوْ قُلْنَا: «لَيْسَتْ بِمَالٍ».



كتاب العارية ﴾

عَتَابُ العَارِيةِ عَلَى مَالَ عَلَيْهِ الْعَارِيةِ عَلَى الْعَارِيةِ عَلَى الْعَارِيةِ عَلَى الْعَارِيةِ عَلَى

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَوَيْلُ لِلْمُصَلِينَ ٱلَّذِينَ هُمْ عَنَ صَلَانِهِمْ سَاهُونَ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَاّهُونَ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ (١).

* قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (") وَابْنُ مَسْعُودٍ ("): «المَاعُونُ العَارِيَةُ».

* وَقَرَأَهَا(١) إِنْ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: «الدَّلْوُ، وَالقِدْرُ، وَالمِيزَانُ»(١٠).

وَإِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا فَضَاعَ عِنْدَهُ ؟ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، سَوَاءٌ فَرَّطَ فِي حِفْظِهِ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ ، وَسَوَاءٌ فَرَّطَ الْمُسْتَعِيرُ نَفْيَ الضَّمَانِ أَوْ لَمْ يَشْرِطْ .

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: ﴿إِذَا شَرَطَ نَفْيَ الضَّمَانِ؛ لَمْ يَضْمَنْ ﴾ (٦). وَحَكَاهُ عَنْ / أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ (٧).

فَإِنِ اسْتَعْمَلَهُ فَنَقَصَ مِنَ اسْتِعْمَالِهِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

⁽٧) المسائل إسحاق بن منصور الكوسجة رقم: ١٩١٤.



⁽١) سورة الماعون: ٤-٧.

⁽١) أخرجه عنه الحاكم في المستدرك رقم: ٤٠٣٤، والطحاوي في الشرح مشكل الأثار): ١٤/ ٨١.

⁽٣) أخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف ارقم: ٣٧١١.

⁽١) في المغنى ا: وفسرها.

⁽٥) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي حاتم في االتفسير؟: ١٠/ ٣٤٦٨.

⁽٦) نقل اختياره القاضي أبو الحسين في «التمام»: ٢/ ٦٥.

()



وَإِذَا أَعَارَهُ أَرْضًا لِيَبْنِيَ فِيهَا أَوْ يَغْرِسَ، وَلَمْ يُؤَقِّتْ وَقْتًا؛ فَلِلْمُعِيرِ مُطَالَبَتُهُ^(۱)
بِرَفْعِ الْبِنَاءِ وَالغِرَاسِ، وَيَضْمَنُ قِيمَةَ البِنَاءِ وَالغِرَاسِ.

وَإِنْ أَعَارَهُ اللَّهُ مُؤَنَّتَةً وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ القَلْعَ بَعْدَ مُضِيِّهَا؛ فَالحُكُمُ فِيهِ كَمَا لَوْ أَعَارَهُ وَلَمْ يُوَقِّتُ مُذَّةً.

وَإِنْ شَرَطَ الرَّفْعَ بَعْدَ مُضِيِّهَا؛ فَلِلْمُعِيرِ إِخْرَاجُهُ مِنْهَا قَبْلَ مُضِيِّ المُدَّةِ وَيَضْمَنُ القِيمَةَ.

وَإِذَا مَضَتِ المُدَّةُ؛ أَخْرَجَهُ مِنْهَا وَرَفَعَ البِنَاءَ وَالغِرَاسَ، وَلَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا. وَإِذَا أَعَارَهُ ثَوْبًا لِيَلْبَسَهُ، أَوْ دَابَّةً لِيَرْكَبَهًا؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ غَيْرَهُ. وَإِنِ اسْتَعَارَهُ لِيَحْمِلَ قَفِيزَ حِنْطَةٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ قَفِيزَ شَعِيرٍ؛ جَازَ ذَلِكَ. وَإِنِ اسْتَعَارَهُ لِيَحْمِلَ قَفِيزَ حِنْطَةٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ قَفِيزَ شَعِيرٍ؛ جَازَ ذَلِكَ. وَإِنْ اسْتَعَارَهُ لِيَحْمِلَ قَفِيزَ حِنْطَةٍ حَدِيدًا أَوْ رَصَاصًا؛ ضَمِنَ ذَلِكَ إِنْ عَطِبَ. وَإِنْ مَالِحِهَا؛ لَمْ وَإِنْ الْحِنْطَةِ حَدِيدًا أَوْ رَصَاصًا؛ ضَمِنَ ذَلِكَ إِنْ عَطِبَ. وَإِذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَىٰ إِصْطَبُلِ صَاحِبِهَا وَشَدَّهَا، بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِحِهَا؛ لَمْ يَبْرَأُ مِنْ ضَمَانِ الرَّدِّ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ إِنْ ضَاعَتْ.

-•••• ••



⁽١) في «الأصل»: (مطالبة).

⁽٢) تكروت في الأصل.



المالية الموريعة الم

* رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدَائِعُ، فَلَمَّا أَرَادَ [أَنْ] (ا يُهَاجِرَ تَرَكَهَا عِنْدَ أُمَّ أَيْمَنَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَرُدَّهَا عَلَىٰ أَصْحَابِهَا (ا).

وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُودَعِ.

قَإِنْ تَلِفَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فِي حِفْظِهَا؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ المُودَعِ. وَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَىٰ مَنْ هُوَ فِي عِيَالِهِ فِي دَارِهِ فَتَلِفَ؛ لَمْ يَضْمَنْ. وَإِنْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ أَجْنَبِيِّ؛ ضَمِنَ.

وَإِنْ أُودِعَ دَابَّةً فَرَكِبَهَا ثُمَّ نَزَلَ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَ ثَوْبًا فَلَبِسَهُ ثُمَّ خَلَعَهُ وَتَلِفَ، فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

وَإِنْ أَخْرَجَ الوَدِيعَةَ لِيَنْقُدَهَا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَىٰ مَكَانِهَا، فَتَلِفَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

وَإِنْ أَنْكُرَ الوَدِيعَةَ وَجَحَدَهَا، / ثُمَّ أَقَرَّ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ ضَامِنْ لَهَا وَإِنْ كَانَ ١٠٥٠ قَدْ تَلِفَ.

وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا، وَالطَّرِيقُ غَيْرُ مَأْمُونٍ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَىٰ الحَاكِمِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ



 ⁽١) ليست في «الأصل».

(注题)

إِيدَاعُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ.

ا عِندَ عَيْرِةِ. فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا، وَالطَّرِيقُ غَيْرُ مَحْجُوبٍ، وَلَمْ يَنْهَهُ صَاحِبُهَا عَنْ ذَلِكَ؛ جَازَلَهُ،

وَإِذَا قَالَ لَهُ صَاحِبُ الوَدِيعَةِ: «ضَعْهُ فِي هَذَا البَيْتِ، وَلَا تَضَعْهُ فِي هَذَا» فَوَضَعَهُ فِي البَيْتِ الَّذِي نَهَاهُ عَنْهُ، فَضَاعَ؛ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

رَ بَبِيكِ الرِي لَوْ قَالَ: «ضَعْهُ فِي [هَذَهِ] (١) الدَّارِ، وَلَا تَضَعْهُ فِي هَذِهِ». وَإِذَا أَوْدَعَ الوَدِيعَةَ عِنْدَ غَيْرِهِ، ثُمَّ هَلَكَتْ؛ فَلِصَاحِبِهَا أَنْ يُضَمِّنَ أَيَّهُمَا شَاءَ. فَإِنْ أَوْدَعَهُ كِيسًا مَشْدُودًا أَوْ صُنْدُوقًا مُقْفَلًا، فَحَلَّ الشَّدَّ أَوْ كَسَرَ القِفْلَ؛ ضَمِنَ

مَا فِي الكِيسِ وَالصُّنْدُوقِ.

وَهَذَا فِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا: «إِذًا فَتَحَ القَّفَصَ عَنَّ طَّائِرٍ فَطَارَ» ('). وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ ('') عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَالِلَّهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ نَفْيِ الضَّمَانِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا خَلَطَهُ بِمَالِهِ فَضَاعَ؛ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» ('').

وَإِذَا اسْتَوْدَعَ رَجُلٌ صَبِيًّا قَدْ عَقَلَ طَعَامًا فَأَكَلَهُ، أَوْ مَالًا فَأَتْلَفَهُ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ.

فَإِنْ أَوْدَعَ الحُرُّ عَبْدًا وَدِيعَةً فَاسْتَهْلَكَهَا؛ ضَمِنَهَا فِي الحَالِ، وَيُبَاعُ فِيهِ، سَوَاءً

⁽٤) المسائل أبي القاسم البغوي، رقم: ٢٦.



⁽١) في "الأصل": (هذا).

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٦٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣١٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/ ٨٨٥ و٢٠٠، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٧٦٠ و٧٧٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٥ و٢٠٠، « لإنصاف»: ١/ ٢٩٨.

⁽٣) هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ابن بنت أحمد بن منيع، أبو القاسم البغوي، توفي سنة ٣١٧ هـ. تُنظر ترجمته: ٩طبقات الحنابلة ١٤ / ٣٠.

المحتاب الوديعة المحالية

كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ مَأْذُونًا لَهُ.

وَإِذَا قَبَضَ الوَدِيعَةَ بِبَيْنَةٍ، ثُمَّ ادَّعَىٰ رَدَّهَا؛ قُبِلَ مِنْهُ(١). نَصَّ عَلَيْهِ(٢). وَإِذَا قَبَضَ الوَدِيعَةَ بِبَيْنَةٍ، ثُمَّ ادَّعَىٰ رَدَّهَا؛ قُبِلَ مِنْهُ(١). نَصَّ عَلَيْهِ(٢). وَإِنْ أَمَرَهُ صَاحِبُ الوَدِيعَةِ بِدَفْعِهَا إِلَىٰ رَجُلٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُ

المُودِعُ (٣). نَصَّ عَلَيْهِ (٤).

الموتى وَإِذَا أَوْدَعَ عِنْدَهُ بَهِيمَةً وَلَمْ يَأْمُرُهُ أَنْ يَعْلِفَهَا؛ لَزِمَ المُودِعَ أَنْ يَعْلِفَهَا، أَوْ يَدْفَعَهَا إِلَىٰ الْحَاكِمِ فَيَتَدَيَّنُ عَلَىٰ صَاحِبِهَا فِي عَلَفِهَا، أَوْ يَبِيعُهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ غَابَ.

فَإِنْ تَرَكَهَا، وَلَمْ يَعْلِفْهَا، فَتَلِفَتْ؛ ضَمِنَ.

فَإِنْ سُرِقَتِ الوَّدِيعَةُ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْمُودَعِ أَنْ يُخَاصِمَ السَّارِقَ إِلَّا بِتَوْكِيلِ المَّالِكِ. المَالِكِ.



⁽٤) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج، أخرجها عنه غلام الخلال في «زاد المسافر، رقم: ٢٠٦٠.



⁽۱) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٦٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٢٢، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٢٦١/١ «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٥٨٩، «الإنصاف»: ١٦/ ٥١.

⁽٢) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في المسائله، رقم: ١٩٨٥.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٦٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص٢٢٣، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ٧٦١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٩٠، «الإنصاف»: ١٦/ ٥٩٠.



ا كِتَابُ الشَّفْعَةِ

۱۵/پ

* قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ رَبْعٍ أَوْ حَاثِطٍ» (١٠).

وَالشُّفْعَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا لِلشَّرِيكِ المُقَاسِمِ.

فَأَمَّا الجَارُ المُلاصِقُ أَوِ الشَّرِيكُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ القَسْمَ، كَالشَّرِيكِ فِي الطَّرِيقِ وَالسَّرْبِ وَالدَّولَابِ وَالحَمَّامِ وَالرَّحَىٰ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ. وَالشَّفْعَةُ تَعْدِ اللَّهِ عَلَىٰ قَدْرِ الأَنْصِبَاءِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ('').

وَالْأُخْرَىٰ: تَجِبُ عَلَىٰ الرُّؤُوسِ.

وَالصَّغِيرُ وَالكَبِيرُ فِي الشُّفْعَةِ سَوَاءً.

فَإِنْ سَلَّمَ الأَبَ وَالوَصِيَّ شُفْعَةَ الصَّغِيرِ، أَوْ سَكَتَ عَنِ المُطَالَبَةِ بِهَا عَلَىٰ وَجْهِ الحَظَّ؛ لَمْ يَصِحَّ تَسْلِيمُهُ، وَلَا يُبْطِلُ سُكُوتُهُ، وَلِلصَّغِيرِ أَنْ يُطَالِبَ إِذَا بَلَغَ. وَلَا شُفْعَةَ لِلذِّمِّيِّ عَلَىٰ المُسْلِمِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٤٩، «التمام»: ٢/ ٨١، «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٣٦٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٠٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري؛: ١/ ٧٨٧، «رؤوس مسائل الهاشمي؛: ٢/ ٢٠٨، «الإنصاف؛: ١٥/ ١٩٤.



⁽١) أخرجه بهذا اللفظ ابن حبان في اصحيحه ترتيب ابن بلبان رقم ١٧٨ه، وأخرجه الإمام أحمد في المسند» رقم: ١١٥٣ في المسند» رقم: ١٢٥٣ وأبو داود في السنن» رقم: ٢١٥٣ باختلاف ألفاظ.

وَإِذَا بَلِّغَ الشَّفِيعُ البَيْعَ؛ فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ فَبْلَ أَنْ يَقُومَ، ثُمَّ يَتُوجَهُ

فَإِنْ كَانَ المَبِيعُ فِي يَدِ البَائِعِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَدِهِ، وَلَكِنْ يُجْبَرُ المُشْتَرِي عَلَىٰ قَبْضِهِ مِنْهُ أَوْ يَقْبِضُهُ الحَاكِمُ، ثُمَّ يَقْبِضُهُ الشَّفِيعُ، رَيَشْهَدُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِذَلِكَ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا وَصَفْتُهُ ؟ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ (١).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ رَضَالِيَهُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ حَتَّم، يَعْفُوَ، أَوْ يُوجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ الرِّضَا مِنَ المُطَالَبَةِ بِقِسْمَةِ أَوْ بَيْع أَوْ هِبَةٍ. وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُوسَىٰ بْنِ سَعِيدٍ^(١): «لِلشَّفِيعِ الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ تَارِكُ ۗ (٣).

وَإِذَا اخْتَلَفَ المُشْتَرِي وَالشَّفِيعُ فِي الثَّمَنِ؟ فَالقَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ، وَعَلَىٰ الشَّفِيعِ البِّيُّنَةُ.

فَإِنَّ أَفَامَا جَمِيعًا البِّينَةَ؛ فَإِنَّ البِّينَةَ بَيِّنَهُ الشَّفِيعِ عَلَىٰ ظَاهِرِ كَلام الخِرَقِيِّ (٤). وَإَذَا اخْتَلَفَا؛ فَالقَوْلُ / قَوْلُ المُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّفِيعِ بَيُّنَّةً.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ الرَّجُلُ مَبِيعًا مِنْ رَجُلَيْنِ، فَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيبَ أَحَدِ الْبَاتِعَيْنِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ.



⁽١) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٨٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص٣٦٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: 1/ ٨٨٨) درووس مسائل انهاشمي». ٦/ ٢٠٦٠ دالإنصاف»: ١٥/ ٢٩٠.

⁽٢) هو موسى بن سعيد الدُّنداني. تُنظر ترجمته: "طبقات الحنابلة": ٢/ ٣٩٨.

⁽٣) ذكرها مسعود الحارثي في الشرح المقنعة: ١٧٢/١

^(£) االمختصرة ص ١٩٣.

(京新門東京州)

وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ أَوْ يَتُولُكَ. فَإِنْ كَانَ البَائِعُ وَاحِدًا وَالْمُشْتَرِي اثْنَيْنِ؛ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيبَ احَدَ المُشْتَرِيَيْنٌ وَيَدَعَ نَصِيبَ الآخَرِ،

وَإِذَا كَانَ النّبِيعُ بِشَرْطِ الدِيّارِ؛ لَمْ يَكُنْ لِشَفِيعٍ أَخْذُ المَبِيعِ، سَوَاءٌ كَانَ الدِيّارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي،

وَإِذَا تُزَوَّجَ الْمُرَأَةَ عَلَىٰ شِفْصٍ، أَوْ خَلَعَ زَوْجَنَهُ عَلَىٰ شِفْصٍ، أَوْ صَالَحَ مِنْ دَمِ عَمْدٍ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ لَمْ تَجِبْ فِيهِ الشَّفْعَةُ.

وَعُهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَىٰ المُشْتَرِي.

وَإِذَا أَخَذَ الشَّقْصَ؛ لَمْ يَنْفَسِخِ البَيْعُ، سَوَاءٌ أَخَذَهُ مِنْ يَدِ المُشْتَرِي أَوْ مِنْ يَدِ البَائِعِ»(١). البَائِعِ مَعَ أَنَّا قَدْ قُلْنَا: «لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَدِ البَائِعِ»(١).

وَالشُّفْعَةُ لَا تُورَّثُ مَا لَمْ يُطَالِبْ بِهَا المَيِّثُ.

وَإِذَا حَطَّ البَائِعُ المُبْتَاعَ بَعْضَ النَّمَنِ بَعْدَ لُزُومِ العَقْدِ؛ لَمْ يَلْزَمِ المُبْتَاعَ يَحُطَّ الشَّفِيعَ ذَلِثَ القَدْرَ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ ذِمِّيُّ مِنْ ذِمِّيِّ دَارًا بِخَمْرٍ، وَلَهَا شَفِيعٌ مُسْلِمٌ، فَهَلْ لَهُ شُفْعَةٌ؟ فَذَلِكَ مَبْنِيُّ عَلَىٰ بُطْلَانِ الشِّرَاءِ فِي حَقِّهِمْ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ^(؟).

وَإِذَا بَنَىٰ المُشْتَرِي فِيمَّا اشْتَرَاهُ أَوْ غَرَّسَ فِيهِ، ثُمَّ جَاءَ الشَّفِيعُ وَأَخَذَهُ قَبْلَ أَنْ يَلْبَثَ (٣)؛ أَخَذَ الشَّفْصَ مَعَ البِنَاءِ وَالغِرَاسِ، وَيَأْخُذُ المَبِيعَ بِالثَّمَنِ وَيَضْمَنُ النَّقْصَ الَّذِي يَذْخُلُ بِالفَلْع، فَإِنِ امْتَنَعَ؛ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ.

⁽٣) رسم الكلمة يحتمل وجوهًا أخرى منها (ينبت) و(يثبت).



⁽۱) يُنظر ص ۳۵۳.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٣٥٦، «رؤوس مسائل الفاضي»: ١٠٦/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦٠٣/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٦٠٣، «الإنصاف؛ ١٥/ ٨٨٨.

المنابات

وَإِذَا اشْتَرَىٰ شِفْصًا بِثَمَنِ مُؤَجَّلِ؛ فَإِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ الشَّفْصَ إِلَىٰ ذَلِكَ الأَجَلِ وَإِذَا اشْتَوَىٰ شِفْقً مَلِيتًا، وَإِلَّا أَتَىٰ بِثِقَةٍ مَلِيءٍ وَأَخَذَ الشَّفْص.

٥٥/ب

/ وَإِذَا وَقَفَ المُشْتَرِي الشَّقْصَ، أَوْ جَعَلَهُ مَسْجِدًا؛ سَقَطَ حَقُّ الشَّفِيعِ.

وَلَنِسَ لِلشَّفِيعِ تَرْكُ الشُّفْعَةِ بِعِوَضٍ يُبْذَلُ يَأْخُذُهُ عَلَيْهَا.

وَإِذَا انْهَدَمَ الْبِنَاءُ، أَوْ ذَهَبَ الشَّقْصُ بِآفَةٍ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ بِفِعْلِ آدَمِيُّ؛ فَالشَّفِيعُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَ البَاقِيَ بِحِصَّتِهِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

وَلا يَلْزَمُهُ أَخْذُهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَخْتَالَ لِإِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ، مِثْلُ أَنْ يَهَبَ البَائِعُ لِلْمُشْتَرِي حَصَّنَهُ وَيُعَوِّضَ المُشْتَرِي عَلَىٰ ذَلِكَ عِوَضًا.

وَإِذَا تَوَكَّلَ الشَّفِيعُ لِلْبَائِعِ فِي المَبِيعِ، وَلِلْمُبْتَاعِ فِي الشِّرَاءِ؛ لَمْ تَبْطُلْ شُفْعَتُهُ. وَإِذَا ضَمِنَ الشَّفِيعُ لِلْمُشْتَرِي عُهْدَةَ الثَّمَنِ، أَوْ ضَمِنَ لِلْبَائِعِ، أَوْ جُعِلَ لَهُ الخِيَارُ فَاخْتَارَ إِمْضَاءَ البَيْعِ؛ لَمْ تَبْطُلُ شُفْعَتُهُ.

وَالْهِبَةُ بِغَيْرِ ثُوابٍ وَالصَّدَقَةُ لَا تَجِبُ فِيهِمَا الشَّفْعَةُ.

وَإِذَا بَاعَ [المَدِينُ] (١) وَارًا مُدَايَنَةً بِمِثْلِ القِيمَةِ ؛ جَازَ لِلشَّفِيع فِيهَا الشُّفْعَةُ.

وَ إِذَا بَاعَ المُرْتَدُّ دَارًا، فَقُتِلَ فِي رِدَّتِهِ أَوْ مَاتَ؛ فَالبَيْعُ جَائِزٌ، وَلِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ.

وَإِذَا أَقَرَّ البَائِعُ بِبَيْعِ الشُّفْصِ، وَأَنْكَرَ المُشْتَرِي؛ فَلَهُ الشُّفْعَةُ.

وَإِذَا شَجَّ رَجُلٌ رَجُلًا شَجَّتَيْنِ، إِخْدَاهُمَا عَمْدًا وَالأُخْرَىٰ خَطَأَ، فَصَالَحَهُ مِنْهُمَا عَلَىٰ شِفْصٍ؛ أَخَذَ نِصْفَهُ بِحِسَابِهِ إِذَا قُلْنَا: «الوَاجِبُ بِالعَمْدِ القَوَدُ» وَإِنْ قُلْنَا: «أَحَدُ شَيْتَنِ»؛ أَخَذَ الجَمِيعَ.

⁽١) في «الأصل ١: (المدبر)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله تعالى.





الإجارات كتاب الإجارات

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُوْ فَنَا تُوهُنَّ أَجُورَهُنَ ﴾ (١٠)

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَكَأَبُتِ ٱسْتَعْجِرُهُ إِن خَيْرَ مَنِ ٱسْتَعْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (١٠).

وَالإِجَارَةُ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَضْرُبِ:

. مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالمُدُّةِ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ عَلَىٰ طُولِ / المُدَّةِ وَقِصَرِهَا،

وَذَلِكَ نَحْوُ إِجَارَةِ الأَرْضِ وَالدُّورِ وَالحَمَّامِ وَالرَّحَىٰ.

- وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالمَسَافَةِ، وَيُصِيرُ مَعْلُومًا بِذَكْرِ المَسَافَةِ، مِثْلُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ جَمَلَهُ إِلَىٰ خُرَاسًانَ أَوْ إِلَىٰ مَكَّةَ، فَيَصِيرُ مَعْلُومًا بِالمَسَافَةِ.

- وَمِنْهَا العَمَلُ، مِثْلُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَخِيطُ لَهُ ثَوْبًا، أَوْ يَصُوغُ لَهُ خُلْخَالًا، أَوْ يَصُوغُ لَهُ خُلْخَالًا، أَوْ يُقَصِّرُ لَهُ إِذَارًا، فَهَذَا يَصِيرُ مَعْلُومًا بِذِكْرِ العَمَل.

وَالأُجْرَةُ تُسْتَحَقُّ بِنَفْسِ العَقْدِ.

فَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً بِأُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ؛ اسْتَحَقَّ الأُجْرَةَ بِالعَقْدِ، وَمَلَكَ المُطَالَبَةَ بِهَا، إِلاَ أَنْ يَشْرِطَ أَجَلًا.

وَكَذَلِكَ إِنِ اسْتَأْجَرَهُ لِعَمَلِ شَيْءٍ، كَالقَصَّارِ وَالجَمَّالِ وَالخَيَّاطِ، وَلَيْسَ



1/07

اسورة الطلاق ٦.

⁽٢) سورة القصص: ٢٦.

و كتاب الإجارات الم

لَهُمْ حَبْسُ الأَعْمَالِ فِي أَيْدِيهِمْ إِلَىٰ أَنْ يَقْبِضُوا الأَجْرَةَ، بَلْ يَلْزَمُهُمْ تَسْلِيمُهَا وَالمُطَالَبَةُ بِالأَجْرَةِ، كَالبَيْعِ، يَلْزَمُ البَاتِعَ تَسْلِيمُ المَبِيعِ ثُمَّ المُطَالَبَةُ بِالنَّمْنِ. وَالمُطَالَبَةُ بِالنَّمْنِ وَالمُطَالَبَةُ بِالنَّمْنِ وَمَنَعَهُ مِنْهَا بَقِيَّة وَإِذَا أَجَّرَ دَارَهُ شَهْرٍ، وَمَنَعَهُ مِنْهَا بَقِيَّة الشَّهْرِ؛ لَمْ يَسْتَحِقَّ الأُجْرَةَ لِمَا سَكَنَ.

وَمَنِ السَّتَأْجَرَ دَارًا بِأَجْرَةٍ، ثُمَّ أَجَّرَهَا مِنْ غَيْرِهِ بِزِيَادَةٍ؛ جَازَتِ الإِجَارَةُ وَمَلَكَ الفَضْلَ. وَلَيْ سَنَأْجَرَ دَارًا مُطْلَقًا أَنْ يُقْعِدَ فِيهَا حَدَّادًا وَلَا قَصَّارًا وَلَا طَحَّانًا، إِلَّا وَلَيْسَ لِمَنِ اسْتَأْجَرَ دَارًا مُطْلَقًا أَنْ يُقْعِدَ فِيهَا حَدَّادًا وَلَا قَصَّارًا وَلَا طَحَّانًا، إِلَّا وَلَا شَعْرَطُ ذَلِكَ حِينَ الإِجَارَةِ.

وَإِنِ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا يُزْرَعُ فِيهَا؛ لَمْ تَصِحَّ الإِجَارَةُ، إِلَّا أَنْ يُبِيِّنَ مَا يُزْرَعُ فِيهَا؛ لَمْ تَصِحَّ الإِجَارَةُ، إِلَّا أَنْ يُبِيِّنَ مَا يُزْرَعُ مَا شَاءً».

وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ المِقْدَارِ وَذِكْرِ النَّوْعِ النَّوْعِ المَحْمُولِ وَلَا الْسَتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا وَلَا تَفْسِهِمَا مِنْ قِلَّةِ الإِضْرَارِ بِالدَّابَّةِ وَكَثْرُتِهِ. وَلا تُفْسَخُ الإِجَارَةُ بِعُذْرِ فِي المُسْتَأْجَرِ، نَحْوُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ دُكَّانًا ١٠٠.

١٥١ب

وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِ/ المُتَعَاقِدَيْنِ.

وَالْأَجِيرُ المُشْتَرَكُ أُمِينُ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الأَعْمَالِ.

وَإِذَا ضَاعَ ذَلِكَ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَالمُودَعِ.

وَكُولُ مَنْ يَتَفَبَّلُ الْعَمَلَ مِنَ النَّاسِ، كَالْخَيَّاطِ وَالْقَصَّادِ، وَمَنْ يَسْتَجِقُّ الْأَجْرَة بِتَسْلِيمِ عَمَلِهِ؛ فَهُو أَجِيرٌ مُشْنَرَكٌ، وَيَضْمَنُ مَا تَلِفَ مِنْ جِنَايَةِ يَدِهِ. وَأَمَّا الأَجِيرُ الْخَاصُ الَّذِي يَسْنَجِنُ الأَجْرَة بِنَسْلِيمٍ نَفْسِهِ، اسْتُعْمِلَ أَوْ لَمُ يُسْنَعَمْلُ الْأَجْرَة بِنَسْلِيمٍ نَفْسِهِ، اسْتُعْمِلَ أَوْ لَمُ يُسْنَعَمْلُ الْأَجْرَة بِنَسْلِيمٍ نَفْسِهِ، اسْتُعْمِلَ أَوْ لَمُ يُسْنَعْمَلُ الْأَجْرَة بِنَسْلِيمٍ نَفْسِهِ، اسْتُعْمِلَ أَوْ لَمُ يُسْعَمُلُ الْإِنْ لا يَفْسَمنُ مَا تَلِفَ مِنْ جِنَايةِ يَدِهِ.

 ⁽۱) كلة بي الأصل»، ولعل هناك سقطاء وفي الهداية، والسنتوعب»: ... دكاتًا ليبيع فيه البر فيحرق مناهه.



وَيَجُوزُ اسْتِثْجَارُ الأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكُسْوَتِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، سَوَاءٌ كَانَ ظِئْرًا أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الأَعْمَالِ.

وَيَجُوزُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِالنَّلُثِ وَالرُّبُعِ مِمَّا تُخْرِجُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالأُخْرَىٰ: يُكْرَهُ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ، مِثْلِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالمَعَجُّ وَالأَذَانِ أَوْ تَعْلِيمِ القُرْآنِ.

وَيَجُوزُ أَنْحَذُ الرِّزْقِ.

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ عَلَىٰ الحِجَامَةِ.

فَإِنْ أُعْطِيَ عَنْ غَيْرِ عَقْدٍ؛ لَمْ يَجُزْ لِلْحُرِّ أَكْلُهُ، وَجَازَ صَوْفُهُ فِي نَفَقَةِ العَبْدِ وَالبَهَائِم.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ ؛ صَحَّتِ الإِجَارَةُ فِي الشَّهْرِ الأَوَّلِ، وَبَطَلَتْ فِيمَا بَعْدُ مِنَ الشُّهُورِ.

وَلِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا أَنْ يَفْسَخَ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ. فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ حَتَّىٰ مَضَىٰ مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي يَوْمٌ أَوْ يَوْمَانِ؛ فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَفْسَخَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (''). وَالأُخْرَىٰ: الإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوحهين»: ١/ ٤٢٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٠٧، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٦٢، دالإنصاف»: ١٤/ ٣٠٥.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٢٤، «التمام»: ٢/ ٨٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٢٥، «رؤوس مسائل المكبري»: ٢/ ٨٢٨، «رؤوس مسائل المكبري»: ٢/ ٨٢٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٣٠، «الإنصاف»: ١٤/ ١٨٨.

الإجارات الإجارات الم

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا شَهْرًا؛ لَمْ يَصِحَّ حَتَّىٰ يُعَيِّنَ.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا شَهْرَ رَمَضَانَ، وَهُوَ فِي رَجَبٍ؛ جَازَ.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا أَوْ أَرْضًا عَشْرَ سِنِينَ بِدَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ؛ جَازَ العَقْدُ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ فِسْطَ كُلِّ سَنَةٍ.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً أَوْ غَيْرَهَا مُدَّةً فَانْقَضَتْ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهَا إِلَّا بَعْدَ المُطَالَبَةِ، وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً أَوْ غَيْرَهَا مُدَّةً فَانْقَضَتْ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهَا إِلَّا بَعْدَ المُطَالَبَةِ، وَمُؤْنَةُ الرَّدُّ عَلَىٰ صَاحِبِهَا.

وَيَصِحُّ بَيْعُ المُؤَاجَرِ.

وَلَا يَصِحُ إِجَارَةُ / المَشَاعِ، وَأَجَازَهَا أَبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُ (١٠).

وَيَجُوزُ الاِسْتِئْجَارُ عَلَىٰ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ، وَمَا دُونَ النَّفْسِ.

وَالأُجْرَةُ فِي اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ عَلَىٰ المُقْتَصِّ مِنْهُ.

وَيَجُوزُ شَرْطُ خِيَارِ الثَّلَاثِ فِي عَقْدِ الإِجَارَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُعَيَّنَةً مِثْلُ أَنْ يَقُولَ:
وَأَجَّرْتُكَ دَارِيَ هَذِهِ شَهْرًا مِنْ وَقْتِي هَذَا الْأَقْةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ:
وَلِتَخِيطَ لِي النَّمَّةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَلِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ وَنَحْوَهُ.

وَإِذَا اكْتَرَىٰ شَيْنًا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ؛ مَلَكَ أَنْ يَكْرِيَهُ بِمِثْلِ مَا اكْتَرَىٰ وَزِيَادَةٍ عَلَيْهِ، سَوَاهُ أَصْلَحَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَاتِ(''). سَوَاهُ أَصْلَحَ فِي الحَّدَىٰ الرَّوَايَاتِ(''). وَالنَّانِيَةُ: إِنْ أَحْدَتَ فِيهَا عِمَارَةَ أَوْ عَمَلًا؛ جَازَ لَهُ أَنْ يَكْرِي بِأَكْثَرَ مِمَّا اكْتَرَىٰ. وَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا شَيْنًا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَكْرِي بِزِيَادَةٍ مِمَّا اكْتَرَىٰ. وَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا شَيْنًا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَكْرِي بِزِيَادَةٍ مِمَّا اكْتَرَىٰ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٠٠، «التمام»: ٢/ ٨٨، «رؤوس مسائل الفاضي»: ٨ ١٠٨/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨١٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٦٦، «الإنصاف»: ٤/ ٢٣٨.



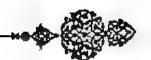
VoV

1

)

⁽١) يُنظر اختياره في •المغني•: ٨/ ١٣٤.

() [] [] []



۰۷/پ

فَإِنْ أَكْرَاهُ وَتَصَدَّقَ بِالفَصْلِ .

وَالنَّالِئَةُ: يَجُوزُ بِإِذْنِ المُؤَجُّرِ، وَلَا يَجُوزُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

وَيَجُوزُ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُؤَاجِرَ مَا اسْتَأْجَرَ مِنَ المُؤَجِّرِ.

وَيَجُوزُ شُكْنَىٰ دَارِ بِشُكْنَىٰ دَارِ، وَخِدْمَةُ عَبْدِ بِخِدْمَةِ عَبْدٍ.

وَإِذَا أَجَّرَ كِتَابًا فِيهِ فِقْهُ أَوْ شِعْرٌ أَوْ لُغَةٌ لِيَقْرَأَ فِيهِ ؛ جَازَ.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَىٰ أَنْ يَبِيعَ لَهُ ثَوْبًا بِعَيْنِهِ أَوْ يَشْتَرِيَّهُ ؟ صَحَّتِ الإجَارَةُ.

وَإِذَا دَفَعَ إِلَىٰ خَيَّاطٍ ثَوْبًا فَقَطَعَهُ قَمِيصًا، فَقَالَ لَهُ رَبُّ النَّوْبِ: «أَمَرْ تُكَ أَنْ تَقُطَعَهُ

قَبَاءً» وَقَالَ النَّفَيَّاطُ: «بَلُ أَمَرْ تَنِي أَنْ أَقْطَعَهُ قَمِيصًا» فَالقَوْلُ قَوْلُ الخَيَّاطِ.

وَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ مَنِ اسْتُؤْجِرَ لِحَمْلِ شَيْءٍ إِذَا ادَّعَىٰ تَلَفَهُ، طُعَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

وَإِذَا أَجَّرَ ابْنَهُ الصَّغِير، فَبَلَغَ فِي مُدَّةِ الإِجَارَةِ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَسْخُهَا.

وَكَذَٰلِكَ إِذًا أَجَّرَ الْوَصِيُّ الْيَتِيمَ، فَبَلَّغَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَجَّرَ عَبْدَهُ / لِلْخِدْمَةِ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ.

رَ عَبِكَ إِذَا أَجَّرَ دَارُهُ إِجَارَةً فَاسِدَةً، وَسَلَّمَهَا إِلَىٰ المُسْتَأْجِرِ، فَلَمْ يَسْكُنْهَا وَمَضَتِ المُدَّةُ وَهِيَ فِي يَدِ المُسْتَأْجِرِ؛ لَزِمَهُ الأُجْرَةُ، سَكَنَهَا أَوْ لَمْ يَسْكُنْهَا.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ شَيْتًا إِجَارَةً فَاسِدَةً بِأُجْرَةٍ مُسَمَّاةٍ وَانْتَفَعَ بِهِ ا فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ المِثْلِ بَالِغَا مَا بَلَغَ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿إِنْ خِطْتَهُ الْيَوْمَ فَلَكَ دِرْهَمٌ، وَإِنْ خِطْتَهُ غَدًا فَلَكَ نِصْفُ دِرْهَمٍ، فَالإِجَارَةُ فَاسِدَةً، وَلَهُ أُجْرَةُ المِثْل.

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةُ لِيَرْكَبَهَا، فَضَرَبَهَا أَوْ كَبَحَهَا بِاللِّجَامِ فَمَاتَتْ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ ضَرْبًا مُعْتَادًا.



الإجارات الإجارات المحالة المح

وَإِذَا اكْنَرَىٰ رَجُلَانِ جَمَلًا لِيَرْكَبَاهُ إِلَىٰ مَكَّةً، وَيَحْمِلَا عَلَيْهِ الْمَحْمَلُ وَالْغِطَاء وَالظِّلَالَ؛ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ.

وَالْصَارِكُ ﴾ عَمَلًا إِلَىٰ مَكَّةً لِيَرْكَبَهُ، وَيَحْمِلَ عَلَيْهِ مِائَةً رَطْلٍ زَادًا، فَنَقَصَ فِي وَإِذَا اكْتَرَىٰ جَمَلًا إِلَىٰ مَكَّةً لِيَرْكَبَهُ، وَيَحْمِلَ عَلَيْهِ مِائَةً رَطْلٍ زَادًا، فَنَقَصَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ بِالأَكْلِ؛ فَلَهُ أَنْ يُبْدِلَهُ.

وَإِذَا الْمُنَّأُجَرَ جَمَّالًا عَلَىٰ أَنْ يَحْمِلَ لَهُ خَمْرًا؛ لَمْ يَصِعَّ، وَلَمْ يَسْتَحِقَّ الأُجْرَة. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَاجِرَ دَارَهُ أَوْ بَيْنَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ بَيْتَ نَارٍ أَوْ كَنِيسَةً أَوْ يَبِيعُ فِيهِ الخَمْرَ، سَوَاءٌ شَرَطَ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهِ الْخَمْرَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهِ الْخَمْرَ. وَإِذَا السَّنَا جَرَ دَارًا عَلَىٰ أَنْ يَتَّخِذَهَا مَسْجِدًا لِيُصَلِّي فِيهِ؛ صَحَّتِ الإَجَارَةُ.

وَيَجُوزُ اسْتِثْجَارُ حَائِطٍ يَضَعُ عَلَيْهِ جِذْعَةً أَوْ يَبْنِي عَلَيْهِ سُتْرَةً (١)، إِذَا كَانَ الجِذْعُ مَعْلُومًا وَالمُدَّةُ مَعْلُومَةً.

وَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الإِجَارَةِ وَفِي الأَرْضِ غِرَاسٌ أَوْ بِنَاءٌ، وَلَمْ يَكُنْ شَرَطَ فِي عَقْدِ الإِجَارَةِ قَلْعِهِ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ النَّقُصَانَ الَّذِي الإِجَارَةِ قَلْعَهُ بَعْدَ مُضِيِّ المُدَّةِ؛ لَمْ يُجْبَرْ عَلَىٰ قَلْعِهِ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ النَّقُصَانَ الَّذِي يَلْحَقُهُ بِالقَلْع.

وَإِذَا اكْتَرَىٰ جَمَلًا بِعَيْنِهِ لِيَرْكَبَهُ هُوَ؛ / كَانَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ ١٥٨٠ بالطُّولِ وَالقِصَرِ، وَالهُزَالِ وَالسِّمَنِ.

وَإِذَا دَفَعَ إِلَىٰ قَصَّارِ ثَوْبًا لِيُقَصِّرَهُ أَوْ خَيَّاطٍ لِيَخِيطَهُ، وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالقِصَارَةِ وَالخِيَاطَةِ لِلنَّاسِ؛ فَلَهُ الأُجْرَةُ، سَوَاءٌ كَانَ هُنَاكَ عَفْدٌ وَتَعْرِيضٌ بِالأُجْرَةِ بِأَنْ يَقُولَ: * خُذْ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّكَ إِنَّمَا تَعْمَلُ بِعِوضٍ " أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَيُكُونُهُ إِجَارَةُ الحُلِيِّ بِأَجْرَةٍ مِنْ جِنْسِهِ.

⁽١) والرَّسم يحتمل أيضًا أن تكون: (يضع عليه جِدْعة أو يبني عليه سِترةً).



A CHEED SHAPE

وَيَجُوزُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِالثَّلُثِ وَالرَّبُعِ مِمَّا تُخْرِجُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١) وَيَتَيْنِ (١) وَالأَبُعِ مِمَّا تُخْرِجُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١) وَالأُخْرَىٰ: الكَرَاهَةُ.

وَإِذَا اكْتَرَىٰ أَرْضًا لِيَزْرَعَهَا حِنْطَةً؛ فَلَهُ أَنْ يَزْرَعَهَا حِنْطَةً، وَمَا ضَرَرُهُ ضَرَرُ لحِنْطَةِ.

وَإِذَا اسْتَهْلَكَ الخَيَّاطُ أَوِ الْقَصَّارُ أَوِ الصَّبَّاغُ الثَّوْبَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَهُ الْمُوبِ الشَّوْبِ الشَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّهُ النَّوْبِ النَّابُ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّابُ النَّوْبِ النَّوْبُ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّالُوبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّوْبِ النَّالَةُ النَّالَ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّوْبُ النَّوْبِ النَّالَةُ النَّالَ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّوْبُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّالَةُ النَّذَاءُ النَّامُ اللَّذَاءُ النَّامُ اللَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّامُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّاءُ النَّذَاءُ النَّالِ النَّذَاءُ النَّاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّذَاءُ النَّالِي الْمُنَاءُ النَّالِمُ الْمُلْمُ اللَّالِي الْمُنَاءُ النَّامُ النَّذَاءُ النَّالِمُ النَّالَ

وَإِذَا اَسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً فِي بَعْضِ الشَّهْرِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَوْفِي شَهْرًا بِالأَيَّامِ، وَأَحَدَ [عَشَرَ](") شَهْرًا بِالأَهِلَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ(").

وَالْأُخْرَىٰ: يَسْتَوْنِي السَّنَةَ كُلَّهَا بِالأَيَّامِ.

وَإِذَا اسْنَأْجَرَ زَوْجَتَهُ لِرَضَاعِ وَلَدِهِ، وَهِيَ فِي [حِبَالِهِ](')؛ صَحَّ العَقْدُ. وَإِذَا [أَجَّرَهُ](') دَابَّةً بِدَرَاهِمَ، فَأَعْطَاهُ بِهَا دَنَانِيرَ، ثُمَّ فُسِخَتِ الإِجَارَةُ بِمَوْتِ الدَّابَّةِ المُعَيَّنَةِ أَوْ غَيْرِ [ذَلِكَ](')؛ رَجَعَ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ العَقْدُ دُونَ مَا وَزَنَ.

⁽٢) سقطت من الأصلاء استدركتها من المستوعب.



⁽١) تقدمت هذه المسألة ص ٣٥٨.

⁽٢) سقطت من االأصل المتدركتها من ارؤوس مسائل الكلوذاني او المستوعب».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٧٤، «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ٣٨١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١١/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٣٨، «الإنصاف»: ١٤/ ٣٩٠.

⁽٤) في االأصل؟: (حال)، والتصويب من الخصال والعقود،

⁽٥) في «الأصل»: (أجر أجرة).

والمزارعة والمزارعة



* رَوَىٰ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَىٰ لَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرَ عَلَىٰ شَطْوِ مَا بَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ "(١)،

وَالمُسَاقَاةُ جَائِزَةٌ.

والمسافاه جايزه.
وَهُوَ أَنْ يَدُفَعَ النَّخْلَ وَالْكُرْمَ وَالشَّجَرَ إِلَىٰ مَنْ يَقُومُ بِسَقْيِهِ وَعِمَارَتِهِ السَّلَا

/ وَتَلْقِيحِهِ [وَتَلْقِيحِهِ [وَتَلْبِيرِهِ]()، مُلَّةً مَعْلُومَةً، بِبَعْضِ الخَارِجِ مِنْهَا؛ فَهُوَ جَائِزٌ. ١٥٨ وَالْجَذَاذُ فِي المُسَاقَاةِ عَلَىٰ العَامِلِ وَصَاحِبِ المَالِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (").
وَالْجُذَاذُ فِي المُسَاقَاةِ عَلَىٰ العَامِلِ وَصَاحِبِ المَالِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (").
وَالْأُخْرَىٰ: جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَىٰ الْعَامِلِ.
وَالْمُسَاقَاةُ عَلَىٰ ثَمَرَةٍ مَوْجُودَةٍ؛ جَائِزَةٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (١٠).

⁽٤) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٩٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤١٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١/ ٢٠٠ «الإنصاف»: ١١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٣٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٤٣، «الإنصاف»: ٤/ ١٩١.



 ⁽١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٢٣٢٩، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٥٥١،
 والإمام أحمد في «المسند» رقم: ٤٦٦٣.

 ⁽٢) في «الأصل»: (وتأثيره).

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٥٧، «التمام»: ٢/ ٩٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤١٦، «رؤوس مسائل العاضي»: ١/ ١٦٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٣٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٣٤٣، «الإنصاف»: ١٤/ ٢١٥.

وَالْأُخُرَىٰ : لَا تَجُوزُ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ وَصَاحِبُ النَّخْلِ فِي حِصَّةِ الْعَامِلِ بَعْدَ الْعَمَلِ؛ فَالْقُولُ

قَوْلُ صَاحِبِ النَّخْلِ.

عَلَىٰ قِيَاسٍ قَوْلِهِ فِي اخْتِلَافِ رَبُّ المَالِ وَالْعَامِلِ فِي الْمُضَارَبَةِ (١)، وَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبُ مَعَ السَّيِّدِ فِي مَالِ الْكِتَابَةِ (١).

احكام وَالمُزَارَعَةُ جَاثِزَةٌ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ البَذْرُ مِنْ رَبِّ الأَرْضِ، المارعة وَالعَمَلُ وَالبَقَرُ مِنَ العَامِل.

وَالْبَصْرُ مِنْ الْمَنْذُرُ مِنْ عِنْدِهِمَا، أَنْ مِنْ عِنْدِ الْعَامِلِ، أَوْ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الأَرْضِ فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ عِنْدِهِمَا، أَنْ مِنْ عِنْدِ الْعَامِلِ، أَوْ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الأَرْضِ بِشَرْطِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ؛ لَمْ بَصِحَّ، وَيَكُونُ الزَّرْعُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ. فَإِنْ كَانَ البَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ؛ كَانَ لَهُ، وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الأَرْضِ.

وَإِنْ كَانَ لَهُمَا؛ كَانَ الزَّرْعُ لَهُمَا، وَعَلَىٰ العَامِلِ نِصْفُ أُجْرَةِ الأَرْضِ، وَعَلَىٰ العَامِلِ نِصْفُ أُجْرَةِ الأَرْضِ، وَعَلَىٰ صَاحِبِ الأَرْضِ نِصْفُ أُجْرَةِ المِثْلِ بِعَمَلِهِ.

وَإِنْ كَانَ البَنْدَرُ مِنْ صَاحِبِ الأَرْضِ بِشَرَطَ الرَّجُوعِ بِهِ؛ كَانَ الزَّرْعُ لَهُ، وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ المِشْ لِلْعَامِل.

-•••• •



⁽١) تُنظر المسألة ص ٣١٧.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٦١٤.

كتباب إحيباء المحوات المحات

* قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاتَكُ عَلَيْدِ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِم حَقَّ، (١).

وَلَا يَفْتَقِرُ إِحْيَاءُ المَوَاتِ إِلَىٰ إِذْنِ الْإِمَامِ.

وَإِذَا أَحْيَا الذُّمِّيُّ أَرْضًا مَوَاتًا؛ مَلَكَهَا بِالْإِحْيَاءِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ مِلْكَا لِقَوْمٍ فِي دَارِ الإِسْلَامِ، وَبَادَ أَهْلُهَا / وَخَرِبَتْ؛ لَمْ يَجُزُ ١٠٩٠ إِخْيَاؤُهَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ ('').

وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ إِحْيَاؤُهَا.

وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا قَرُبَ مِنَ العَامِرِ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصْلَحَتِهِ.

وَيَجُوزُ لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُقْطِعَهُ مَنْ يُحْيِيهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ.

(١) أخرجه الشافعي في «المسند» رقم: ١٤٩٧، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: ٢٢٨٢٤، وأبو داود في «السنن» رقم: ٣٠٧٣.

- (٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٥١، الرؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٣٧، الرؤوس مسائل الهاشمي»: مسائل القاضي»: ١١٢/ أ، الرؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٨٣٦، الرؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٦٦، الإنصاف»: ١٦/ ٧٧.
- (٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٢٩، ارؤوس مسائل الهاشمي»:
 ١/ ١٤٢، «الإنصاف»: ١٦/ ٥٠.



TERRIFIED STATES

وَإِذَا حَوَّطَ عَلَىٰ الأَرْضِ حَائِطًا؛ فَهُوَ [مُحْيٍ](١) لَهَا، وَيَمْلِكُهَا بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُجْرِ لَهَا مَاءً،

وَكَذَلِكَ فِي الدَّارِ إِذَا [حَوَّطَ](١) عَلَيْهَا حَاثِطًا، وَلَمْ يَسْقُفُها.

وَاذَا حَفَرَ بِثْرًا فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ؛ مَلَكَ البِثْرَ، وَمَلَكَ حَرِيمَهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا. وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ الحَشِيشَ فِي أَرْضِ المَوَاتِ لِخَيْلِ المُجَاهِدِينَ وَإِبِلِ الصَّدَقَةِ وَنَعَمِ الجِزْيَةِ [وَضَوَالً](") النَّاسِ.

وَإِذَا نَبَتَ الكَلاُّ فِي أَرْضِ مَمْلُوكَةٍ؛ لَمْ يَمْلِكُهُ صَاحِبُهَا.

وَكُلُّ مَنْ أَخَذَهُ ؟ فَهُو لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ دُخُولُ الأَرْضِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا.

وَكَذَلِكَ البِئْرُ وَالعَيْنُ لَا يَمْلِكُهُ بِمِلْكِ الأَرْضِ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنْعُهُ.

وَمَنِ اسْتَقَاء؛ لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهُ، وَلَا عَلَيْهِ قِيمَتُهُ.

وَإِذَا بَاعَ البِثْرَ؛ دَخَلَ المَاءُ فِيهَا تَبَعًا بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ لَا بِالشَّرْطِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (1).

وَالْأُخْرَى : يَمْلِكُ الكَلاَّ وَالْمَاءَ بِمِلْكِ الأَرْض.

وَإِذَا كَانَ لَهُ مَاءٌ فِي بِثْرِ أَوْ نَهْرٍ، وَفَضُلَ عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ بَهَائِمِهِ وَزَرْعِهِ،

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٥٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٣٥، «رؤوس مسائل الغاضي»: ١١٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٤١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٤٩، الإنصاف»: ٢٦/ ٩٨.



⁽١) في الأصلة: (محيي).

⁽٢) في الأصل؛ (حوطت).

 ⁽٣) في الأصل»: (وأموال)، والتصويب من «الهداية؛ و«المستوعب» و «المغني».

كتاب احياء الموات

وَاحْتَاجَ غَيْرُهُ إِلَيْهِ لِزَرْعِهِ ؛ لَزِمَهُ بَذْلُ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِوَضٍ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابِتَيْنِ (١). وَاحْتَاجَ غَيْرُهُ إِلَيْهِ لِزَرْعِهِ ؛ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ.

-€€ ⊕

(۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٠/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٤١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٠، «الإنصاف»: ١٦/ ٩٩.





* رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضَيَ لِيَهُ عَنْهُ مَلَكَ مِائَةً سَهُم مِنْ خَيْبَرَ اشْتَرَاهَا، فَأَتَىٰ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّالِقَهُ عَلَيْهِ وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَىٰ صَلَّالِمَهُ عَلَيْهِ وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ * فَقَالَ: * احْبِسِ الأَصْلَ وَسَبِّلِ القَّمَرَةَ * (١).

أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الوَقْفُ وَإِنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَاكِمٌ، وَلَا أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الوَصَايَا.
 وَيَزُولُ المِلْكُ إِلَىٰ المُوْقَفِ عَلَيْه (١)، فَيَكُونُوا أَوْلَىٰ بِالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِ وَالحِيَازَةِ لِارْتِفَاعِهِ، مَا لَمْ يُعَيِّنِ الْوَاقِفُ نَاظِرًا.

وَإِذَا كَانَ الوَقْفُ أَمَةً ؟ كَانَ المُوقَفُ عَلَيْهِمْ أَوْلَىٰ بِتَزْوِيجِهَا. وَإِنْ قَتَلَهَا قَيْلٌ ؟ أُخِذَتِ القِيمَةُ وَصُرِفَتْ فِي مِثْلِهِ. وَلَا يَكُونُ الحَاكِمُ هُوَ المُتَوَلِّيَ لِذَلِكَ.

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي زَوَالِ مِلْكِ الوَاقِفِ خُرُوجُ الوَقْفِ مِنْ يَدِهِ، بَلْ يَزُولُ بِمُجَرَّدِ الوَقْفِ (٣). وَيَصِحُّ وَقْفُ المَشَاعِ.

وَيَجُوزُ وَقُفُ جَمِيعِ ٱلحَيَوَانِ.

⁽٣) في «الأصل»: (الموقف)، ولعل المثبث هو الصواب إن شاء الله.



⁽١) أخرجه الشافعي في «الستن المأثورة» رقم: ٥٣٢، الحميدي في «المسند» رقم: ٦٦٧، والنجاد في

⁽٢) كذا في الأصل»، ولعل الصواب: عليهم.

الماني ال

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَمْكَنَ الْانْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَجَازَ بَيْعُهُ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَىٰ نَفْسِهِ حَيَاتَهُ ؛ جَازَ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَىٰ نَفْسِهِ حَيَاتَهُ ؛ جَازَ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَىٰ فَوْمٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ آخِرَهُ لِلْمَسَاكِينِ ؛ صَحَّ الوَقْفُ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَىٰ الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ . فَإِذَا الْقَرَضَ المُوقَفُ عَلَيْهِمْ ؛ صَارَ إِلَىٰ الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ .

وَإِنْ قَالَ: «هَذِهِ الدَّارُ وَقَفَّ» وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا وَجْهًا؛ صَحَّ الوَقْفُ، وَيُصْرَفُ فِي وُجُوهِ الخَيْرِ وَالبِرِّ.

وَإِذَا وَفَكَ عَلَىٰ عَقِيهِ، أَوْ عَلَىٰ نَسْلِهِ، أَوْ عَلَىٰ وَلَدِهِ، أَوْ عَلَىٰ وَلَدِهِ، أَوْ عَلَىٰ ذُرِّنَيْتِهِ؛ لَمْ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْبَنَاتِ.

نَإِذَا جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا، وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فَصَلَّوْا فِيهِ؛ جَازَ ذَلِكَ، وَصَارَ مَسْجِدًا. وَكَذَلِكَ إِذَا جَعَلَهُ مَقْبَرَةً، وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فَلَفَنُوا فِيهِ؛ جَازَ ذَلِكَ، وَصَارَ مَقْبَرَةً. وَإِذَا خَرِبَ حَوَالَيِ المَسْجِدِ، وَلَمْ يَبْقَ مَنْ يُصَلِّي فِيهِ؛ لَمْ يَرْجِعْ إِلَىٰ مِلْكِ الَّذِي بَنَاهُ، وَلَكِنْ يَجُوزُ بَيْعُ أَرْضِهِ وَصَرْفُ ثَمَنِهَا فِي مَسْجِدٍ آخَرَ.

وَكَذَٰلِكَ يَجُوزُ نَقُلُ آلَتِهِ إِلَىٰ مَسْجِدٍ آخَرَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ _ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ ('' _ مِنْ أَصْحَابِنَا: «وَتَكُونُ [الشَّهَادَةُ] ('' عَلَىٰ الإِمَام) ('').

i i

وَكَذَلِكَ الفَرَسُ الْحَبِيسُ إِذَا عَطِبَ؛ جَازَ بَيْعُهُ وَصَرْفُهُ فِي مِثْلِهِ.

⁽٣) «الهداية» ص ٣٣٧، «المستوعب»: ٦/ ١٤٦.



 ⁽١) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال، من شيوخه الحسن بن عرفة وأبو بكر المروذي،
 ومن تلاميذه أبو بكر عبد العزيز غلام الخلال والحسن بن يوسف الصيرفي، ومن تصانيفه
 «المبسوط» و«العلل»، توفي رَحْمَهُ أَللَّهُ سنة ٣١١ هـ. تُنظر ترجمته في «طبقات الحنابلة» ٣٠/ ٣٣.

⁽٢) في «الأصل»: (للشهادة).

المُحَدِّ / وَإِذَا وَقَفَ فِي مَرَضِهِ عَلَىٰ بَعْضِ وَرَثَيْهِ، أَوْ وَصَّىٰ بِأَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ، وَكَانَ القَدْرُ الثَّلُثَ؛ صَحَّ ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ المَشْهُورَةِ^(۱). وَرُوِيَ عَنْهُ: لَا يَصِحُّ الوَقْفُ، كَمَا لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُهُمْ عَلَىٰ غَيْرِ وَجْهِ الوَقْفِ.

--@ <u>--</u>-

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٤٣٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٤٩، «رؤوس مسائل الفاضي»: مسائل الفاضي»: ٢/ ٨٥١، «رؤوس مسائل العكبري»: ٢/ ٨٥١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٥٨، «الإنصاف» ١٧/ ٧٤.





* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَكِنَّ ٱلْبِرِّ مَنْ ءَامَنَ بِأَلَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ [وَٱلْمَلَتِهِكَةِ وَٱلْكِئَنِي الْمُكَنِينَ اللَّهُ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ الْمُكَنِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

وَ أَنِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَى ذِرَاعُ لَقَبِلْتُ»(٢).

وَلَا تَصِحُّ الهِبَةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَعَيِّنَةً (١) إِلَّا مَقْبُوضَةً، كَالقَفِيزِ مِنْ صُبْرَةٍ، [وَالدِّرْهَمِ](١) مِنْ جُمْلَةِ أَرْطَالٍ.

وَتَصِحُّ بِغَيْرِ قَبْضَ فِيمَا كَانَ مُتَعَيِّنًا، كَالثَّوْبِ وَالعَبْدِ وَالدَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٦).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالفَّبْضِ فِي الجَمِيعِ.

⁽٦) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٥٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٥٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٩، «الإنصاف»: ١٧/ ١٧.



⁽١) سقطت من الأصل!

⁽٢) سورة البقرة: ١٧٧.

 ⁽٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ١٧٨٥، والإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٠٢١٢، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: ١٤٤١٩.

⁽٤) تكررت في االأصل ١٠

⁽o) في «الأصل»: (والدراهم)، والتصويب من «رؤوس مسائل العكبري،

وَإِذَا قَبَضَ الشَّيْءَ المَوْهُوبَ بِغَيْرِ إِذْنِ الوَاهِبِ؛ لَمْ يَمْلِكُهُ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لَهُ فِي

القَبْضِ. وَتَصِحُّ هِبَهُ المَشَاعِ الَّذِي يَنْقَسِمُ كَالأَرَاضِي وَالمَكِيلِ وَالمَوْزُونِ، وَالَّذِي لَا يَنْقَسِمُ كَالحَمَّامِ وَالرَّحَىٰ وَالعَبْدِ وَالسَّيْفِ.

وَيَجُوزُ لِلْأَبِ الرُّجُوعُ فِي هِبَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوايَاتِ(١).

بِبَرُرُوبِ بِهِ بَرْبَى مِي رَبِيْرَ مِنْ مَا مَا مِنْهُ أَوْ تَرَوَّجَتِ الْبِنْتُ بَعْدَ الْهِبَةِ؛ لَمْ وَالثَّاتِيَةُ: إِنِ اسْتَحْدَثَ دَيْنًا بَعْدَ الْهِبَةِ أَوْ تَرَوَّجَتِ الْبِنْتُ بَعْدَ الْهِبَةِ؛ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ؛ رَجَعَ.

وَالثَّالِئَةُ: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ بِحَالٍ.

فَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَقَارِبِ^(١)، كَالَجَدِّ وَالأُمَّ وَالأَخِ وَالأُخْتِ، وَالأَجَانِبِ، وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ؛ فَلَارُجُوعَ لَهُ فِيهِ.

فَإِنْ مَاتَ الوَلَدُ؛ لَمْ يَجُزِ الرُّجُوعُ فِي الْهِبَةِ.

فَإِنْ زَادَتِ الهِبَةُ؛ لَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنَ الرُّجُوعِ فِيهَا فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (٣)، عَلَىٰ ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ رَضِؤَلِنَهُ عَنْهُ فِي جَوَاذِ / الرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ.

۱۰/ب

 ⁽٣) تُتظر المسألة: «التمام»: ١/ ٩٨، ارزوس مسائل الكلوذاني» ص ١٦٦، ارزوس مسائل القاضي»:
 ١١٥ أ، ارزوس مسائل العُكبري»: ١/ ٩٦٣، ارزوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٦٧، الإنصاف»:
 ٩١/١٧.



⁽۱) جعل المؤلف رحمَنُهُ الله المسألة في كتابه الروايتين والوجهين على روايتين، فيما جعلها في المخلاف على روايتين، فيما جعلها في المخلاف على الثلاث روايات، وتابعه على هذا تلميذه أبو الحطاب الكبودائي في الهداية». تنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٩٤، التمام»: ١/ ٩٧، دوؤوس مسائل الكلوذائي» ص ١٩٥، دوؤوس مسائل القاضي»: ١/ ١١٠/ أ، «رؤوس مسائل المنكبري ١. ٢/ ١٥٩، دوؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٥٩، دالإنصاف»: ١/ ٨٤/ ٨٠.

⁽٢) أي غير الأب.

وَالنَّانِيَةُ: يَمْنَمُهُ ذَلِكَ مِنَ الرُّجُوعِ عَلَىٰ مَا نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورِ ('). وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ فِي البَائِعِ: "يَسْقُطُ حَقَّهُ فِي الرُّجُوعِ عِنْدَ إِفْلاسِ المُشْتَرِي، إِذَا زَادَتِ العَبْنُ زِيَادَةً مُتَصِلَةً "(').

فَإِنْ نَقَصَتِ الْعَيْنُ الْمَوْهُوبَةُ ؟ جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ.

فَإِنْ أَخَذَ عَلَيْهَا ثُوَابًا الله يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ.

فَإِذَا وَهَبَ لَهُ بِشَرْطِ الْعِوَضِ ؛ صَحَّتِ الهِبَةُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ فِيهِ مَا لَمْ يَتَقَابَضَا، فَإِذَا تَقَابَضَا ؛ صَارَ فِي مَعْنَىٰ البَيْعِ ، تَجِبُ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَيُرَدُّ بِالعَيْبِ. وَالهِبَةُ المُطْلَقَةُ لَا تَقْتَضِي الثَّوَابُ.

وَهِبَّةُ المَجْهُولِ لَا تَصِحُّ.

وَإِذَا فَالَ: «أَعْمَرْتُكَ دَارِيَ هَذِهِ» أَوْ قَالَ: «جَعَلْتُهَا لَكَ عُمُرِيَ» أَوْ قَالَ: «جَعَنْتُهَا لَكَ عُمُرِيَ» أَوْ قَالَ: «جَعَنْتُهَا لَكَ عُمُرَكَ» فَقَدْ مَلَكَهَا المُعَمَّرُ. لَكَ مَا عِشْتَ» [أَوْ] (٣) المُدَّةَ حَيَاتِكَ» أَوْ «جَعَلْتُهَا لَكَ عُمُرَكَ» فَقَدْ مَلَكَهَا المُعَمَّرُ.

فَإِنْ مَاتَ وَلَهُ وَارِثٌ؛ كَانَتْ لِوَرَثَتِهِ، سَوَاءٌ قَالَ: «هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ» أَوْ أَطْلَقَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ؛ كَانَتْ لِبَيْتِ المَالِ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَىٰ المُعَمِّرِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهُ وَارِتْ فَلَكَ فِيكِ اللهُ الرَّغْ الْكَارَ» أَوْ «دَارِي هَذِهِ جَعَلْتُهَا وَكَذَلِكَ الرُّغْبَىٰ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: «أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ» أَوْ «دَارِي هَذِهِ جَعَلْتُهَا لَكَ عَلَانَهُا لَكَ عَلَىٰ أَنَّكَ اللهُ عَلَىٰ أَنْكَ وَلِعَقِبكَ . لَكَ عَلَىٰ اللهُ وَلِعَقِبكَ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: «هَذِهِ الدَّارُ لَكَ رُفْبَىٰ» وَأَطْلَقَ.

فَإِنْ شَرَطَ فِي الْعُمْرَىٰ والرُّقْبَىٰ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَعَمِّرِ وَالْمُرَقِّبِ؛ لَمْ تَبْطُلِ الهِبَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً(1).

⁽١) تُنظر المسألة: "رؤوس مسائل الكلوذاني" ص ٢٥٦، "رؤوس مسائل القاضي؟: ١١٤/ب،=



⁽۱) امسائل إسحاق بن منصور الكوسج» رقم: ٣٠٤٩.

⁽١) تُنظر المسألة ص ٣٠٩.

⁽٢) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «رؤوس مسائل العُكبري»، و«المستوعب» و«الهداية».



مَنِحَهُ وَهَلُ يَبْطُلُ الشَّرْطُ أَمْ هُوَ صَحِيحٌ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠٠٠ وَالسُّنَّةُ فِي عَطِيَّةِ الأَوْلَادِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْشَيْنِ.

فَإِنْ فَضَّلَ بَعْضَ وَلَدِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ، أَوْ خَصَّ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يَعُمَّ؛ أَسَاءَ بِذَلِكَ، وَاسْتَرْجَعَ تِلْكَ الهِبَةَ، أَوْ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الرُّجُوعِ، فَهَلْ لِبَقِيَّةِ الوَرَثَةِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ؟ عَلَىٰ رِوَابَتَيْن^{?؟}:

نَقَلَ ٱبُو طَالِبِ(٣) عَنْهُ(١): يُرْجَعُ.

وَهُوَ اخْنِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبِي بَطَّةَ، وَصَاحِبِهِ أَبِي حَفْصٍ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ (٥): لا / يُرْجَعُ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ، وَصَاحِيهِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ (")، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْخِرَقِ (٧)، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْخِرَقِ (٧)،

⁽٧) يُنظر اختياره في «المختصر اص ٢٠٠.



ĺπ

^{= «}رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٥٥٦، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٦٣، «الإنصاف»: ١٧/ ٥١.

⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل لكلوذاني» ص ٤٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٥٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٦٤، «الإنصاف»: ١٧/ ٥١.

⁽٢) تُنظر المسألة: االروايتين والوجهين ١:١/ ٢٣٤،

 ⁽٣) هو أحمد بن حميد، أبو طالب المشكاني، المتخصص بصحة إمامنا أحمد رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ، تو في سنة 112 هـ. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ١/ ٨١.

⁽٤) وهي رواية عبد الله أيضًا أخرجها عنهما غلام الخلال في ازاد المسافر، رقم: ٢٩٦٣ و ٢٩٦٤.

⁽٥) رواية الميموني ومحمد بن الحكم، أخرجها عنهما غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦.

⁽٦) يُنظر اختياره في ازاد المسافر ٢: ٣/ ٤١١.

فَإِنْ وَقَفَ عَلَىٰ أَوْلَادِهِ، وَسَوَّىٰ بَيْنَهُمْ فِي انْتِفَاعِ الوَقْفِ؛ جَازَ^(۱)، نَصَّ عَلَيْهِ^(۱)، لِإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَىٰ المَالِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ الوَقْفِ عَلَىٰ وَرَقَتِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ فَلَمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَىٰ المَالِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ الوَقْفِ عَلَىٰ وَرَقَتِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ فَلَمْ لِعْنَبَرُ فِيهِ التَّفْضِيلُ، كَالعِنْقِ بِالرَّحِمِ وَالهِبَةِ، وَالقَصْدُ مِنْهُمَا المَالُ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَهُبَ لِوَارِثِهِ فِي مَرَضِهِ.

فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُفَضِّلَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ عَلَىٰ بَعْضٍ سِوَىٰ الأَوْلَادِ؛ مُنِعَ مِنْهُ أَيْضًا، كَمَا بُمْنَعٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الأَوْلَادِ. بُمْنَعٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الأَوْلَادِ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَكْرِيَّا التَّمَّارِ": وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ بَكُونُ لَهُ البَنَاتُ، لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ، فَيَتَصَدَّقُ بِمَالِهِ [عَلَيْهِنَّ](": الرَّجُلِ بَكُونُ لَهُ البَنَاتُ، لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرٌ، فَيَتَصَدَّقُ بِمَالِهِ [عَلَيْهِنَّ]("): ولا يُعْجِبُنِي، هَذَا يَفِرُ مِنَ العَصَبَةِ»(٥).

وَلِلْأَبِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ مَا شَاءَ عِنْدَ الحَاجَةِ وَغَيْرِهَا.

وَلَا يَمْلِكُ الِابْنُ مُطَالَبَةَ الأَبِ بِمَا ثَبَتَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ مِنْ جِهَةِ إِثْلَافٍ أَوْ فَرْضِ. وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَىٰ رَجُلٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَأَبْرَأَهُ مِنْهَا أَوْ وَهَبَهَا لَهُ؛ بَرِئَ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ لَفْظُ القَبُولِ.

وَإِنْ رَدَّ البَرَاءَةَ أَوِ الهِبَةَ ؛ لَمْ يَعُدِ المِلْكُ إِلَىٰ ذِمَّتِهِ.



 ⁽٥) أخرجها عنه غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: ٩٠٢٨.



⁽١) تُنظر المسألة: ١٩لإنصاف، ١٦٠/ ٤٠٧.

⁽٢) لم أجدها فيما تحت يدي من مصادر.

⁽٣) هو على بن زكريا التَّمار، توفي سنة ٢٦٧ هـ. تُنظر ترجمته: اطبقات الحنابلة): ٢/ ١٢١.

⁽٤) في االأصل ١: (عليهم)، والتصويب من المصادر.



على اللَّهَ طَةِ وَاللَّقِيطِ وَجُعْلِ الآبِقِ اللَّهِ وَاللَّقِيطِ وَجُعْلِ الآبِقِ

قَالَ النَّبِيُّ صَالَٰ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَالَتُمَ الْعُرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ
 جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَاهُ(١).

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضَيُّالِلَهُ عَنْهُ أَنَهُ الْتَقَطَ أَسْوَدَ أَجْعَدَ وَسَلَّمَهُ إِلَىٰ امْرَأَةٍ تُرَبِّيهِ،
 قَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ فِي نَفَقَتِهِ، فَقَالُوا: «فِي بَيْتِ المَّالِ»(۱).

﴿ وَرُونِيَ عَنْ عُمَرَ فِي الآبِقِ دِينَارٌ أَوِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا (٣).

* وَكَذَٰلِكَ عَنْ عَلِيٍّ (٤).

١١/١٧ * وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودِ أَنَّهُ جَعَلَ فِيهِ أَرْبَعِينَ / دِرْهَمَا (٥٠).

احكام وَإِذَا وَجَدَ لُقَطَّةً؛ فَهُوَ بِالخِيَارِ بَيْنَ أَخْذِهَا وَبَيْنَ تَرْكِهَا. اللطه وَالأَفْضَلُ لَهُ تَرْكُهَا.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٢٣٧٢، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٧٢٢.

⁽٥) أخرجه عنه عبد الرزاق في «المصنف» رقم: ١٤٩١١، وابن أبي شبية في «المصنف» رقم: ٢٢٣٧٦.



⁽٩) لم أجده بهذا اللفظ فيما تحت يدي من مصادر حديثية، وقال الحافط ابن حجر في «التلخيص»: لم نقف له على أصل. ولكن تداوله الفقهاء في كتبهم مثل الماوردي في «الحاوي» والشيرازي في «المهذب» والبغوي في «التهديب»، وأخرج نحوه البيهقي في «السنن الكبرى» رقم: ١٢١٣٣.

⁽٣) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم: ٢٢٣٧٠.

⁽١) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم: ٢٢٣٧٣.

فَإِنْ أَخَذَهَا وَلَمْ يُشْهِدُ عَلَيْهَا، فَضَاعِتُ: فلا ضَمانَ عَنيْهِ.

وَيَنْهُ فِي لَهُ إِذَا وَجَلَهَا أَنْ يُعَرِّفُهَا حَوْلًا فِي الْمَوَاضِعِ الْبَي يَكُثُرُ فِيهَ الْجَيْمَاعُ النَّاسِ، وَيَعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَلَدُهَا.

قَإِذْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَوَصَفَهَا؛ وجَب عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُقِمِ السَّنَةَ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يَجِيْ صَاحِبْهَا؛ فَهُوَ بِالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا أَبَدًا إِلَىٰ أَنْ يَخْضُرَ صَاحِبْهَا، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا.

فَإِنْ جَاءً صَاحِبُهَا؛ خُيْرَ بَيْنَ الأَجْرِ وَالضَّمَانِ، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ فَلَهُ ذَلِكَ. فَإِنِ اخْتَارَ الإِنْتِفَاعَ بِهَا؛ كَانَ لَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ، غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا. فَإِذَا جَاءً صَاحِبُهَا؛ غَرِمَ لَهُ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَتْ عُرُوضًا أَوْ حُلِيًّا؛ لَمْ يَمْلِكُهَا، وَلَمْ يَجُزِ التَّصَرُّفُ فِيهَا. وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَبْنِ (١). وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَبْنِ (١). وَإِذَا رَدَّ اللَّقَطَةَ إِلَىٰ مَكَانِهَا الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُ؛ ضَمِنَهَا. وَلُقَطَةُ الحِلُّ وَالحَرَمِ سَوَاءٌ فِي جَمِيعِ الأَخْكَامِ. وَلا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ ضَالَّةَ الإبل وَالبَقرِ.

وَأَمَّا ضَالَّةُ الغَنَمِ؛ فَفِيهَا رِوَاتِتَانِ ('': إِخْدَاهُمَا: لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْدُهَا.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١٠/٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٧٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٧٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٧٥، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٠٠.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١١٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٨٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٧٠، «الإنصاف»: ١٦/ ٢٤١.



وَالنَّانِيَةُ: يَجُوزُ أَخْذُهَا.

وَإِذَا أَخَذَهَا؛ لَمْ يَمْلِكُهَا قَبْلَ الحَوْلِ.

وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ مِلْكُهَا بَعْدَ الحَوْلِ وَالتَّعْرِيفِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١):

إِخْدَاهُمَا: لَا يَمْلِكُهَا، كَمَا لَا يَمْلِكُ الْعُرُوضَ.

وَالنَّانِيَةُ: يَمْلِكُهَا، كَمَا يَمْلِكُ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ.

وَإِذَا وَجَدَ الْعَبْدُ لُقَطَةً؛ فَلَهُ أَخْذُهَا وَتَعْرِيفُهَا.

فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا؛ رَدَّهَا.

التقاب

وَإِنْ لَمْ يَجِئْ؛ فَهِيَ لِلسَّيِّدِ.

العام وَإِذَا الْتَقَطَ الفَاسِقُ لُقَطَةً؛ لَمْ يُعْتَرَضْ عَلَيْهِ، وَخُلِّي بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا (٢). الغامن

عَلَىٰ قِيَاسِ لُقَطَةِ العَبْدِ.

١٦٧ وَيَجِبُ تَعْرِيفُ مَا تَطْلُبُهُ النَّفْسُ وَتَنْبَعُهُ الهِمَّةُ - وَإِنْ كَانَ دُونَ / عَشَرَةِ دَرَاهِمَ - حَوْلًا. فَأَمَّا الْيَسِيرُ ؟ فَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ (٣).

وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ صَدَقَةٌ (1): «إِذَا وَجَدَ دِرْهَمًا عَرَّفَهُ سَنَةً ١ (٥).

⁽٥) ذكرها ابن البنا في الحصال والعقودة ص ٣١٩.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ١١، ارؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٧١، ارؤوس مسائل القاضي»: ١١٦/ ب، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ٨٧٦، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٨٧٥، الإنصاف»: ١٦/ ١٩٤.

⁽٢) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري): ٢/ ٨٧٧، (رؤوس مسائل العُكبري): ٢/ ٢٧٥، (رؤوس مسائل الهاشمي): ٢/ ٢٧٦، (الإنصاف:: ٢٦/ ٢٦٥).

⁽٣) تُنظر المسألة: ارؤوس مسائل القاضي»: ١١٧/ أ، «الإنصاف»: ١٦/ ١٨٧.

⁽٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الله. أبو بكر ابن صدقة، توفي سنة ٢٩٣ هـ. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ١/ ١٥٥.

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: "مَا كَانَ نَحْوَ التَّمْرَةِ وَالكِسْرَةِ وَالخِرْقَةِ وَمَا لا خَطَرَ لَهُ؛ فَلا بَأْسَ" (١).

وَمَنْ وَجَدَ لَقِيطًا فَالأَفْضَلُ لَهُ أَخْذُهُ.

أحكام فالقيط

فَإِنْ أَخَذَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ؛ كَانَتِ النَّفَقَةُ دَيْنًا عَلَيْهِ عَلَىٰ إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (''. وَالأُخْرَىٰ: إِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِإِذْنِ القَاضِي؛ كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ كَانَ مُتَبَرَّعًا وَلَمْ يَرْجِعْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَنْفَقَ عَلَىٰ زَوْجَةِ غَيْرِهِ. أَوْ ذَوِي رَحِمِهِ. أَوْ فَضَىٰ دَيْنَ غَيْرِهِ بغَيْر إِذْنِهِ.

وَهُوَ أَوْلَىٰ بِإِمْسَاكِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِذَا اذَّعَاهُ رَجُلَانِ، وَوَصَفَ أَحَلُهُمَا عَلَامَاتٍ فِي جَسَدِهِ، فَوُجِدَ عَلَىٰ مَا وَصَفَهُ؛ لَمْ يَكُنُ أَوْلَىٰ بِهِ، وَعُرِضٌ عَلَىٰ القَّافَةِ.

وَإِذَا بَلَغَ اللَّقِيطُ، وَعَقَدَ العُقُودَ، ثُمَّ أَقَرَ بِالرُقَ لِإِنْسَانٍ فَصَدَّقَهُ؛ قُبِلَ قَوْلُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَلَمْ يُتَعْبَلُ عَلَىٰ غَيْرِهِ فِي فَسْخِ العُقُودِ.

وَتَصِحُّ دَعُوهُ المَرْأَةِ لِنَسَبِ الوَلدِ، سَوَاءٌ كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يُلْحَقُ بِزَوْجِهَا فِي إِحْدَىٰ الرُّوَاتِتَيْنِ^(٣).

وَّالْأَخْرَىٰ: إِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ؛ لَمْ تَصِحَّ دَعُوَتْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ؛ تَصِحُ دَعُوتُهَا وَيُلْحَقْ بِهَا.



⁽١) لم أجد هذه الرواية في المطبوع من «مسائل عبد الله»، وأخرجها غلام الخلال في «زاد المسافر» وقم ٢٩٢٩ من رواية حنيل بن إسحاق.

⁽٢) تُنظر المسألة: : ١٤ لمستوعبه: ٢/ ١٦٤، ١٤ لمغنيه: ٨/ ٢٥٥، ١٤ لإنصاف: ١٦/ ١٨٦.

⁽٣) تُنظر المسألة من ٣٣٣.

CENTRAL DESIGNATION OF THE PROPERTY OF THE PRO

وَإِذَا مَاتَ اللَّقِيطُ صَغِيرًا، فَادَّعَىٰ رَجُلٌ نَسَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَا مُنَازِعَ لَهُ؛ أَلْحِقَ بِهِ. وَإِذَا مَاتَ اللَّقِيطُ صَغِيرًا، فَادَّعَىٰ رَجُلٌ نَسَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَا مُنَازِعَ لَهُ؛ أَلْحِقَ بِهِ. وَإِذَا قَطَعَ رَجُلٌ يَدَ اللَّقِيطِ عَمْدًا؛ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ بُلُوغَ الصَّبِيِّ، فَإِنْ شَاءَ عَفَا وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَّ مِنْهُ.

٢٠/ب عَلَىٰ قِبَاسِ قَوْلِهِ فِي الوَرَثَةِ: «إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ صَغِيرًا / وَبَعْضُهُمْ كَبِيرًا؛ انْتُظِرَ عَلَىٰ الصَّغِيرِ»(١).

وَإِذَا وُجِدَ لَقِيطٌ فِي دَارِ الإِسْلَامِ؛ فَهُوَ مُسْلِمٌ.
فَإِنْ بَلَغَ، فَصَارَ كَافِرًا؛ رُدًّ إِلَىٰ الإِسْلَامِ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ.

فَإِنِ امْتَنَعَ مِنْهُ وَقُتِلَ. وَإِذَا ادَّعَىٰ الكَافِرُ اللَّقِيطَ وَبَنَ نَسَبُهُ، وَكَانَ مُسْلِمًا. وَيَتُبَعُ الصَّغِيرُ أُمَّهُ فِي الإِسْلَامِ، كَمَا يَتُبَعُ أَبَاهُ. يَصِحُ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ وَرِدَّنُهُ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا.

احكام وَمَنْ رَدَّ عَبْدًا آبِقًا؛ اسْتَحَقَّ دِينَارًا أَوِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، سَوَاءٌ جَاءَ بِهِ مِنَ المِطْرِ عَمل اللهِ وَمَنْ رَدَّ عَبْدًا آبِقًا؛ اسْتَحَقَّ دِينَارًا أَوِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، سَوَاءٌ جَاءَ بِهِ مِنَ المَسَافَةُ قَرِيبَةً أَمْ بَعِيدَةً فِي إِحْدَى الرِّوَايتَيْنِ (''). الله قَلْ خَاءَ بِهِ مِنَ المِصْرِ؛ اسْتَحَقَّ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، وَإِنْ جَاءَ بِهِ مِنَ المِصْرِ؛ اسْتَحَقَّ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، وَإِنْ جَاءَ بِهِ مِنَ المِصْرِ؛ اسْتَحَقَّ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، وَإِنْ جَاءَ بِهِ مِن المِصْرِ؛ اسْتَحَقَّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَبُعْدِهَا.

وَيَسْتَحِقُّ الجُعْلَ المُقَدِّرَ، وَإِنْ نَقَصَتْ قِيمَةُ العَبْدِ عَنْ ذَلِكَ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١١/٢، «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ٤٩٤، «رؤوس مسائل القاضي»: مسائل الفاضي»: ١١٧/ أ، «رؤوس مسائل الفكيري»: ٢/ ٨٨٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٨، «الإنصاف»: ١٦/ ١٧٥.



⁽١) تُنظر المسألة ص ٤٧٨.

القطة واللقيط المحالية واللقيط المحالية واللقيط المحالية المحالية

وَإِنْ جَاءَ بِهِ، فَلَمْ يُسَلَّمْ إِلَيْهِ الجُعْلُ حَتَّىٰ مَاتَ المَوْلَىٰ؛ كَانَ لَهُ الجُعْلُ. وَالجُعْلُ مُسْتَحَقَّ، وَإِنْ لَمْ يَشْرِطُهُ صَاحِبُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَعْرُوفًا بِرَدُّ الأَبَاقِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

إِذَا أَنْفَقَ عَلَىٰ العَبْدِ الآبِقِ فِي حَالِ مَجِيثِهِ إِلَىٰ سَيِّدِهِ رَجَعَ بِهِ عَلَىٰ السَّيِّدِ.

THE STATE OF THE S

و و المرابع ال

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُومِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ (١).

وَلَا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ وَلَا أَجْنَبِيِّ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّلُثِ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي، وَهُمْ فِي حَالِ الإِجَازَةِ مُكَلَّفُونَ.

فَإِذَا أَجَازُوا ذَلِكَ؛ صَحَّ قَبْلَ قَبْضِ المُوصَىٰ لَهُ. وَتَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِقَاتِلِهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ^(٢). وَالأُخْرَىٰ: لَا تَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الوَرَثَةُ.

وَتُجُوزُ الوَصِيَّةُ لِحَرْبِيِّ.

١٦٣ فَإِذَا مَاتَ المُوصَىٰ لَهُ / قَبْلَ مَوْتِ المُوصِي؛ بَطَلَتِ الوَصِيَّةُ.

فَإِنْ مَاتَ الْمُوصَىٰ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقَبْلَ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ؛ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةِ؛ لَمْ تَصِحَّ الوَصِيَّةِ؛ لَمْ تَصِحَّ الوَصِيَّةُ، وَلَا يَقُومُ مَوْتُهُ مَقَامَ قَبُولِهِ (٣).

⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١١١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٦٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٢/ أ ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٢٩، «رؤوس مسائل الهاشمي» ٢٠ / ٧٠٣، «الإنصاف»: ١٧/ ٢٤١.



⁽١) سورة النساء: ١١.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٠٠، درؤوس مسائل العاشمي»:
 ١٥٠٠، «الإنصاف»: ١٧/ ٢٠٠.

د المان عند الما

عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِهِ فِي الشَّفِيعِ: (إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَثْبَلَ؛ لَمْ نَبُّتِ الشَّفْعَةُ الْوَرَثَيِهِ. وَلا يَغُومُ مَوْتُهُ مَقَامَ قَبُولِهِ، (١).

وَكَذَٰنِكَ خِيَارُ الشُّرْطِ"، وَالمُطْالَبَةُ بِحَدِّ القَذْفِ".

وَقَالَ الْحِرَقِيُ ` اللَّهِ فَ ذَلِكَ عَلَىٰ قَبُولِ الوَرَثَةِ، فَإِنْ قَبِلُوهَا وَصَحَّتُ، وَإِنْ وَيُولِ الوَرَثَةِ، فَإِنْ قَبِلُوهَا وَصَحَّتُ، وَإِنْ وَيُولِ الْعَرَثَةِ وَإِنْ الْعَرَاقَةِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ ال

وَانْعِلْكُ يَتَّقِلُ بِالْقَبُولِ مِنْ حِينِ مَوْتِ الْمُوصِي.

وَإِنْ زُدَّ؛ تَنِينَ أَنَّهُ التَّغَلَ إِلَىٰ الوَارِثِ(").

• وَيُغِيدُ هَذَا: أَنَّ المُوصَىٰ لَوْ كَانَ أَمَةً ، فَوَطِئَهَا الوَارِثُ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي ، وَقَبْلَ قَبُولِ المُوصَىٰ لَهُ ، وَوَلَدَتْ ؛ لَمْ تَكُنْ أَمَّ وَلَدِ.

• وَيْفِيدْ أَيْضًا: إِنْ حَدَثَ نَمَاءٌ بَعْدَ مَوْتِ المُوصِي، وَقَبْلَ القَبُولِ؛ لَمْ تَكُنْ لِلْوَرَثَةِ، وَكَانَ لِلْمُوصَىٰ لَهُ ٢٠٠٨.

الثالثة: أن يوصي بأمته لزوجها ، فلا يعلم الزوج بالوصية حتى يولدها أولادًا، ثم يعلم بالوصية فيقبلها ، فيكون أولاده أحرارًا، وتصير الأمة أم ولد له، ويبطل النكاح على الوجه الأول، وعلى الثاني: لا تصير أم ولد له ولا يتفسح النكاح إلا بعد قبوله، وولده رقيق للوارث.

الرابعة: أن يزوج أمته بابنه، ثم يوصّي بها لرجل وهي تخرج من الثلث، فعلى الوجه الثاني : ينفسخ نكاح الابن، وعلى الوجه الأول: لا ينفسخ.



⁽١) يُنظر ص ٢٥٤.

⁽١) يُنظِ ص ١٧٤,

⁽٣) أينظر مس ١٥٣.

⁽٤) المختصرة ص ٢٠٣.

 ⁽ه) تُنظر المسألة: التمام >: ٢/ ١١٠ (رؤوس مسائل الكلوذاني > ص ٢٥١، (رؤوس مسائل القاضي >: ١٢٢ أ،
 (وس مسائل التحكيري >: ٢/ ٩٢٩ (رؤوس مسائل الهاشمي >: ٢/ ٧٠٣) (الإنصاف >: ١/ ٧٤٧).

⁽٦) زاد السامري في المستوعب: ٦/ ١٩٥٠ فوائد أخرى، فقال:

وَفِيهِ وَجُهُ آخَرُ: أَنَّ المِلْكَ يُرَاعَىٰ، فَإِنْ قَبِلَ شَيْئًا؛ انْتَقَلَ إِلَىٰ المُوصَىٰ [لَهُ]() بِالمَوْتِ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَحْرٍ().

وَمَنْ وَصَّىٰ لِرَجُلِ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ أَوِ ابْنَتِهِ؛ صَحَّتِ الوَصِيَّةُ، وَلَهُ ابْنُ أَوْ بِنْتُ (")، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلُثِ، فَيَصِحُّ ذَلِكَ مِنَ الثَّلُثِ وَالزِّيَادَةُ تَصِحُّ بِإِجَازَةِ الوَرَثَةِ.

وَكَذَلِكَ الحُكُمُ فِيهِ إِذَا وَصَّىٰ لَهُ بِنَصِيبِ ابْنِهِ أَوْ بِنْتِهِ؛ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ بِمِثْلِ نَصِيبِ الإَبْنِ وَصِيَّةٌ بِنَصِيبِ الإَبْنِ فِي الحَقِيقَةِ، لِأَنَّ نَصِيبَ الإَبْنِ هُوَ كُلُّ المَالِ، وَقَدْ صَحَّتِ الوَصِيَّةُ بِمِثْلِ نَصِيبِهِ، كَذَلِكَ الوَصِيَّةُ بِنَصِيبِهِ.

وَمَنْ أَوْصَىٰ لِرَجُلٍ بِسَهُم مِنْ مَالِهِ ؟ كَانَ لَهُ السُّدُسُ، إِلَّا أَنْ تَعُولَ الفَرِيضَةُ، فَيُعْطَىٰ سُدُسًا عَائِلًا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالأُخْرَىٰ: يَكُونُ لَهُ أَقَلُ سِهَامِ الوَرَثَةِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَ مِنَ السُّدُسِ، فَإِنْ زَادَ عَلَىٰ السُّدُسِ، فَإِنْ زَادَ عَلَىٰ السُّدُسِ؛ أَعْطِي السُّدُسَ.

وَقَالَ الْخِرَقُيُ (٥): «/ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ: يُعْطَىٰ سَهْمًا مِمَّا

٦٢/پ



الخامسة: أن يوصى له بأبيه، فيموت الموصى له قبل القبول فيقبل ابنه، فعلى قول القاضي: تبطل الوصية، وعلى قول الخرقي: تصح وبعثق الجدعليه، ثم هل يرث من ابنه؟ على الوجه الأول: يرث منه السدس، وعلى الثاني: لا يرث؛ لأن حربته ثبتت حين القبول، فما تعلق إرثه بتركة ابنه.

⁽١) ليست في الأصل، استدركتها من التمام،

⁽٢) نقل اختياره السامري في "المستوعب": ٢/ ١٩٦٦، عن «الجامع الكبير» للقاضي رَحَمَةُ اللَّهُ.

⁽٣) أي أنه يشترط للموصي أن يكون له ابن أو بنت. أو نكون: (وله [تصيب] ابن أو بنت).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٠٧، «رؤوس مسائل الفاضي»: مسائل الفلامي»: ٢/ ١٩٢، «رؤوس مسائل الفكبري»: ٢/ ١٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٩٠، «الإنصاف»: ١٧/ ٤١٨.

⁽٥) دالمختصرة ص ٢٠٣.

المان الوصال ك

تَصِحُّ الفَرِيضَةُ (١).

وَمَعْنَاهُ: يُعْطَىٰ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَفَلَ مِنَ السُّدُسِ، فَإِنْ زَادَ؛ أَعْطِيَ السُّدْسَ. وَإِنْ أَوْصَىٰ بِجُزْءِ مِنْ مَالِهِ، أَوْ بِنَصِيبٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ؛ كَانَ لِلُورَثَةِ أَنْ يُعْطُّوهُ مَا شَاؤُوا.

وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الوَصِيَّةِ.

فَأَمَّا مَا فَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ مِمَّا حُكُمُهُ حُكُمُ الوَصِيَّةِ؛ فَاعْتِبَارُهُ مِنَ النَّلُثِ، مِثْلُ العِنْقِ فِي المَرْضِ وَالصَّدَقَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَالهِبَةِ المَقْبُوضَةِ [وَالمُحَابَاةِ]() للعِنْقِ فِي المَيْعِ، فَلَا يَصِحُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِذَا مَاتَ فِي ذَلِكَ الْمَرْضِ. وَيُعْتَنُ المُدَرَّضِ. وَيُعْتَنُ المُدَرَّثِ بِمَوْتِ المَوْلَىٰ مِنَ الثَّلُثِ.

وَأُمُّ الوّلَدِ تُعْتَقُ مِنْ أَصْل المّالِ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ لِرَجُلٍ بِعَبْدٍ، ثُمَّ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ؛ كَانَ ذَلِكَ رُجُوعًا عَن الوَصِيَّةِ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ بِحَجَّةِ الإِسْلَامِ أَوْ بِالزَّكَاةِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الوَاجِبَاتِ الَّذِي لِلَّهِ تَعَالَىٰ؟ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ.

وَتَجُوزُ الوَصِيَّةُ إِلَىٰ عَبْدِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ، سَوَاءٌ كَانَ الوَرَثَةُ صِغَارًا أَوْ كِبَارًا. وَلاَ تَصِحُّ الوَرِثَةُ صِغَارًا أَوْ كِبَارًا. وَلاَ تَصِحُّ الوَصِيَّةُ إِلَىٰ فَاسِقٍ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣).



⁽١) الرواية عزاها الأصحاب جميعهم إلى الخرقي، ولم أجد أصلها.

⁽٢) في الأصل؛ (والمحابة)، والتصويب من «المستوعب».

(京)

وَالأُخْرَىٰ: تَصِحُّ، وَيُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ، وَإِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ رَجُلَيْنِ؛ لَمْ يَجُزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَشْيَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ بِمَا أُوصِيَ بِهِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١). وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ، وَيَكُونُ الوَصِيُّ الثَّانِي وَصِيًّا لَهُمَا جَمِيعًا.

وَإِذَا أَوْصَى إِلَىٰ رَجُلِ بِخَاصٌ مِنْ مَالِهِ؛ فَهُوَ وَصِيٌّ فِيمَا وُصِّيَ إِلَيْهِ خَاصَّةً، وَلَا يَكُونُ وَصِيًّا فِي غَيْرِهِ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ رَجُل وَقَبِلَ الوَصِيَّةَ؛ كَانَ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ مَتَىٰ شَاءَ، بِحَضْرَةِ المُوصِي وَإِذَا أَوْصَىٰ وَفِي غَيْبَتِهِ مِنْهُ (٢)، وَفِي حَالِ حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ.

إِذَا وَصَّىٰ لِرَجُل بِثُلُثِ مَالِهِ وَلِآخَرَ بِنِصْفِهِ، وَلَمْ يُجِزِ الوَرَثَةُ؛ فَصَارَ المُوصَىٰ لَهُ بِالنَّلُثِ سَهْمَانِ، وَلِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالنَّصْفِ لَهُ مِالثَّلُثِ سَهْمَانِ، وَلِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالنَّصْفِ لَهُ أَالنَّمُ ثَلَاثَةٌ، / فَيَكُونُ النَّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ خَمْسَةِ أَسْهُم.

وَإِذَا أَوْصَىٰ لِرَجُلِ بِنِصْفِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِثُلُّثِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِرُبُعِ مَالِهِ، وَأَجَازَ الوَرَثَةُ ذَلِكَ؛ قُسِّمَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَىٰ ثَلَاثَةَ عَشَرَ سَهْمًا، لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالنَّصْفِ سِتَّهُ أَسْهُمٍ، وَلِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالثِّلُثِ أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ، وَلِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالرَّبُعِ ثَلَاثَةٌ، فَيَكُونُ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ وَعَالَتْ إِلَىٰ ثَلَاثَةَ عَشَرَ.

فَإِنْ وَصَّىٰ لِرَجُلٍ بِثُلُثِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِجَمِيعِهِ، وَأَجَازَ لَوَرَثَةُ ذَلِكَ؛ قُسِّمَ المَالُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ، لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالثَّلْثِ سَهْمٌ، وَلِلْآخَرِ ثَلَاثَةُ أَسْهُم.

⁽٢) كذا في «الأصل»، ولعن الأصوب: (غيبة منه) والله أعلم.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٩٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٣٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٠/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٦٩٨، «الإنصاف»: ١٧/ ٤٨١.

وَإِنْ وَصَّىٰ لِرَجُل بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِيْصُفِهِ، وَلَمْ يُجِزِ الوَرَثَةُ؛ قُسِّمَ النُّلُثُ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ، لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالنَّصْفِ سَهُمٌ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ لِذَوِي قَرَابَةِ فُلَانٍ؛ فَالْوَصِيَّةُ لِفَرَابَتِهِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ دُونَ قَرَابَتِهِ مِنْ جِهَةِ أُمُّهِ، وَيَكُونُ المُسْتَحِقُّ أَرْبَعَةَ آبَاءٍ، وَيَشْتَرِكُ فِيهَا الأَقْرَبُ وَالأَبْعَدُ، وَيَدْخُلُ فِيهَا الوَلَدُ وَالوَالِدُ.

وَإِذَا أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ، أَوْ وَهَبَ ثُمَّ وَهَبَ، وَعَجَزَ الثَّلُثُ عَنْهَا؛ بُدِئَ بِالأَوَّلِ.

فَإِنْ أَغْتَقَ ثُمَّ حَابَىٰ؛ فَالعِتْقُ أَوْلَىٰ.

فَإِنْ وَهَبَ وَأَوْصَىٰ بِالهِبَةِ؛ قُدِّمَتِ الهِبَةُ عَلَىٰ الوَصِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا حَابَىٰ وَأَرْصَىٰ بِالمُحَابَاةِ.

إِذَا وَصَّىٰ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَا وَارِثَ لَهُ بَاذَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠) ـ

وَفِي الأُخْرَى: لَا يَجُوزُ إِلَّا مِنَ النُّلُثِ.

رَتَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ المُمَيِّزِ.

وَإِذَا اعْتُقِلَ لِسَانُ الرَّجُلِ؛ لَمْ تَصِحَّ وَصِيَّتُهُ بِالإِشَارَةِ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ الوّصِيُّ بَعْدَ بُلُوغِ الصّبِيِّ دَفْعَ المَالِ إِلَيْهِ ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ.

وَكَذَلِكَ الأَبُ وَالقَاضِي وَالمُضَارِبُ وَالشَّرِيكُ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ الرَّجُلُ (٢٠) بِثُلْثِهِ، يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ أَوْ يَجْعَلُهُ لِمَنْ شَاءَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ٢٠/ب

⁽٢) كذا في االأصل ا، ولعل الصواب: لرجل.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥١٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: مسائل القاضي»: ١٩١٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩١٣، «الإنصاف»: ١٧/ ٢١٦.

र हिल्ली हानी

أَنْ يَجْعَلُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِبَعْضِ وَلَدِهِ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ لِقَبِيلَةٍ لَا تُحْصَىٰ، كَبَنِي تَمِيمٍ وَبَنِي العَبَّاسِ وَبَنِي هَاشِمٍ؛ صَحَّتِ الوَصِيَّةُ، وَصُرِفَتْ إِلَىٰ بَعْضِهِمْ.

وَإِذَا أَوْصَىٰ الرَّجُلُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ أَوْ بِسُكْنَىٰ دَارِهِ؛ فَلِلْمُوصَىٰ لَهُ أَنْ يُؤَاجِرَ الدَّارَ وَالْعَبِّدُ.

وَالوَصِيَّةُ نَافِذَةٌ فِيمَا عَلِمَ بِهِ المَيِّتُ مِنْ مَالِهِ وَمَا لَمْ يَعْلَمْ. وَلِنُوصِيِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ اليِّنِيمِ عِنْدَ الحَاجَةِ. وَتَشَاغُلُهُ بِحِفْظِ مَالِ اليِّتِيمِ وَالنَّظَرِ فِيهِ؛ بِقَدْرِ أَجْرِ مِثْلِهِ.

--@ --



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأُولُوا آلاَرْ عَامِ بَعَضْهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضِ فِي كِنْبِ ٱللَّهِ ﴾ (١).

وَقَالَ نَعَالَىٰ: ﴿ يُوصِيكُ اللَّهُ فِي أَوْلَىدِ كُمِّ اللَّذَكِرِ مِثْلُ حَظِ الْأَنْدَيْنِ ﴾ (١).

* وَقَالَ: ﴿ إِنِ ٱمْرُقًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَأَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ (٣).

وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ؛ عَشَرَةٌ:

_ الإبْنُ.

ـ وَابْنُ الإبْنِ.

وَالأَبُ.

. وَالْجَدُّ.

. وَالأَخُ.

ـ وَابْنُ الأَخِ.

. وَالْعَمُّ.

. وَابْنُ الْعَمِّ.

ـ وَالزُّوْجُ.



⁽١) سورة الأنفال: ٧٠.

⁽١) سورة النساء: ١١.

⁽٢) سورة النساء: ١٧٦.



ـ وَالمَوْلَىٰ.

وَالوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ؛ سَبْعٌ:

. البنتُ

. وَبِنْتُ الْإِبْنِ.

ـ وَالأُمُّـ

و وَالْجَدَّةُ.

ـ وَالأُخْتُ.

ـ وَالزُّوْجَةُ.

. وَمَوْلَاةُ النَّعْمَةِ.

وَأَقْرَبُ العَصَبَةِ:

الإبْنُ، ثُمَّ ابْنُ الإبْنِ وَإِنْ سَفَلَ، ثُمَّ الأَبُ، ثُمَّ الجَدُّ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ الأَخُ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الأَخِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الأَخِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ الأَخِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، ثُمَّ ابْنُ العَمَّ مِنْ الأَبِ، ثُمَّ النَّهُ مِنَ الأَبِ، ثُمَّ ابْنُ العَمَّ مِنْ فَيَ الأَبِ، ثُمَّ مَوْلَىٰ النَّعْمَةِ إِذَا لَمْ يَبْقَ فَيَلِ الأَبِ، ثُمَّ مَوْلَىٰ النَّعْمَةِ إِذَا لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنَ الأَعْمَامِ وَأَوْلا دِهِمْ.

وَالْفَرَاتِشُ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ نَعَالَىٰ:

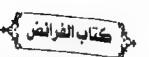
الثُّلُثَانِ:

- وَهُوَ فَرْضُ البِنْتَيْنِ، وَبَنَاتِ / الإبْنِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ الصَّلْبِ. وَفَرْضُ الأُخْتَيْنِ مِنَ الأَبِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ أُخْتُ .

1/20







لِأَب وَأُمُّ.

وَالنَّصْفُ:

ـ وَهُوَ فَرْضُ الزَّوْجِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ [لِلْمُنَوَقَّاةِ](١) وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ.

- وَفَرْضُ البِنْتِ الوَاحِدَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ابْنٌ.

و وَفَرْضُ بِنْتِ الإبْنِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ الصُّلْبِ.

ـ وَفَرِّضُ الأُخْتِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ.

- وَفَرْضُ الأُخْتِ مِنَ الأَبِ، إِذَا لَمْ تَكُن أُخْتٌ لِأَبِ وَأُمَّ.

وَالثَّلُثُ:

- وَهُوَ فَرْضُ الأُمُّ، إِذًا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ، وَلَا اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ.

- وَفَرْضُ الْاثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمُّ فَصَاعِدًا، ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ.

وَالرَّبُعُ:

ـ وَهُوَ فَرُضُ الزَّوْجِ مَعَ الوَلَدِ وَوَلَدِ الِابْنِ. * وَهُوَ فَرُضُ الزَّوْجِ مَعَ الوَلَدِ وَوَلَدِ الِابْنِ.

- وَهُوَ قُرْضُ الزَّوْجَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌّ وَلَا وَلَدُّ ابْنِ.

وَالسُّدُسُ:

- وَهُوَ فَرْضُ الأَبِ وَالأُمِّ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنِ.

- وَهُوَ فَرْضُ الجَدِّ، إِذَا كَانَ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْن.

(١) في الأصل : (للمتوفي).



وَهُوَ فَرْضُ الجَدَّاتِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ جَمَاعَةً، لَا يَزِدْنَ عَلَىٰ السُّدُسِ، وَهُوَ فَرْضُ بَنَاتِ الإِبْنِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ. وَهُوَ فَرْضُ بَنَاتِ الإِبْنِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ. وَهُوَ فَرْضُ الأَخْوَاتِ مِنَ الأَبِ مَعَ الأُخْتِ مِنَ الأَبِ وَالأُمَّ. وَهُوَ فَرْضُ الأَخِ الوَاحِدِ أَوِ الأُخْتِ الوَاحِدَةِ لِلْأُمَّ. وَهُو فَرْضُ الأَخِ الوَاحِدِ أَوِ الأُخْتِ الوَاحِدَةِ لِلْأُمَّ.

وَالنَّمُنُّ:

- وَهُوَ فَرْضُ الزُّوْجَةِ وَالزُّوْجَاتِ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ.

وَإِذَا زَادَتِ الفَرَائِضُ عَلَىٰ سِهَامِ التَّرِكَةِ؛ دَخَلَ النَّقْصُ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَىٰ قَدْرِ حَقِّهِ، وَكَانَتِ المَسْأَلَةُ عَائِلَةً.

وَإِنْ النَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا زِيَادَةٌ ؟ فَالفَاضِلُ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ، إِلَّا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا زِيَادَةٌ عَلَىٰ فَرْضِهِمَا.

وَيُعَصِّبُ الِابْنُ أَخْتَهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الِابْنِ، وَكَذَلِكَ الأَبْ وَالأُمِّ، وَكَذَلِكَ الأَخُ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، وَالأُمِّ، اللَّهُ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، اللَّهُ مِنْ الأَنْشَيْنِ. اللَّهُ مَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْشَيْنِ.

وَلَا يَرِثُ الإِخْوَةُ وَالأَخَوَاتُ: مَعَ الإبْنِ، وَلَا مَعَ ابْنِ الإبْنِ، وَلَا مَعَ الأبِ. وَيُرثُونَ مَعَ الجَدِّ.

فَإِنْ كَانَ مَعَ الجَدِّ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذَا فَرْضٍ؛ فَلِلْجَدِّ أَحَظُّ الأَمْرَيْنِ مِنَ المُقَاسَمَةِ، أَوْ ثُلُثُ جَمِيعِ المَالِ، أَيُّهُمَا كَانَ أَحَظَّ كَانَ بِهِ أَحَقَّ.

إِذَا كَانَ مَعَ الجَدِّ وَالإِخْوَةِ أَصْحَابُ فَرَائِضَ، كَالبِنْتِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَالأُمِّ وَالجُدِّةِ؛ فَإِنَّا نُعْطِي ذَا الفَرْضِ فَرِيضَتَهُ، وَيَكُونُ لِلْجَدِّ الأَحَظُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: مِنَ المُقَاسَمَةِ، أَوْ ثُلُثِ مَا يَبْقَي، أَوْ سُدُسِ جَمِيعِ المَالِ.



⁽١) في الأصل: (نقص).

وَإِذَا لَمْ يُخَلِّفِ المَيِّتُ وَارِثًا، لَا ذَا فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٌ؛ كَانَ مَالُهُ لِذَوِي أَرْحَامِهِ، مِثْلِ أَوْلَادِ اللَّهُ وَبَنَاتِ مِثْلِ أَوْلَادِ اللَّخُوَةِ مِنَ الأُمِّ، وَبَنَاتِ مِثْلِ أَوْلَادِ اللَّخُواتِ، وَوَلَدِ الإَخْوَةِ مِنَ الأُمِّ، وَبَنَاتِ العَمِّ، وَالعَمِّ، وَالعَمِّ، وَالعَمِّ، وَالعَمِّ، وَالعَمِّ وَالعَمِّ وَالعَمِّةِ وَأَوْلَادِهِمَا، وَالجَدِّ أَبِي التَّمْ مِنَ الأُمِّ وَالعَمَّةِ وَأَوْلَادِهِمَا، وَالخَالِ وَالخَالَةِ وَأَوْلَادِهِمَا، وَالجَدِّ أَبِي المَّهُ يَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ.

وَإِذَا خَلَّفَ بِنْتَ بِنْتٍ، وَبِنْتَ أُخْتٍ؛ فَلِبِنْتِ البِنْتِ النِّصْفُ سَهْمُ أُمِّهَا، وَلِبِنْتِ الأُخْتِ البَنْتِ النَّصْفُ سَهْمُ أُمِّهَا، وَلِبِنْتِ الأُخْتِ البَاقِي سَهْمُ أُمِّهَا.

فَإِنْ تَرَكَ وَلَدَ أُخْتِ أَبِ وَأُمِّ، وَوَلَدَ أُخْتِ آبِ، وَوَلَدَ أُخْتِ أُمِّ؛ فَلِوَلَدِ الأُخْتِ لِلْأَبِ وَالأُمُّ النِّصْفُ، وَلِوَلَدِ الأُخْتِ مِنَ الأَبِ السُّدُسُ، وَلِوَلَدِ الأُخْتِ مِنَ الأُمَّ السُّدُسُ، وَلِوَلَدِ الأُخْتِ مِنَ الأَمْ السُّدُسُ، وَلَوَلَدِ الأُخْتِ مِنَ الأَمْ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ رُدَّ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ غَمْسَةٍ. السُّدُسُ، وَمَا بَقِي رُدَّ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ خَمْسَةٍ. فَيَكُونُ المَالُ بَيْنَهُمْ عَلَىٰ خَمْسَةٍ. فَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتِ إِخْوَةٍ مُتَفَرِّقِينَ؛ فَلِبِنْتِ الأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ، وَمَ بَقِي لِينْتِ الأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ، وَمَ بَقِي لِينْتِ الأَخْ مِنَ الأُمْ السُّدُسُ، وَمَ بَقِي لِينْتِ الأَخْ مِنَ الأُمْ السُّدُسُ، وَمَ بَقِي لِينْتِ الأَخْ مِنَ الأُمْ السُّدُسُ، وَالأُمْ

وَنَوكَ هَذِهِ الجَدَّةَ وَجَدَّةً أِنْتَ بِنْتِهَا مِنَ ابْنِ بِنْتِهَا، فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا، ثُمَّ مَاتَ الوَلَدُ وَتَوكَ هَذِهِ الجَدَّةَ وَجَدَّةً أُخْرَى مِنْ قِبَل أَبِيهِ؛ / فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. ٢٦٦

فَإِنِ اجْتَمَعَ بِنْتُ عَمَّةٍ وَخَالَةٌ؛ فَالثُّلُثُ لِلْخَالَةِ، وَالثُّلُّثَانِ لِبِنْتِ العَمَّةِ.

وَكَذَلِكَ إِنِ اجْتَمَعَ بِنْتُ خَالَةٍ وَبِنْتُ عَمَّ؛ فَلِينْتِ الخَالَةِ الثُّلُثُ، وَلِيِنْتِ الغَمُّ البَاقِي. العَمُّ البَاقِي.

وَيُسَوَّىٰ بَيْنَ النُّكُورِ وَالإِنَاثِ مِنْ ذُوِي الأَرْحَامِ فِي المِيرَاثِ إِذَا اتَّفَقُوا فِي الاَبْاءِ[وَالأُمَّهَاتِ]('')، كَالْخَالِ وَالْخَالَةِ، وَابْنِ أُخْتِ وَبِنْتِ أُخْتِ أُمُّهُمَا وَاحِدَةٌ فِي إِخْدَىٰ الرِّوَايَتَيَنْ '''.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين» ٢/ ٥٣، ارۋوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٤١، ارؤوس=



⁽١) في الأصل : (لامهات).

المنافق المناف

وَفِي الْأُخْرَىٰ: يُفَضَّلُ الذَّكُرُ عَلَىٰ الأَنْثَىٰ. وَقَالَ الْحَيْرِقِيُّ^(۱): "يُسَوَّىٰ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالأُنْثَىٰ إِلَّا الخَالَ وَالخَالَةَ، فَإِنَّهُ يُفَضَّلُ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ".

وَلَا يَرِثُ الْيَهُودِيُّ النَّصْرَانِيَّ. وَكَذَلِكَ كُلُّ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ^(۱). وَالْأُخْرَىٰ: يَتَوَارَثَانِ.

وَلا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ.

فَأَمَّا المُرْتَدُّ؛ فَفِيهِ رِوَايَاتٌ (٣):

إِخْدَاهَا (١٠): يَكُونُ مِيرَاثُهُ فِي بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ، وَلَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: يَكُونُ لِوَرَثَتِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ.

وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِوَرَثَتِهِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ.

وَالعَبْدُ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ.



⁼ مسائل القاضي»: ١٢٤/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٤٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧١٠، «الإنصاف»: ١٦٨/ ١٦٨.

⁽١) المختصرة ص ٢١٨.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٥١، درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٤٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 مسائل القاضي»: ١٢٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ٩٤٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/١٤٠، «الإنصاف»: ١٨/ ٢٧٥.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٦٦، ارؤوس مسائل الكلوذاني، ص ٥٤٦، ارؤوس مسائل القاضي»: ٥١٠/ب، ارؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ٩٥٣، الرؤوس مسائل الهاشمي،: ٦/ ٢١٩، الرؤوس مسائل الهاشمي، ٢/ ٢١٩، الرؤوس مسائل الهاشمي، ١٠٠/ ٢٧٠.

⁽¹⁾ في «الأصل»: (أحدهم).

ا كتاب الفرائض الم

وَالقَّاتِلُ لَا يَرِثُ مِنَ الْمَقْتُولِ، عَمْدًا كَانَ القَتْلُ أَوْ خَطَأً، بَالِغًا كَانَ القَاتِلُ أَوْ صَبِيًّا، عَاقِلَا كَانَ أَوْ مَجْنُونًا.

وَحَافِرُ البِئْرِ وَوَاضِعُ الحَجَرِ؛ يُحْرَمُ الإِرْثَ.

وَإِذَا قَتَلَ البَاغِي العَادِلَ وَقَالَ: «كُنْتُ عَلَىٰ حَقَّ فِي رَأْيِي حِينَ قَتَلْتُهُ، وَأَنَا الآنَ عَلَىٰ حَقَّ فِي رَأْيِي حِينَ قَتَلْتُهُ، وَأَنَا الآنَ عَلَىٰ حَقَّ » لَا يَرِثُهُ.

وَإِنْ قَتَلَ العَادِلُ البَاغِيَ؛ وَرِثَهُ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ قَتْل بِحَقَّ، كَالْقَتْلِ قِصَاصًا، أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ قَتَلَ الإِمَامُ مُورِّئَهُ الإِنَّامُ مُورِّئَهُ الإِنَّامُ الْمَامُ مُورِّئَهُ الإِنَّامُ الْمَ أَمْرُ عَبْدَهُ بِقِصَاصٍ، أَوْ زَنَا وَهُوَ مُحْصَنٌ، أَوْ قَتَلَهُ فِي قَطْعِ طَرَبْهِ.

وَمَنْ عُمِّيَ مَوْتُهُ فِي الغَرَقِ / وَالهَدْمِ؛ وَرِثَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ تَلَادِ كُلِّ وَاحِدِ ٦٦/ب مِنْهُمَا، لَا مِمَّا وَرِثَهُ عَنْهُ.

وَيَرِثُ مِنَ الجَدَّاتِ ثَلَاثٌ:

ثِنْتَانِ مِنْ قِبَلِ [الأَبِ]()، وَهُمَا أُمُّ أَبِيهِ، وَالتَّانِيَةُ: أُمُّ جَدِّهِ.

وَوَاحِدَةٌ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ، وَهِيَ أُمُّ الأُمِّ.

وَأُمُّ الأَبٍ تَرِثُ مَعَ الأَبِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢).

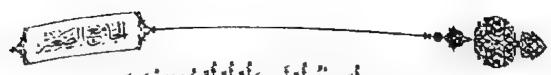
وَالأَخْرَىٰ: لَا تَرِثُ.

وَلا نَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ أَنَّ أُمَّ الأُمِّ لَا تَرِثُ مَعَ الأُمِّ، وَالجَدَّةُ القُرْبَىٰ مِنْ جِهَةِ الأب

(١) في الأصل (الأم).

⁽۱) تُنظر المسألة: «المروايتين والوجهين»: ٢/ ٥٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٥٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: مسائل القاضي»: ١٩٥١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٥١، «الإنصاف»: ٨١/ ٦٠.





لَا تَحْجُبُ البُعْدَىٰ مِنْ جِهَةِ الأُمِّ، مِثْلُ أُمِّ أَبِ وَأُمَّ أُمِّ أُمَّ أُمَّ مُمَّا يَشْتَرِكَانِ فِي السَّدُسِ (١) وَإِذَا خَلَّفَتْ زَوْجًا وَأَمَّا وَأَخَوَيْنِ لِأُمْ وَأَخًا لِأَبِ وَأُمَّ اللَّهَوْجِ النَّصْف، وَلِلأَمْ السُّدُسُ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَيَسْقُطُّ وَلَدُ الأَّبِ وَالْأُمِّ.

وَيُورَّتُ الْمَجُوسُ بِالسَّبَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنَتَهُ فَتُولِّدَ لَهُ بِنَتَا، فَإِذَا مَاتَتْ بِنْتُهُ وَرِثَتُهَا بِأَنَّهَا أُمُّهَا وَأُخْتُهَا مِنْ أَبِيهَا، أَوْ يَتَزَوَّجَ أُمَّهُ فَيُولِّدَهَا بِنِنَّا فَهِيَ بِنَتُهَا وَبِنْتُ أَبِيهَا وَتَرِثُ بِالْقَرَابَتَيْنِ، أَوْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَهُ فَتَلِدَ ابْنَا ثُمَّ يَمُوتُ الِابْنُ، فَهَذِهِ أُمُّهُ وَأَخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ.

وَابْنُ المُلَاعِنَةِ عَصَبَتُهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ.

فَإِذَا خَلَّفَ أُمًّا وَخَالًا؛ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَالبَاقِي لِلْخَالِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن ". وَالْأُخْرَىٰ: أُمُّهُ عَصَبَتُهُ، فَإِذَا خَلَّفَ أُمًّا وَخَالًا؛ كَانَ المِيرَاثُ جَمِيعُهُ لَهَا بعَصَبَتِهَا.

وَمَنْ وَالَّىٰ رَجُّلًا وَعَاقَدَهُ ؟ لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، وَكَانَ مِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ. وَإِذَا خَلُّفَ مُسْلِمٌ وَرَثَةً مُسْلِمِينَ وَوَلَّدًا كَافِرًا، فَأَسْلَمَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَقُبَيْل قِسْمَةِ التَّرِكَةِ؛ وَرِثَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالأُخْرَىٰ: لَا يَرِثُ.

وَلا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ إِذَا كَانَ الوَلَدُ عَبْدًا، فَأُعْتِقَ / بَعْدَ مَوْتِهِ، وَقَبْلَ قِسْمَةِ التّر كَةِ؟

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٦٤، ارؤوس مسائل الكلوذاسي» ص ٩٤٩، "رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٦/ أ، فرؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٥٧، فرؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٧١ (الإنصاف: ١٨/ ٢١١).



⁽١) تُنظر المسألة: ﴿الروايتين والوجهينِ ٤: ٢/ ٥٥.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٦٣، ارؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٦٢، «رؤوس مسائل القاضي : ١٢٦/ أ، قرؤوس مسائل العُكبري : ٦/ ٥٥٦، قالإنصاف : ١٨/ ٤٧.

ح كتاب الفرائض الم

لَمْ يَرِثُهُ -

وَإِذَا مَاتَ وَخَلَّفَ حَمْلًا، فَانْفَصَلَ وَلَمْ يَشْتَهِلَّ صَارِخًا؛ لَمْ يَرِثْ وَلَمْ يُورَثْ وَإِذْ تَخِرَكُ وَإِذْ تَخَرَّكَ وَتَنْفَس، إِلَّا أَنْ يَطُولَ وَيَرْ تَضِعَ.

وَإِذَا خَلَّفَ ابْنَا وَحَمْلًا ۚ أَعْطِيَ الْإِبْنُ الثُّلُثَ.

وَإِنْ خَلَّفَ بِنْتًا وَحَمْلًا؛ أَعْطِيَتِ البِنْتُ الخُمُسَ.

وَإِذَا مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَا وَخُنثُىٰ؛ قُسَّمَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ سَبْعَةٍ، لِلِابْنِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْخُنثَىٰ ثَلَاثَةٌ.

وَيُورَّتُ الخُنثَىٰ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ.

فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا اعْتُبِرَ أَسْبَقُهُمَا.

وَالمُعْتَقُ بَعْضُهُ يَرِثُ وَيُورَثُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الحُرِّيَّةِ.

وَإِذَا أُعْتِقَ عَبْدُهُ سَائِبَةً؛ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَكَانَ مِيرَاثُهُ مَصْرُوفًا فِي

الرُّ قَابِ،

فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ، بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ فَالوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ. وَإِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَتِهِ؛ لَمْ يَرِثِ الوَلَاءَ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ مِنْ زَكَاتِهِ، وَإِذَا أَعْتَقَ الهُسْلِمُ عَبْدًا نَصْرَانِيًّا؛ وَرِثَهُ بِالْوَلَاءِ،

وَإِدَا اعْنَى الْمُشْلِيمَ عَبْدًا لَطَيْرَانِينَ. وَرِفَّ يُؤْمُّونُ وَالْجَدُّ لَا يَجُرُّ الْوَلَاءَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ^(١).

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٥٥، «التمام»: ٢/ ١١٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٧٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٢٧، «الإنصاف»: ١٨/ ٢٥٦.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٦٥.

· (注意] 高州

وَإِذَا زَوَّجَ عَبْدَ مُعْتَقِهِ لِأَمَةِ قَوْمِ (')، فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا؛ فَوَلَاؤُهُمْ لِمَوَالِيهَا. فَإِذَا زَوَجَ عَبْدَ مُعْتَقِهِ لِأَمَةِ قَوْمٍ (')، فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا؛ فَوَلَاؤُهُمْ لِمَوَالِيهَا. فَإِنْ أُعْتِقَ أَبُوهُمْ؛ صَارَ [وَلَاؤُهُمْ] (') لِمَوَالِيهِ.

وَإِنْ لَمْ يُعْتَقُ هُو، وَلَكِنْ أُعْتِقَ [جَدُّهُمْ](٣)؛ لَمْ يَجُرَّ الْجَدُّ وَلَاءَهُمْ إِلَىٰ

مَوَالِيهِ.

وَفِيهِ رِوَايَةُ أُخْرَىٰ: يَجُرُّ الجَدُّ وَلَاءَهُمْ إِلَىٰ مَوَالِيهِ مَا دَامَ أَبُوهُمْ عَبْدًا، فَإِذَا أُغْتِقَ أَبُوهُمْ؛ رَجَعَ الوَلَاءُ إِلَىٰ مَوَالِيهِ.

وَإِذَا تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَا مَوْلَاهُ؛ فَالوَلَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

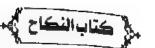
فَإِنْ تَرَكَ أَبَا مَوْلَاهُ وَابْنَ مَوْلَاهُ؛ فَلِأَبِي مَوْلَاهُ السُّدُسُ، وَالبَاقِي لِلابْنِ.

 ⁽٣) في الأصل»: (أحدهم)، والتصويب من «الروايتين والوجهين» و «التمام».



⁽١) في «التمام» و«الراويتين»: فإذا تزوج عبد معتقة لقوم، وفي «رؤوس مسائل الكلوذاني»: تزوج عبد بمعتقة قوم.

⁽٢) في «الأصل»: (ولاؤه)، والتصويب من «الروايتين والوجهين» و «التمام».



مراب النّكار النّكار مي النّكار النّك

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَنكِ مُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَآ ۗ ﴾ (١).

وَلَا يَصِحُّ النَّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُرْشِدٍ، وَشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ بَالِغَيْنِ مُسْلِمَيْنَ عَدْلَيْنِ. / وَيَصِحُّ بِشَهَادَةِ عَبْدَيْنِ.

وَلَا بِشَهَادَةِ فَاسِقَيْنِ، وَلَا بِشَهَادَةِ رَجُلِ وَامْرَأْتَيْنِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ المُسْلِمُ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ كَافِرَيْنِ المُّ يَنْعَقِدِ النَّكَاحُ.

وَإِذَا زَوَّ جَتِ المَرْأَةُ نَفْسَهَا؛ لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً، بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثَيْبًا، وَإِنَّمَا يُزَوِّجُهَا أَوْلِيَاوُهَا.

وَلِلْأَبِ إِجْبَارُ ابْنَتِهِ البِكْرِ البَالِغِ عَلَىٰ النِّكَاحِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''.
وَالْأُخْرَىٰ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

وَلا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِي النَّيِّبِ الكَبِيرَةِ أَنَّهُ لَا يُجْبِرُهَا عَلَىٰ النُّكَاحِ^(٣). وَلَيْسَ لِلْجَدِّ وَلَا لِبَقِيَّةِ العَصَبَاتِ إِجْبَارُهَا عَلَىٰ النِّكَاحِ، بِكْرًا كَانَتْ أَمْ ثَيَبًا.

⁽٣) تُنظر المسألة: (المغني): ٩/ ١٤٥ (الإنصاف): ٢٠/ ١٤٣.



⁽١) سورة النساء: ٣.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٨١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٨٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٧/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٧٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٣١، «الإنصاف»: ٢١/ ١٥٠.

وَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمُ العَقْدُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً قَدْ بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ؛ زَوَّجُوهَا بِإِذْنِهَا. وَإِنْ كَانَ لَهَا أَقَلُ مِنْ تِسْعِ سِنِينَ؛ لَمْ يَجُزُ لِغَيْرِ الأَبِ تَزْوِيدَجُهَا. وَإِذَا كَانَتْ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ فَزَوَّجَهَا غَيْرُ الأَبِ بِإِذْنِهَا ثُمَّ بَلَغَتْ؛ لَمْ تَمْلِكِ الخِيَازَ فِي فَسْخِ النَّكَاحِ.

وَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا الْعَصَّبَاتُ.

فَأَمَّا ذَوُو الأَرْحَامِ، كَالْخَالِ وَابْنِ الْخَالِ وَالْجَدِّ أَبِي الأُمَّ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَلَا وَالْجَدِّ أَبِي الأُمَّ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَلَا وَلاَيَةَ لَهُمْ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمْ لَهَا.

وَأَوْلَىٰ الْعُصَبَاتِ بِتَزْوِيجِهَا: الأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ الِابْنُ، ثُمَّ الأَخُ، ثُمَّ ابْنُ الأَخِ، ثُمَّ الْعَمُّ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ، ثُمَّ عَمُّ الأَبِ، ثُمَّ ابْنُهُ، ثُمَّ الْمَوْلَىٰ المُنْعِمُ. فَإِنْ عُدِمَ وَاحِدٌ مِنْ هَوُلَاءِ؟ فَالْحَاكِمُ.

فَإِنْ وَصَّىٰ إِلَىٰ رَجُل بِتَزْوِيجِ ابْنَتِهِ أَوْ أُخْتِهِ أَوِ بِنْتِ عَمِّهِ؛ صَحَّتِ الوَصِيَّةُ، وَمَلَكَ التَّزْوِيجَ بِذَلِكَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (۱).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ، وَلَا يَمْلِكُ التَّزْوِيجَ.

وَإِذَا زَوَّجَهَا الأَبْعَدُ مَعَ خُضُورِ الأَقْرَبِ مِنْ غَيْرِ عَضْلَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصِحَّ النَّكَامُ. ١٦٨ - وَإِذَا عَضَلَهَا الأَقْرَبُ، وَهُنَاكَ مَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ؛ كَانَ / أَوْلَىٰ بِتَزْوِيجِهَا مِنَ الحَاكِم.

وَإِذَا غَابَ الأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً؛ انْتَقَلَتِ الوِلَآيَةُ إِلَىٰ الأَبْعَدِ دُونَ الحَاكِمِ. وَفَقْدُ الكَفَاءَةِ يُبْطِلُ النَّكَاحَ.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٨٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٩٠ «رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٧/ ب، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٣١، «الإنصاف»: ٢٠/ ٢٠٩.



النكاح ﴾

وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ رَضَّالِلَهُ عَنْ أَرْوطِ الْكَفَاءَةِ (١٠): فَرُويِ عَنْهُ: أَنَّهَا خَمْسَةٌ؛ التَّسَاوِي فِي النَّسَبِ وَالدَّينِ وَالحُرُّيَّةِ وَالصِّنَاعَةِ وَاليَسَارِ.

وَفِي الرَّوَايَةِ الأُخْرَىٰ: هُمَا شَرْطَانِ التَّسَاوِي فِي النَّسَبِ وَالدِّينِ. وَإِذَا رَضِيَتِ المَرْأَةُ بِأُقَلَّ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَكُنْ لِلأَوْلِيَاءِ اغْتِرَاضٌ عَلَيْهَا. وَإِذَا زَوَّجَ بِنْتَهُ بِأَقَلَ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا، بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ؛ جَازَ. وَإِذَا أَذِنَتْ لِوَلِيَّيْنِ، فَزَوَّجَاهَا مِنْ رَجُلَيْنِ، أَحَدِهِمَ بَعْدَ الآخَوِ؛ فَالنَّكَاحُ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، دَخَلَ بِهَا النَّانِي أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

فَإِنْ لَمْ يُعْلَم السَّابِقُ مِنْهُمَا؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ("):

إِحْدَاهُمَا: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ القُرْعَةُ، حُكِمَ أَنَّهُ الأَوَّلُ. وَفِي الأُخْرَىٰ: لَا يُقْرَعُ، وَيَفْسَخُ الحَاكِمُ عَلَيْهِمَا النَّكَاحَ.

وَلِوَلِيِّ الْمَرْأَةِ أَنْ يُوَكِّلَ فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ نَفْسِهِ بِأَمْرِهَا، كَابْنِ العَمِّ وَالمُعْتِق وَالوَكِيلِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ المَرْأَةُ رَجُلًا عَلَىٰ أَنَّهُ حُرُّ فَخَرَجَ عَبْدًا؛ فَالنَّكَاحُ صَحِيحٌ، وَلَهَا الخِبَارُ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَىٰ أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَجَدَهَا أَمَةً؛ فَالنَّكَاحُ جَائِزٌ، وَلَهُ الخِيَارُ فِي

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٩٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٦٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ١٠٠٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٤٤، «الإنصاف»: ٣٠/ ٣٢٣.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٩٢، ﴿رؤوس مسائل الكلوذني» ص ٢٠٥، ﴿رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٩/ ب، ﴿رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٩٤، ﴿رؤوس مسئل الهاشمي»: ٢/ ٧٤١، ﴿الإنصافِ*: ٢٠/ ٣٥٣.

學問題對



فَسْخ النَّكَاحِ.

وَلا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ وَالنِّكَاحِ أَوْ جَوَابٍ عَنْهُمَا، وَهُوَ إِذَا قَالَ الخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: «أَزَوَّ جُتَ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ اوَقَالَ لِلْمُتَزَوِّجِ: «أَقَبِلْتَ» فَقَالَ: «نَعَمْ الخَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: «أَقَبِلْتَ» فَقَالَ: «نَعَمْ اللَّكَاحَ». صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَقُلُ: «نَعَمْ زَوَّجْتُ» وَ«نَعَمْ قَبِلْتُ النِّكَاحَ».

وَلَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الهِبَةِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْبَيْعِ.

فَإِنْ قَالَ: «عَتَفْتُ أَمَتِي وَجَعَلْتُ عِنْقَهَا صَدَاقَهَا» الْعَقَدَ النِّكَاحُ، وَنَبَتَ العِنْقُ صَدَاقَهَا» الْعَقْدَ النِّكَاحُ، وَنَبَتَ العِنْقُ صَدَاقًا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ فِي الرَّوَايَةِ المَشْهُورَةِ عَنْهُ ١٠٠.

/ وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِهَذَا اللَّفْظِ.

۸۸/ب

وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَنْكِحَ أَكْثَرَ مِنَ ثِنْتَيْنِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَأُخْتُهَا مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ مِنْ طَلَاقٍ بَائِنِ أَوْ رَجْعِيٍّ؛ لَمْ يَصِحَّ النَّكَاحُ. وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَ خَامِسَةً، وَالرَّابِعَةُ مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ.

وَيَجُوزُ نِكَاحُ الْأَمَةِ فِي عِدَّةٍ مِنْ حُرَّةٍ مِنْ طَلَاقٍ بَائِن إِذَا كَانَ خَائِفًا لِلْعَنَتِ. فَإِنْ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ اللَّمِ يَجُزْ أَنْ يَتَزَقَّجَ أُخْتَهَا حَتَّىٰ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا.

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي عِدَّتِهَا.

وَإِذَا زَنَىٰ بِامْرَأَةٍ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الِاسْتِبْرَاءِ وَالتَّوْبَةِ. وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ فِي الوَطْءِ.

وَيَثْبُتُ تَخْرِيمُ المُصَاهَرَةِ بِالزُّنَا.

فَإِذَا زَنَا بِامْرَأَةٍ؛ خُرِّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا، وَخُرِّمَتْ عَلَىٰ أَبِيهِ وَابْنِهِ.

 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين». ٢ ، ٩٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٦٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٢٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٨٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٢٨، «الإنصاف»: ٢٠/ ٢٣٧.





وَالنُّواطُّ يَنْشُرُ الخُرْمَةَ. كَالزُّنَا.

فَإِنْ ثَلَوَّطَ بِغُلَامٍ؛ خُرُهُ عَنَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِشَهُ وَأَمَّهُ. وَخُرَّمَ عَلَىٰ الْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ الْوَاطِئِ وَأَمَّلُهُ.

كَمَ لَوْ كَانَ امْرَأَةُ فَوَضِّتُهَا؛ خُرَّمَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْقِدَ عَلَىٰ ابْنِهِ وَأَبِيهِ.

وَالْمَشُّ ('' لِشَهُوَةِ وَالنَّظُرُ إِلَىٰ الفَرْجِ لِشَهْوَةِ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيَمَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيِّن ('''.

وَالأُخْرَىٰ يُحَرِّمُ.

وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ بِنْتِ الزُّمَّا.

وَلَا يَمْلِكُ السَّيُّدُ إِجْبَارَ عَبْدِهِ الكَبِيرِ عَلَىٰ النَّكَاحِ.

وَيَمْلِكُ إِجْبَارَ أَمَتِهِ وَأُمَّ وَلَدِهِ.

وَإِذَا أُغْتِقَتِ الأَمَةُ، أَوْ أَدَّتِ المُكَاتَبَةُ وَعُتِقَتُ، وَهِيَ تَحْتَ حُرُّ؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا الخِيَارُ.

وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ؛ كَانَ لَهَا الخِيَارُ فِي فَسْخِ النَّكَاحِ عَلَىٰ النَّرَاخِي، إِلَّا أَنْ تُمَكَّنَهُ مِنْ وَطْئِهَا.

فَإِنْ لَمْ تَخْتَرْ نَفْسَهَا حَتَّىٰ عُتِقَ؛ بَطَلَ خِيَارُهَا.

وَالْمُحَرِّ مَاتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَرْبَعَ عَشَرَةً:

. سَبْعٌ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٠٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٦٩، «رؤوس مسائل القاضي،: ١٣١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٠١٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٥١، دالإنصاف،: ٢٠/ ٢٩٠.



⁽١) كذا في الأصل، وفي المصادرة: (اللمس).

المِنْ الْفِيْعِيْنِ ﴾



- وَسَبْعُ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ.

فَأَمَّا النَّسَبُ:

ing

فَالأُمُّ. وَالجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتْ، / وَالبِنْتُ، وَبِنْتُ البِنْتِ، وَبِنْتُ الوَلَدِ وَإِنْ سَفَلْنَ، وَالعَمَّةُ خَاصَّةً، وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ سِفَلْنَ، وَالعَمَّةُ خَاصَّةً، وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ بِنْتِهَا، وَبَنَاتُ الأَخِ وَإِنْ سَفَلْنَ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ الأَخِ وَإِنْ سَفَلْنَ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ الأَخْتِ.

فَهَذِهِ المُحَرِّمَاتُ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ.

وَأَمَّا المُحَرِّمَاتُ بِالسَّبَبِ:

فَالأُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُهَا وَإِنْ بَعُدُنَ، وَالأَخْتُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَبَنَاتُهَا وَإِنْ بَعُدُنَ، وَالرَّبَائِبُ، وَلا يَحْرُمْنَ إِلَّا مَعْدُ اللَّهُ مِنَا المَّرْأَةِ وَجَدَّاتُهَا وَإِنْ بَعُدْنَ، وَالرَّبَائِبُ، وَلا يَحْرُمْنَ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ بِالأُمْ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي حِجْرِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَحَلِيلَةُ الإَبْنِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِالأُمْ سَوَاءٌ كَانَتْ فِي حِجْرِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَحَلِيلَةُ الإَبْنِ مَعْدَرَمَةٌ دَخَلَ الإَبْنُ بِالْمُرَأَةِ الْمَرْأَةِ الْمَاعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ مِنَ النَّسَبِ مُحَرَّمَةٌ دَخَلَ الإَبْنُ بِالْمُرَأَةِ الأَبِ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ ابْنِهِ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الجَدِّ وَإِنْ عَلا. وَالرَّضَاعِ، وَالْمَرَّأَةُ الجَدِّ وَإِنْ عَلَىٰ ابْنِهِ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الجَدِّ وَإِنْ عَلا. فَهَوُ لَاءٍ مُحَرَّمَةٌ بِالكِتَابِ.

وَوَرَدَتِ السُّنَةُ فِي المَنْعِ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ المَرْأَةِ وَعَمَّاتِهَا، وَبَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا(''). وَيَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ المَرْأَةِ وَبَيْنَ ابْنَةِ زَوْجٍ كَانَ لَهَا مِنْ غَيْرِهَا. وَلَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ تَزْوِيجُ أَمَةٍ وَهُو وَاجِدٌ لِطَوْلِ حُرَّةٍ، أَوْ عَادِمٌ لَا يَخَافُ العَنتَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَسَرَّىٰ مَا شَاءَ مِنَ الإِمَاءِ، غَيْرَ مَحْصُورِ بِعَدَدٍ.

 ⁽١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٥١٠٩، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٤٠٨، والإمام أحمد في «المسند» رقم: ٩٩٥٢.



النكاح إلى النكاح النكا

وَإِذَا تَزَوَّجَ الحُرُّ حُرَّةً وَأَمَّةً فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ؛ صَحَّ نِكَاحُ الحُرَّةِ، وَبَطَلَ نِكَاحُ الأَمَةِ فِي الْحَدِي اللَّمَةِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِتَبُنِ (١).

وَالأُخْرَى: يَبْطُلُ العَقْدُ فِيهمَا.

وَإِذَا كَانَ تَحْتَ العَبْدِ حُرَّةٌ؛ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''. وَالأَخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ.

وَالِاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ عِنْدَ خَوْفِ الْعَنَتِ ـ وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ لَهُ زَوْجَةٌ وَلَا أَمَةٌ ـ ؛ مُبَاحٌ. حم الاستناء وَمَعَ عَدَم الْخَوْفِ؛ مُحَرَّمٌ.

وَحَرَامٌ إِنَّيَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُّبُرِهَا.

نكاح الشفار وَيْكَاحُ الشَّغَارِ بَاطِلٌ^(٢).

وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: ﴿ زُوَّجْتُكَ بِنَّتِيَ / عَلَىٰ أَنْ تُزُوِّجَنِي بِنَتَكَ ۗ بِغَيْرِ صَدَاقِ ١٩/ب مَذْكُورِ بَيْنَهُمَا.

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: يَبُطُلُ، وَإِنْ ذَكَرَا صَدَاقًا.

نڪاح السلا وَنِكَاحُ المُتْعَةِ بَاطِلً.

وَصُورَتُهُ: أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً إِلَىٰ مُدَّةٍ، فَإِذَا انْقَطَعَتْ؛ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٦٠٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٥٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٣/ أ. «رؤوس مسائل التُكبري»: ٦/ ١٠٢٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٥٧، «الإنصاف»: ٢٠٠ ٣٩٨.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ١٠٢، «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ٦٣٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٣٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٢٠٢٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٥٦، «الإنصاف»: ٢٠/ ٣٦٤.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٠١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٢٠٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٦، «الإنصاف» ٢٠٠٠/ ٢٧٠.

حكم الحلل

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ أَنَّهُ إِذَا أَحَلَهَا لِلْأَوَّلِ فَلَا نِكَحَ لَهُ عَلَيْهَا؛ فَالنُّكَاحُ فَاسِدٌ. وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ أَنَّهُ إِذَا أَحَلَّهَا لِلْأُوَّلِ طَلَّقَهَا؛ لَمْ يَصِحَّ النَّكَاحُ. وَإِنْ تَزَوَّجَهَا، وَاعْتَقَدَ طَلَاقَهَا فِي وَفْتِ بِعَيْنِهِ أَوِ اعْتَقَدَ نَحْلِيلَهَا لِلْأَوَّلِ، بَطَلَ النَّكَاحُ.

> وَشَرْطُ الْخِيَارِ فِي النِّكَاحِ يُبْطِلُ ('' فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''. وفِي الأُخْرَىٰ: النِّكَاحُ صَحِيحٌ، وَالْخِيَارُ بَاطِلٌ. وَنُقِلَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ صِحَّةِ الْجَمِيع، وَفِيهِ بُعْدٌ.

وَإِذَا شَرَطَتْ فِي عَفْدِ النِّكَاحِ أَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَلَا يَتَسَرَّىٰ، وَلَا يُسَافِرَ بِهَا، وَلَا يَنْقُلَهَا مِنْ دَارِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ شَرْطٌ لَازِمٌ.

وَمَتَىٰ لَمْ يَفِ بِهِ ؛ مَلَكَتِ الخِيَارَ فِي الفَسْخِ.

وَيَثْبُتُ الخِيَارُ فِي فَسْخِ النَّكَاحِ؛ لِوُجُودِ العَيْبِ فِي الزَّوْجَيْنِ مَعًا.

وَهِيَ سَبْعَةُ عُيُوبٍ:

الجُنُونُ، وَالجُذَامُ، وَالبَرَصُ، وَالرَّنْقُ، وَالقَرْنُ، وَالعَفَلُ، وَالفَنْقُ ـ وَهُوَ الْجُنُونُ، وَالعَفَلُ، وَالفَنْقُ ـ وَهُوَ الْحُنَدُ الْحَبِّلُ الْمُلْأَةِ ـ، وَالجَبُّ، وَالعُنَّةُ .

فَإِنْ حَدَثَ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ النُّكَاحِ عَيْبٌ أَوْجَبَ الفَسْخَ ؛ لَمْ يَثْبُتِ الخِيَارُ ٣٠ فِي قَوْلِ أَبِي بَحْرٍ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٦٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٣/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٣٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٦١، «الإنصاف»: ٢٠ ١٠٠٠.



⁽١) أي يبطل الشرط والنكاح.

⁽٢) تُنظر المسألة: االتماما: ٢/ ١٣٢، ارؤوس مسائل الكلوذاني، ص ٢٥٧، (رؤوس مسائل القاضي): ١٣٣/ ب، ارؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٠٣٤، (رؤوس مسائل الهاشمي،: ٢/ ٢٥٩، (الإنصاف): ٢/ ٢٠٤.

وَقَالَ الْخِرَقِيُ (') فِي الْعِنِينِ إِذَا أَجَّلَهُ الْحَاكِمُ سَنَةً فَجُبَّ قَبْلَ الْحَوْلِ: "ثَبَتَ لَهَا الْخِيَارُ»,

فَأَتْبَتَ الخِيَارَ بِالجُبِّ الحَادِثِ.

فَإِنْ ظَهَرَ الزَّوْجُ عَلَىٰ عَيْبِ بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَغَرِمَ الْمَهْرَ ؛ رَجَعَ بِالْمَهْرِ ""، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ رَضِيَ لِيَكُ عَنْهُ (").

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ "الخِلَافِ": (فِيهَا قَوْلَانِ".

أنتاحة أهل اللمة

Î/y-

وَيَحِلَّ نِكَاحُ حَرَانِرِ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِم نِكَاحُ الْأَمَةِ الكِتَابِيَّةِ، / حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا.

وَإِذَا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ خَمْسُ نِسْوَةٍ؛ يَخْتَارُ مِنَ الخَمْسِ أَرْبَعًا، وَيُفَارِقُ البَوَاقِي، سَوَاءٌ تَزَوَّجَهُنَّ فِي عُقُودٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ عَقْدٍ وَاحِدٍ.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ أُخْتَانِ.

وَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الوَثَنِيَّيْنِ أَوِ المَجُوسِيَّيْنِ، أَوْ أَسْلَمَتِ امْرَأَةُ الذَّمِّي: فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ انْفَسَخَ النَّكَاحُ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ؛ لَمْ يَنْفَسِخْ حَتَّىٰ تَنْقَضِيَ العِدَّةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱۰).

⁽¹⁾ تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٠٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٤٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠١٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٥٣، «الإنصاف»: ٢١/ ٥٠.



⁽١) المختصرة ص ٢٤٠.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل لكلوذاني» ص ٦٦٤، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٣٩، «الإنصاف»: ٢٠/ ٥١٥.

⁽٣) في رواية محمد بن الحكم، أخرجها عنه غلام الخلال في «زاد المسافر» رقم: ٢٤٤٢.

المُنْ الْمُنْ الْمِنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُلْمِنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ لِلْم

وَفِي الْأَخْرَىٰ: يَنْفَسِخُ.

وَاخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ لَا يُوفِعُ الفُرْقَةَ.

وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوَجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنَ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ فَالنَّكَاحُ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ انْقِضَاءِ العِذَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ(١).

وَفِي الْأُخْرَىٰ: يَنْفَسِخُ فِي الحَالِ.

وَإِنِ ارْتَدًا مَعًا؛ كَانَ بِمَنْزِلَةِ ارْتِدَادِ أَحَدِهِمَا.

وَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيِ الكَافِرِ كِتَابِيًّا وَالآخَرُ مَجُوسِيًّا أَوْ وَثَنِيًّا؛ لَمْ تَحِلَّ مُنَاكَحَتُهُ، وَلَا أَكُلُ ذَبِيحَتِهِ.

وَالْفُرَقُ المُتَعَلِّقَةُ بِالدِّينِ كُلُّهَا فُسُوخٌ، وَلَيْسَتْ بِطَلَاقٍ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الذِّمِّيُ الْمُرَأَةُ بِلَا وَلِي وَلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ؛ جَازَ النَّكَاحُ، وَلَمْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

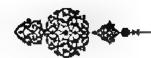
> وَإِنْ عَفَدَ عَلَىٰ ذَاتِ مَحْرَمٍ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ''': إِحْدَاهُمَا: يُقَرُّونَ عَلَىٰ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَتَرَافَعُوا إِلَيْنَا. وَالثَّانِيَةُ: لَا يُقَرُّونَ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

--@ (9)--

⁽٢) تُنظر المسألة: ١١لإنصاف،: ٢٦/٢١.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٠٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٤٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٢/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠١٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٥٤، «الإنصاف»: ٢١/ ٣٥.



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا تُوا أَلِيْسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ غِلْهُ ﴾ (١).

وَالصَّدَاقُ لَا يُتَقَدَّرُ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ اتَّفَاقِهِمْ وَرِضَاهُمْ. وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ مَهْرٍ مُحَرَّمٍ؛ صَحَّ النَّكَاحُ، وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا. وَالخَلْوَةُ يَجِبُ بِهَا كَمَالُ المَهْرِ.

فَإِنْ خَلَا بِهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ أَوْ صَائِمَةٌ أَوْ رَثْقَاءُ أَوْ حَائِضُ وَجَبَ لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ (٢). الصَّدَاقُ كَامِلًا فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ (٢).

ورُوي عَنْهُ: لَا يُكَمَّلُ الصَّدَاقُ.

ُ فَإِنْ خَلَا بِهَا وَهُوَ مُخْرِمٌ أَوْ صَائِمٌ أَوْ مَجْبُوبٌ؛ اسْتَقَرَّ جَمِيعُ الصَّدَاقِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً (٢٠).

فَإِنْ خَلَا بِهَا فِي النَّكَاحِ الفَاسِدِ؛ اسْتَقَرَّ الصَّدَاقُ. وَإِنْ قَبَّلَهَا بِحَضْرَةِ النَّاسِ؛ / اسْتَقَرَّ الصَّدَاقُ.

۱۷۰م

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٢٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٧٩، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٦٩.



⁽١) سورة النساء: ٤.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٢٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٠٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٧٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٧٧، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٠٠.

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ وَجَبَ جَمِيعُ المَهْرِ.

وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا؛ وَجَبَ لَهَا مَهْرُ المِثْلِ، وَلَهَا المِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا العِيرَاثُ،

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ المُسْلِمَةِ وَالذُّمِّيَّةِ.

وَالمُفَوَّضَةُ البُضْعِ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَبْلَ الفَرْضِ؛ وَجَبَ لَهَا المُتْعَةُ. وَالمُنْعَةُ مُقَدَّرَةٌ بِكُسْوَةٍ تُجْزِئُ الصَّلَاةُ فِيهَا.

وَإِذَا فَرَضَ الحَاكِمُ لِلْمُفَوَّضَةِ مَهْرًا أَوْ فَرَضَ لَهَا زَوْجُهَا، وَرَضِيَتْ بِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا المُتْعَةُ، وَوَجَبَ لَهَا نِصْفُ الفَرِيضَةِ فِي إِجْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنُ (١).

وَفِي الأُخْرَىٰ: لَهَا المُتْعَةُ.

فَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَسَمَّىٰ لَهَا مَهْرًا فَاسِدًا كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ، أَوْ شَرَطَ أَجَلًا مَجْهُولًا، ثُمَّ طَلَقَهَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا المُتْعَةُ، وَكَانَ لَهَا نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِهَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنَ (1). الرِّوَايَتَيْنَ (1).

وَفِي الأُخْرَىٰ: يَكُونُ لَهَا المُتْعَةُ.

وَالمُطَلَّقَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا مُتْعَةً لَهَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٢٠).

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ١٢٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٨٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٥٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»:=



⁽۱) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٤٥٠ «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٨٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٥ أنظر المسألة: «التمام»: ١٠٥٥ أ، الرؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٥٥، «الإنصاف»: ١٦/ ٢٦٦.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٦/ ١٣١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٨٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ١٠٥٦، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٧١.

وَفِي الْأُخْوَىٰ: لَهَا المُتَّعَةُ.

وَمَنَافِعُ الحُرِّ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَدَاقًا.

وَتَعْلِيمُ القُرْآنِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا، وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (١٠). وَفِي الأُخْرَىٰ: يُجُوزُ ذَلِكَ.

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، فَحَدَثَ مِنْهُ نَمَاءٌ، وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ كَانَ جَمِيعُ النَّمَاءِ لَهَا، سَوَاءٌ حَدَثَ وَهُوَ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ فِي يَدِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَىٰ جَارِيَةٍ بِعَيْنِهَا فَوَلَدَتْ أَوْ غَنَم.

وَإِذَا تَلِفَ الصَّدَاقُ قَبْلَ قَبْضِهِ ؟ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَىٰ فِيمَتِهِ، وَلَا يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَىٰ مَهْرِ المِثْلِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ عَبْدِ بِعَيْنِهِ فَاسْتُحِقَّ، أَوْ خَرَجَ حُوَّا؛ فَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ نَزَوَّجَهَا.

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ عَبْدٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ؛ جَازَ، وَلَهَا الوَسَطُ مِنْ ذَلِكَ. فَإِنْ جَاءَهَا بِقِيمَتِهِ؛ أُجْبِرَتْ عَلَىٰ قَبُولِهَا.

وَكَذَٰلِكَ لَوْ كَانَ العَبْدُ مَوْصُوفًا فَجَاءَ بِقِيمَتِهِ.

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ عَبْدِ بِعَيْنِهِ فَجَاءَهَا بِقِيمَتِهِ؛ لَمْ تُجْبَرُ عَلَىٰ قَبُولِهَا.

وَمَهُرُ المِثْلِ مُعْتَبَرٌ / بِينِسَاءِ أَفْرِبَائِهَا مِنَ الْعَصَبَاتِ وَغَيْرِهِنَّ، فَيْسَاءُ العَصَبَاتِ: ٧١٠ أَخَوَاتُهَا وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَعَمَّاتُ الْأَبِ وَبَنَاتُ أَعْمَامِ أَخَوَاتُهَا وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَعَمَّاتُ الْأَبِ وَبَنَاتُ أَعْمَام

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١١٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص -٦٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٤٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٦٥، «الإنصاف»: ٢٦/ ٩٩.



⁼ ١/٧٧٠، دالإنصاف: ٢١/ ١٨٠.

(注意)要消

الآب، وَنِسَاءُ الأَرْحَامِ الأُمَّهَاتُ وَأَخَوَاتُهَا وَهُمُ: الخَالَاتُ [وَبَنَاتُهُنَّ] ﴿ وَخَالَاتُ الأُمِّ وَخَالَاتُ الأُمِّ وَاللَّمِّ وَالأُمِّ وَالأَخَوَاتُ مِنَ الأُمِّ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ ﴿ ﴾.

وِّفِي الأُخْرَىٰ: يُغْتَبُرُ بِنِسَاءِ العَصَبَاتِ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الرَّوْجَانِ فِي قَدْرِ المَهْرِ:

فَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا مِثْلَ مَا ادَّعَاهُ الزَّوْجُ أَوْ أَقَلَّ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ. وَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا مَا ادَّعَتْ هِيَ أَوْ أَكْثَرَ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُهَا.

وَإِنْ [كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا](٣) أَقَلَ مِمَّا ادَّعَتْ هِي، وَأَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَىٰ الزَّوْجُ؛ رُجِعَ إِلَىٰ مَهْرِ المِثْل فِي إِخْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ(١).

وَفِي الأُخْرَىٰ: القَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ مَهْرَ المِثْلِ أَوْ أَفَلَّ أَوْ أَكْثَرَ.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا أَلْفًا عَلَىٰ أَنَّ لِأَبِيهَا أَلْفًا، أَوْ أَصْدَفَهَا أَلْفًا عَلَىٰ أَنْ تُعْطِيَ أَبَاهَا أَلْفًا، أَوْ أَصْدَفَهَا أَلْفًا عَلَىٰ أَنْ تُعْطِيَ أَبَاهَا أَلْفًا، أَوْ أَصْدَفَهَا أَلْفًا عَلَىٰ أَنْ تُعْطِيَ آبَاهَا مِنْهَا أَلْفًا؛ فَالصَّدَاقُ صَحِيحٌ فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ. وَالنَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ.

فَإِنْ عَفَا الأَبُ عَنْ نِصْفِ صَدَاقِ البِكْرِ قَبْلَ الدُّحُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ؛ لَمْ

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٢٣، «رؤوس مسائل الكنوذاني» ص ٩٩٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٥٠ به ورؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٧٧١، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٣٠. «الإنصاف»: ٢١/ ٢٣٢.



⁽١) في «الأصل» و ارؤوس مسائل العكبري»: (وبناتهم).

⁽٢) تُنظر المسألة. «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٢٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٨٩، «رؤوس مسائل المقاضي»: ١٠٥٨، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٥٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٧٧، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٨٠.

⁽٣) ليست في «الأصل؟، استدركتها من «الروايتين» و «شرح الخرقي» و «رؤوس مسائل العكبري».

كتاب الصداق ﴾

يَصِحَّ عَفُوهُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (١). وَفِي الأُخْرَىٰ: يَصِحُّ عَفْوُهُ.

وَإِذَ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ عَلَىٰ أَلْفِ دِرْهَمٍ؛ فَالنِّكَامُ جَائِزٌ، وَيُقَسَّمُ الأَلْفُ عَلَىٰ فَدُ^(۱) مَهْرَيهِهِا (۲)](۱).

وَقَالَ أَبُو بَحْرِ مِنْ أَصْحَابِنَا: «النَّكَاحُ صَحِبحٌ، وَيُقَسَّمُ الأَلْفُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ». وَإِذَا قَتَلَتِ الحُرَّةُ أَوِ الأَمَةُ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا.

وَإِذَا اشْتَرَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِثَمَنَ / فِي الذِّمَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ تَحَوَّل ٧١٠ مَهْرُهَا إِلَىٰ ذِمَّتِهِ، كَالغَرِيمِ إِذَا اشْتَرَىٰ العَبْدَ المُدَبَّرَ.

وَلِلْمَرْ أَةِ أَنْ تَرُدَّ الصَّدَاقَ بِالْعَيْبِ الْيَسِيرِ وَالْكَبِيرِ.

وَالزِّيَادَةُ فِي الصَّدَاقِ؛ جَائِزَةٌ، وَهِي ثَابِتَةٌ إِنْ دَخَلَ بِهَا أُو مَاتَ عَنْهَا.

وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ كَانَ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَنِصْفُ الزِّيَادَةِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا نِكَاحًا فَاسِدًا، وَسَمَّىٰ لَهَا مَهْرًا صَحِيحًا وَدَخَلَ بِهَا؛ فَلَهَا المُسَمَّىٰ، وَإِنْ زَادَ عَلَىٰ مَهْرِ الْمِثْلِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَدَخَلَ بِهَا وَقَدْ سَمَّىٰ لَهَا مَهْرًا؛ تَعَلَّقَ المَهْرُ بِرَقَبَتِهِ، وَثَبَتَ الخُمُسَانِ مِنَ المُسَمَّىٰ، وَلَمْ يَثْبُتْ جَمِيعُهُ.

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَىٰ مَهْرِ مُسَمَّىٰ بِأَجَلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّةَ الأَجَلِ؛ فَالأَجَلُ صَحِيحٌ،

⁽٤) في «الأصل»: (مهورهما)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي».



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين: ٢/ ١٢٤، الرؤوس مسائل الهاشمية: ٢/ ٧٧١، الإنصاف: ٢١/ ٢٠١.

⁽٢) أي على مقدار. قالعين ٤: ٥/ ١٨.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٦/ أ، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٦٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٧٣، «الإنصاف»: ٢١/ ١٠١٠.

《[漢] 高川

وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ حُصُولَ الفُرْقَةِ بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ ذِمِّيَّةً عَلَىٰ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَلَهَا مَهْرُ المِثْلِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ عَيْنِهِ .

وَإِذَا تَزَرَّجَ الدِّمِّيُّ ذِمِّيَّةً بِغَيْرِ مَهْرٍ، كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي دِينِهِ^(۱)، ثُمَّ تَرَافَعَا إِلَيْنَا؛ حُكِمَ لَهَا بِمَهْرِ المِثْل.

وَإِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّنُولِ، وَقَدِ اشْتَرَتْ بِالصَّدَاقِ جَهَازٌا؛ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَرُدَّ نِصْفَ العَيْنِ الَّتِي قَبَضَتْ مِنْهُ.

وَإِذَا كَانَ الصَّدَاقُ [مُعَيَّنًا](١)، فَوَهَبَتْهُ لَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ رَجَعَ عَلَيْهَا بِيضِفِ قِيمَتِهِ فِي إِحْدَى الرِّوَاتِتَيْنِ (١).

وَفِي الأُخْرَىٰ: لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ.

فَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ مُسَمَّىٰ فِي الذِّمَّةِ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ؛ فَهُوَ مَبْنِيٍّ عَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ فِي المُعَيِّنِ:

- فَإِنْ قُلْنَا: ﴿إِذَا كَانَ مُعَيِّنَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا ﴾ فَأَوْلَىٰ أَلَّا يَرْجِعَ هَاهُنَا.

- وَإِنْ قُلْنَا: ﴿ يَرْجِعُ إِذَا كَانَ مُعَيَّنَا ﴾ فَهَلْ يَرْجِعُ إِذَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ ؟ عَلَىٰ وَجُهَيْنِ (١٠). أَصْلُهَا: إِذَا كَانَ الصَّدَاقُ دَيْنًا، وَحَالَ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ، فَوَهَبَتْهُ / قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ

Î/vr

⁽٤) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢١/ ٢١٦.



⁽١) كذا في االأصل٤، ولعل الصواب: (وكان ذلك جائرًا في دينهم).

⁽٢) في الأصل؛ (معيبًا).

⁽٣) نُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ١٢٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٠٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: مسائل الفاشمي»: ٢/ ١٠٧٤، «الإنصاف»: ٢١٠/ ٢٠٠٠.

ر كتاب الصداق كي الصداق كي الصداق المناق الم

الزَّوْجِ، فَهَلْ تَكُونُ زَكَاتُهُ عَلَىٰ الزَّوْجَةِ أَوْ عَلَىٰ الزَّوْجِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١٠: إِحْدَاهُمَا: عَلَىٰ الزَّوْجَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: عَلَيْهِ.

وَإِذَا سَلَّمَتِ المَرْأَةُ نَفْسَهَا قَبْلَ قَبْضِ صَدَاقِهَا؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنَ التَّسْلِيمِ، بَلْ لَهَا أَنْ تُطَالِبَ بِالصَّدَاقِ فِي قَوْلِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا(').

وَفِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ ("): لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ حَتَّىٰ تَقْبِضَ صَدَاقَهَا.

فَإِنْ دَفَعَ امْرَأَتَهُ، فَأَذْهَبَ عُذْرَتَهَا قَبْلَ الْخَلْوَةِ، فَطَلَّقَهَا؛ فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ.

فَإِنْ دَفَعَهَا أَجْنَبِيٌّ، فَأَذْهَبَ عُذْرَتَهَا؛ فَعَلَيْهِ صَدَاقُ مِثْلِهَا.

فَإِنْ أَكْرَهَ أَجْنَبِيَّةً عَلَىٰ الوَطْءِ، أَوْ وَطِئهَا بِشُبْهَةٍ؛ فَعَلَيْهِ المَهْرُ فَقَطْ، وَلَيْسَ لَهَا مَعَ المَهْرُ أَدُشُ البَكَارَةِ.

وَنِثَارُ الغُرْسِ مَكْرُوهٌ، وَيُكْرَهُ أَخْذُهُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يُكْرَهُ.

وَوَلِيمَةُ الْعُرْسِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٣٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧١١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٨٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٨٠٠، «الإنصاف»: ٢١/ ٣٤٨.



⁽١) تُنظر المسألة: االروايتين والوجهين؟: ١/ ٢٣٥، ارؤوس مسائل الهاشمي؟: ١/ ٢٨٤، الإنصاف؟: ٦/ ٣٢١.

⁽٣) هو قول شبخ المؤلف الحسن بن حامد رَحْمَهُ أللَّهُ

(TEN EN)

وَالإِجَابَةُ إِلَىٰ وَلِيمَةِ العُرْسِ وَاجِبَةً.

وَلاَ تُسْتَحَبُّ الوَلِيمَةُ عَلَىٰ غَيْرِ عُرْسٍ مِمَّا [يَحْدُثُ] (١) مِنَ السُّرُورِ، كَالَخِتَانِ وَمَقْدِم غَايْبِ وَنِفَاسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالْأَمَةُ عَلَىٰ النَّصْفِ مِنَ اللَّحُرَّةِ فِي القَسْمِ.

وَالإِذْنُ فِي الْعَزْلِ عَنِ الزُّوْجَةِ الْأَمَّةِ إِلَىٰ الْمَوْلَىٰ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا:

فَإِنْ كَانَتِ الجَدِيدَةُ بِكُرًّا؛ فَضَّلَهَا بِسَبْعَةِ أَيَّامٍ.

وَ إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا؛ خَيَّرَهَا، فَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَ عُنْدَهَا سَبْعًا وَعِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا وَلَمْ تَحْصُلْ لَهَا زِيَادَةٌ، وَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يُفَضَّلُهَا بِهَا، ثُمَّ يُسَوِّي بَيْنَهُنَّ فِيمَا بَعْدُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَافِرَ بِإِحْدَىٰ نِسَائِهِ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ.

فَإِنْ سَافَرَ بِوَاحِدَةٍ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ لِلْبَوَاقِي.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ ضَرْبُ زَوْجَتِهِ فِي ابْتِدَاءِ النُّشُوزِ بَلْ يَهْجُرُهَا، فَإِنِ انْتَهَتْ وَإِلَّا فَلَهُ

٧٢/ب أَنْ / يَضْرِبَهَا.

وَإِذَا وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ بَعَثَ الحَاكِمُ حَكَمَيْنِ يَنْظُرَانِ بَيْنَهُمَا. وَلَيْسَ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يُطَلِّقَاهَا، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ إِلَيْهِمَا.

 ⁽١) تصحفت في «الأصل؛ إلى: (عدت)، والتصويب من قشرح الخرقي، وقرؤوس مسائل العكبري،





المرابعة ال

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْتًا إِلَّآ أَن يَعَافَاۤ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ بِهِ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ مِنْ إِلَا أَن يَعَافَاۤ أَلَّا لَهُ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ تَهِمِ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ تَهِمِ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ تَهِمِ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ مِنْ إِلَا أَنْ يَعْلَمُ أَلَا يُقِيمَا مُدُودَ أَللَّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ تَهِمِ عَلَيْهِمَا فِي الْمُعَلِّمُ اللَّهُ أَلَّا لَهُ عَلَيْهِمَا مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فِي الْمُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْ

وَالخُلْعُ فَسُخٌ وَلَيْسَ بِطَلَاقِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ^(٢). وَفِي الأَّخْرَىٰ: هُوَ [طَلَاقً]^(٣).

> وَيَصِحُّ الخُلْعُ مَعَ اسْتِقَامَةِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ. وَيُكْرَهُ الخُلْعُ بِأَكْثَرَ مِنَ المَهْرِ.

فَإِنْ خَالَعَ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ الخُلْعُ.

فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَىٰ غَيْرِ عِوَضٍ؛ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ.

وَإِنْ نَوَىٰ بِهِ الطَّلَاقَ؛ كَانَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا. وَإِنْ نَوَىٰ بِهِ الطَّلَاقَ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايتَيَّنِ (''.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٣٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٢٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٠٩٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»:-



⁽١) سورة البقرة: ٢٢٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ١٣٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٧١٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٨٨/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري» ٢/ ١٠٩١، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٨٦، «الإنصاف»: ٢٢/ ٩٦.

⁽٣) في االأصل؟: (فسخ)، والتصويب من «الروايتين والرجهين» و «رؤوس مسائل القاضي».

المِنْ الْفِيْفِينَ الْمُنْ الْفِيْفِينَ الْمُنْ الْمُنْفِينِ

وَفِي الأَخْرَىٰ: يَكُونُ خُلْعًا صَحِيحًا.

وَالمُخْتَلِعَةُ لَا يَلْحَقُّهَا الطَّلَاقُ بِحَالٍ.

وَإِذَا خَالَعَ المُسْلِمُ امْرَأْتَهُ عَلَىٰ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ؛ فَالْخُلْعُ وَاقِعٌ بِهَا، وَلَيْسَ لَهُ

وَإِذًا اخْتَلَعَتْ عَلَىٰ مَا فِي بَطْنِ جَارِيَتِهَا؛ صَحَّ الخُلْعُ.

فَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ؛ كَانَ لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَلَا شَيْءَ.

وَكَذَلِكَ الخُلْعُ بِمَا يُثْمِرُ نَخْلُهَا الْعَامَ.

وَإِذَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ الخُلْعَ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَىٰ الخُلْع المُطْلَقِ:

ـ فَإِنْ قُلْنَا: «يَكُونُ بَائِنًا» فَمِثْلُهُ هَاهُنَا.

- وَإِنْ قُلْنَا: «يَكُونُ رَجْعِيًّا» فَمِثْلُهُ هَاهُنَا، يَكُونُ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ، فَإِنْ نَوَى بهِ الطُّلَاقَ؛ كَانَ رَجْعِيًّا.

وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَىٰ مَا فِي هَذَا البَيْتِ مِنْ مَتَاعِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي البَيْتِ شَيْءٌ؛ فَإِنَّهَا تُرُدُّ المَهْرَ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ.

وَإِذَا اخْتَلَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي مَرَضِهَا؛ كَانَ الخُلْعُ مُقَدَّرًا بِمِيرَاثِهِ مِنْهَا.

وَإِذَا خَلَعَ امْرَأْتُهُ عَلَىٰ رَضَاعِ الْمِنْهَا سَنَتَيْنِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ.

فَإِنْ مَاتَ ابْنُهَا قَبْلَ أَنْ تُرْضِعَهُ شَيْئًا؛ رَجَعَ عَلَيْهَا بِقِيمَةِ الرَّضَاعِ لِلْمُدَّةِ المَشْرُوطَةِ.

وَإِذَا خَلَعَ امْرَأَتُهُ / عَلَىٰ أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِي العِدَّةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا؛ جَازَ، وَبَرِئَ مِنَ النَّفَقَةِ.

٢٠ ٧٨٧، «الإنصاف»: ٢٢/ ١٥.



4

وَيَمْلِكُ الأَبُ أَنْ يُطَلِّقَ عَلَىٰ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ، بِعِوَضٍ وَبِغَيْرِ عِوَضٍ، وَيَمْلِكُ الأَبُ أَنْ يُطَلِّقَ عَلَىٰ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَالمَجْنُونِ، بِعِوَضٍ وَبِغَيْرِ عِوَضٍ، وَقَدْ خَرَّجَهَا أَبُو بَكُرٍ - صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الخَلَالِ - عَلَىٰ وَجُهَيْنِ (۱). وَلا يَجُوذُ خُلْعُ الأَب عَلَىٰ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ بِمَالِهَا.

وَإِذَا اخْتَلَعَتِ الْأَمَةُ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا بِعِوَضِ مُعَيَّنِ، بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ؛ فَالخُلْعُ صَحِيحٌ، وَالفُرْقَةُ وَاقِعَةٌ، وَلَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ العَيْنَ، وَلَكِنْ تُتَبَعُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ، أَوْ بِقِيمَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ بَعْدَ العِنْقِ.

وَإِذَا خَلَعَ امْرَأَتَهُ بِمَالٍ عَلَىٰ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا العِدَّةَ؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالمَالِ، وَبَطَلَ الشَّرْطُ.

وَإِذَا قَالَتْ لِزَوْجِهَا: "طَلِّقْنِي ثَلَاثًا عَلَىٰ أَلْفٍ" أَوْ " بِأَلْفِ" وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةٌ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الخُلْعِ؛ لَمْ يَتَحَالَفَا، وَكَانَ القَوْلُ قَوْلَ الْمَرْأَةِ (''. ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ. وَتَتَخَرَّجُ رِوَايَةٌ أُخْرَى: القَوْلُ قَوْلُهُ.

وَأَصْلُ الوَجْهَيْنِ: اخْتِلَافُ المُضَارِبِ وَرَبِّ المَالِ فِي قَدْرِ الرِّبْحِ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ^(٢):

إَحْدَاهُمًا: القَوْلُ قَوْلُ العَامِلِ.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٩٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٢٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٣٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٠١، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٩١، «الإنصاف»: ٢٢/ ١٧.

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٥٠، (رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٧٨، (رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٠/ أ، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٢٠٠١، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٩٣، (الإنصاف»: ٢٢/ ١١٦.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٣١٧.

المائج القِنعير الم

وَالنَّانِيَةُ: القَوْلُ قَوْلُ رَبِّ المَالِ.

وَإِذَا خَالَعَهَا أَوْ بَارَأَهَا عَلَىٰ عَبُدٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ دِينَادٍ ! صَعَّ الخُلْعُ بِالعِوَضِ، وَيَتَرَاجَعَانِ بِمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَىٰ صَاحِبِهِ مِنَ المَهْرِ وَغَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ الخُلْمُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا؛ رَجَعَ إِلَيْهِ نِصْفُ المَهْرِ مَعَ عِوَضِ الخُلْعِ. فَإِنْ كَانَتْ قَدْ قَبَضَتِ المَهْرَ؛ أَخَذَ مِنْهَا نِصْفَ المَهْرِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَبَضَتْهُ؛ سَقَطَ النَّصْفُ، وَأَخَذَتْ مِنْهُ النَّصْفَ، وَدَفَعَتْ إِلَيْهِ مَالَ الخُلْع.

وَإِذَا قَالَ لَهَا: ﴿إِنْ أَعْطَيْتِينِي أَلْفًا ﴾ أَوْ قَالَ: ﴿إِذَا أَعْطَيْتِينِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ۗ فَهُوَ عَلَىٰ التَّرَاخِي حَنَّىٰ تُعْطِيَهُ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: "طَلَّقِي نَفْسَكِ بِأَلْفٍ" أَوْ "عَلَىٰ أَلْفِ" فَهُوَ عَلَىٰ التَّرَاخِي، فَمَتَىٰ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا؛ اسْتُحِقَّ العِوَضُ.

٣٣ وَإِذَا عَلَّنَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: / ﴿إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ا ثُمَّ أَبِانَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَوُجِدَتِ الصَّفَةُ [وَهِيَ](١) دُخُولُ الدَّارِ ؛ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، سَوَاءٌ بَانَتْ بِالثَّلَاثِ أَوْ بِمَا دُونَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ وُجِدَتِ الصِّفَةُ فِي حَالِ البَيْنُونَةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَوُجِدَتِ الصَّفَةُ ثَانِيًّا فِي النَّكَاحِ الثَّانِي؛ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ^(٢).

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿ لَا تَعُودُ ٩.

وَاخْتَلَفّتِ الْرّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدُ رَضِي لِنَهُ عَنْهُ إِذَا عَلَّنَ العِتْنَ بِصِفَةٍ، ثُمَّ بَاعَهُ، وَوُجِدَتِ

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٣٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٠/ أ، «رؤوس مسائل الفُكيري»: ٢/ ١١٠٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٩٤، «الإنصاف»: ٢٢/ ١١٩.



⁽١) في الأصل1: (وهو).

كتاب الخلع ﴾

الصَّفَةُ فِي مِلْكِ الغَيْرِ، ثُمَّ مَلَكَهُ، وَوُجِدَتِ الصِّفَةُ، هَلْ يُعْتَقُ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١). وَإِذَا قَالَتِ المَرْأَةُ لِزَوْجِهَا: "اخْلَعْنِي وَلَكَ ٱلْفُ دِرْهَمِ" أَوْ قَالَتْ: "طَلَقْنِي وَلَكَ آلفُ دِرْهَمِ" فَفَعَلَ ذَلِكَ؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَلَزِمَهَا الأَلْفُ.

وَإِذَا خُالَعَهَا عَلَىٰ هَذَا الدُّنَّ، فَإِنْ هُوَ خَمْرٌ؛ كَانَ عَلَيْهَا قِيمَتُهُ لِلْخُلْعِ.

وَكَلَلِكَ لَوْ خَالَعَهَا عَلَىٰ عَبْدِ فَخَرَجَ حُرًا، أَوْ خَالَعَهَا عَلَىٰ عَبْدِ فَوَجَدَهُ حَلَالَ الدَّمِ بِقِصَاصٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقُتِلَ عَبْدُهُ وَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَرْشِ العَيْبِ.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١١٢، •الإنصاف، ١١/ ٧٠.



是過意料



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلطَّلَاقُ مَرَّتَانَّ فَإِمْسَاكُ مِعْرُونِ أَوْلَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ﴾ (١).

وَالسُّنَّةُ فِي الطَّلاقِ مِنْ وَجُهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي الوَقْتِ.

وَالنَّانِي: فِي الْعَدَدِ.

أُمَّا الْوَقْتُ:

فَأَنْ يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ فِي ذَلِكَ الطُّهْرِ، أَوْ حَامِلًا قَدِ اسْتَبَانَ حَمْلُهَا، أَوْ صَغِيرَةُ، أَوْ آيِسَةٌ، أَوْ غَيْرَ مَذْخُولٍ بِهَا.

فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ؛ وَقَعْ، وَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا.

وَّاسْتُحِبُّ لَهُ الرَّجْعَةُ، وَلَمْ نَجِبْ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ إِنَّ طَلَّقَهَا فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ.

وَأَمَّا الْعَدُدُ:

بِأَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً فِي طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعُهَا فِيهِ، وَيَدَعَهَا حَتَّىٰ تَبِينَ بِمُضِيِّ العِدَّةِ. فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، أَوْ فَرَّقَ الثَّلَاثَ عَلَىٰ الأَقْرَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَفِيهِ رِوَاتِتَانِ (*):

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٤٥، «رازوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٣٦، (رؤوس=



⁽١) سورة البقرة: ٢٢٩.



1/YL

إِحْدَاهُمَا: / قَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا وَيَقَعُ. وَالنَّانِيَةُ: قَدْ تَرَكَ الأَوْلَىٰ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

فَأَمَّا طَلَاقُ الحَامِلِ؛ فَفِيدِ رِوَابَتَانِ⁽¹⁾:

إِحْدَاهُمَا: لَا تُطَلَّقُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، كَالْمَائِلِ. وَالثَّانِيَةُ: يَجُوزُ أَنْ تُطَلِّقَ ثَلَاقًا بِكَلِمَةٍ.

وَهَكَذَا حُكْمُ الصَّغِيرَةِ، وَالآيِسَةِ، وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلُ بِهَا.

وَالطَّلَاقُ عَلَىٰ ضَّرَّبَيْنِ:

ـ صَرِيحٌ.

ـ وَكِنَايَةٌ.

أمًّا الصَّرِيحُ:

فَثَلَاثَةً ٱلْفَاظِ: «الطَّلَاقُ» وَ«السَّرَاحُ» وَ«الفِرَاقُ».

فَإِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» أَوْ «مُطَلَّقَةٌ» أَوْ «أَنْتِ الطَّلَاقُ» أَوْ «أَنْتِ [طَلَاقً]^(۱) « وَقَعَ، نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ، وَتَكُونُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «سَرَّحْتُكِ» وَ«أَنْتِ مُسَرَّحَةٌ» أَوْ «فَارَقْتُكِ».

وَأَمَّا الكِنَايَةُ:

فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهَا إِلَّا بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ، أَوْ دِلَالَةِ حَالِ يَنْضَمُّ إِلَىٰ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ



⁼ مسائل القاضي»: ١٤١/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١١٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٧٩٩ «الإنصاف»: ٢٢/ ١٦٩.

⁽١) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢٢/ ١٩٠.

⁽٢) في «الأصل»: (طلاقا).

4 (FEE) BY



الطَّلَاقِ، أو الغَضَبِ. وهِي عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: - كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ.

ـ وَكِنَايَةٌ خَفِيَّةٌ.

أُمَّا الظَّاهِرَّةُ:

نَحْوُ: «الحَلِيَّةُ» وَ«البَرِيَّةُ» وَ«البَائِنَةُ» وَ«بَتَّةٌ» وَ«بَتْلَةٌ» وَ«الْحَقِي بِأَهْلِكِ» وَ«أَنْتِ خُرَّةٌ» وَ«أَنْتِ الحَرَجُ» وَ«أَنْتِ طَالِقٌ لا رَجْعَةً لِي عَلَيْكِ» وَ«أَمْرُكِ بِيَدِكِ» وَ«تَقَنَّعِي» خُرَّةٌ» وَ«أَمْرُكِ بِيَدِكِ» وَ«تَقَنَّعِي» وَنَوَىٰ الطَّلَاقَ أَوْ هُنَاكَ دِلَالَةٌ ، وَقَعَ الثَّلَاثُ، نَوَىٰ الثَّلَاثَ أَوْ دُونَهُ، مَدْخُولٌ بِهَا أَوْ عَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا .

وَأَمَّا الخَفِيَّةُ:

نَحْوُ قَوْلِهِ: «اخْرُجِي، وَ«تَجَرَّعِي» وَ«ذُوقِي» وَ«اذُهبِي» وَ«أَنْتِ مُخَلَّاةً» وَ«وَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ» وَ«اخْتَارِي، وَنَوَىٰ الطَّلَاقَ، وَنَوَىٰ وَاحِدَةً، رَجْعِيَّةُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ العَدَدَ.

فَإِنْ نَوَىٰ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؛ وَقَعَ مَا نَوَاهُ مِنَ العَدَدِ.

وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي قَوْلِهِ: «اعْتَدِّي، وَ«اسْتَبْرِئِي رَحِمَكِ» وَ«انْكِحِي مَنْ شِيْتِ» وَ«حَلْب لِلْأَزْوَاجِ» وَ«حَبْلُكِ عَلَىٰ غَارِبِكِ» وَ«لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكِ» (١٠):

فَرُوِيٌ عَنْهُ: أَنَّهَا كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ يَقَعُ بِهَا الثَّلَاثُ,

وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهَا خَفِيَّةٌ يَقَعُ مَا نَوَاهُ.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٤٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٧٤١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٢/ ب. «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٢٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٠٥، «الإنصاف»: ٢٢/ ١٤٥.





وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَنَوَىٰ الحُرِّيَّةَ؛ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وَلَوْ قَالَ لِامْرَأْتِهِ: ﴿ أَنْتِ حُرَّةً ﴾ وَنَوَىٰ بِهِ الطَّلَاقَ ؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ» / أَوْ قَالَ لَهَا: «أَمْرُكِ بِيَدِكِ» وَقَالَتْ لَهُ: ٧٠ب «طَلَّقْتُكَ» لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ شَيْءٌ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأْتِهِ: "أَنْتِ طَالِقٌ " وَنَوَىٰ ثَلَاثًا؛ لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةٌ.

وَإِذَا كُتَبَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ؛ وَقَعَ، نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ.

وَإِذَا طَلَّقَ بِقَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ؛ لَمْ يَقَع الطَّلَاقُ.

وَإِذَا خَيَّرَ زَوْجَتَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ [ذَلِكَ كِنَايَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ](١) تَحْتَاجُ إِلَىٰ نِيَّةِ الزَّوْجَيْنِ لِلْفُرْقَةِ.

وَكَذَلِكَ «أَمْرُكِ بِيَدِكِ».

وَإِذَا خَيْرَهَا، وَنُوَىٰ الطَّلَاقَ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَنُوَتِ الطَّلَاقَ؛ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ. فَإِنْ نَوَىٰ الثَّلَاثَ، وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَنَوَتِ الثَّلَاثَ؛ طُلِّقَتْ ثَلَاثًا.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: «اخْتَارِي» وَنَوَىٰ بِهِ الطَّلَاقَ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تَنْوِ المَرْأَةُ الطَّلَاقَ؛ لَمْ يَقَعْ حَتَّىٰ تَنْوِيَ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: «أَمْرُكِ بِيَدِكِ» وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا؛ وَقَعَ الثَّلَاثُ، سَوَاءٌ نَوَىٰ الزَّوْجُ الثَّلَاثَ أَوْ نَوَىٰ وَاحِدَةً.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: «اخْتَارِي نَفْسَكِ» فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ، مَا لَمْ [تَأْخُذْ] (٢) فِي عَمَل يَقْطَعُ حُكْمَ المَجْلِسِ.



⁽١) سقط من «الأصل ا، استدركته من «رؤوس مسائل العُكبري».

⁽٢) في «الأصل»: (يأخذ).



وَلَوْ قَالَ لَهَا: ﴿ أَمْرُكِ بِيَدِكِ ؟ كَانَ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا، فِي المَجْلِسِ وَبَعْدَ المَجْلِسِ، مَا لَمْ يَمَسَّهَا أَوْ تَفْسَخَ.

وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: "اخْتَارِي تَفْسَكِ اوَ الْمُرُكِ بِيَدِكِ الْوَ "طَلَّقِي نَفْسَكِ إِنْ شِئْتِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَذَا القَوْلِ ؛ فَلَهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: ﴿ طَلِّقِي نَفْسَكِ ثَلَاثًا ﴾ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً ؛ وَفَعَتْ طَلْقَةٌ.

وَلَوْ قَالَ: ﴿ طَلَّقِي نَفْسَكِ وَاحِدَةٌ * فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا ؛ وَقَعَتْ وَاحِدَةً .

وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: النَّتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ا فَهُوَ ظِهَارٌ ، نَوَىٰ الظُّهَارَ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ .

وَلَوْ حَرَّمَ أَمَتَهُ أَوْ طَعَامَهُ أَوْ مَتَاعَهُ؛ كَانَ حَالِفًا، وَلَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ إِذَا خَنِكَ.

فَإِنْ قَالَ: ﴿إِنْ أَكُلُتُ طَعَامِيَ هَذَا. فَهُوَ عَلَيَّ حَرَامٌ * فَأَكَلَ ؛ حَيثَ.

وَيَقَعُ الْطَّلَاقُ فِي النُّكَاحِ الْفَاسِدِ المُخْتَلَفِ فِي صِحَّتِهِ، نَحْوُ النُّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ وَلَا شُهُودٍ، وَالنُّكَاحِ بِوِلَايَةِ الْفَاسِقِ، وَيْكَاحِ الْمَرُأَةِ فِي عِدَّةٍ أُخْتِهَا.

وَإِذَا قَالَ لِغَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا: ﴿ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ ا طُمُقَتْ ثَلَاثًا.

وَإِنْ قَالَ لِمَدْخُولِ بِهَا: «أَنْتَ طَالَقٌ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ» وَنَوَى بِالثَّالِيَةِ *** والثَّالَاة تأكيد الاولَىٰ وافَهَ مَهَا؛ قُسَلَ مَنْهُ، ولَنْ بَغْغُ إِلَا طَنْفَةٌ.

وإذا عَلَق الطَّلَاقَ مَصِفَةِ لَذَ يَفَعَ قَالَ رُخُودُهَا. سَوَاءً كَالْتَ الصَّغَةُ قَدُّ تَأْتِي لا محالة تَفَوْلِهِ * النَّتَ طَائقَ إِذَا طَلَعَتَ الشَّمْسُ ، وَاحَاء رَأْشُ الشَّهْرِ ، أَوْ كَانَتُ صَعَةً فَذَ لا تَأْتِي لَحْوُ قَوْلُهِ ﴿ إِنَّ قَدِم رَبُدُ ، أَوْ الِنَّ ذَعِلْتِ اللَّهُ } ،

هِيْ قَالَ لَهَا اللَّهِ طَالَقُ إِلَىٰ سَنَةِ الْوَالِلِّي شَهْرِ الْمُشْمَانُ عَلَم النَّبَةُ وَمَعْذَ شَهْر

> عاد وغالاق اللك والاعلم عاد



كتاب الطلاق

وَصِفَةُ الإِكْرَاهِ الَّذِي يَمْنَعُ وُقُوعَ الطَّلَاقِ:

ـ الضَّرْبُ.

ـ وَالْحَبْسُ.

ـ أَوْ أَخْذُ المَالِ.

فَأَمَّا النَّوَاعُدُ فَلَيْسَ بِإِكْرَاهِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (''. وَالأُخْرَىٰ: يَكُونُ إِكْرَاهًا.

وَيَكُونُ الإِكْرَاهُ مِنْ غَيْرِ السُّلْطَانِ.

وَطَلَاقُ إِلسَّكْرَانِ يَقَعُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢٠).

وَالأَخْرَىٰ: لَا يَقَعُ.

وَإِذَا عَقَلَ الصَّبِيُّ الطَّلَاقَ وَطَلَّقَ؛ وَقَعَ طَلَاقُهُ فِي الرِّوَايَةِ المَشْهُورَةِ".

وَرُوِيَ عَنْهُ: لَا يَقَعُ طَلَاقٌ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأْتِهِ: «إِذَا لَمْ أُطَلِّقْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» وَلَا نِيَّةَ لَهُ؛ فَإِنَّ يَمِينَهُ عَلَىٰ المُهْلَةِ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ».

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتَيْنِ: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ثَلَاثًا» وَلَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بِعَيْنِهَا؛ فَإِنَّهُ يُقْرَعُ

4V13

طلال السكوان والصبي

 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ١٥٥، (رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٧٩، (رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٤/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٥٤، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨١٨، (الإنصاف»: ٢٢/ ١٩١.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٥٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٨٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٥٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٥٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨١٩، «الإنصاف»: ٢٢/ ١٣٩.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٥٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٨٢، «رؤوس مسائل القاضي»: مسائل القاضي»: ١١٥٦، «رؤوس مسائل العلمي»: ٢/ ١١٥٦، «الإنصاف»: ٢٢/ ١٣٤.

(深到泉州)

بَيْنَهُمَا، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا القُرْعَةُ فَهِيَ المُطَلَّقَةُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِعَيْنِهَا وَنَسِيَهَا وَتَرْعَ بَيْنَهُنَّ .

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ لَا بِعَيْنِهَا؛ فَإِنَّهُ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ.

وَلا يَجُوزُ لَهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَبْلَ [التَّعْيينِ](١) بِالقُرْعَةِ.

فَإِذًا وَطِئَ؟ لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ الإِقْرَاعِ.

وَلَهُ إِخْرَاجُ إِحْدَاهُنَّ بِالقُرْعَةِ.

وَإِنْ طَلَّقَ إِحْدَىٰ نِسَائِهِ، وَمَاتَ قَبْلَ البَيَانِ؛ قَرَعَ الوَرَثَةُ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا قُرْعَةُ الطَّلَاقِ؛ لَمْ تَرِثْ.

وَإِذَا طَلَّقَ إِحْدَىٰ نِسَائِهِ بِغَيْرِ عَيْنِهَا، فَمَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ؛ لَمْ يَتَعَيَّنِ الطَّلَاقُ فِي الْبَاقِيَةِ، وَقُرَعَ بَيْنَ المَيُّتَةِ وَالحَيَّةِ.

٥٧/ب / وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ» أَوْ «ثُلُثْهَا» طُلِّقَتُ طَلْقَةً.

وَإِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ: «امْرَأْتِي طَالِقٌ» وَلَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَىٰ جَمِيعِهِنَّ.

وَإِذَا فَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» أَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «أَنْتَ حُرُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» وَقَعَ الطَّلَاقُ وَالعِتَاقُ.

وَإِذَا طَلَّقَ ثُمَّ شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ؛ بَنَّىٰ عَلَىٰ اليَقِينِ.

وَالْمَبْتُونَةُ فِي الْمَرَضِ المُخَوِّفِ تَرِثُ، سَوَاءٌ مَاتَ وَهِيَ فِي العدَّةِ أَوْ بَعْدُ الْقِضَائِهَا، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ.

فَإِنْ تَزَوَّجَتْ؛ حُرِمَتِ المِيرَاثَ.

 ⁽١) في «الأصل»: (التعين)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاضي».



الطلاق المحالية المحا

فَإِنْ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ، فَطَلَّقَ؛ لَمْ تَرِثْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (''. وَالْأَخْرَىٰ: تَرِثُهُ.

فَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: ﴿إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴿ فَجَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ وَهُوَ على الطَّلَا مَرْتُهُ أَوْ قَالَ لَهَا فِي حَالِ الصَّحَّةِ: ﴿أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ فَعَلَ فُلَانٌ كَذَا وَكَذَا ۗ الطَّلَا فَهَا فِي حَالِ الصَّحَّةِ: ﴿أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ فَعَلَ فُلَانٌ كَذَا وَكَذَا ۗ الطَّلَا فَعَلَهُ فِي حَالِ المَرضِ ؟ وَرِثَتُهُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنَ () .

وَالْأُخْرَىٰ: لَا تَرِثُ.

نَإِنْ عَلَقَ الطَّلَاقَ فِي حَالِ الصِّحَّةِ بِفِعْلِهَا، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ فِي حَالِ المَرَضِ: - فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مِمَّا لَهَا مِنْهُ بُدُّ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: "إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا" أَوْ "صَلَّيْتِ تَطَوَّعً" وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنَ ("):

إِحْدَاهُمَا: تَرِثُ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا تُرِثُ،

وَأَصْلُ الرِّوَايَتَيْنِ: إِذَا سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ.

. وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: "إِنْ أَكَنْتِ» أَوْ «شَرِبْتِ» أَوْ «كَلَّمْتِ أَوْ «ضَرِبْتِ» أَوْ «كَلَّمْتِ أَبَاكِ» أَوْ «صَلَّيْتِ الظُّهْرَ» فَفَعَلَتْ ذَلِكَ هَلْ تَرِثُهُ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ أَبْضًا (1).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٧٠، «الإنصاف»: ١٨/ ٣٠٠.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٠ ١٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٩١، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٤٦٦/ أ. ارؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٦٦٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٢٤، «الإنصاف»: ١٨/ ٣٠٠.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٠/٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٩٢، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٤٦/ أ. ارؤوس مسائل العُكبري»: ٢/٢٦٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٢٥، «الإنصاف»: ١٨/ ٢٠٠.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٧٠٠ «الإنصاف»: ٨٨/ ٣٠٠.

() [] [] []

··•

وَإِذَا قَذَفَهَا وَلَا عَنَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ؛ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (')؛ لِأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ. وَإِنْ كَانَ القَذْفُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ، وَاللَّعَانُ فِي حَالِ المَرَضِ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ ('').

فَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فِي صِحَّتِي، وَقَدِ انْقَضَتْ عِدَّتُكِ» فَصَدَّقَتُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ فَلَا مِيرَاتَ لَهَا.

فَإِنْ أَقَرَّ لَهَا بِدَبْنِ، أَوْ وَصَّىٰ لَهَا بِوَصِيَّةٍ؛ فَلَهَا الأَقَلُّ مِنَ الوَصِيَّةِ وَالدَّيْنِ وَمِنَ ٧٦ / المِيرَاثِ.

عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِهِ: «إِذَا خَالَعَنْهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهَا عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ مِيرَاثِهِ مِنْهَا؛ لَمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ»(">.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأْتِهِ: «يَدُكِ» أَوْ «رِجْلُكِ طَالِقٌ» طُلُقَتْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لِعَهٰدِهِ أَوْ أَمَتِهِ؛ عُتِقَ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا: «شَعْرُكِ» أَوْ «ظُفْرُكِ» أَوْ «سِنَّكِ طَالِقٌ» لَمْ تُطَلَّقْ، وَلَمْ تُعْتَقْ. وَإِذَا أَبَانَهَا بِدُونِ الثَّلَاثِ، فَنكَحَتْ غَيْرَهُ وَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ نكَحَهَا الأَوَّلُ، فَإِنَّهَا تَعُودُ مَعَهُ عَلَىٰ مَا بَقِي مِنَ الطَّلَاقِ الأَوَّلِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايتَيْنِ (1).

وَفِي الأُخْرَىٰ: تَعُودُ عَلَىٰ طَلَاقِ ثَلَاثٍ. وَالطَّلَاقُ مُعْتَبَرٌ بِالرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.

⁽١) تُنظر المسألة: «الهداية» ص ٣٢٢، «المستوعب»: ٢/ ٧٣٦.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين رالوجهين»: ٢/ ٧١، «الإنصاف»: ٢١/ ٢٢٤.

⁽٣) هذا معنى رواية إسحاق بن منصور الكوسج في امسائله؛ رقم: ١٣٦٥ و ١٢٨٨.

^(\$) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢٦٣/، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٦٨، «الإنصاف»: ٢٣/ ٩٩.



فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا؛ مَلَكَ مِنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، حُرَّةً كَانَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً. وَإِذَا كَانَ عَبْدًا؛ مَلَكَ طَلْفَتَيْنِ، حُرَّةً كَانَتْ أَمْ أَمَةً.

وَإِذَا قَالَ لَهَا: "أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فِي اثْنَتَيْنِ" وَكَانَ عَارِفًا بِالضَّرْبِ وَالحِسَابِ؟ وَقَعَ طَلْقَتَانِ، سَوَاءٌ نُوى مُوجَبَهُ عِنْدَ أَهْلِ الحِسَابِ أَوْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَنْوِهِ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: "إِنْ لَبِسْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» وَقَالَ: "نَوَيْتُ نُوْبًا دُونَ ثَوْبٍ دُيِّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَلَىٰ.

وَهَلْ يُصَدَّقُ فِي الحُكْمِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١).

وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: ﴿أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ﴾ وَ ﴿طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّ جَكِ ﴾ وَفَعَ الطَّلَاقُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتِيْنِ (١٠).

وَفِي الأَخْرَىٰ: لَا يَقَعُ.

وَإِذَا قَالَ لِزَوْ جَتِهِ، وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ «قَبْلَهَا وَاحِدَةٌ» وَقَعَ عَلَيْهَا طَلْفَةٌ.

وَإِذَا قَدَّمَ الطَّلَاقَ عَلَىٰ وُجُودِ شَرْطِهِ؛ وَقَعَ، سَوَاءٌ كَانَ كَائِنَا لَا مَحَالَةَ، مِثْلَ قَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ» أَوْ «قَبْلَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِشَهْرٍ» وَفَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ / ذَلِكَ بِشَهْرٍ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَلَّا يُوجَدَ مِثْلَ أَنْ يُعَلِّقَهُ "قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ" أَوْ "قَبْلَ دُخُولِ الدَّارِ بِشَهْرٍ".

⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٧/ أ، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٧٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٩، «الإنصاف»: ٢٢ ٢٨٩.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٤٧، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٧٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٢٨.

A CHARLES



وَإِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً» أَوْ «لَا شَيْءَ» لَمْ يَقَعْ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَىٰ ثَلَاثٍ ﴾ طُلِّقَتِ اثْنَتَيْنِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايتَيْنِ (١٠). وَفِي الْأُخْرَىٰ: تُطَلَّقُ ثَلَاثًا،

وَأَصْلُ الرِّوَايَتَيْنِ: إِذَا حَلَفَ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا يَفْعَلَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الفِطْرِ، هَلْ يَذْخُلُ يَوْمُ الفِطْرِ فِيهِ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ ('')، وَكَذَلِكَ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ الثَّالِئَةَ حَدُّ بِيَوْمِ الفِطْرِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: ﴿ إِنْ دَخَلْتِ هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ ﴾ أَوْ اكَلَّمْتِ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ فَأَنْتِ طَالِقٌ » فَدَخَلَتْ إِحْدَاهُمَا أَوْ كَلَّمَتْ أَحَدَهُمَا ؛ طُلِّقَتْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تُطَلَّقُ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدِ» وَلَا نِيَّةَ لَهُ؛ طُلِّقَتْ إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ مِنْ غَدٍ. فَإِنْ قَالَ: «عَنَيْتُ آخِرَ النَّهَارِ» دُيِّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

وَهَلْ يُصَدَّقُ فِي الحُكْم؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (1).

وَإِذَا قَالَ لِا مُرَأَتِهِ: «أَنْتِ طَالِنٌ كَيْفَ شِئْتِ، لَمْ يَقَعْ [فَوْلُ](() الزَّوْجِ حَتَّىٰ تَشَاءَ المَرْأَةُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «حَيْثُ شِئْتِ».

⁽٥) في الأصل؛ (قبول)، والمثبت من الرؤوس مسائل العكبري،



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٧/ أه ارؤوس مسائل الهاشمي»: ٢٠٠/، ١٤٠، الإنصاف: ٢٢/ ٢٢٧.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٢٣٩.

⁽٣) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٧٦٤، (رؤوس مسائل القاضي؛: ١٤٦/ب، (رؤوس مسائل الغاضي؛: ٢/ ٨٤٩.

 ⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٤٨، «رؤوس مسأئل القاصي»: ١٤٦/ب، فرؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ١١٧٦.

الطلاق المحالات المحا

وَإِذَا قَالَ لَهَا: "إِنْ كُنْتِ تُحِبِّينَ أَنْ يَقِيَكِ (١) اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْفَالَتْ: وَأَنْ عَلَيْكُ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْفَالَتْ: وَأَنْ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْفَالَتْ: وَأَنْ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ الْ

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: ﴿إِنْ كُنْتِ تَبْغَضِينَ ۗ لِشَيْءٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا تُحِبَّهُ، مِثْلِ الحَيَاةِ وَكُذُولِ الجَنَّةِ، فَقَالَتْ: ﴿أَنَا أَبْغَضُهُ ﴾ طُلُقَتْ أَيْضًا.

وَلَا تَنْعَقِدُ صِفَةُ الطَّلَاقِ قَبْلَ النَّكَاحِ بِحَالٍ، لَا فِي عُمُومِ النِّسَاءِ وَلَا فِي عُمُومِهِنَّ.

فَإِذَا قَالَ: «كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّ جُهَا فَهِيَ طَالِقٌ» أَوْ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّ جْتُ فُلَانَةَ فَهِي طَالِقٌ» أَوْ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّ جْتُ فُلَانَةَ فَهِي طَالِقٌ» لَمْ يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ.

وَلَوْ قَالَ: «إِنْ مَلَكْتُ فُلانًا فَهُو حُرًّا فَمَلَكَهُ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (٢٠):

إِحْدَاهُمَا: لَا تَقَعُ الحُرِّيَّةُ، كَالطَّلَاقِ.

وَالثَّانِيَةُ: تَقَعُ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

-0(0) (0)/0-

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٤١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦٦/ب، «الإنصاف»: ٨٥/١٩.



⁽١) كذا في الأصل، والمقصود أن يعلق الزوج الطلاق بحبها لشيء لا شك أنها لا تحبه مثل (عذاب النار) أو (بغض الجنة) فتجيب مما يخالف هواها؛ لِتُطلَّق، ولعل المثبت مصحف من (يعذبك) وهو موافق لكتب المذهب الفروعية.





1/٧٧

عرب الرّجعة الرّجة الرّ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيُعُولَنُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَالِكَ إِنْ أَرَادُوٓ أَ إِصْلَاحًا ﴾ (١).

وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَرُوِيَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ تَحْرِيمِهَا.

وَالوَطْءُ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ يُوجِبُ الرَّجْعَةَ.

وَاللَّمْسُ لِشَهْوَةٍ وَالنَّظَرُ إِلَىٰ الفَرْجِ لَا يُوجِبُ الرَّجْعَةَ (٣) عَلَىٰ المَنْصُوصِ عَنْهُ (١). وَتَتَخَرَّجُ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: أَنَّهُ يُوجِبُ الرَّجْعَةَ.

وَأَصْلُ ذَلِكَ تَحْرِيمُ المُصَاهَرَةِ، هَلْ تَثْبُتُ بِذَلِكَ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٥)، كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأْتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ وَطِئَهَا؛ فَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ قُلْنَا: "إِنَّهَا



⁽١) سورة البقرة: ٢٢٨.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ١٦٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٩٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٨٠٣٢، «الإنصاف»: ٣٦/ ٨٥.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ٨٠٠، «رؤوس مسائل العكبري»: ٢/ ١١٨١. «الإنصاف»:
 ٩٠/٢٣.

⁽٤) في رواية أحمد بن القاسم، أخرجها عنه غلام الخلال في ازاد المسفر؛ رقم: ٢٦٥٩.

⁽٥) تُنظر المسألة ص ٤٠٣.



مُنَاحَةً" أَوْ «مُحَرَّمَةٌ".

وَالإِشْهَادُ عَلَىٰ الرَّجْعَةِ مُسْتَحَبُّ وَلَيْسَ بِوَاجِبِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (''. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَىٰ: الإِشْهَادُ وَاجِبٌ، لَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ بِعَدَمِهِ. وَإِصَابَةُ الزَّوْجِ النَّانِي بَعْدَ الطَّلَاقِ النَّلَاثِ؛ شَرْطٌ فِي عَوْدِهَا إِلَىٰ الأَوَّلِ. وَالوَطْءُ فِي النَّكَاحِ الفَاسِدِ؛ لَا يُبِيحُ المَرْأَةَ لِزَوْجِهَا الأَوَّلِ.

وَالوَطْءُ فِي الْحَيْضِ وَالإِحْرَامِ وَالصَّيَامِ، فِي النَّكَاحِ الصَّحِيحِ؛ لَا يُبِيحُ المَرُأَةَ لِزَوْجِهَا الأَوَّلِ.

وَالصَّبِيُّ الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلُهُ، إِذَا وَطِئ بِنِكَاحِ صَحِيحٍ ا فَإِنَّهُ يُحِلُّهَا لِلْأَوَّلِ. وَإِذَا طَلَّقَ المُسْلِمُ زَوْجَتَهُ الذِّمِّيَّةَ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّ جَتْ ذِمِّيًّا وَوَطِئَهَا ا أَحَلَّهَا لِلْمُسْلِمِ. وَإِذَا قَالَ زَوْجُ الأَمَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ: «كُنْتُ رَاجَعْتُهَا فِي العدَّةِ» وَصَدَّقَهُ المَوْلَىٰ، وَكَذَّبَتْهُ هِي الْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَلا تَثْبُتُ الرَّجْعَةُ.

> وَالخَلْوَةُ تُوجِبُ العِدَّةَ، وَتُثْبِتُ الرَّجْعَةَ. وَلَهُ الرَّجْعَةُ مَا لَمْ تَغْتَسِلْ مِنَ الحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ.

-••••••

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٦٨، درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٥٠١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٧/ ب، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١١٨٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٣٣، دالإنصاف»: ٣٣/ ٨٢.





المرابع المرا

٣٠ - * / قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن فِسَابِهِ مُرَبِّسُ رُبِّسَ أَنْهُو أَهَاد فَآمُو فَإِنَّ اللَّهَ
 عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١).

وَإِذَا آلَىٰ مِنَ امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَقْرَبُهَا حَتَىٰ مَضَتْ أَرْيَعَةُ أَشْهُرٍ: نَمْ تَبِنْ مِنْهُ. وَيُوقَفُ بَعْدَ مُضِيَّ المُلَّذِ، فَإِنْ فَاءَ إِلَيْهَا: تُرِكَا عَلَىٰ يَكَاحِهِمَا، وَإِنِ امْتَنَعَ مِنَ الْفَيْءِ؛ أُمِرَ بِالطِّلَاقِ، فَإِنِ امْتَنَعَ: طَلَقَ عَلَيْهِ الحَاكِمُ.

وَإِنَّا حَلَفَ لَا يَقُورُنُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ : لَمْ يَكُنْ مُونِيًا حَتَّىٰ يَخْذِفَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ لَهُر.

وَإِذَا طَلَّقَ الزَّوْجُ يَعُدَ انْقِضَاءِ الْمُلَّةِ: فَهِيَ رَجْعِيَّةً.

فَإِنِ ارْتَجَعَهَا فِي الْعِلَّةِ أَوْ بَعْلَ انْقِضَائِهَ. وَقَلْ بَقِيَ مِنَ الْمُلَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ؛ ضَرَبَ لَهُ أَجَلًا ثَانِيًا.

فَإِذَا امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنَ الطَّلَاقِ؛ طَلَّقَ الْحَكِهُ عَنَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِتَيْنِ ". فَعَلَىٰ هَذَا: لَا يَمْلِكُ إِيفَاعَ الثَّلَاثِ وَالفَسْخَ.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: (الروايتين والوجهين ٤: ١٧٠/٢، (رؤوس مسائل الكنوذني) ص ٨١٤، فوؤوس مسائل القاضي ٤: ١٤٨/ أ. (رؤوس مسائل الفكيري): ١١٩٢/٢ (رؤوس مسائل الهاشمي): ٢/٧٧٨ (الإنصاف): ٢٢٧/٢٠.



⁽١) سورة البقرة: ٢٢٦.

وَفِي الْأُخْرَى: لَا يُطَلِّقُ، وَلَكِنْ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ، وَيُلْزِمُهُ أَنْ يُطَلِّقَ، فَأَمَّا الحَاكِمُ فَلَا يُطَلِّقُ عَلَيْهِ.

وَإِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَلَّا يُصِيبَ زَوْجَتَهُ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِفَ بِالعِتْنِ وَالطَّلَاقِ وَصَدَقَةِ المَالِ وَإِيجَابِ العِبَادَاتِ، فَقَالَ: «إِنْ وَطِئْتُكِ فَامْرَأْتِي طَالِقٌ» أَوْ «عَبْدِي حُرُّ» أَوْ «مَالِي صَدَقَةٌ» أَوْ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرِ أَوْ حَجٌّ أَوْ صَلَاةٌ؛ لَمْ يَكُنْ مُولِيًّا.

وَإِذَا آلَىٰ مِنَ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ فَاءَ إِلَيْهَا؛ فَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

وَمُدَّةً إِيلَاءِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، كَالْحُرِّ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَفِي الأَخْرَىٰ: شُهْرَانِ.

وَيُصِحُّ إِيلَاءُ الْكَافِرِ.

* وَفَائِدَتُهُ: أَنَّهُ يُوقَفُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَيُؤْخَذُ بِالكَفَّارَةِ.

وَلَا يَصِحُّ الإِيلَاءُ مِنَ الأَجْنَبِيَّةِ.

وَإِذَا تَرَكَ وَطْءَ الزُّوْجَةِ [مُضَارًّا]() وَدَامَ ذَلِكَ، لَكِنُ بِغَيْرِ يَمِينٍ؛ كَانَ فِي حُكْمِ

المُولِي.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» وَ«إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا» / مُنِعَ مِنْ ٢٠٨أُ وَطْئِهَا حَتَّىٰ يَفْعَلَ.

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَلَىٰ وَجْهِ يُعْلَمُ بِهِ قَصْدُ الإِضْرَارِ، وَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ ؟ دَخَلَ عَلَيْهِ الإِيلَاءُ.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ١٧٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨١٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٨٨ أ. «رؤوس مسائل المُكبري». ٢/ ١١٩٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٣٨، «الإنصاف»: ٣٢/ ١٨٧.

⁽٢) في «الأصن»: (مصادرا).

وَكِدَبُكَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَلَمْ يُكَفِّرُ عَلَىٰ وَجُهِ الإِضْرَارِ؛ دَخَلَ عَلَيْهِ الإِيلَاءُ.

وَإِذَا طَلْقَ امْرَأْتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ آلَىٰ مِنْهَا؛ صَحَّ الإِبلَاءُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَاتِتَيْنِ(١). وَنُفِلَ عَنْهُ مَا يَدُلُ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الإِيلَاءُ. وَفِيهِ ضَعْفُ(١).

وَإِذَا آلَىٰ مِنْهَا. فَخَرَجَتْ مِنَ المِصْرِ، أَوْ نَشَزَتْ، أَوْ مَرِضَتْ مَرَضًا مَنَعَهُ مِنْ وطُيْهَا. أَوْ حَبِسَتْ بِحَقُّ أَوْ بِغَيْرِ حَقَّ، أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُمْكِنُ وَطُوُّهَا؛ أُحْسِبَ عَلَيْهِ بِالمُدَةِ فِي ذَلِكَ، ويَكُونُ [فَيْزُهْ](٣) إِلَيْهَا بِلِسَانِهِ.

وَإِذَا آلَىٰ المَجْبُوبُ مِنَ امْرَأْتِهِ؛ كَانَ مُولِيًّا، [وَفَيْؤُهُ] (القَوْلُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ رَتَّفَاءً.

وَإِذَا آلَىٰ الْمَرِيضُ مِنَ امْرَأْتِهِ، وَدَامَ الْمَرَضُ حَتَّىٰ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَفَاءَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ، وَهُوَ إِنْ قَالَ: ﴿ فِئْتُ إِلَيْكِ ﴾ يَشْقُطُ الإيلَاءُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الوَطْءُ بَعْدَ القُدْرَةِ عَلَىٰ ظَاهِرِ كَلَام أَحْمَدَ رضِيَالِفَعَنهُ ﴿ ﴾، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحِيرَقِيِّ (١): أَنَّهُ إِذَا تَدَرَ عَلَىٰ الوَطْءِ؛ قِيلَ لَهُ: إِمَّا تَفِيءُ بالوَطْءِ، أَوْ تُطَلِّقُ.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١٧٣/، «رؤوس مسائل التُكبري»: ٢/ ١١٩٨، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٨، دالإيصاف»: ٢٣/ ٨٤.

⁽٢) وهي رواية عبد الملك الميموني عنه.

⁽٣) في الأصل : (فيئه).

⁽٤) في قالأصل؛ (وفيته).

⁽٥) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي ا: ١٤٩/ أ، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ١٩٩٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٤١، «الإنصاف»: ٢٣/ ٢٠٠.

⁽٣) قالمختصر» ص ٢٥٦.

المناب الإيلاء المناس ا

فَعَلَىٰ هَذَا: تَكُونُ صِفَةُ الفَيْئَةِ أَنْ يَقُولَ: «نَدِمْتُ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُ، وَإِذَا فَعَلْتُ، وَإِذَا قَدَرْتُ جَامَعْتُ».

وَإِذَا قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ: "وَاللَّهِ لَا وَطِيْتُكُنَّ» كَانَ مُولِيًا مِنْهُنَّ، وَإِنْ لَمْ يَطَأُ إِحْدَاهُنَّ.

وَإِذَا قَالَ: «وَاللَّهِ لَا بَاشَرْتُكِ» «لَا مَسَسْتُكِ» «لَا لَمَسْتُكِ» «لَا بَضَعْتُكِ» «لَا مَسْتُكِ» «لَا أَفْضَيْتُ إِلَيْكِ» «وَلَا أَتَيْتُكِ» «لَا قَرَبْتُكِ» أَصَبْتُكِ» «لَا غَشِيتُكِ» «لَا قَرَبْتُكِ» «لَا قَرَبْتُكِ» «لَا قَرَبْتُكِ» فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الإِيلَاءِ مِنْ طَرِيقِ الحُكْم.

وَلَوْ قَالَ: "وَاللَّهِ لَا جَمَعَ رَأْسِيَ وَرَأْسَكِ شَيْءٌ" "لَا شَاقَقَ رَأْسِي / رَأْسَكِ" ١٧٨٠ «لَأُطِيلَنَّ غَيْبَتِي عَنْكِ" «لَا دَخَلْتِ عَلَيَّ، وَلَا دَخَلْتُ عَلْبُكِ" «لَا دَخَلْتِ عَلَيَّ، وَلَا دَخَلْتُ عَلَيْكِ" فَهُرَ كِنَايَةٌ يُرْجَعُ إِلَىٰ نِيَّتِهِ فِيهِ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَطَوُّهَا حَتَّىٰ تَفْطِمَ وَلَدَهَا أَوْ تُرْضِعَهُ ؛ فَهُوَ مُولٍ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِطَامِ وَالرَّضَاعِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. الفِطَامِ وَالرَّضَاعِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

فَإِنْ مَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ؛ سَقَطَ الإِيلَاءُ.

-0(0) (0)-0-



() [] []



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَلِّهِرُونَ مِن نِسَآيِمٍ ﴾ (١) الآيةِ .

وَإِذَا ظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنَ امْرَأَتِهِ فَقَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُؤُهَا حَتَّىٰ يُقَدِّمَ الكَفَّارَةَ.

وَهِيَ عِنْقُ رَقْبَةٍ إِنْ قَدَرَ.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ؛ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ (٢)؛ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا.

وَيَصِحُّ ظِهَارُ الدِّمِّيِّ.

وَلَا يَصِحُّ الظِهَارُ مِنَ السَّيِّدِ فِي أَمَتِهِ.

وَإِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ: «أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» أَجْزَأَهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَلَوْ قَالَ لِوَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي اللَّهُ قَالَ لِلْأُخْرَى: «وَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي اللَّهُ قَالَ لِلْأُخْرَى: «وَأَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُهَا» أَوْ «كَهِيَ» أَوْ «شَرِيكَتُهَا» فَإِنَّهُ يَكُونُ مُظَاهِرًا مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَيَلْزَمُهُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، نَوَى أَوْ أَطْلَقَ.

وَإِذَا كَرَّرَ لَفْظَ الظُّهَارِ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَزِمَّهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، سَوَاءٌ نَوَى اسْتِئْنَافَ



⁽١) سورة المجادلة: ٣.

⁽٢) في (الأصل): (يستعطع).

الظُّهَارِ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ.

وَلَا يَحِلُ لِلْمُظَاهِرِ الْاسْتِمْنَاعُ بِاللَّمْسِ وَالتُبْلَةِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوايَتَيْنِ (١٠٠ . وَفِي الأُخْرَىٰ: يُبَاحُ.

وَإِذَا ظَاهَرَ مِنْهُمَا وَثَنَّا بِعَيْنِهِ اصَحَّ الظُّهَارُ ، وَلَمْ يَجُزُ لَهُ وَطَوُّهَا فِي المُدَّةِ حَتَّىٰ يُكَفِّرَ. فَإِنْ مَضَتِ / المُدَّةُ وَلَمْ يُكَفِّرُ استقطَ الظَّهَارُ ، وَجَازَ وَطُؤُهَا بِغَيْرِ كَفَّارَةٍ. ١٧٩ وَظِهَارُ السَّكْرَانِ وَاقِعٌ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنَ (").

وَفِي الْأُخْرَىٰ: لَا يَقَعُ.

وَأَصْلُ ذَلِكَ: إِيقَاعُ طَلَاقِهِ(").

وَإِذَا قَالَ لِا مُرَأَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَوَجْهِ أُمِّي، أَوْ اصَدْرِهَا، أَوْ «يَدِهَا، أَوْ «رِجْلِهَا» فَهُوَ مُظَاهِرٌ.

وَإِذَا شَبَّة امْرَأَتَهُ بِطَهْرِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ؛ كَانَ مُظَاهِرًا، أُمَّا كَانَتُ أَوْ أُخْتَا، أَوْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ مِثْل الرَّضَاعِ وَالمُصَاهَرَةِ.

فَإِنْ شَبَّةَ امْرَأَتَهُ بِظَهْرِ أَبِيهِ أَوِ ابْنِهِ أَنْ أَخِيهِ، أَوْ أَجْنَبِيُّ؛ فَهُوَ مُظَاهِرٌ فِي إِحْدَىٰ الرُوَابِتَيْنِ (١٠). الرُوَابِتَيْنِ (١٠).

وَفِيهِ رِوَاتِهُ أُخْرَىٰ: لَا يَكُونُ ظِهَارًا.

 ⁽⁴⁾ تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٧٨ «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٢٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٠/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٤٧، «الإنصاف»: ٢٣/ ٢٣٧.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٨٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٣٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٠٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٢٠٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٤٦، «الإنصاف»: ٢٦٧/٢٣.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢٢٩/ ٢٤٩.

⁽٣) تُنظر المسألة ص ١٢٧.

(Figure 1)

فَإِنْ شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ؛ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا عَلَىٰ ظَاهِرٍ كَلَامٍ أَحْمَدَ رَضَالِلَهُ عَنَهُ(١). وَقَالَ الْخِرَقِيُّ أَنُو بَكُرِ (٣): «يَكُونُ مُظَاهِرًا».

وَإِذَا قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي» أَوْ "مِثْلِ أُمِّي» أَوْ "أَنْتِ أُمِّي» وَلَا نِيَّةَ لَهُ ؛ كَانَ مُظَاهِرًا. فَإِنْ شَبَّهُ عُضْوًا مِنَ امْرَأَتِهِ بِظَهْرِ أُمِّهِ [وَ] لَهُ يُشَبِّهُ جُمْلَتَهَا ؛ كَانَ ظِهَارًا. فَإِنْ شَبَّهُ عُضْوًا مِنَ امْرَأَتِهِ بِظَهْرِ أُمِّهِ [وَ] لَهُ يُضَيِّهُ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي " صَحَّ الظَّهَارُ. وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ: "إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي " صَحَّ الظَّهَارُ. وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَةٍ إَخْلَفِ الطَّلَاقِ. وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَىٰ المِلْكِ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

وَمَعْنَىٰ العَوْدِ: «العَزْمُ عَلَىٰ وَطْئِهَا».

فَإِنْ طَلَّقَهَا عَقِيبَ الظِّهَارِ؛ لَمْ يَسْقُطِ الظِّهَارُ، فَمَتَىٰ عَادَ إِلَيْهَا فِي نِكَاحٍ ثَانٍ عَادَ الظِّهَارُ، وَكَانَتْ مُحَرَّمَةً قَبْلَ التَّكْفِيرِ.

وَإِذَا وَطِئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ؛ أَيْمَ وَاسْتَقَرَّتِ الكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ. فَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا؛ وَجَبَ إِخْرَاجُهَا.

كنارة وَإِذَا وَطِئَ امْرَأْتَهُ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، عَامِدًا أَوْ الشَّهْرَيْنِ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، عَامِدًا أَوْ الطّهاد نَاسِيًا؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الصِّيَامَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٦).

 ⁽٦) تُنظر المسألة: االروايتين والرجهين؟: ٢/ ١٨٧، فرؤوس مسائل الكلوذاني؟ ص ٨٤٦، فرؤوس مسائل الفاشمي؟:
 ٢/ ١٥٠، فالإنصاف؟: ٢٣/ ٣٣٨.



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٧٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٣٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢١٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٤٧، الإنصاف»: ٢٦/ ٢٣٨.

⁽٢) (المختصر) ص ٢٥٧.

⁽٣) قاله في كتابه دالتنبيه،

^(£) ليست في «الأصل»، والمثبت من النمام، و ورؤوس مسائل العكبري والهاشمي».

 ⁽٥) في «الأصل»: (طلق)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله تعالى.

وَرُوِيَ عَنْهُ: لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ.

وَنَذْرُ (١) الإِيمَانِ شَرْطٌ فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ فِي [إِحْدَىٰ](١) الرَّوَابَتَيْنِ (١).

وَالرَّوَايَةُ الأُخْرَىٰ: لَيْسَ / بِشَرْطٍ.

وَلَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ أَنَّهُ شَرْطٌ فِي كَفَّارَةِ القَتْل (١٠).

وَإِذَا أَعْتَقَ عَنْ ظِهَارِهِ مُكَاتَبًا لَمْ يُؤَدِّ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا، أَجْزَأَهُ فِي إِحْدَىٰ الرُّ وَابَاتِ (**. وَالثَّانِيَةُ: لَا يُجْزِئُهُ.

٧٩/ب

وَالثَّالِئَةُ: يُجْزِئُهُ، وَإِنْ أَدَّىٰ بَعْضَهَا.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ بَعْضَ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ، وَنَوَىٰ حَالَ الاِبْتِيَاعِ أَنْ [يَعْتِقَهُ]'' عَنْ كَفَّارَتِهِ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَإِذَا أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ رَجُلٍ بِإِذْنِهِ عَنْ كَفَّارَةٍ؛ أَجْزَأَ، سَوَاءٌ كَانَ بِجُعْلِ أَوْ بِغَيْر جُعْلِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (٧)،

⁽٧) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٤٣، «رؤوس مسائل القاضي» ١٥١/ أ، «رؤوس مسائل التُكبري»: ٢/ ١٦٢٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٨٥٠ «الإنصاف»: ٢٣/ ٢٠٠٠.



⁽١) كذا في االأصل ا، والصواب حذفها، والله أعلم.

⁽٢) سقطت من «الأصل».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ١٨٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٣٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٠٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٢٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ١٥٥، دالإنصاف»: ٣٦/ ٢٩٨.

⁽¹⁾ تُنظر المسألة: ‹الروايتين والوجهين›: ٢/ ١٨٥.

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١٨٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٧٤٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٠٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٢٢٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٨٥١/.

⁽٦) في «الأصل»: (عنقه)، والتصويب من الرؤوس مسائل العُكبري».

وَفِي الأُخْرَى: إِنْ كَانَ بِجُعْلِ الْجُزَأَعَنَهُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ جُعْلِ الْمُ يُجْزِعَنْهُ. وَإِذَا أَعْنَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ مِنَ العَبْدِ وَهُوَ مُوسِرٌ ، وَنَوَى عِنْدَ الإِعْنَاقِ أَنْ يَكُونَ العِنْقُ الوَاقِعُ عَنْ كَفَّارَتِهِ الْجُزَأَهُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبٍ شَرِيكِهِ.

وَإِنْ [كَانَ](١) مُعْسِرًا؛ عَنَقَ نَصِيبُهُ.

فَإِذَا أَفَادَ مَالًا وَاشْتَرَىٰ نَصِيبَ شَرِيكِهِ وَأَعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْجَزَأَهُ، وَهَذَا تِيَاسُ المَذْهَب (١٠).

وَقَالَ أَبُو بَحْرٍ: ﴿ لَا يُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَلَكَ النَّصْفَ الآخَرَ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا». وَإِذَا أَعْتَقَ نِصْفَ رَقَبَتَيْنِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ؟ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ (٣).

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ مِنْ جِنْسٍ، فَأَعْتَقَ رَقَبَةٌ عَنْهُمَا، ثُمَّ أَعْتَقَ رَقَبَةً أُخْرَىٰ عَنْهُمَا؛ أَجْزَأَهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ﴿ لَا يُخْزِئُهُ ٢.

وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ مِنْ أَجْنَاسٍ، كَالظَّهَارِ وَالقَتْلِ وَالفِطْرِ؛ لَمْ يَجُزِ التَّكْفِيرُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ جَازَتْ [بِنِيَّةِ] (١) التَّكْفِيرِ. وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ: ﴿إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسَيْنِ؛ لَمْ يَجُزِ التَّيَمُّمُ

⁽¹⁾ في «الأصل»: (نيته)، والتصويب من «رؤوس مسائل العكبري».



⁽١) في «الأصل»: (كا).

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٨٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٤٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥١/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٢٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٥٨، «الإنصاف»: ٣٢/ ٣٢٠.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٨٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٤٥، «رؤوس مسائل العاشمي»:
 مسائل القاضي ١٠ ١٩٥١ أ، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٩٢٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٥٣.

كتابالظهار ﴿ حَتَابِ الظُّهَارِ ﴾

لِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِنِيَّةِ التَّعْبِينِ»(١).

وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ ظِهَارَانِ، فَأَطَعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرُّ، يَنْوِيهِمَا؛ أَجْزَأَهُ عَنْهُمَا.

وَلَا يَجُوزُ عِنْقُ رَقَبَةٍ مَعِيبَةٍ عَيْبًا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيُّنَا.

فَإِنْ كَانَ مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرِّجْلِ مِنْ خِلَافٍ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ / يَخْتَاجُ إِلَىٰ خِدْمَتِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ زَمِنَا أَوْ مَرِيضًا، أَوْ كَانَ ١٨٠٠ مِثْلُهُ لَا يَخْدِمُ نَفْسَهُ؛ جَازَ لَهُ الصِّيَامُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الإعْتَاقُ.

وَالْإعْتِبَارُ فِي الكَفَّارَاتِ بِحَالَةِ الوُجُوبِ.

فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا ثُمَّ أَيْسَرَ؟ أَجْزَأَهُ الصِّيامُ.

وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ثُمَّ أَعْسَرَ ؛ لَمْ يُجْزِهِ الصِّيَامُ فِي إِحْدَى الرَّوَايِتَيْنِ (").

وَفِي الْأُخْرَىٰ: الِاعْتِبَارُ بِأَغْلَظِ الأَحْوَالِ، فَأَيُّ وَقْتٍ قَدَرَ عَلَىٰ العِتْقِ مِنْ وَقْتِ الأُخْرَىٰ: الإعْتِبَارُ بِأَغْلَظِ الأَحْوَالِ، فَأَيُّ وَقْتٍ قَدَرَ عَلَىٰ العِتْقِ مِنْ وَقْتِ الوُّجُوبِ إِلَىٰ وَقْتِ الأَدَاءِ؛ كَانَ فَرْضُهُ العِتْقَ، وَلَمْ يُجْزِهِ الصَّوْمُ.

وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ وَجَدَ الرَّقَبَةَ؛ فَإِنْ شَاءَ مَضَىٰ عَلَىٰ صَوْمِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ.

وَإِذَا أَفْطَرَ لِمَرَضِ؛ لَمْ يَبْطُلْ تَتَابُعُ الصَّيَام.

فَإِنِ اعْتَرَضَ صِيَاْمَهُ يَوْمٌ، لَا يَصِحُّ صِيَامُهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ، كَيَوْمِ العِيدِ وَأَيَّامِ التَّنْرِيقِ؛ لَمْ يَقْطَع التَّتَابُعَ.

وَيُعْطَىٰ كُلُّ مِسْكِينٍ فِي الكَفَّارَةِ مُدَّامِنْ طَعَامٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعِ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ.

⁽٢) تُنظر المسألة: *الروايتين والوجهين ٢: ٢/ ١٨٨، *رؤوس مسائل الكلوذاني ٥ ص ١٨٤٨، *رؤوس مسائل القاضي ٥: ١٨٢٠ ب *رؤوس مسائل العُكبري ٥: ٢/ ١٦٢٨، *رؤوس مسائل الهاشمي ١٠٥٨، *الإنصاف ٢: ٢٣/ ٢٨٥٨.



⁽١) تُنظر المسألة ص ١٢٧.

المنظالقنين ﴾



وَإِذَا أَطْعَمَ مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِّينَ يَوْمًا، مَعَ القُدُرَةِ عَلَىٰ عَدَدِ المَسَاكِينِ المَ يُجْزِهِ. وَإِذَا أَطْعَمَ مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِّينَ يَوْمًا، مَعَ القُدُرَةِ عَلَىٰ عَدَدِهِمْ فِي بَلَدِهِ الْجُزَأَةُ.

فَإِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ الله يُجْزِهِ حَتَّىٰ يَمْلِكُهُمْ.

وَإِذَا كَفَّرَ المُظَاهِرُ بِالإطْعَامِ؛ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَىٰ المَسِيسِ(١).

وَذَكُرَ أَبُو بَكُرٍ كَلَامًا يَدُلُ عَلَىٰ جَوَاذِ تَقْدِيمِ المَسِيسِ عَلَىٰ الإطْعَامِ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الدَّقِيقِ لَا عَلَىٰ وَجُهِ القِيمَةِ.

وَلَا يَجُوزُ صَرِّفُ الكَفَّارَاتِ إِلَىٰ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَىٰ المُكَاتَبِ.

عَلَىٰ قِيَاسِ المَذْهَبِ ('')؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَىٰ جَوَازِ عِتْقِ المُكَاتَبِ فِي الكَفَّارَةِ ("')، فَصَرْفُهَا إِلَيْهِ أَوْلَىٰ.

وَإِذَا قَالَتِ المَرُأَةُ لِزَوْجِهَا: «أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي (١٠) ۚ لَزِمَتْهَا كَفَّارَةُ الظِّهَارِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (٠٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تَلْزَمُهَا.

⁽ه) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٣٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٥٩، «الإنصاف»: ٢٣/ ٥٥٢.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٥٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٥/١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٣٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٥٨، «الإنصاف»: ٢٣/ ٢٥٠،

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٥٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٢/ ب، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٢٣٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٥٩، «الإنصاف»: ٣٤٣ /٣٤٣.

⁽٣) تُنظر المسألة ص 11٣.

 ⁽¹⁾ كذا في «الأصل» و ارؤوس مسائل القاضي» و ارؤوس مسائل العُكبري، و في «مختصر الخرقي»
 و «الروايتين والرجهين» و «رؤوس مسائل الهاشمي»: أبي. و هو الصواب، و الله أعلم.



مراح اللَّعَانِ اللَّعَانِ عَلَيْهِ الْمُعَانِ عَلَيْهِ اللَّعَانِ اللَّعَانِ عَلَيْهِ اللَّهَانِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ ال

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَوْجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمُمْ شُهَدَا ﴾ (١).

/ وَمَنْ قَلَفَ مُحْصَنًا أَوْ مُحْصَنَةً، وَالقَاذِفُ حُرٌّ عَاقِلْ بَالِغٌ؛ جُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً. ١٨٠٠ فَإِنْ كَانَ القَاذِفُ عَبْدًا؛ جُلِدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً.

وَإِحْصَانُ الْقَذْفِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفُ حُرًّا، عَاقِلًا، بَالِغًا، عَفِيفًا، مُسْلِمًا.

فَإِذَا عُدِمَ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَجِبِ الحَدُّ عَلَىٰ القَاذِفِ.

وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزَّنَا، وَجَحَدَتِ المَرْأَةُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الحَاكِمَ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا. يَبْدَأُ بِالرَّبُ الطَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا مِنَ يَبْدَأُ بِالرَّبُ لِلسَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا مِنَ الزَّنَا» ثُمَّ يَقُولُ: «لَعْنَهُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ فِي ذَلِكَ».

ثُمَّ تَقُولُ المَرْأَةُ: ﴿ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا» ثُمَّ تَقُولُ فِي الخَامِسَةِ: ﴿ إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنَا».

فَإِذَا فَرَغَا مِنْ ذَلِكَ؛ فَرَّقَ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا.

وَلَا تَقَعُ الفُرْقَةُ إِلَّا بِحُكْمِ الحَاكِمِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيَنِ (٠٠).

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٧٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٣/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٥٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٦٥، «الإنصاف»: ٢٣/ ٤٣٥.



⁽١) سورة النور: ٦.

المنافح القيفيل

وَفِي الْأُخْرَىٰ: تَقَعُ بِلِعَانِهِمَا.

فَإِنْ كَانَ اللِّمَانُ عَلَىٰ وَلَدٍ قَدْ نَفَاهُ؛ أَلْحَقَ الحَاكِمُ الوَلَدَ بِأُمِّهِ، وَانْقَطَعَ نَسَبُهُ عَن

فَإِنْ نَكُلُ الزُّوجُ عَنِ اللِّعَانِ؛ فَعَلَيْهِ حَدُّ القَذْفِ.

وَإِنْ لَاعَنَ الزَّوْجُ وَنَكَلَتِ الزَّوْجَةُ عَنِ اللِّعَانِ؛ حُبِسَتْ حَتَّىٰ تُلَاعِنَ أَوْ تَقِرَّ بِالزِّنَا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (١).

وَفِي الأُخْرَىٰ: تُخَلَّىٰ وَلَا تُحْبَسُ. وَهُوَ اخْتِيَّارُ أَبِي بَكْرٍ.

وَالْعَبْدُ، وَالْكَافِرُ، وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ إِذَا قَذَفُوا زَوْجَاتِهِنَّ؛ وَجَبَ اللُّعَانُ.

وَكَذَلِكَ المَرْأَةُ، وَالأَمَةُ، وَالكَافِرَةُ، وَالمَحْدُودَةُ.

وَلَا يُعْتَبُرُ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن (١٠). وَفِي الأَخْرَىٰ: أَنَّهُمَا إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ لَمْ يَجِبِ اللُّعَانُ، وَهُوْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيُّ (٣)؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَلَفَ زَوْجَتَهُ البَالِغَةَ النُّورَّةَ المُسْلمَةً».

فَإِنْ قَذَفَ / زَوْجَتَهُ قَذْفًا مُطْلَقًا، لَمْ يُضِفْهُ إِلَىٰ مُشَاهَدَةِ الزِّنَا؛ كَانَ لَهُ اللَّعَانُ. Í/A) وَقَذْفُ الأَخْرَسِ وَلِعَانُهُ ؛ صَحِيحٌ إِذَا عُقِلَتْ إِشَارَتُهُ.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٦٠، «رؤوس مسائل القاضي: ١٥٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٤٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٢٨، «الإنصاف»: ٣٢/ ٢٦٦.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٥٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٢/ ب. «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٤١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: 7/ ١٦٨، ﴿الْإِنْصَافَّةِ: ٣٢/ ١٩٣.

⁽٣) «المختصرة ص ٢٥٩.



وَإِنْ أَقَرَّ الأَخْرَسُ بِالزِّنَا ؛ فَقِيَاسُ المَذْهَبِ أَنَّهُ يُحَدُّ (١).

وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: "زَنَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِكِ" فَعَلَيْهِ الحَدُّ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ، مَوَاءً كَانَ هُنَاكَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ، مَوَاءً كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ يُوِيدُ نَفْيَهُ أَوْ لَمْ بَكُنْ.

وَإِذَا أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِطُلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ قَذَفَهَا بِزِنَا أَضَافَهُ إِلَىٰ حَالِ الزَّوْجِيَّةِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ [هُنَاك](١) نَسَبُ ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ وَيُحَدُّ.

وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ نَسَبُ؛ فَإِنَّ لَهُ نَفْيَهُ بِاللِّعَانِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنَاكَ وَلَدٌ الم يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ.

فَإِنْ قَذَفَهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ ثُمَّ أَبَانَهَا؛ فَلَهُ أَنْ يُلَاعِنَهَا لِدَرْءِ الحَدِّ بِالقَذْفِ الَّذِي حَصَلَ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ وَلَاعَنَهَا، ثُمَّ قَذَفَهَا أَجْنَبِيَّ بِالزُّنَا الَّذِي قَذَفَهَا بِهِ الزَّوْجُ؛ لَزِمَهُ الحَدُّ، سَوَاءٌ كَنَ لَهَا وَلَدٌ نَفَاهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَإِذَا نَفَىٰ حَمْلَ امْرَأْتِهِ؛ فَلَا لِعَانَ يَيْنَهُمَا، وَلَا يَتْتَفِي عَنْهُ.

فَإِنْ قَذَفَهَا بِصَرِيحِ الزِّنَا؛ لَاعَنَ لِلْقَذُفِ، وَلَمْ يَتْتَفِ نَسَبُ الوَلَدِ، وَسَوَاءٌ وَلَدَتْهُ لِيتَّهِ أَشْهُر أَوْ لِأَقَلَّ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: *أَصَابَكِ رَجُلٌ فِي دُبُرِكِ * لَزِمَهُ الحَدَّ، وَلَهُ إِسْقَاطُهُ بِاللَّعَانِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَذَفَ أَجْنبِيَّةً.

فَإِنْ قَذَفَ زُوْجَتَهُ وَأُمّها ﴿ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِكُلِّ وَاحِلَةٍ مِنْهُمَا. وَيَمْلِكُ إِسْقَاطَ حَدُّ الأُمْ ﴿ بِالبَيْنَةِ ، وَحَدُّ البِنْتِ؛ بِاللَّعَانِ وَالبَيْنَةِ . وَيُجِبُّ اللَّعَانُ فِي النَّكَاحِ الفَاسِدِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «المستوعب»: ٢/ ٣٧١، «شرح الخرقي للزركشي»: ٦/ ٢٩٧.



⁽١) في الأصل؛ (هنا)، والتصويب من ارؤوس مسائل العكبري،

الباق الفيال

قَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ تَلَاعَنَا⁽⁾. وَقُرُنَةُ اللَّعَادِ فَسْخٌ، وَلَيْسَتْ طَلَاقًا.

وَإِذَا تَلَاعَنَا وَفَرَّقَ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا وحُرِّمَتْ عَلَيْهِ عَلَىٰ التّأْبِيدِ.

فَإِذَا أَكْذَبَ نَفْمَهُ ؛ لَمْ تَحِلَ لَهُ الزَّوْجَةُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِكَيْنِ (". / وَفِي الأُخْرَىٰ: إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ ؛ جُلِدَ، وَرُدَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

۸۱ پ

فَإِنْ قَلَفَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِرَجُلِ بِعَيْنِهِ فَقَالَ: ﴿زَنَا بِكِ فُلَانٌ ۗ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ وَاحِدٌ لَهُمَا. وَيَسْقُطُ بِلِعَانِهِمَا، سَوَاءً ذَكَرَ المَقْذُوفَ فِي لِعَانِهِ أَوْ أَغْفَلَ ذِكْرَهُ.

فَإِنْ رَمَىٰ زَوْجَتَهُ بِأَنَّ فُلَانَا وَطِئَهَا مُكْرَهَةً؛ كَانَ لَهُ اللَّعَانُ فِي نَفْيِ الوَلَدِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْن^(٣).

وَفِي الْأُخْرَىٰ: لَا يُلَاعِنُ حَتَّىٰ يَقْذِفَ الزَّوْجَةَ وَيَلْزَمُهُ الوَلَدُ.

فَإِنْ مَاتَ الوَلَدُ فَنَفَاهُ، أَوْ نَفَاهُ ثُمَّ مَاتَ؛ لَاعَنَ بَعْدَ مَوْتِهِ لِنَفْيِهِ.

فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ تَوْأَمُا فَنَفَاهُمَا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنَّهُ يُلَاعِنُ، وَيَنْفِي نَسَبَ الحَيِّ وَالمَيُّتِ.

وَإِذَا نَفَىٰ نَسَبَ الوَلَدِ بِاللَّعَانِ، فَمَاتَ الوَلَدُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ صَحَّ اعْتِرَافُهُ بِهِ. وَإِذَا وَلَدَتِ امْرَأَتُهُ وَلَدًا فَأَقَرَ بِهِ، ثُمَّ نَفَاهُ وَقَالَ: الْهُوَ مِنْ زِنَّا الْبُكَ نَسَبُهُ مِنْهُ، يُحَدُّ.

⁽١) كذَا في الأصل ا، ولعلها: لم يتلاعنا.

 ⁽⁷⁾ تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٩٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٣/ب، «رؤوس مسائل العُكري»: ٢/ ١٥٥١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٦٥، «الإنصاف»: ٣٢/ ٢٤٢.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: فالروايتين والوجهيزة: ١٩٩/، فرؤوس مسائل الكلوذاني؟ ص ٨٦٥، فرؤوس مسائل الفاضية: ١٩٥٠/، فرؤوس مسائل الفكيرية: ١٩٥٢/، فرؤوس مسائل الهاشمية: ١٩٦٢/، فرؤوس مسائل الهاشمية: ١٩٦٢/،

فَإِنْ وَلَدَتِ امْرَأْتُهُ وَلَدَيْنِ، فَأَقَرَّ بِالأَوَّلِ وَنَفَىٰ الثَّانِي؛ لَمْ يُلَاعِن، وَعَلَيْهِ الحَدُ. فَإِنْ قَالَ لِزَوْ جَيْهِ: "يَا زَانِيَةُ" فَهُوَ قَاذِف (١٠٠. ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ (٥٠.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَاذِفًا.

فَإِنْ قَالَ: ﴿ زَنَأْتِ (١٠) فِي الجَبَلِ * فَهُوَ فَذْفٌ (٧٠).

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ^(^)، وَلَمْ يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ القَاذِفُ مِمَّنْ يَعُوِفُ العَرَبِيَّةَ أَوْ لَا يَعْرِفُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْرِفُ العَرَبِيَّةَ؛ لَمْ يَكُنْ قَاذِفًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاذِفًا،

وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ أَخْمَدُ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ لِآنَهُ قَالَ فِي الْعَرَبِيِّ "إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ:

«بِهِشْتَمْ» فَإِنْ كَانَ لا يَعْرِفُ أَنَّهُ طَلَاقٌ؛ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا»(١) فَاعْنَبَرَ أَنْ

[يَكُونَ](١٠) مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: «يَا زَانِيَةُ» فَقَالَتْ: «أَنْتَ زَانٍ» يُلَاعِنُ الزَّوْجُ لِإِسْقَاطِ حَدِّ القَذْفِ، وَتُحَدُّ المَرْأَةُ حَدَّ القَذْفِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ.



⁽٤) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٤٧٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٥٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٨٦٠ «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٨١.

⁽a) ذكره في كتاب «الخلاف».

⁽٦) لازِّنَأْتُهُ أي صعدت.

 ⁽٧) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٠١/، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٧٠» «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٤/ ب. «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٥٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٦٨، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٨٣.

⁽٨) ذكره في كتاب ١١ الخلاف١١.

 ⁽٩) ذكرها أبو الخطاب الكلواذني في «الهداية» ص ٤٧٧.

⁽١٠)في الأصل: (يكن).

فَإِنْ قَذَفَ الجَمَاعَةَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ.

وَإِنْ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَاتٍ؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدُّ فِي إِحْدَى الرِّوَابَتَيْنِ(١).

Î/At

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَىٰ: عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِد / حَدُّ، سَوَا ۚ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ. وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ: إِنْ طَالَبُوا بِحَدِّ القَذْفِ عِنْدَ الحَاكِمِ مُطَالَبَةً وَاحِدَةً ؛ فَحَدُّ وَاحِدٌ، وَإِنْ طَالَبُوهُ مُتَفَرِّقِينَ ؛ حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدًّا.

وَإِذَا قَذَفَ مُحْصَنًا فِي الظَّاهِرِ ، فَلَزِمَهُ الحَدُّ ، ثُمَّ سَقَطَتْ حَصَانَةُ المَقْذُوفِ بِأَنْ زَنَا أَوْ أَقَرَّ بِالزِّنَا ؛ لَمْ يَسْقُطِ الحَدُّ عَنِ القَاذِفِ.

فَإِنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزِّنَا فِي طُهْرٍ جَامَعَهَا فِيهِ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يُلَاعِنَ لِإِسْقَاطِ الحَدِّ، وَنَفْي النَّسَبِ.

وَيَجِبُ الحَدُّ بِالتَّعْرِيضِ بِالقَذْفِ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي حَالِ الغَضَبِ جَوَابًا لِمَنْ سَابَّهُ: اليَّا [حَلَالُ ابْنَ](٢) حَلَالٍ، خُلِقْتَ مِنْ نُطْفَةٍ حَلَالٍ، مَا أَنْتَ بِزَانٍ، وَلَا أُمُّكَ بِزَانِيَةٍ، وَلَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزِّنَا،

وَنَحْوُ قَوْلِهِ لِزَوْجَتِهِ: الْقَدْ فَضَحْتِينِي اللهُ وَالْعَطَّيْتِ رَأْسِي اللهَ وَالصَيَّرْتِ لِي قُرُونًا ا وَ التَعَلَّقِينَ عَلَيَّ الأَوْلَادَ مِنْ غَيْرِي اللهَ وَالقَدْ نَكَسْتِ بِرَأْسِي الوَنَحُو ذَلِكَ الوَّالَةُ يَكُونُ قَذْفًا بُوجِبُ الحَدَّ فِي حَقَّ الأَجَانِبِ، وَاللَّعَانَ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (").

⁽١) تُنظر المسألة: قالروايتين والوجهين؟: ٢/ ٤٠٤، قرؤوس مسائل الكلوذاني، ص ٨٨٥، قرؤوس مسائل القاضي،: ١٥٤/ ب، قرؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٢٥٩، قرؤوس مسائل الهاشمي،: ٢/ ٨٦٨، قالإبصاف: ٣٦/ ٣٩١.

⁽٢) في االأصل ١: (حلا بن)، والتصويب من االأحكام السلطانية ١.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهير»: ٢/ ٢٠٦، ﴿ رؤوس مسائل الكلوذاني ﴿ ص ٨٧٦ ﴿ رؤوس مسائل الهاشمي ﴾: =

وَفِي الأُخْرَىٰ: لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي القَذْفِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ الحَدُّ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ وَيُفَسِّرَهُ بِالقَذْفِ.

وَإِذَا شَهِدَ الزَّوْجُ مَعَ ثَلَاثَةٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَيُلَاعِنُ، وَيُحَدُّ الثَّلَاثَةُ. وَإِذَا نَقَصَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنْ أَلْفَاظِ اللِّعَانِ شَيْنًا، وَحَكَمَ الحَاكِمُ بِالفُوْقَةِ

وَإِذَا نَقُصُ آَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الفَاظِ اللَّعَانِ شَيْئًا، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِالفَرْقَةِ يُنْهُمَا؛ لَمْ يَصِحَّ خُكْمُهُ، وَلَمْ تَقَع الفُرْقَةُ.

وَإِذَا قَلَفَ امْرَأْتَهُ فَصَدَّقَتْهُ، لَمْ يَتَلَاعَنَا، سَوَاءٌ كَانَ هُنَاكَ وَلَدُّ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَيَلْزَمُهُ الوَلَدُّ.

وَهَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ('')؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّهُ مَتَىٰ تَعَذَّرَ اللَّعَانُ مِنْ جِهَةِ الرَّوْجَةِ؛ سَقَطَ عَنِ الزَّوْجِ ('').

وَإِذَا مَانَتْ قَبْلَ إِكْمَالِ اللَّعَانِ ؟ سَقَطَ اللَّعَانُ.

وَاللَّعَانُ لَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ وَلَا بِزَمَانٍ.

وَإِذَا بَدَأُ الْحَاكِمُ بِلِعَانِ الْمَرْأَةِ؛ لَمْ يُعْتَدُّ بِلِعَانِهَا، وَيَلْزَمُهَا أَنْ تُعِيدَهُ.

وَإِذَا وُلِدَ / لِلرَّجُلِ وَلَدٌ؛ فَلَهُ نَفْيُهُ عَلَىٰ الفَوْرِ.

وَحَدُّ القَذْفِ لِآدَمِيِّ؛ يَصِحُّ أَنْ يُبْرِيَ مِنْهُ وَيَعْفُوَ.

وَإِذَا مَاتَ المَقْذُوفُ؛ سَقَطَ الحَدُّ عَنِ القَاذِفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ طَالَبَ بِهِ.

فَإِنْ كَانَ قَدْ طَالَبَ؛ لَمْ يَسْقُطْ.

فَإِنْ طَالَبَ ثُمَّ مَاتَ؛ ثَبَتَ.

= ٢/ ٧٨٠ (الإنصاف): ٢٦/ ٧٨٧.

⁽٢) تُنظر المسألة «شرح الخرقي» للزركشي: ٥/ ٥١٥.



۸۴/پ

⁽١) تُنظر المسألة. «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٦٥، درؤوس مسائل الهاشمي:: ٢/ ٨٧١، «الإنصاف»: ٢٣/ ٤١٧.

المائي المائية المائية

قَإِنْ قَلَافَ مَيْتًا، فَهَلْ يُؤخَذُ بِحَدِّهِ أَمْ لا ٢٠٠١

قَالَ الْحِرِّقِ (")؛ الْيُؤْخَدُ بِحَدُّهِ،

وَقَالَ أَبُو بَحُرٍ: «لَا يُؤْخَذُ بِحَدِّهِ».

فَعَلَىٰ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ: يَأْخُذُ بِالْحَدُّ مَنْ يَرِثُ الْمَالُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُنَاسِبٍ.

وَمَنْ سَبُّ النَّبِيُّ (٣) صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَتُعَلُّ وَلَمْ تُقْبُلُ تُوْبَتُهُ.

فَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (١):

إِحْدَاهُمَا: يُقْتَلُ أَيْضًا.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يُقْتَلُ رَيُسْتَتَابُ.

قِيَاسًا عَلَىٰ قَوْلِهِ فِي السَّاحِرِ: «إِذَا كَانَ كَافِرًا؛ لَمْ يُقْتَلُ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا؛ قُتِلَ»(٥).

وَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الأَبِ حَدُّ القَذْفِ بِغَذْفِ ابْنِهِ.

فَإِنْ قَذَفَ أَجْنَبِيًّا بِالزُّنَا فَحُدَّ لَهُ، ثُمَّ أَعَادَ قَذْفَهُ بِذَلِكَ الزِّنَا؛ لَمْ يُحَدُّ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: «زَنَيْتِ مُكْرَهَةً» لَمْ يَكُنْ قَاذِفًا.

فَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ: «يَا زَانِ» فَقَالَ لَهُ آخَرُ: «صَدَفْتَ» حُدَّ الأَوَّلُ، وَلَمْ يُحَدَّ

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ٢٣٧، «التمام»: ٢/ ١٨٣، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٧٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٣، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٩٦.

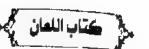
⁽٢) (المختصر) ص ٢٩١.

⁽٣) كذا في «الأصل» وارؤوس مسائل العُكبري»، وفي ارؤوس مسائل القاضي» وارؤوس مسائل الكلوذاني، وارؤوس مسائل الهاشمي، والصارم المسلول»: أم النبي.

⁽٤) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٨٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٥/ ب، قرؤوس مسائل العُكبري، ٢٤/ ٨٧٤، "رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٤، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٠٠٤.

⁽٥) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٧٨، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٠ و ٢٧/ ١٩٣٠.





الثَّانِي (١)

وَيُتَوَجُّهُ: أَنْ يُحَدُّ، كَالنَّعْرِيضِ.

وَكَذَلِكَ إِذًا قَالَ: ﴿أَشْهَدَنِي ۖ فُلَانٌ ﴾ أَوْ ﴿أَخْبَرَنِي بِأَنَّكَ زَانِ ۗ هَلْ يُحَدُّ؟ يَخْتَولُ وَجُهَيْنُ ('').

وَلا حَدَّ عَلَىٰ قَاذِفِ العَبْدِ.

وَإِذَا قَلَفَ مَجْهُولَ النَّسَبِ، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ عَبْدٌ، وَأَنْكَرَ المَقْذُوفُ وَقَالَ: ﴿أَنَا حُرُّ " قَالَقَوْلُ قَوْلُ الْمَقْذُوفِ (٣).

عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا: إِذَا ضَرَبَ مَلْفُوفًا، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ كَانَ مَيْتًا؛ فَالقَوْلُ قَوْلُ الوَرَثَةِ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا⁽¹⁾.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «القَوْلُ قَوْلُ القَاذِفِ».

فَإِنْ قَالَ لِعَرَبِيِّ: "يَا نَبْطِيُّ "يَا رُومِيُّ "يَا فَارِسِيُّ "، أَوْ قَالَ لِفَارِسِيِّ: "يَا رُومِيُّ وَلَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ ؛ فَلَا حَدَّ عَلَىٰ الفَاذِبِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ("، وَفِي الْأُخْرَىٰ: يُحَدُّ،

⁽ه) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٨٨، «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ١٨٧٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٧٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٧٨، «الإنصاف»: ٢/ ٢٨٧.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٧٨، «رؤوس مسائل الفاضي»: ١٥٦/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٥، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٨٧.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٧٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٥، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٩١.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٨٨٣، (الإنصاف: ٢٦٣/٢٦.

⁽١) تُنظر المسألة ص ٥٠٠.

(注意)

فَإِنْ قَذَفَ صَغِيرَةً [يُجَامَعُ] (اللهُ مِثْلُهَا، أَوْ [صَغِيرًا يُجَامَعُ] (المَثْلُهُ؛ حُدَّ القَاذِفُ. اللهُ وَإِنْ قَالَ: «يَا زَانِيَةً اللهُ فَقَالَتْ: / «بِكَ زَنَيْتُ الْهُوَ إِثْرَارٌ مِنْهَا بِالزِّنَا، فَيَسْقُطُ المَدُّ عَن القَاذِفِ،

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا (٣) حَدُّ الزِّنَا حَتَّىٰ تُكُمِلَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وَلَا يَكُونُ قَاذِفَةً لَهُ بِهَذَا الإِقْرَارِ.

فَإِنْ قَذَفَ ذِمِّيٌ مُسْلِمًا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ القَذْفِ، ثُمَّ نَفَضَ العَهْدَ، وَلَحِقَ بِدَارِ الحَرْبِ، ثُمَّ سُنِيَ أَوِ اشْتُرِيَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَكُذَلِكَ المُسْلِمُ إِذَا قَلَفَ، ثُمَّ ارْتَلَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

فَإِنْ شَهِدٌ شَاهِدٌ أَنَّهُ قَلَفَهَا يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ قَذَفَهَا يَوْمَ الخَمِيسِ؛ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَوَجَبَ اللِّعَانُ.

عَلَىٰ قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: "إِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَلَفَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ، وَالآخَرُ أَنَّهُ قَذَفَهَا بِالْعَجَمِيَّةِ؛ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ اخْتِلَافًا»(١).

وَإِمْكَانُ الوَطْءِ يُعْتَبُرُ فِي لُحُوقِ النَّسَبِ.

فَإِذَا زُوِّجَ امْرَأَةً بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، وَطَلَّقَهَا عَقِيبَ النِّكَاحِ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ؛ لَمْ يَلْحَقْهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا بِالمَشْرِقِ وَهُوَ بِالمَغْرِبِ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ؛ لَمْ يَلْحَقْهُ.

-0@ (<u>0</u>)--

⁽٤) نقله الموفق ابن قدامة في «المغني»: ١١/ ١٤٣.



 ⁽١) في الأصل : (لا يجامع)، والتصويب من (رؤوس مسائل العُكبري).

⁽٢) في «الأصل»: (صغيرة مع).

⁽٣) في ارؤوس مسائل العكبري : عليه ،



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلِّقَاتُ يَثَرَبُّصِنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَّ وَ﴾ (١). * وَقَالَ: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفِّرُنَ مِنكُمْ وَمَذَرُونَ أَذُونَا مَا يَمَّ يَصْبَ مَأْنفُسِهِ مَّ أَدُّهِ

* وَقَالَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَجًا يَرَّبَصَنَ بِأَنفُسِهِنَ آرَبَعَهُ أَشْهُرٍ وَعَشْرً ﴾ (١).

* وَقَالَ: ﴿ وَأُولَنتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعَّنَ حَمَّلَهُنَّ ﴾ (").

وَعِدَّةُ المُتَوَفَّىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا؛ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشَرَةُ أَيَّامٍ.

وَلَا يُرَاعَىٰ فِيهَا الحَيْضُ.

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا.

وَعِدَّهُ المُطَلَّقَةِ ثَلَاتًا أَوْ وَاحِدَةً، فِي النَّكَاحِ الصَّحِيحِ وَالفَاسِدِ:

_إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الأَقْرَاءِ، وَكَانَتْ حُرَّةً؛ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ.

وَالأَقْرَاءُ = الحِيضُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (1).

وَفِي الأُخْرَىٰ: الأَطْهَارُ.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٠٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٩٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٥٨/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٨٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٧٩، «الإنصاف؟: ٢٤/ ٢٤.



⁽١) القرة: ٢٢٨.

⁽٢) البقرة: ٢٣٤.

⁽٣) سورة الطلاق: ٤

《 於意圖學讲 》



فَإِنْ كَانَتُ أُمَّةً ؛ فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ.

- وَإِنْ / كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً مِنَ الحَيْضِ؛ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ. وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً وَفَي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ(١).

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: عِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ: عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

وَعِدَّةُ أُمِّ الوَلَدِ إِذَا عُتِقَتْ؛ فَعِدَّتُهَا حَيْضَةٌ.

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ فَحَتَّىٰ تَضَعَ حَمْلَهَا.

وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً فَالحُكُمُ فِيهَا، وَفِي الأَمَةِ القِنِّ إِذَا كَانَتْ مَوْطُوءَةً؛ وَفِيهَا ثَلَاثُ رِوَايَاتِ^(٢):

أَحَدُهَا: تُسْتَبْرَأُ بِثَلَاثَةٍ.

وَالثَّانِيَةُ: بِشَهْرَيْنِ.

وَالثَّالِثَةُ: بِشَهْرٍ.

[وَلِلْمُتَوَفَّىٰ](٢) عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ، وَلَا تُفَارِقُ مَنْزِلَهَا بِاللَّيْلِ. وَالمُطَلَّقَةُ تُفَارِقُهُ لَيْلًا وَنَهَارًا فِي مُدَّةِ العِدَّةِ.

وَإِذَا انْقَطَعَ الدُّمُ مِنَ الحَيْضَةِ النَّالِثَةِ؛ لَمْ تَنْقَض العِدَّةُ حَتَّىٰ تَغْتَسِلَ.

وَإِذَا تَأَخَّرَ حَيْضُ المُطَلَّقَةِ بِعَارِضٍ (١) مِنْ مَرَضٍ أَوْ رَضَاعٍ أَوْ نِفَاسٍ ؟ بَقِيَتْ فِي



۸۲/پ

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٢١٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٨٩٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٩٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٢، «الإنصاف»: ٢٤/ ٥٥.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٣٦٩ «الإنصاف»: ٢٠٨/٢٤.

 ⁽٣) في االأصل؛ (والمتوفى)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.

^(£) تكررت في «الأصل».



العِدَّةِ حَتَّىٰ تَحِيضَ أَوْ تَبْلُغَ حَدَّ الإِيَاسِ.

وَإِنْ تَأَخَّرَ بِغَيْرِ عَارِضٍ؛ انْتَظَرَتْ أَنْ تَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا بِيَسْعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بالشُّهُورِ الثَّلَاثَةِ.

فَإِنْ طَلَّقَهَا وَقَدْ أَتَىٰ عَلَيْهَا زَمَانُ الحَيْضِ وَلَمْ تَحِضْ؛ فَعِدَّتُهَا سَنَةٌ.

وَالْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا نَسِيَتْ وَقْتَ حَيْضِهَا، وَلَمْ تَدْرِ هَلْ كَانَتْ تَحِيضُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ؛ فَعِدَّتُهَا سَنَةٌ. الشَّهْرِ؛ فَعِدَّتُهَا سَنَةٌ.

وَإِذَا مَاتَ صَبِيٌّ عَنِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَاثِلٌ؛ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَإِذَا أَقَرَّتِ المُعْتَدَّةُ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالأَقْرَاءِ، ثُمَّ جَاءَتُ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا؛ لَمْ يَثُبُتْ نَسَبُهُ مِنَ الزَّوْجِ.

وَالخَلْوَةُ تُوجِبُ العِدَّةَ.

وَإِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ رَاجَعَهَا وَطَلَّقَهَا فَبْلَ أَنْ أَصَابَهَا؛ بَنَتْ عَلَىٰ العِدَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَائِتَيْنِ (۱). العِدَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَائِتَيْنِ (۱).

وَفِي الأُخْرَىٰ: تَسْتَأْنِفُ العِدَّةَ.

وَلَوْ طَلَّقَ اهْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَمَضَىٰ مِنْ عِدَّتِهَا قُرْءٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا / تَطْلِيقَةً أُخْرَى ؛ لَمْ ١٨٠٠ يَجِبْ عَلَيْهَا بِالثَّانِيَةِ شَيْءٌ، وَتُخْتَسَبُ بِئُلَائَةِ أَقْرَاءٍ فِي التَّطْلِيقَةِ الأُولَى.

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ العِدَّةِ؛ فَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، تَسْتَكْمِلُ فِيهَا ثَلَاثَ حِيَضٍ.

فَإِنْ طَلَّقَهَا رَهِيَ آيِسَةٌ أَوْ صَغِيرَةٌ فِي بَعْضِ الشُّهُورِ؛ فَإِنَّهَا نَعْتَدُّ شَهْرًا بِالأَيَّامِ،

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢١٧، «رؤوس مسائل لقاضي»: ١٥٧/ أ، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ١٢٩٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٣، «الإنصاف،: ٤٤/ ١٢٢.





رَشَهْرَيْنِ بِالأَهِلَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَفِي الأُخْرَىٰ: تَعْتَدُّ بِالآيَّام الجَمِيعَ.

وَكَذَّلِكَ الحُكْمُ فِي أَجَلِ الإِيلَاءِ، وَالأَيْمَانِ، وَالنُّذُورِ، وَالكَفَّارَاتِ، وَالأَيْمَانِ، وَالنُّذُورِ، وَالكَفَّارَاتِ، وَالإَجَارَاتِ، وَالمَنْصُوصُ عَنْهُ فِي النُّذُورِ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٢٠).

وَالْمَبْتُونَةُ لَا سُكْنَىٰ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ (٣). وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَىٰ: لَهَا السُّكْنَىٰ دُونَ النَّفَقَةِ.

وَالمُتَوَفَّىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا لَا سُكُنَىٰ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ، حَامِلًا كَانَتْ أَمْ حَاثِلًا فِي الرِّوايَةِ المَشْهُورَةِ(١٠).

وَفِيهِ رِوَابَةٌ أُخْرَىٰ: أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ فَلَهَا السُّكْنَىٰ وَالنَّفَقَةُ، كَالمَبْتُوتَةِ. وَلَا يَجِبُ عَلَىٰ المَبْتُوتَةِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي مَنْزِلِ زَوْجِهَا، وَلَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي غَيْرِهِ. وَالمُتَوَفَّىٰ عَنْهَا يَجِبُ عَلَيْهَا الإعْتِذَادُ فِي مَنْزِلِهِ.

وَإِذَا أَحْرَمَتِ المَرْأَةُ لِلْحَجِّ فِي بَيْتِهَا، وَمَاتَ عَنْهَا، وَخَافَتْ فَوَاتَ الحَجِّ إِنْ أَقَامَتْ عَلَىٰ الْعِدَّةِ؛ مَضَتْ فِي حَجِّهَا.

وَإِذَا سَافَرَ بِهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْزِلِهَا مَسَافَةٌ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ؛ رَجَعَتْ إِلَىٰ بَلَدِهَا.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢١٨، «رؤوس مسائل الكلوذابي» ص ٩٠٥، درؤوس مسائل القاضي»: ١٥٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٢٩٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٥، «الإنصاف»: ٢٤/ ٣٢٥.



⁽١) تُنظر المسآلة: : «المغني؟: ١١/ ٢٠٧.

⁽٢) تُنظر لمسألة ص ٣٦٢.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهيز»: ٢/ ٢١٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٠٤، درؤوس مسائل القاضي»: ١٥٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٢٢٦٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٤، «الإنصاف»: ٢٤/ ٣٠٨.



وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةً تُقُصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ فِي البَرِّ وَبَيْنَ مَفْصِدِهَا (١) كَذَلِكَ؛ فَهِيَ بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ وَإِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ، وَلَمْ يَلْزَمْهُا المُقَامُ فِي المَوْضِعِ.

وَالمُطَلَّقَةُ النَّلَاثَ تَحْتَدُّ (٢) فِي إِحْدَىٰ الرُّو ايتَيِّنِ (٣).

وَفِي الأَخْرَىٰ: لَا حِدَادٌ عَلَيْهَا.

وَيَجِبُ الإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الصَّغِيرَةِ، وَالمَجْنُونَةِ، وَالذُّمَّيَّةِ.

وَعَلَىٰ الذَّمُّيَّةِ العِدَّةُ مِنْ زَوْجِهَا الذِّمِّيِّ، / سَوَاءٌ كَانَ مِنْ دِينِهِمْ وَاعْنِقَادِهِمْ ^{١٨١ب} وُجُوبُ العِدَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَإِذَا مَاتَ زَوْجُ الذِّمِّيَّةِ ؛ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشَرَةُ أَيَّام.

وَالْعِدَّنَانِ مِنْ رَجُلَانِ لَا يَتَدَاخُلَانِ، سَوَاءٌ كَانَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدِ أَوْ مِنْ جِنْسَيْنِ، مِثْلُ أَنْ يُبِينَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَتُوطأُ فِي عِدَّتِهَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ؛ فَإِنَّ الفَاضِي مِثْلُ أَنْ يُبِينَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَتُوطأُ فِي عِدَّتِهَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ؛ فَإِنَّ الفَاضِي يُقَرُقُ بَيْنَهُمَا، وَتُكْمِلُ عِدَّةَ الأُولِ، ثُمَّ تَعْتَدُ مِنَ الثَّانِي، وَهُمَا مِنْ [جِنْسٍ](١) وَاحِدٍ. فَإِنْ أَلْحَقُوهُ بِالأَوَّلِ؛ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ، ثُمَّ الْمَتَأْتَفَتُ بَعُدَ وَضْعِهِ ثَلَاثَةً إِلَىٰ الوَلَدِ، فَإِنْ أَلْحَقُوهُ بِالأَوَّلِ؛ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ، ثُمَّ الشَانَةُ أَوْرًا عِلِلنَّانِي.

وَإِنْ ٱلْحَقُوهُ بِالثَّانِي، انْقضتْ عِدَّةُ النَّانِي بِوَضْعِهِ، وَتَمَّمَتْ عِدَّةَ الأَوَّلِ بَعْدَهُ.

 ⁽١) في الرؤوس مسائل المُكيري؟: فيها الصلاة فأكثر وبسها ولين مقصدها، وفي الرؤوس مسائل الكلوداني، تقصر فيها فأكثر وبينها وبين مقصدها.

⁽٢) كذا في االأصل فو االتذكرة ؛ لابن عقيل، والصواب: تُحد.

 ⁽٣) تنظر المسألة. «الروايتين والدجهين»: ٢٠٠/٥، «رؤوس مسائل الكلوداس» ص ٩٠٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٥٨/٤، «رؤوس مسائل الشكري». ١٣٠١/٥ «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٨٨، «الإنصاف»: ١٢٠/٢٤.

 ⁽¹⁾ في الأصلة: (حنبين)، والتصويب من الرؤه من مسائل المُكمرياء.

وَإِنْ كَانَا^(۱) مِنْ جِنْسَيْنِ، مِثْلَ المُتَوَقَّىٰ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ، فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ بِالشَّهُورِ، وَتَعْتَدُّ عِدَّةُ الوَفَاةِ بِالشَّهُورِ، وَتَعْتَدُّ بِالأَقْرَاءِ، فَتَكْمِلُ عِدَّةَ الوَفَاةِ بِالشَّهُورِ، وَتَعْتَدُ بِالأَقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّقْرَاءِ، اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنِولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُ

وَلَا يَقَعُ التَّذَاخُلُ مَا تَرَاهُ مِنَ الحِيضِ فِي عِدَّةِ الوَفَاةِ.

وَيَتَدَاخَلَانِ إِذَا كَانَا مِنْ رَجُلِ وَاحِدٍ، مِثْلُ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَطَأَهَا بِشُبْهَةٍ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَدَّاخَلَانِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ [الطَّلَاقَيْنِ] () لَوِ انْفَرَدَ؛ أَوْجَبَ عِدَّةً، وَيُقْتَصَرُ عَلَىٰ عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ. وَيُقْتَصَرُ عَلَىٰ عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ. وَإِذَا نُكِحَتِ المُعْتَدَّةُ، ثُمَّ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي؛ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بِهَذَا الوَطْءِ فِي إِحْدَى وَإِذَا نُكِحَتِ المُعْتَدَّةُ، ثُمَّ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي؛ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بِهَذَا الوَطْءِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ()، لَكِنَّهَا تُبَاحُ لَهُ بَعْدَ انْفِضَاءِ العِدَّتَيْنِ، تَمَامٍ عِدَّةِ الأُوَّلِ وَكَمَالِ العِدَّةِ مِنْهُ. وَلَيْ وَلَيَ الرَّوَايَةِ الأُخْرَى: تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَىٰ التَّأْبِيدِ.

وَإِذَا تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا وَوَطِئَهَا اللهُ تَنْقَطِعْ عِدَّتُهَا مِنَ الأَوَّلِ، وَتَنْظُرُ فَإِنْ مَضَتِ البَقِيَّةُ قَبْلَ تَفْرِيقِ الحَاكِمِ بَيْنَهُمَا الْأَقَّلِ وَاسْتَأْنَفَتْ عِدَّتَهَا مِنَ الثَّانِي، وَإِنْ لَمُ البَقِيَّةُ قَبْلَ تَفْرِيقِ الحَاكِمِ بَيْنَهُمَا وَاسْتَأْنَفَتْ عِدَّتَهَا مِنَ الأَوَّلِ وَاسْتَأْنَفَتْ عِدَّتَهَا مِنَ الثَّانِي.

أحكام الرأة / وَامْرَأَهُ المَفْقُودِ تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ، وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا المنعود المنعود أَمُدَّةَ عِدَّةِ الوَفَاةِ.

وَتَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الغَالِبُ مِنْ حَالِهِ الْهَلَاكُ، مِثْلُ أَنْ يُفْقَدَ مِنْ

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٢٦١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٨/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٠٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٨٩، «الإنصاف»: ٤٢/ ١١٧.



⁽١) في ارژوس مسائل العُكبري»: كان.

⁽٢) في «الأصل»: (الطلاق)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».



يَنِينَ أَهْلِهِ بِأَنْ تَسْبِيهُ الْجِنَّ، أَوْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ مَعَ جَمَاعَةٍ فَيَكْسِرَ بِهِمُ البَحْرُ وَيَغْرَقَ قَوْمٌ وَيُفْقَدَ، أَوْ يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ فِي حَرْبٍ فَيَقْتَلَ قَوْمٌ وَيَسْلَمَ قَوْمٌ وَ(') يُفْقَدَ، أَوْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ مَكَّةً أَوْ مَفَازَةٍ فَيَلْحَقَهُمْ شِدَّةٌ وَيَهْلَكَ قَوْمٌ وَيَسْلَمَ قَوْمٌ وَلَا يُغْرَفَ خَبَرُهُ. يُغْرَفَ خَبَرُهُ.

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الغَالِبُ مِنْ حَالِهِ الهَلَاكَ، مِثْلُ أَنْ يُسَافِرَ فِي تِجَارَةِ إِلَىٰ بَلَدِ وَيَنْقَطِعَ خَبَرُهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَحَيُّ هُوَ أَوْ مَيَّتُ؛ فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّىٰ تَتَيَقَّنَ المَوْتَ هَذَا فِي الرِّوَايَةِ المَشْهُورَةِ (").

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: لَا تُبَاحُ لِلْأَزْوَاجِ فِي الأَخْوَالِ كُلِّهَا حَتَّىٰ تَنَيَقَّنَ فَقُدَهُ، أَوْ تَمْضِيَ مُدَّةٌ الغَالِبُ فِي مِثْلِهَا أَلَّا يَعِيشَ.

وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَصْرَمَ المُزَنِيِّ ('': "تَبْقَىٰ إِلَىٰ أَنْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا بَسْعُونَ سَنَةًا (''

وَلَا تَفْتَقِرُ فِي ضَرْبِ المُدَّةِ وَإِبَاحَتِهَا لِلأَزْوَاجِ إِلَىٰ حَاكِمٍ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٦٠).

⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٢٤، درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٩٤، درؤوس مسائل القاضي»: ١٩٥٩/ أ، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٠٩، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨١٨، «الإنصاف»: ٢٤/ ٨٣٨.



 ⁽١) غير واضحة في «الأصل»، ولعلها كما أثبتها إن شاء الله.

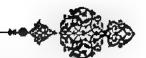
 ⁽٦) في (الأصل»: (وو).

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٢٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٩٠ «رؤوس سائل القاضي»: ١٥٨/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٠٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ١٨٩٠ «الإنصاف»: ٢٤/ ٧٨.

⁽٤) هو أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عباد، أبو العباس المُزّني، توفي سنة ٢٨٥ هـ . تنظر ترجمته في الطبقات الحنابلة ١٤٠ / ٤٩.

⁽٥) ذكرها المؤلف رَحْمَهُ أللَهُ في الرواينين والوجهين 1 ٢٢٢٠.

《 陈到泉州 》



۸۵/پ

وَالْأُخْرَىٰ: تَفْتَقِرُ إِلَىٰ حُكْم الحَاكِم.

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ امْرَأَةُ المَفْقُودِ بَعْدُ التَّرَبُّصِ، ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ الأُوَّلُ: فَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَهِيَ زَوْجَةُ الأَوَّلِ.

وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا؛ فَالأَوَّلُ بِالخِيَارِ بَيْنَ إِمْسَاكِهَا بِالعَقْدِ الْأَوَّلِ وَدَفْعِ صَدَاقِ الثَّانِي إِلَيْهِ، وَبَيْنَ تَرْكِهَا عَلَىٰ نِكَاحِ الثَّانِي وَأَخْذِ الصَّدَاقِ الَّذِي أَصْدَقَهَا.

وَيُقَسَّمُ مَالُ المَفْقُودِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ / فِي الوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ لَهَا التَّصَرُّفُ فِي بُضْعِهَا.

وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَىٰ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ أَوْ أَعْتَفَهَا؛ فَعِدَّتُهَا حَيْضَةٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١). وَفِي الأُخْرَىٰ: إِذَا أَعْتَفَهَا فَعِدَّتُهَا حَيْضَةٌ، وَإِنْ مَاتَ عَنْهَا فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ.

وَإِذَا وَطِئَ أَمَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ تَزُوبِجَهَا؛ لَمْ يَجُزْ حَتَىٰ يَسْتَبْرِثَهَا بِحَيْضَةٍ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَهَا، فَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ؛ لَمْ يَجُزْ حَتَىٰ تَسْتَبْرِئَ نَفْسَهَا بحَيْضَةٍ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ابْتَاعَ أَمَةً ، فَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا ؛ لَمْ تَحِلَّ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِ ثَهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْتَفَهَا وَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا ، أَوْ أَرَادَ هُوَ أَنْ يُزَوِّجَهَا قَبْلَ الإسْتِبْرَاءِ ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ بُزَوِّجَ أُمَّ وَلَدِهِ ۚ لَمْ يَجُزُهِ حَتَّىٰ يَسْتَبْرِئَهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَهَا ۚ لَمْ يَجُزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَبْرِئَ نَفْسَهَا بِحَيْضَةٍ.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٨٢٨ و ٢٢٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩١٥، «رؤوس مسائل الفكيري»: ٢/ ١٣١١، «رؤوس مسائل الفكيري»: ٢/ ١٣١١، «رؤوس مسائل الفكيري»: ٢/ ١٣١١، «رؤوس مسائل الفكيري»: ٢/ ١٣٩١، «الإنصاف»: ٢١٠ / ٢١٠.

وَإِذَا كَانَتْ أَمَتَهُ فَعَجَزَتْ، أَوْ زَوَّجَهَا فَطُلُقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوِ ارْتَدَّتْ هِي، أَوْ سَيِّدُهَا، أَوْ هُمَا، ثُمَّ رَجَعَا إِلَىٰ الإِسْلَامِ؛ حَلَّ لَهُ وَطُؤُهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءِ.

وَيَهْفَىٰ الوَلَدُ فِي بَطْنِ الأُمِّ أَرْبَعَ سِنَينَ.

• وَيُثِينُدُ هَذَا: أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالزَّوْجِ المُطَلِّقِ فِي هَلِهِ المُدَّةِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَاتِتَيْنِ(١٠).

وَالأَخْرَىٰ: يَبْقَىٰ سَنَتَيْنِ.

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنِ امْرَأَتِهِ، فَأَتَتْ بِوَلَدِ فِي مُدَّةِ الحَمْلِ، فَقَالَ الوَرَثَةُ: «لَمْ [تَلِدِيهِ]('')» ثَبَتَ نَسَبُهُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَىٰ الوِلَادَةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا طَلَّقَهَا بَائِنًا، فَأَتَتْ بِوَلَدِ فِي مُدَّةِ الحَمْلِ، فَقَالَ الزَّوْجُ: اللَمْ تَلِدْهُ الْ وَالْمَ وَالْمَ لَلَهُ مَلَّةِ الْحَمْلِ وَهُوَ أَرْبِعُ سِنِينَ، وَإِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا، فَجَاءَتْ بِولَدِ لِأَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ الحَمْلِ وَهُو أَرْبِعُ سِنِينَ، وَإِذَا طَلَّقَهَا الزَّوْجُ وَقَدْ أَخَذَتْ مِنْهُ نَفَقَةً إِلَىٰ أَنْ وَضَعَتْ؛ فَإِنَّهَا تَرُدُّ جَمِيعَ / النَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ ١٨٦ أَنْ تَرُدُّ جَمِيعَ النَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ ١٨٦ البَائِنَ لَا تَسْتَحِقُ النَّفَقَة إِذَا كَانَتْ حَائِلًا، وَإِنَّمَا تَسْتَحِقُ لِأَجْلِ الحَمْلِ، فَإِذَا بَانَ أَنَهَا لَهُ تَكُنْ حَامِلًا؛ وَجَبَ أَنْ تَرُدُّ جَمِيعَهَا ١٠٠٠.

وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَىٰ: لَا تُرُدُّ شَيْتًا.

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ عَلَىٰ أَصْلِنَا: إِذَا ادَّعَتِ الحَمْلَ وَظَهَرَ أَمَارَاتُهُ ثُمَّ وَإِنَّمَا تَضِيُّ الْحَمْلَ وَظَهَرَ أَمَارَاتُهُ ثُمَّ تَفَشَّىٰ، فَأَمَّا أَنْ تَدَّعِيَ ذَلِكَ وَلَا يَظْهَرُ ؛ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهَا النَّفَقَةَ (١).

⁽٤) تُنظر المسألة: «المغني»: ١١/ ٣٧١، «الإنصاف»: ٢٤/ ٣١٧.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/٣١٦، «رؤوس مــائل الكلوذاني» ص ٩١٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٥٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣١٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٩٣، «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٢.

⁽٢) في «الأصل؟: (يلزمه)، والتصويب من «رؤوس مسائل العكبري».

⁽٣) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ١٤/ ٣١٦.



وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ أَمَةٌ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ أُعْتِقَتْ وَهِيَ فِي العِدَّةِ؛ انْتَقَلَتْ عِدَّنُهَا إِلَىٰ عِدَّةِ الحُرَّةِ.

وَإِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا، ثُمَّ أُغْتِقَتْ؛ لَمْ تَنْتَقِلُ عِدَّتُهَا.

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ أَمَةٌ تَطْلِيقَةٌ رَجْعِيَّةٌ، ثُمَّ عُتِقَتْ فِي العِدَّةِ، فَاخْتَارَتِ المُقَامَ عِنْدَهُ؛ بَطَلَ خِيَارُهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالمُعْتَدَّةُ إِذَا أَسْقَطَتْ عَلَقَةً أَوْ مُضْغَةً؛ لَمْ تَنْقَضِ بِهَا العِدَّةُ، وَلَمْ تَصِرْ بِهَا أُمَّ وَلَدِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَابَتَيْنِ (١٠).

وَالْأُخْرَىٰ: إِذًا لَمْ يَسْتَبِنْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيّ، فَذَكَرَ عُدُولٌ مِنَ القَوَابِلِ أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ خَلْقِ آدَمِيٍّ حَكَمْنًا بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ.

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي انْقِضاء عِدَّتِهَا فِي ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ، فَيُعْتَبُرُ أَقَلُّ الحَيْضِ وَهُوَ يَوْمٌ، وَأَقَلُ الطُّهْرِ المُجْمَعِ عَلَيْهِ وَهُوَ خَمْسَةَ عَشَرَ (٢).

وَإِنْ أَخْبَرَتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي تِشَعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ، وَأَقَامَتْ عَلَىٰ ذَلِكَ بَيِّنَةً، وَهُوَ أَنْ تَشْهَدَ امْرَأَةٌ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيَضٍ فِي بِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةٍ؛ قُبِلَتِ البَيِّنَةُ، وَحَكَمْنَا بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.

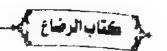
وَلَا يُقْبَلُ مُجَرَّدُ دَعْوَاهَا.

-••••••



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين و لوجهين»: ٢/ ١٢٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٢١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣١٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٨٩٤، «الإنصاف»: ٢٤/ ١٥.

 ⁽٢) في «الأصل»: (عشرة).





ماله في ماله عالم الرّفاع و الرّفاع

﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ أُمَّلَكُمُ اللَّهِ إِلَىٰ فَوْلِهِ: ﴿ وَأُمْ هَانَكُمُ مُ ١٨١٠ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّالِي اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللّ

وَيَحْوُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ.

وَلَا يَثْبُتُ تَحْرِيمُ الرَّضَاعِ بِأَقَلَ مِنْ خَمْسِ رَضْعَاتِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِاتِ(").

وَالثَّانِيَةُ: الرَّضْعَةُ الوَّاحِدَةُ تُحَرَّمُ.

وَالثَّالِثَةُ: الثَّلَاثُ تُحَرَّمُ.

وَمُدَّةُ الرَّضَاعِ حَوْلَانِ.

فَإِنْ فُطِمَ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ وَاسْتَغْنَىٰ بِالطَّعَامِ، ثُمَّ أُرْضِعَ فِي الحَوْلَيْنِ ؛ حُرِّمَ (٢). نَصَّ عَلَيْهِ (١٤). نَصَّ عَلَيْهِ (١٤).

(١) صورة النساء: ٢٣.

 ⁽٤) في رواية حرب الكرماني في قمسائله، رقم: ١٢١١، وحنبل بن إسحاق ذكرها القاضي عنه في قالروايتين والوجهين، ٢/ ٣٣٠.



⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٣٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٢٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٥٩/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٢١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٩٦، «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٣٦.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٠/ أ، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٩٧.

(连连 图



وَيَتَعَلَّقُ تَحْرِيمُ الرَّضَاعِ بِالوَجُورِ وَالسَّعُوطِ (١).

وَفِيهِ رِوَايَةُ أُخْرَىٰ لَا يَتَعَلَّفُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّفُ بِالِا رْيَضَاعِ مِنَ الثَّذيِ. وَالحُقْنَةُ بِاللَّبَنِ لَا تُحَرِّمُ.

وَإِذَا شِيبَ اللَّبَنُ بِغَيْرِهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ أَوْ مَاءٍ، وَسُقِيَ بِهِ الصَّبِيُ؛ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ، صَوَاءٌ كَانَ اللَّبَنُ مَغْلُوبًا أَوْ غَالِبًا.

وَهَذَا يُتَخَرِّجُ عَلَىٰ الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: إِنَّ الوَجُورَ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ. وَكَذَلِكَ إِنْ صَنَعَتْ مِنْ لَبَنِهَا جُبْنًا، فَأَطْعَمَتْ صَبِيًّا؛ حُرِّمَ. وَإِذَا نَزَلَ لِلْمَرْأَةِ لَبَنَّ، فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلًا؛ لَمْ تَنْشُرِ الحُرْمَةَ". نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ

وَإِذَا حُلِبَ اللَّبَنُّ مِنْ ثَدْيِ امْرَأَةٍ مَيُّتَةٍ، وَأَرْضِعَ بِهِ صَبِيٌّ؛ حُرِّمَ.

وَإِذَا تَزَوَّجَ كَبِيرَةً وَصَغِيرَةً ، فَأَرْضَعَتِ الكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةَ وَقَعَتِ الفُرْقَةُ ، وَضَمِنَتْ نِصْفَ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ ، سَوَاءٌ تَعَمَّدَتِ الفَسَادَ أَوْ لَمْ تَتَعَمَّدْ ، وَتَضْمَنُ نِصْفَ المُسَمَّىٰ . فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ صَبِيَّتَانِ ، فَأَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ ، إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الأُخْرَىٰ ، حُرِّمَتَا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ صَبِيَّتَانِ ، فَأَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ ، إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الأُخْرَىٰ ، حُرِّمَتَا عَلَيْهِ . وَإِذَا كَانَ لَهَا لَبَنُ مِنْ زَوْجٍ فَطَلَّقَهَا ، وَتَزَوَّجَتْ آخَرَ ، وَحَبَلَتْ فَزَادَ لَبَنُهَا ، فَهُو مِنْهُمَا .

⁽٣) في رواية حنيل، أخرجها عنه غلام الخلال في الزاد المسافر» وقم: ٢٥٢٠/١.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٣٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٢٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٨٩٧، «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٣٦.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٣١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٢٦،
 «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠١، «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٤٣.

كتاب الرضاع

وَكَذَلِكَ إِنْ وَلَدَتْ مِنَ الثَّانِي؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ إِنِ انْقَطَعَ لَبَنُهَا مِنَ الأَوَّلِ، فَنَابَ بِظُهُورِ الحَمْلِ مِنَ الثَّانِي (١٠). ذَكَرَهُ أَبُو بَكُرِ أَبُو بَكُرِ (١٠).

وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: ﴿ هَذِهِ أُخْتِي مِنَ النَّسَبِ ﴾ [أَوْ] (٣) ﴿ الرَّضَاعِ »، ثُمَّ رَجَعَ ١٨٧ وَقَالَ: ﴿ أُوهِمْتُ ﴾ أَوْ ﴿ أَخْطَأْتُ ﴾ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ رُجُوعُهُ.

وَإِنْ قَالَ ذَاكَ لِأَجْنَبِيَّةِ، ثُمَّ رَجَعَ؛ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا.

وَلَوِ ادَّعَىٰ رَجُلٌ نِكَاحًا عَلَىٰ امْرَأَةٍ، فَجَحَدَثُ، ثُمَّ أَقَرَّتْ؛ لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بِنِكَاحِ دبد.

→@ **@**∕~

⁽١) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٣٣؛ (رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٠/ب، (رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٣٠، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠٠، (الإنصاف». ٢٤١/٢٤.

⁽٢) ذكره في كتاب ١١ الخلاف.

⁽٣) في االأصل: (و)، والتصويب من ارؤوس منائل الكلوذاني والهاشمي والعُكبري،

الله المالية



قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ الرِّجَالُ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَكَلَ اللَّهُ بَعْضَهُ مَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَكَلَ اللَّهُ بَعْضَهُ مَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَكَلَ اللَّهُ بَعْضَهُ مَ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللّه

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَعَلَ الْوَلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُومُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١٠).

وَيَجِبُ عَلَىٰ الزَّوْجِ نَفَقَهُ زَوْجَتِهِ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا. وَهِيَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ إِلَيْهَا، بَلْ هِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِ الزَّوْجَيْنِ جَمِيعًا.

تُفْرَضُ عَلَىٰ الزَّوْجِ المُيَسَّرِ لِزَوْجَتِهِ المُوسِرَةِ نَفَقَةُ المُوسِرِينَ.

وَعَلَىٰ المُعْسِرِ لِلْفَقِيرَةِ أَقَلُ الكِفَايَاتِ.

وَعَلَىٰ المُوسِرِ لِلْفَقِيرَةِ نَفَقَةٌ مُتَوسِّطَةٌ مِنَ النَّفَقَتَيْنِ.

وَعَلَىٰ الفَقِيرِ لِلْمُوسِرَةِ أَقَلُّ الكِفَايَاتِ وَالبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ.

وَيُفْرَضُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمِهَا إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُخْدَمُ مِثْلُهَا.

وَلَا يُفْرَضُ لِأَكْثَرَ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ، وَإِنِ احْتَاجَتْ إِلَىٰ أَكْثَرَ مِنْهُ.

وَإِذًا تَزَوَّجَتِ الْكَبِيرَةُ بِصَغِيرٍ لَا يُجَامَعُ مِثْلُهُ؛ فَلَهَا النَّفَقَةُ.

وَلَا نَهَفَةَ لِلصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يُجَامِعُ مِثْلُهَا.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ النَّفَقَةِ وَالصَّدَاقِ بَعْدَ مَا وُجِدَ التَّسْلِيمُ؛ فَالقَوْلُ



⁽١) سورة النساء: ٣٤.

⁽١) سورة البقرة: ٣٣٧.

كتاب النفقات ﴾

قَوْلُ الزَّوْجَةِ (١)، وَالمَنْصُوصُ عَنْهُ فِي الصَّدَاقِ (١).

وَإِذَا أَعْسَرُ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ ؟ ثَبَتَ لَهَا الخِيَارُ فِي الفَسْخ.

وَتَمْلِكُ الزَّوْجَةُ مُطَالَبَةَ /زَوْجِهَا بِنَفَقَةِ مَا مَضَىٰ مِنَ الزَّمَانِ فِي إِحْدَىٰ ١٨٧٠ وُوَايَتَيْن^(٣).

وَفِي الْأُخْرَىٰ: لَا تَمْلِكُ المُطَالَبَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ القَاضِي فَرَضَ لَهَا.

وَإِذَا وَجَبَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، إِمَّا بِالقَضَاءَ أَوْ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، فَمَاْتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ؛ أُخِذَ مِنْ تَرِكَةِ الزَّوْجِ^(،). نَصَّ عَلَيْهِ^(۵).

وَإِذَا أَسْلَفَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ النَّفَقَةَ، ثُمَّ مَاتَتْ أَوْ مَاتَ؛ رَجَعَ بِحِصَّةِ مَا بَقِي، بِنَاءً عَلَىٰ أَصْلِنَا وَأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ.

وَإِذَا سَافَرَتِ المَرْأَةُ فِي تِجَارَةٍ لَهَا بِإِذْنِ زَوْجِهَا؛ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا. وَإِذَا [بَانَتْ](١) عَنْ نِكَحٍ وَكَانَتْ حَامِلًا؛ فَلَهَا النَّفَقَةُ يَوْمًا بِيَوْمٍ قَبْلَ أَنْ تُضَعَ.

⁽T) في االأصل»: (مات)، والتصويب من «التمام».



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الرويتين والوجهين»: ٢/ ١٢٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٤٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٣٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠٤، «الإنصاف»: ٢٦/ ٤٤٢.

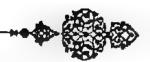
⁽٢) يُنظر ص ١٤٤.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٣٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٤٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٣٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠٤.

⁽٤) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٤٠ «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٣٩.

 ⁽٥) في رواية مهنا بن يحيى، أخرجها عنه غلام الخلال في قزاد المسافر "رقم: ٣١٠٦.

المِنْ الْمُنْفِينَ }



وَالنَّفَقَةُ تَبِبُ لِلْحَمْلِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: تَجِبُ لَهَا؛ لِأَجْل الحَمْل.

• وَلِهَذَا الإِخْتِلَافِ فَوَاثِدُ:

. أَحَدُهَا: إِذَا تَزَرَّجَ خُرٌّ بِأَمَةٍ، وَأَبَانَهَا وَهِيَ حَامِلٌ:

إِنْ قُلْنَا: «النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ» لَمْ تَجِبْ عَلَىٰ وَالِدِهِ وَوَجَبَتْ عَلَىٰ سَيِّدِ الأَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ.

وَإِذَا قُلْنًا: ﴿ لَهَا لِأَجْلِهِ ۗ كَانَتْ عَلَىٰ زَوْجِهَا.

وَهُوَ المَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ (٢).

- التَّانِيَةُ: عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِأُمَةٍ، فَأَبَانَهَا وَهِي حَامِلٌ:

فَإِنْ قُلْنَا: «النَّفَقَةُ لِلْحَمْلِ» كَانَتْ عَلَىٰ سَيِّدِ الوَلَدِ دُونَ وَالِدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُ العَيْنِ (٣).

وَهُوَ المَنْصُوصُ عَنْهُ (1).

وَإِذَا قُلْنَا: ﴿ لِأَجْلِهِ ﴾ فَالنَّفَقَةُ تَجِبُ عَلَىٰ سَيِّدِ العَبْدِ، كَمَا تَجِبُ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ.

. الثَّالِئَةُ: عَبْدٌ نَزَوَّجَ بِحُرَّةٍ، فَأَبَانَهَا وَكَانَتْ حَامِلًا:

فَإِنْ قُلْنَا: «لِلْحَمْل» فَالنَّفَقَةُ عَلَىٰ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ حُرَّةٍ مِنْ مَمْلُولٍ.

وَإِنْ قُلْنَا: «لَهَا لِأَجْلِهِ» تَكُونُ عَلَىٰ سَيِّدِ العَبْدِ.

- الرَّابِعَةُ: إِذَا كَانَ النَّكَاحُ فَاسِدًا، وَالرَّوْجُ حُرًّا:

⁽٤) في رواية أحمد بن سعيد، ذكر ها القاضي في «الروايتين».



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٤٠/، درؤوس مسائل الكلوذابي، ص ٩٤٤، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٣٤٠، دالإنصاف: ٢٤ /٣١٩.

⁽٢) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في المسائله ارقم: ١٠٧٣.

 ⁽٣) كذا في الأصل و (رؤوس مسائل العكبري)، وفي (الراويتين): الغير.



فَإِنْ قُلْنَا: «لِلْحَمْلِ» فَعَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَلَدِهِ.

وَهُوَ المَنْصُوصُ / عَنْهُ (١).

MAK

وَإِذَا قُلْنَا: "لَهَا" فَلَا نَفَقَةَ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لِمَنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ نِكَاحٍ لَهُ حُزْمَةً، وَلَا خُرْمَةً لَهُ.

. الخَامِسَةُ: إِذَا نَشَزَتْ وَهِيَ حَامِلٌ تَحْتَ الزَّوْجِ: فَإِنْ قُلْنَا: "لِلْحَمُلِ" فَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ.

وَإِذَا قُلْنَا "لَهَا لِأَجْلِهِ" فَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّ النَّاشِزَ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

- السَّادِسَةُ: إِذَا أَبَانَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، هُلْ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ؟ فَإِنْ قُلْنَا: "لَهَا» فَلَا نَفَقَةَ؛ لِأَنَّ البَائِنَ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

وَإِنْ قُلْنَا: «لَهُ» وَجَبَتِ النَّفَقَةُ.

وَإِذَا طَلَبَتِ المَبْتُوتَةُ أُجْرَةَ الرَّضَاعِ مِقْدَارَ أُجْرَةِ مِثْلِهَ، فَوَجَدَ الأَبُ مَنْ يُرْضِعُهُ بِأَقَلَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَتَطَوَّعُ بِالرَّضَاعِ؛ أُجْبِرَ عَلَىٰ أَنْ يُعْطِيَهَا الأُجْرَةَ.

وَلَا تُحْبَرُ عَلَىٰ رَضَاعِ وَلَدِهَا.

وَيُجْبَرُ الوَارِثُ عَلَىٰ النَّفَقَةِ عَلَىٰ قَدْرِ مِيرَاثِهِ، كَالوَالِدِ وَإِنْ عَلَا، وَالوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالإِخْوَةِ، وَالأَخَوَاتِ، وَالأَعْمَامِ وَأَوْلَادِهِمْ.

وَيَلْزَمُ المَوْلَىٰ مِنْ فَوْقَ النَّفَقَةُ عَلَىٰ المَوْلَىٰ مِنْ أَسْفَلَ (١). نَصَّ عَلَيْهِ (١٠).

⁽٣) في رواية أبي طالب المشكاني ويعقوب بن بختان، أخرجها عنهما غلام الخلاد في ازاد المساقر » رقم: ٢٠٩٧ و ٢٠٩٧.



⁽١) في رواية أحمد بن سعيد المتقدمة.

^(؟) تُتَظر المسألة: «رؤوس مسائل الفاضي»: ١٦٢/ أ، «رؤوس مسائل المُكيري»: ٢/ ١٣٣٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠٧.

大 医黑色

--*****

وَإِذَا بَلَغَ الوَلَدُ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ وَلَا كَسْبٌ؛ فَنَفَقَتُهُ عَلَىٰ أَبِيهِ. وَكَذَلِكَ الجَارِيَةُ.

وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ العَصَبَاتِ.

وَإِذَا كَانَ لِلْفَقِيرِ (١) أُمٌّ وَجَدٌّ؛ فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا.

وَإِنْ كَانَ لَهُ بِنْتُ [وَابْنُ أَوْ بِنْتُ] (" وَابنُ ابْنِ ؛ فَالنَّفَقَةُ بَيْنَهُمْ. فَإِذَا كَانَ لَهُ أُمُّ وَبِنْتٌ ؛ فَعَلَىٰ الأُمِّ الرُّبُعُ وَالبَاقِي عَلَىٰ البِنْتِ.

وَإِذَا افْتَرَقَ الأَبَوَانِ؛ فَالأُمُّ أَحَقُّ بِالوَلَدِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ سَبْعَ سِنِينَ، ثُمَّ يُخَيَّرُ الغُلَامُ فَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَخْتَارُ مِنَ الأَبُويْن.

فَأَمَّا الجَارِيَةُ؛ فَالأَبُ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ السَّبْعِ بِغَيْرِ تَخَيُّرٍ (٣)؛ لِأَنَّ الجَارِيَةَ إِذَا بَلَغَتْ هَذَا الْحَدَّ تَحْتَاجُ إِلَىٰ الحِفْظِ؛ لَإِنَّهُ / سِنُّ تُزَوَّجُ فِي مِثْلِهِ، وَالأَبُ أَقْوَمُ بِحِفْظِهَا، لِأَنَّ الأُمَّ تُخْدَعُ فِي حَقِّهَا.

وَلِهَذَا المَعْنَىٰ كَانَ الأَبُ أَحَقَّ بِالوَلَدِ إِذَا اخْتَلَفَ بِالأَبُويْنِ الدَّارُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَمُ بحِفْظِهِ وَأَحْفَظُ لِنَسَبِهِ.

وَيُقَارِقُ الغُلامَ؛ لِأَنَّهُ بِاللَّيْلِ عِنْدَ أُمِّهِ وَبِالنَّهَارِ حَيْثُ يَرَىٰ أَبُوهُ مِنْ كُتَّابٍ أَوْ دُكَّانِ، فَهُوَ مُرَاعِ لَهُ، وَلَا يُمْكِنُ مِثْلُ ذَلِكَ [فِي]('' الجَارِيَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ.

⁽٤) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «رؤوس مسائل العُكري» و «التمام».



۸۸/ب

 ⁽١) كذا في «الأصل»، و«المقنع» و«الوجيز» و«الإنصاف»، وفي المختصر الخرقي»: بلصبي، وفي «رؤوس مسائل المُكبري»: للصغير.

⁽٢) سقطت من «الأصل ا، استدركتها من الرؤوس مسائل الكلوذاني» و الرؤوس مسائل العُكبري.

⁽٣) كذا في «الأصل»، وفي «رؤوس مسائل العُكبري، و«التمام»: تخيير.

كتاب النفقات ﴾

وَالأُخْتُ مِنَ الآبِ أَوْلَىٰ بِالحَضَانَةِ مِنَ الأُخْتِ مِنَ الأُمُّ، وَمِنَ الخَالَةِ (١٠ . نَصَّ لَنْهِ (١٠).

وَالأَبُ أَوْلَىٰ بِالْحَضَانَةِ مِنَ الْخَالَةِ، وَمِنَ الأُخْتِ مِنَ الأُمَّ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣). وَالأَخْرَىٰ: الْخَالَةُ أَحَقُّ.

وَإِذَا بَلَغَتِ الجَارِيَةُ ؛ فَعَلَبْهَا أَنْ تَكُونَ مَعَ أَبِيهَا حَتَّىٰ تُزَوَّجَ وَيُدْخَلَ بِهَا. وَلا يَزُولُ الحَجْرُ عَنْهَا بِالبُلُوغِ.

وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ رَضَيُلِلَهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ: ﴿ إِذَا بَلَغَتْ لَمْ يُزَلُ الحَجُرُ عَنْهَا فِي المَالِ»(٤).

وَإِذَا نَزَوَّ جَتِ الْأُمُّ؛ سَقَطَتْ حَضَائتُهَا.

وَإِذَا اخْتَلَفَ بِالأَبَوَيْنِ الدَّارُ؛ فَالأَبُ أَحَقُّ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ هُوَ المُنْتَقِلَ أَوِ المَرْأَةُ. وَإِذَا امْتَنَعَ مِنَ الإِنْفَاقِ عَلَىٰ دَابَّتِهِ؛ أَمَرَهُ الحَاكِمُ بِالإِنْفَاقِ أَوِ البَيْعِ.

⁽٤) ثم أجد هذه الرواية بهذا اللفظ، ولكن في المسألة رواية أبي طالب ذكرها القاضي في االروايتين والوجهيز»: ١/ ٣٧٧.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٤٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٥٤، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ ب، «رؤوس مسئل العُكبري»: ٢/ ١٣٥٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٠٩، «الإنصاف»: ٢٤/ ٤٤١.

⁽٢) في رواية مهنا بن يحيى، ذكرها غلام الخلال في قزاد المسافرة وقم: ٣١٢٨.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٨٨، «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ٩٥٤، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٥١، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٠٨، «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٥٩.





عَمَانِ الْجِنَايَاتِ عَمَانِ الْجِنَايَاتِ عَمَانِ الْجِنَايَاتِ الْجِنَايَاتِ عَمَانِ الْجِنَايَاتِ عَمَانِ الْجِنَايَاتِ الْجِنَايَاتِ عَمَانِ الْجِنَايَاتِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيْدِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيْدِ الْجَنِيَاتِ الْجَنِيْدِ الْجِيْدِ الْجَنِيْدِ الْجَالِيِيْدِ الْجَنِيْدِ الْجَاتِيْدِ الْجَنِيْدِ الْمِنْ الْجَلِيْدِ الْجَاتِيْدِ الْمِنْتِيْدِ الْمِنْتِيْدِ الْمِنْ الْمِنْدِيْدِ الْمِنْدِيِيِيْدِ الْ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن قُيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ مَثْلَطَنَا فَلَا يُسْرِف فِي الْفَتْلِ ﴾ (١).

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَنَبْمَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ ﴾ إلَّفَيْنِ ﴾ إلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ وَالْمَبُّونَ وَقِصَاصُ ﴾ ().

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ اَلْحُرُ بِالْخُرُ وَالْعَبُدُ بِالْعَبَدِ ﴾ (").

وَلَا يُقْتَلُ المُسْلِمُ بِالكَافِرِ.

وَلَا الحُرُّ بِالعَبْدِ.

وَلَا الأَبُ بِالْبَيْدِ.

وَيُقْتَلُ الكَافِرُ بِالمُسْلِمِ، وَالعَبْدُ بِالحُرِّ، وَالإبْنُ بِالأَبِ.

وَيُقْتَلُ الرَّجُلُ / بِالمَرْأَةِ، وَالمَرْأَةُ بِالرَّجُل، وَالعَبْدُ بِالْعَبْدِ.

[وَيُجْرِي](١) القِصَاصُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرُّأَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، وَبَيْنَ العُبُدِ(١)

(t) سورة الإسراه: TT.

⁽٥) كذا في «الأصل»، وفي «رؤوس مسائل العُكبري»: (العبيد).



⁽٢) سورة المائدة: ١٨

⁽٣) سورة البقرة: ١٧٨.

⁽٤) في الأصل؛ (ويجور)، والتصويب من ارؤوس مسائل المُكبري،

كتاب الجنايات

فِيمًا دُونَ النَّفْسِ.

وَتُقْتَلُ الجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، وَالْوَاحِدُ بِالْجَمَاعَةِ (١٠). وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: لَا تُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ.

وَلَا تُقْطَعُ يَدَانِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ.

وَلاَ تُقْطَعُ اليَمِينُ بِالشَّمَالِ.

وَّلَّا الشِّمَالُ بِاليَّمِينِ.

وَلَا اليَّدُ الصَّحِيحَةُ بِالشَّلَّاءِ.

وَيَجِبُ القِصَاصُ بِالقَتْلِ بِالمُثْقَلِ إِذَا كَانَ يُوجَدُ بِهِ القَتْلُ غَالِبًا، نَحْوُ الحَجَرِ الكَبِيرِ وَالخَشَبَةِ الْكَبِيرَةِ، وَإِذَا رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ، وَإِذَا هَدَمَ عَلَيْهِ حَائِطًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ. الكَبِيرِ وَالخَشَبَةِ الْكَبِيرَةِ، وَإِذَا رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ، وَإِذَا هَدَمَ عَلَيْهِ حَائِطًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَإِذَا غَصَبَ صَبِيًّا، فَأَصَابَهُ عِنْدَهُ صَاعِقَةٌ أَوْ نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ، فَمَاتَ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةٍ الغَاصِبِ دِيَتُهُ.

وَقَتْلُ عَمْدِ الْخَطَأِ تَحِبُ بِهِ الدِّيَةُ دُونَ القَوَدِ، وَهُوَ مَا وُجِدَ فِيهِ عَمْدُهُ فِي الفِعْلِ وَخَطَأٌ فِي الفَعْلِ وَخَطَأٌ فِي الفَصْدِ، فَالخَطأُ خِصَلَ بِجَارِحَةٍ هِيَ اليَدُ، وَالعَمْدُ بِجَارِحَةٍ أُخْرَىٰ وَهِيَ القَلْبُ، نَحْوُ أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَهُ بِآلَةٍ مِثْلُهَا لَا تَقْتُلُ عَالِبًا، كَالحَجَرِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ. القَلْبُ، نَحْوُ أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَهُ بِآلَةٍ مِثْلُهَا لَا تَقْتُلُ عَالِبًا، كَالحَجَرِ الصَّغِيرِ وَنَحْوهِ.

وَيُقْتَلُ المُكْرِهُ وَالمُكْرَهُ جَوِيعًا.

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَىٰ رَجُلِ بِالقَتْلِ، فَقَتَلَهُ الحَاكِمُ، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَا: «عَمَدْنَا بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ لِنَقْتُلَهُ» لَزِمَهُمَا القَوَدُ.

وَإِذَا قَتَلَ مُزْتَدٌّ ذِمَّيًّا؛ لَزِمَهُ القَوَدُ (٢٠). ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ.

⁽٢) تُنظر المسألة: درؤوس مساتل القاضي»: ١٦٣/ب، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٣٦٦، =



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٥٥٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٦٩٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٦٩٣/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٢٥٥٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩١٣، «الإنصاف»: ٢٥/ ٤٣.

《 [注] **《 [**]

وَإِذَا أَمْسَكَ رَجُلٌ رَجُلًا، وَقَتَلَهُ آخَرُ؛ فَالقَوَدُ عَلَىٰ الْقَاتِلِ، وَيُحْبَسُ المَاسِكُ حَتَّىٰ يَمُوتَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١١).

وَالأُخْرَىٰ: يُقْتَلَانِ جَمِيعًا.

وَالوَاجِبُ بِقَتْلِ العَمْدِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ: القَوَدُ أَوِ الدِّيَةُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ ('). وَالأَخْرَىٰ: القَوَدُ فَحَسْبُ.

• وَفَائِدَةُ الخِلَافِ:

۸۹/ب

مَّ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: «الوَاجِبُ القَوَدُ فَقَطْ» فَمَتَىٰ عَفَىٰ مُطْلَقًا؛ لَمْ تَثْبُتْ لَهُ الدِّيَهُ. مَوَإِذَا قُلْنَا: «الوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَينِ» فَمَتَىٰ عَفَىٰ مُطْلَقًا؛ / ثَبَتَتْ لَهُ الدِّيةُ.

وَعَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا: لِوَلِيِّ الدَّمِ أَنْ يَعْفُو عَنِ القَوَدِ إِلَىٰ الدِّيَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ رِضَا الجَانِي، سَوَاءٌ قُلْنَا: «الوَاجِبُ القَوَدُ» أَوْ قُلْنَا: «أَحَدُ شَيْئَيْنِ». وَكُلُّ مَنْ وَرَّتَ المَالَ وَرَّثَ الْقَوَدَ، فَيَذْخُلُ فِيهِ النَّسَاءُ.

وَيَصِحُ عَفُوهُمْنَ عَنِ القِصَاصِ، كَالرَّجُل.

وَإِذَا كَانَ فِي الوَرَثَةِ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاقِينَ أَنْ يَقْتَصُّوا حَتَّىٰ يَبُلُغَ الصَّغِيرُ وَيُفِيقَ المَجْنُونُ فِي الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ (٧).

= ارؤوس مسائل الهاشمي،: ٤/ ٩١٥، الإنصاف،: ٥٥/ ٨٨.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٥٥٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٦٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٢/ ب. «رؤوس مسائل العُكيري»: ٢/ ١٣٦٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»:
 ٢/ ٤٩٦، «الإنصاف»: ٢٥٥/ ٩٣.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٢٥٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٧٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٣٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكيري»: ٦/ ١٣٦٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٩١٧، «الإنصاف»: ٦٥/ ٢٠٠.

⁽٣) تُنظر المسألة: التماما: ١٩٢/٢، ارؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٩٧٦، ارؤوس مسائل الهاشمي::= القاضي؛: ١٣٧١/٢، ورؤوس مسائل الهاشمي::=

كتاب الجنايات كالمستحدد الجنايات كالمستحدد الجنايات كالمستحدد المستحدد المستحد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المست

وَإِذَا ثَبَتَ القِصَاصُ لِلصَّغِيرِ لَمْ يَكُنُ لِأَبِيهِ أَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ، سَوَاءٌ كَانَ شَرِيكَا فِيهِ، مِثْلُ أَنْ تُقْتَلَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ وَابْنٌ مِنْهُ فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ الرُّبُعُ وَالْبَاقِي شَرِيكًا فِيهِ، مِثْلُ أَنْ تُقْتَلَ امْرَأَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ وَابْنٌ مِنْهُ فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ الرُّبُعُ وَالْبَاقِي لِلابْنِ، أَوْ لَا يَكُونُ شَرِيكًا، وَيَكُونُ جَمِيعُهُ لِلابْنِ، فَلَا يَجُوزُ لِلأَبِ اسْتِيفَاءُ ذَلِكَ لِلابْنِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْأَبِ اسْتِيفَاءُ ذَلِكَ فِي المَوْضِعَيْنِ (۱).

وَهَذَا يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الوَرَثَةِ صِغَارٌ وَكِيَارٌ؛ لَمْ يُقْتَصَّ حَتَىٰ يَبُلُغَ الصَّغَارُ عَلَىٰ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، فَأَمَّا عَلَىٰ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، فَأَمَّا عَلَىٰ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، فَأَمَّا عَلَىٰ الرُّوَايَةِ الأَخْرَىٰ فَلِلاَبِ أَنْ يَقْتَصَّ لِلصَّغِيرِ.

وَإِذَا قَتَلَ الوَاحِدُ جَمَاعَةً، فَحَضَرُوا أَوْلِيَاءُ الْجَمِيعِ، فَطَلَبُوا القِصَاصَ؛ قُتِلَ لِجَمَاعَتِهِمْ. وَلَا دِيَةَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ طَلَبَ بَعْضُهُمُ النَّوَدَ، وَيَعْضُهُمُ الدَّيَةَ؛ قِيدَ لِمَنْ طَلَبَ القِصَاصَ، وَوَجَبَتِ اللَّيَة فِيدَ لِمَنْ طَلَبَ القِصَاصَ، وَوَجَبَتِ اللَّيَة فِينَ طِلْبَ الدَّيَة ، سَوَاهُ كَانَ الطَّالِبُ لِلدِّيَةِ وَلِيَّ المَقْتُولِ أَوَّلا أَوْ ثَانِيًا.

وَإِذَا قَطْعَ يَجِينَ رَجُلَيْنَ وَطَلَبَا القِصَاصَ؛ قُطِعَ لَهُمَا، وَلَا دِيَّةً عَلَيْهِ.

فَإِنَّ طَلَب أَحَدُهُما القِصَاصَ وَالآخَرُ الدَّيَةَ؛ قُطِعَ لِمَنْ طَلَبَ القِصَاصَ، وأَخذت الدُبةُ للآخر،

والخُكُمْ في قصاص الأطراف * قَالحُكُم في قصاص النَّفْس".

⁽٢) كليا في (الأصوراء) أنبي المساسد الشعابي



ه ۲٫۹۱۷٫۴ (نصاف) ۲۶ ۸۵۲

 ⁽۱) تُنظر المسائلة، الإدمان السائل الجداد إلى من ۱۹۲۷، الرؤوس مسائل القاصي ال ۱۹۳۱/صور الرؤوس مسائل الشخاري (۱) ۱۹۳۷، الرؤوس مسائل الهاشمي (۱) ۱۸۸۰

· (注意] 经济

وَإِذَا فَطَعَ يَدَ رَجُل، ثُمَّ قَتَلَ آخَرَ؛ فُطِعَ بِالأَوَّلِ، وَقُتِلَ بِالثَّانِي. وَكَذَلِكَ لَوْ قَنَلَ رَجُلًا، وَقَطَعَ يَدَ آخَرَ؛ قُطِعَ وَقُتِلَ بِالثَّانِي. فَإِذَا مَاتَ القَاتِلُ؛ وَجَبَتِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ.

/ وَالسِّرَايَةُ فِي القِصَاصِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ.

1/4.

وَإِذَا فَطَعَ يَدَرَجُل أَوْ رِجُلَهُ أَوْ أَوْضَحَهُ، فَسَرَىٰ إِلَىٰ نَفْسِهِ وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، وَسَقَطَ حُكُمُ مَا دُونَ النَّفْسِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ (١).

فَإِنْ قَطَعَ، ثُمَّ قَتَلَهُ ؛ فَفِيهِ رِوَابَتَانِ (''):

إِحْدَاهُمَا: يَجِبُ القِصَاصُ فِي النَّفْسِ، وَيَسْقُطُ فِيمَا دُونَهَا أَيْضًا.

وَالثَّانِيَةُ: تُقْطَعُ يَدُهُ وَيُقْتَلُ.

وَالعَامِدُ إِذَا شَارَكَ المُخْطِئَ فِي القَتْلِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ القِصَاصُ فِي النَّفْسِ فِي إِلَّمْ اللَّمَامِ فِي النَّفْسِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالأُخْرَىٰ: يَلْزَمُهُ.

وَإِنِ اشْتَرَكَ الأَجْنَبِيُ وَالأَبُ فِي قَتْلِ الإَبْنِ؛ وَجَبَ القِصَاصُ عَلَىٰ الأَجْنَبِي، وَلَمْ يَجِبْ عَلَىٰ الأَجْنَبِي،

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢ ٢٦١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٧٠، «رؤوس مسائل الفاضي»: ١٦٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٨٠، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٢١، «الإنصاف»: ٢٥/ ٦٨.



⁽١) تُنظر المسألة: الرؤوس مسائل لكلوذاني، ص ٩٦٩، الرؤوس مسائل القاضي،: ١٦٤/ أ، الرؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٣٧٩، الرؤوس مسائل الهاشمي،: ٢/ ١٦٠٠ (الإنصاف،: ٢٥ ١٨٣٨.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٢٥٦، «رؤوس مسائل الكنوذاني» ص ٩٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ١٣٧٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٩٢٠، «الإنصاف»: ٥٥/ ١٧٨.

وَعَمْدُ الصَّبِيِّ فِي حُكْمِ الخَطَاْ، تَجِبُ بِهِ الدِّيَةُ [عَلَىٰ] ﴿ عَاقِلَتِهِ مُخَفَّفَةٌ.
وَإِذَا قَطَعَ يَدَ رَجُل مِنْ مَفْصِلِ الكُوعِ، ثُمَّ قَطَعَهَا آخَرُ مِنْ مَفْصِلِ الذِّرَاعِ قَبْلَ
انْدِمَالِ قَطْعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ مَاتَ المَجْنِيُّ عَلَيْهِ؛ لُزِمَ الجَانِيَانِ القَوَدُ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ بَعْنَ المَعْتَوِلِ يَدَ القَاتِلِ، ثُمَّ عَفَا عَنْهُ أَوْ لَمْ يَعْفُ؛ غَرِمَ دِيَةَ اليَدِ مِنْ مَالِهِ وَيَسْقُطُ القِصَاصُ.

وَإِذَا قَطَعَ أُصْبُعَ رَجُل عَمْدًا وَانْشَلَتْ إِلَىٰ جَنْبِهَا أُخْرَىٰ؛ وَجَبَ القِصَاصُ فِي الأُولَىٰ، وَالأَرْشُ فِي الأُخْرَىٰ.

فَإِنْ قَطَعَ أُصْبُعًا، فَتَآكَلَتْ إِلَىٰ جَنْبِهَا أُخْرَىٰ، وَسَقَطَتْ مِنْ مَفْصِلٍ؛ فَقَالَ أَبُو بَكُر: «يَجِبُ القِصَاصُ فِي الأَوَّلَةِ وَالثَّانِيَةِ جَمِيعًا» (").

رُ إِذَا قَطَعَ يَدًا تَامَّةَ الأَصَابِعِ، [وَيَدُهُ](١) نَاقِصَةٌ أُصْبُعًا؛ فَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ أَنْ يَغْفُو، أَوْ يَأْخُذَ دِيَةَ أُصْبُع (٥).

وَهَذَا قِيَاسُ المَذْهَبِ، فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ فِي الأَعْوَرِ إِذَا فَقِئَتْ عَيْنُهُ عَمْدًا «لَهُ أَنْ يَقَتَصَّ مِنْ إِحْدَىٰ العَيْنَيْنِ، وَيَأْخُذَ نِصْفَ الدِّيَةِ»(١).

(٦) تُنظر المسألة ص ٤٩٠.



⁽١) سقطت من «الأصل» استدركتها من «رؤوس مسائل العُكبري».

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٧٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٤/ ب، «رؤوس
مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٨٣، «رؤوس مسائل الهاشمي». ٢/ ٩٩٣، «الإنصاف»: ٩٥/ ٨٨.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٧٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٨٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٩٣، «الإنصاف»: ٥٥/ ٢٩٩.

 ⁽٤) في «الأصل»: (ويد)، والتصويب من «الروايتين والوجهين» و (رؤوس مسائل العُكبري)
 و درؤوس مسائل الكنوذاني».

⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٦٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٨٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٥/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٨٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩١٧.

WE WELL TO THE STATE OF THE STA

وَقَالَ أَبُو بَكُرِ: "إِنِ اخْتَارَ القِصَاصَ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ دِيَةُ الأُصْبُعِ، وَقَالَ أَبُو بَكُنْ لَهُ دِيَةُ الأُصْبُعِ، وَكَذَلِكَ الحُكْمُ فِيهِ إِذَا شَجَّ رَأْسَ رَجُلِ مُوضِحَةً مَا بَيْنَ طَرَفَيْ رَأْسِهِ، وَرَأْسُ الشَّجُوجُ:

فَعَلَىٰ مَا ذَكُرُنَا: هُوَ بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَ / شَجَّ رَأْسَ الشَّاجِ مَا بَيْنَ طَرَفَيْ رَأْسِهِ وَأَخَذَ أَرْشَ مَا يَبْقَىٰ مِنْ قَدْرِ المُوضِحَةِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَأَخَذَ مِنْهُ أَرْشَى المُوضِحَةِ، وَهُوَ خَمْسٌ مِنَ الإِبل.

وَعَلَىٰ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: هُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ القِصَاصِ وَلَا شَيْءَ وَبَيْنَ الأَرْشِ. وَإِذَا قَطَعَ مِنْ يَلْكَ الأَصْبُعِ مِنْ رَجُلِ الأَنْمُلَةَ العُلْيَا، وَقَطَعَ مِنْ يَلْكَ الأَصْبُعِ مِنْ رَجُلِ الْخَلْيَا، وَقَطَعَ مِنْ يَلْكَ الأَصْبُعِ مِنْ رَجُلِ الْخَلْيَا، وَقَطَعَ مِنْ يِلْكَ الأَصْبُعِ مِنْ رَجُلِ الْخَلْيَا وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللَّهُ اللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْ

وَلَا تُقْطَعُ اليَدُ الصَّحِيحَةُ بِاليِّدِ الشَّلَّاءِ.

وَلَا يُقْطَعُ ذَكُرُ الفَحْلِ بِذَكْرِ الخَصِيِّ، وَالذَّكَرُ الَّذِي يُنْزِلُ بِذَكَرِ العِنِّينِ، وَفِيهِ رِوَابَتَانِ ("): إِحْدَاهُمَا: ثُلُثُّ دِيَةِ الذَّكَرِ.

وَالثَّانِيَةُ: كَمَالُ الدِّيَةِ. فَالقِصَاصُ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْجَانِي وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ فِي صِفَةِ العُضْوِ التَّالِفِ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي صِفَةِ العُضْوِ التَّالِفِ؛ فَالقَوْلُ قَوْلُ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ ("). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ١٩٣، درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٩٨٥ درؤوس مسائل القاضي»: ٥١٥/ ب، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٣٩٠، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٩٥٥ «الإنصاف»: ٥٢/ ٥٠٥.



 ⁽١) في الأصلة: (منهما)، والتصويب من الرؤوس مسائل العُكبري».

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٧٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٨٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٨٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٢٥، «الإنصاف»: ٢٥/ ٢٦٧.



وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الجِرَاحَةِ إِلَّا يَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَالبُّرْءِ.

وَلَا يَجُوزُ القَوَدُ بِغَيْرِ السَّيْفِ، صَوَاءٌ قَتَلَ بِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (11 وَالاَتِيْنِ أَلْ وَالاَيْتِيْنِ أَلَا وَالاَّيْنِ أَلَا لَهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللللْمُولَاللَّهُ اللْمُولَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولَالْمُ اللْمُولَالْمُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْ

وَمَنْ حَلَّ دَمُهُ بِهِصَاصَ، أَوْ بِرِدَّةٍ، أَوْ زِنَّا أَوْ بِالكُفْرِ الأَصْلِقِ، فَلَجَأَ [إِلَىٰ]''' الحَرَمِ؛ لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ، إِلَا أَنَّهُ لَا يُبَايِعُ، وَلَا يُشَارَىٰ، وَلَا يُطْعَمُ، وَلَا يُسْفَىٰ، وَلَا يُؤُوّىٰ حَتَّىٰ يَخْرُجَ ثُمَّ يُقْتَلُ.

وَكُذَلِكَ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدَّ غَيْرُ القَتْلِ، كَالجَلْدِ وَالقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَالْعَطْعِ فِي السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَالسَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ وَالسَّرِقَةِ وَالسَّرِقَةِ وَالسَّرِقَةِ وَالسَّعِلَاقِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّعِقِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرِقَةِ وَالسَّعِلَةِ السَّرَاءِ السَّعِلَةِ السَّعِقَةِ السَّعِقِ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّعِقِ السَّعِلَةِ السَّعِقِ السَّعِقِ السَّعِقِ السَّعِلَةِ السَّعِ السَّعِلَةِ السَّعِقِ السَّعِلَةِ السَّعِقِ السَّعِلَةِ السَّعِ السَّعِلَةِ السَّعِ السَّعِلَةِ السَّعِلَةِ السَّعِلَةِ السَّعِلَةِ السَّعِلَةِ

وَالْأُخُورَىٰ: إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ثُمَّ لَجَا يُسْتَرُفَىٰ (١)، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا دُونَهُ (١) مُسْتَوْفَىٰ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا دُونَهُ (١) مُسْتَوْفَهِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ مَا دُونَهُ (١) مُسْتَوْفَهِ إِنِهِ .

وَإِذَا كَانَ الدَّمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ لَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ القَوَدُ⁽¹⁾. ذَكَرَهُ أَبُو بَصْرٍ.

فَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَّا، وَقَتَلَهُ الآخَرُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالعَفْوِ، أَوْ يَعْلَمُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا

⁽٦) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٧١، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٩٦، درؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٢٨.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٦٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٨٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٣٩٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٢٧، «الإنصاف»: ٢٥/ ١٧٨.

⁽٢) سقطت من االأصل الماستدركتها من ارزوس مسائل العُكبري،

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/٢٧١، درزوس مسائل القاضي»: ١٦٥/ ب، درؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ١٣٩٥، درؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ١٩٢٧، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٦١.

⁽¹⁾ أي خارح الحرم،

⁽٥) أي دون القتل.

م الماسطان م

بِعَلَمُ أَنَّ الدُّمَ قَدُ حَرِّمَ عَلَيْهِ اللهُ بِلْزِمْهُ الفودُ". ذَكَرَهُ أَبُو بَعَثِي.

١١١ فَإِنْ / عِمَا أَحَدُهُمَا، فَفَتَلَهُ الأَخَرُ مِعَ العِلْمِ بِعَفُو شريكهِ ا فعلبُه القصاص.

وَإِذَا رَمَى إِلَىٰ مُرْتَدُّ أَوْ حَرْبِي، فَأَصَابِهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ا فعلى الرَّامي الدَّيِهُ اغتيارًا

بخال الإصابة.

وكذلك إِذَا رَمَىٰ إِلَىٰ عَبْدٍ، فَأَعْتَفَهُ مَوْلَاهُ قَبْلَ وُقُوعِ السَّهْمِ بِهِ وَجَبَ دِيَنَهُ لِوَرثَتِهِ.

وتُعَلُّظُ الدُّيةُ:

غايظ البيا

بالخزم.

والإخرام.

روالأشهر الحرم.

ـ وَبِالرَّحِم.

وَصِفَةُ التَّغُلِيظِ:

إِنْ كَانَ الضَّمَانُ بِالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ ؛ بِزِيَادَةِ القَدْرِ، وَهُوَ ثُلُثُ الدِّيَةِ.

وَ إِنْ كَانَ بِالإِبِلِ؛ فَقِيَاسُ المَذْهَبِ أَنَّهَا تُغَلَّطُ أَيْضًا بِزِيَادَةِ القَدْرِ لَا بِالسَّنِّ، لِأَنَّهُ قَدُ ثَبَتَ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي القَتْلِ حُرُمَاتٌ غُلَّظَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِثُلُثِ الدِّيَةِ، فَلَدُ ثَبَتَ مِنْ أَصْلِنَا: وَتُغَلِّذُ اجْتَمَعَ فِي القَتْلِ حُرُمَاتٌ غُلِّظَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِثُلُثِ الدِّيَةِ، فَلَدُ قُلْنَا: وتُغَلَّطُ بِالسَّنَّ، وَهُوَ الأَرْبَاعُ، أَفْضَىٰ ذَلِكَ إِلَىٰ التَّدَاخُلُ (٢).

وَيُجْمَعُ بَيْنَ التَّعْلِيظِ بِالحَرَمِ وَالشَّهْرِ الحَرَامِ وَالرَّحِمِ، فَيَجِّبُ لِكُلِّ وَاجِدِ مِنْ

⁽٢) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٩٩٧، (رؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٤٠٢، (رؤوس مسائل الهاشمي:: ٢/ ٩٣٠.



⁽١) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ٩٧٢، (رؤوس مسائل العُكبري): ٢/ ١٣٩٧، ورؤوس مسائل الهاشمي؛: ٢/ ٩٢٨.

ذَلِكَ ثُلُثُ الدِّيَةِ.

وَلِنَفْسِ الحُرِّ الذَّكْرِ خَمْسَةُ أَبْدَالٍ:

ـ مِائَةٌ مِنَ الإبِل.

ـ أَوْ مِائْتًا بَقُرَةٍ.

- أَوْ أَلْفَا شَاةٍ.

- أَوْ أَلْفُ دِينَارِ جَمِيعُهَا أُصُولُ مِائَةٍ.

ـ أَوِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَم.

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الحُلَلِ مِنْ حُلَلِ اليَمَنِ (١٠):

فَرُوِيَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهَا بَدَلٌ.

وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَدَلٍ.

أَمَّا الإِبلُ فِي دِيَةِ قَتْلِ العَمْدِ وَشِبْهِ العَمْدِ أَرْبَاعٌ:

ـ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً.

ـ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً.

ـ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةَ لَبُونِ.

ـ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةَ مَخَاضٍ (٢).

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: أَنَّهَا أَثْلَاتٌ: ثَلَاثُونَ حِقَّةٌ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةٌ، وَأَرْبَعُونَ مَا بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَىٰ بَازِلِ عَامِهَا، كُلَّهَا خِلْفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: "الروابتين والرجهين»: ٦/ ٢٧٠، (رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٩٩٩، (رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ١٤٠٤، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ١٣٢، الإنصاف»: ٢٥/ ١٣٧٤.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ٢٧٢، ﴿رؤوس مسائل الكلوذ ني، ص ١٠٠٧، ﴿رؤوس مسائل القاضي،: ٢٥/ ٢٥٣، ﴿ الإنصاف، ٣٧٠ /٣٥.

الجازة القنيفيل



وَدِيَةُ الخَطَأِ أُخْمَاسٌ:

. عِشْرُونَ ابْنَ مَخَاضٍ.

ـ وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاض.

. وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ.

ـ وَعِشْرُونَ حِفَّةً.

ـ وَعِشْرٌ وِنَ جَذَعَةً.

وَأُمًّا الْبَقَرُ وَالْغُنَّمُ:

فَيُحْتَمَلُ أَنْ تُعَلَّظَ فِي العَمْدِ وَشِبْهِ العَمْدِ، وَفِي الخَطَأِ مُخَفَّفَةٌ.

وَيَكُونُ تَغْلِيظُهَا بِإِيجَابِ شَيْئَيْنِ وَهُمَا: أَسْنَانُ الزَّكَاةِ التَّبِيعَةُ وَالمُسِنَّةُ مِنَ البَقَرِ، وَالجَذَعَةُ وَالثَّنِيَّةُ / مِنَ الغَنَمِ، فَيَجِبُ مِنْ كُلِّ مِنْ يَصْفُ الدِّيَةِ، كَمَا

أَوْجَبْنَا فِي دِيَةِ الإِيلِ إِذَا كَانَتْ تَغْلِيظَ أَرْبَعَةِ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ.

وَفِي الخَطَأِ نُوجِبُ فِي البَقَرِ تَبِيعًا وَتَبِيعَةً وَمُسِنَّةً أَثْلَاثًا، وَفِي الغَنَم جَذَعَةً وَجَذَعًا مِنَ الضَّأْذِ، وَتَنِيَّةً مِنَ المَعْزِ سِنَّانِ مِنْ ذَلِكَ أَسْنَانُ الزَّكَاةِ، وَسِنٌّ ثَالِكٌ لَيْسَ مِنْ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ عَلَىٰ وَجْهِ التَّخْفِيفِ، كَمَا أَوْجَبْنَا فِي دِيَةِ الإِبِلِ أَخْمَاسًا أَرْبَعَةُ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ، وَسِنُّ خَامِسٌ لَا يُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ وَهُوَ ابْنُ مَخَاضٍ.

وَأَمَّا الدَّرَاهِمُ وَالدُّنَانِيرُ وَالحُلَلُ:

فَلَا يَدْخُلُهُمَا التَّغْلِيظُ فِي فَتْلِ العَمْدِ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالصَّفَةِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ صِفَةٌ تُعَلَّظُ بِهَا.

> فَأَمَّا دِيَةُ المَرْأَةِ الحُرَّةِ؛ فَعَلَىٰ النَّصْفِ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ. وَدِيَةُ العَمْدِ تَجِبُ فِي مَالِ القَاتِلِ حَالَّةً.



وَدِيَّةُ الخَطَأِ عَلَىٰ العَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينٌ.

وَدِيَّةُ شِبْهِ العَمْدِ؛ الْحَنَلَفَ أَصْحَابُنَا⁽¹⁾:

فَقَالَ الْخِرَقِيُ (٢): «تَكُونُ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ، كَدِيَةِ الْخَطَأِي،

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ﴿ تَكُونُ فِي مَالِهِ ۗ.

وَفِي الهَاشِمَةِ عَشْرٌ مِنَ الإِيلِ، وَهِيّ الَّتِي تَكْسِرُ العَظْمَ وَتَهْشِمُهُ.

وَيَجِبُ فِي اليَدَيْنِ الدِّيَةُ.

وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيَةُ.

وَفِي العَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ.

وَفِي الأَذْنَيْنِ الدِّيَةُ.

وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ نِصْفُ اللَّيَةِ.

وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ.

رَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ.

وَفِي المّارِنِ الدِّيَةُ.

وَفِي ذَهَابِ العَقْلِ الدِّيَةُ.

رَفِي السَّمْعِ الدِّيَةُ.

وَفِي الْبَصَرِ الدِّيَةُ.

وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا لَمْ تَنْبُتِ الدِّيَةُ.

وَكَذَلِكَ شَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ. وَكَذَلِكَ الحَاجِبَيْنِ إِذَا لَمْ تَنْبُتْ.



⁽١) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢٦/ ٧٩.

⁽٢) «المختصرة ص ٢٧٢.

الله الله المنظالة



رَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ الدِّيَةُ. رَفِي أُصْبُعِ وَاحِدَةٍ عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ. رَفِي الأَجْفَانِ الدَّيَةُ.

وَ فِي كُلُّ جَفْنِ رُبُعُ الدُّيَةِ.

وَفِي كُلُّ سِنٌّ خَمْسٌ مِنَ الإِبِل.

وَفِي الصَّعَرِ الدِّيَةُ، وَهُوَ تَحْوِيلُ الوَّجْهِ فِي جَايْبٍ.

وَفِي اسْتِطْلَاقِ البَوْلِ الدِّيَةُ، وَهُوَ إِذَا ضَرَبَهُ فَاسْتَطْلَقَ بَوْلُهُ.

^{۱۸۱} وَفِي أَشْرَافِ الْأَذُنَيْنِ الدِّيَةُ، وَهُمَا / الجِلْدُ القَاثِمُ بَيْنَ العَذَارِ وَالبَيَاضِ الَّذِي حَوَّفَهُمَا^(۱).

وَإِذَا قَطَعَ اليَدَ مِنْ نِصْفِ الذَّرَاعِ أَوِ المِرْفَقِ أَوِ العَضُدِ؛ فَفِيهَا نِصْفُ الدَّيَةِ، كَمَا لَوْ قُطِعَتْ مِنَ الكَفِّ.

وَإِذَا قَطَعَ كَفَّهُ وَفِيهَا أُصْبُعٌ أَوْ أُصْبُعَانِ؛ لَمْ يَدْخُلُ أَرْشُ مَا لَمْ يُحَاذِ الأُصْبُعَ البَاقِيَةَ مِنَ الكَفِّ فِي دِيَةِ الأُصْبُع، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ أَرْشُ مَا حَاذَاهَا مِنَ الكَفِّ فِي دِيَتِهَا. البَاقِيةَ مِنَ الكَفِّ فِي دِيَتِهَا البَّاقِيةَ مِنَ الكَفِّ فِي دِيَتِهَا فَي الْبَيْنِ المَّلَّاءِ، وَالسِّنِ السَّوْدَاءِ، وَلِسَانِ وَفِي الغَيْنِ القَائِمَةِ النَّي لَا يُبْصِرُ بِهَ، وَاليَّدِ الشَّلَاءِ، وَالسِّنِ السَّوْدَاءِ، وَلِسَانِ الأَخْرَسِ، وَالذَّكِرِ الفَّسِّعِ، وَالأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ؛ ثُلُثُ الدِّيَةِ فِي إِحْدَى الأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ؛ ثُلُثُ الدِّيَةِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِتَيْنِ (۱)،

وَالْأُخْرَىٰ: يَجِبُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ [حُكُومَةٌ](").

 ⁽٣) سقطت من «الأصر»، استدركتها من «شرح الخرقي».



⁽١) كذا في الأصل؛ وفي المصادر: حولهما.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٧٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠١٠، درؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤١٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٣٦، «الإنصاف»: ٢٥/ ٤٩٩.



وَفِي كَسْرِ الصَّلْبِ بَعِيرٌ. وَفِي التَّرْثُوَةِ بَعِيرٌ.

وَفِيهِمَا جَمِيعًا بَعِيرَانِ.

وَفِي الذِّرَاعِ وَالسَّاعِدِ وَالفَخِذِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيرَانِ.

وَفِي الزُّنْدِ (١) بَعِبرَانِ.

وَفِيهِمَا أَرْبَعَةُ أَبْعِرَةٍ.

وَفِي مُوضِحةِ الوَجْهِ خَمْسٌ مِنَ الإبلِ فِي أَيَّ مَرْضِع مِنَ الوَجْهِ كَانَتْ. وَمَا دُونَ المُوضِحةِ مِنَ الجِرَاحِ لَا يُجَوِزُ بِهَا أَرْشَ المُوضِحةِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ(").

وَهَلْ يَبْلُغُ بِهَا أَرْشَ المُوضِحَةِ؟ (٣)

المَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَبُلُغُ بِهَا.

وَقَالَ الْخِرَقِيُ (1): ﴿ لَا يُجَاهِزُ بِهَا أَرْشَ المُؤَقَّتِ ٩.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: أَنَّهُ يَبْلُغُ بِهَا.

وَإِذَا أَوْضَحَهُ فَلَهَبَ عَقْلُهُ وَفَعَلَيْهِ أَرْشُ المُوضِحَةِ، وَدِيَةٌ كَامِلَةٌ لِذَهَابِ العَقْلِ. وَفِي تُدْيِ الرَّجُلِ الدِّيَةُ، كَالمَرْ أَقِ.



⁽١) تكررت في «الأصل».

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/٣٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٠١٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦٦/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤١٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٣٧، «الإنصاف»: ٢٦/ ٤٤.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٧٣، فرؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٠١٦، فرؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ ب، فرؤوس مسائل العُكبري، ٢٠ ١٤١٥، فرؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٣٧، «الإنصاف»: ٢٦/ ٤٤.

⁽٤) ﴿ الْمَخْتَصِرِ ۗ ص ٢٨٣.

《 旅園製計 》



4٢/ب

وَإِذَا قَلَعَ سِنَّ رَجُل، فَنَبَتَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَىٰ القَالِعِ(''). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَإِذَا قَلَعَ سِنَّ رَجُل، فَنَبَتَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَىٰ القَالِعِ(''). ذَكْرَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَيَخْرِي القِصَاصُ فِي كَسْرِ السِّنُّ كَمَا يَجْرِي فِي قَلْعِ جَمِيعِهَا.

فَأَمَّا العِظَامُ البَاطِنَةُ ؛ فَلَا قِصَاصَ فِيهَا.

وَإِذَا ضَرَبَ سِنَّ رَجُلِ فَاسْوَدَّتُ؛ وَجَبَ أَرْشُ السِّنِّ كَامِلًا، وَهُوَ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ. وَإِذَا قَطَعَ لِسَانَ صَبِيًّ صَغِيرٍ لَمْ يَنْطِقْ؛ وَجَبَ عَلَىٰ القَاطِعِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ. وَفِي عَيْنِ الأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

وَإِذَا قَلَعَ الأَعْوَرُ إِحْدَىٰ عَيْنَيِ الصَّحِيحِ عَمْدًا؛ لَمْ يَمْلِكِ المَجْنِيُ عَلَيْهِ القِصَاصَ، وَكَانَ لَهُ الدِّيَةُ كَامِلَةً.

وَالْمَرْأَةُ دِيَةُ نَفْسِهَا = نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُل.

وَأَمَّا أَرْشُ جِرَاحِهَا؛ فَإِنَّهَا / تُسَاوِي الرَّجُلَ فِي ثُلُثِ الدِّيَةِ فَمَا دُونَ، فَإِذَا زَادَ عَلَىٰ الثَّلُثِ؛ فَهِي عَلَىٰ النَّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''). وَأَنَةٍ أُخْرَىٰ: تُسَاوِيهِ فِيمَا دُونَ الثَّلُثِ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثُلُثَ الدِّيَةِ؛ كَانَ عَلَىٰ النَّصْفِ.

فَإِذَا وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَمِثْلُهَا يُوطَأُ، فَأَفْضَاهَا، وَهُوَ أَنْ يَبْعَلَ مَدْخَلَ الذَّكِرِ وَهُوَ مَخْرَجُ المَوْلِ وَاحِدًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، سَوَاءً اسْتَمْسَكَ البَوْلُ البَوْلُ وَاحِدًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، سَوَاءً اسْتَمْسَكَ البَوْلُ أَرْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: ﴿الروابِتين والوجهين﴾: ٢/ ٢٧٧، ﴿رؤوس مسائل الكلوذاني ﴿ ص ٢٠٢٣، ﴿رؤوس مسائل القاضي»: ٨١٤٢٥ ﴿رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٢٢، ﴿رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٤٢٠ ﴿ الإنصاف»: ٢٥/ ٨٨٨.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ١٠٢١، درؤوس مسائل القاضي»: ١٦٦/ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٦/ ١٤١٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٩٣٨، «الإنصاف»: ٥٥/ ١٤٥٠.

كتاب الجنايات ﴾

فَإِنْ زَنَىٰ بِأَجْنَبِيَّةٍ مُطَوعَةٍ، فَأَفْضَاهَا؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِلْإِفْضَاءِ شَيْءٌ. وَإِنِ اسْتَكْرَهَهَا عَلَىٰ الزِّنَىٰ:

> فَإِنْ كَانَ البَوْلُ يَسْتَمْسِكُ؛ فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ لِلْإِفْضَاءِ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ؛ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حُكُومَةٌ.

> > فَإِنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ، فَأَفْضَاهَا:

فَإِنْ كَانَ البَوْلُ يَسْتَمْسِكُ؛ فَعَلَيْهِ المَهْرُ، وَثُلُثُ الدِّيَةِ. وَإِنْ كَانَ الدِّيَةِ . وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَمْسِكُ؛ فَعَلَيْهِ المَهْرُ وَالدِّيَةُ جَمِيعًا.

وَفِي ذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْعِنِّينِ حُكُومَةٌ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (١). وَالْعِنِّينِ (١). وَالْأُخْرَىٰ: دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

وَدِيَةُ اليَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ:

إِذَا كَانَ لَهُ عَهْدٌ، وَقَتَلَهُ مُسْلِمٌ عَمْدًا؛ مِثْلُ دِيَةِ المُسْلِمِ. وَإِنْ قَتَلَهُ حَطَأَ، أَوْ قَتَلَهُ مَنْ هُوَ عَلَىٰ دِينِهِ عَمْدًا، وَطَلَبُوا الدِّيَةَ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ''': إِحْدَاهُمَا: نِصْفُ دِيَةِ المُسْلِمِ. وَهُوَ أَصَحُّ. وَالنَّانِيَةُ: ثُلُثُ دِيَةِ المُسْلِمِ.

وَالْعَبْدُ يُضْمَنُ [بِقِيمَتِهِ] (٣) بَالِغًا مَا بَلَغَ.

⁽٣) في «الأصل»: (قيمته)، والتصويب من ارؤوس مسائل العُكبري،



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٧٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠٣٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٧/ پ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٢٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٤٢، «الإنصاف»: ٢٠٠/٥٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٦/ ٢٨٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٦/ ١٤٢٩، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٩٤٣، «الإنصاف»: ٣٩٣/٥٥.

A SERVICE OF THE SERV

وَكُلَّ جِنَايَةٍ لَهَا أَرْشُ مُقَدَّرٌ فِي الحُرِّ مِنَ الدُّيَةِ؛ فَإِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ فِي العَبْدِ بِذَنِكَ الأَرْشِ مِنْ قِيِعَتِهِ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (''.

وَالْأُخْرَىٰ: يُضْمَنُ مَا نَفَصَ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ الخَلَالِد

وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدِ خَطَأً، فَأَعْتَفَهُ مَوْلَاهُ، ثُمَّ مَاتَ مِنَ القَطْعِ؛ فَالسَّرَايَةُ مَضْمُونَةً، وَيَضْمَنُ الفَاطِعُ قِيمَتَهُ يَوْمَ قَطَعَهُ لِلْمَوْلَىٰ (''). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

فَإِنْ قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ عَبْدٍ لِرَجُل عَمْدًا، فَأَعْتَفَهُ المَوْلَىٰ، وَمَاتَ العَبْدُ:

فَإِنَّ لَمْ يَكُنُ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ المَوْلَىٰ؛ فَلَهُ القِصَاصُ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ القِصَاصُ.

نَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِنَا: «وَإِنَّ [بَدَلَ](٢) نَفْسِهِ يَكُونُ لِلسَّيْدِ».

فَإِنْ قَطَعَ بَدَيْ عَبْدٍ، أَوْ فَقَأَ عَيْنَيِّهِ، وَفِيمَتُهُ أَلْفَا دِينَارٍ، فَأَعْتَفَهُ سَيُدُهُ، ثُمَّ سَرَّتُ الْمَا لِينَارٍ فَأَعْتَفَهُ سَيُدُهُ، ثُمَّ سَرِّتُ اللهَانِي أَلْفَا دِينَارٍ (أَ: ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ. ١٩٠ / إِلَىٰ تَفْسِهِ، وَمَاتَ فَهُوَ حُرُّ؛ اسْتَقَرَّ عَلَىٰ الجَانِي أَلْفَا دِينَارٍ (أَ: ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ. وَجِنَايَةُ العَبْدِ المَغْصُوبِ عَلَىٰ الغَاصِبِ هَدَرٌ.

وَجِنَايَتُهُ عَلَىٰ مَوْلَاهُ، وَعَلَىٰ مَالٍ؛ مَضْمُونَةٌ عَلَىٰ الغَاصِب.

وَإِذَا جَنَّىٰ العَبْدُ جِنَايَةً خَطَأً؛ فَالمَوْلَىٰ بِالخِيَارِ بَيْنَ الفِدَاءِ وَيَشْنَ الدَّفْعِ إِلَىٰ وَلِيّ

 ⁽٤) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل القاضي): ١٦٨/ أ، (رؤوس مسائل العُكبري): ٢/ ١٤٣٥، (رؤوس مسائل الهاشمي): ٢/ ٩٤٥.



 ⁽۱) تُنظر المسألة. «الروايتين والوحهين»: ٢/ ٢٨٤، (رؤوس مسائل الكلوداني؛ ص ٢٣٠، (رؤوس مسائل القاضي؛: ١٦٨/أ، (رؤوس مسائل العُكبري؛: ٢/ ١٤٣٣، (رؤوس مسائل العاشمي): ٢/ ٩٤٥.

 ⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوفاني؛ ص ٢٦٠، «رؤوس مسائل القاضي» ١٦٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري؛: ٢/ ١٤٣٤، (رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٤٥.

⁽٣) في الأصل : (بقل).



المَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَمَلَكَهُ بِذَلِكَ.

وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُ عَلَىٰ أَرْشِ الجِنَايَةِ أَوْ نَفَصَتْ:

فَإِنِ امْتَنَعَ الوَلِيُّ مِنْ قَبُولِهِ، [وَطَالَبَ] ﴿ الْمَوْلَىٰ بِبَيْعِهِ وَدَفْعِ القِيمَةِ فِي الأَرْشِ؛ لَمْ يُجْبَرِ المَوْلَىٰ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ ﴿ الْمَوْلَىٰ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ ﴿ ﴾.

وَالْأُخْوَىٰ: الْمَوْلَىٰ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْفِدَاءِ وَبَيْنَ الدَّفْعِ إِلَىٰ الْوَلِيِّ [لِلْبَيْعِ]("، فَإِنْ فَضُنَ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْءٌ؛ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ، وَإِنِ امْتَنَعَ الوَلِيُّ مِنْ قَبُولِ الْعَبْدِ وَطَالَبَ الْمَوْلَىٰ بِبَيْعِهِ وَدَفْعِ الثَّمَنِ إِلَيْهِ؛ كَانَ لَهُ ذَلِكَ.

وَإِذَا جَنَتْ أُمُّ الْوَلَدِ؛ وَجَبَ عَلَىٰ مَوْلًا هَا الأَقَلُ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ أَرْشِ جِنَايَتِهَا. فَإِنْ فَدَاهَا، ثُمَّ جَنَتْ ثَانِيًّا؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: فِيهَا رِوَايَتَانِ(١٠):

إِحْدَاهُمَا: يَجِبُ أَيْضًا أَقَلُ الأَمْرَيْنِ، وَهَكَذَا كُلَّمَا جَنَتْ بَعْدَ الفِدَاءِ(٥٠).

وَإِذَا قُتِلَ العَبْدُ خَطَأً ؛ فَقِيمَتُهُ فِي مَالِ الجَانِي.

وَكَذَلِكَ أَرْشُ الجِنَايَةِ عَلَىٰ أَطْرَافِهِ فِي مَالِ الجَانِي.

فَإِنْ حَفَرَ بِثْرًا فِي الطَّرِيقِ، فَأَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ، ثُمَّ وَقَعَ فِي البِئْرِ إِنْسَانٌ؛ فَالضَّمَانُ

 ⁽٥) والثانية: إذا جنت حنايات لم بلزم الموبي إلا قيمة واحدة يشترك فيها جميعهم. كذا في «رؤوس مسائل العُكبري». وفي «رؤوس مسائل الكلوذاني والهاشمي»: والثانية: تتعلق بذمتها تتبع به بعد العتق. وفي «الروايتين والوجهين»: والثانية: لا يجب على السيد أكثر من قيمتها.



⁽١) في األأصل؟: (طلب)، والتصويب من ﴿رؤوس مسائل العُكبري،

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٥٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٦٨/ أ، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ١٤٣٦، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٤٦، «الإنصاف»: ٥٩/ ٢٥٢.

⁽٣) في «الأصل»: (البيع)، والتصويب من ارؤوس مسائل العُكبري».

⁽٤) تُنظر المسألة: ١٥ لروايتين والوجهين": ٢/ ٢٨٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠٣٦، «رؤوس مسائل لقاضي»: مسائل لقاضي»: ٢/ ١٤٣٨، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ١٤٣٨، «الإنصاف»: ١/ ٢٤٧، «الإنصاف»: ١/ ٢٤٩، «الإنصاف»:

《 院園 多洲



عَلَىٰ المُعْتِقِ.

فَإِنْ ضَرَبَ رَجُلًا أَوْ صَبِيًا، أَوْ أَفْزَعَهُ، فَأَحْدَثَ بِغَاثِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ رِيحٍ؛ وَجَبَ عَلَىٰ عَافِلَتِهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ.

وَإِذَا جَنَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ، أَوْ عَلَىٰ أَطْرَافِهِ جِنَايَةٌ خَطَأً؛ حَمَلَتُهُ العَاقِلَةُ فَتَكُونُ أَطُرَافُهُ وَضَمَانُ نَفْسِهِ لِوَرَثَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَرَثَةُ هُمُ العَاقِلَةَ ؛ فَلَا يَجِبُ لَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ حَقٌ. وَضَمَانُ نَفْسِهِ لِوَرَثَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَرَثَةُ هُمُ العَاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُمَالُ دِيَةِ صَاحِيِهِ. وَإِذَا اصْطَدَمَ الفَارِسَانِ فَمَاتَا ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُمَالُ دِيةِ صَاحِيهِ. وَإِذَا [مَال] أَن الحَائِطُ إِلَىٰ الطَّرِيقِ أَوْ مِلْكِ غَيْرِهِ ؛ لَمْ يَضْمَنْ مَا يَتْلَفُ بِهِ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِنَقْضِهِ أَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ.

وَإِذَا صَاحَ بِصَبِيِّ أَوْ مَعْتُوهِ، وَهُمَا عَلَىٰ سَطْحٍ أَوْ حَائِطٍ، فَوَقَعَ فَمَاتَ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُ الصَّبِيِّ؛ [فَعَلَىٰ عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا اغْتَفَلَ البَالِغُ، فَصَاحَ بِهِ فَسَقَطَ ؟](٢) ضَمِنَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا بَعَثَ الإِمَامُ إِلَىٰ امْرَأَةٍ بَسْتَدْعِيهَا إِلَىٰ مَجْلِسِ الحُكْمِ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَعَثَ الإِمَامُ إِلَىٰ امْرَأَةٍ بَسْتَدْعِيهَا إِلَىٰ مَجْلِسِ الحُكْمِ، فَأَجْهَضَتْ جَنِينَهَا مِنَ الفَزَعِ أَوْ زَالَ عَقْلُهَا؛ وَجَبَ الضَّمَانُ عَلَىٰ الإِمَامِ. / وَيَعْقِلُ الأَبُ عَنِ ابْنِهِ، وَالإِبْنُ عَنْ أَبِيهِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٣)، وَهُوَ اخْتِيارُ

أبِي بَڪْرٍ.

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَعْقِلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ العَاقِلَةُ بَقِيَّةً العَصَبَاتِ، كَالإِخْوَةِ مِنَ الأَبِ وَالأُمِّ، وَمِنَ الأَبِ، وَبَنِيهِمْ، وَالعُمُومَةِ مِنَ

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٨٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠٤٥، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٤٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٥١، «الإنصاف»: ٢٦/ ١٥٠٠



⁽١) في «الأصل»: (ملك)، والتصويب من «رؤوس مسائل الكلوذاني» و «رؤوس مسائل العُكبري».

⁽٢) ليست في االأصل، والمثبت من ارؤوس مسائل العُكبري،

الأبِ وَالأُمْ، أَوْ مِنَ الأبِ، وَيَنيهِمْ.

وَلَا يَلْزَمُ الجَانِي تَحَمُّلُ شَيْء مِنَ [الدَّيَةِ](١)، سَوَاءٌ اتَّسَعَتِ العَاقِلَةُ فَتَحَمَّلُهَا، أَوْ لَمْ تَتَّسِعْ.

وَلا مَدْخَلَ لِأَهْلِ الدِّيوَانِ فِي تَحَمُّلِ الدَّيَةِ إِذَا لَمْ يَكُونُوا أَقَارِبَ الجَانِي. وَلا مَدْخَلَ لِلْفَقِيرِ فِي تَحَمُّلِ العَقْلِ.

وَمَا رَجَعَ^(٢) عَلَىٰ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ العَاقِلَةِ غَيْرُ مُقَدَّدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَىٰ حَسَبِ الإَجْيْهَادِ فِيمَا يُمْكِنُ وَيَسْهُلُ، وَلَا يَضُرُّ بِهِ.

وَيَنَحَمَّلُ المُوسِرُ زِيَادَةً عَلَىٰ مَا يَتَحَمَّلُ المُتَوسِّطُ مِنَ العَقْل.

وَتُقَسَّمُ الدِّيَةُ عَلَىٰ العَاقِلَةِ عَلَىٰ تَرْتِيبِ الأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ مِنَ العَصَبَاتِ، فَتُقَسَّمُ عَلَىٰ قَدْرِ أَمْوَالِهِمْ، فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُ الدِّيَةِ.

فَإِنِ اسْتَغْرَقُوهُ وَهُ لَمْ يُقَسَّمْ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقُوهُ وَ قُسَّمَ عَلَىٰ أَوْلَادِهِمْ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقُوهُ وَلَيْ مَلَىٰ إِخْوَتِهِمْ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقُوهُ؛ فَعَلَىٰ أَوْ لَادَهُمْ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقُوهُ الْعَلَىٰ العُمُومَةِ.

وَعَلَىٰ هَذَا يُعْتَبُرُ فِيهِ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ تَرْتِيبَ المِيرَاثِ.

وَالحَاضِرُ وَالغَاثِبُ فِي تَحَمُّلِ الدِّيةِ سَوَاءٌ.

وَيَصِيرُ ابْتِدَاءُ أَحْوَالِ الْعَقْلِ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ لَا مِنْ حِينِ الْجَرْحِ، وَلَا مِنْ حِينِ حَينِ عُكْمِ الْحَاكِمِ، وَفِي الْجِرَاحِ إِذَا انْدَمَلَ مِنْ حِينِ الْجَرْحِ.

⁽٢) كذا في االأصل، وفي «الأحكام السلطانية» و «رؤوس مسائل العُكبري»: ما يوضع.



⁽١) في االأصل؛ (الدين)، والتصويب من قرؤوس مسائل العُكبري،

المناع القنفيل المناع القنفيل المناع القنفيل المناع القنفيل المناع المنا

معه وَإِذَا سَرَتِ الحِرَاحَةُ إِلَىٰ طَرَفِ آخَرَ، مِثْلُ أَنْ (١) قَطَعَ أُصْبُعَ رَجُلٍ فَسَرَتْ إِلَىٰ الكَفُّ؛ فَمِنْ حِينِ الإنْدِمَالِ.

> وَدِيَةُ المَرُّأَةِ وَالذِّمِّيِّ تُفَسَّمُ عَلَىٰ العَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ. وَمَنْ مَاتَ مِنَ العَاقِلَةِ لَمْ يَسْقُطْ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ العَقْلِ، وَأُخِذَ مِنْ تَرِكَتِهِ. وَالمَوْلَىٰ مِنْ أَسْفَلَ لَا يَتَحَمَّلُ الدِّيَةَ (٢٠). ذَكَرَهُ أَبُو بَكُر.

> > وَمَوْلَىٰ المُوَالَاةِ لَا يَنَحَمَّلُ.

وَأَهْلُ الذِّمَّةِ يَتَعَاقَلُونَ.

وَلَا تَحْمِلُ العَاقِلَةُ مَا دُونَ الثُّلُثِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي مَالِ الجَانِي.

وَإِذَا ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيَّتًا؛ فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، قِيمَتُهُ عُشُرُ قِيمَةٍ أُمِّهِ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ.

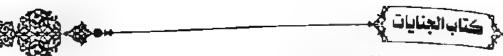
الله وَإِنْ أَلْقَتُهُ حَيَّا، فَعُلِمَ حَيَاتُهُ بِحَرَكَةٍ أَوْ تَنَفُّسٍ، وَلَمْ / يَسْتَهِلَ، ثُمَّ مَاتَ؛ فَفِيهِ دِيَةٌ تَامَّةٌ. فَإِنْ مَاتَتِ الأُمُّ وَالجَنِينُ جَمِيعًا؛ ضَمِنَ الجَنِينَ بِالغُرَّةِ، وَالأُمَّ بِدِيَةٍ كَامِلَةٍ. وَجَنِينُ الأَمَةِ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا؛ مَضْمُونٌ بِعُشْرِ قِيمَةٍ أُمِّهِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْفَىٰ. وَالغُرَّةُ الوَاجِبَةُ بِقَتْلِ الجَنِينِ تُقَسَّمُ عَلَىٰ العَاقِلَةِ فِي تُلَاثِ سِنِينَ، كَمَا تُقَسَّمُ الدِّنَةُ الكَامِلَةُ.

وَإِنَّمَا يَصِحُ هَذَا عَلَىٰ أَصْلِنَا: إِذَا مَاتَتِ الأُمُّ أَيْضًا بِالضَّرْبَةِ، فَتَحْمِلُ العَاقِلَةُ دِيَةَ الأُمُّ وَالجَنِينِ جَمِيعًا، فَأَمَّا الغُرَّةُ بِانْفِرَ ادِهَا فَلَا تَحْمِلُهَا العَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهَا

⁽٢) تُنظر المسألة: ارؤوس مسائل الكلوذائي، ص ١٠٥٢، ارؤوس مسائل القاضي، ١٧٠/ أ، درؤوس مسأئل العُكبري، ٢٢ / ١٤٥٢، درؤوس مسائل الهاشمي، ٢/ ٩٥٤.



 ⁽١) كذا في «الأصل»، وفي «رؤوس مسائل العُكري»: من.



تَنْقُصُ عَنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ.

وَمَنْ حَفَرَ بِثْرًا [فِي](١) فِنَاثِهِ، فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ؛ ضَمِنَهُ.

وَإِذَا بَسَطَ فِي المَسْجِدِ بَارِيَةً، أَوْ عَلَقَ فِيهِ قِنْدِيلًا، [أَوْ] (٢) عَلَقَ بَابًا، أَوْ حَفَرَ بِثْرًا لِمَصْلَحَةِ، أَوْ بَنَىٰ بِنَاءً، فَقَتَلَ بِهِ إِنْسَانًا؛ لَمْ يَضْمَنْ (٣).

وَأَصْلُ هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ: إِذَا حَفَرَ فِي الطَّرِيقِ لِمَاءِ المَطَرِ أَوْ لِلشُّرْبِ (''. وَإِذَا اتَّخَذَ فِي دَارِهِ كَلْبًا عَقُورًا، فَعَطَبَ بِهِ إِنْسَانٌ؛ لَمْ يَضْمَنْهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''

وَالأُخْرَىٰ: يَضْمَنُ.

→@ @-

⁽١) منقطت من ١١ أحدي، سند إنتها من الرؤوس مسائل العُكري،

 ⁽ع) في الأصارة: (و)، والنصريب من التسام الو الهداية الوارؤوس مسائل العكبري والهاشمي الم
 (ع) ثبط المسالة: المتمام الله ١٩٧٠ و (ورس سبائل القاصي العلام عارؤوس مسائل العكبري المراجعة المعالم المكبري المسالة: المسالة المسال

ع (١٤٤٤) الرفوس مسائل عهاشمي (٢ - ١٩٤٧) الرفصاف (١٤٤٤) 15

⁽١) تُنظر المسألة (الدوايس)، بالعبار) ٢ ٢٨١

 ⁽⁴⁾ تُنظر المسالة (المتدادة) ١٩٤٨، الدوارس السيائل الخطوفاني، اليس ١٩٠٨، الرؤوس السيائل الخطوفاني، المراجع المراجع (١٩٤٧، ١٠ الإنصاف، ١٩٠٧/١٥)



فَصْلُ

أحكام القسامة

وَيُبْدَأُ بِأَيْمَانِ المُدَّعِينَ فِي القَسَامَةِ عِنْدَ دُخُولِ اللَّوْثِ. وَيَبْدَأُ بِأَيْمَانِ المَّوْتِ. وَإِذَا حَلَفَ الوَلِيُّ فِي القَسَامَةِ؛ وَجَبَ القِصَاصُ.

وَتَجِبُ القَسَامَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالقَتِيلِ أَثَرٌ إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَوْتْ.

وَإِذَا حَلَفَ أَهْلُ القَسَامَةِ بَعْدَ مَا رُدَّتِ الأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ الله يَغْرَمُوا شَيْتًا.

وَإِذَا نَكَلَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِمْ عَنْ أَيْمَانِ القَسَامَةِ؛ لَمْ [يُحْبَسُوا](١).

وَإِذَا ادَّعَىٰ عَلَىٰ رَجُلِ أَنَّهُ فَتَلَ وَلِيًّا لَهُ، فَجَحَدَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ لَوْثٌ، وَقُلْنَا: ﴿ يُسْتَحْلَفُ يَمِينًا وَاحِدَةً.

وَلَا بُدٌّ مِنْ تَغْيِينِ القَاتِل فِي الفَّسَامَةِ.

وَلَا يُسْتَحْلَفُ مَنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ المَوْلَىٰ بِالدَّعْوَىٰ.

وَلَيْسَ لِلْمَوْلَىٰ أَنْ يُقْسِمَ عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ.

وَاللَّوْتُ الَّذِي يَمْلِكُ بِهِ الأَوْلِيَاءُ الفَسَامَةَ هُوَ أَنْ يُوجَدَ قَتِيلٌ (" بَيْنَ قَوْمٍ أَوْ نَفَرٍ (" بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ.

وَلَا قَسَامَةً إِلَّا فِي النَّفْسِ (١٠). ذَكَّرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

(١) في االأصل: (يحبسا)، والتصويب من ارزوس مسائل لعُكبري.

(٢) ني الأصل : (تتبلا).

(٣) كذا في الأصل، وفي ارؤوس مسائل المُكبري: أو بقربهم.

(٤) تُنظر المسألة: «ولاوس مسائل الكنوذابي» ص ١٠٧٢، «ولووس مسائل القاضي»: ١٧٦/ ب، «ولووس مسائل العُكيري»: ٢/ ١٤٦٩، «ولوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٦٣، «الإنصاف»: ٢٦/ ١٦٠.



وَفِي العَبْدِ المَقْتُولِ قَسَامَةً.

وَإِذَا كَانَ الْمُدَّعُونَ جَمَاعَةً؛ قُسِمَتِ الأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ بِالحِسَابِ، وَلَمْ يَلْزَمْ كُلَّ وَاحِدِ/مِنْهُمْ نَحَمْسُونَ يَمِينًا.

وَتُسْمَعُ الأَيْمَانُ مِنَ الوَارِثِ مِنَ العَصَبَاتِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (۱). وَتُسْمَعُ الرَّوَايِتَيْنِ أَلَا وَعَيْرِ الوَارِثِ مِنْ عَصَبَاتِهِ. وَغَيْرِ الوَارِثِ مِنْ عَصَبَاتِهِ.

وَلَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِي أَيْمَانِ القَسَامَةِ فِي العَمْدِ وَالخَطَأِ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي وُجُوبِ الكَفَّارَةِ بِقَتْلِ العَمْدِ المَحْضِ(٢):

فَذَكُرَ أَبُو بَكُرِ: لَا كَفَّارَةَ. وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ رَضَا لِلَّهُ عَنْهُ (٣).

فَقَالَ (٤) الْخِرَقِيُّ (٥): «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ عَلَىٰ قَاتِلِ الْعَمْدِ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ » وَقَدْ أَوْمَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ (١).

وَتَجِبُ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ عَلَىٰ الصَّبِيِّ، وَالمَجْنُونِ، وَالكُفَّارِ(٧).

وَتَجَيِّبُ كَفَّارَةُ القَنْلِ عَلَىٰ القَّاتِلِ بِالسَّبَبِ، مِثْلُ حَفْرِ البِئْرِ وَوَضْعِ الحَجَرِ وَالسَّكِينِ فِي طَرِيقِ المُسْلِمِينَ.

 ⁽٧) كذا في «الأصل»، وفي (رؤوس مسائل القاضي» و «رؤوس مسائل العُكبري»: الكافر.



⁽١) تُنظر المسألة: الرؤوس مسائل الكلوذاني الص ١٠٦٩، الرؤوس مسائل القاضي : ١٧٢ أ، الرؤوس مسائل الهاشمي ك: ٢/ ٩٦٤، الإنصاف : ٢٦/ ١٥٢.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: "الروايتين والوجهين": ٦/ ٢٩٨، قرؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٠٧٤، قرؤوس مسائل القاضي»: ١٧٢/ أ، قرؤوس مسائل العُكبري،: ٦/ ١٤٧١، قرؤوس مسائل الهاشمي»: ٦/ ٢٦٥، قالإنصاف»: ٢٦/ ١٠٤٠.

 ⁽٣) أوماً إليه الإمام أحمد رَجْوَأُينَا عَنْهُ في رواية صالح في المسائله؛ ولم أجدها ضمن المطبوع منه.

⁽٤) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: وقال.

⁽ه) (المختصر) ص ٢٨٥.

⁽٦) أوما إليه الإمام أحمد رَفِيَالِينَهُ عَنهُ في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في «مسائله» رقم: ٢٤٣١.

() [] [] [] [] []



وَتَجِبُ الكَفَّارَةُ [بِقَتْلِ] (' الكَافِرِ المَحْقُونِ الدَّمِ، وَالعَبْدِ. وَلاَ مَدْخَلَ لِلْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ القَتْلِ، وَتَجِبُ مُرَتَّبَةً مِنْ جِنْسَيْنِ: العِتْقِ وَالصِّيَامِ ('). وَلا مَدْخَلَ لِلْإِطْعَامِ مَدْخَلٌ فِيهَا.

وَإِذَا ضَرَبَ رَجُلًا مَلْفُوفًا فِي كِسَاءٍ فَقَدَّهُ بِنِصْفَيْنِ (")، ثُمَّ اخْتَلَفَ الجَانِي وَوَلِئُ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ الوَلِيُّ: «كَانَ حَيًّا فَقَتَلَهُ» وَقَالَ الوَلِيُّ: «كَانَ حَيًّا فَقَتَلَهُ» فَالقَوْلُ قَوْلُ وَلِيُّ: «كَانَ حَيًّا فَقَتَلَهُ» فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَلِيًّ (1) المَجْنِيِّ عَلَيْهِ (٥). ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرِ (٦).

وَمَنْ يَتَعَلَّمُ السِّحْرَ وَيَسْتَعْمِلُهُ ؟ يَكُفُرُ.

وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، كَالمُزْتَدِّ.

فَأُمَّا سَاحِرُ أَهْلِ الكِتَابِ؛ فَلَا يُقْتَلُ.

وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدَانِ وَالمَشْهُودُ لَهُ جَمِيعًا بَعْدَمَا قُتِلَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ؛ فَلِوَرَثَةِ المَشْهُودِ عَلَيْهِ أَنْ يُضَمِّنُوا الشَّاهِدَيْن وَالمَشْهُودَ لَهُ جَمِيعًا.

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَىٰ عَفْوِ الْوَرَئَةِ، وَهُمْ كِبَالٌ، فَأَجَازَ القَاضِي ذَلِكَ، وَأَبْرَأَ



 ⁽١) تصحفت في «الأصل» إلى: (بعبد)، والتصويب من «رؤوس مسائل القاضي».

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٢٩٩، «رؤوس مسائل الكلوذاي» ص ١٠٧٧، «رؤوس مسائل القاصي»: ١٧٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٧٣، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٩٥٠، «الإنصاف»: ٢٣/ ٢٨٤.

⁽٣) كذا في «الأصل؛ و «رؤوس مسائل العُكبري»، وفي «الروايتين» و «المستوعب، و «الهداية»: نصفين.

 ⁽٤) الحقت في الهامش الأيمن من «الأصل» بنفس خط الناسخ وبعدها (صح)، ولم تذكر في
 «الروايتين والوجهين» و «رؤوس مسائل القاضي» و «رؤوس سمائل العُكبري».

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٠٠٠، «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ٩٨٥، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٧٢/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٧٥، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٦٦، «الإنصاف»: ٢٥/ ١٣٣/.

⁽١) ذكره في كتاب الخلاف،

القَاتِلَ، ثُمَّ إِنَّ الشَّاهِدَيْنِ رَجَعًا عَنِ الشُّهَادَةِ؛ فَهُمَا ضَامِنَانِ.

وَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعُوا؛ ضَمِنَ الرَّجُلُ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَالنِّسُوَةُ النِّفُوةُ النِّسْوَةُ

وَإِذَا صَالَتِ البَهِيمَةُ عَلَىٰ إِنْسَانِ، فَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ دَفْعِهَا إِلَّا بِقَتْلِهَا، فَقَتَلَهَا؛ فَلَا ضَمَاذَ عَلَيْهِ.

وَإِذَا عَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ حَلَ الخُصُومَةِ أَوْ غَيْرِهَا، [فَانْتَزَعَ](" يَدَهُ، فَسَقَطَتْ سِنَّ العَاضِ؛ فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ.

وَإِذَا / [اطَّلَعَ]^(٢) فِي بَيْتِ رَجُلٍ، فَنَظَرَ إِلَىٰ حُرْمَتِهِ أَوْ عَوْرَتِهِ؛ فَلَهُ أَنْ يَرْمِي عَيْنَيْهِ. ١٩٥٠ فَإِذَا فَعَلَ فَذَهَبَتْ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَمَا أَفْسَدَتِ الْبَهَاثِمُ بِالنَّهَارِ؛ فَلَيْسَ عُلَىٰ صَاحِبِهَا ضَمَانٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ عَلَيْهَا. وَمَا أَفْسَدَتْ بِاللَّيْلِ؛ فَضَمَانُهُ عَلَيْهِ.

وَإِذًا نَفَحَتِ الدَّابَّةُ بِرِجْلَيْهَا، وَصَاحِبُهَا يَسِيرُ عَلَيْهَا؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

وَمَا جَنَتْ بِيَدِهَا أَوْ بِفِيهَا؛ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

وَالنِّنَانُ وَاجِبٌ عَلَىٰ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (٣).

-•• •

⁽٣) كذا في الأصل، ولم أستطع فهم مقصد المؤنف رَيَحَهُ أَنتُهُ من وضع هذه المسألة في هذا الكتاب وهي غير مناسبة له.



 ⁽١) في االأصل؛ (فانتن)، والمشبت موافق لـ ورووس مسائل العُكبري.

⁽٢) في الأصل؛ (طلع)، والتصويب من ارؤوس مسائل المُكبري،

(深刻學計



عند من من المنظم المنظ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِن طَايَهَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ آفَنَـنَالُواْ فَأَصَّلِمُواْ بَيْنَهُمَّا فَإِنَّ بِعَتَ إِحْدَمْهُمَا عَلَى ٱلأَخْرَىٰ فَقَائِلُواْ ٱلِّتِي نَبْغِي حَقَّىٰ تَفِيٓ، إِلَىٰ آثْرِ ٱللَّهِ ﴾ (١).

وَيَحِبُ قِتَالُ أَهْلِ البَغْيِ.

وَهُمُ الخَارِجُونَ عَلَىٰ الإِمَامِ.

وَمَنْ أَتْلَفَ مِنْهُمْ مَالًا عَلَىٰ أَهْلِ العَدْلِ، أَوْ قَتَلُوا مِنْهُمْ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن^(٢).

وَالْأُخْرَىٰ: عَلَيْهِمُ الضَّمَانُ.

وَمَوْضِعُ (٢) الرِّواليَتَيْنِ فِيمَا أَنْلَفُوهُ حَالَ القِتَالِ.

فَأَمَّا قَبْلُ القِتَالِ أَوْ بَعْدَهُ، فَعَلَيْهِمُ الضَّمَانُ. رِوَايَةً وَاحِدَةً (١).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الأحكام السلطانية» ص ٥٦، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٨١، «الإنصاف» · ٨٤ /٢٧.



⁽١) سورة الحجرات: ٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢٠٦/٣، «الأحكام السلطانية» ص ٥٦، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/١٤٨١، الكلوذاني» ص ١٠٩٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٧/ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٢/ ١٤٨١. «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٩٩، «الإنصاف»: ٨٢/٢٧.

 ⁽٣) غير مكتملة الظهور في «الأصل»، وهي تعابير المؤلف رَحْمَهُ ٱللَّهُ في كتابه هذا و «الروايتين والوجهين».

وَإِنْ كَانَتْ طَائِفَةً يَسِيرَةً غَيْرَ مُمْتَنِعَةٍ الْهَلْ يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ رِوَايَةً وَالِكَةِ وَاللَّهُ اللَّهُ الضَّمَانُ رِوَايَةً وَاحِدَةً أَوْ عَلَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (۱)؟

ظَاهِرُ كَلَامٍ أَبِي بَحْرٍ: أَنَّ الطَّائِفَةَ اليَّسِيرَةَ كَالكَبِيرَةِ.

وَفِيهِ وَجُهُ آخَرُ: أَنْهَا إِذَا كَانَتْ يَسِيرَةً غَيْرَ مُمْتَنِعَةٍ ؟ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الضَّمَانُ روَايَة وَاحِدَةً.

وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَىٰ قِتَالِ أَهْلِ البَغْيِ بِالكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعَانَ بِكُرَاعِ أَهْلِ البَغْيِ وَسِلَاحِهِمْ عَلَىٰ حَرْبِهِمْ، وَمِنْ سَبَايَا أَهْلِ البَغْيِ وَسِلَاحِهِمْ عَلَىٰ حَرْبِهِمْ، وَمِنْ سَبَايَا أَهْلِ البَغْيِ وَلَا صِبْيَانِهِمْ(').

وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا التَّوْبَةُ.

وَلَا تُغْنَمُ أَمْوَالُهُمْ.

وَلَا يُجَازُ عَلَىٰ جَرِيحِهِمْ.

وَلا يُتُبَعُ مُدَبَّرُهُم ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُمْ فِئَةٌ يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَتَنْفُذُ قَضَايَا غَيْرِهِمْ. وَتَنْفُذُ قَضَايَا غَيْرِهِمْ.

-•••••••

⁽٢) أي لا يجوز الاستعانة بسلاح سبايا أهل البغي ولا صبيانهم، والله أعلم.



⁽١) تُنظر المسألة: «الإنصاف؟: ٢٧/ ١٥٨،

《 法 图 条 》



۹۰/ب

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ، ﴾ (١).

وَالْمُرْتَدُّ يُسْتَتَابُ، وَيُؤَجَّلُ بَعْدَ الْإِسْتِتَابَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ. وَتُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ بَعْدَ الْإِسْتِتَابَةِ، كَالرَّجُل.

وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الرِّنْدِينِ . وَهُو مَنْ يَسْتَسِرُّ الكُفْرَ وَيُظْهِرُ الإِسْلَامَ . فِي إِحْدَىٰ الرِّقَايَتَيْنِ (').

وَالأُخْرَىٰ: تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

وَإِذَا لَحِقَ المُرْتَدُّ بِدَارِ الحَرْبِ؛ لَمْ يُفَسَّمْ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ، وَلَمْ يُعْنَقُ مُدَبَّرُوهُ، وَأُمَّهَاتُ أَرْلَادِهِ.

وَحَفِظَ الإِمَامُ عَلَيْهِ مَالَهُ، فَإِنْ رَجَعَ مُسْلِمًا؛ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ مُرْتَدًا؛ كَانَ فَيْنًا.

وَيْرَقُّ وَلَدُ المُرْتَدُ الَّذِي وُلِدَ فِي حَالِ رِدَّتِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَوْلُودًا فِي دَارِ الحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الإِسْلَام.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٠٥، «التمام»: ٢/ ٢٠٠، «رؤوس مسئل الكلوذاني» ص ١٠٨٦، «رؤوس مساتل القاصي»: ١٧٣/ أ، فرؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٨٧، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٧٣، «الإنصاف»: ٧٢/ ١٣٣.



⁽١) سورة المائدة: ٥.

وَالمُرْتَدَّةُ إِذَا لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ لَمْ يَجُزِ اسْتِرْقَاقُهَا.

وَالرِّدَّةُ لَا تُبْطِلُ الإِحْصَانَ، أَسْلَمَ أَوْ لَمْ يُسْلِمْ.

وَإِذَا ارْتَدَّ المُحْصَنُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَىٰ الإِسْلَامِ؛ لَمْ يَبْطُلْ إِحْصَانُ الرَّجْمِ. وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ فَارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ.

وَتَصِحُّ رِدَّةُ السَّكْرَانِ وَإِسْلَامُهُ.

وَمِلْكُ المُرْتَدِّ لَا يَزُولُ بِالرِّدِّةِ، وَإِنَّمَا يَزُولُ بِالمَوْتِ أَوِ القَتْلِ، وَيُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا كَانَ فِي بَيْتِ المَالِ('). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا كَانَ فِي بَيْتِ المَالِ('). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ اللَّوْتَدَ» ('' أَنَّ مِلْكَهُ يَزُولُ إِلَىٰ جَمَاعَةِ المُشلِمِينَ، وَلَا تُقْضَىٰ مِنْهُ دُيُونُهُ، وَلَا يُنْفَقُ عَلَىٰ زَوْجَاتِهِ مِنْهُ، فَإِنْ عَادَ إِلَىٰ الإِسْلَام؛ عَادَ مِلْكُهُ.

وَتَصِحُّ رِدَّةُ الصَّبِيِّ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا.

وَيَصِحُّ إِسْلَامُهُ.

وَإِذَا قُطِعَتْ يَدُ المُسْلِمِ عَمْدًا، فَارْتَدَّ عَنِ الإِسْلَامِ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ رِدَّتِهِ الْعَلَىٰ القَاطِع نِصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ لِوَرَثَةِ المَقْطُوعَةِ يَدُهُ.

فَإِنْ أَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ مِنَ القَطْعِ؛ فَعَلَىٰ الفَاطِعِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ لِوَرَثَتِهِ.

وَ إِذَا ارْتَدَّ أَهْلُ بَلَدٍ وَجَرَىٰ خَّكَمُهُمْ فِيهِ ؟ صَّارَ دَارَ خَرْبٍ فِي اسْتِغْنَامِ أَمُوَالِهِمْ، وَسَنِي ذَرَارِيهِمُ الَّذِينَ خَرَجُوا بَعْدَ الرَّدَةِ، نَحْوُ بَلَدِ القُرْمُطِيِّ (٢).

⁽٣) هو حمدان بن الأشعث، قرمط، هلك في سنة ٢٩٣ هـ.



⁽١) تُنظر المسالة: ١١ لأحكام الملطانية، ص ٥٥، ارؤوس مسائل الكلوذاني اص ١٠٨٤، ارؤوس مسائل القاصي»: ١٧٢/ ب، ارؤوس مسائل العُكبري»: ١١٩٢/٤، ارؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٢٧٦، ١١ لإنصاف»: ٢٧/ ١٥٠.

⁽٢) ليس لابي بكر عبد العزيز رَحِمَهُ أللهُ كتابٌ مفردٌ بهذا الاسم، ولكنه كتاب مدرج صمن كتبه، ولم يحدد المؤلف رَحِمَهُ أللهُ من أي كتاب.

(学院)

١٦٧ وَإِذَا تَحَيَّزَ المُرْتَدُّونَ / بِدَارٍ، ثُمَّ أَسْلَمُوا وَقَدْ أَتْلَفُوا أَنْفُسًا وَأَمْوَالًا؛ أُخِذُوا بِذَلِكَ (١). بَذَلِكَ (١).

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَحْرٍ كَلَامًا يَقْتَضِي أَلَّا يَضْمَنُوا الأَمْوَالَ، كَأَمْلِ الحَرْبِ.
وَإِذَا انْتَقَلَ الذِّمِّيُ مِنْ دِينٍ إِلَىٰ دِينٍ مِنْ أَدْيَانِ الكُفْرِ؛ لَمْ يُقَرَّ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ [مِثْلَ] (اللَّهُ وِينِهِ، كَاليَهُودِيَّةِ، أَوْ كَانَ [مِثْلَ] (اللَّهُ وِينِهِ، كَاليَهُودِيَّةِ، أَوْ كَانَ أَلْقُصَ مِنْ دِينِهِ، أَوْ كَانَ أَلْقَصَ مِنْ دِينِهِ، كَالْكَتَابِ، أَوْ كَانَ أَنْقَصَ مِنْ دِينِهِ، كَالْكِتَابِ، أَوْ كَانَ أَنْقَصَ مِنْ دِينِهِ، كَالْكِتَابِي يَنْتَقِلُ إِلَىٰ فِينِ أَهْلِ الكِتَابِ، أَوْ كَانَ أَنْقَصَ مِنْ دِينِهِ، كَالكِتَابِي يَنْتَقِلُ إِلَىٰ دِينِ أَهْلِ الكِتَابِ، أَوْ كَانَ أَنْقَصَ مِنْ دِينِهِ، كَالكِتَابِي يَنْتَقِلُ إِلَىٰ وَثَانِ.

⁽٢) تصحفت في «الأصل» إلى: (قبل)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الأحكام السلطانية» ص ٥٥، «التمام»: ٢/ ١٢٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٠٨٢، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٩٤، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٩٤، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ٢/ ٩٧٧.

كتاب العدود



المناب الحدود على المناب المن

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَجِدِ مِنْهُمَا مِانَةَ جَلَدَةِ ﴾ (١). * وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالَّذِي بَأْنِينَ الْفَحِشَةَ مِن نِسَآ إِكُمْ ۖ ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ فَأَمْسِكُوهُ نَ فِ ٱلْبُيُوتِ ﴾ (١).

وَحَدُّ الزُّنَا عَلَىٰ وَجُهَيْن:

- إِنْ كَانَا غَيْرَ مُحْصَنَيْنِ وَكَانَا حُرَّيْنِ؛ جُلِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِاقَةَ جَلْدَةِ، وَنُفِيَا إِلَىٰ مَسَافَةِ تُقْصَرُ فِي مِثْلِهَا الصَّلَاةُ.

وَإِنْ كَانَا مَمْلُوكَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا؛ جُلِدَ المَمْلُوكُ مِنْهُمَا خَمْسِينَ وَلَمْ يُنْفَ، وَجُلِدَ الحُرُّ مِاثَةً وَنُفِي.

ـ وَإِنْ كَانَا مُحْصَنَيِّنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا؛ رُجِمَ المُحْصَنُ مِنْهُمَا. وَهِلَ يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْم؟ عَلَىٰ دِوَايَتَيْنَ (٣):

إِحْدَاهُمَا: يُجْلَدُ مِائَةً، ثُمَّ يُرْجَمُ.

وَالثَّانِيَةُ: يُرْجُّمُ وَلَا يُجْلَدُ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣١٣، «الأحكام السلطانية» ص ٢٦٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٠٩٥، درؤوس مسائل القاضي»: ١٧٤/ أ، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٤٩٥، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ٩٧٨، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٣٧.



⁽١) سورة النور : ٢.

⁽٢) سورة النساء: ١٥.

《 法到 學 》



وَأَمَّا غَيْرُ المُحْصَنِ؛ فَإِنَّهُ يُجْلَدُ وَيُنْفَىٰ، وَلَا يُرَّجَمُ.

وَشَرَائِطُ الإِحْصَانِ:

أَنْ يَكُونَ:

4٦/ب

ـ حُوّا.

عَاقِلًا.

ـ بَالِغًا.

- تَزُوَّجَ امْرَأَةً عَلَىٰ مِثْلِ حَالِهِ تَزْوِيجًا صَحِيحًا.

ـ وَدَخَلَ بِهَا وَهُمَا عَلَىٰ هَذِهِ الصَّفَةِ.

فَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ المَعَانِي؛ وَجَبَ الرَّجْمُ.

وَإِنْ عُدِمَ شَرْطٌ مِنْهَا؛ وَجَبّ الجَلْدُ.

فَأَمَّا الإسْلَامُ فَلَيْسَ مِنْ شَرَائِطِ الإحْصَانِ.

وَإِذَا مَكَّنَتِ العَاقِلَةُ مِنْ نَفْسِهَا مَجْنُونًا، فَوَطِئْهَا؛ وَجَبَ عَلَيْهَا الحَدُّ.

وَإِذَا زُنِّيٰ عَاقِلٌ بِمَجْنُونَةٍ ؛ فَعَلَيْهِ الحَدُّ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا.

/ وَكَذَلِكَ إِذَا أَكْرَهُ امْرَأَةً عَلَىٰ الزُّنِّيٰ ؛ حُدَّ الرَّجُلُ ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا.

رُ وَكَدَلِكَ إِذَا آخَرُهُ آمُرَاهُ عَلَىٰ الزَّنِيٰ ؛ حَدَ الرَّجَلُ، وَلا حَدَّ عَلَيْهَا. وَإِذَا وَجَدَ امْرَأَةً عَلَىٰ فِرَاشِهِ أَوْ فِي مَنْزِلِهِ، فَوَطِئَهَا يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ أَوْ جَارِيَتُهُ،

وَإِدَّا وَجَعَدُ الْمُرَاهُ عَلَىٰ قِرَاسِهِ أَوْ فِي مُنْزِيهِ، فُوطِنَهَا يَطْنُ آنَهَا زُوجِتُهُ أَوْ جَارِيتُهُ، فَبَانَ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَعْمَىٰ، فَوَجَدَ عَلَىٰ فِرَاشِهِ امْرَأَةَ، أَوْ نَادَىٰ زَوْجَتَهُ فَأَجَابَتُهُ غَيْرُهَا، فَوَطِنْهَا يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ؛ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وْ لَا يَثْبُتُ الزُّنَا إِلَّا بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ مِنَ الرُّجَالِ، وَلَا يَثْبُتُ بِأَقَلَ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَا يَثُبُتْ بِشَهَادَةِ النُّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ.



ولا الشهادة على انشهادة.

وَلَا يَكِتَابُ الْقُاضِي إِلَى الْقَاضِي.

وإذَ خِاه شُهُودُ الرُّنِّي مُتَعْرَفِينَ ۚ لَهُ تُشَلِّ شِهَادَنُّهُمْ.

وَإِذَا شَهِدَ ثُلَاثُةٌ وَامْتُنْعَ الرَّالعُ - حُدَّ الْتَلاثَةُ حَدَّ الْقَدُّف.

وكدنك إنَّ شهد أرَّبعةُ أَخَذُهُمُ الزَّوْجُ؛ خُذُ الثَّلاثةُ، ويُلاعنُ الزَّوْجُ، وَيَفَا ثَيْتَ الرَّجُمُّ بِشَهَافَةِ * لَمْ بِجِبُ عَلَىٰ الشُّهُودِ خُضُورُ الرَّجْمِ والبدايةُ بِه

كذلكَ إِنَّ ثَيْتَ بِإِقْرَارِ؛ لَمْ يَجِبُ عَلَىٰ الإِمَّامِ خُضُورٌ الرَّجْمِ والبِدايَّةُ بِهِ.

وَلَا يَجِتْ خَذُ الزُّنِّيُ إِلَّا بِيَقْرَارِ أَرْبَعٌ مَرَّاتٍ. سَوَاءٌ كَانُ ذَلِكَ فِي مَجْلُس أَوْ مجالسُ.

وَإِذَا أَقَرَ بِالرُّفِي بِاشْرَأَةِ بِعَيْنِهَا. وَجَحَدتُ هِي حُدُّ الرَّجْلُ.

وَإِذَا أَقَرَّ بِالزُّنِّي، ثُمَّ رَجْعٌ عَنْ إِقْرَارِهِ سَقَّطُ عَنْهُ الحَدُّ.

وَإِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالزُّنْيِ فَصَدَقَهُمْ وَجَبَ علَيْهِ الحَدُّ.

وَالَّذِي يَعْمَلُ عَمَّلَ قَوْم لُوطٍ؛ يُحَدُّ.

وَحَدُّهُ الرَّجُمْ، بِكُرًّا كَانَ أَوْ نَيَّا فِي إِخْدَىٰ الرُّوابِيُّنِ ١٠٠.

وَالْأَخْرَىٰ: حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي، إِنْ كَانَ بِكُرًا جُلِدَ مِائَةً وَغُرَّبَ عَامًا، وَإِنْ كَانَ

ثَمَّا أَجِمَ.

وَمَنْ أَتَىٰ البَهِيمَةَ؛ فَعَلَيْه الحَدُّ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَاتِتَيْنَ (٢٠).

وَالْأَخْرَىٰ: لَا حَذَّ.

⁽١) تُنظر المسألة: قالروايتين والمرحهين؛ ٢٤ ٣١٦، قرؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٠٠٥، قرؤوس مساتل القاضي ال ١٧٤ ب. الرؤوس مسائل العُكبري ال ١٥٠٤ دالإنصاف ال ٢٦ (١٧٦.

⁽٢) تُنظر المسألة: الروايتين والرجهين: ٢ ٢١٧، ارؤوس مسائل الكلوقاني، ص ١١٠٨، الرؤوس عساقل القاضي؟: ١٧٤/ ب، الرؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ٥٠٥، والإنصاف،: ٢٦/ ٢٧٥.

الجانة القنفيز

وَفِي صِفَةِ الحَدِّرِوَايَتَانِ، كَاللَّوطِيِّ، وَتُقْتَلُ البَهِيمَةُ؛ سَوَاءٌ كَانَتِ البَهِيمَةُ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِ؛ غَرِمَ قِيمَتَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا أَوْ لَا يُؤْكَلُ.

وَيَحْرُمُ أَكُلُ لَحْمِهَا.

١٩٧ وَإِذَا عَقَدَ عَلَىٰ ذَاتِ مَحْرَمٍ، وَوَطِئَهَا / مَعَ العِلْمِ بِتَحْرِيمِهَا؛ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَكَذَلِكَ لَوْ عَقَدَ عَلَىٰ امْرَأَةٍ نِي عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِهِ-

وَفِي صِفَةِ الحَدِّ رِوَايَتَانِ، مِثْلُ حَدِّ اللُّوطِيِّ.

فَإِنْ مَلَكَ ذَا (') رَحِم مِنَ الرَّضَاعِ، فَوَطِئَهَا مَعَ العِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ؛ فَفِيهِ وَجْهَانِ ('': أَحَدُهُمَا: لَا حُدَّ عَلَيْه ('').

وَالثَّانِي: عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَقَدْ أَوْمَأَ أَحْمَدُ إِلَىٰ الوَجْهَيْنِ(١٠).

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِيَزْنِيَ بِهَا، فَفَعَلَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَالمَجْلِسُ الوَاحِدُ شَرْطٌ فِي اجْتِمَاعِ الشُّهُودِ.

فَإِذَا جَمَعَهُمْ مَجْلِسٌ وَاحِدٌ؛ سُمِّعَتْ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ جَاؤُوا مُتَفَرِّقِينَ. وَإِنْ تَفَرَّقِ اللهُ عَلَى المَجْلِسُ بِهِمْ؛ لَمْ تَصِحٌ شَهَادَتُهُمْ.

⁽٤) جعل الأصحاب رَضَالِلَهُ عَنْظُر هذه المسألة على اختلاف روايتين لا وجهين.



⁽١) كذا في «الأصل»، ولعن الصواب: ذات.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١٣٣/، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١١٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٠٠، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٠٨، «المستوعب»: ٢/ ١٦٥، «المغني»: ١١/ ١٩٠١، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٩٦.

⁽٣) أي يعزر.

المعدود المعدو

وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ اسْتَكُرَهَهَا، وَاثْنَانِ أَنَّهَا طَاوَعَتْهُ؛ لَمْ يُحَدَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا (١٠). ذَكَرُهُ أَبُو بَكْرٍ.

ُ فَإِنْ شَهِدَ أَثْنَانِ أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَمِيصٍ أَخْمَرَ، وَشَهِدَ [آخَرَانِ] (" أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَمِيصٍ أَخْمَرَ، وَشَهِدَ [آخَرَانِ] (" أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَمِيصٍ أَبْيَضَ؛ [فَشَهَادَتُهُمَا] (" مَقُبُولَةٌ، وَيَجِبُ الحَدُّ عَلَىٰ المَشْهُودِ عَلَيْهِ ("). ذَكَرَهُ أَبُو بَكُر.

فَإِنْ شَهِدَ اَثْنَانِ أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي هَذِهِ الزَّاوِيَةِ، وَاثْنَانِ آخَرَانِ أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَةِ
أَخْرَىٰ، فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ، وَيُحَدُّ المَشْهُودُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ البَيْتُ صَغِيرًا وَالزَّوَابَا مُتَقَارِبَةً.
وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزِّنَىٰ، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ حُكْمِ الحَاكِمِ؛ حُدُّوا كُلُّهُمْ
فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٥٠).

وَالْأُخْرَىٰ : يُحَدُّ الثَّلَاثَةُ فَقَطْ، وَلَا يُحَدُّ الرَّاجِعُ.

وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزِّنَىٰ وَشَاهِدَانِ بِالإِحْصَانِ، فَرُجِمَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعُوا كُلُهُمْ (١)؛ فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَجْهَيْنِ (٧):

⁽٧) ذكر هما في (زاد المسافر ١: ٤/ ٣٣٨.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١١٢٣، درؤوس مسائل القاضي،: ١٧٥/ ب، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٥٥٠، دالإنصاف،: ٢٦/ ٣٢٩.

⁽٢) في «الأصل»: (آخر)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاضي، والرؤوس مسائل العُكبري،

 ⁽٣) في الأصل»: (فشهادتهم)، والتصويب من ارثوس مسائل العُكبري».

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٢٣، درؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١١١١، درؤوس مسائل القاضي،: ١٧٥/ ب، درؤوس مسائل العُكبري،: ٢/ ١٥١٣، دالإنصاف،: ٢٦/ ٢٦٨.

⁽ه) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٣٢٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٢٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٧٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥١٤، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٣٣.

 ⁽٦) نُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٢٢. ﴿رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٢٥، ﴿رؤوس مسائل العُكيري،: ٢/ ١٥١٥، ﴿الإنصاف،: ٣٠/ ٧٩۔

أَحَدُهُمَا: عَلَىٰ شَاهِدَيِ الإِحْصَانِ نِصْفُ الدَّيَةِ، وَعَلَىٰ شُهُودِ الزُّنَىٰ النَّائِيٰ الزُّنَىٰ النَّصْفُ ('). النَّصْفُ (').

التَّانِي: عَلَىٰ شُهُودِ الإِحْصَانِ ثُلُثُ الدَّيَةِ، وَعَلَىٰ شُهُودِ الزِّنَىٰ الثُّلْنَانِ.
فَإِنْ شَهِدَ خَمْسَةٌ بِالزِّنَىٰ فَرَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَعْدَ الْقَتْلِ، أَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ بِالمَالِ
فَرَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَعْدَ الحُكْمِ بِهِ الزِّمَةُ خُمُسُ الدَّيَةِ، وَثُلُثُ المَالِ المَشْهُودِ بِهِ.
فَإِنْ شَهِدَ سِتَّةٌ بِالزَّنَىٰ، فَرُجِمَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ الزِّمَهُمْ
نصْفُ الدِّيةِ.

الله عَلَيْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزُّنَىٰ، وَلَهُ زَوْجَةٌ لَهُ مِنْهَا وَلَدٌ، فَأَنْكَرَ وَطَأَهَا؛ / لَمْ يُرْجَمْ.
 وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَىٰ رَجُلٍ بِالزِّنَىٰ بِامْرَأَةٍ، وَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَيْضًا عَلَىٰ الشُّهُودِ أَنَهُمْ
 هُمُ الَّذِينَ زَنَوْ ابهَا؛ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَإِذَا جَلَدَهُ الإِمَامُ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُمْ عَبِيدٌ أَوْ فِيهِمْ عَبْدٌ أَوِ امْرَأَةٌ أَوْ كَافِرٌ؛ فَإِنَّ أَرْشَ الضَّرْبِ مَضْمُونٌ.

وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ الضَّمَانُ فَذَلِكَ مِنْ خَطَا الإِمَامِ، وَفِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ^(١): إِحْدَاهُمَا: فِي^(٣) بَيْتِ المَالِ. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ (١).

وَالثَّانِيَةُ: يَكُونُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: اكِلَا القَوْلَيْنِ مُحْتَمَلٌ).

وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَىٰ رَجُلِ بِالزُّنَىٰ، فَزَكَّاهُمْ نَفَرٌ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ،

⁽١) وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز رَهَمُهُٱللَّهُ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٤٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٢٨، درؤوس مسائل القاضي»: ١٧٦/ب، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥١٨، «الإنصاف»: ٢٦/ ٦٠.

⁽٣) تكررت في االأصل.

⁽٤) المختصرة ص ٣٣١.

الم العداد ك

وَإِذَا هُمْ عَبِيدٌ كُفَارٌ، وَقَدْ رَجَمَ الإِمَامُ بِشَهَادَتِهِمْ حِينَ زَكَّوْهُمْ؛ كانَ لِوَلِيِّ الدَّمِ أَنْ بُطَانِبَ مَنْ شَاءَ مِنَ الإِمَامِ وَمِنَ المُزَكِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ أَلْجَؤُوهُ إِلَىٰ قَتْلِهِ.

فَإِنَّ طَالَبٌ الإِمَامَ؛ رَجْعَ عَلَىٰ الشَّاهِدَيْن.

وَإِنْ طَالَبَ الشَّاهِدَيْنِ؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَىٰ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ كَالآلَةِ لَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَلْجَآهُ إِلَىٰ قَتْلِهِ.

وَإِذَا شَهِدُوا بَعْدَ حِينِ بِزِنَىٰ، أَوْ سَرِقَةِ، أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ؛ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ. وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَىٰ امْرَأَةِ بِالزُنَىٰ، فَادَّعَتِ المَرْأَةُ أَنَهَا بِكُرٌ، فَنَظَرَ النِّسَاءُ إِلَيْهَا وَقُلْنَ: ﴿ هِيَ بِكُرٌ * فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَلَا عُلَىٰ الشَّهُودِ.

وَإِذَا زَنَىٰ بِجَارِيَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا؛ أُنِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَإِذَا وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ بِإِذْنِ المَرْأَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّحْرِيمِ؛ لَمْ يُرْجَمُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ جَلْدُ مِائَةِ.

وَالعَبْدُ إِذَا زَنَّىٰ الجُلِدُ نِصْفَ جَلْدِ الحُرِّ، وَلَا رَجْمَ عَلَيْهِ.

وَلِلسَّيِّدِ إِفَامَةُ الْحَدِّ عَلَىٰ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْأَمَةُ نَخْتَ زَوْجٍ.

فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِ اللهِ يُقِمِ الحَدَّ عَنيْهَا -

وَأَمَّا القَطْعُ فِي السَّرِقَّةِ، وَالقَتْلُ فِي الرِّدَّةِ؛ فَلَا يَمْلِكُ السِّيدُ إِقَامَةَ ذَلِكَ (''. نَصَّ عَلَيْه (''. نَصَّ عَلَيْه (''.

وَالإِكْرَاهُ عَلَىٰ الزِّنَا لَا يُسْقِطُ الحَدَّ، سَوَاءٌ كَانَ المُكْرِهُ سُلْطَانًا أَوْ غَيْرَ سُلْطَانٍ. وَإِذَا ظَهَرَ بِامْرَأَةٍ خُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ حَمْلٌ، وَلَا يُعْلَمُ لَهَا زَوْجٌ، وَلَا مَوْلَىٰ مَعْرُوفٌ

⁽٢) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في «مسائله ا رقم: ٢٦٨٧.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوحهين»: ٢/ ٢٢٢، درؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٤٤، «الإنصاف»: ٢٦/ ١٧١.

العدود العدود المحادد المحادد

فَإِذَا هُمْ عَبِيدٌ كُفَّارٌ، وَقَدْ رَجَمَ الإِمَامُ بِشَهَادَتِهِمْ حِينَ زَكَّوْهُمْ؛ كَانَ لِوَلِيِّ الدَّمِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شَاءَ مِنَ الإِمَامِ وَمِنَ المُزَكِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ ٱلْجَوُّوهُ إِلَىٰ قَتْلِهِ.

فَإِنْ طَالَبَ الإِمَامَ؛ رَجَعَ عَلَىٰ الشَّاهِدَيْنِ.

وَإِنْ طَالَبَ الشَّاهِدَيْنِ؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَىٰ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ كَالاَلَةِ لَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَلْجَآهُ إِلَىٰ قُتْلِهِ.

وَإِذَا شَهِدُوا بَعْدَ حِينٍ بِزِنَّىٰ، أَوْ سَرِقَةِ، أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ؛ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ. وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَىٰ امْرَأَةِ بِالزِّنَىٰ، فَادَّعَتِ المَرْأَةُ أَنَّهَا بِكْرٌ، فَنَظَرَ النِّسَاءُ إِلَيْهَا وَقُلْنَ: "هِيَ بِكُرٌ" فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَىٰ الشَّهُودِ.

وَإِذَا زَنَّىٰ بِجَارِيَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَإِذَا وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ بِإِذْنِ المَرْأَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّحْرِيمِ؛ لَمْ يُرْجَمْ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ جَلْدُ مِاتَةٍ.

وَالْعَبْدُ إِذَا زَنَىٰ؛ جُلِدَ نِصْفَ جَلْدِ الْحُرِّ، وَلَا رَجْمَ عَلَيْهِ.

وَلِلسَّيِّدِ إِقَامَةُ الحَدِّ عَلَىٰ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الأَمَةُ تَحْتَ زَوْجٍ.

فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجٍ اللَّمْ يُقِم الحَدُّ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا الْقَطْعُ فِي السَّرِقَّةِ، وَالْقَتْلُ فِي الرِّدَّةِ؛ فَلَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ إِقَامَةَ ذَلِكَ ('). نَصِّ عَلَيْهِ ('').

وَالإِكْرَاهُ عَلَىٰ الزِّنَا لَا يُسْقِطُ الحَدَّ، سَوَاءٌ كَانَ المُكْرِهُ سُلْطَانًا أَوْ غَيْرَ سُلْطَانٍ. وَإِذَا ظَهَرَ بِامْرَأَةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ حَمْلٌ، وَلَا يُعْلَمُ لَهَا زَوْجٌ، وَلَا مَوْلَىٰ مَعْرُوفٌ

⁽٢) في رواية إسحاق بن منصور الكوسج في المسائله؛ رقم: ٢٦٨٧.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٢٢، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٢٤، «الإنصاف؟: ٢٦/ ١٧١.

《 [注意] 要讲 】 ***

١٩٨ بِوَطْئِهَا وَقَالَتْ: / ﴿ أُكْرِهْتُ ﴾ أَوْ ﴿ وُطِنْتُ بِشُبْهَةٍ ﴾ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْحَدُّ.

وَإِذَا عَزَّرَ الإِمَامُ رَجُلًا، فَمَاتَ مِنْهُ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ أَحَدِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ضَرَبَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ فِي النَّشُوزِ، فَمَاتَتْ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْدِ. وَكَذَلِكَ المُعَلِّمُ إِذَا ضَرَبَ الصَّبِيَّ، فَمَاتَ.

وَالنَّعْزِيرُ فِيمَا يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ فِي مِثْلِهِ وَاجِبٌ.

وَالتَّعْزِيرُ يَخْتَلِفُ مِقْدَارُهُ بِاخْتِلَافِ سَبَيِهِ.

فَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ وَطْنَا فِي الفَرْجِ، كَوَطْءِ الرَّجُلِ الأَمَةَ المُشْتَرَكَةَ، وَوَطْءِ الأَبِ أَمَةَ البُنهِ، وَوَطْءِ جَارِيَةِ المُشْتَرَكَةَ، وَوَطْءِ الأَبِ أَمَةَ ابْنِهِ، وَوَطْءِ جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ بَعْدَ أَنْ أَذِنَتُ لَهُ فِي وَطْئِهَا، وَوَطْءِ جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ بَعْدَ أَنْ أَذِنَتُ لَهُ فِي وَطْئِهَا، وَوَطْءِ اللَّمْذِيِ فَيَحُدُّهُ مِائَةً وَطُئِهَا، وَوَطْءٍ اللَّمْزِجِ؛ فَلَا يُبَالَعُ بِهِ أَعْلَىٰ الحُدُودِ، فَيَحُدُّهُ مِائَةً إِلَّا سَوْطًا، أَوْ مِائَةً وَيُسْقِطُ النَّفْيَ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يُبَالَغُ بِهِ أَدْنَىٰ الحُدُودِ، مِثْلُ أَنْ يَسْرِقَ نِصَابًا مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، أَو أَقَلَّ مِنْ نِصَابٍ مِنْ حِرْزٍ، أَوْ قَبَّلَ أَجْنَبِيَّةً، أَوْ خَلَا بِهَا، أَوْ شَتَمَ إِنْسَانًا، أَوْ ضَرَبَهُ. وَالمَرِيضُ لَا يُؤَجَّلُ [عَنْهُ]() الحَدُّ، سَوَاءٌ كَانَ يُرْجَىٰ زَوَاللهُ أَوْ لَا يُرْجَىٰ.

فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُخَافُ عَلَيْهِ النَّلَفُ؛ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ بِأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَعُثْكُولِ النَّخْل.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُخَافُ عَلَيْهِ التَّلَفُ؛ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ مُتَفَرَّقًا بِسَوْطٍ يُؤْمَنُ مَعَهُ تَلَفُ النَّفْسِ.

وَكَذَٰلِكَ الحُكْمُ فِي الضَّعِيفِ الخَلْقِ.

وَيُضْرَبُ فِي الحُدُودِ الْأَعْضَاءُ كُلُّهَا إِلَّا الفَرْجَ، وَالرَّأْسَ، وَالوَّجْة.

⁽٢) في «الأصل»: (عند)، والتصويب من الرؤوس مسائل العُكبري».

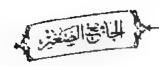


⁽١) في «الأصل»: (وواطء).



وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا.

وَلَا يُجَرَّدُ فِي ضَرْبِ الحُدُودِ كُلِّهَا. وَلَا يُحْفَرُ بِئُرٌ فِي حَدِّ الرَّجْمِ. وَالضَّرْبُ فِي الرِّنَىٰ أَشَدُّ مِنْهُ فِي القَذْفِ وَالشَّرْبِ. وَالضَّرْبُ فِي اللَّنْ فِي القَذْفِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الشَّرْبِ.





على القطع في السَّرِقَةِ على السَّرِقَةِ السَّلِقِيقِ السَّلِيقِيقِ السَّلِيقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِقِيقِ السَّلِيقِ السَّلِقِ السَّلِقِ السَّلِقِيقِ السِّلِقِيقِ السَّلِقِ السَّلِقِ السَّلِقِ

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَ عُوَا أَبَدِيهُمَا ﴾ (١٠).

وَيُقْطَعُ السَّارِقُ فِي رُبُعِ الدِّينَارِ، أَوْ ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٌ، أَوْ قِيمَةِ ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ مِنَ ١٩٠٠ العُرُوضِ، وَلَا يُقْطَعُ فِي أَقَلَ / مِنْ ذَلِكَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِاتِ('').

وَالْأُخْرَىٰ: يُتَمْطَعُ بِسَرِقَةِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ. أَوْ قِيمَةِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ مِنَ الذَّهَبِ وَالغُرُوضِ.

فَالرُّوَايَةُ:(٣) يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ رُبُعٍ دِينَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، أَوْ قِيمَةِ أَحَدِهِمَا مِنَ العُرُّوضِ، وَلَا يَخْنَصُّ التَّقُوِيمُ بِالدَّرَاهِمِ.

وَإِذَا سَرَقَ رُبُّعَ دِينَارٍ يَبْرًا، وَثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ نُقْرَةً؛ قُطِعَ.

وَيَجِبُ الْقَطْعُ بِسَرِقَةِ مَا يُشْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ. نَحْوُ اللَّحْمِ وَالْمَرَقِ وَالْفَاكِهَةِ الرَّطِيَةِ وَالأَلْبَانِ وَنَحْوِهَا.

وَيَجِبُ القَطْعُ بِسَرِقَةِ الصُّيُودِ المَمْلُوكَةِ مِنْ حِوْزِهَا.

⁽٣) كذا في الأصل؛ والمؤلف يقصد الرواية الثالث.



⁽١) سورة المائدة: ٢٨.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: ٥الروايتين والوجهين؟: ١٢٢١/١، ١٤لأحكام السلطانية؛ ص ٢٦٦. ارؤوس مسائل الكلوغاني، ص ١٩٤٥. ارؤوس مسائل القاضي»: ١٧٧/ب، ارؤوس مسائل المحكيري،: ١/١٥٣٣، الإنصاف،: ٢٦/ ٨٨٨.

وَيَجِبُ القَطْعُ بِسَرِقَةِ الخَشَبِ إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي سَرِقَةِ الكَلاِّ⁽¹⁾:

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «لَا يُقْطَعُ».

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «يُقْطَعُ».

وَسَارِقُ الثَّمَارِ المُعَلَّقَةِ عَلَىٰ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حِرْزٍ؛ يَسْقُطُ القَطْعُ عَنْهُ، وَيَغْرَمُ القِيمَةَ مَرَّتَيْنِ.

وَيَجِبُ القَطْعُ عَلَىٰ جَاحِدِ العَارِيَةِ.

وَإِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي سَرِقَةِ نِصَابِ قُطِعَا، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الأَشْيَاءِ الثَّقِيلَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَىٰ تَعَاوُنٍ عَلَيْهِ كَالسَّاجَةِ وَنَحْوِهَا أَوْ كَانَ مِنَ الأَشْيَاءِ الخَفِيفَةِ كَالثَّوْبِ وَنَحْوِهِ، سَوَاءٌ اشْتَرَكَا فِي إِخْرَاجِهِ مِنَ الحِرْزِ دُفْعَةٌ وَاحِدَةً أَوِ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِخْرَاجِ شَيْء وَكَانَ بِمَجْمُوعِهِ نِصَابًا.

وَيَجِبُ القَطْعُ بِسَرِقَةِ كُتُبِ الفِقْهِ وَالحَدِيثِ وَالشَّعْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَإِذَا اشْتَرَكَ الْنَانِ فِي نَقْبُ وَدَخَلَا الحِرْزَ، وَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا وَلَمْ يُخْرِجِ الآخُرُ؛ فَالقَطْعُ عَلَيْهِمَا.

فَإِنِ اشْتَرَكَ نَفْسَانِ فِي نَقْبٍ، وَدَخَلَ أَحَدُهُمَا. فَأَخْرَجَ المَسْرُوقَ وَنَاوَلَهُ الآخَرَ خَارِجَ الحِرْزِ؛ فَالقَطْعُ عَلَى الدَّاخِلِ دُونَ الخَارِجِ،

وَكَذَٰ لِكَ لَوْ رَمَىٰ بِهِ إِلَيْهِ فَأَخَذَهُ.

فَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي النَّقْبِ، فَدَخَلَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ المَتَاعَ بِقُرْبِ النَّقْبِ، وَأَذْخَلَ الآخَرُ يَدَهُ فَأَخَذَهُ؛ قُطِعًا جَمِيعًا.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٣٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٥٠، «الإنصاف». ٢٦/ ٢٤٤.



* CHESTER AND THE STATE OF THE

فَإِنْ نَفَبَ وَحْدَهُ، وَدَخَلَ الحِرْزَ، وَرَمَىٰ بِالمَتَاعِ خَارِجَ الحِرْزِ؛ قُطِعَ. فَإِنْ سَرَقَ مَا فِيمَتُهُ نِصَابٌ، ثُمَّ نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ قَبْلَ القَطْعِ؛ لَمْ يَسْقُطِ القَطْعُ. فَإِنْ سَرَقَ نِصَابًا، ثُمَّ وُهِبَ لَهُ أَوْ مَلَكَهُ بِالْتِيَاعِ أَوْ إِرْثِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَمْ يَسْفُطِ نَطْعُ.

الرِّ وَإِنْ سَرَقَ حُرَّا صَغِيرًا لَا [تَمْيِيزَ لَهُ] (١٠)؛ لَمْ يَلْزَمْهُ القَطْعُ فِي إِحْدَىٰ / الرِّوابَتَيْنِ ١٠٠).
وَالأُخْرَىٰ: يُقْطَعُ ، نَقَلَهَا صَالِحٌ (١٠).

وَلَا قَطْعَ عَلَىٰ سَارِقِ المُصْحَفِ(١).

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُحَلِّىٰ أَوْ غَيْرَ مُحَلَّىٰ.

وَيُقْطَعُ النَّبَّاشُ إِذَا أُخْرَجَ الكَفَنَ مِنْ جَمِيعِ القَبْرِ.

وَيَجِبُ القَطْعُ عَلَىٰ مَنْ سَرَقَ مِنْ ثِيَابِ الكَعْبَةِ.

وَإِذَا سَرَقَ فِي الدُّفْعَةِ الثَّالِثَةِ؛ لَمْ يُقْطَعُ، وَلَكِنَّهُ يُحْبَسُ حَتَّىٰ يُمُدِثَ تَوْبَةً فِي إِحْدَىٰ الرُّوَابِتَيْن^(٥).

وَالْأُخْرَىٰ: يُقْطَعُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ.

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٣٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٩٦٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٧٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٤٥.



 ⁽١) تصحفت في االأصل؛ إلى: (بمنزلة)، والتصويب من (رؤوس مسائل العُكبري).

⁽٣) لم أجد هذه الرواية في المطبوع من (مسائل صالح».

 ⁽٤) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٥١، «رؤوس مسائل القاضي». ١٧٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكيري»: ٢/ ١٥٤٣، «الإنصاف»: ٢٦/ ١٨٨.

وَإِذَا سَرَقَ عَيْنًا، فَقُطِعَ بِسَرِقَتِهَ، ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَهَا؛ قُطِعَ. وَلَا يُقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ، أَوْ بِشَهَادَةِ ذَكَرَيْنِ حُرَّيْنِ. وَيَجْنَمِعُ الغُرْمُ وَالقَطْعُ جَمِيعًا.

وَلَا يُقْطَعُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِسَرِقَتِهِ مِنْ مَالِ الآخَرِ، سَوَاءٌ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ خَاصٌ لِأَحَدِهِمَا أَوْ مِنَ البَيْتِ الَّذِي هُمَا فِيهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: يَجِبُ القَطْعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ خَاصَّ لِأَحَدِهِمَا.

وَيُقْطَعُ الأَقَارِبُ بِسَرِقَةِ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، سِوَى الوَالِدَيْنِ وَالمَوْلُودِينَ، كَالأَخ وَالأُخْتِ، وَالعَمِّ وَالعَمَّةِ، وَالخَالِ وَالخَالَةِ.

وَإِذَا سَرَقَ المُسْلِمُ مِنْ مَالِ مُسْتَأْمَنِ نِصَابًا؛ قُطِعَ.

وَإِذْ سَرَقَ الْمُسْتَأْمَنُ مِنْ (٢) مَالِ المُسْلِمِ؛ فَفِي القَطْعِ وَجْهَاذِ (٣).

فَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ سَرَقَ بَقَرَةً، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي اللَّوْنِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: «سَوْدَاءُ» وَقَالَ الآخَرُ: (بَيْضَاءُ» فَالشَّهَادَةُ مَقْبُولَةٌ، رَيُقْطَعُ المَشْهُودُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ سَرَقَ إِنَاءً فِيهِ خَمْرٌ أَوْ مَاءً، وَقِيمَةُ الإِنَاءِ نِصَابٌ؛ لَمْ يُقْطَعْ.

فَإِنْ سَرَقَ صَلِيبًا أَوْ صَنَمًا مِنْ ذَهَبٍ؛ لَمْ يُقْطَعْ.

وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَقَ طَبْلًا أَوْ بَرْبَطً.

فَإِنْ سَرَقَ عَدْلًا أَوْ جَوَالِقَ أَوْ رِزْمَةً، وَهُنَاكَ حَافِظٌ؛ وَجَبَ القَطْعُ.

 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٣٦، «رؤوس مسائل الكلوذتي» ص ١١٦٧، (رؤوس مسائل القاضي»: ١٧٩/ ب، «رؤوس مسائل الحُكبري»: ٢/ ١٥٤٧، (الإنصاف»: ٢٦/ ١٧٤٠.

^(؟) مضروب عليها في «الأصل»، والصواب إثباتها كما في الرؤوس مسائل العُكبري".

 ⁽٣) نُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ١١٦٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٧٩/ب،
 «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٤٩، «الإنصاف»: ٢٦/ ٢٥٥.



فَإِنْ سَرَقَ مِنَ الحَمَّامِ ثِيَابًا عَلَيْهَا حَافِظٌ؛ قُطِعَ.

وَإِنْ أَقَرَّ العَبْدُ بِسَرِقَةِ مَالٍ فِي يَلِهِ مِنْ أَجْنَبِي، وَصَدَّقَهُ المُقَرُّ لَهُ؛ وَجَبَ قَطْعُهُ، وَالمَالُ لِمَوْلَاهُ، لَا حَقَّ لِلْمُقَرِّ لَهُ فِيهِ.

وَإِنْ أَقَرَّ بِسَرِقَةِ مَالٍ أَتْلَفَهُ، وَصَدَّقَهُ المُقَرُّ لَهُ؛ وَجَبَ قَطْعُهُ، وَالمَالُ فِي ذِمَّتِهِ، يُتْبَعُ بِهِ إِذَا أُعْتِقَ.

^{٩٩/ب} وَإِذَا سَرَقَ / المَسْرُوقُ مِنَ السَّارِقِ، أَوْ سَرَقَهُ مِنَ الغَاصِبِ ؛ لَمْ يَجِبِ القَطْعُ عَلَىٰ السَّارِقِ.

فَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَىٰ السَّارِقِ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ حِرْزِ رَجُل نِصَابًا، فَادَّعَىٰ السَّارِقُ المِلْكَ لِلْمَسْرُوقِ، وَقَالَ: «هُوَ مِلْكِي» لَمْ يُقْطَعِ السَّارِقُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوايَاتِ(''.
وَالثَّانِيَّةُ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرِقَةِ؛ لَمْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا؛
قُبِلَتْ مِنْهُ وَسَقَطَ القَطْعُ.
وَالثَّالِثَةُ: يُقْطَعُ.

وَالقَطْعُ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ مُطَالَبَةِ المَسْرُوقِ مِنْهُ (''). ذَكَرَهُ الخِرَقِيُ (''). وَقَالَ أَبُو بَحْر قِيُ (''): "لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ المُطَالَبَةِ ". وَقَالَ أَبُو بَحْرٍ (''): "لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ المُطَالَبَةِ ". وَالسَّارِقُ مِنْ المَغْنَمِ لَا يُقْطَعُ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِهِ. وَكَذَلِكَ السَّارِقُ مِنْ بَيْتِ المَالِ.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٦٤، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٨٠/أ، «الإنصاف»: ٢٦/ ٤١٧.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٣٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١١٦٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٢/ ١٥٥٤، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٦٥.

⁽٣) «المختصر» ص ٢٩٣.

⁽٤) قاله في كتاب الخلاف،

ر القطع في السرقة الم

وَإِذَا قَتَلَ رَجُلًا فِي دَارِهِ، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ دَخَلَ لِيَسْرِقَ (١)، فَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ إِخْرَاجِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ؛ فَعَلَىٰ القَاتِلِ الْقَوَدُ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ البَيِّنَةَ عَلَىٰ مَا ادَّعَاهُ، سَوَاءٌ كَانَ مَعْرُوفًا بالسَّرِقَةِ أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ.

وَإِنْ سَرَقَ المُؤَجِّرُ مِنَ الدَّارِ المُسْتَأْجَرَةِ؛ قُطِعَ.

 ⁽١) في االأصلة: (للسرق)، والتصويب من ارؤوس مسائل العُكبري١.

(は間)製料



ماسه عالم المربع المرب

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَـنَّلُواۤ أَوْ يُصَكَلَبُوٓا أَوْ تُقَـنَظَعَ أَيْدِيهِ مَ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَاهِ أَوْ يُنفَوّا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (١).

وَحُدُودُ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ عَلَىٰ التَّرْتِيبِ دُونَ النَّخْيِيرِ، فَلَا يُفْتَلُ مَنْ لَمْ يَقْتُلْ، وَلَا يُقْطَعُ مَنْ لَمْ يَأْخُذِ المَالَ.

فَإِنْ فَتَلَ؛ قُتِلَ حَتُّمًا.

وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ المَالَ؛ قُتِلَ وَصُلِبَ حَتُّمًا وَلَمْ يُقْطَعْ.

وَيَكُونُ الصَّلْبُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُدَّةً يَسْتَبِينُ فِيهَا.

وَإِنْ أَخَدَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُ؛ قُطِّعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ.

وَمَنْ لَمْ يَقْتُلُ وَلَمْ يَأْخُذِ المَالَ؛ نُفِي.

وَنَفْيُهُ أَنْ يُشَرَّدَ، فَلَا يُتَّرَكُ يَأْوِي فِي [بَلَدٍ] (...

وَلَا يُقْطَعُ المُحَارِبُ فِي أَقَلَ مِنْ نِصَابٍ.

وَالرُّدْءُ وَالمُبَاشَرَةُ فِي أَحْكَامٍ قُطَّاعِ الطُّرِيقِ سَوَاءٌ.



⁽١) سورة الماتلة: ٣٣.

⁽٢) في «الأصل»: (بلده).

كتاب قطاع الطريق ك

وَقُطًاعُ الطَّرِيقِ فِي المِصْرِ حُكْمُهُمْ = حُكْمُ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ فِي الصَّحَارِي"). ذَكَرُهُ أَبُو بَكْرِ،

وَيَجْرِي عَلَىٰ المَرْأَةِ أَحْكَامُ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَلَمْ يَسْقُطُ

وَإِذَا فَتَلَ رَجُلًا فِي المُحَارَبَةِ، وَجَرَحَ [آخَوَ] (١٠) اللهِ اللهِ المِجَرَاحِ، بَلْ ١٠٠٠ اللهِ المَعَامُ المِجَرَاحِ، بَلْ ١٠٠٠ اللهِ المُحَارُبَةِ، وَجَرَحَ [آخَوَ] (١٠) اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

وَكَذَٰلِكَ لَوْ قَطَعَ يَدَ رُجُل، ثُمَّ قَتَلَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، ثُمَّ أَخَذَ المَالَ؛ اقْتُصَّ مِنْهُ، وَقُطِعَ بِأَخْذِ المَالِ^(٣). ذَكَرَهُ أَبُو بَحُر^(٤).

وَإِذَا سَرَقَ، وَشَرِبَ الخَمْرَ، وَزَنَىٰ وَهُوَ بِكُرٌ، وَقَتَلَ وَهُوَ فِي المُحَارَبَةِ أَوْ فِي عَرْمَا؛ فُتِلَ، وَلَمْ يُفْطَعْ، وَلَمْ يُجْلَدْ.

وَلَوْ قَذَفَ، وَقَطَعَ بَدًا، وَقَتَلَ؛ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَجُلِدَ، [وَقُتِلَ](٥٠).

وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ القَذْفِ وَحَدُّ الشُّرْبِ؛ لَمْ يَتَدَاخَلا.

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدَّ القَدْفِ، وَحَدَّ الزِّنَىٰ، وَحَدُّ الشُّرْبِ، وَحَدُّ الشَّرِقَةِ؛ فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِحَدً القَدْفِ، فَإِذَا بَرِئَ حُدَّ حَدَّ الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُدَّ الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُدَّ الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُلِدَا بَرِئَ عُدَّ الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُلِدَا بَرِئَ عُدَّ الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُلِدَا بَرِئَ عُدَدً الرَّنَىٰ، فَإِذَا بَرِئَ عُلِمَ

⁽٥) في «الأصل، و الرؤوس مسائل العكبري»: (أو قتل).



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الأحكام السلطانية» ص ٥٩، «التمام»: ٢١٢/، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص
 ١١٨٠ «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨١/ أ، «رؤوس مسائل العُكيري»: ٣/ ١٥٦١، «الإنصاف»: ٢٧/ ٨.

 ⁽٦) مقطت من الأصل، استدركتها من ارؤوس مسائل العُكيري.

⁽٣) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١١٨٢، (رؤوس مسائل القاضي،: ١٨١/ أ، (رؤوس مسائل العُكبري،: ٣/ ١٥٦٢.

⁽٤) ذكره في كتاب الخلاف ١.



وَإِذَا قَتَلَ المُحَارِبُ مَنْ لَا يُكَافِئُهُ، كَالْكَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْوَلَدِ وَعَبْدِ نَفْسِهِ (١٠)، احْتَمَلَ وَجُهَيْنِ (٢٠)، (٣)

أَحَدُهُمَا: القَتْلُ.

وَالثَّانِي: لَا يُفْتَلُ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَام أَحْمَدَ رَضِوَاللَّهُ عَنْهُ (١).

وَإِذَا تَابَ الْمُحَارِبُ قَبْلَ قَدْرَةِ الإِمَامِ عَلَيْهِ؛ سَقَطَ عَنْهُ مَا كَانَ حَقًا لِلَّهِ تَعَالَىٰ، مِنَ [انْحِتَام](٥) الفَتْل وَالصَّلْبِ وَقَطْع اليَدِ وَالرِّجْلِ.

وَهَكَذَا غَيْرُ المُحَارِبِ إِذَا لَزِعَهُ حَدُّ، ثُمَّ تَاْبَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْقُطُ عَنْهُ. وَيَسْقُطُ الحَدُّ بِمُجَرَّدِ التَّوبَةِ بِالزَّانِي (٢)، وَالسَّارِقِ، وَالشَّارِبِ. وَيَسْقُطُ الحَدُّ بِمُجَرَّدِ التَّوبَةِ بِالزَّانِي (٢)، وَالسَّارِقِ، وَالشَّارِبِ. وَلَا يُعْتَبُرُ صَلَاحُ العَمَل، وَإِنَّمَا الاعْتِبَارُ بِإِظْهَارِ التَّوْبَةِ.

⁽١) كَذَا فِي الْأَصِلِ الْوَلْمِ يَدَكِّرُهُ الْأَصْحَابِ رَوْلِيُّ عَالَمْ فِي كَتِهِمِ الْفَرُوعِيةَ.

⁽٢) جعل الأصحاب الزينية تأله هذه البسالة على اختلاف روايتين لا وجهيل.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام» ٢/ ٢١٤، ارؤرس مسائل لكلوداي اس ١١٨٣، ارؤوس مسائل القاضي»:
 ١٨١ رص، ارؤوس مسائل المُكري ٥٠ / ١٩٦١، «الإنصاف» ١٤ /٢٧

 ⁽²⁾ في برواية صالح رفيم ١٠٩٤، وعبد الله رقم ١٦٨٤، والكوسح رقم ١٣٢٩، ابن هامع رقم: ١٥٤٨، ومحمد من الحجد دي ها الموقف بحكامة في «المدية» ١٤١٨.

 ⁽٥) تصحفت في ١١ لأصبل إلى فأحتجام ، والبعسويت من الأحكام السلطانية و «التمام» و الرؤوس مسائل المكري،

⁽٦) كذا في الأصل الواطل العبرات للراس

الأشربة م



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَنْمِ وَالْمَيْسِرُ فَلْ فِيهِمَا إِثْمٌ صَحَبِيرٌ ﴾ ''.

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا الْخَنْرُ وَالْسِيرُ وَالْأَنْسَابُ وَالْأَلْنَ بِجُسٌ مِنْ عَسَلِ الشَّيْمِانِ
فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ('')،

وَكُلُّ شَرَابٍ يُسْكِرُ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَّامٌ.

وَفِيهِ الْحَدُّ.

وَيُسَمَّىٰ خَمْرًا.

وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عَصِيرِ العِنَبِ النَّيِّ / وَيَيْنَ مَا عُمِلَ مِنَ التَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ، ١٠٠٠ وَالحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالذُّرَةِ، وَالأَرُّزَ، وَالعَسَلِ، وَالجَزَرِ، وَنَحْوِهَا، مَطْبُوخُا كَانَ أَوْ نَنَّا.

وَإِذَا مَضَىٰ عَلَىٰ العَصِيرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ حَرُمَ شُرْبُهُ، سَوَاءٌ اشْتَدَّ وَأَسْكَرَ أَوْ لَمْ يَشْتَدَّ وَلَمْ يُسْكِرْ.

ُ وَحَدُّ الشُّرْبِ فِي حَقِّ الحُرِّ البَالِخِ العَاقِلِ ثَمَانُونَ، لَا يَجُوزُ النَّقْصَانُ مِنْهُ فِي إِخْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ^(٣).

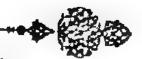
⁽٣) تُنظر المسألة: «الخلاف». ١٥/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٤٠، «الأحكام السلطانية» ص=



⁽١) سورة البقرة: ٢١٩.

⁽٢) سورة المائدة: ٩٠.

A LESIENAL D



وَفِيهِ رِوَايَةً أُخْرَىٰ: أَرْبَعُونَ.

فَأَمَّا الْعَبْدُ فَحَدُّهُ مَبِّنِيٌّ عَلَىٰ حَدَّ الْحُرُّ:

مِ فَإِنْ قُلْنَا: ﴿ حَدُّهُ ثَمَانُونَ ﴾ فَحَدُّ العَبْدِ أَرْبَعُونَ .

ـ وَإِنْ قُلْنَا: احَدُّهُ أَرْبَعُونَ ا فَحَدُّ الْعَبْدِ عِشْرُونَ.

وَإِذَا أَقَرَّ بِشُرْبِ الخَمْرِ، وَالرَّائِحَةُ لَا تُوجَدُ احدً.

وَكَذَالِكَ إِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ بِالشُّرْبِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الرَّائِحَةِ.

وَلَا يَجِبُ حَدُّ الشُّرْبِ بِوُجُودِ الرَّائِحَةِ حَتَّىٰ يُعْرَفَ بِالشُّرْبِ، أَوْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ بِالشُّرْبِ،

وَحَدُّ شُرْبِ الخَمْرِ يُسْتَوْفَىٰ بِالسَّوْطِ.

وَإِذَا أَزَادَ الإِمَامُ عَلَىٰ الْحَدِّ سَوْطًا، فَمَاتَ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ كَمَالُ الدَّبَةِ (١).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ: نِصْفُ الدِّيَةِ".

وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ الخَمْرِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ.

٢٦٩، درؤوس مسائل الكلوذاني عص ١١٩٩، درؤوس مسائل القاضي : ١٨٢ أ، درؤوس مسائل العُكبري : ٣ / ١٩٧٠، دالإنصاف : ٢٦/ ٢٦٠.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٥/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٤١، «التمام»: ٢/ ٢١٤، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٠٤٠، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ٢٥٧٣، ١الإنصاف»: ٢٦/ ٢٠٠.

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ ٱلنَّهَ النَّهَ عِلَى المَّنعِدِينَ أَجِّرًا عَظِيمًا ﴾ (١٠.

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالُ ﴾ ".

وَالحِهَادُ قَرْضٌ عَلَىٰ الكِفايةِ.

إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ مِنَ المُسْلِمِينَ؟ سَقَطَ عَن البَاقِينَ.

وَمَا حَصَلَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الغَنِيمَةِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخِذُ مِنْهُ الخُمْسُ، فَيُقَسَّمُ عَلَىٰ خَمْسَةِ

أشهم:

. سَهُم بِاسْمِ الرَّسُولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ مَصْرُوفٍ فِي المصالِحِ.

- وَسَهُم عَلَىٰ ذِي القُرْبَىٰ وَهُمْ: بَنُو هَاشِم، وَبَنُو المُطَلِّبِ غَنِيَّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ لِللَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشَيْنِ. لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشَيْنِ.

ـ وَسَهُّم عَلَىٰ اليَتَامَىٰ.

. وَسَهْمُ المَسَاكِينِ.

ـ وَمَنهُمُّ عَلَىٰ أَبْنَاءُ السَّبِيل.

وَهَوُلاً عُ الثَّلَاثَةُ (٣) يَسْتَحِقُّونَ بِالفَقْرِ وَالحَاجَةِ، لَا بِالإسمِ.

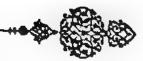
⁽٣) أي اليتامي والمساكين وأبناء لسبيل.



⁽١) سررة النساء: ٩٠.

⁽٢) سورة التربة: ١٩.





ثُمَّ يُقَسَّمُ البَّاقِي بَيْنَ الغَانِمِينَ:

يُدْفِّعُ إِلَىٰ الرَّجِل سَهُمٌّ وَاحِدٌ.

/ وَأَمَّا الفَّارِسُ فَتَلَاثَةُ أَسْهُم: سَهْمٌ لَهُ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ.

[/\-\ .

فَإِنْ كَانَ الفَرَسُ هَجِينًا؛ فَفِيهِ رِوَايتَانِ (١٠):

إِخْدَاهُمَا: يُدْفَعُ إِلَيْهِ سَهْمَانِ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمٌ لِفَرَسِهِ.

وَالثَّانِيَةُ: يُدْفَعُ إِلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَسْهُم، كَالْعَرَبِيِّ.

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَرَسَانِ؛ أُسْهِمَ لَهُمَا أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ، وَسَهُمْ لَهُ.

وَلَّا يُسْهَمُ لِأَكْثَرَ مِنْ فَرَسَيْنِ.

وَيُسْهَمُ لِلْبَعِيرِ سَهْمٌ.

وَمَنْ دَخَلَ الحَرْبَ فَارِسًا، ثُمَّ مَاتَ فَرَسُهُ قَبْلَ القِتَالِ؛ فَلَهُ سَهْمُ رَاجِل.

وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ } فَلَهُ سَهْمُ فَارِسٍ.

وَكَذَالِكَ إِنْ بَاعَ فَرَسَهُ.

وَإِنْ دَخَلَ رَاجِلًا، ثُمَّ اشْتَرَىٰ فَرَسًا:

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ تَقَضِّي القِتَالِ؛ أُسْهِمَ لَهُ سَهْمُ فُارِسٍ.

وَإِنْ كَانَ بَعُدَ تَقَضِّي القِتَالِ ؛ فَلَهُ سَهْمُ رَاجِل.

وَلَا سَهُمَ لِلصَّبْيَانِ وَالْعَبْدِ.

واخْتَلَفْتِ الرُّواتِةُ فِي الكَافِرِ إِذَا غَزَا مَعَنَا (1):

 ⁽١) ثنظر المسألة: «الخلاف»: ٩٣/ أ. «الروايتين والوحهين»: ٩٨/»، «الأحكام السلطانية» ص ١٩٢٠ ﴿ وَوَرِسَ مَسَائِلُ الكُلُودَانِيَ ﴾ ص ١٩٢٤، ﴿ رَوْوَسَ مَسَائِلُ الْفَاصِيَّةِ: ١٩٨/ أَهُ ﴿ وَوَرَسَ مَسَائِلُ النَّدِينِ»: ٩٤/١٠ ، (١٩٧/).
 المُكْدِينِ»: ٣/١٩١٦، ﴿ (بَصِافِ» ٤/١٥٧).

 ⁽٣) تُنظر المسالة، اللحلاصة: ١٩٩٩ أ. اللهامة ٢٠-٢١، ارزوس مسائل الكلوداني، ص ١٩٠٩، ارزوس مسائل القاصية ١٨٦٠، ب. ارزوس مسائل المُكبري، ١٩٢٤، ١٤ إعداء الإنصاصة ١٩٨٠.



لَمْرُويَ عَنَّهُ: يُسْهِمُ لَهُ.

وَرُوِي عَنْهُ: لا يُسْهِمُ، كَتُجَّار العشكر إذا حضرُوا آوإنَّ ا^(١) لَمْ يُقَاتِلُوا، وَكَذَلَكَ الأَجِيرُ.

وإذا ماتُ الغازي بعُدُ تقضّي الحرّب وَحُصُولِ الغنيمةِ فِي أَيْدِيهِمُ السّنحقُّ سَهُمهُ، وورثهُ عنْهُ ورثتُهُ.

ولا يُقتلُ نِسَاءُ أَهُلَ الحَرْب، ولا صِبْيَاتُهُمْ، وَلا العَيْبانُ، ولا المُقْعَدُ، ولا أَصْخَابُ الصَّوامِع اللَّذِينَ طُيِّنُ (١) البابُ عليْهِمْ ولا يُخالِطُون النَّاس، وَلا الشَّيْخُ اللَّذِي لَيْسَ لَهُ رَأَيٌّ ولا تَدِّبِيرٌ.

وَإِذَا ذَحَلَ ذَارَ الحَرْبِ قُومٌ لَيْسَتُ لَهُمْ مَنعَةٌ، بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ؛ فَمَا أَصَابُوهُ فَفَيه الخُمُسُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَاتِاتِ(").

وَالنَّانِيَةُ: هُو لَهُمْ غَيْرٌ مَحْمُوسٍ.

وَالثَّالِثَةُ: لا حَقَّ لَهُمْ فِي تِلْكَ الغَنِيمَةِ وَجَمِيعُهَا فَيْ ".

وَمَا أَخِذَ مِنْ مُبَاحَاتِ دَارِ الْحَرْبِ، كَالْحِجَارَةِ الَّتِي لَهَا قِيمَةٌ، وَالْخَشْبِ الَّذِي لَهُ قِيمَةٌ، وَالْخَشْبِ الَّذِي لَهُ قِيمَةٌ، وَالْخَشْبِ اللَّذِي لَهُ قِيمَةٌ، وَالْعَسَلِ اللَّبَابُ اللَّيْابُ الَّذِي لَيْسَ بِمَمْلُوكِ، [وَ](١) الصَّيُودِ؛ فَهُو غَيْمَةٌ تَجِبُ قِسْمَتُهُ بِيْن جميع الْجِيش بعد الخُمْس، وَلَا يَتَفَرَّدُ بِهِ أَحَدٌ.

وَإِذَا أَخَذَ المُسْلِمُونَ مِنْ دَوَابٌ أَهْلِ الحَرْبِ وَمَوَاشِيهِمْ، وَلَمْ يُمْكِنُهُمْ إِخْرَاجُهَا

 ⁽١) في «الأصل»: (دار و)، ولعل ما أثبته هو الصواب إن شاء الله.

 ⁽٦) كذًا في االأصل»، وفي «التعليق»: طبقوا، رلعلها: طبق.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٥٣، «الأحكام السلطانية» ص ١٤٥، «رؤوس مسائل الكلوذائي» ص ١٢٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٨/ أ، «رؤوس مسائل العكبري»: ٣/ ١٥٨٣، «الإنصاف»: ١٠/ ١٧٧.

⁽٤) سقطت من *الأصل»؛ استدركتها من «رؤوس مسائل العكبري».

《院園製計》 ----

١٠١/ إِلَىٰ دَارِ الإِسْلَامِ، وَخَافُوا / أَخْذَهَا مِنْهُمْ ؛ لَمْ يَجُزْ عَقْرُهَا إِلَّا لِأَكْلِهِ.

وَإِذَا قَتَلَ كَافِرًا لَمْ تَبُلُغُهُ الدَّعْوَةُ ؛ لَمْ تَلْزَمْهُ الدِّيَةُ (١). ذَكَرَهُ أَبُو بَحْرٍ.

وَيَصِحُ أَمَانُ العَبْدِ لِآحَادِ المُشْرِكِينَ، سَوَاءٌ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي القَتْلِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ.

وَيَصِحُ أَمَانُ الصَّبِيِ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ.

وَإِذَا وُجِدَ الأَمَانُ مِنْ آحَادِ المُسْلِمِينَ [لِكَافِرِ] (٢) بَعْدَ الأَسْرِ ؛ صَحَّ أَمَانُهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ أَفَرَّ بَعْدَ الأَسْرِ أَنَّهُ قَدْ أَمَّنَهُ ؛ قُبِلَ مِنْهُ.

وَتُقَامُ الحُدُودُ عَلَىٰ مَنْ فَعَلَ أَسْبَابَهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، كَالزِّنَىٰ وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الخَمْرِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُقَامُ عَلَيْهِ فِي دَارِ الحَرْبِ حَتَّىٰ يَخْرُجَ إِلَىٰ دَارِ الإسْلَامِ.

وَإِذَا دَخَلَ مُسْلِمَانِ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ، فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ عَمْدًا؛ لَزِمَهُ القَوَدُ. وَكَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا حَتَىٰ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ.

وَإِذَا دَخَلَ مُسْلِمَانِ دَارَ الحَرْبِ بِأَمَانٍ، فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ خَطاً:

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا؛ لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ، وَوَجَبَتِ الكَفَّارَةُ.

وَإِنْ عَلِمَهُ مُسْلِمًا؛ وَجَبَتِ اللَّيَةُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعَيِّنَهُ بِالْقَتْلِ أَوْ لَا يُعَيِّنَهُ. وَكَذَلِكَ الحُكْمُ فِي الحَرْبِيِّ يُسْلِمُ فِي دَارِ الحَرْبِ، فَيَقْتُلُهُ مُسْلِمٌ مُسْتَأْمَنٌ؛ سَوَاءٌ هَاجَرَ إِلَيْنَا ثُمَّ عَادَ إِلَىٰ دَارِ الحَرْبِ أَوْلَمْ يُهَاجِرْ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ("). وَالأُخْرَىٰ: تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِهِ، عَلِمَهُ أَوْلَمْ يَعْلَمْهُ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رژوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢١٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٣/ ب، «الإنصاف»: ٢٥/ ٢٠.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢١٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٣/ أ، «رؤوس مسائل التُكبري»: ٣/ ١٥٨٦، «الإنصاف»: ٢٥/ ٤٠٠.

⁽٢) مضروب على كلمة في «الأصل؛ لم أتبينها، والمثبت من ارؤوس مسائل العُكبري،

وَإِذَا تَتَرَّسَ المُشْرِكُونَ بِالمُسْلِمِ؛ جَازَ لَنَا أَنْ نَرْمِيَهُمْ وَنَقْصِدَ المُشْرِكِينَ. فَإِنْ أَصَابَ مُسْلِمًا فِي هَذِهِ الحَالِ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ('':

إِحْدَاهُمَا: فِيهِ كَفَّارَةٌ بِلَا دِيَةٍ. وَالنَّانِيَةُ: فِيهِ الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ.

وَإِذَا غَلَبَ المُشْرِكُونَ عَلَىٰ أَمْوَالِ المُسْلِمِينَ؛ مَلَكُوهَا.

وَهَلْ يَمْلِكُونَهَا قَبْلَ الحِيَازَةِ إِلَىٰ دَارِ الحَرْبِ؟(١)

قِيَاسٌ قَوْلِ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الحِيَازَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ أَصْلِهِ: أَنَّ أَمْوَالَ المُشْرِكِينَ تُمْلَكُ بِالقِسْمَةِ قَبْلَ إِحْرَازِهَا إِلَىٰ دَارِ الإِسْلَامِ، وَيَجُوزُ قِسْمَنُهَا فِي دَارِ الحَرْبِ(٢).

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدُ^(٤) عَنْهُ (٤): «إِذَا أَخْرَزُوهَا فِي دَارِ الحَرْبِ مَلَكُوهَا، وَإِنْ لَمْ يُحْرِزُوهَا لَمْ يَمْلِكُوهَا».

فَإِنْ أَخَذَهَا المُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، وَجَاءَ [أَصْحَابُهَا]('' قَبْلَ القِسْمَةِ؛ أَخَذُوهَا بِغَيِّرِ شَيْءٍ، وَإِنْ جَاوُوا بَعْدَ القِسْمَةِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَخْذُهَا فِي الحَالِ فِي إِحْدَى الرَّوَا يَتَيْنِ ('').

⁽١) تُنظر المسألة: التماما: ٢/ ٢١٧، ارزوس مسائل الكلوذائي، ص ١٢١٤، ارزوس مسائل القاضي ا: ١٨٤ م. الرزوس مسائل المكري ١٤ / ١٩٩٢، الإنصاف ١ / ٢٦/١٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: (الروابتين والوجهين): ٢ (٣٦٠ ورؤوس مسائل الكلوذابي) ص ١٣٥٥، فرؤوس مسائل القاضي: ١٨٤٤ أ. فرؤوس مسائل العكري؛ ٣/ ١٥٩١، (الإنصاف): ٢٠٤/١٠.

 ⁽r) ثنظر المسألة من ٥٢٤.

 ⁽٥) هو سقيمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو دارد السجستاني، صاحب السنى، توفي سنة ٢٧٥ هـ.
 تُنظر ترجمت: اطبقات الحسلمة ١٩٢٠.١

 ⁽a) لم أجد هند الرواية في المعقدع من استائل أن داوده.

⁽٢) في 11 لأصل، (أصحاب)، والنصويب من المعلاف، وفي الرؤوس سنائل القاصي 1: أصحابه،

⁽٧) تُنظر المسألة: فالووايتين والوجهين • ٢٦١٠، ويؤوس مسائل الخنوفاني ا ص ١٩٢٢عوومر≈

大



وَالْأُخْرَىٰ: أَنَّهُ بَعْدَ القَسْمِ أَحَتُّ بِهِ بِالقِيمَةِ.

/ فَإِنْ أَخَذَهُ المُسْلِمُونَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ قَهْرٍ وَلَا قِيمَةٍ، كَالْهِبَةِ وَالسَّرِقَةِ؛ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

فَإِنْ قَهَرَ المُشْرِكُونَ المُكَاتَبَ؛ مَلَكُوهُ بِالقِيمَةِ (١),

وَيَكُونُ خُكُمُ المُكَاتَبِ = خُكْمَ سَاثِرِ الأَمْوَالِ؛ صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ قَبْلَ القِسْمَةِ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (''): القِسْمَةِ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (''):

إِحْدَاهُمَا: لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَيَكُونُ مُكَاتَبًا فِي يَدِ مَنْ حَصَلَ فِي يَدِهِ (").

وَإِنْ حَصَلَ فِي يَدِ مُسْلِم بِغَيْرِ قَهْرٍ وَغَيْرِ عِوَضٍ؛ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ بِعِوَضِ وَهُوَ الشَّرَاءُ؛ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ إِنِ اخْتَارَ.

وَأَمَّا أُمُّ الوَلَدِ فَلَا تُمْلَكُ وَتُرَدُّ إِلَىٰ سَيِّدِهَا بِكُلِّ حَالٍ، فُسِمَتْ أَوْ لَمْ تُقْسَمْ. فَإِنْ كَانَ قَبْلَ القِسْمَةِ؛ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَبَعْدَ القِسْمَةِ؛ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْدِيَهَا بِقِيمَتِهَا، كَمَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ.

قَإِنْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ دَارَ الْحَرْبِ فَاشْتَرَىٰ مِنْهُمُ الْعَبْدَ الْمَأْسُورَ، أَوْ وَهَبُوهُ لَهُ، وَأَخْرَجَهُ إِلَىٰ دَارِ الإِسْلَامِ؛ فَلِمَوْلَاهُ الأَوَّلِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي بِثَمَنِهِ، وَفِي الْهِبَةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

فَإِنْ بَاعَهُ المُشْتَرِي مِنْ آخَرَ، أَوْ وَهَبَهُ، ثُمَّ جَاءَ المَوْلَىٰ الأُوَّلُ: لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْضُ

⁽٣) والثانية: هو أحق به بالقيمة.



 ⁻ مسائل القاضي : ١٨٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٩٤، «الإنصاف»: ١٠/ ١٩٦٠.

⁽١) كذا في «الأصل»، وفي «الخلاف» و ارژوس مسائل العُكبري»: بالفهر.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٦١، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري» ٣٠ ٢٥٩٦، «الإنصاف»: ١٠/ ١٩٦٠.

كتاب السير ك

مًا صَنَعَ الْمُشْتَرِي، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ الْمَبِيعَ بِثَمَنِهِ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ، وَفِي الهِبَةِ بِغَيْرِ شَيْءً.

فَإِنْ أَبِقَ عَبْدُ المُسْلِمِ إِلَىٰ دَارِ الحَرْبِ، فَأَخَذَهُ المُشْرِكُونَ؛ مَلَكُوهُ بِنُبُوتِ أَيْدِيهِمْ عَلَيْهِ.

وَهَلْ يَكُونُ أَحَقَّ بِهِ بَعْدَ القِسْمَةِ بِالنَّمَنِ أَمْ لَا حَقَّ لَهُ؟ عَلَىٰ الرُّوَابَتَبَنِ '' فَإِنْ أَسْلَمَ حَرْبِيٍّ فِي دَارِ الحَرْبِ، وَخَرَجَ إِلَيْنَا أَوْ لَمْ يَخْرُجْ، وَلَهُ عَقَارٌ وَأَمْوَالُ، فَظَهَرَ المُسْلِمُونَ عَلَىٰ الدَّارِ؛ أَحْرَزَ عَقَارَهُ وَمَالَهُ بِالإِسْلَامِ، وَلَا يَصِيرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَيْنًا.

فَإِنْ تَزَوَّجَ المُسْلِمُ حَرْبِيَّةً فِي دَارِ الحَرْبِ، فَحَبِلَتْ مِنْهُ، ثُمَّ ظَهَرَ المُسْلِمُونَ عَلَىٰ الدَّارِ؛ فَالوَلَدُ حُرُّ لَا يَجُوزُ سَبْيُهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ بِإِسْلَام أَبِيهِ.

فَإِنْ دَخَلَتْ حَرْبِيَّةٌ مُسْتَأْمَنَةٌ فِي دَارِ الإِسْلَامِ، فَتَزَوَّ جَنُّ / ذِمِّيًّا؛ لَمْ نَصِرُ ذِمِّيَّةً. ١٩٠٠فَإِذَا أَرَادَتِ الرُّجُوعُ إِلَىٰ دَارِ الحَرْبِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ؛ لَمْ تُمُنَعْ.
وَاذَا أَرَادَتِ الرُّحُوعُ إِلَىٰ دَارِ الحَرْبِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ؛ لَمْ تُمُنَعْ.

وَإِذَا أَوْدَعَ الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ لَحِقَ بِلَارِ الْحَرْبِ، فَأَمِرَ أَوْ تُتِلَ؛ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَىٰ وَرَثَتِهِ ('). ذَكَرَهُ أَبُو بَكُرِ.

فَإِنْ أَقْرَضَ الحَرْبِيُ المُسْتَأْمَنُ، ثُمَّ لَحِقَ بِدَارِ الحَرْبِ، فَأْسِرَ أَوْ قُتِلَ؛ لَمْ يَبْطُلِ الفَرْضُ، وَيَكُونُ لِوَرَثَتِهِ. الفَرْضُ، وَيَكُونُ لِوَرَثَتِهِ.

وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ وَلَا شُبْهَةَ كِتَابٍ، كَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ وَمَنْ عَبَدَ

⁽١) تُنظر المسألة: «الأحكام السلطانية» ص ١٦٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٩٢١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٥٩٩، والإنصاف،: ١٠ ٣٦١.



⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٦٢، ﴿ وَوَسَ مَسَائِلَ الْعُكْبِرِي ٥٠٦٦/ ١٥٩٦، ﴿ لِإِنصَافَ ٥٠٠ ١٩٦٠/١٠.

- COMPANY

مَا اسْتَخْسَنَ. سَوَاهُ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ وَالْعَجِمُ.

وَإِنْ أَشْلُمَ الأَسيرُ؛ سقط القَتْلُ في الحال، وَسَقطَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الرَّقُّ والمَنْ والمَنْ

وَإِذَا نَوْلَ الإِمَامُ عَلَىٰ جِصْنِ أَوْ بَلَدٍ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَمْيْهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّفْطِ، وَقَتْحِ البُنُوق والسُّبُول إِلَا بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ بِالمُسْلِمِينَ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا ظَهَرُوا عَلَىٰ دِيَارِهِمْ. وَالثَّانِي: أَلَّا يَقْدِرَ عَلَىٰ مَلَكَتِهِمْ إِلَّا بِذَلِكَ، فَيَجُوزُ لَهُ.

وكَذَلَكَ قَطْعُ الشَّجَرِ، وَالنَّخْلِ، وَالتَّخْرِيبُ.

وَإِذَا لَحِقَ المَدَدُ بَعْدَ تَقَضَّي الحَرْبِ وَجَمْعِ الغَنَاثِمِ اللَّمُ يُشَارِكُوا فِي الغَنِيمَةِ. قَإِنِ انْفَلَتَ الأَسِيرُ مِنْ بَيْنِ المُشْرِكِينَ، فَلَحِقَ بِجَيْشِ المُسْلِمِينَ قَبْلَ تَقَضَّي الفِتَالِ وَحِيَازَةِ الغَيْهَةِ اسْتَحَقَّ السَّهْمَ، سَوَاءٌ قَاتَلَ أَوْ لَمْ يُقاتِلْ.

وَيَجُوزُ قِسْمَةُ الغَنَائِمِ فِي دَارِ الحَرْبِ.

ولا بَأْسَ بِأَكْلِ الطَّعَامِ وَالعَلَفِ فِي دَارِ الحَرْبِ بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ. وَكَذَٰلِكَ الحَيْوَانُ.

وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَىٰ دَارِ الإِسْلَامِ؛ كَانَ غَنِيمَةً، قَلَّ أَوْ كَثُرَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١).

وَالأُخْرَىٰ: يُرَدُّ مَا فَضُلَ إِذَا كَانَ كَثِيرًا، وَلَا يُرَدُّ إِذَا كَانَ يَسِيرًا. وَاللَّمُ الْمُواعُ وَالسَّلَبُ لِلْقَاتِلِ مِنْ أَصْلِ الغَنيمَةِ، سَوَاءٌ شَرَطَ الإِمَامُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْرِطُ فِي

أحكام السلب

 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٥٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٤٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٥/ أ، «الإنصاف»: ١٨٠/ ١٠.



₩

إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْاَخْرَىٰ: هُوَ لَهُ / إِنْ شَرَطَهُ الإِمَامُ، وَإِنْ لَمْ يَشْرِطُهُ؛ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، وَكَانَ ١٠٠٠ غَنِيمَةً لِلْجَمِيع.

وَيَسْنَحِقُّ القَاتِلُ السَّلَبِّ بِأَرْبَعِ شَرَائِطَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ الحَرْبُ قَائِمَةً حِينَ القَتْلِ.

فَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ تَقَضِّي الحَرْبِ أَوْ قَبْلَهَا ؟ لَمْ يَسْتَحِقَّهُ.

الثَّانِي: أَنْ يُغَرِّرُ بِنَفْسِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَهُ مُبَارَزَةً، أَوْ مُنْغَمِسًا فِي العَدُوِّ.

فَإِنْ رَمَاهُ إِلَىٰ صَفِّ المُشْرِكِينَ مِنَ المُسْلِمِينَ فَقَتَلَهُ؛ لَمْ يَسْتَحِقَّ.

التَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ المَقْتُولُ صَحِيحًا سَلِيمًا.

فَإِنْ كَانَ زُمِنًا أَوْ مُثْخَنًا بِالحِرَاح؛ فَلَا.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُفِيَ المُسْلِمِينَ شَرَّهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا.

فَإِنْ كَانَ مُنْهَزِمًا، أَوْ ضَعِيفًا مَهِينًا، أَوِ امْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا؛ لَمْ يَسْتَحِقَّ.

وَالسَّلَبُ مَا كَانَ جُنَّةً لِلْقِنَالِ أَوْ لِيَاسًا.

فَأَمَّا الدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ؛ فَلا تَدْخُلُ فِي جُمْلَةِ السَّلَب، وَتَكُونُ غَنِيمَةً.

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي الفَرَسِ الَّذِي تَحْتَهُ (٢٠):

فَرُويَ عَنْهُ: أَنَّهُ مِنُ السَّلَبِ،

وَرُويَ عَنْهُ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السَّلَبِ.

وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ: «مَنْ أَصَابَ شَيْقًا فَهُوَ لَهُ * فَهُوَ كَمَا قَالَ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٥، (رؤوس مسائل الكلوذاني) ص ١٢٣٧، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٨٥/ أ، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٣٧، الإنصاف»: ١/ ١٦٣٠.

⁽٢) تُنظر المسألة: ﴿ الروايتين والوجهين ٩٤٠ / ٣٦٠ ﴿ الإنصاف ١٦٦ / ١٦٦٠

وَإِنْ رَأَىٰ أَنْ يُفَضَّلَ بَعْضَ النَّاسِ عَلَىٰ طَرِيقِ النَّفْلِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ وَابَتَيْن^(۱).

> وَمَوْضِعُ الرِّوَايَتَيْنِ قَبْلَ إِحْرَازِ الغَنِيمَةِ إِلَىٰ دَارِ الإسْلَامِ. فَأَمَّا بَعْدَ إِحْرَازِهَا؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً (١٠).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الرَّوَايَتَيْنِ قَبْلَ إِحْرَازِهَا وَبَعْدَ إِحْرَازِهَا.

وَإِذَا افْتَتَحَ الْأَمِيرُ الْأَرَاضِيَ عَنْوَةً ؛ نَظَرَ فِي الْأَصْلَحِ لِلْمُسْلِمِينَ :

فَإِنْ كَانَ الأَصْلَحُ أَنْ يُقَسِّمَهَا؛ قَسَّمَهَا بَيْنَ الغَانِمِينَ.

وَإِنْ كَانَ الأَصْلَحُ أَنْ يَقِفَهَا عَلَىٰ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ؛ وَقَفَهَا.

وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ أَهْلِهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَىٰ وَجْهِ المِلْكِ لَهُمْ، وَلَا تَمْلِيكُ غَيْرِهِمْ بِالخَرَاجِ.

وَمَكَّةُ فُتِهِ حَتْ عَنْوَةً فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (*).

وَالأُخْرَىٰ: صُلْحًا.

المح مكة

١٠٣ • وَقَدْ قِيلَ الْفَائِدَةُ فِي هَذَا / الْإِخْتِلَافِ:

. أَنَّا إِذَا قُلْنَا: «فُتِحَتْ عُنْوَةً» حَرْمَ بَيْعُ رِبَاعِهَا وَإِجَارَتُهَا.

ـ وَإِذَا قُلْنَا: «صُلْحًا» كَانَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَىٰ حُكْم [أَمْلَاكِهِمْ](").

- وَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَعْلَمَنَا بِذَلِكَ نُصْرَة نَبِيِّهِ وَإِكْرَامَهُ، وَإِذْ لَال المُشْرِكِينَ

⁽¹⁾ في «الأصل»: (ملاكهم)، والتصويب من «الخلاف».



 ⁽۱) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٢/ ٣٧٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٤٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٥/ ب، «الإنصاف»: ١٠/ ٢٧١.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص١٢٤٠.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ٧٧/ب، «الروابتين والوجهين»: ٦/٣٦٣، «الأحكام السلطانية» ص ١٨٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٦/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٦، «الإنصاف»: ١/ ٧٢.

الَّذِينَ عَادَوْهُ وَبَايَنُوهُ ١٠٠٠.

- وَسُئِلَ^(۱) قَدْ يَخْتَلِفُ الرَّجُلَانِ فِي ذَلِكَ، فَيَحْلِفُ أَحَدُّهُمَا بِالطَّلَاقِ أَوِ العَتَاقِ أَنَّهَا فُتِحَتْ عَنُوةً أَوْ صُلْحًا، وَيَحْلِفُ كُلُّ [وَاحِدِ](٣) مِنْهُمَا بِذَلِكَ، فَيُغْتِي الْفَقِيهُ بِمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْإِمَامُ فِي الْأُسَارَىٰ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَنِّ عَلَىٰ الأُسَرَىٰ، وَالْفِدَاءِ بِالمَالِ وَبِالْأَسَارَىٰ، وَبَيْنَ الْفَتْل وَالْإِسْتِرْقَاقِ إِذَا رَأَىٰ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِالمُشْرِكِينَ عَلَىٰ قِتَالِ الْعَدُوِّ، وَلَا يُعَاوَنُوا عَلَىٰ قِنَال عَدُوِّهِمْ.

وَلَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِي الجِهَادِ لَا [بِتَبَرُّعِ](١) وَلَا بِجُعْلِ إِذَا كَانَ النَّاثِبُ مِمَّنْ لَمُ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ الجِهَادُ، سَوَاءٌ كَانَ المُنَابُ عَنْهُ مِمَّنْ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ.

وَإِذَا وَطِئَ رَجُلٌ مِنَ الغَازِينَ (٥) جَارِيَةُ مِنَ الغَنِيمَةِ قَبْلَ القِسْمَةِ الْفَلا حَدَّ عَلَيْهِ. فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ افَهُوَ حُرٌّ ثَابِتُ النَّسَبِ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَعَ المَهْرِ يُرَدُّ فِي المَغْنَم، وتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ.

وَإِذَا [سَبَوا قَوْمًا]() مِنَ المُشْرِكِينَ، وَأَعْتَقُوا، ثُمَّ ادَّعَوْا أَنْسَابَهُمْ؛ لَمْ يُقْبَلُ المَم إِقْرَازُهُمْ حَتَّىٰ يُقِيمُوا البَيِّنَةَ.

⁽١) زاد المؤلف في المخلاف، ٨٧/ أ. فأطفره الله بهم حتى قهرهم وأذلهم، وهذه فائدة كبيرة.

⁽٢) كذا في الأصل، ولعلها مصحفه من (قيل).

⁽٣) ليست في الأصل، استدر هنها من الحلاف؛

⁽١) في الأصل؛ (منزع)، والتصويب من ﴿ رؤس مسائل المُكري،

 ⁽a) في الأصل ((الغاذيين)، وفي (الحلاف) (الغاسين.

⁽٦) في الأصلة. (سبوا قوما نوما، وفي التسام! سبي نوم

A CHESTER OF THE PROPERTY OF T

وَإِذَا سُبِيَ الطِّفْلُ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ؛ فَهُوَ مُسْلِمٌ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (۱). وَالأَخْرَىٰ: هُو تَبَعٌ لِمَنْ سُبِيَ مَعَهُ مِنْ أَبَوَيْهِ فِي الكُفْرِ. وَالأَخْرَىٰ: هُو تَبَعٌ لِمَنْ شَبِيَ مَعَهُ مِنْ أَبَوَيْهِ فِي الكُفْرِ. وَإِلاَّ خُرَىٰ: هُو تَبَعٌ لِمَنْ شَبِيَ مَعَهُ مِنْ الدِّينِ رِوَايَةً وَاحِدَةً (۱). وَإِنْ سُبِيَ مَعَ أَبَوَيْهِ؛ كَانَ تَبَعًا لَهُمَا فِي الدِّينِ رِوَايَةً وَاحِدَةً (۱). وَإِنْ سُبِيَ مُنْفَرِدًا عَنْهُمَا؛ كَانَ تَبَعًا لِسَابِيهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً (۱).

وَإِذَا سُبِي الزَّوْجَانِ مَعًا؛ فَهُمَا عَلَىٰ نِكَاحِهِمَا.

وَإِنْ شَبِي أَحَدُهُمَا ؛ وَقَعَتِ الفُرْقَةُ.

١/١٤ وَإِذَا مَاتَ/ الْأَبُوانِ أَوْ أَحَدُهُمَا؛ حُكِمَ بِالإِسْلَامِ لِلطَّفْلِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا عُدِمَ الأَبُوَ نِ أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ، مِثْلُ أَنْ يُوجَدَ لَفِيطٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ تَعْلَقَ امْرَأَةٌ كَافِرَةٌ مِنْ زِنَىٰ، أَوْ يَخْتَلِطَ وَلَدُ الْمُسْلِمِ بِوَلَدِ الْكَافِرِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ.

وَإِذَا صَالَحَ الإِمَامُ أَهْلَ دَارٍ مِنْ دُورِ الْحَرْبِ، فَسَبَاهُمْ قَوْمٌ آخَرُونَ؛ لَمْ يَكُنْ لَنَا أَنْ نَشْتَرِيَهُمْ وَنَسْتَرِقُهُمْ.

وَإِذًا اسْتَرَقَّ الْإِمَامُ السَّبْيَ؛ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُمْ مِنْ كَافِرٍ ذِمِّيٍّ وَلَا غَيْرِهِ، صِغَارًا كَانُوا أَوْ كِبَارًا.

تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٦٩، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٣١، «الإنصاف»: ١٠/ ٩٢.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ۱۰٦/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٦٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٥٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٧/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٢٨، «الإنصاف»: ١٠/ ٨٢.

⁽٢) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٣١، (الإنصاف): ١٠/ ٩٣.

 ⁽٣) جعل المؤلف رَحْمَهُ آللَهُ المسألة في كتابه (الروابتين والوجهين) على روايتين، فالرواية الأولى من
رواية الجماعة، والأخرى من رواية على بن سعيد.

وَإِذَا طَرَحَ المُشْرِكُونَ النَّارَ فِي سَفِينَةٍ فِيهَا مُسْلِمُونَ:

فَإِنْ رَجُوا النَّجَاةَ فِي إِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمُ المَاءَ؛ ٱلْقَوْهَا.

وَإِنْ رَجُوا النَّجَاةَ فِي السَّفِينَةِ وَلَمْ يَرْجُوهَا فِي المَّاءِ؛ ثَبَتُوا فِيهَا، وَلَمْ يُلْقُوا أَنْفُسَهُمْ فِي المَاءِ.

وَإِنْ رَجُوا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَعَلُوا أَبُّهُمَا شَاؤُوا.

وَإِنِ اعْتَدَلَ الأَمْرَانِ عِنْدَهُمْ، فَأَيْقَنُوا بِالهَلَاكِ فِيهَا أَوْ غَلَبَ ذَلِكَ فِي ظَنَّهِمْ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ(١٠):

إِحْدَاهُمَا: لَا يَسَعُهُمْ إِلْقَاءُ أَنْفُسِهِمْ فِي المَاءِ إِذَا لَمْ يَرْجُوا بِهِ النَّجَاةَ. وَالثَّانِيَةُ: هُمْ بِالخِيَارِ إِنْ شَاؤُوا ثَبَتُوا فِي السَّفِينَةِ، وَإِنْ شَاؤُوا أَلْقُوا أَنْفُسَهُمْ فِي المَاءِ.

وَإِذَا [نَدَّ بَعِيرُ](') الحَرْبِيّ، وَحَصَلَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانِ، فَأَخَذَهُ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ.

وَإِذَا حَاصَرَ الإِمَامُ أَهْلَ حِصْنٍ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَىٰ حُكْمِ اللَّهِ؛ أَنْزَلَهُمْ عَلَىٰ حُكْمِ اللَّهِ؛ أَنْزَلَهُمْ عَلَىٰ حُكْمِ اللَّهِ فِي القَتْل، وَالإسْتِرْ قَاقِ، وَالْفِدَاءِ، وَالْمَنِّ.

وَّمَا أَهْدَىٰ مَلِكُ الرُّومِ إِلَىٰ أَمِيرِ الجَيْشِ فِي دَارِ الحَرْبِ؛ فَهُوَ غَنِيمَةٌ، فِيهِ الخُمُسِّ، كَسَائِرِ الغَنَائِم.

وَكَذَلِكَ إِنْ أُهْدِيَ إِلَىٰ قَائِدِ مِنْ قُوَّادِ المُسْلِمِينَ. وَكَذَلِكَ إِنْ أُهْدِيَ إِلَىٰ رَجُلِ مِنَ / الغَاذِينَ.

۱۰۶/ب

^(؟) في «الأصل»: (تدهين)، والمثبت من درؤوس مسائل العُكبري،



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٧٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢١٥، «رؤوس مسائل القاصي»: ١٨٧/ ب، «رؤوس مسائل النُكبري»: ٣/ ١٩٣٢.

وَإِذَا أَسَرَ العَدُوُّ حُرًّا مُسْلِمًا، فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ مِنْهُمْ، بِغَيْرِ أَمْرِ الأسِيرِ، مُخْتَسِبًا بِالنَّمَنِ عَلَيْهِ؛ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِهِ.

مسلم المسلم المجاد على أهل بلد، وكانَ على مسافَة تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَكَانَ عَلَىٰ مَسَافَة تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، فَمِنْ شَرْطِ وُجُويِهِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، كَالْحَجِّ.

وَإِذَا سَرَقَ مِنَ الغَنِيمَةِ مَنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ؛ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يُعَاقَبُ بِأَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ الَّذِي مَعَهُ فِي غَزَاتِهِ إِلَّا المُصْحَف، وَمَا كَانَ فِيهِ رُوحٌ كَالْحَيَوَانِ، أَوْ كَانَ جُنَّة لِلْقِتَالِ كَالسِلَاحِ.

وَإِذَا غَصَبَ فَرَسًا وَغَزَا عَلَيْهِ؛ فَالسَّهُمُ لِصَاحِبِ الفَرسِ.

وَإِذَا حَاصَرَ الإِمَامُ مَدِينَةً [أَوْ](١) حِصْنًا، فَأَسْلَمَ بَعْضُهُمْ؛ فَهُوَ آمِنٌ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَأَوْلَادِهِ الصِّغَادِ وَامْرَأَتِهِ،

> آمكام وَمَالُ الْفَيْءِ لَا يُخَمَّسُ. الله

وَجَمِيعُهُ لِلْمَصَالِحِ.

رور وَهُوَ:

ـ مَا أُخِذَمِنْ مُشْرِكٍ بِحَقِّ الكُفْرِ بِغَيْرِ قِتَالٍ، كَالحِزْيَةِ المَأْخُوذَةِ عَنِ الرُّؤُوسِ وَالأَرْضِينَ بِاسْمِ الخَرَاجِ.

ـ وَمَا تَرَكُوهُ فَزَعًا وَهَرَبُوا.

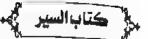
_ وَمَالُ المُرْتَدِّ إِذَا قُتِلَ فِي رِدَّتِهِ.

ـ وَمَالُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَا وَارِثَ لَهُ.

ـ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ مِنَ العُشْرِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي بلَادِ المُسْلِمِينَ.



⁽١) في االأصل): (و).



. وَمَا صُولِحُوا عَلَيْهِ (١). نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (١).

وَقَالَ الْخِرَقِيُّ فِي "مُخْتَصَرِفِ": "مَالُ الفَيْءِ يُخَمَّسُ، فَيُقَسَّمُ خَمْسَةً عَلَىٰ الأَضْنَافِ الَّذِي يُقَسَّمُ خَمْسَةً عَلَىٰ الأَضْنَافِ الَّذِي يُقَسَّمُ عَلَيْهَا خُمُسُ العَنِيمَةِ».
وَمَالُ الفَيْءُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الغَنِيُّ وَالفَقِيرُ.

--



⁽۱) تُنظر المسألة: « لروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٢، «الأحكام السلطانية» ص ١٣٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٧١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٣٦، «الإنصاف»: ١٠/ ٣٢٩.

⁽٢) في رواية أبي طالب المشكاني عنه.

⁽Y) «المختصر» ص ۲۲۷.



المالية والمالية وال

الله تَعَالَىٰ: ﴿ قَائِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ الله ﴾ إلى قرله: ﴿ عَنْ يَدِوَهُمْ صَنْ عَرُونَ ﴾ (١).
 يُمْطُوا الَّجِزْدَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَنْ عَرُونَ ﴾ (١).

ولا تُقْبِلُ الجِزْيَةُ إِلَّا مِمَّنْ لَهُ كِتَابٌ كَاليهُوديِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، أَوْ شُبُهةً كِتَابٍ كَالمَجُوسِيِّ.

فَأَمًّا عَبَدَةُ الأَوْثَانِ؛ فَلا تُقْبِلُ مِنْهُمْ، العَرَبُ مِنْهُمْ وَالعَجَمْ (").

وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَىٰ: تُقْبَلُ / مِنْ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ العَجَمِ دُونَ العَرَبِ.

وَالمَّجُوسُ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ.

وَالْجِزْيَةُ مُقَدِّرَةً الْأَقَلُ وَالْأَكْثَرِ، فَيُؤْخَذُ مِنَ الفَقِيرِ المُعْتَمِلِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمَا، وَمِنَ المُوسِرِ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ فِي إِحْدَىٰ المُوسِرِ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَاتِاتِ(").

1/1.0

⁽٣) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٢٧/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٨٠، «الأحكام السلطانية» ص ١٥٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٨٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٩٨ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٤٦، «الإنصاف»: ١٠/ ٤٢٤.



⁽١) منورة التوبة ٢٦.

أنظر المسألة: «الخلاف»: ١٢٤/ ب، «الروايتين والرحهين»: ٢/ ٣٨٠، «رؤوس مسائل الكلوذائي»
 ص ١٢٨٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٨٨/ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٣/ ١٦٤٥ «الإنصاف»:
 ١٠/ ٣٩٥.

الجزية ﴾

[وَالنَّانِيَةُ:](١) أَنَّهَا غَيْرُ مُقَدَّرَةِ الأَقَلِّ وَالأَكْثَرِ، وَهُوَ إِلَىٰ اجْتِهَادِ الإِمَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ.

وَالنَّالِثَةُ: أَنَّهَا مُقَدَّرَةُ الأَقَلَ، غَيْرُ مُقَدَّرَةِ الأَكْشِ، فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدُ عَلَىٰ مَا قَدَّرَهُ عُمَرُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ.

وَلَا تَجِبُ الحِزْيَةُ عَلَىٰ الفَقِيرِ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْتَمِلٍ، وَلَا مِنَ الزَّمْنَىٰ، وَلَا مِنَ النَّمَاءِ، وَلَا مِنَ الصَّبْيَانِ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا.

وَلَا تُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً.

وَإِذَا وَجَبَتِ الجِزْيَةُ، فَلَمْ يُؤَدِّهَا حَتَّىٰ أَسْلَمَ؛ سَقَطَتْ عَنْهُ.

فَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُؤَدِّهَا حَتَّىٰ مَاتَ(٢):

فَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «لَا تَسْقُطُ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لَمَّا أَسْقَطَهَا جَعَلَ العِلَّةَ فِيهِ دُنُولَهُ فِي الإِسْلَامِ، وَهَذَا مَعْدُومٌ فِي المَوْتِ».

وَقِيَاسُ المَذْهَبِ: أَنَّهَا تَسْقُطُ بِالمَوْتِ، كَالإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ المَوْتَ كَالإِسْلَامِ الطَّفْلِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ("). المَوْتَ كَالإِسْلَام فِي أَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَام الطَّفْلِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (").

وَالجِزْيَةُ فِي آخِرِ السَّنَةِ، فَلَا يَمْلِكُ المُطَالَبَةَ بِهَا بَعْدَ عَقَدَ الذَّمَّةِ حَتَّىٰ تَمْضِي السَّنَةُ. وَإِذَا دَخَلَتْ سَنَةٌ فِي سَنَةٍ؛ لَمْ تَسْقُطْ جِزْيَةُ السَّنَةِ المَاضِيَةِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ جِزْيَةُ

سَنتينِ.



⁽١) سقطت من «الأصل).

^(؟) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٣٣/ أ، «الروايتين والوجهين» ٢٠ ٢٨٤، فرؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٩١، فرؤوس مسائل القاضي»: ١٨٩/ أ، فرؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٤٩، «الإنصاف»: ١٠ ٢٠٠.

⁽٣) تُنظر المسألة ص ٥٣٨.

* CEEDISON

معه وَإِذَا حَصَلَ المُسْلِمُ أَسِيرًا فِي أَيْدِي أَهْلِ الحَرْبِ، فَأَطْلَقُوهُ إِشَرْطِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُمْ وَلَا يَنْصَرِفَ؛ لَزِمَهُ هَذَا الشَّرْطُ.

الله وَإِذَا صَالَحَ الإِمَامُ أَهْلَ الْحَرْبِ، وَشَرَطَ فِي الصَّلْحِ / أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا وَدَذَنَاهُ، فَجَاءَتِ المَرْأَةُ مُسْلِمَةً؛ لَمْ يَجِبْ رَدُّهَا، وَلَا رَدُّ مَهْرِهَا.

وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَاءِ بَنِي تَغْنُبَ وَصِبْيَانِهِمْ مَا يُؤْخَذُ مِنْ رِجَالِهِمْ.

وَإِذَا مَرَّ الحَرْبِيُّ عَلَىٰ عَشَّارِ المُسْلِمِينَ بِمَالِ التَّجَارَةِ؛ أُخِذُ مِنْهُ العُشْرُ.

وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهِ الذِّمِّيُّ؛ أُخِذَ مِنْهُ نِصْفُ العُشْرِ.

وَيُمْنَعُ الكَافِرُ مِنْ دُخُولِ الحَرَمِ.

وَإِذَا امْتَنَعَ الذِّمِّيُّ مِنْ بَذْلِ الجِزَّيَةِ، وَمِنْ جَرَيَانِ أَحْكَامِنَا عَلَيْهِمْ [إِذَا](١ حَكَمَ عَلَيْهِمْ حَاكِمُنَا؛ صَارَ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ وَالْكَفُّ عَمَّا^(٢) فِيهِ ضَرَرٌ عَلَىٰ الْمُسْيِمِينَ وَآذَاهُمْ^(٣) فِي مَالٍ أَوْ نَفْسِ؛ وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ:

- الإجْتِمَاعُ عَلَىٰ قِتَالِ المُسْلِمِينَ.
 - وَأَلَّا يَزُنِي بِمُسْلِمَةٍ.
 - وَلَا يُصِيبُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ.
- وَلَا [يَفْتِنَ](١) مُسْلِمًا عَنْ دِينه.
 - وَلَا يَقْطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ.

⁽٤) في «الأصل»: (يغير)، والتصويب من «الخلاف» و (رؤوس مسائل القاضي».



⁽١) في ١١٧ صل ١٤ (وإذا)، والتصويب من ١١٤ خلاف،

 ⁽٢) في «الخلاف» و (رؤوس مسائل القاصي»: عنه مما.

 ⁽٣) كذا في «الأصل» وفي «الخلاف»: وآحادهم، وفي «رؤوس مسائل القاضي»: وأخافهم.



. وَلَا يُؤْوِيَ لِلْمُشْرِكِينَ عَيْنًا، أَغْنِي جَاسُوسًا.

. وَلَا يُعَاوِنَ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ بِدَلَالَةِ، أَعْنِي يُكَاتِبُ^(١) المُشْرِكِينَ بِأَخْبَادِ المُسْلِمِينَ. المُسْلِمِينَ.

ـ وَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمًا وَلَا مُسْلِمَةً.

وَكَذَلِكَ إِذَا فَعَلَ مَا فِيهِ إِذْخَالُ غَضَاضَةٍ وَنَقْصٍ عَلَىٰ الإِسْلَامِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ ٢٠ أَشْيَاءَ: ذِكْرُ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَدِينِهِ ٢٠ ، وَرَسُولِهِ بِمَا لَا آيَنْبَغِيَ آ ١٠ ، شَوَاءٌ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الإِمَامُ أَنَّهُمُ مَتَىٰ فَعَلُوا ذَلِكَ كَانَ نَقْضًا لِعَهْدِهِمْ أَوْ لَمْ يَشْرِطْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٥٠ .

يَشْرِطْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٥٠ .

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يُنْتَقَضُ العَهْدُ إِلَّا بِالإمْتِنَاعِ مِنْ بَذْلِ الجِزْيَةِ، وَجَرْيِ أَحْكَامِنَا

عَلَيْهم

وَإِذَا انْتَقَضَّ الْعَهْدُ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ؛ لَمْ يُرَدَّ إِلَىٰ مَأْمَنِهِ، وَالإمَامُ فِيهِ بالخِيَارِ بَيْنَ القَتْل، وَالإسْتِرُقَاقِ، وَالبَيْعِ،

وَالكَنَايُسُ الَّتِي يَجُورُ إِقْرَارُهَا عَلَىٰ مَا هِيَ عَلَيْهِ إِذَا انْهَدَمَ مِنْهَا شَيْءٌ أَوْ تَشَعَّتُ، فَأَرَادُوا عِمَارَتَهُ وَتَجْدِيدَهُ وَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي إِخْدَىٰ الرَّوَايَاتِ(١٠).

⁽١) في «الخلاف»: لا يكاتب.

 ⁽٢) في او ؤوس مسائل القاضي ا: أربعة.

 ⁽٣) كذا «الأصل» و «رؤوس مسائل القاضي» و«رؤوس مسائل المُكبري» و«الأحكام السلطانية»،
 وليست في «المخلاف» و«الروايتين والوجهين» و «رؤوس مسائل الكلوذاني»

⁽¹⁾ في الأصل (يتبع).

⁽٥) تُنظر المسألة. الخلاف: ١٣٩/ أ، «الروايتين والوجهينة: ٢/ ٣٨٥، االأحكام السلطانية» ص ١٥٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٢٩٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٨٩/ ب، «رؤوس مسائل المُكبرى»: ٣/ ١٦٥٦، «الإنصاف»: ١٠/ ١٠٠٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٤٢/ ب، «الرو،يتين والوجهين»: ٢/ ٣٨٤، «الأحكام السلطانية»

《院園學科》



١/١٠٦ وَالنَّانِيَةُ: لَهُمْ ذَلِكَ فِيمَا تَشَعَّفَ، فَأَمَّا البِنَاءُ عِنْدَ خَرَابِ / جَمِيعِهَا فَلَا. وَهُوَ الْحَتِيَارُ أَبِي بَصْرٍ الْحَلَّالِ^(١).
وَالنَّالِثَةُ: جَوَازُ ذَلِكَ عَلَىٰ الإطْلَاقِ.
وَتَجُوزُ مُهَادَنَةُ أَهْلِ الحَرْبِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ مِينِينَ.

--•• •

⁽١) اختاره في اأحكام أهل الملل ١: ٢/ ٤٢٧.



 ⁼ ص ١٦١، «رؤوس مسائل الكلوذاني عص ١٣٠٥، «رؤوس مسائل القاضي ١: ١٩٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكيري ٤: ٣/ ١٦٥٧، «الإنصاف»: ١٠/ ٤٦٠.



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَحِلَ لَكُمْ صَنَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ, مَتَنَعَا لَكُمْ وَالِلسَّيَّارَةُ وَحُرِمَ عَلَيْتُكُمْ مَسَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُهُ حُرُمًا ﴾ (١) .

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَا أَحِلَ لَمُنُمْ قُلُ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَتُ وَمَا عَلَمْتُ مِنَ ٱلْجَوَارِجِ ﴾ (١٠).

* وَقَالَ نَعَالَىٰ: ﴿ الْيَوْمُ (" أَيِلَ لَكُمُ الطَّيْبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ حِلُّ لَكُمُ الطَّيْبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ حِلُّ لَكُمُ الطَّيْبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ حِلُّ لَكُمُ ﴾ (١) الآيةِ.

وَيَحِلُّ الْاصْطِيَادُ بِكُلِّ جَارِحَةٍ مُعَلَّمٍ، مِثْلِ الكَلْبِ سِوَىٰ الْأَسْوَدِ البَهِيمِ وَالفَهْدِ، امكام العبد وَمِنَ الطُّيُورِ مِثْلِ البَاذِيِّ وَالصَّقْرِ والعُقَّبِ وَنَحْوِهِ.

وَتَعْلِيمُ الكَلِّبِ أَلَّا يَأْكُلَ مِمَّا يَصْطَادُ حَتَّىٰ يُطْعِمَهُ صَاحِبُهُ.

وَنَعْلِيمُ البَازِيِّ وَالعُقَّابِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ إِذَا دَعَاهُ.

وَلَا يُعْتَبُرُ فِي تَعْلِيمِهِ تَرْكُ الأَكْلِ.



⁽١) سورة المائدة: ٩٦.

⁽٢) سورة المائدة: ٤.

⁽٣) في «الأصل»: (قل).

⁽٤) سورة المائدة: ٥.

وَإِذَا اسْتَرْمَتُلَ الْكَلْبُ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَزْجُرْهُ صَاحِبُهُ وَيُسَمِّي؛ لَمْ يُؤْكَلْ.

وَإِنْ زُجَرَهُ مُسْلِمٌ وَسَمَّىٰ؛ أَكِلَ مَا اصْطَادَ.

وَإِنْ أَرْسَلَهُ مَجُوسِيٌّ، وَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ؛ لَمْ يُؤْكُلْ.

فَإِنْ أَرْسَلَهُ مُسْلِمٌ، وَزَجَرَهُ مَجُوسِيٌّ؛ أَكِلَ.

فَإِذَا أَرْسَلَ مَجُوسِيٌّ فِي إِرْسَالِ الصَّيْدِ؛ لَمْ يُؤْكَلْ.

فَإِنْ أَرْسَلَ المُسْلِمُ كَلْبًا، فَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ، فَاعْتَرَضَهُ كَلْبُ مَجُوسِيُّ أَوْ كَلْبُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ، فَرَدَّهُ عَلَىٰ الكَلْبِ المُعَلَّمِ أَوْ عَلَىٰ كَلْبِ المُسْلِمِ، فَأَمْسَكَهُ وَقَتَلَهُ؛ حَلَّ أَكُلُهُ.

وَإِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ، وَلَمْ يُسَمِّ؛ لَمْ يُؤْكَلْ، سَوَاءٌ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهُوًا. وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَىٰ الذَّبِيحَةِ عَمْدًا؛ لَمْ تُؤْكَلْ.

وَإِنْ تَرَكَهَا سَهُوًا؛ أُكِلَتْ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ ('').

وَالْأُخْرَىٰ، لَا تُؤْكَلُ أَيْضًا، كَالصَّيْدِ.

١٠٠١ وَلَا تُسْتَحَبُّ الصِّلَاةُ عَلَىٰ النَّبِيِّ عِنْدَ / الذَّبيحَةِ وَالصَّيْدِ.

وَإِذَا أَكَلَ الكَلْبُ مِمَّا اصْطَادَ؛ لَمْ يُؤْكَلْ مِمَّا أَكَلَ مِنْهُ، وَيُؤْكَلُ مِنْ صُيُودِهِ الَّتِي لَمْ يَأْكُلُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَهُ.

وَإِذَا أَكَلَ البَاذِيُّ وَالصَّقْرُ مِنَ الصَّيْدِ فَإِنَّهُ يُؤْكُلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي تَعْلِيمِهِ تَرْكُ الأكْل.

 ⁽١) جزم المؤلف رَجمَة الله بأكلها في اشرح الخرقي، واالروايتين والوجهين، وجعلها على رواية واحدة، وإنما أطلق الروايتين في تركها عمدًا.

تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٤٩/ ب، «الروابتين والوجهين»: ٣/ ١٠٠ درؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٢٣، درؤوس مسائل القاضي»: ١٩٩/ لـ والإنصاف»: ٢٧/ ٣٢٢.

وَإِذَا نَوَارَىٰ عَنْهُ الكَلْبُ وَالصَّيْدُ، فَوَجَدَهُ قَدْ قَتَلَهُ اجَازَ أَكْلُهُ.

وَكَذَالِكَ إِنْ رَمَاهُ بِسَهْم، فَغَبَ الصَّيْدُ وَالسَّهْمُ، فَوَجَدَهُ مَفْتُولًا؛ جَازَ أَكُلُهُ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(''.

وَالْتَّانِيَةُ: إِنْ بَانَ عَنْهُ؛ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبِنْ؛ جَازَ أَكْلُهُ.

وَالنَّالِئَةُ: أِنْ كَانَتِ الإِصَابَةُ مُوحِيَةً؛ حَلَّ أَكْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُوحِيَةً؛ لَمْ يَحلُ أَكْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُوحِيَةً؛ لَمْ يَحلُ أَكْلُهُ،

وَإِذَا غَصَبَ سَهُمّا أَوْ كَلْبًا أَوْ فَهُدًا، فَاصْطَادَ بِهِ ا كَانَ الصَّيْدُ لِصَاحِبِ الآلَةِ (١٠٠ عَلَىٰ قِبَاسِ قَوْلِ أَحْمَدَ رَضَىٰ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا غَصَبَ فَرَسًا فَغَزَا عَلَيْهِ ا كَانَ السَّهُمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ، وَكَذَلِكَ إِذَا غَصَبَ مَالًا فَتَجِرَ فِيهِ (١٠٠).

وَإِذَا أَذْرُكَ الصَّيْدَ حَيًّا، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ ذَبْحِهِ حَتَّىٰ مَاتَ؛ أَكَلَ.

فَإِنْ أَدْرَكَ الصَّيْدَ وَبِهِ رَمَقٌ، وَقَدْ جَرَحَهُ الكَلْبُ المُعَلَّمُ:

ـ فَإِنْ كَانَتْ جِرَاحُهُ لَا يَعِيشُ فِي مِثْلِهَ إِلَّا مِقْدَارَ اصْطِيَادِ المَذْبُوحِ، [كَشَقً](١) البَطْنِ وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ وَإِنْ لَمْ يُذْبَعْ.

. وَإِنْ كَانَ يَعِيشُ ثَلَاثَةَ أَيَّام وَنَحْوَهُ أَوْ دُونَهُ ؟ لَمْ يَحِلُّ إِلَّا بِاللَّاكَاةِ.

وَكَذَّ لِكَ المُتَرَدِّيَةُ، وَالنَّطِيحُةُ، وَالمَّوْقُوذَةُ، وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ إِنْ كَانَ يَعِيشُ مِنْهُ اليّؤمَ وَنَحْوَهُ فَذَكَّاهَا؛ حَلَّتْ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْقَىٰ إِلَّا كَبَقَاءِ المَذْبُوحِ؛ لَمْ يُؤْكَلُ.

⁽۱) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٥٣/ ب، «الروايتين والرجهين»: ٣/ ١٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣١٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٩١/ أ، «رؤوس مسائل المُّكبري»: ٣/ ١٦٦٨، «الإنصاف»: ٧٤/ ٢٩٧.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٥٣/ ب، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣١٥، «رؤوس مسائل التكبري»: ٣/ ١٦٦٩، «الإنصاف»: ١/ ١٦٤.

⁽٣) يُنظر المسألة ص١٥٥.

⁽٤) في الأصل؛ (بشق) والتصويب من الحلاف

* CERTIFIED TO THE PARTY OF THE

وَإِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَىٰ صَيْدٍ، فَقَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ وَلَمْ يَجْرَحُهُ، أَوْ قَتَلَهُ بِالنَّخَنْقِ وَلَمْ يُدْمِهِ؛ لَمْ يَجِلَّ أَكُلُهُ.

وَإِذَا أَبَانَ مِنَ الصَّيْدِ عُضُوّا بِضَرْبَةٍ مُوحِيَةٍ، فَمَاتَ مِنْهَا فِي الْحَالِ؛ أَكَلَ الْجَمِيعَ، الأَسَانُ مَنَ الصَّيْدِ عُضُوّا بِضَرْبَةٍ مُوحِيَةٍ، فَمَاتَ مِنْهَا فِي الْحَالِ؛ أَكَلَ الْجَمِيعَ، ١٠٧ سَوَاءٌ [كَانَ] (١) / جَانِبَ الرَّأْسِ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٢).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يُؤْكُلُ مَا بَانَ مِنْهُ.

كَأَنَّهُ (") رَمَىٰ صَبْدًا فَقَطَعَ مِنْهُ عُضْوًا وَبَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ؛ أُكِلَ كُلُهُ، سَوَاهُ كَانَ مَا بَانَ مِنْهُ يُؤْكُلُ وَإِنْ لَمْ يُؤْكُلُ (١).

وَإِذَا تَوَحَّشَ الإِنْسِيُّ مِنَ النَّعَمِ ؛ فَذَكَّاهُ (*) بِالعَقْرِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَدَّىٰ بَعِيرٌ فِي بِشْرٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ ذَبْحِهِ؛ فَذَكَاتُهُ بِالعَقْرِ. وَإِذَا أَصَادَ الرَّجُلُ صَيْدًا، ثُمَّ أَفْلَتُ مِنْهُ؛ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ، سَوَاءٌ كَانَ يَدُورُ حَوْلَ البَلَدِ أَوِ العُمْرَانِ أَوْ كَانَ قَدْ عَادَ إِلَىٰ البَرِّ.

وَإِذَا نَصَبَ مِنْجَلًا، وَسَمَّىٰ، فَجَرَحَ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ؛ حَلَّ أَكْلُهُ.

وَإِذَا رَمَىٰ رَجُلَانِ صَيْدًا، فَأَصَابَهُ سَهْمُ أَحَدِهِمَا فَأَثْخَنَهُ، ثُمَّ أَصَابَهُ سَهْمُ الآخرِ فَقَتَلَهُ ؛ جَازَ أَكْلُهُ.

 ⁽١) في «الأصر»: (كانت)، والتصويب من «الخلاف» و «رؤوس مسائل العُكبري».

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٥٩/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص
 ١٣١١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩١/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٧٢، «الإنصاف»:
 ٢٧/ ٢٨٠.

⁽٣) كذا في «الأصل»، وفي «الخلاف»: فإن.

^(£) كذا في «الأصل»، وفي «الخلاف»: سواء قلنا أن ما بان منه يؤكل أو لا يؤكل.

 ⁽٥) كذا في االأصل، وفي السخلاف، والرؤوس مسائل القاضي، فذكاته.

والأطعمة الميد والذبائح والأطعمة

وَإِذَا سَمِعَ حِسًّا ظَنَّهُ إِنْسَانًا أَوْ دَابَّةً، فَرَمَاهُ فَأَصَابَهُ، فَإِذَا هُوَ صَيْدٌ (١)، أَوْ أَصَابَ صَيْدً غَيْرِهِ اللهُ يُؤْكِلُ.

وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ الصَّيْدِ إِلَّا أَنْ يَرْمِيَهُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّيْدَ، وَيَكُونَ الَّذِي أَرَادَهُ وَسَمِعَ حِسَّهُ وَرَمَاهُ صَيْدًا.

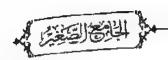
وَإِذَا أَرْسَلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا عَلَىٰ صَيْدٍ بِعَيْنِهِ، فَصَادَ غَيْرُهُ، أَوْ أَصَابَ السَّهُمُ غَيْرَهُ، حَلِّ أَكُلُهُ.

وَإِذَا رَمَىٰ طَائِرًا بِسَهُم، فَأَصَابَهُ وَوَقَعَ عَلَىٰ الأَرْضِ، فَوَجَدَهُ مَيْتًا؛ حَلَّ أَكْلُهُ. وَلَا يَصِحُّ صَيْدُ المَجْنُونِ وَلَا ذَكَاتُهُ.

<u>-€</u> ⊕

(۱) مي الأميرة (منيدة)







أَ فَصْلُ

وَذَبَائِحُ المُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ؛ حَلَالٌ. وَلَا تَحِلُّ ذَبَائِحُ المَجُوسَ وَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ.

فَأَمَّا نَصَارَىٰ الْعَرَبِ مِنْ تَنُوخَ وَبَهَرَاءَ وَتَغْلُبَ وَفُهَرَ، فَهَلْ تَجُوزُ ذَبَائِحُهُمْ أَمْ

لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١):

أحكام النبائع

٧-١/ب

إِحْدَاهُمَا: لَا تُبَاحُ. وَالثَّانِيَةُ: تُبَاحُ.

وَإِذَا كَانَ أَحَدُ أَبُوَيْهِ كِتَابِيًّا، وَالآخَرُ مَجُوسِيًّا؛ لَمْ تُؤْكَلْ ذَبِيحَتُهُ، وَلَا تُحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ. وَتُؤْكَلُ ذَبِيحَةُ المَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ، إِذَا كَانَ يُحْسِنَانِ الذَّبْحَ.

وَيُجْزِئُ فِي الذَّكَاةِ قَطْعُ الحُلْقُومِ وَالمَرِّيءِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (١٠).

وَالأُخْرَىٰ: لَا تُبَاحُ حَتَّىٰ / [يَفْرِيَ](" الْأَوْدَاجَ الأَرْبَعَةَ وَهِيَ: الحُلْقُومُ وَالمَرِّيءُ، وَعِرْقَانِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَاحِدٌ.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٦٨/ب، «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٣٨٧، «رؤوس مسائل الكلوذاتي» ص ١٣٣٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٢/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٨٠، «الإنصاف»:
 ٢٧/ ٢٩٠.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: الخلاف، ١٦٨/ أ، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٢٦، درووس مسائل الكلوذاني» ص
 ١٦٣٨، «رؤوس مسائل القاضيا: ١٩٦٨ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٣/ ١٩٧٩، «الإنصاف»:
 ٢٧/ ٢٠٠٠.

⁽٣) في الأصل؛ (يقري).

وَبِأَيِّ شَيْءٍ ذُبِحَ مِمَّا [يَفْرِي] (١)، وَيُنْهِرُ الدَّمَ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ، مِثْلُ السَّكِينِ وَلِيطَةِ الفَصَبِ [وَالمَرْوَقِ] (١) الحَادَّةِ وَالخَشَبَةِ الحَادَّةِ.

وَلَا تَجُوزُ الذَّكَاةُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ، سَوَاءٌ كَانَا بَاثِنَيْنِ أَوْ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ. وَلَا تَكُونُ الذَّكَاةُ مَعَ القُدْرَةِ إِلَّا فِي الحُنْقُوم وَاللَّبَّةِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ بِوُقُوعِ الحَيَوَانِ فِي بِثْرَ أَوْ غَيْرِهِ، فَطَعَنَهُ فَمَاتَ مِنْهُ؛ أَكَلَهُ، وَصَارَ ذَلِكَ فِي مَعْنَىٰ الصَّيْدِ الَّذِي يُؤْكُلُ حَيْثُ وَقَعَ السَّهْمُ مِنْهُ.

وَذَكَاةُ الأُمِّ = ذَكَاةُ الجَنِينِ.

فَإِذَا نُحِرَتِ النَّاقَةُ، وَذُبِحَتِ الشَّاةُ وَالبَقَرَةُ، فَخَرَجَ فِي جَوْفِهَا جَنِينٌ مَبَّتٌ؛ حَلَّ أَكُلُهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ خُرَجَ حُيًّا، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ ذَكَاتِهِ حَتَّىٰ مَاتَ.

وَيُؤْكُلُ السَّمَكُ الطَّافِي.

وَيُؤْكُلُ جَمِيعٌ مَا فِي البَحْرِ، إِلَّا الضَّفَادِعَ وَالتَّمَاسِيحَ.

وَإِذَا مَاتَ الجَرَادُ بِغَيْرِ سَبَبٍ؛ أُكِلَ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يُبَاحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ بِسَبَ، بِأَنْ يُقْطَعَ رَأْسُهُ أَوْ يَقَعَ فِي نَارٍ فَبَحْتَرِقَ أَوْ فِي قِدْرٍ تُطْبَخُ (1) فَيَمُوتَ، فَأَمَّا إِنْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ؛ فَلَا يُبَاحُ.



⁽١) في الأصلة: (يقري).

⁽٢) في الأصل»; (والمدوة).

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٦٧/ ب، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٢١، «رژوس مسائل الكلوذاني»
 ص ١٣٣٢، «رژوس مسائل القاضي»: ١٩٢/ ب، «رؤوس مسائل العُكيري»: ٣/ ١٦٧٨،
 «الإنصاف»: ٢٧/ ٨٠٠.

^(£) في «الخلاف»: فيصبخ.

المُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعِمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينِ الْمُعْمِينِ الْمُع

وَإِذَا ذَبَحَ شَاةً أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الحَيَوَانِ، فَأَتَىٰ عَلَىٰ المَقَاتِلِ فَحَمَلَ نَفْسَهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ، أَرْ كَانَ عَلَىٰ رَأْسِ جَبَلِ فَتَرَدِّىٰ أَبِيحٍ أَكْلُهُ.

وَكَذَلِكَ الصَّيْدُ إِذًّا جَرَحَهُ مَرَّةً، فَتَرَدَّىٰ مِنْ جَبَلِ، أَوْ سَقَطَ فِي مَاءٍ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَابَتَيْنِ (١).

وَّالْأُخْرَىٰ: لَا يُبَاحُ أَكْلُهُ.

وَيَجُوزُ ذَبْحُ الإِبِلِ، كَمَا يَجُوزُ ذَبْحُ البَقَرِ وَالغَنَمِ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ نَحْرُ البَقَرِ وَالغَنَمِ، كَمَا يَجُوزُ نَحْرُ الإِبلِ.

المنام وَيَحْرُمُ أَكُلُ سِبَاعِ البَهَائِمِ إِذَا كَانَ لَهَا نَابٌ قَوِيٌّ يَعْدُو ('' عَلَىٰ النَّاسِ، كَالأَسَدِ النَّعْدِ وَالذَّئْبِ وَالفَهْدِ وَنَحْوِهِ.

وَأَكْلُ الضَّبُعِ وَالضَّبِّ؛ مُبَاحٌ.

١٠٠٨ وَيَحْرُمُ أَكُلُ القُنْفُذِ / وَابْنُ عِرْسٍ.

وَحَرَامٌ أَكُلُ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ إِذَا كَانَ قَوِيًّا يَعْدُو عَلَىٰ أَمْوَالِ النَّاسِ وَلُحُومِهِمْ وَطَايْرِهِمْ، كَالبَاذِيِّ وَالصَّقْرِ وَالعُقَّابِ وَالبَاشَقِ وَالشَّاهِين.

وَكَذَلِكَ مَا لَا مِخْلَبَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَأْكُلُ الجِيَفَ، كَالنَّسْرِ وَالرَّخَمِ وَالغُرَابِ وَنَحْوهِ.

وَكَذَلِكَ حَشَرَاتُ الأَرْضِ، كَالحَيَّةِ وَالعَقْرَبِ وَالفَارَةِ وَنَحْوِهِ. وَكَذَلِكَ البَغَالُ وَالحَمِيرُ الأَهْلِيَّةُ.

وَلُخُومُ الخَيْلِ مُبَاحَةٌ غَيْرٌ مَكُرُوهَةٍ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ العِرَابُ وَهُوَ المُتَوَلَّدُ

⁽١) تُتظر المسألة: «المخلاف»: ١٧٠/ ب، «الروايتين والوحهير» ٢ / ١٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٣٧، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٣/ ١٦٨٢، «الإنصاف» ٢٧٠/ ٢٧٠

⁽٢) في الرؤوس مسائل العكبري، والتحقيق، واللمستوعب: يعدو به.

مِنَ العِرَابِ اللهِ وَالمَعَارِيبُ ﴿ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الأُمُّ عَرَبِيَّةً وَالأَبُ بِرُدَّوْفًا وَالبَوَاذِينُ: وَهُوَ كُوْنُ الضُّحُولِ وَالأُمَّهَاتِ بَرَاذِينَ ﴾.

وَيَخْرُمُ أَكُلُ لُحُومِ الْجَلَّالَةِ وَشُرْبُ لَبَنِهَا وَأَكُلُ بَيْضِهَا، مَا لَمْ تُحْبَسُ. أَمَّا الطَّائِرُ فَيُحْبَسُ ثَلَاثًا رِوَايَةٌ وَاحِدَةً "، كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ".

وَأَمَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنُمُ؛ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (١٠):

إِخْدَاهُمَا: يُخْبَسُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَالثَّانِيَةُ: يُحْبَسُ كَالطَّائِرِ.

وَالزُّرُوعُ وَالثَّمَارُ إِذَ كَانَ سَفْيُهَا المَاءَ النَّجِسَ، وَعَلَفُهَا النَّجَاسَاتِ؛ حَرُمَ أَكُلُها، وَحُكِمَ بِنَجَاسَتِهَا.

وَمَا سُفِيَ بِطَاهِرِ الْبِيحَ أَكْلُهُ، كَمَا قُلْنَا فِي الجَلَّالَةِ إِذَا عُلِفَتْ عَلَفًا طَاهِرًا. وَلَا يَأْكُلُ المُضْطَرُّ مِنَ المَيْتَةِ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يُمْسِكُ رَمَقَهُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ فِي إِخْدَىٰ الرُّوَايَتَيْنِ (٥).

⁽ه) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٨٤/ ب، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٣١، ارؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٥٤، ارؤوس مسائل القاضي»: ١٩٩٠/ أ، ارؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٩١، الإنصاف»: ٧٦/ ٢٣٦.



⁽١) ئى الخلاف؛ العربين.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٨٢/ ب، «التمام»: ٢٠٣٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٥١،
 درؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٦٠، «الإنصاف»: ٢٧/ ٢٣٠.

 ⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) رقم: ٧٧١٧، وابن أبي شيبة في «المصف، رقم: ٢٥٠٩٨، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ص ١١٥.

⁽٤) تُنظر المسألة: «المخلاف»: ١٨٢/ ب، «التمام»: ٢/ ٥٣٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٥١، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٦٠، «الإنصاف»: ٧٧/ ٢٣٠.

الله التعديد

وَالأُخْرَىٰ: يَجُوزُ لَهُ الشَّبَعُ مِنْهَا.

وَإِذَا وَجَدَ المُضْطَرُّ المَيْنَةَ، وَطَعَامًا حَلَالًا^(۱)؛ فَأَكْلُهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَكَلَ المَيْنَةَ وَلَمْ يَأْكُلُ الطَّعَامَ.

فَإِنْ وَجَدَ المُضْطَرُّ آدَمِيًّا مَيْنًا؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الأَكْلُ مِنْهُ(١٠).

عَلَىٰ قِيَاسٍ قَوْلِ أَصْحَابِنَا فِي الحَامِلِ إِذَا مَاتَتْ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ: لَا يُشَنَّ بَطْنُهَا، وَيُنْتَظَرُ عَلَيْهِ(") المَوْتُ، ثُمَّ يُدْفَنُ (١).

وَشُحُومُ اليَّهُودِ المُحَرَّمَةُ عَلَيْهِمْ إِذَا تَوَلَّوْا ذَكَاتَهَا؛ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (٥٠).

/ وَالأُخْرَىٰ: مُبَاحَةٌ.

۱۰۸/ب

وَإِذَا اجْتَازَ بِبُسْتَانِ غَيْرِهِ، وَفِيهِ فَاكِهَةٌ رَطِبَةٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَاثِطٌ؛ جَازَ لَهُ الأَكُلُ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠). وَالأُخْرَىٰ: يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

⁽١) زاد في «المخلاف»: مالكه غير حاضر.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٨٤/ب، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٥/ ٢٥٢. القاضي»: ٢٧/ ٢٥٢.

⁽٣) كذا في الأصل؛ وعلى الهاء ضية ، وفي التعليق؟: عليها.

⁽٤) يُنظر المسألة ص ١٩٥.

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٨٧/ أ ، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٣٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني»
 ص ١٣٥٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٤/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٩٣، «الإنصاف»:
 ٢٧/ ٣٢٥ .

⁽٦) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٨٩٩/ ب، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٣٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٦٠، «رؤوس مسائل القاصي»: ١٩٩٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٩٥، «الإنصاف»: ٢٧/ ٢٥٤.

وكتاب الصيد والذبائح والأطعمة

4

غَامًّا إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ؛ لَمْ يَجُزُ لَهُ الأَكُلُ رِوَابَةً وَاحِدَةً". غَامًا الزَّرْعُ وَلَبَنُ المَاشِيَةِ، فَهَلْ يَجُوزُ الأَكُلُ مِنْهُ أَمْ لَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ^(*): إِحْدَاهُمَا: يَجُوزُ، كَالشَّمَرَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يَجُوزُ.

وَالضَّيَافَةُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَاجِبَةٌ إِذَا اجْتَازَ بِهِمُ المُسَافِرُونَ. احتام العياقة وَمُدَّةُ الوَاجِبِ مِنْهَا لَيْلَةٌ.

وَالمُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا.

وَمَتَىٰ امْنَنَعَ المُقِيمُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ.

-00

⁽٢) تُنظر المسألة: (الخلاف): ١٩١/ ب، (الروايتين والوجهين): ٣/ ٣٥ و ٣٥، (الإنصاف): ٢٧/ ٢٥٩.



⁽١) تُنظر المسألة: اللخلاف، ١٩١/ أ الروايتين والرجهين، ٣/ ٣٠.

《流图象》



عرب من الشِّعَايَا لَالْالِم من من المَّاتِ الشِّعَايَا كِتَابُ الشِّعَايَا كِتَابُ الشَّعَايَا كِي

* رَوَىٰ أَنَسٌ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ ضَحَىٰ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ (''. * وَرَوَتْ عَائِشَةُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ ضَحَىٰ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ الْ '''.

وَالْأُضْحِيّةُ مُسْتَحَبّةٌ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

وَإِذَا دَخَلَ عَشْرُ ذِي الحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ كُرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ. وَأَذْنَىٰ مَا يُضَحِّي بِهِ الجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَهُوَ الَّذِي كَمُلَ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَالثَّنِيُ مِنْ غَيْرِهِ، فَتَنِيُّ المَعْزِ مَا كَمُلَ لَهُ سَنِينَ، وَثَنِيُّ البَقَرِ مَا كَمُلَ لَهُ ثَلاثُ سِنِينَ، وَثَنِيُّ الإبل مَا كَمُلَ لَهُ ثَلاثُ سِنِينَ، وَثَنِيُّ الإبل مَا كَمُلَ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ.

وَ أَفْضَلُ مَا يُضَحَّىٰ بِهِ الإِبِلُ ثُمَّ البَقَرُ ثُمَّ الغَنَمُ. وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ الأُضْحِيَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الإِمَامِ. وَيَجُوزُ بَعْدَهَا، قَبْلَ ذَبْحِ الإِمَامِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ القُرَىٰ وَالأَمْصَارِ.

فَإِنْ كَانَّ فِي القُرِّئ صَلَاةً عِيدٍ؛ لَمْ يَجُزْ قَبْلَهَا.

^(؟) أخرجه الإمام أحمد في «المسند" رقم: ٢٤٤٩، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٩٦٧، وأبو داود في السنن» رقم: ٢٧٩٦ مع اختلاف لفظ.



 ⁽١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٥٥٥٨، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٩٦٦،
 والإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٢١٤٧.

المنعايا الم

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُصَلَّىٰ فِيهَا؛ اغْتَبَرْنَا صَلَاةَ الإِمَامِ وَخُطْبَتُهُ فِي المِصْرِ. وَوَقْتُ الأَضْحِيَةِ: يَوْمُ النَّحْرِ / وَيَوْمَانِ بَعْلَهُ.

1-4

وَيَجُوزُ ذَبُّحُ الْأُضْحِيةِ وَالْهَدِّي لَيْلًا فِي إِحْدَىٰ الرُّوابِيِّن (١).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ ذَبْخُهَا لَيْلًا، وَيَكُونُ عَلَيْهِ البِّدَلِّ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَذُبَحَ الْهَدْيَ وَالأَضْحِيَّةَ كِتَابِيٌّ فِي إِحْدَىٰ الرُّوايَتَيْنِ (").

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ ذَلِكَ إِلَّا مُسْلِمٌ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ شَاةً، وَنَوَىٰ فِي حَالِ الشُّرَاءِ [أَنْ تَكُونَ أَضْحِيَةً](")؛ لَمْ تَكُنْ أَضْحِيَةً إِلَا أَنْ يُوجِبَهَا بِالقَوْلِ.

رْيَجُورْ أَشُرْبُ لَبَنِ الأَضْحِيةِ وَالهَدْيِ، إِذَا اسْتَغْنَىٰ عَنْهُ الوَلَدُ.

وَلَا يَجُوزُ نَيْعُ جِلْدِ الأُضْحِيّةِ.

وَإِذَا نَلَرَ أَنْ يُضَحِّيَ بِشَاةٍ بِعَيْنِهَا فَلَمْ يَذْبَحُهَا حَتَّىٰ مَضَتُ أَيَّامُ النَّحْرِ؛ ذَبَحَهَا، وَنَعَلَ بِهَا مَا كَانَ يَفْعَلُ فِي وَقْتِهَا.

وَإِذَا ذَبَحَ أُضْحِيَةً غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ الْجُزَأَتُ عَنْ صَاحِبِهَا، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَإِذَا أَوْجَبَ أُضْحِيَةً بِعَيْنِهَا، ثُمَّ أَتَلَفَهَا؛ وَجَبَ عَلَيْهِ فِيمَتُهَا وَقُتَ التَّلَفِ، وَلَا يَلْزَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

> فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتْهَا تَفِي بِأَضْحِيَةٍ؛ صَرَفَهُ فِيهَا. وَإِنْ لَمْ تَفِ؛ تَصَدَّقَ بِدِ.

⁽٣) سقطت من الأصل، واستدركتها من اللخلاف.



⁽۶) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ۱۰۵٪ب، «الروايتين والوجهين»: ۱/ ۲۰۱ و ۲۸٪، «رؤوس مسائل الفاضي»: ۱۹۵٪ أ. «رؤوس مسائل المنكبري»: ۳/ ۱۷۰۶، «الإنصاف»: ۹/ ۲۵۹.



وَالشَّاةُ تُجْزِئُ عَنْ وَاحِدٍ.

وَالبَقَرَةُ وَالبُدْنَةُ عَنْ سَبْعَةِ أَنْفُسٍ.

فَإِذَا اشْتَرَكُوا فِي ذَلِكَ؛ جَازَتْ عَنْهُمْ؛ سَوّاءٌ كَانَ جَمِيعُهُمْ يُرِيدُ القُرْبَةَ أَوْ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ القُرْبَةَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَ العَيْنِ، وَالأُذُنِ، وَالقَرْنِ.

فَإِذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الأَذُنِ وَالقَرْنِ؛ لَمْ يَجُرْ.

وَإِنْ كَانَ أَفَلً؛ أَجْزَأَهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: إِنَّ ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنَ النَّلُثِ؛ لَمْ يُخْزِهِ، وَإِنْ كَانَ الثُّلُثَ فَمَا دُونَ؛ جَازَ.

فَإِنْ كَانَتْ عَرْجَاءَ غَيْرَ أَنَّهَا تَمْشِي إِلَىٰ مَوْضِع الذَّبْح؛ أَجْزَأَتْ.

وَإِذَا ذُبِعَ، ثُمَّ سُرِقَ لَحْمُهُ؛ أَجْزَأُهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَأْكُلُ مِنْ أُضْحِيَتِهِ.

وَالمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالنُّلُثِ، وَيَأْكُلَ النُّلُثَ، وَيُهْدِيَ النُّلُثَ.

وَلَهُ أَنْ يُهْدِيَ إِلَىٰ الأَغْنِيّاءِ.

أحكام وَالعَقِيقَةُ مُسْتَحَبَّةٌ.

وَهُوَ الذُّبْحُ عَنِ المَوْلُودِ

وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

١٠٩/ / وَالمُسْتَحَتُ:

- أَنْ يَذْبَحَ عَنِ الغُلَامِ شَاتَيْنِ.

. وَعَنِ الجَارِيَةِ شَاةً.

⁽١) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ١٩٨/ ب، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٢٥، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٦٩٩، «الإنصاف: ٩/ ٣٥٠.



* رَوَىٰ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفِّ، أَوْ حَافِرِ»(١).

* وَرَوَىٰ اَبْنُ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ سَابَقَ بَيْنَ الخَيْلِ المُضَمَّرَةِ مِنَ الحَفْيَاءِ إِلَىٰ ثَنِيَّةِ [الوَدَاعِ]('') وَبَيْنَ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرُ ('')»('').

وَالهُسَابَقَةُ عَفْدٌ جَائِزٌ وَلَيْسَ بِلَازِمٍ (''. ذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ أَوْمَاً أَحْمَدُ رَضَيْلِيَّكُ عَنْهُ [إِلَيْهِ ('']('').

⁽٧) سقطت من «الأصل»، استدركتها من «التعليق»،



⁽١) أخرجه الشافعي في «المستدا رقم: ١٥١٩، والطبرائي في «المعجم الأوسط» رقم: ٢١٦٨، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: ٧٤٨٢ دون قوله «نصل».

⁽٢) في «الأصل»: (الرادع).

⁽٣) كذا في «الأصل»، وفي المصادر الحديثية زيادة: (من ثنية الوداع إلى مسجد بني زُريق).

 ⁽¹⁾ متفق عليه، أخرجه البحاري في «الصحيح» رقم: ٢٨٦٨، ومسلم في «الصحيح» رقم: ١٨٧٠، والإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٨١٥.

⁽٥) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ٣١٦/ ب، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٦٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٩٥ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧١١، «الإنصاف»: ١٩٠/ ٢٩.

⁽٦) في رواية إسماعيل بن سعيد عنه. ذكرها القاضي في «الخلاف»: ٢١١/ ب.

المنافق القنفيل



وَيَجُوزُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

بِالإِبِل.

وَالْخُيْلِ.

وَالسُّهَامِ،

فَأَمًّا البَّقُرُ، وَالْبِغَالُ، وَالحَمِيرُ، وَالْمَزَارِيقُ، وَالزُّوبِينَاتُ، وَالرُّمَاحُ، وَالفِيلَةُ، وَالطَّيُورُ، وَالسَّمَّارِيَّاتُ؛ فَلَا يَجُوزُ بِعِوضٍ، وَيَجُوزُ بِغَيْرِهِ.

وَالمُسَابَقَةُ عَلَىٰ الأَقْدَامِ لَا تَجُوزُ بِعِوَضٍ، وَتَجُوزُ بِغَيْرِ عِوَضٍ.

وَلَا يَجُوزُ الصَّرَاعُ عَلَىٰ عِوَضٍ.

وَإِذَا اسْتَبَقَ اثْنَانِ، وَأَخْرَجَ السَّبْقَ بَيْنَهُمَا غَيْرُهُمَا؛ جَازَ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الغَيْرُ الإِمَامَ أَوْ وَاحِدًا مِنَ الرَّعِيَّةِ.

فَإِنْ أَخْرَجَهُ أَحَدُهُمًا؛ جَازَ.

فَإِنْ أَخْرَجَا جَمِيعًا؛ لَمْ يَجُزْ حَتَّىٰ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُحَلِّلًا، يُكَافِئُ فَرَسُهُ فَرَسَيْهِمَا، وَبَعِيرُهُ بَعِيرَيْهِمَا، وَرَمْيُهُ [رَمْيَيْهِمَا](١).

وَلَا يُخْرِجُ المُحَلِّلُ شَيْئًا.

فَإِنْ سَبَقَهُمَا المُحَلِّلُ؛ أَحْرَزَ سَبْقَهُمَا.

وَإِنْ سُبِقَ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

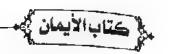
وَإِذَا اسْتَبَقَ اثْنَانِ عَلَىٰ عِوض، وَشُرِطَ أَنَّ السَّابِقَ [مِنْهُمَا](٢) يُطْعِمُ أَصْحَابَهُ ؟ فَالعَقْدُ صَحِيحٌ، وَالشَّرْطُ بَسْقُطُ.

فَإِذَا غَلَبَ؛ اسْتَحَقَّ المُسَمَّىٰ، فَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَهُ أَصْحَابَهُ، وَإِنْ شَاءَ مَلَكَهُ.

⁽٦) في االأصل : (منهم)، والتصويب من التعليق .



⁽١) في «الأصل»: (رميبها).





مراب الأيمان كتاب الأيمان كتاب الأيمان م

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغُو فِي آَيَمَنِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَتُمُ اللَّهُ بِاللَّغُو فِي آَيَمَنِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدَتُمُ اللَّهُ مِنَاكُمِينَ ﴾ (١).

وَالْأَيْمَانُ عَلَىٰ / ثَلَاثَةِ أَضْرُبِ:

ـ يَمِينُ تُكَفَّرُ.

- وَيَمِينُ لَا تُكَفَّرُ، وَيُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا.

ـ وَيَمِينٌ لَا يُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا، وَلَا تُكَفَّرُ.

أُمَّا الَّتِي تُكَفَّرُ:

فَهِيَ الْيَمِينُ عَلَىٰ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ. وَيَصِحُّ فِيهِ البِرُّ وَالْحِنْثُ، فَإِذَا حَنِثَ؛ فَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

وَأَمَّا الَّتِي لَا تُكَفَّرُ مِنَ الإِنْسَانِ:

ـ الكَذِبُ

. وَجُحُودُ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ حَقَّ. فَلَا كَفَّارَةَ لِذَلِكَ، وَمَأْثَمُهُ عَظِيمٌ.



1/11

⁽١) سورة المائدة: ٨٩.



وَالنَّالِكُ: البَمِينُ الَّتِي لا يُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا:

اللُّغُوُّ.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَىٰ المَاضِي.

وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَىٰ شَيْءٍ أَنَّهُ فَعَلَهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلُهُ مُعْتَقِدًا لِلصِّدْقِ فِيمَا يَخْلِفَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الأَمْرُ بِخِلَافِهِ؛ فَهَذَا هُوَ لَغْوُ اليَمِينِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي ذُلِكَ وَلَا كَفَّارَةً.

وَالْبَمِينُ الَّتِي تُوجِبُ الكَفَّارَةَ:

هُوَ أَنْ يَقُولَ: ﴿وَاللَّهِ ۗ وَ ﴿بِاللَّهِ ۗ وَ ﴿ تَاللَّهِ ۗ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: «اللَّهُ» أَوْ يَقُولُ: «وَقَدْرِ اللَّهِ» أَوْ «وَعَظَمَةِ اللَّهِ» أَوْ «وَعَظَمَةِ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَالِ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَالِ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَّ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَّ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَالِ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَّ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَّ اللَّهِ» أَوْ «وَجَلَالِ اللَّهِ» أَوْ أَمَانِةِ اللَّهِ » فَهُو يَمِينٌ ، نَوَىٰ اليَمِينَ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «لَعَمْرُو اللَّهِ» أَوْ قَالَ: «وَايْمُ اللَّهِ».

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «أُقْسِمُ بِاللَّهِ» وَ«أَشْهَدُ بِاللَّهِ» وَ«أَحْلِفُ بِاللَّهِ».

فَإِنْ قَالَ: «أُقْسِمُ» أَوْ «أَشْهَدُ» أَوْ «أَحْلِفُ» وَلَمْ يَقْرِنْ بِهِ اسْمَ اللَّهِ ؛ فَقِيهِ رِوَايَتَانِ (١٠): إحْدَاهُمَا: أَنَّهُ يَمِينٌ، كَمَا لَوْ وَصَلَ بِهِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

وَالنَّانِيَةُ: إِنْ نَوَىٰ بِهِ الْيَمِينَ؛ كَانَ يَمِينًا، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْيَمِينَ؛ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا. وَإِذَا فَالَ: «هُوَ يَهُودِيُّ» أَوْ «نَصْرَانِيُّ» أَوْ «بَرِئَ مِنَ اللَّهِ» أَوْ «مِنَ القُرْآنِ» أَوْ «مِنَ النَّبِيِّ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا» فَفَعَلَهُ؛ فَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

 ⁽١) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ٢٥٥/ب، «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٤٨، «رؤوس مسائل الكلوذاني»
 ص ١٣٧٤، «رؤوس مسائل القاضي». ١٩٦/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧١٧، «الإنصاف»:
 ٧٢/ ٨٤٨.



وَإِذَا حَلَفَ بِالمُصْحَفِ وَحَنِنَ؛ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ ('). وقال فِي مَوْضِعِ آخَرَ: "عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةُ يَمِينٍ (''). وَإِنْ قَالَ: "مَحَيْتُ المُصْحَفَ لَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا اللَّهُ فَقَالَ أَحْمَدُ: الا تَقَارَةَ عَلَيْهِ ('').

۸۱۰/پ

وَإِذَا حَلَفَ بِالنَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ / وَحَنِثَ؛ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ. وَإِذَا حَلَفَ الكَافِرُ وَحَنِثَ؛ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا، فَلَبِسَ خَاتَمًا؛ حَنِثَ. وَإِذَا حَلَفَ المَرْأَةُ لَا تَلْبَسُ حُلِيًّا، فَلَبِسَتِ الجَوَاهِرَ وَاللَّؤُلُو؛ حَنِثَ. وَإِذَا حَلَفَ لَيَتَزَوَّجَنَّ عَلَىٰ امْرَأْتِهِ؛ لَمْ يَبْرَأُ إِلَا بِشَرْطَيْنٍ: وَإِذَا حَلَفَ لَيَتَزَوَّجَنَّ عَلَىٰ امْرَأْتِهِ؛ لَمْ يَبْرَأُ إِلَا بِشَرْطَيْنٍ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَزَوَّجَ مَنْ يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ نَظِيرَتَهَا.

وَّالآخَرُ: أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

وَإِذَا حَلَفَ بِقَصْدِ فَطْعِ الْمَنِّ عَنْهُ فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ لَكَ الْمَاءَ مِنْ عَطَسٍ " فَمَتَىٰ انْتَفَعَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ بِأَكْلِ، أَوْ شُرْبٍ، أَوْ عَارِيَةٍ، أَوْ رُكُوبٍ، أَوْ غَيْرِهِ؛ حَنِثَ. فَإِذَا قَلَ: "وَاللَّهِ لَا أَكُلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ" فَأَكَلَ بَعْضَهُ، وَ" لَا شَرِبْتُ مَاءَ هَذَا الكُوزِ " فَشَرِبَ بَعْضَهُ، وَ " لَا لَبِسْتُ مِنْ غَزْلِ فَلَانَةٍ " فَلَبِسَ ثَوْبًا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَزْلِهَا، الكُوزِ " فَشَرِبَ بَعْضَهُ، وَ " لَا لَبِسْتُ مِنْ غَزْلِ فَلَانَةٍ " فَلَبِسَ ثَوْبًا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَزْلِهَا، الكُوزِ " فَشَرِبَ بَعْضَهُ، وَ اللَّالَةِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللَّ

 ⁽٤) تُنظر المسألة: ١١لخلاف، ٢٣٦/ب، الروايتين والوجهين، ٣/٥٥، ارژوس مسائل الككوذاني، ص ١٣٩٩، ارژوس مسائل القاضي»: ١٩٩٧/ب، ارژوس مسائل العُكبري»:=



⁽١) تُنظر المسألة: «الخلاف»: ٣٠٠/ب، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٣٨١، «رؤوس مسائل القاضي»: ١٩٧٧ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧٢٣، «الإنصاف»: ٢٧/ ٤٤٤.

⁽٢) رواية صالح في امساتله الرقم: ٧٠، وابن الحكم في الزاد المسافر الرقم: ٤٧٩٤.

⁽٣) رواية أبي بكر المروذي، ذكرها القاضي في «البخلاف»: ٢٢٩/ ب.

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَحْنَثُ حَتَّىٰ يَأْكُلَ جَمِيعَ الرَّغِيفِ، وَيَشْرَبَ جَمِيعَ المَاءِ، وَيُشْرَبَ جَمِيعَ المَاءِ، وَيُلْجَرَىٰ: لَا يَحْنَفِهِ، وَيَلْبَسَ ثَوْبًا جَمِيعُهُ مِنْ غَزْلِهَا.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِ [اشْتَرَاهُ](١) فُلَانٌ، فَاشْتَرَىٰ فُلَانٌ وَآخَرُ طَعَامًا، وَأَكَل مِنْهُ الْحَالِفُ؛ حَنِثَ.

وَكَذَٰلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ قِدْرٍ طَبَخَهُ فُلَانٌ، فَأَكَلَ مِنْ قِدْرٍ طَبَخَهُ فُلَانٌ، وَآخَرُ.

كَذَلِكَ إِذًا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ فُلَانٌ، فَاشْتَرَىٰ فُلَانٌ وَآخَرُ نُوْبًا وَلَجُورُ نُوْبًا وَلَائًا وَأَخَرُ نُوْبًا وَلَائًا مَا اللَّهُ اللَّالَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّلْمُ اللَّالَالْمُلْلَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّاللَّالَ اللَّهُ ال

وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا اشْتَرَاهَا فَلَانٌ، فَاشْتَرَىٰ فَلَانٌ وَآخَرُ دَارًا وَيَخَرُ دَارًا

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا بِسُهُ، أَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا وَهُوَ سَاكِنُهَا، أَوْ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً وَهُوَ رَاكِبُهَا:

فَإِنْ أَخَذَ فِي النُّزُّولِ وَالخَلْعِ وَالْإِنْتِقَالِ؛ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِنْ لَبِثَ سَاعَةً؛ حَنِثَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا، وَهُوَ دَاخِلَهَا، فَلَبِثَ سَاعَةً؛ حَنِثَ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا.

١١١١ وَإِذَا حَلَفَ لَا دَخَلَ عَلَىٰ زَيْدِ بَيْنًا، / فَدَخَلَ زَيْدٌ عَلَيْهِ، فَاسْتَدَامَ الحَالِفُ الجُلُوسَ فِي البَيْتِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا سَكَنَ هَذِهِ الدَّارَ، وَهُوَ سَاكِنُهَا، فَخَرَجَ مِنْهَا وَلَمْ يَنْقُلْ أَهْلَهُ

 ⁽١) في «الأصل»: (اشترا)، وفي «التعليق»؛ اشتراه منه.



^{= /} ۱۲۸۸، الإنصاف: ۲۲/ ۸۸۰,



وَمَتَاعَهُ ؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، فَقَامَ عَلَىٰ سَطْحِهَا [أَوْ](١) حَائِطِهَا؛ حَنِثَ.

وَ إِذَا حَنَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ، أَوْ لَا يَرْكُبُ دَابَّةَ فُلَانٍ هَذِهِ، أَوْ لَا يُكَلِّمُ عَبْدَ فُلَانٍ هَذَه، أَوْ لَا يُكلِّمُ امْرَأَةَ فُلَانِ هَذِه، فَبَاعَ فُلَانٌ عَبْدَ فُلَانٍ هَذَا، أَوْ لَا يُكلِّمُ امْرَأَةَ فُلَانِ هَذِه، فَبَاعَ فُلَانٌ اللَّارَةِ وَالعَبْدَ وَالدَّابَةَ، وَعَادَىٰ صَدِيقَهُ أَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الدَّارَ، وَرَكِبَ الدَّابَّةَ أَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ دَخَلَ الدَّارَ، وَرَكِبَ الدَّابَّةَ أَوْ كُلِّمَ الْعَبْدَ وَالصَّدِيقَ وَالمَوْأَةَ ؛ حَنِثَ فِي جَمِيع ذَلِكَ.

فَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، فَدَخَلَ دَارًا يَسْكُنُهَا بِكِرَاءٍ؛ حَنِثَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً عَبْدِ فُلَانٍ، فَرَكِبَ دَابَّةَ العَبْدِ؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتِيعُ شَيْئًا، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِهِ، أَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ فَوَكَّلَ وَكِيلًا وَ وَجَهُ ؛ حَيْثَ.

وَإِذَا حَلَفَ عَلَىٰ زَوْجَتِهِ لَا تَخْرُجُ مِنَ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهَا، أَوْ حَنَّىٰ يَأْذَنَ لَهَا، فَأَذِنَ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَخَرَجَتْ، ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَىٰ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ حَنِثَ، وَتَحْتَاجُ فِي كُلِّ خُرُوجِ إِلَىٰ إِذْنِهِ.

وَإِذَا حَلَفَ أَلَّا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَأَذِنَ مِنْ حَيْثُ لَا تَسْمَعُ ؛ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِذْنَّا، فَإِنْ

خَرَجَتْ بَعْدُ ذَلِكَ؛ حَنِثَ.

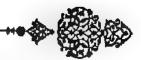
وَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا بِعَيْنِهَا، فَخَرِبَتْ وَصَارَتْ صَحْرَاءَ، أَوْ جُعِلَتْ بُسْتَانًا أَوْ حَمَّامًا أَوْ مَسْجِدًا، ثُمَّ دَخَلَهَا؛ حَنِثَ.

وَكَذَالِكَ إِذَا حَلَفَ عَلَىٰ بَيْتِ أَلَّا يَدْخُلَهُ، فَخَرِبَ، فَدَخَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ «لَا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ» فَصَارَ شَيْخًا، وَ «لَا أَكَلْتُ هَذَا الحَمَلَ، فَصَارَ شَيْخًا، وَ «لَا أَكَلْتُ هَذَا الدِّبْسَ، فَصَارَ خَلَّ، أَوْ «لَا أَكَلْتُ الحَمْلَ، فَصَارَ خَلَّ، أَوْ «لَا أَكَلْتُ

 ⁽١) في «الأصل»: (و)، والتصويب من «التعليق».



A HESIES !



هَذَا التَّمْرَ» فَصَارَ دِبْسًا؛ حَنِثَ فِي جَمِيعِهِ.

فَإِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا، فَلَخَلَ المَسْجِدَ أُو الحَمَّامَ؛ حَنِثَ.

١١١/ب / فَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ بَيْتًا، فَسَكَنَ بَيْتًا مِنْ شَعَرِ أَوْ أُدْمٍ أَوْ خَيْمَةً ؛ حَنِثَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، بِنَاءً عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلُهَا فِي اعْتِبَارِ الْإسْمِ.

وَإِذَا حَلَفَ لَيَقْضِينَّهُ حَقَّهُ فِي غَدِ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ ؟ لَمْ يَحْنَثْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَبْرَأَهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَيَشْرَبَنَّ المَاءَ الَّذِي فِي هَذَا الكُوزِ فِي غَدِ، فَشَرِبَهُ قَبْلَهُ؛ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِذَا حَلَفَ لَيَشْرَبَنَّ المَاءَ الَّذِي فِي هَذَا الكُوزِ غَدًا، فَأَهْرَاقَ قَبْلَ الغَدِ؛ حَنِثَ. وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ فِي غَدِ، فَأَكَلَهُ كَلْبٌ قَبْلَهُ، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ فِي غَدِ، فَمَاتَ العَبْدُ اليَوْمَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ [لَيَقْضِيَنَّهُ](١) حَقَّهُ فِي غَدٍ، فَمَاتَ صَاحِبُ الحَقِّ قَبْلَ الغَدِ؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَيَشْرَبَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي هَذَا الكُوزِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَاءٌ؛ لَمْ يَحْنَثْ، عَلِمَ أَنَّ فِيهِ مَاءً أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

وَلَوْ حَلَفَ لَيَقْتُلَنَّ فُلَانًا، وَفُلَانٌ مَيُتٌ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِمَوْتِهِ؛ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِذَا كَانَ يَعْلَمُ بِمَوْتِهِ؛ لَمْ يَحْنَثْ، وَإِذَا كَانَ يَعْلَمُ حَنِثَ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَنْعَقِدُ عَلَىٰ [إِفَاتَةِ]('' تِلْكَ الحَيَاةِ المَعْهُودَةِ، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ عَوْدُهَا وَوُجُودُهَا.

وَيُفَارِقُ مَاءَ الكُوزِ؛ لِأَنَّ مَا يُحْدِثُهُ اللَّهُ فِيهِ لَيْسَ هُوَ المَاءَ المَحْلُوفَ عَلَىٰ

⁽٢) في «الأصل»: (إفاه)، والتصويب من الرؤوس مسائل العُكبري.



⁽١) في الأصل»: (ليقضيه).

الأيمان إلى الأيمان الأيمان الأيمان الأيمان الأيمان الأيمان المستحدد المستح

مُرْبِهِ ^(۱)-

وَإِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ أَوْ بِالظَّهَ رِ لَا يَفْعَلُ شَيْتًا، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا؛ لَمْ يَحْنَفْ. وَإِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَوِ العَتَاقِ؛ حَنِثَ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَاتِ(١).

وَالثَّانِيَةُ: يَحْنَثُ فِي الجَمِيعِ.

وَالنَّالِثَةُ: لَا يَحْنَثُ فِي الجَمِيعِ.

وَالأُوَّلَةُ أَصَحُّ.

وَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُ المُكْرَهِ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا حِينًا؛ فَهُوَ عَلَىٰ مَا نَوَاهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ نِيَّةٌ ؟ فَهُوَ عَلَىٰ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَمَانًا أَوْ لَا يُكَلِّمُ الدَّهْرَ؛ حُمِلَ عَلَىٰ الأَقَلِّ.

فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِلَىٰ بَعِيدٍ؛ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ يَمِينَهُ عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يُكَدِّمُهُ مَلِيًّا أَوْ طَوِيلًا.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ إِلَىٰ قَرِيبٍ؛ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَىٰ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ فِي البّعِيدِ وَالقَرِيبِ مُدَّةً فَيَكُونُ مَا نَوَاهُ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ عُمُرًا فَهُوَ مِثْلُ الحِينِ وَلِأَنَّهُ اسْمٌ لِوَقْتِ يَتَنَاوَلُ القَصِيرَ وَالطَّوِيلَ. وَأَمَّا الحُقْبُ فَقَدْ قِيلٌ فِي التَّفْسِيرِ: ثَمَانُونَ مَنَةً (٣).

/ وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ أَيَامًا؛ فَهُو عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ [جَمْعِ](؛).

(١) يُنظر: «الفروق، للسامري ص ١٢٩، «إيضاح الدلائل، ص ٦٤٤.



Î/M

⁽٢) تُنظرُ المسألة: «الروايتينُ والوجهين»: ٢/ ١٥٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤١٧، «رؤوس مسائلِ القاضي»: ١٩٩١/ أ. «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧٤١، «الإنصاف: ٢٢/ ١٩٨٠.

⁽٣) يُنظر قرموز الكنوزة للرسعني: ٤/ ٣١٧.

⁽١) في الأصل (جميع)،

《京意》

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: ﴿ أَيَّامًا كَثِيرَةً ﴾؛ لِأَنَّا قَدْ قُلْنَا: ﴿ إِذَا اعْتَرَفَ بِدَرَاهِمَ كَثِيرَةٍ يُحْمَلُ عَلَىٰ ذَلِكَ ﴾،

فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ شُهُورًا اللَّهُ وَيلَ: يُحْمَلُ عَلَىٰ اثْنَيْ عَشَرَ شَهُرًا (١٠) قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَاعَشَرَ شَهْرًا ﴾(١٠).

وَإِذًا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الفُرَاتِ أَوْ مِنْ دِجْلَةَ، فَغَرَفَ مِنْ مَاثِهَا بِيَدِهِ أَوْ بِإِنَاءٍ، وَشَرِبَ؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ، فَشَرِبَ مِنْهُ جَرْعَةٌ؛ حَنِثَ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَلَا يَشْرَبَ جَمِيعَهُ.

وَإِذَا حَلَّفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ؛ حَنِثَ.

وَالْحَافِ وَالْحِيتَانِ وَالسَّمَكِ. وَالطُّيُّورِ وَالْحِيتَانِ وَالسَّمَكِ.

وَإِذًا حَلَفَ « لَا أَكَلْتُ لَحْمًا » فَأَكَلَ الشَّحْمَ ؛ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِذَا حَلَفَ ﴿ لَا أَكَلْتُ لَحْمًا ﴾ فَأَكَلَ الكَبِدَ وَالْطِّحَالَ وَالفُوَّادَ وَالقَانِصَةَ، أَوِ الكِرْشَ أَوِ الرِّنَةَ ؛ لَمْ يَحْنَثْ، بِنَاءً عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِأَكُلِ الشَّحْمِ. وَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ مَا لَهُ مَالٌ، وَلَهُ مَالٌ يُتَمَوَّلُ بِهِ فِي العَادَةِ؛ حَنِثَ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الأَمْوَالِ الزَّكَاتِيَّةِ، كَالأَثْمَانِ وَالثِّمَانِ وَالثَّمَانِ وَالمَاشِيَةِ وَالزُّرُوعِ، أَوْ كَانَتْ غَبْرَ زَكَاتِيَّةٍ، كَالأَثْمَانِ وَالشَّمَانِ وَالمَاشِيَةِ وَالزُّرُوعِ، أَوْ كَانَتْ غَبْرَ زَكَاتِيَّةٍ، كَالغَقَادِ وَالأَثَنْ وَالبَغَالِ وَالحَمِيرِ.



 ⁽١) جعله أبو الخطاب الكلوذاني في «الهداية» من كلام شيحه القاضي، وخالفه فيه حيث إنه حمله على ثلاثة أشهر.

⁽٢) سورة التوبة: ٣٦.

وكفالك إنَّ كَانَالُهُ تُقُوفًا عَلَىٰ اللَّهِ وَحَتْ

وَإِذَا حَلْفَ لِيَهُورِيَهُ مَانَهُ سَوْطٍ، فجمعها، فَصَرَيَهُ بِهِا وَاحَدَهُ، لَنْ يَشِّدِ وَإِذَا حَلْفَ لَا أَيْهِبُ إِنَّ لَغُلَاثِ هِبَةً. فتصنَّقَ عَلَيْهِ بِصَلَقَةٍ، حَتْ. وَإِذَا حَلْفَ لَا أَيْهِبُ إِنَّ لَغُلَاثٍ هِبَةً. فتصنَّق عَلَيْهِ بِصَلَقَةٍ، حَتْ.

وإِذَا خَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهِمْ ، فَأَكُلَ عَنَبًا أَوْ رُشْنَا أَوْ رُطْبًا ، حَتْ. وَإِذَا خَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَذَتُه ، فَأَكُلَ اللَّهُمْ أَوِ النِّيْضَ أَو الخُبُنَ ؛ حـفَ.

وكذلك إذ أكل الملح.

فَإِنْ حَلَفَ عَلَىٰ ذَوْجِنِهِ أَلَا يَضْرِبَهَا. فَحَذْفَهَا أَوْ عَضْهَا أَوْ نَتَفَ شَعْرَهَا؛ حَنِث. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْمُ البَنَفْسَجَ. فَشَمَّ ، ثُغْنَ البَنَفْسَج؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ اللَّا اسْتَخْلَسْتُ هَذَا العَبْدَ، فَخَلَمَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِخْلَامِهِ، وَهُوَ سَاكِتُّ لا يَنْهَاهُ عَنْ خِلْمَتِهِ، حَنِثَ.

> رَإِذَا حَلَفَ لَا يُصَلِّي، فَأَخْرَمْ بِالصَّلَاةِ؛ حَنِثَ وَإِنْ لَمْ يَسْجُدُ. وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَرَأُ؛ لَمْ يُخْنَثُ.

وَإِذَا قَالَ: وَإِنْ لَمْ أَخْجُ الْعَامَ فَعَبْدِي حُرِّ، ثُمَّ اذَعَىٰ أَنَّهُ قَدْ حَجَ، وَأَقَامَ الْعَبْدُ يَيْتَهُ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ النَّحْدِ بِالكُوفَةِ، وَضَحَىٰ بِهَا ؛ عُنِقَ الْعَبْدُ .

وَإِذَا قَالَ لِعَنْدَيْنِ لَهُ: اإِذَا جَاءَ العِيدُ فَأَحَدُكُمَا حُرَّ اثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا، وَجَاءَ العِيدُ الْعَيدُ الْعَيدُ الْعَيدُ الْعَيدُ الْعَيدُ الْعَيدُ عَلَى البَاقِي الْعَنَى وَإِنْ وَقَعَتْ العِيدُ الْعَيدُ الْبَاقِي الْعَيْقَ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى البَاقِي اللهِ عُنْقَ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى البَاقِي اللهِ عَنْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَنْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَنْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى البَاقِي اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَقِي اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاقِي الْعَلَى الْعَلَىٰ الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى ال

⁽٢) تُنظر المسألة: ارؤرس مسائل القاضي؟: ٢٠١/أ، ارؤوس مسائل العُكبري؟: ٣/ ١٧٥٨، الإنصاف؟: ١٠٣/١٩.



⁽١) غير ظاهرة في الأصل، والمثبت موافق (رؤوس مسائل العُكبري).

(CENTERLY)

وَإِذَا حَلَفَ [لِعَامِلِ] (١) أَلَّا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ يَذْفَعَ (١) إِلَيْهِ كُلَّ دَاعِرِ (٣) [يَعُرِفُهُ] (١) ثُمَّ عُزِلَ ذَلِكَ العَامِلُ، فَخَرَجَ أَوْ عَرَفَ دَاعِرًا، فَلَمْ يُعَرِّفُهُ (٥)؛ فَقِيَاسُ المَذْهَبِ: أَنَّهُ بَحْنَثُ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا دَامَ وَالِيًا (١).

وَإِذَا قَالَ: «إِنْ لَمْ أَقْضِكَ دَرَاهِمَكَ الَّتِي لَكَ عَلَيَّ فَعَبْدِي حُرُّ ا فَبَاعَهُ بِهَا عَبْدُا وَقَبَضَهُ، فَقَدْ قَضَاهُ وَلَمْ يَبَرَ الْإِنَّةُ قَضَاهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ صَالَحَهُ عَلَىٰ الْعَبْدِ، وَلَا يُشْبِهُهُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ عَبْدًا وَهُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الدَّرَاهِم.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ، فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا؛ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَهَبُ لِفُلَادٍ شَيْئًا، فَوَهَبَ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْهُ؛ حَنِث.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ، فَبَاعَ بِشَرْطِ الخِيَارِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ؛ حَنِثَ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ فِي دَارٍ بِعَيْنِهَا، فَاقْتَسَمَاهَا، وَجَعَلَا بَيْنَهُمَا حَاثِطًا، وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِنَفْسِهِ بَابًا، وَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَنْبٍ؛ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا، فَأَكَلَ [مُذَنَّبًا] (٧)؛ حَنِثَ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «كُلُّ ثَوْبِ أَلْبَسُهُ مِنْ غَزُلِكِ فَهُوَ هَدْيٌ * فَاشْتَرَىٰ قُطْنًا فَعَزَلَتْهُ، ثُمَّ نَسَجَهُ (١٠) وَلَبِسَهُ ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُهْدِيّهُ.

 ⁽A) كذا في «الأصل»، ولعل الصواب: نسجته.



⁽١) في «الأصل»: (العامل)، والتصويب من فرؤوس مسائل القاضي والكلوذاني والعُكبري،

⁽٢) كذا في الأصل ، وفي ارزوس مسائل القاضي والكلوذاني والعُكبري : يرفع.

⁽٣) في ارزوس مسائل القاضي ا: ذاعر.

⁽١) في االأصل؛ (فعرفه)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاضي والكلوذاتي والعُكبري،

 ⁽a) كذا في الأصل٤ وفي ارؤوس مسائل العُكبري٤: يرفعه.

⁽٦) تُنظر المسألة: ﴿ رؤوس مسائل الفاضي ١٠٠١ / ب، ﴿ رؤوس مسائل العُكبري ٢٠١ ، ١٧٥٩ ، ١٧٥٩ الأنصاف ٢٠ / ٢٠٠١ .

 ⁽٧) في الأصل : (حديثًا)، والتصويب من ارؤوس مسائل القاضي».

كتاب الأيمان الم

وَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا حَتَّىٰ يُكَلِّمَهُ فُلَانًى، فَتَكَلَّمَا مَعًا؛ حَنِثَ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهِيَ أَمَةٌ: «إِذَا مَاتَ مَوْلَايَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَاتَ مَوْلَاكِ(١)، وَالزَّوْجُ وَارِثُهُ، لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ؛ طُلِّقَتْ ثَلَاثًا.

وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا / حَتَّىٰ قَالَ لَهَا: ﴿إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، إِنْ ١٧٠٪ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، طَالِقٌ» طُلُقَتْ بِاليَمِينِ الأُوَّلَةِ، وَلَمْ تَنْعَقِدِ النَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» طُلُقَتْ بِاليَمِينِ الأُوَّلَةِ، وَلَمْ تَنْعَقِدِ اليَمِينُ الثَّانِيَةُ.

وَإِذَا قَالَ: «مَمَالِيكِي» أَوْ «رَقِيقِي أَحْرَارٌ» دَخَلَ فِي ذَلِكَ عَبِيدُهُ، [وَمُدَبَّرُوهُ، وَمُكَاتَبُوهُ](٢)، وَأُمُّ وَلَدِهِ، وَالشِّقْصُ.

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَكُفُلُ عَنْ فُلانٍ بِمَالٍ، فَتَكَفَّلَ بِوَجْهِهِ؛ حَنِثَ إِنْ لَمْ يَشْرِطِ البَرَاءَةَ مِنَ المَالِ.



⁽٢) في «الأصل»: (مدبريه ومكاتبيه).



⁽١) على الكلمة علامة إلحاق إلى الهامش الأيمن وهو فارغ، وفي العلام الموقعين»: إن مات مولاك وورثنك فأنت طالق. فلعل الساقط: (وورثنك).



ولا تنبير الفترقية الرافقير وأنفق بدأبته

ولا يعتم المعقم بني صبيع له يأكن عطعاه والتدار بأعاله

ورد شاه كند عشرة مساكين، يدفع إلى أنل و حد سهيد ما أيجا أنا أأيمائي فيه رورد شاه عنق رقمة سبيسة كامنة الرأق

> قد دکاره صفتها بي اکتاب عقهاره قرد اطعه حششة، وکت حشسة، الذراة ورد غبرة: صدم ثلاثة الله المتتبعات

وَرِدُ وَخَتْ غَنِي نَمْرُأُهُ صُوَّةً ثَلِاثَةً آيَّامٍ فِي كَفَّارِةً بَيْنِينَ، فَخَصَتْ فِي نَفْضِها

از المشيه الم

والمرتبيع عن الكا

كتاب كفارة اليمين المحمد المحم

أَوْ مَرِضَتْ؛ لَمْ يَبْطُلِ النَّتَابُعُ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ بِالمَالِ وَالصِّيَامِ.

وَإِذَا كَرَّرَ الْيَمِينَ عَلَىٰ شَيْءَ وَاحِدٍ أَوْ عَلَىٰ أَشْيَاءَ، وَحَنِثَ؛ لَزِمَتُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي إِخْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١).

وَالْأُخْرَىٰ: عَلَيْهِ بِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِعْلًا وَاحِدًا أَوْ أَفْعَالًا.

وَأَمَّا كُفَّارَاتُ الإِحْرَامِ:

فَإِنَّهَا تَتَدَاخَلُ إِذاً كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسَيْنِ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٢٠).

وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ: التَّدَاخُلَ.

وَأَمَّا كَفَّارَةُ الوَطْءِ:

فَإِنَّهُ يَتَّدَاخَلُ فِي اليَّوْمِ الْوَاحِدِ.

وَأَمَّا فِي اليَوْمَيْنِ؛ فَقَدُّ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ (٣).

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا(١):

فَقَالَ أَبُو بَكُونِ اللَّوْ وَطِيئَ فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يُكَفِّرُ ؟ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ٩.

وَقَالَ / شَيْخُنّا: ﴿ لَا تَتَدَاخَلُ ال

۱۱۲/ب

⁽٤) يُنظر اختلاف الأصحاب: ﴿ رؤوس مسائل الهاشمي *: ١/ ٢٢٧؛ ﴿ الهداية ﴾ ص ١٦٠، ﴿ المستوعب » : ١/ ٤١٥، وشرح العمدة »: ٣/ ٢٢٩، ﴿ الفروع » : ٥/ ٤٨، ﴿ الإنصاف » : ٧/ ٤٥٨.



 ⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٤٦، ارؤوس مسائل الكلوذاتي» ص ١٤٢٦، ارؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٢/ ب، ارؤوس مسائل العُكبري، ٣/ ١٧٦٨.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٢٤٧.

 ⁽٣) توقف الإمام أحمد رض لف عنه في رواية حرب الكرماني فشرح العمدة. ٣/ ٢٣٩.

は美国民連



وَأُمَّا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ:

فَإِنَّهَا تَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ الطَّهَارُ لِجَمَاعَةِ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَإِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ؛ فَقَالَ أَبُو بَكُرٍ: "فِيهَا رِوَايَتَانِ"(١). وَكَذَلِكَ تَنَخَرَّجُ فِي كَفَّارَةِ إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةً.

وَلُوْ حَلَفَ بِاللَّهِ وَبِالظَّهَارِ وَبِنَحْرِ وَلَدِهِ، وَحَنِثَ؛ لَزِمَهُ كَفَّارَاتُ بِعَدَدِ الأَيْمَانِ رِوَايَةً وَاحِدَةً، فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بِالْحِنْثِ فِي يَمِينِهِ، وَكَفَّارَةُ الطَّهَارِ بِالحِنْثِ فِي الطِّهَارِ، وَأَجْزَأَهُ كَبْشُ بِالْحِنْثِ بِالْيَمِينِ بِنَحْرِ وَلَدِهِ. الظِّهَارِ بِالطِّهَارِ، وَأَجْزَأَهُ كَبْشُ بِالْحِنْثِ بِالْيَمِينِ بِنَحْرِ وَلَدِهِ. الظَّهَارِ بِالحِنْثِ فِي الطِّهَارِ، وَأَجْزَأَهُ كَبْشُ بِالْحِنْثِ بِالْيَمِينِ بِنَحْرِ وَلَدِهِ. وَإِذَا كَانَ مَالُهُ غَائِبًا أَوْ دَيْنًا، فَلَمْ يَجِدْ مَا يُطْعِمُ أَوْ يَكُسُو أَوْ يَعْنِقُ؛ لَمْ يُجْزِهِ الصَّيَامُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّىٰ يَصِلَ إِلَىٰ مَالِهِ ثُمَّ يُكَفِّرُ بِالْمَالِ.

وَالثَّانِي: كَفَّارَةُ الظِّهَارِ:

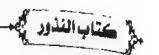
فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجُوزَ لَهُ الإنْتِقَالُ إِلَىٰ الصِّيَامِ؛ لِضَرُورَتِهِ إِلَىٰ الوَطْءِ.

 ⁽١) ذكرها أبو بكر عبد العزيز في كتاب «الشافي»، واختار عدم التداخل في (زاد المسافر»: ٣/ ٣٣٠.
 ويُنظر «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٨٢.







* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَغَافُونَ يَوْمَا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ (١٠.

وَإِذَا أَوْجَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ شَيْتًا مِنَ الطَّاعَاتِ، مِثْلِ الحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَةِ، مُطْلِقًا وَمُقَيِّدًا بِشَرْطٍ، مِثْلُ أَنْ يُعَلِّقَهُ بِشِفَاءِ مَرِيضٍ أَوْ قُدُومٍ عَائِيهِ أَوْ مَلَامَةٍ مَالِهِ؛ فَعَلَيْهِ الوَفَاءُ بِهِ، إِلَّا الصَّدَقَةَ فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلُثُ.

وَإِذَا نَذَرَ صَدَقَةَ قَدْرِ مِنَ المَالِ؛ أَجْزَأَهُ إِخْرَاجُ ثُلُثِهِ.

وَإِذَا حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَىٰ سَبِيلِ اللَّجَجِ وَالغَضَبِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: "إِنْ كَلَّمْتُ فُلَانًا اللَّهِ عِبَّةٍ اللَّهِ عِبَّةٍ اللَّهِ عِبَّةٍ اللَّهُ عِبْدُ رَقَبَةٍ اللَّهُ صَيَامُ شَهْرَيْنِ، كَلَّمْتُ فُلَانًا اللَّهُ عَلَيْهِ حِجَّةٍ اللَّهِ عِبْقُ رَقَبَةٍ اللَّهُ صَيَامُ شَهْرَيْنِ، أَوْ صَيَامُ شَهْرَيْنِ، أَوْ صَدَقَةُ مَالِهِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ا فَهُوَ مُخْيَرٌ بَيْنَ الوَفَاءِ بِذَلِكَ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينِ.

وَنَذُرُ المَعْصِيَةِ يَنْعَقِدُ وَيَكُونُ مُوجَبُهُ كَفَّارَةَ يَمِينِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَشْرَبَ الخَمْرَ» أَوْ "[أَقْتُلَ] (" النَّفْسَ» أَوْ «أَقْطَعَ الطَّرِيقَ» وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ ، لَزِمَهُ ذَبْحُ كَبْشِ فِي إِحْدَى الرِّوَابَتَيْنِ (").

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوحهين»: ٣/ ٧٠، «التمام»: ٢/ ٢٤٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص
 ١٤٣٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٠٣/ ب، «رؤوس مسائل العُكري»: ٣/ ١٧٧٦، «الإنصاف»:
 ٨٦/ ١٧٨.



⁽١) سورة الإنسان: ٧.

⁽٢) في االأصل»: (القتر)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».

一点



وَالأُخْرَىٰ: كَفَّارَةً يَمِينٍ،

وَنَذُرُ المُبَاحِ يَنْعَقِدُ وَيَكُونُ مُخَيَّرًا بَيْنَ الوَفَاءِ بِهِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ، وَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ ١١١/ بَمِينٍ، مِثْلُ أَنْ بَقُولَ: اللّهِ / عَلَيَّ أَنْ أَرْكَبَ دَابَّتِيَ، وَ «أَشْكُنَ دَارِيَ» أَوْ «أَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَإِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ، أَوْ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ، أَوْ نَذَرَ المَشْيَ إِلَيْهِمَا؛ انْعَقَدَ نَذْرُهُ، وَلَزِمَهُ ذَلِكَ،

وَإِذَا قَالَ: «لِلَّهِ عَلَيّ المَشْيُ إِلَىٰ الحَرَمِ» أَوْ "إِلَىٰ المَسْجِدِ الحَرَامِ» أَوْ بُقْعَةٍ مِنَ المَوْضِعِ الحَرَمِ، كَالصَّفَا وَالمَرْوَةِ وَمِنَىٰ وَالمُزْدَلِفَةِ؛ انْعَقَدَ نَذْرُهُ، وَلَزِمَهُ المَشْيُ مِنَ المَوْضِعِ الَّذِي نَذَرَ.

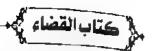
وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَىٰ البَيْتِ أَوْ يَخْرُجَ إِلَيْهِ؛ لَزِمَهُ إِيتَاؤُهُ حَاجًا أَوْ مُعْتَمِرًا، كَمَا لَوْ نَذَرَ المَشْيَ إِلَيْهِ.

وَإِذَا قَالَ: ﴿ لِلَّهِ عَلَيَّ هَدْيٌ » لَزِمَهُ شَاةً. وَإِذَا نَذَرَ صَلَاةً ؛ لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ.

--•• •







* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذَ يَعَكُمَانِ فِي ٱلْحَرَّثِ إِذْنَفَتَتْ فِيهِ غَنَمُ الْفَوْرِ وَكُنَا اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذَ يَعَكُمُ اللَّهُ مَا الْفَوْرِ وَكُنَا اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ إِذَ يَعَكُمُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَعَالَىٰ اللَّهُ مَعَالِكِ ﴾ (١).

* وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمًا شَجَكَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (").

وَلا يَنْبَغِي لِأَحَدِ أَنْ يَطْلُبَ القَضَاءَ.

وَلَا يَتَسَكَّعَ فِيهِ.

وَلَا يَسْتَشْفِعَ بِأَحَدِ فِي طَلَبِ ذَلِكَ.

وَكَّذَلِكَ الْخِلَافَةُ وَالْإِمَارَةُ.

وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ فَهُوَ مُسِيءٌ.

فَإِنِ ابْتُدِئَ بِذَلِكَ وَخُوطِبَ عَلَيْهِ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَصْلُحُ لِذَلِكَ، وَكَانَ لَهُ حُكْمٌ وَوَرَعٌ وَمَعْرِفَةٌ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ؛ جَازَلَهُ الدُّخُولُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ فِي سَعَةٍ مِنْهُ.

وَالأَوْلَىٰ لَهُ تَرْكُهُ.

وَيَجُوزُ لَهُ إِذَا وَلِيَ أَنْ يَلْتَمِسَ الرِّزْقَ لِنَفْسِهِ وَلِخُلَفَائِهِ وَأَعُوانِهِ. وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا وَلِيَ الحُكْمَ أَلَّا يَبِيعَ وَلَا يَشْتَرِيَ بِنَفْسِهِ، وَأَنْ يَتَوَلَّىٰ ذَلِكَ وَكِيلُهُ



⁽١) في «الأصل»: (قنا).

⁽٢) سورة الأنبياء: VA.

⁽٣) سورة االنساء: ٦٥.



وَمِّنْ يَخْذُمُهُ.

وَيَنْبِغِي لَهُ أَلَّا يَفْبَلَ مِنْ أَحَدِ هَدَيْةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَدِيقًا وَكَانَ يُلَاطَفُهُ قَبْلَ وِلَايَتِهِ، أَوْ إِذَا إِ^(١) رَحِم سَخْرَمٍ مِنْهُ، بَعْد أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ خَصْمٌ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الخَصْءَيْنِ فِي لَفَظِهِ وَلَحْظِهِ وَجَلْسَهُمَا مَنْهُ، وَالْا يُقْيِلُ عَلَىٰ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنْ إِقْبَالِهِ عَلَىٰ الآخَرِ.

١١٠/١٠ وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا ؛ جَازً / أَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلامْ.

فَإِذَا جَلَسَاء فَإِنْ شَاءَ بَدَأَ بِالمَسْأَلَةِ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ حتَّىٰ يَبْتَدَىٰ المُدَّعِي مِنْهُمَا فَيَتَكَلَّمُ،

فَإِذَا ادَّعَىٰ دَعُوىٰ صَحِيحَةً اسَأَلَ المُدَّعَىٰ عَلَيْه عَنْ دَعُواهُ.

فَإِنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ؛ ٱلْزَمَهُ إِقْرَارَهُ.

وَإِنْ أَنْكُرَ وَجَحَدًا سَأَلَ المُدَّعِي عَنْ بَيَّنَةٍ إِنْ كَانتْ لَهُ.

فَإِنْ أَحْضَرَ بَيُّنَةً يَجُوزُ سَمَاعُهَا؛ سَمِعَ ذَلِكَ وَحَكُمَ بِهِ.

وَإِنْ عَدِمَ البِّينَةَ وَأَرَادَ اسْتِخْلَافَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ؛ اسْتَخْلَفَهُ لَهُ.

فَإِنَّ حَلَفَ؛ بَرِئَ.

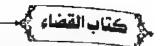
وَإِنْ نَكَلَ عَنِ اليَمينِ؛ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ بَعْدَ أَنْ يَعْرِضَ عَلَيْهِ اليَمِينَ ثَلَاثَ مِرَادٍ، وَيُعْلِمَهُ فِي كُلِّ مَرَّةِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْلِفُ ٱلْزَمَهُ مَا ادُّعِي عَلَيْه بِنُكُولِهِ

وَلَا يُرْدُّ النِّمِينَ عَلَىٰ الْمُدَّعِي.

وَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ جُمْلَةً لَا فِيمَا عَلَم قَبْلَ الوِلَايَةِ وَلَا بَعْدَهَا، وَلَا فِي الأَمْوَالِ وَلَا فِي غَيْرِهَا.



⁽١) في االأصل؛ (دري).





وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِشَيْءٍ مَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَسُوغُ النَّاسُ فِيهِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَسُوغُ الإجْتِهَادِ؛ نُفَّذَ حُكْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ مِنَ اللَّجْتِهَادِ؛ نُفَّذَ حُكْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ مِنَ اللَّجْتِهَادِ؛ نُفَّذَ حُكْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ مِنَ اللَّحْتِهَادِ؛ نُفَّذَ حُكْمُهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ مِنَ اللَّهُ اللَّهُ.

فَإِذًا أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا؛ اتَّخَذَهُ وَرِعًا دَيِّنًا [مُتَعَفِّفًا](١).

وَأَجْلَسَهُ بِالفُرْبِ مِنْهُ ؛ لِيرَاعِيَ أَحْوَالَهُ وَيَعْتَقِدَ مَا يَفْعَلُهُ.

وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَجُلِسُ مَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالِاجْتِهَادِ يُشَاوِرُهُمْ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ فَعَلَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَمَرَ نَبِيَّهُ بِالمُشَاوَرَةِ.

وَإِذَا كَانَ القَاضِي مِنْ أَهْلِ الإجْتِهَادِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَرْكُ رَأْيِهِ لِرَأْيِ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ المَرْأَةُ قَاضِيَةُ بِحَالٍ.

وَلَا يَقْبَلُ فِي التَّرْجَمَةِ، وَالتَّعْدِيلِ، وَالْجَرْحِ، وَالرَّسُولِ أَقَلَّ مِنَ اثْنَيْنِ يَعْرِفَانِ لِسَانَهُ. وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عِنْدَ الحَاكِمِ لَا يَعْرِفُ عَدَالَتَهُمَا فِي البَاطِنِ؛ لَمْ يَحْكُمْ بِشَهَادَتِهِمَا، وَسَأَلَ عَنْ بَاطِنِهِمَا فِي السِّرِّ، [وَيُزَكِّيهِمَا فِي](٢) العَلَانِيَةَ، سَوَاءٌ طَعَنَ الخَصْمُ فِيهِمَا أَوْ لَمْ يَطْعَنْ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: لَا يَسْأَلُ إِذَا عَرَفَ إِسْلَامَهُمُ وَحُرِّيَّتَهُمْ، وَلَمْ يَطْعَنِ الخَصْمُ فِيهِمْ. وَيَقْبَلُ الجَرْحَ المُطْلَقَ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ(1)،

⁽٤) جعلها المؤلف رَجَمَدُاللَدُ على اختلاف وحهين، وإنما خالفه ابنه القاضي في التمام، فجعلها على احتلاف روابتين، وتابعه جمع من الأصحاب منهم أبو محمد في المغني، والسامري في المستوعب، والزركشي في الشرح الخرقي،



 ⁽١) في الأصل : (منعيفا)، و بعلها كما أثبتها إن شاء الله تعالى.

⁽٢) في الأصل؛ (وتزكهم)، والتصويب من لارؤوس مسائل العُكبري،

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٧٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٦٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧٨٩، «الإنصاف»: ٨٨/ ٥٠٠.



1/110

/ وَفِي الآخَرِ: يَسْأَلُ حَتَّىٰ يَذْكُرَ سَبَّيَّهُ.

وَتَعْدِيلُ المَرْأَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

وَإِذَا فَالَ المُزَكِّي: ﴿ هُو عَدْلٌ رِضًا ﴾ قُبِلَ مِنْهُ.

وَإِذَا وَجَدَ القَاضِي فِي دِيوَانِهِ صَحِيفَةً فِيهَا شَهَادَةً شُهُودٍ، وَلَا يَحْفَظُ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِهَا عِنْدَهُ؛ لَمْ يَقْضِ بِهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الشَّاهِدُ خَطَّهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَابَتَيْنِ (۱). وَالأُخْرَىٰ: إِذَا كَانَ فِي [قِمَطْرِهِ] (۱) وَتَحْتَ خَاتَمِهِ؛ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهَا، وَكَذَلِكَ الشَّاهِدُ.

وَإِذَا شَهِدَ [شَاهِدَانِ عَلَىٰ قَضَاءِ] (٣) القَاضِي وَلَا يَذْكُرُهُ؛ قَبِلَ شَهَادَتَهُمَا وَنُفَّذَ القَضَاءُ. عَلَىٰ قِيَاسٍ قَوْلِهِ (١٠).

وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ فِي الكِتَابِ. وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِبَيِّنَهُ شُهِدَتْ عِنْدَهُ، وَيُحْتَاجُ إِلَىٰ إِعَادَةِ البَيِّنَةِ عِنْدَ هَذَا بِالحَقِّ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ ذَلِكَ فِي البُلْدَانِ النَّائِيَةِ. وَإِذَا مَاتَ القَاضِي الكَاتِبُ، أَوْ عُزِلَ قَبْلَ وُصُولِ الكِتَابِ إِلَىٰ الآخرِ فَقَبِلَهُ:

أنظر المسألة: «التمام»: ٦٤٦/، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٦٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٤٠٦/ ٢٠٠. به درؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٧٩٠، دالإنصاف، ٢٨/ ٢٨٦.

⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٥٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٥/أ، «الإنصاف»: ٢٨/ ٢٥٥.

⁽٢) في الأصل؛ (تطره)، من ارؤوس مسائل القاضي، وارؤوس مسائل الكلوذاني،

⁽٣) في «الأصل»: (شاهدين على قضى)، والتصويب من ارؤوس مسائل الكلوذاني، والرؤوس مسائل العُكبري». العُكبري،

⁽t) أي على قياس قوله: افيما إذا وجد القاضي في ديوانه صحيفة.....

فَإِنْ كَانَ بِحُكْمٍ؛ حَكَمَ بِهِ وَأَمْضَاهُ. وَإِنْ كَانَ بِثُبُوتِ حَتُّ عِنْدَهُ؛ حَكَمَ بِهِ.

وَإِذَا مَاتُ القَاضِي المَكْتُوبُ إِلَيْهِ، أَوْ عُزِلَ وَوَلِيَ آخَرُ؛ أَجَازَهُ الثَّانِي. وَيُقْبَلُ كِتَابُ القَاضِي فِي عَبْدٍ مُحَلَّىٰ (١)، مَوْصُوفِ، يُخْتَمُ عُنْقُهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَفِيلٌ أَوْ يُسَلِّمُ إِلَيْهِ، وَيُبْعَثُ بِهِ إِلَىٰ القَاضِي الَّذِي كَتَبَ حَتَّىٰ يَشْهَدُوا عِنْدَهُ عَلَىٰ عَيْنِهِ، ثُمَّ يَكُتُبُ لَهُ كِتَابًا آخَرَ عَلَىٰ ذَلِكَ لِيَبْرِي كَفِيلَهُ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ عَلَىٰ رَجُل حَقًّا عِنْدَ الحَاكِم، وَاسْتَعْدَىٰ عَلَيْهِ وَسَأَلَهُ إِحْضَارَهُ، وَكَانَ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةً؛ فَإِنَّهُ يُعَدِّيهِ وَيُحَلِّفُهُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايتَيْن (").

وَالأَخْرَىٰ: لَا يُعَدِّى عَلَيْهِ، وَلَا يَسْتَحْلفُهُ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ حَقًّا عَلَىٰ غَاتِبٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِ الغَائِبِ مَنْ يَنْظُرُ بَيْنَهُمَا، وَتَحَقَّقَ الحَاكِمُ صِحَّةَ دَعْوَاهُ؛ اسْتَحْضَرَهُ، سَوَاءٌ قَرْبَتِ المَسَافَةُ أَوْ بَعُدَتْ.

وَإِذَا قَالَ المُدَّعِي: «لِي بَيِّنَةٌ أُقِيمُهَا» أُخُرَتِ الخُصُومَةُ إِلَىٰ أَنْ يُقِيمَهَا، وَلَيْسَ لَهُ مُلَازَمَةُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ.

وَيَجُوزُ القَضَاءُ عَلَىٰ الغَاتِبِ إِذَا أَقَامَ المُدَّعِي البِّيُّنَهُ بِالحَقِّ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي الْبَلَدِ مُمْتَنِعًا مِنْ خُضُورِ مَجْلِسِ الْحَاكِم فِي إحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْن^(٣).

وَالأَخْوَىٰ: لَا يَجُوزُ.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٨٥، «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ١٤٥١، «رؤوس مسائل الماضي»: ٢٠٧/ أ، درؤوس مسائل العُكبري، ٣/ ١٨٠٧ «الإنصاف»: ٢٨/ ٢٢٥.



⁽١) كذا في «الأصل» مهملة، أي محلى بالصفات المطبوبة، والله أعلم.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٨٣، ارؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٦/ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٠٥ «الإنصاف»: ٢٨/ ٣٨٩.

學問題制



١١٠/ب ﴿ وَإِذَا قَالَ القَاضِي فِي حَالِ وِلاَيَتِهِ: "قَدْ قَضَيْتُ عَلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ بِحَدَّ» أَوْ "حَقِّ مِنْ حُقُوقِ الأَمْوَالِ" قُبِلَ مِنْهُ، وَاسْتُوفِيَ الحَقُّ.

وَإِنْ قَالَ بَغْدَ عَزْلِهِ: «قَدْ قَضَيْتُ عَلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ فِي حَالِ وِلَايَتِي بِحَدًّ» أَوْ «بِحَقِّ مِنْ حُقُوقِ الأَمْوَالِ» قُبِلَ مِنْهُ أَيْضًا.

وَإِذَا تَحَاكَمَ نَفْسَانِ إِلَىٰ رَجُل مِنَ الرَّعِيَّةِ وَرَضِيَا بِهِ حَكَمًّا عَلَيْهِمَا، وَمَأَلا اللهُ أَنْ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ مِمَّنْ يَصْلُحُ أَنْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ القَضَاءُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ مِمَّنْ يَصْلُحُ أَنْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ القَضَاءُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالإَجْتِهَادِ، فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا النَّكَامُ أَنْ يُلْكَمُ وَلا يُعْتَبُرُ رِضَاهُمَا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُنَقَّلُهُ وَالإَجْتِهَادِ، فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا النَّكَامُ وَالقَذْفُ وَاللَّعَانُ وَالقِصَاصُ [فَلا](١). حُكْمُهُ عَلَيْهِمَا فِي الأَمْوَالِ، فَأَمَّا النَّكَامُ وَالقَذْفُ وَاللَّعَانُ وَالقِصَاصُ [فَلا](١).

حُكُمُ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ، فَإِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ [شَاهِدَيْ زُورٍ](" بِحَقُّ؛ لَمْ يُنَفَّذْ حُكْمُهُ فِي البَاطِنِ، وَلَمْ يَحِلَّ لِلْمَحْكُومِ لَهُ ذَلِكَ.

[إِذَا قَضَىٰ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ، ثُمَّ بَانَ لَهُ] (٣) أَنَّهُ أَخُطأَ، أَوْ بَانَ لَهُ أَنَّ حَاكِمًا كَانَ قَبْلَهُ [قَدْ أَخْطأً فِيمَا حَكَمَ بِهِ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الإجْتِهَادُ، وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الفُقَهَاءِ؛ لَمْ يَنْقُضْ مَا تَقَدَّمَ بِهِ مِنْ حُكْمِهِ وَحُكْم خَيْرِهِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ] (١٠).

وَلَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يُلَقِّنَ الشَّاهِدَ، وَلَكِنَّهُ يَسْمَعُ مِنْهُ مَا يَشْهَدُ بِهِ. وَكَذَلِكَ لَا يُلَقِّنُ المُدَّعِى الدَّعْوَىٰ.

وَلَا يُكْرَهُ القَضَاءُ فِي المَسَاجِدِ.

-•••••

⁽٤) سقطت من «الأصل» استدركتها من «رؤوس مسائل العُكبري».



⁽١) في «الأصل»: (فإن).

⁽٢) في «الأصلة: (شاهلين دون)، والتصويب من ارؤوس مسائل العُكبري».

 ⁽٣) سقطت من «الأصل»، استلركتها من «رؤوس مسائل العُكبري».

كتاب القسمة إ



القِسْمَةِ عِيْمَابُ القِسْمَةِ عِيْمَانُ القِسْمِةِ عِيْمَانُ القِسْمِةِ عِيْمَانُ القِسْمِةِ عِيْمَانُ القِسْمِةِ عِيْمَانُ القِسْمِةِ عِيْمَانُ الْعِلْمُ الْعِيْمِ الْعِلْمُ الْعِيْمِ الْعِي

 « قَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْبَرَ عَلَىٰ ثَمَالِيَةَ عَشَرَ سَهُمًا (١٠).
 وَرُوِيَ: عَلَىٰ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ سَهُمًا (١٠).

* وَقَسَّمَ غَنَائِمَ بَدْرِ بِشِعْبِ مِنْ شِعَابِ الصَّفَيْرَاءِ (١)(١).

وَاخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ فِي مَوَارِيثَ دَرَسَتْ، فَقَالَ:
 وَاقْتَسِمَا وَاسْتَهمَا وَلْيُحْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ»(٠).

وَالقِسْمَةُ [إِفْرَازُ] (١) حَقَّ، وَلَيْسَتْ بِبَيْع (٧).

• وَيُفِيدُ هَذَا: جَوَازَ قِسْمَةِ الثَّمَارِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الرِّبَا بِخَرَصٍ (^^). وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَىٰ ذَلِكَ (^).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٥٤٧٠، وأبو داود في «السئن» رقم: ٣٠١٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٦٤١٧، وأبو داود في «السنن» رقم: ٣٠١٢.

(۲) في «المصادر»: الصفراء.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى) رقم: ١٧٩٨٣.

(ه) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: ٢٦٧١٧، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: ٢٦٤٣٨.

(٦) في «الأصل»: (إقرار).

(٧) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٢٤٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٦٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٥/ ٢٠٠.
 القاضي»: ٢٠٥/ ب، «رؤوس مسائل العُكيري»: ٣/ ١٧٩٧، «الإنصاف»: ٢٩/ ٢٧٠.

(A) يُنظر مزيد من الفوائد في «الإنصاف»: ٢٩/ ٧٨-

(١) في رواية أبي بكر الأثرم، ذكرها القضي في "التعليقة": ٣/ ٢٤٩.



(京道)泉州

وَرَأَيْتُ فِي «تَعَالِيقِ أَبِي حَفْصِ العُكُبُرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّةَ، مَنْعَ القِسمةِ لِذَلِكَ (١). القِسْمَةِ لِذَلِكَ (١).

وَإِنْ كَانَ مِمًّا لَا يَحْتَمِلُ القِسْمَةَ مِثْلَ الحَمَّامِ وَالرَّحَىٰ وَالعَبْدِ وَالسَّيْفِ وَالحَانُوتِ الصَّغِيرِ ﴾ لَمْ يُقَسِّمْهُ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَحْتَمِّلُ القِسْمَةَ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا قُسِّمَ انْتَفَعَ أَحَدُهُمَا بِنَصِيبِهِ وَالآخَرُ لَا يَنْتَفِعُ لِضَعْفِ سَهْمِهِ ؟ لَمْ يُقَسِّمُهُ بَيْنَهُمَا ، وَيُبَاعُ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ ، سَوَاءٌ كَانَ الطَّالِبُ لِلْقَسْمِ يَنْتَفِعُ بِسَهْمِهِ أَوْ يَسْتَضِرُّ .

وَإِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ القِسْمَةَ، وَأَبَىٰ الآخَرُونَ، وَالشَّيْءُ مِمَّا يَحْتَمِلُ القِسْمَةَ؛ فَإِنَّ القَاضِيَ يَأْمُرُ بِالقِسْمَةِ، وَتَكُونُ أُجْرَةُ القَاسِمِ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا مَنْ أَرَادَهَا وَمَنْ لَمْ يُرِدْهَا.

وَأُجْرَةُ القّاسِمِ عَلَىٰ قَدْرِ الأَنْصِبَاءِ لَا عَلَىٰ عَلَدِ الرُّؤُوس.

وَإِذَا شَهِدَ [قَالْسِمَا] (٢) القَاضِي عَلَىٰ قِسْمَةٍ قَسَمَاهَا بِأَمْرِهِ، أَنَّ فُلاَنًا اسْتَوْفَىٰ نَصِيبَهُ؛ جَازَتْ [شَهَادَتُهُمَا] (٣) إِذَا كَانَتِ القِسْمَةُ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِأُجْرَةٍ؛ لَمْ

⁽١) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاختيارات الفقهية ص ١٥٠٧ فقال: قال القاضي: رأيت في «تعليق أبي حفص العكبري عن أبي عبد الله ابن بطقة: في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ، مثل الحصرم، فأرادوا قسمتها، فقال: لا تجوز قسمتها وفيها غلة لم تبلغ؛ لأن القسمة لا تجوز إلا بالقيمة، القسمة كالبيع، فكما لا يجوز بيعه، كذلك لا تجوز قسمته.

⁽٢) في «الأصل»: (قاسم)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».

 ⁽٣) في «الأصل»: (شهادته)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».

مر كتاب القسمة



تَجُزُ [شَهَادَتُهُمَا](١).

وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَاخْتَصَمَا فِي [مَنَافِعِهَا](١)؛ لَمْ يُجْبَرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَىٰ المُهَايَأَةِ، وَيُؤَجِّرُهَا الحَاكِمُ عَلَيْهِمَا.

وَإِذَا كَانَتْ دُورٌ بَيْنَ قَوْمٍ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَجْمَعَ نَصِيبَهُ مِنْهَا فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، وَأَبَىٰ الآخَرُونَ قَالَ: فَالقَاضِي يُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ كُلَّ [وَاحِدَةٍ](٣) عَلَىٰ حِدَةٍ إِذَا كَانَتْ تَحْتَمِلُ القَسْمَ.

وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا دَارٌ أَقْسَمَاهَا(١) عَلَىٰ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَذْرُعًا مُسَمَّاةً، وَهُمَا يَعْلَمَانِ مَبْلَغَ ذُرْعَانِ الدَّارِ؛ فَالقِسْمَةُ جَائِزَةٌ.

وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ نِصْفَيْنِ، فَأَقْسَمَاهَا ﴿ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا النَّلُثَ مِنْ مُقَدَّمِهَا وَقِيمَتُهُ سِتُمِانَةٍ وَأَخَذَ الآخَرُ الثَّلُثَيْنِ مِنْ مُوَخِّرِهَا وَقِيمَتُهُ سِتُمِانَةٍ [ثُمَّ] (') مُقَدَّمِهَا وَقِيمَتُهُ سِتُمِانَةٍ [ثُمَّ] (') الشَّحَقَّ نِصْفَ مَا فِي يَدَيْ صَاحِبِ المُقَدَّمِ ؛ فَالقِسْمَةُ مَفْسُوخَةٌ ، وَمَا فِي أَيْدِيهِمَا فَهُو يَئِنَهُمَا نِصْفَانِ.

وَإِذَا قَسَّمَ رَجُلَانِ دَارَيْنِ، وَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَارًا، وَبَنَىٰ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ السُتُحِقَّتِ الدَّارُ فِي يَدَيْهِ، وَنُقِضَ بِنَاوُهُ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَىٰ شَرِيكِهِ بِنِصْفِ البِنَاءِ. وَالسُّفُلُ الَّذِي لَا عُلُوَّ لَهُ؛ بُقَسَّمُ ذَلِكَ [عَلَىٰ](٢) قِيمَةِ وَالعُلُوُ الَّذِي لَا عُلُوَ لَهُ؛ بُقَسَّمُ ذَلِكَ [عَلَىٰ](٢) قِيمَةِ

⁽١) في الأصل؛ (شهادته). والتصويب من الرؤوس مسائل العُكبري،

 ⁽٢) في «الأصل»: (منافعهما)، والتصويب من قرؤوس مسائل العُكبري».

⁽٣) في الأصل ا: (واحد).

⁽¹⁾ كذا في «الأصل» و«المغني»، وفي «رؤوس مسائل العكبري»: اقتسماها.

 ⁽٥) كذا في الأصل الدوق (رؤوس مسائل العكبري): ماتسماها.

⁽٩) منقطت من ١٤ أصل ، استدر كتها من ارؤوس مسائل المكبري،

 ⁽٧) منقطت من االأصل؛ استدركتها من اوزوس مسائل المكبري؛

人 院副皇前 >



العُلُوِّ وَقِيمَةِ الشَّفُلِ، وَلَا يُختَسَبُ فِي القِسْمَةِ ذِرَاعٌ مِنَ السُّفُلِ بِذِرَاعَيْنِ مِنَ العُلُوُ. وَالعُلُوُ. وَلَا يُختَسَبُ فِي القِسْمَةِ ذِرَاعٌ مِنَ السُّفُلِ بِذِرَاعَيْنِ مِنَ العُلُوُ. وَاللَّهُمَا، وَإِذَا كَانَ رَقِيقٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا/ القِسْمَةَ وَأَبَىٰ الآخَوُ؛ قُسِّمَ بَيْنَهُمَا، كَمَا يُقَسَّمُ سَائِرُ الْحَيَوَانِ.

وَإِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ عَقَارًا، فَطَالَبَ الْوَرَثَةُ بِالقِسْمَةِ، وَسَأَلُوا الْحَاكِمَ ذَلِكَ، وَأَقَرُّوا عِنْدَهُ أَنَّهُ مِيرَاتٌ لَهُمْ عَنْ أَبِيهِمْ؛ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ، وَقُضِيَ عَلَيْهِمْ بِإِقْرَارِهِمْ عَنْ أَبِيهِمْ؛ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ، وَقُضِيَ عَلَيْهِمْ بِإِقْرَارِهِمْ عَنْ أَبِيهِمْ؛ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ بِإِقْرَارِهِمْ، كَمَا لَوْ كَانَ العَقَارُ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ، وَيُشْهِدُ الشَّهُودَ [إِنَّمَا] (ا) قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ بِإِقْرَارِهِمْ، كَمَا لَوْ كَانَ العَقَارُ الْعَقَارُ [بِأَيْدِيهِمْ] (۱).

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ القِسْمَةِ بَيْنَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا البَيِّنَةَ عَلَىٰ الوَفَاةِ، وَلَا عَلَىٰ عَدَدِ الوَرَثَةِ، وَلَا عَلَىٰ عَلَىٰ عَدَدِ الوَرَثَةِ، وَلَا عَلَىٰ أَنْ مَاتَ وَجَعَلَهَا مِيرَاثًا بَيْنَهُمْ.

وَتَجُوزُ قِسْمَةُ الأَبِ [وَوَصِيِّهِ](٢) فِي مَالِ الصَّغِيرِ مَعَ شَرِيكِهِ.

وَإِذَا أَقْسَمَا (٤) وَارَا، وَجُعِلَ (٥) الطَّرِيقُ فِي نَصِيبٍ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ لِنَصِيبِ الآخَرِ مَنْفَذٌ إِلَىٰ الطَّرِيقِ؛ صَحَّتِ القِسْمَةُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ.

وَكَذَٰلِكَ الحُّكُمُ فِي المِيرَاثِ(٦).

--(0) (0)--



⁽١) في الأصلة: (أن لهما).

⁽٢) ليست في الأصل.

⁽٣) ني االأصل): (ورصيته).

⁽٤) كذا في الأصل؛ وفي الهداية؛ اقتسما.

⁽٥) ولعل الأنسب والأكثر استعمالًا: (وحصل).

⁽٦) مهملة في الأصل.



* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأُمْرَأَكَ إِنَّا لَهُمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأُمْرَأَكَ إِن مِمْن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ (١).

وَيُقْبَلُ فِي الأَمْوَالِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ، وَرَجُلٍ مَعَ يَمِينِ المُدَّعِي. وَلَا يَثْبُتُ المَالُ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ وَيَمِينِ.

وَيَثْبُتُ الْعِثْقُ بِشَاهِدٍ وَيَهِينٍ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٢٠).

وَإِذَا خُكِمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُعَنِ الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّهُ يَغْرَمُ جَمِيعَ المَالِ. وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّنَىٰ إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ.

وَكَذَلِكَ اللَّوَاطُ.

وَلَا يُقْبَلُ فِي الْقَتْلِ وَحَدَّ الْقَذْفِ وَالشُّرْبِ وَالسَّرِقَةِ وَالنَّكَاحِ إِلَّا رَجُلَيْنِ-وَيُقْبَلُ فِي الْوِلَادَةِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَدْلَةٍ.

وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا لَا يَطَلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ، كَالرَّضَاعِ وَالعُيُوبِ تَحْتَ الثَّيَابِ. وَيُقْبَلُ فِي رُوْيَةِ هِلالِ رَمَضَانَ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَذْلٍ، سَوَاءٌ كَانَ فِي السَّمَاءِ مَانِعٌ أَوْ لَمْ يَكُنُ.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروابتين والوجهين»: ٣/ ٨٧، «رؤوس مسائل الكلوذاني»: ١٥٣٥، «رؤوس مسائل العكبري»: ٣/ ١٨٣٤، «الإنصاف»: ٣٠/ ١١٣.



⁽١) سورة البقرة: ٦٨٦.

(に記事)

وَ لَا يُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَوَّالٍ وَذِي الحِجَّةِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ. وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ المَحْدُودِ فِي القَذُفِ إِذَا تَابَ.

وَصِفَةُ التَّوْبَةِ: أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ، فَيَقُولُ: «كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ».

١١٧/أ وَلا يُخْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ أَنْ يَقُولَ: / «القَذْفُ حَرَامٌ بَاطِلٌ، وَلا أَعُودُ إِلَىٰ مَا تُلْتُ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الأَعْمَىٰ فِيمَا طَرِيقُهُ الصَّوْتُ، كَالنَّسَبِ وَالمَوْتِ وَالمِلْكِ المُطْلَقِ وَالوَقْفِ وَالعِثْقِ وَالوَلاءِ، وَسَائِرِ العُقُودِ، كَالنَّكَاحِ وَالبَيْعِ وَالصَّلْحِ وَالإَجَارَةِ وَالإِقْرَارِ.

فَإِنْ تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ عَلَىٰ الأَفْعَالِ وَهُو بَصِيرٌ، ثُمَّ أَذَّاهَا وَهُو أَعْمَىٰ؛ جَازَ. وَإِذَا تَحَمَّلَ الأَخْرَسُ الشَّهَادَةَ بِالإِيمَاءِ وَالإِشَارَةِ، وَأَدَّاهَا عَلَىٰ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لَمْ سَحَّ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ العَبِيدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، سِوَىٰ الحُدُودِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ القِصَاصِ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصِّبْيَانِ فِي الجِرَاحِ وَلَا فِي غَيْرِهَا فِي إِحْدَىٰ الرُّوَايَاتِ (١٠). وَالثَّانِيَةُ: تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الجُمْلَةِ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا.

وَالنَّالِثَةُ: تُقْبَلُ فِي الجِرَاحِ، وَالقَتْلِ إِذَا جَاوُّوا مُجْتَمِعِينَ عَلَىٰ الحَالَةِ الَّتِي تَجَارَحُوا عَلَيْهَا، أَوْ يُشْهِدُ عَلَىٰ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا، وَلَا يُلْتَغَتُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَىٰ رُجُوعِهِمْ، فَأَمَّا إِنْ تَفَرَّقُوا، ثُمَّ شَهِدُوا بِهَا؛ لَمْ تُقْبَلْ. وَلَا يَتَيْنِ (''. وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضِهِمْ عَلَىٰ بَعْضِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوايَتَيْنِ (''.

⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهينة: ٣/ ٩٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٢١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٨/ ب، «رؤوس مسائل المُكبري»: ٣/ ١٨٢٨، «الإنصاف»: ٢٩/ ٣٢٠.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٩٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٢٨، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٩/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٣٠، «الإنصاف»: ٢٩/ ٣٢٨.



وَالأُخْرَىٰ: نَجُوزُ.

وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ فِي الوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنَ المُسْلِمِينَ مَنْ يَشْهَدُ، وَيَحْلِفَانِ إِذَا شَهِدَا بِاللَّهِ مَا خَانَا وَلَا كَتَمَا وَلَا غَيَّرًا، [وَإِنَّهَا لَوَصِيَّةً]() الرَّجُل.

وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالمِلْكِ المُطَّلَقِ مِنْ جِهَةِ الإسْتِفَاضَةِ.

وَكَذَلِكَ الوَقْفُ، وَالنِّكَاحُ، وَالعِثْقُ، وَالوَلاءُ، وَالنَّسَبُ، وَالمَوْتُ.

وَإِذَا رَأَىٰ الشَّاهِدُ رَجُلًا يَتَصَرَّفُ فِي دَارِهِ مُدَّةً تَصَرُّفَ المُلَّاكِ بِالإِجَارَةِ وَالإِعَارَةِ وَالنَّقْضِ وَالبِنَاءِ، مِنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ؛ جَازَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالمِلْكِ المُطْلَقِ لِأَجْلِ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ العَدُوِّ عَلَىٰ عَدُوِّهِ.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الوَالِدِ لِوَلَدِهِ، وَلَا الوَلَدِ لِوَالِدِهِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَاتِ(١٠).

وَالثَّانِيَةُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ الإبْنِ لِأَبِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الأَبِ لِابْنِهِ.

والتَّالِثَةُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِيمَا لَمْ يَجُرَّ نَفْعًا إِلَيْهِ فِي وَالثَّالِثَةُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِيمَا لَمْ يَجُرَّ نَفْعًا إِلَيْهِ فِي الغَالِبِ، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ لَا يَسْتَفِيدُ بِهَذَا نَفْعًا الغَالِبِ، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِحَقَّ، / وَمِثْلُهُ فِي الظَّاهِرِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ ١١٧/ب لِنَفْسِهِ، أَوْ يَشْهَدَ لَهُ بِحَقَّ، / وَمِثْلُهُ فِي الظَّاهِرِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ ١١٧/ب فَيْنَا بَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا غَنِيًّا عَنْ صَاحِبِهِ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الأَخِ، وَالصَّدِيقِ المُلَاطِفِ. وَلاَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْأَخَرِ.

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٣/ ٩٥، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٢٤، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٩/ ٢٩.
 مسائل القاضي»: ٢٠٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٣٧، «الإنصاف»: ٢٩/ ٢٩٣.



⁽١) في «الأصل»: (أوليها الوصية)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري» و «المستوعب».

وَمَنْ حُكِمَ بِفِسْقِهِ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، كَالْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَسُبُّونَ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ، وَالرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَسُبُّونَ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ، وَالرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ؟ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَمَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ مُعْتَقِدًا إِبَاحَتَهُ ؛ لَزِمَهُ الحَدُّ، وَلَا تَسْقُطُ شَهَادَتُهُ (١). نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (١).

وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَئْجِ، وَسَمِعَ الغِنَاءَ بِغَيْرِ آلَةٍ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: «مَنِ اسْتَطَاعَ الحَجَّ فَلَمْ يَحُجَّ فَهُوَ فَاسِقُّ»(٣).

قَالَ أَبُو إِسْحَاقً: قُلْتُ لِلشَّيْخِ ـ يَعْنِي أَبَا بَكْرِ عَبْدَ الْعَزِيزِ ـ : فَقَدْ صَارَ بِفِسْقِ (١) المُتَأَوِّلِينَ؟ فَقَالَ: «عِنْدَنَا فَاسِقٌ» (٥).

وَيَجِبُ أَنْ نَحْمِلَ هَذَا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ عَلَىٰ مَنْ أَخَرَ الحَجَّ مُعْتَقِدًا لِتَحْرِيمِ التَّخِرِيمِ التَّا خِيرِ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُعْتَقِدًا إِبَاحَتَهُ؛ فَلَا [يَفْسُقَ، كَمَا لَمْ](١) يَفْسُقْ شَارِبُ التَّبِيذِ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِح (١).

وَتُقْبَلُ شَهَادَةً وَلَدِ الزِّنَىٰ فِي سَّائِدِ الأَشْيَاءِ.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ البَدَوِيِّ عَلَىٰ القَرَوِيِّ.

⁽٧) "مسائل صالح" رقم: ١٢٦٧.



⁽١) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٢٦٦، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٢٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٠٩/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٤١، «الإنصاف»: ٢٩/ ٣٤٧.

⁽٢) في رواية صالح.

⁽٣) لم أجد هذه الرواية في المطبوع من «مسائل عبد النه».

⁽٤) كذا في «الأصل»، وجاءت مهملة في «حاشية الرعاية»، لعلها تكون: (يُفسُّق).

⁽٥) ذكرها صاحب احاشية الرعاية»: ٢/ ٣٩٣.

⁽٦) في «الأصل»: (يتبين كما لو)، والتصويب من فحاشية الرعاية» و «المستوعب».

الشهادات الم

وَإِذَا شَهِدَ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ بِحَقَّ، فَلَمْ يَسْمَعِ الحَاكِمُ ذَلِكَ، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعُتِنَ العَبْدُ وَأَسْلَمَ الكَافِرُ، فَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ؛ قُبلَتْ.

وَلَوْ شَهِدَ الفَاسِقُ بِحَقَّ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ صَلَحَتْ حَالَتُهُ، فَأَعَادَ الشَّهَادَةَ؟ لَمْ تُقْبَلْ.

وَلا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَىٰ الشَّهَادَةِ فِي كُلِّ حَدِّ لِلَّهِ تَعَالَىٰ، كَالزِّنَىٰ وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الخَمْرِ.

وَتُقْبَلُ فِي [حُقُوقِ](١) الآدَمِيِّينَ المُتَعَلِّقَةِ بِالمَالِ.

فَأَمَّا القِصَاصُ وَحَدُّ القَذْفِ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْن ("):

إِحْدَاهُمَا: تُقْبَلُ أَيْضًا.

وَالثَّانِيَةُ: لَا تُقْبَلُ.

وَكَذَلِكَ الحُكْمُ فِي كِتَابِ القَاضِي إِلَىٰ القَاضِي.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةً رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَىٰ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَلَا يَكُونُ شُهُودُ الفَرْعِ إِلَّا رِجَالًا فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَّتَيْنِ (٣٠).

وَالأُخْرَىٰ: تُقْبَلُ.

وَكَذَلِكَ الخِلَافُ فِي شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَلَىٰ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأْتَيْنِ هَلْ تَجُوزُ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (''):

^(؛) تُنظر المسألة: ﴿رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص ١٥٤٠، ﴿رؤوس مسائل القاضيُّ؛ ٢١٠/ أ،=



⁽١) في الأصلة: (حق).

 ⁽٦) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٠٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٣٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٤٦، «الإنصاف»: ٣٠/ ٢٤.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «التمام»: ٣/ ٢٦٤، «رؤوس مسائل الكلوداني» ص ١٥٣٩، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٤٧، «الإنصاف»: ٣٠/ ٣٠.

إِخْدًاهُمَا: لَا تُقْبَلُ،

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَرْبِ (١٠): الا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلِ / عَلَىٰ شَهَادَةِ الْمَرَأَةِ ١٥٠٠. وَالنَّانِيَةُ: تُقْبَلُ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: اتَقْبَلُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَىٰ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ ٥٠. وَإِذَا شَهِدَ عَلَىٰ شَهَادَةِ شَاهِدِ مِنْ شُهُودِ الأَصْلِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ مِنْ شُهُودِ الفَرْعِ؛ .

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَىٰ شَهَادَةِ حَاضِرٍ فِي المِصْرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا غَيْبَةً يُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ.

وَإِذَا رَجَعَ شَاهِدُ الفَرْعِ؛ وَجَبَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا.

وَلَوْ رَجَعَ شَاهِدُ الأَصْل؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا ضَمَّانٌ.

وَإِذَا أَتْلَفَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ ثَوْبًا، وَاخْتَلَفَا فِي قِيمَتِهِ، فَشَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّ قِيمَتَهُ ثَمَانِيَةٌ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّ قِيمَتَهُ عَشَرَةٌ؛ لَزِمَهُ الأَقَلُ.

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَالٍ، فَحَكَمَ الحَاكِمُ بِشَهَادَتِهِمَا، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضَمِنَا. وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالطَّلَاقِ، فَحَكَمَ الحَاكِمُ بِشَهَادَتِهِمَا، ثُمَّ رَجَعَا: وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالطَّلَاقِ، فَحَكَمَ الحَاكِمُ بِشَهَادَتِهِمَا، ثُمَّ رَجَعَا: فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ ضَمِنَا لِلزَّوْجِ نِصْفَ المُسَمَّىٰ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ؛ فَم يَضْمَنَا شَيْتًا.

⁽٣) ذكرها عنه أبو محمد ابن قدامة في «المغني»: ١٤/ ٢٠٥.



⁼ الرؤوس مسائل المُكبري»: ٣/ ١٨٤٨، قالإنصاف: ١٠٠ / ٩٠.

 ⁽١) هو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي، أبو محمد حرب الكرماني، توفي سنة ٢٨٠ هـ. تُنظر ترجمته: اطبقات الحنابلة ٢: ١/ ٣٨٨.

⁽٢) أخرجها عنه غلام الحلال في ازاد المسافر) رقم: ٣٣٢٣.

رَإِذَا شَهِدُوا عَلَىٰ رَجُلِ بِحَقَّ، فَأَقَامَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ بَيْنَةَ أَنَهُمْ فُسَّاقٌ؛ قبِل بَيْنة المَشْهُودِ عَلَىٰ الجَرْحِ إِذَا بَيْنُوهُ لِلْحَاكِمِ.

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عِنْدَ الحَاكِمِ، فَحَكَمَ بِشَهَادَتِهِمَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا كَانَا فَاسِقَيْنِ ؟ نَقْضَ [حُكْمَهُ، بِنَامً] (١) عَلَىٰ المَسْأَلَةِ الَّنِي قَبْلَهَا، وَأَنَّهُ تُسْمَعُ البَيْنَةُ عَلَىٰ الجَرْحِ. وَشَاهِدُ الزُّودِ يُعَزَّرُ ، وَيُوقَفُ بِهِ فِي قَوْمِهِ، فَيُقَالُ: ﴿إِنَّا وَجَدُنَا هَذَا شَاهِدَ زُودٍ فَاجْتَنِبُوهُ ٩.

وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ بِالقَوْلِ، وَاخْتَلَفَا فِي الوَقْتِ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُ أَمْسِ، وَشَهِدَ الآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ أَمْسِ، وَشَهِدَ الآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ اليَوْمَ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّهُ أَفَرَ بِأَلْفِ دِرْهَمِ لِفُلَانِ أَمْسِ، وَشَهِدَ الآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَ لَهُ اليَوْمَ؛ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا.

وَلا يُسْتَحْلَفُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ إِذَا ذَكَرَ المُدَّعِي أَنَّ لَهُ بَيِّنَةً حَاضِرَةً.

فَإِنْ حَلَفَ؛ لَمْ يَبَرّ.

وَلَّا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِلَفْظِ الشَّاهِدِ، فَيَقُولُ: «أَشْهَدُ بِكَذَا».

وَإِنْ قَالَ: «أَعْلَمُ» وَ«أُحِقُّ» وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ؛ لَمْ تُقْبَلْ.

وَإِذَا سَمِعَ إِقْرَارَ المُقَرِّرِ، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ؛ جَازَ لَهُ أَنْ يُشْهِدَ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ، بَلْ يَجِبُ / عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ سَمِعَ حُكْمَ الحَاكِمِ، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَىٰ حُكْمِهِ، جَازَ لَهُ أَنْ يُشْهِدَ.

وَإِذَا سَمِعَ رَجُلًا يَشْهَدُ عَلَىٰ شَهَادَتِهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَىٰ شَهَادَتِهِ حَتَّىٰ يَقُولَ لَهُ: «اشْهَدْ عَلَىٰ شَهَادَتِي» لِأَنَّ الإِقْرَارَ ثَابِتُ الحُكْمِ بِنَفْسِهِ.



⁽١) في «الأصل»: (حكمهما)،



وَكَذَلِكَ حُكُمُ الحَاكِمِ بِنَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ جَازَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَىٰ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدُ

وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا يَشُبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ حَتَّىٰ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَعْنَىٰ آخَرُ^(۱)، وَهُوَ حُكْمُ الصَّاكِمِ، فَاعْتُبِرَ انْضِمَامُ مَعْنَىٰ آخَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ التَّحْمِيلُ؛ وَلِأَنَّ شُهُودَ الفَرْعِ مَنُوبُونَ عَنْ شُهُودِ الأَصْلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمُ اسْتِنَابَةٌ، كَالوَكِيلِ مَعَ المُوَكِيلِ مَعَ المُوكِيلِ.

-∞@ **⊚**∞-

⁽١) كذا في «الأصل»، وفي «المستوعب»: لا يثبت حكمها بنفسها حتى ينضم إليها معنى آخر.





الدَّعْوَى وَالبَيِّنَاتِ الدَّعْوَى وَالبَيِّنَاتِ

* قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، (١٠).

فَالمُدَّعِي الَّذِي يَدَّعِي دَيْنًا فِي ذِمَّةِ غَيْرِهِ، أَوْ عَيْنًا فِي يَدَيْهِ؛ فَعَلَيْهِ إِقَامَةُ البَيِّنَةِ. وَإِذَا جَحَدَهُ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَدِمَ البَيِّنَةَ وَالْتَمَسَ يَمِينَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ؛ اسْتُحْلِفَ لَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَالمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ = الظَّاهِرُ، وَهُو بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، وَأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي فِي يَدِهِ هُوَ لَهُ دُونَ المُدَّعِي، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ.

وَمَنِ ادَّعَىٰ دَارًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ، وَأَقَامَ البَيْنَةَ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَأَقَامَ صَاحِبُ الْبَدِ البَيِّنَةَ أَنَّهَا لَهُ؛ قُضِيَ لِلْخَارِجِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ بَيِّنَةِ صَاحِبِ الْبَدِ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَاتِ(''. وَالنَّانِيَّةُ: بَيِّنَةُ صَاحِب الْبَدِ أَوْلَىٰ.

وَالنَّالِثَةُ: تُقْبَلُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ اليَّدِ فِي النَّتَاجِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا لَا يَكُونُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَيَكُونُ أَوْلَىٰ مِنَ الأُخْرَىٰ، وَأَمَّا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ؛ فَلَا تُقْبَلُ.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٠٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٧٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١١/ ب، ارؤوس مسائل التُكبري»: ٣/ ١٨٥٧، «الإنصاف»: ١٩٠/٢٩.



⁽١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في اللجامع، رقم: ١٣٩٠، والدارقطني في «السنن» رقم: ١٣١٠، والدارقطني في «السنن» رقم: والبيهة والبيهة في «الصحيح» رقم: ٥١٢٠، وهو متفق عليه، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٥١٠٠، والإمام أحمد في المسند» رقم: ٢١٨٨، باختلاف لفظ.



وَإِذَا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا بَيِّنَةً، وَكَانَتْ إِحْدَىٰ البَيِّنَتَيْنِ أَشْهَرَ عَدَالَةً مِنَ الأُخْرَىٰ وَأَظْهَرَ اللهُ يُرَجَّحُ بِذَلِكَ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ الرَّجُلَانِ دَارًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا، وَأَفَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا البَيِّنَةَ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ تَعَارَضَتِ البَبِّنَتَانِ وَسَقَطَتَا، وَقُرِعَ بَيْنَ المُتَذَاعِيَيْنِ، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ القُرْعَةُ ١١١١ وَحَلَفَ لِإِسْقَاطِ دَعْوَىٰ صَاحِبِهِ؛ / كَانَ لَهُ الشَّيْءُ.

وَكَذَلِكَ الحُكُمُ فِيهِ إِذَا تَدَاعَيَا شَيْئًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا، وَلَا بَيِّنَةَ لِوَاحَدِ مِنْهُمَا. وَإِذَا ادَّعَيَا دَابَّةً فِي يَدِ غَيْرِهِمَا، وَأَقَامَ أَحَدُهُمَا البَيِّنَةَ أَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْ سَنَتَيْنِ، وَأَقَامَ الآخَرُ البَيِّنَةَ أَنَّهُ يَمْلِكُ ذَلِكَ مُنْذُ سَنَةٍ؛ فَصَاحِبُ السَّنَتَيْنِ أَوْلَىٰ.

وَعَلَىٰ قِيَاسِهِ إِذَا أَقَامَ أَحَدُهُمَا البَيْنَةَ عَلَىٰ المِلْكِ الْمُطْلَقِ، وَالآخَرُ عَلَىٰ النَّتَاجِ؛ قُضِيَ بِهَا لِصَاحِبِ النَّتَاجِ.

وَمَنِ ادَّعَيَ عَلَىٰ امْرَأَةٍ أَنَّهَا زَوْجَنَهُ المْ يَسْمَعِ الْحَاكِمُ دَعْوَاهُ حَتَّىٰ يَذْكُرَ الشَّرَائِطَ الَّيْ وَمَنِ ادَّعَوَهُ حَتَّىٰ يَذْكُرَ الشَّرَائِطَ الَّتِي لَا يَصِتُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِهَا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: «تَزَوَّجْتُهَا بِوَلِيٍّ، وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ. وَرَضَاهَا اللهُ عَانَتْ تَيَّا.

وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي دَعْوَىٰ [لَا] (ا) تَشْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ، كَدَعْوَىٰ النَّكَاحِ، وَبَقَاءِ الرَّجْعَةِ، وَالرِّقِّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْاسْتِيلَادِ وَالوَلَاءِ وَالنَّسَبِ، وَدَعْوَىٰ اللَّهِ صَاص، وَحَدِّ القَذْفِ، وَالطَّلَاقِ، وَالعِثْقِ، وَالوَصِيَّةِ، وَالوَكَالَةِ.

وَيُسْتَحْلَفُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِمَّا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَشَاهِدٍ وَيَمِينِ المُدَّعِي، وَشَهَادَةِ النِّسَاءِ الإسْتِهْلَالُ^(٣) وَالعُيُوبِ تَحْتَ الثَّيَابِ وَالرَّضَاعِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ^(٣)،

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ٩٣، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٠٤، «رؤوس=



⁽١) في «الأصل»: (ولا)، والتصويب من االمستوعب.

⁽٢) كذا في الأصل»، ولعل الصواب: في الاستهلال.

49

وَالْأُخْرَىٰ: يُسْتَحْلَفُ فِي دَعْوَىٰ القِصَاصِ، وَحَدُّ القَذْفِ، وَالطَّلَاقِ، وَالطَّلَاقِ، وَالطَّلَاقِ، وَالطَّلَاقِ،

فَعَلَىٰ هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَىٰ فِي النَّفْسِ، فَأَنْكَرَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ، وَنَكَلَ عَنِ النَّفْسِ، فَأَنْكَرَ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ، وَنَكَلَ عَنِ اليَمِينِ؛ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ وَلَمْ يُحْبَسُ.

وَهَلْ يُحْكُمُ عَلَيْهِ بِالدِّيَةِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ('')، نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي المُدَّعَىٰ عَلَيْهِمَا فِي المُدَّعَىٰ عَلَيْهِمَا فِي المُدَّعَىٰ عَلَيْهِمْ فِي القَسَامَةِ إِذَا نَكَلُوا('').

وَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَىٰ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، فَنَكَلَ عَنِ اليَمِينِ، فَهَلْ يُقْضَىٰ بِالقِصَاصِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٣٠:

إِحْدَاهُمَا: يُقْضَىٰ بِهِ.

وَالأَخْرَىٰ: لَا يُقْضَىٰ بِهِ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ الرَّجُلَانِ حَائِطًا بَيْنَ دَارَيْهِمَا:

فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مَعَ بِنَاءِ أَحَدِهِمَا؛ فَهُوَ لِصَاحِبِ الرَّفِيعِ. وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مَعَ بِنَاءِ أَحَدِهِمَا؛ فَهُوَ لِصَاحِبِ الرَّفِيعِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنِ اتَّصَالٌ، وَإِنَّمَا هُوَ حَاجِزٌ بَيْنَهُمَا؛ فَهُو بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ جُذُوعٌ؛ هُوَ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا كَانَ السُّفْلُ لِوَاحِدٍ وَالعُلُوُّ لِإَخَرَ، فَاخْتَلَفَا فِي السَّقْفِ الأَوَّلِ، وَادَّعَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ / مِنْهُمَا، وَلَا بَيِّنَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

⁽٣) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ٢٥٠٦، الرؤوس مسائل القاضي»: ٢١٦/ب، المستوعب»: ٢/ ٦١٩.

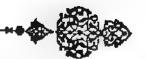


مسائل القاضي»: ٢١٢/ ب، درؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٦٨، «الإنصاف»: ٢٠/ ١٠٧.

⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٠٥، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٢/ب، «المستوعب: ٢/ ٦١٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «الهداية» ص ٥٢٩، «شرح الخرافي» للزركشي: ٦/٢٠٦٠

المِنْ الْفَيْفِيلُ الْمُ



وَإِذَا اخْتَلَفَ الزُّوْجَانِ فِي مَتَاعِ البِّيْتِ:

فَمَا كَانَ يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ وَلَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ، مِثْلُ قُمْصَانِ الرِّجَالِ
 وَعَمَانِمِهِمْ وَالطَّيَالِسَةِ وَنَعْلِ الطَّاقِ وَمِثْلُ السِّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ يُقْضَىٰ بِهِ لِلرِّجَالِ.
 وَمَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ النِّسَاءِ، مِثْلُ مَقَانِعِهِنَّ وَالوِقَايَاتِ وَقُمْصَانِهِنَّ وَمَغَاذِلِهِنَّ وَخَفَافِهِنَّ؛ فَهُو لِلْمَرْأَةِ.
 وَخِفَافِهِنَّ؛ فَهُو لِلْمَرْأَةِ.

ـ وَمَا يَصُلُحُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، كَالفُرُشِ وَالحُصْرِ وَالصُّفْرِ وَآلَاتِ البَيْتِ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، حَيًّا كَانَ الرَّجُلُ أَوْ مَيْنًا.

وَلاَ فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنْ تَكُونَ أَيْدِيهِمِا عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي البَيْتِ، أَوْ يَكُونَ مِنْ طَرِيقِ المُشَاهَدَةِ.

وَإِذَا اشْتَرَكَ الرَّجُلَانِ فِي وَطْءِ الْمُرَأَةِ بِشُبْهَةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ، وَأَتَتْ بِوَلَدٍ؛ عُرِضَ الوَلَدُ عَلَىٰ الفَافَةِ، فَإِنْ أَلْحَقُوهُ بِأَحَدِهِمَا؛ لَحِقَ، وَإِنْ أَلْحَقُوهُ بِهِمَا؛ لَحِقَ وَوَرِثَهُمَا. وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمَا أَمْرُهُ؛ فَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا (١):

فَقَّالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿ يُوفَفُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ، فَإِذَا بَلَغَ قُلْنَا لَهُ: ﴿ انْتَسِبْ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا لَحِقَ بِهِ، وَيَصِيرُ فِي مَعْنَىٰ إِلَىٰ مَنْ شِئْتَ مِنْهُمَا ﴾ فَإِذَا انْتَسَبَ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا لَحِقَ بِهِ، وَيَصِيرُ فِي مَعْنَىٰ مَا أَلْحَقَهُ القَافَةُ بِأَحَدِهِمَا ﴾ . وَقَدْ أَوْمَا أَحْمَدُ إِلَيْهِ () .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ﴿ لَا يُخَيَّرُ، وَيُقْطَعُ بِنَسَبِهِ مِنْهُمَا، وَيَلْحَقُ بِالأُمِّ، وَأَنْكَرَ القَوْلَ بِالتَّخْيِيرِ.

وَلَوِ ادَّعَاهُ امْرَأَتَانِ؛ عُرِضَ عَلَىٰ القَافَةِ، فَإِنْ ٱلْحَقُّوهُ بِإِحْدَاهُمَا؛ لَحِقَ، وَإِنْ

⁽٢) لعلها رواية إسحاق بن هائئ في امسائله، رقم: ١٤٦٥.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٤٩٧، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٣/ب، «الإنصاف»: ٢٦/ ٣٤٨.

4863

الْحَقُوهُ بِهِمَا ؛ لَمْ يَلْحَقُ ، وَوُقِفَ الأَمْرُ فِيهِ بِخِلَافِ إِلْحَاقِهِ بِالرَّجُلَيْنِ . وَلَيْ فَلَمْ وَفِي الرَّجُلَيْنِ . وَلَوْ تَدَاعَيَا مُسْلِمٌ وَذِمِّى أَوْ حُرٌّ وَعَبْدٌ نَسَيًا ؛ فَهُمَا سَوَاءٌ .

وَمَنِ ادَّعَىٰ عَلَىٰ آخَرَ حَقًّا، فَزَعَمَ أَنَّ لَهُ بَيِّنَةً حَاضِرَةً فِي المِصْرِ؛ انْتَظَرَ عَلَيْهِ القَاضِي ثَلَاثَةَ آيَّامٍ، وَلَمْ يَأْمُرِ المُدَّعَىٰ عَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ.

وَلَا تُغَلَّظُ البَّمِينُ فِي شَيْءٍ مِنَ الدَّعَاوَىٰ بِالمَكَانِ وَلَا بِالزَّمَانِ (''. ذَكَرَهُ أَبُو بَكُر ('')، إِلَّا أَنْ يَرَىٰ الحَاكِمُ أَنَّ ذَلِكَ أَرْدَعُ وَأَزْجَرُ.

أُوَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَّفَ وَلَدَيْنِ مُسْلِمًا وَكَافِرًا، فَادَّعَىٰ / المُسْلِمُ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ ١١٠٠
 نَاطِقًا بِالإِسْلَامِ، وَادَّعَىٰ الكَافِرُ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ نَاطِقًا بِكَلِمَةِ الكُفْرِ، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ

 مِنْهُمَا البَيْنَةَ بَذَلِكَ؛ تَعَارَضَتِ البَيِّنَتَانِ وَسَقَطَتَا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا بِمَا يَدَّعِيهِ بَيِّنَةٌ:

فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ ؟ فَالقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْفِي دِينَهُ عَلَىٰ الأَصْلِ. وَإِنْ لَمْ يُعْرَفُ أَصْلُ دِينِهِ ؟ فَالمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا [نِصْفَانِ](٣).

وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ فِي يَدَيْ رَجُل، فَأَقَامَ آخَرُ البَيِّنَةَ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا لَهُ وَلِأَخِيهِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا عَيْرَهُمَا، وَفُلَانٌ غَائِبٌ؛ فَإِنَّ بَيِّنَتَهُ تُقْبَلُ، وَيُسَلَّمُ فُلَانٍ وَفُلَانٌ عَائِبٌ؛ فَإِنَّ بَيِّنَتَهُ تُقْبَلُ، وَيُسَلَّمُ فَصِيبُ الخَاشِهِ مِنْ يَدِهِ، وَيُؤَخَّرُ إِلَىٰ أَنْ يَحْضُرَ فَصِيبُ الغَاشِهِ مِنْ يَدِهِ، وَيُؤَخَّرُ إِلَىٰ أَنْ يَحْضُرَ فَصِيبُ الغَاشِهِ مِنْ يَدِهِ، وَيُؤَخَّرُ إِلَىٰ أَنْ يَحْضُرَ فَيُسَلَّمَهُ.

وَإِذَا ادَّعَىٰ رَجُلَانِ عَبْدًا كَبِيرًا، فَأَقَرَّ أَنَّهُ لِأَحَدِهِمَا ؛ فَهُوَ لِلْمُقَرِّ لَهُ.



⁽۱) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٠٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٦٠/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٦٩، «الإنصاف»: ٣٠/ ١٢٣.

⁽٢) ذكره في كتاب ١١ كخلاف،

⁽٣) في «الأصل»: (نصفين).



وَلَوِ ادَّعَىٰ رَجُلَانِ زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ، فَأَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا؛ لَمْ تَكُنْ لِلْمُقرِّ لَهُ. وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَىٰ رَجُلِ أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ، وَهُوَ يُنْكِرُ، وَالعَبْدُ لَا يَدَّعِي، فُبلَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَحُكِمَ بِالعِنْقِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَىٰ رَجُلُ دَيْنٌ، فَجَحَدَهُ، وَلَا بَيْنَةَ لَهُ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ لَهُ مَالًا يَقْدِرُ عَلَىٰ أَخْذِهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، إِلَّا أَخْذِهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، إِلَّا أَخْذَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، إِلَّا أَخْذَهُ إِذَا مَنَعَهَا حَقَّهَا مِنَ النَّفَقَةِ وَقَدَرَتْ لَهُ عَلَىٰ مَالٍ جَازَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ بِقَدْرِ حَقَهًا. حَقَّهَا.

وَكَذَلِكَ المُرْنَهَنُ إِذَا عَلَفَ الدَّابَّةَ المَرْهُونَةَ عِنْدَ [امْتِنَاعِ] (١٠ الرَّاهِنِ؛ جَازَ لَهُ أَنْ يَخْلِبَ وَيَرْكَبَ بِقَدْرِ حَقِّهِ.

--••

(١) في «الأصل»: (إبتاع).





* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنَّهُمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَـمْتَ عَلَيْهِ ﴾ (١) قِيلَ: أَنْعَمْ تَاللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَـمْتَ عَلَيْهِ فِالعِنْقِ (١).

وَأَوْجَبُ شَيْخُنَا العِتْقَ فِي الكَفَّارَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

وفِي كَفَّارَةِ الْقَتْل.

ـ وَالظُّهَارِ.

- وَالْيَمِينِ.

وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِم مَحْرَم مِنْهُ؛ عُتِنَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ، كَابُنِ العَمِّ وَابْنِ الخَالِ وَابْنِ الخَالَةِ؛ لَمْ يُعْتَقُ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مَحْرَمٌ / وَلَا رَحِمَ لَهُ؛ لَمْ يُعْتَقُ، مِثْلُ أُمُّهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَابْنَتِهِ وَابْنِهِ، ١٠٠٠٪ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ عَلَيْهِ.

وْمَنْ مَلَكَ ابْنَهُ مِنَ الزُّنْيْ؛ لَمْ يُعْنَقُ عَلَيْهِ.

وَإِذَا قَالَ لَعَبُدِ لَهُ . وَمِثْلُهُ لَا يُولَدُ لِمِثْلِهِ . : ﴿ هَذَا ابْنِي ۗ لَمْ يُعْتَقُّ عَلَيْهِ .

وَمَنْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ فَأَغْتَقَ بِعَضَهُ ؛ غُتِن جميعُهُ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ، وَلَا سِعَايَةً

عَلَيْهِ.

⁽٢) يُنظر: فزاد المسيرة: ٣/ ١٦٧، فرموز الكبورة: ١٦٣/٩.



⁽١) سورة الأحزاب: ٣٧.

الله المالية القاعد الم



فَإِنْ كَانَ العَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ:

فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا؛ عُتِنَ نَصِيبُهُ خَاصَّةً، وَلَمْ يَكُنْ لِشَرِيكِهِ تَضْمِينُ قِيمَةِ نَصِيبِهِ، وَلَا [اسْتِسْعَاءً](١) العَبْدِ.

وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ عُتِنَ كُلُّهُ، وَضَمِنَ قِيمَةَ نَصِيبٍ شَرِيكِهِ.

وَالوَقْتُ الَّذِي يُعْتَقُ فِيهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ عَقِيبَ الإِبقَاعِ.

وَلَا يَقِفُ عِنْقُهُ عَلَىٰ أَدَاءِ قِيمَتِهِ، وَلَا تَكُونُ رَاعًا('')، وَيَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ، وَعَلَيْهِ تَسْلِيمُهَا إِلَىٰ شَرِيكِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْعَبُدُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، لِوَاحِدِ النَّصْفُ وَلِلاَخْرِ السُّدُسُ وَلِلاَخْرِ الثَّلُثُ، فَأَعْتَقَ صَاحِبُ النَّصْفِ وَصَاحِبُ السُّدُسِ مِلْكَهُمَا مَعًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَوَكَّلا فَأَعْتَقَ صَاحِبُ النَّصْفِ وَصَاحِبُ السُّدُسِ مِلْكَهُمَا مَعًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَوَكَّلا وَكِيلًا فَأَعْتَقَ مِلْكَهُمَا مَعًا؛ سَرَىٰ إِلَىٰ مِلْكِ شَرِيكِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا قِيمَةُ الثَّلُثِ بَيْنَهُمَا فِيكَةُ مَا مَعًا؛ سَرَىٰ إِلَىٰ مِلْكِ شَرِيكِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا قِيمَةُ الثَّلُثِ بَيْنَهُمَا فِيكَةُ مَا مَعًا؛ السَّدُسِ ثُلُثُ الوَلاءِ، وَلِصَاحِبِ النَّصْفِ ثُلُثًا الوَلاءِ.

فَإِنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ شِقْصًا مِنْ عَبْدٍ، وَكَانَ الثَّلُثُ يَحْتَمِلُ جَمِيعَهُ؛ لَمْ يُقَوَّمْ عَلَيْهِ تَمَامُ الثَّلُثِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالأُخْرَىٰ: يُقَوَّمُ عَلَيْهِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ الرَّجُلَانِ ابْنَ أَحَدِهِمَا؛ عُتِقَ نَصِيبُ الأب.

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ عُتِنَ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ،

وَإِنْ وَرِثَا ابْنَ أَحَدِهِمَا؛ عُتِنَى نَصِيبُ الأَبِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٠٩، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٥٩٢، (رؤوس مسائل القاضي»: ١٤٤/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٨٢، «الإنصاف»: ١٩/ ١١٢.



⁽١) في *الأصل *: (استيفاء)، والتصويب من "رؤوس مسائل العُكبري".

⁽٢) كذا في «الأصل»، وفي «رؤوس مسائل العُكبري»؛ مراعي.

وفيسرا.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ نِصْفَ وَلَدِهِ اعْتِقَ عَلَيْهِ مَا اشْتَرَىٰ مَا كَانَ (١٠).

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا؛ عُتِنَى جَمِيعُهُ، وَضَمِنَ لِشَرِيكِهِ.

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «أَنْتَ حُرُّ» أَوْ «حَرَّرْتُكَ» أَوْ «أَنْتَ عَنِيقٌ» أَوْ «أَعْتَقْتُكَ، فَإِنَّهُ رُغْنَقُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ: «أَنْتَ مَوْلَايَ» عُتِقَ عَلَيْهِ.

قَإِنْ قَالَ: «أَرَدْتُ بِقَوْلِي: مَوْلَايَ أَنْتَ نَاصِرِي اللهِ يُصَدَّقُ فِي الحُكْمِ، وَصُدِّقَ فِي الحُكْمِ، وَصُدِّقَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

فَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: ﴿ أَنْتَ [لِلَّهِ] (٢) ﴿ وَنَوَىٰ العِثْقَ ؛ وَقَعَ العِنْقُ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتَ حُرٌّ كَيْفَ شِئْتَ » لَمْ يُعْتَقُ حَتَّىٰ يَشَاءَ.

وَإِذًا أَعْتَقَ أَمَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ ؛ عُيْقَ مَعَهَا وَلَدُهَا.

/ فَإِنْ أَعْتَقَ الوَلَدَ الَّذِي فِي البَطْنِ؛ لَمْ تُعْتَقِ الجَارِيّةُ.

فَإِنْ أَعْتَفَهَا وَاسْتَثْنَىٰ، فَقَالَ: «أَنْتِ حُرَّةٌ إِلَا حَمْلَكِ» صَحَّ الاسْتِثْنَاءُ رِوَايَةً وَاحِدَةً (٢).

رَإِنْ بَاعَهَا وَاسْتَثْنَىٰ حَمْلَهَا؛ لَمْ يَصِحَّ البَيْعُ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''. وَالأَخْرَىٰ: يَصِحُّ.

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: "يَدُكَ" أَوْ "رِجْلُكَ حُرٌّ" عُنِقَ جَمِيعُهُ.

(١) كذا في االأصل، ولعل الصواب: ما كان معسرًا. أو يكون: في الحال.

(١) في «الأصل»: (ثقة)، والتصويب من «رؤوس مسائل الكلوذاني والعُكبري».

(٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ٣٥٦، «الإنصاف»: ١٩/ ٥٠.

(٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوحهين»: ١/ ٣٥٦، «الإنصاف»: ١١/ ١٢٤.



T/ses



وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: ﴿ ثُلُثُكَ ﴾ أَوْ ارْبُعُكَ حُرٌّ ٩.

وَلَوْ قَالَ: اشَعْرُكَ أَوْ اسِنُّكَ الْو اطْفُرُكَ حُرًّا لَمْ يُعْتَقْ.

وَإِذَا أَعْتَقَ عَبِيدَهُ فِي مَرْضِهِ، وَلا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ؛ قُرِعَ بَيْنَهُمْ.

فَإِنْ أَعْتَقَ ثَلَاثَةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ فِي مَرْضِهِ، وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمْ، فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ وَفَاةِ المُعْتِقِ؛ أَقْرَعْنَا بَيْنَ المَيِّتِ وَالأَحْيَاءِ.

فَإِنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ الحُرِّيَةِ عَلَىٰ المَيِّتِ؛ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ مَاتَ حُرًا. وَإِنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ الحُرِّيَّةِ عَلَىٰ أَحَدِ الحَيَّيْنِ؛ حَكَمْنَا بِأَنَّ المَيِّتَ مَاتَ رَقِيقًا، وَأَنَّهُ هَلَكَ مِنْ جُمْلَةِ التَّرِكَةِ، فَكَأَنَّهُ مَا كَانَ لَهُ إِلَّا [هَذَانِ العَبْدَانِ]()، فَإِنْ وَقَعَتِ القُرْعَةُ عَلَىٰ أَحَدِهِمَا؛ عُتِنَ، [إِنْ]() خَرَجَ مِنَ الثَّلُثِ، وَإِلَّا عُتِنَ مِنْهُ بِقَدْرِ الثَّلُثِ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ عَبِيدٌ فَأَعْتَقَ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَا يُعَيِّنُهُ فَقَالَ: "[أَحَدُكُمْ](" حُرُّ" أُقْرِعَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ وَفَعَتْ عَلَيْهِ الحُرِّيَّةُ؛ عُتِنَ.

وَإِذَا قَالَ لِأَمَتَيْنِ لَهُ: ﴿إِحْدَاكُمَا حُرَّةٌ » لَمْ يَجُزْ لَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا.

وَإِنْ وَطِئَ اللَّعْيِينُ الْحُرِّيَّةُ فِي غَيْرِ المَوْطُوءَةِ، وَكَانَ لَهُ [التَّعْيِينُ] ('' بِالقُرْعَةِ. وَإِذَا قَالَ: ﴿إِنْ كَلَّمْتُ فُلَانًا فَعَبْدِي حُرٌ ﴾ ثُمَّ بَاعَهُ، وَلَمْ يُكَلِّمْهُ حَتَّىٰ عَادَ إِلَىٰ مِلْكِهِ ثُمَّ كَلَّمَهُ وَلَمْ يُكَلِّمُهُ حَتَّىٰ عَادَ إِلَىٰ مِلْكِهِ ثُمَّ كَلَّمَهُ وَالْمَعُ وَاحِدَةً ('').

⁽١) في «الأصل»: (هاذين العبدين).

⁽٢) في «الأصل»: (أو)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري».

⁽٣) في «الأصل»: (إحداكم).

⁽٤) في االأصل»: (التعين).

⁽٥) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٨٩.

وَإِنْ بَاعَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ، ثُمَّ عَادً إِلَىٰ مِلْكِهِ [فَكَلَّمَهُ ثَانِيًا](')، فَهَلْ يُعْتَقُ ؟ عَلَىٰ رِوَا بَتَيْنِ ('').

وَإِذَا أَعْتَقَ الْحَرْبِيُّ عَبْدًا حَرْبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ خَرَجَا مُسْلِمَيْنِ بَعْدَ عِثْقِهِ، ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهِ الوَلَاءُ.

> وَإِذَا قَالَ لِعَبْدٍ: «أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ» كَانَ حُرَّا بِغَيْرِ شَيْءٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «أَنْتَ حُرٌّ عَلَىٰ أَلْفِ دِرْهَمٍ».

/ وَإِذَا قَالَ: «كُلُّ عَبْدِ لِي خُرُّ» وَلَهُ عَبْدٌ تَاجِرٌ، وَلِعَّبْدِهِ عَبْدٌ؛ فَإِنَّهُمْ يُعْتَقُونَ، سَوَاءٌ ١٢١/ب كَاذَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَسَوَاءٌ نَوَاهُمْ أَوْ لَمْ يَنْوِهِمْ.

وَإِذَا قَالَ: «آخِرُ عَبْدٍ أَشْتَرِيهِ فَهُوَ حُرٌّ» فَاشْتَرَىٰ عَبْدًا، ثُمَّ اشْتَرَىٰ عَبْدًا آخَرَ، ثُمَّ مَاتَ؛ فَإِنَّ النَّانِيَ يُعْتَقُ وَقْتَ الشَّرَاءِ لَا عِنْدَ مَوْتِهِ.

وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ: «أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدِينَهُ فَهُوَ حُرُّ» فَوَلَدَتْ وَلَدًا مَيَّتًا، ثُمَّ وَلَدَتْ خَوَ بَعْدَ ذَلِكَ حَيًّا؛ عُتِقَ الثَّانِي مِنْهُمَا.

⁽٢) تُنظر المسألة: ﴿ رؤوس مسائل القاضي ؟: ٢١٥/ ب، ﴿ رؤوس مسائل العُكبري ؟: ٣/ ١٨٨٩.



⁽١) مكور في «الأصل».

大 [美国吴州



مرور ماده عامه المرور ماده و ماده و

﴿ رَوَىٰ جَابِرٌ: ﴿ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ [دُبُرٍ] () ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ () غَيْرُهُ ،
 فَأَمَرَهُ () النَّبِيُّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ فَبِيع بِسَبْعِمِائَةٍ أَوْ تِسْعِمِائَةٍ » () .

وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: "أَنْتَ حُرُّ بَعْدَ مَوْتِي" أَوْ "مَعٌ مَوْتِي" أَوْ "عِنْدَ مَوْتِي" أَوْ "عِنْدَ مَوْتِي" أَوْ الْعَبْدِهِ: "وَبَرْتُكَ أَوْ الْأَيْدِهِ. وَنْ ثُلُيْدِهِ.

فَإِنْ قَصُرَ الثَّلُثُ عَنْ ذَلِكَ؛ عُتِقَ مِنْهُ مِقْدَارُ الثَّلُثِ، وَلَا يَسْعَىٰ فِي بَقِيَّةِ قِيمَتِهِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ المُدَبَّرِ وَهِبَتُهُ، سَوَاءٌ كَانَ التَّدْبِيرُ مُطْلَقًا بِأَنْ يَقُولَ: "إِذَا مِتُ فَأَنْتَ حُرِّه أَوْ كَانَ مُقَيَّدًا بِأَنْ يَقُولَ: "إِنْ مِتُ فِي مَرَضِي هَذَا» أَوْ "سَفَرِي هَذَا» أَوْ "سَنَتِي هَذِهِ" وَسَوَاءٌ كَانَ عَلَىٰ سَيِّدِهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٥٠).

وَالْأُخْرَىٰ: يَجُوزُ إِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَّىٰ بَيْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ؛ لَمْ

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١١٥، (رؤوس مسائل الكلوداني) ص ١٦٠٧، (رؤوس مسائل الفاضي»: ٢١٦/ ب، (رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٨٩٥، (الإنصاف»: ١٩/ ١٥٦.)

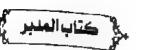


⁽١) في الأصل : (دين).

⁽١) في «الأصل»: (مالا).

⁽٣) في المصادرة: فأمر به.

⁽¹⁾ أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في «السنن» رقم: ٣٩٥٥، وهو متفق عليه باختلاف ألفاظ، أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم: ٩٩٧، والإمام أحمد في «المسند» رقم: ٩٩٧، والإمام أحمد في «المسند» رقم: ٩٤٧٣.



يُجُرُ.

أَمَّا المُدَبَّرَةُ فَهِيَ = كَالمُدَبَّرِ فِي جَوَازِ البَيْعِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١٠). وَالأُخْرَىٰ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بِخِلَافِ المُدَبَّرِ.

فَإِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِيهِ بِقَوْلٍ لَا لَيُزِيلُ] (*) المِلْكَ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: (رَجَعْتُ فِي التَّذْبِيرِ) أَوْ "رَفَعْتُهُ" فَفِيهِ رِوَايَتَانِ (*):

إِخْدَاهُمَا: يَصِحُّ كَمَا يَصِحُّ / الرُّجُوعُ فِيهِ، كَالبَيْعِ.

وَالنَّانِيَةُ: لَا يَجُوزُ، كَالعِنْقِ المُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ يَجُوزُ الرُّجُوعُ بِالبَيْعِ، وَلَا يَصِتُّ بِالقَوْلِ.

وَلَهُ اسْتِخْدَامُهُ.

وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَهُ أَنْ يَطَأَهَا، وَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَيَأْخُذَ مَهْرَهَا، وَلَهُ أَنْ يُوَاجِرَهَا وَيَأْخُذَ مَهْرَهَا، وَلَهُ أَنْ يُوَاجِرَهَا وَيَأْخُذَ أُجْرَتَهَا.

وَإِذَا وَلَدَتِ المُدَبَّرَةُ وَلَدًا؛ دَخَلَ مَعَهَا فِي التَّدْبِيرِ، يُعْتَقُ بِعِنْقِهَا، سَوَاءٌ كَانَ التَّذْبِيرُ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: "إِذَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ" فَوَلَدَثْ وَلَدًا؛ تَبِعَهَا. وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ: وَذَلِكَ أَنَّ الأُمَّ إِذَ لَمْ تُعْتَقْ مِأَنْ مَاتَتْ قَبْلَ وُجُودِ وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ مِنْ وَجْهِ: وَذَلِكَ أَنَّ الأُمَّ إِذَ لَمْ تُعْتَقْ مِأَنْ مَاتَتْ قَبْلَ وُجُودِ الصَّفَةِ أَوْ بَاعَهَا السَّيِّدِ السَّيِّدِ السَّيِّدِ أَوْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا صَارَ وَإِنْ لَمْ تُعْتَقِ الأُمُّ ، بِأَنْ تَمُوتَ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا صَارَ مُدَّبَرًا مَعَهَا. وَوَلَدُ المُعْتَقَةِ بِالصَّفَةِ لَا يَكُونُ مُعْتَقًا بِصِفَةٍ.

 ⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١١٧، «الإنصاف»: ١٩/ ١٧٧.



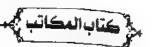
⁽١) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٦٦، «الإنصاف»: ١٩/ ١٥٦.

⁽١) في ١١ أصل : (يزل).



وَإِذَا كَانَ العَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَلَبَّرَ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُوسِرٌ؛ فَالآخَرُ بِالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ تَرَكَ نَصِيبَهُ عَلَىٰ حَالِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَهُ، وَإِنْ شَاءَ دَبَرَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَمِّنَ شَرِيكَهُ.





مراب المركاب المركاب عبيه المركاب عبي المركاب المركاب

* قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَكَانِبُوهُمْ إِنْ عَلِمَتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَمَا تُوهُم مِن مَالِ اللَّهِ الَّذِيّ مَاتَ نَكُمْ ﴾ (١).

وَالْكِتَابَةُ مُسْتَحَبَّةً ، وَلَيْسَتْ بِوَاحِبَةٍ (٢).

وَقَالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: ﴿هِيَ وَاجِبَةٌ إِذَا دَعَاهُ العَبْدُ إِلَىٰ ذَلِكَ (٣٠). وَتَكْرَهُ كِتَابَةُ العَبْدِ الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ.

وَإِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ ؛ جَازَ.

وَتَصِحُ الكِتَابَةُ عَلَىٰ عَبْدِ مُطْلَقٍ، وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ عَبْدًا وَسَطًا. وَالكِتَابَةُ الحَالَةُ بَاطِئَةً.

وَلا تَجُوزُ إِلَّا [مُنَجَّمَةً](1).

وَأَقَلُّهُ نَجْمَانٍ.

وَإِذَا كَاتَبَهُ عَلَىٰ أَلْفِ دِرْهُمِ إِلَىٰ شَهْرٍ / وَخِدْمَةِ شَهْرٍ (٥) بَعْدَهُ ؛ جَازَتِ الكِتَابَةُ. ١٢٢/ب

(۱) النور: ۳۳.



⁽٢) تُنظر المسألة: «التمام»: ٢/ ٢٧٢، «رؤوس مسائل الكلوذاني؛ ص١٦١١، (رؤوس مسائل القاضي»: ٧١/ ١٦١، (رؤوس مسائل العُكبري؛: ٣/ ١٧١٠، «الإنصاف»: ١٩١/ ١٩١.

⁽٣) ذكرها أبو الخطاب الكلوذاني في «الهداية» ص ٣٧٣.

⁽٤) في «الأصل»: (منتجم)، والنصويب من «رؤوس مسائل العكبري».

⁽٥) في «الأصل»: (شهرا).

A PERSONAL PROPERTY OF THE PRO

وَإِذَا كَاتَبَ عَبِيدًا لَهُ فِي عَفْدِ وَاحِدٍ عَلَىٰ مَالٍ وَاحِدٍ؛ صَحَّتِ الكِتَابَةُ. وَإِذَا كَاتَبَا بِعَيْنِ قِسْطِهِ مِنَ المَالِ.

فَإِذَا أَدَّىٰ؛ عُتِقَ.

وَلَا بَتَعَلَّقُ أَدَاؤُهُ بِأَدَاءٍ غَيْرِهِ.

وَإِنْ عَجَّزَ نَفْسَهُ؛ فَسَخَ السَّيَّدُ كِتَابَتَهُ.

وَّلُّمْ تُنْفُسِخُ كِتَابَةُ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَاتَبَ عَبِيدًا لَهُ كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَشَرَطَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَفِيلٌ ضَامِنٌ عَنْ صَاحِبِهِ؛ لَمْ يَصِحَّ الضَّمَانُ، وَعَقْدُ الكِتَابَةِ صَحِيحٌ.

فَإِنْ ضَمَنَ خُرٌ عَنِ المُكَاتَبِ مَالَ الكِتَابَةِ؛ لَمْ يَصِحَّ ضَمَانُهُ.

وَإِنْ أَدِّي عَنْهُ مَالَ الكِتَابَةِ؛ جَازَ، وَعُنِقَ العَبْدُ بِذَلِكَ.

وَإِذَا كَاتَبَهُ عَلَىٰ خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ، وَهُمَا مُسْلِمَانِ، فَأَدِّيَ إِلَيْهِ ذَلِكَ؛ عُتِقَ، وَلَمْ يَغْرَمْ قِيمَةَ نَفْسِهِ (١), ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَإِذَا كَانَبَهُ كِتَابَةً فَاسِدَةً، ثُمَّ مَاتَ المَوْلَىٰ وَأَدَّىٰ المَالَ إِلَىٰ الوَرَثَةِ؛ عُتِقَ.

وَالْكِتَابَةُ لَا تَفْسَدُ بِالشُّرُوطِ الفَّاسِدَةِ.

وَيَجِبُ عَلَىٰ المَوْلَىٰ أَنْ يَحُطَّ عَبْدَهُ(٢) رُبُعَ مَالِ الكِتَابَةِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ المُكَاتَبُ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ أَوِ ابْنَهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ أُخْتَهُ، أَوْ كُلِّ مَنْ يُعْتَقُ [عَلَيْهِ](٣)، صَارَ مُكَاتِبًا مَعَهُ.

فَإِذَا أَدَّىٰ كِتَابَتَهُ؛ عُتِقُوا جَمِيعًا.

⁽٣) ليست في الأصل، ولعل من الصواب إثباتها.



⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٦٣٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩١١، «الإنصاف»: ١٩/ ٤٠٥.

⁽٢) في ارؤوس مسائل العكبري؟: بحط السيد عن عبده.

﴿ كتاب المكاتب ﴾

وَإِذَا اشْتَرَىٰ زَوْجَتَهُ؛ [انْتَقَضَ](١) النَّكَاحُ، وَتَكُونُ مَمْلُوكَةً. وَيَجُوزُ لِلْأَبِ [وَ](١) وَصِيِّهِ أَنْ يُكَاتِبَا عَبْدَ الصَّغِير.

وَيَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَعْتِقَاهُ عَلَىٰ مَالٍ.

وَيَجُوزُ لِلْمُكَاتَبِ إِذَا اشْتَرَىٰ عَبْدًا أَنْ يُكَاتِبَهُ، وَيَكُونُ وَلَاءُ الثَّانِي لِمَوْلَىٰ الأَوَّلِ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءٌ أَدَّىٰ النَّانِي قَبْلَ الأَوَّلِ أَوْ بَعْدَهُ.

َ وَلا تَغْتَقِرُ صِحَّةُ الكِتَابَةِ أَنْ يَقُولَ: «فَإِذَا أَدَّيْتَ إِلَيَّ فَأَنْتَ حُرُّ» إِنْ قَالَ ذَلِكَ جَازَ، وَإِنْ لَمْ يَقُنُ جَازَ.

وَإِذَا مَلَكَ المُكَاتَبُ وَفَاءَ مَالِ الكِتَابَةِ؛ لَمْ يُعْتَقُ بِنَفْسِ المِلْكِ حَنَّىٰ يُؤَدِّيَ إِلَى السَّيِّدِ فِي إِحْدَىٰ / الرِّوَايَتَيْن (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: يُعْتَقُ بِنَفْسِ المِلْكِ، فَإِنِ امْتَنَعَ المُكَاتَبُ مِنَ الأَدَاءِ؛ لَمْ يُجْبَرُ عَلَىٰ الأَدَاءِ، وَيَكُونُ لِلسَّيِّدِ الفَسْخُ.

وَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ؛ لَّمْ تَنْفَسِخِ الْكِتَابَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً (١).

وَإِنْ مَاتَ المُكَاتَبُ، وَلَمْ يُخَلِّفْ وَفَاءً؛ انْفَسَخَتْ رِوَايَةً وَاحِدَةً (٥٠٠ ـ

وَإِنْ خَلُّفَ وَفَاءً؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (٦):

⁽٦) نُنظر المسألة ۚ «الروابتين والوجهين»: ٣/ ١٢٣، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٧/ ب، «رؤوس=



⁽١) في «الأصل»: (انعقد)، والتصويب من «رؤوس مسائل العُكبري»، وفي «رؤوس مسائل القاضي والمستوعب والهداية»: انفسخ.

⁽t) سقطت من «الأصل».

 ⁽٣) تُنظر المسألة: ‹الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٢١، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٧/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ٣-١٩، «الإنصاف»: ١٩/ ٢٠٤.

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٩٣، ٩الإنصاف، ١٩/ ٣٣١.

 ⁽٥) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/١٢٣، درؤوس مسائل الكلوذاني، ص ١٦٢٥، درؤوس مسائل القاضي»: ٢١٧/ ب، درؤوس مسائل العُكبري، ٣/ ١٩٠٤.



إحْدَاهُمَا أَنَّهَا تَنْفَسخُ أَيْضًا.

وَالثَّانِيَةُ. لَا تَنْفَسِخُ، ويُؤدَّي إِلَىٰ السَّيِّدِ فَدْر مَالَ الكِنَابِة، رَيْفَتَنُ المُكَانِبُ، وَيَكُونُ البَافِي لِوَرثَتِهِ.

ويخورْ بَيْعُ رَفَبَةِ المُكَاتَبِ، وَالكِتَابَةُ صحيحةً.

فإنَّ أَذَى إِلَىٰ المُشْتَرِي؛ عُتِقَ، وَكَانَ الوَلاءُ لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يُؤِدِّ إِلَيْهِ ؛ رَّقُّ ، وَكَانَ عَبُدًا لَهُ مَعَ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ .

ولا يجوزُ بينعُ المال الَّذِي عَلَىٰ المُكَاتَب.

وَإِذَا مَاتَ مَوْلَىٰ المُكَاتَبِ وَخَلَفَ ابْنَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ؛ عُتَق (١٠ ذَكَرَةُ أَبُو بَكْر.

وَإِذا الْحَتْلَفُ المَوْلَىٰ وَالمَبْدُ فِي مِقْدَارِ مَالِ الكِتابَةِ؛ فالقوْلُ فوْلُ المُكاتب فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنُ (1).

وَالأُخْرَىٰ: الفَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ.

وَإِذَا وَهَبَ المُكَاتَبُ مَالَهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ؛ صَحَّ.

وَإِذَا كَاتَبَهُ بِأَلْفِ دِرْهُم إِلَىٰ سَنَةٍ، ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَىٰ خَمْسِمِاتَةٍ حَالَّةٍ؛ جَازَ.

وَإِذَا كَانَ العَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ؛ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُكَاتِبَ نَصِيبَهُ بِمَا شَاءَ.

وَإِذَا كَاتَبَاهُ كِتَابَةٌ وَاحِدَةً عَلَىٰ السَّوَاءِ وَالتَّفْضِيلِ، فَأَدَّىٰ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا حِصَّتَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ؛ لَمْ يُعْتَقْ حَتَّىٰ يُؤَدِّيَ جَمِيعَ الكِتَابَةِ إِلَيْهِمَا.

⁼ مسائل العُكبري ١: ٣/ ١٩٠١.

⁽۱) تُنظر المسألة: ﴿رؤوس مسائل الكلوذاني » ص ١٦٤٢، ﴿رؤوس مسائل القاضي ٤: ٢١٨/ أ، ﴿رؤوس مسائل العُكري ٤: ٣/ ١٩٠٩.

⁽٢) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٦٤٢، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢١٨/ ب، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩١٥.

المكاتب إلى المكاتب ال

وَإِنْ كَانَ الْقَبْضُ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ؛ فَقَدْ خَرَّجَهَا أَبُو بَحْرٍ عَلَى وَجْهَاْنِ (١٠): أَحَدُهُمَا: العِنْقُ.

وَهُوَ قِيَاسُ المَسْأَلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتُ، وَهُوَ إِذَا كَاتَبٌ عَبْدًا، وَمَاتَ وَخَلَفَ ابْنَيْنِ، فَأَبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ أَعْتَقَهُ؛ صَحَّ العِنْقُ فِي حِصَّتِهِ، وَحُكْمُ المَسْأَلَتَيْنِ سَوَاءٌ.

وَالوَّجْهُ النَّانِي: لَا يُعْنَقُ حَتَّىٰ يُؤَدِّيَ الجَمِيعَ إِلَيْهِمَا. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَصْر.

وَإِذَا كَاتَبَ / أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ؛ فَالكِتَابَةُ صَحِيحَةٌ، سَوَاءٌ كَانَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ١٢٢/ب أَوْ بِغَيْرٍ إِذْنِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُكَاتِبَ نِصْفَ عَبْدِهِ.

وَلِلْمُكَاتَبِ أَنْ يُسَافِرَ.

فَإِنْ شَرَطَ فِي كِتَابَتِهِ لَا يُسَافِرُ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَاتِ؛ فَالعَقْدُ وَالشَّرْطُ صَحِيحَانِ. وَتَجُورُ كِتَابَةُ النَّصْرَانِيِّ لِلْعَبْدِ الَّذِي أَسْلَمَ.

وَإِذَا كَاتَبَ أَمَتَهُ وَشَرَطَ وَطُأَهَا فِي عَقْدِ الكِتَابَةِ؛ جَازَ لَهُ الوَطْءُ.

وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ بِنْتَهُ مِنْ مُكَاتَبِهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ انْفَسَخَ النَّكَاحُ.

وَإِذَا كَاتَبَهُ عَلَىٰ عَرُضَيْنِ إِلَىٰ أَجَلَيْنِ، [كَالثَّوْبَيْنِ](١) وَنَحُوهِمَا، فَأَدَّىٰ الثَّوْبَيْنِ وَعُنِقَ فِي الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَصابَ السَّبِّدُ فِيمَا قَبَضَهُ عَيْبًا، وَاخْتَارَ الرَّدَّ؛ لَمْ يَرْتَفِعِ العِنْقُ، وَعُنِقَ فِي الظَّاهِرِ، ثُمَّ أَصابَ السَّبِّدُ فِيمَا قَبَضَهُ عَيْبًا، وَاخْتَارَ الرَّدَّ؛ لَمْ يَرْتَفِعِ العِنْقُ، وَكَانَ لَهُ أَخْذُ الأَرْشِ أَوْ رَدُّ الثَّوْبَيْنِ وَالرَّجُوعُ بِقِيمَتِهِمَا.

⁽٢) في الأصلة: (كالجوهر)، والتصويب من ارؤوس مسائل العكبرية.



⁽١) تُنظر المسألة: اوقوس مسائل الكلوذاني؛ ص ١٦٢٢، اوقوس مسائل القاضي؛: ٢١٩/ أ، اوقوس مسائل العُكبري؛ ٣/ ١٩١٧، الإنصاف؛ ١٩/ ٣٧٧.

《 法司条册 》



وَلَا يَهُوزُ لِلْمُكَاتَبِ بَيْعُ أُمُّ وَلَدِهِ.

وَإِذَا اشْتَرَىٰ جَارِيَّةً لِلتُّجَارَةِ، فَأَحْبَلَهَا فَالوَلَدُ مَمْلُوكٌ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ أَمَتِهِ وَهُوَ تَابِعٌ

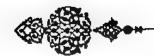
ئاً.

فَإِنْ عُتِقَ؛ تَبِعَهُ الرَلَدُ، وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدِ تُعْنَقُ بِمَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهَا^(١). ذَكَرَهُ آبُو بَحْرٍ،

-•••••••

⁽١) تُنظر المسألة: «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٢٣، «الإنصاف»: ١٩/ ٢٦٨.





عَلَيْنَ مِن مَعَلَيْهِ الْأَوْلَادِ مِن مَعْلَيْهِ الْأَوْلِادِ مِن مَعْلَيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلَيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلَيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلَيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلَيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ مِن مَعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِي فَالْمُؤْلِدِ وَلِي مُعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ وَلِي مُعْلِيْهِ الْمُؤْلِدِ وَلِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُؤْلِدِ وَلِي مُعْلِيْهِ مِنْ مِنْ أَنْهِ وَلِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُؤْلِدِ وَلِي فَالْمُؤْلِدِ وَلِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْدِ وَلِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْكِ فِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْكِي مُعْلِيْهِ مِنْ مُعْلِيْكِ فَالْمُعِلِيْلِيْلِيْكِي وَالْمِنْ مُعْلِيْلِيْلِيْكِي مُعْلِيْكِي مُعْلِي مُ

* رَوَىٰ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ نَهَىٰ عَنْ بَيْعٍ أُمَّهَاتِ الأَوْلَادِ، فَقَالَ: الآ يُبَعْنَ، وَلَا يُوهَبُنَ، وَلَا يُورَثْنَ»(١).

وَإِذَا اسْتَوْلَدَ أَمَتَهُ، فَولَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا، حَيًّا أَوْ مَيْتًا، أَوْ أَسْقَطَتْ سَقْطًا قَدِ اسْتَبَانَ خَلْقُهُ أَوْ بَعْضُ خَلْقِهِ؛ صَارَتْ بِذَلِكَ أُمَّ وَلَدِلَهُ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّ جَهَا وَيُؤَجِّرَهَ، وَيَأْخُذَ اكْتِسَابَهَا، وَأَرْشَ الجِنَايَةِ عَلَيْهَا، وَمَهْرَهَا إِذَا وُطِئَتْ.

وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَىٰ؛ عُتِقَتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. وَيَكُونُ عَلَيْهَا الْعِذَّةُ إِذَا عُتِقَتْ بِمَوْتِ الْمَوْلَىٰ، تَعْتَذُ بِحَيْضَةٍ فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (''). وَالْأُخْرَىٰ: بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ وَعَشْرِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي "كِتَابِ الْعِدَدِ" ("').

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» رقم: ٤٢٤٧، والبيهةي في «السنن الكبرى» رقم: ٤٢٤٧، وسفيان
 بن عيينة في «جزء له» رقم: ٥٠.



⁽٢) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ٢/ ٨٦٨، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٣١١، «الإنصاف»:

⁽٣) ينظر ص ٤٦٤.

《[注] 高州

١٨٢١ / فَأَمَّا إِذَا أَعْتَقَهَا؛ فَإِنَّهَا تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ. رِوَايَةً وَاحِدَةً (١).

وَتَصِيرُ فِرَاشًا بِالْوَطُءِ.

فَإِذَا أَقَرَّ السَّيِّدُ بِوَطْئِهَا، فَأَتَتْ بِوَلَدٍ؛ لَحِقَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِيهِ.

وَإِذَا كَانَتِ الأَمَةُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَجَءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَاهُ أَحَدُّهُمَا؛ ثَبَتَ نَسَبُ الوَلَدِ مِنْهُ، وَصَارَتِ الجَارِيَةُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ،

وَيَكُونُ الوَلَدُ حُرَّ الأَصْلِ، وَعَلَيْهِ لِشَرِيكِهِ نِصْفُ قِيمَةِ الجَارِيَةِ، وَنِصْفُ عُقْرِهَا (٢) إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا؛ لَمْ يَلْزَمْهُ قِيمَةُ نِصْفِهَا، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهَا وَهُوَ مُعْسِرٌ لَمْ يَسْرِ إِلَىٰ حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَيَكُونُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ عَلَىٰ مِلْكِهِ، كَالعِتْقِ. مُعْسِرٌ لَمْ يَسْرِ إِلَىٰ حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَيَكُونُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ عَلَىٰ مِلْكِهِ، كَالعِتْقِ. وَإِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مِنْ غَيْرِ عِتْقٍ وَلَا سِعَايَة وَلاَ سِعَايَة وَلاَ بَيْع، فَإِذَا مَات؛ أَعْتِقَتْ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (٣).

وَالْأُخْرَىٰ: يُقْضَىٰ عَلَيْهَا بِالسِّعَايَةِ، فَإِذًا أَدَّتْ؛ عُتِقَتْ.

وَإِذَا اسْتَوْلَدَ جَارِيَةَ ابْنِهِ ؛ صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ.

وَلُمْ يَجِبٌ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

وَلَمْ يَلْزَمْهُ قِيمَتُهَا، وَلَا قِيمَةُ وَلَدِهَا، وَلَا مَهْرُهَا.

فَإِنْ كَانَتِ الجَارِيَةُ بَيْنَ الأَبِ وَالِابْنِ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَيَاهُ جَمِيعًا؛ عُرِضَ عَلَىٰ الْقَافَةِ، وَلَمْ تَكُنْ دَعْوَىٰ ('') الأَبِ أَوْلَىٰ.



⁽١) تُنظر المسألة: (رؤوس مسائل العُكبري): ٣/ ١٣١١.

 ⁽٣) «المعقر»: فشره الإمام أحمد رَجَهُ إليّن عَنه فقال: العُقر: المهر. نقله عنه الهروي في "تهذيب اللغة»
 وقال غيره: هو دية فرج المرأة إذا غُصِبت فرجها.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٣٠، «رؤوس مسائل الكلوذاني» ص ١٦٥٠، «رؤوس مسائل القاضي»: ٢٢٠/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٩٢٣، «الإنصاف»: ١٩/ ٢٥٦.

⁽٤) في الأصل؛ (دعوة).

وَإِذَا تَزَوَّجَ أَمَةً غَيْرِهِ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ، ثُمَّ مَلَكَهَا؛ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ، سَوَاءٌ مَلَكَهَا حَامِلًا أَوْ حَائِلًا فَوَلَدَتْ فِي مِلْكِهِ,

وَيَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا.

فَإِنِ اشْتَرَىٰ وَلَدَهَا مِنْهُ ؛ عُتِقَ الوَلَدُ عَلَيْهِ بِالمِلْكِ.

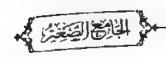
وَإِنِ اشْتَرَىٰ وَلَدَهَ مِنْ غَيْرِهِ اللَّمْ يُعْتَقُّ، وَجَازَ لَهُ بَيْعُهُ.

فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ ـ بَعْدَ مَا مَلَكَهَا ـ كَانَ يَسْتَبْرِئُهَا(١)؛ يَجُوزُ بَيْعُهُ كَمَا يَجُوزُ بَيْعُهَا ـ

وَأُمُّ الوَلَدِ إِذَا قَتَلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا وَعَفَا الأَوْلِيَاءُ عَنِ القِصَاصِ، أَوْ كَانَ القَتْلُ خَطَأَ؛ لَزَمَهَا قِيمَةُ نَفْسِهَا.

⁽١) مكذا لَمُسَيِّر أَنَّ في ١٤ لأصل، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله تعالى.







بَابُ في التَّحَرِّي

/ قَدْ مَضَتْ [مَسَائِلُهُ] (١) مُتَفَرِّقَةً فِي الكِتَابِ، وَنَحْنُ [نُجْمِلُهَا] (١) هَاهُنَا. ١٢٤/ب

* يَجِبُ عَلَىٰ الإِنْسَانِ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاتَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَىٰ الفُقَرَاءِ مِنَ المُسْلِمِينَ إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ (٣).

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ؛ تَحَرَّىٰ وَاجْتَهَدَ.

فَإِنْ أَدَّاهُ الإجْتِهَادُ إِلَىٰ [أَنَّهُ](١) فَقِيرٌ؛ دَفَعَ إِلَيْهِ.

وَيُجْزِئُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَسْأَلَهُ [أَنْ] (٥) يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، أَوْ يَرَاهُ [بِزِيِّ] (١) الفُقَرَاءِ،

أَرْ يَرَاهُ جَالِسًا مَعَهُمْ، أَيُّ ذَلِكَ كَانَ أَجْزَأَهُ.

وَقَالَ فِي مَوْضِع: «يُعْلِمُهُ أَنَّهَا زَكَاتُهُ»(٧).

وَقَالَ فِي مَوْضِعُ آخَرَ: «لا يَحْتَاجُ إِلَىٰ ذَلِكَ (^)»(°).

⁽٩) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.



⁽١) في الأصل؟: (مسائل)، والمثبت من المستوعب».

⁽٢) في «الأصل»: (نحلها)، والتصويب من «المستوعب» وهذا اللفظ من ألفاظ المؤلف رَحَهُ أللهُ.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ٢١٥ و ٢١٦.

⁽¹⁾ ليست في االأصل»، استدركتها من «المستوعب».

⁽ه) تصحفت في «الأصل» إلى: (أو)، والتصريب من «المستوعب».

⁽٦) تصحفت في «الأصل إلى: (بين)، والتصويب من «المستوعب».

⁽٧) لم أجد هذه الرواية فيما تحت يدي من مصادر.

⁽A) زاد في «المستوعب»: لا يكسر قلبه.



فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ غَنِيٍّ؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الإِعَادَةُ فِي إِحْدَىٰ الرُّوَابَتَيْنِ (''.
وَفِي الأُخْرَىٰ: يَجِبُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَىٰ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَبَانَ أَنَّهُ كَافِرٌ، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ فِي ظُلْمَةِ اللَّبْلِ عَلَىٰ أَنَّهُ أَجْنَبِيَّ فَبَانَ أَنَّهُ مَسْلِمٌ فَبَانَ أَنَّهُ مَاشِمِيٌّ؛ فَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ أَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ فَلَالِكَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ: إِذَا بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ:

ـ فَإِنْ قُلْنَا هُنَاكَ: «يُعِيدُ» فَأَوْلَىٰ أَنْ يُعِيدَ هَاهُنَا.

- وَإِنْ قُلْنَا هُنَاكَ: "لَا يُعِيدُ" [فَهَلْ يُعِيدُ هَاهُنَا] (") عَلَىٰ وَجُهَيْنِ: أَخَدُهُمَا: لَا يُعِيدُ الْفَيْقِ "لَا يُعِيدُ" احْتَجَّ أَحَدُهُمَا: لَا يُعِيدُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ لَمَّا قَالَ فِي الغَنِيِّ "لَا يُعِيدُ" احْتَجَّ بِأَنَّ النَّبِيِّ قَالَ: "إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا" (") وَأَنَّهُ اعْتَبَرَ ظَاهِرَ الحَالِ، وَهَذَا التَّعَلِيلُ مَوْجُودٌ هَاهُنَا.

وَالثَّانِي: يُعِيدُ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَحْرٍ. فَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بَحْرٍ. فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ؛ لَمْ يُجْزِءِ وَجْهًا وَاحِدًا.

﴿ فَإِنْ كَانَ فِي السَّفَرِ وَمَعَهُ أَوَانٍ بَعْضُهَا طَاهِرٌ وَبَعْضُهَا نَجِسٌ، وَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ السمى لِالأوالِي المعرى فَقَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا (١):

فَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَحْمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: "يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، وَلَا يَتَحَرَّىٰ" وَمَا كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الكَثْرَةِ وَالقِلَّةِ.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ٤٦، «رؤوس مسائل القاضي»: ٣٨/ أ، «رؤوس مسائل العُكبري»: ١/ ٣٦٢، «رؤوس مسائل الهاشمي»: ١/ ٣١٦، «الإنصاف»: ٣٢/ ٢٤٦.

⁽٢) في الأصل»: (قيل هاهنا)، والتصويب من المستوعب».

⁽٣) أُخْرِجه الإمام أحمد في «المسند» رقم: ١٧٩٧٢، وابن أبي شيبة في «المصنف» رقم: ١٧٦٩، وأبو داود في «السنن» رقم: ١٦٣٣.

⁽٤) تُنظر المسألة ص ١٣٣.

وَكَانَ أَبُو بَكِي، وَأَبُو عَلِيِّ النَّجَّادُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ يُفَرِّ قُونَ (')، فَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةُ وَأَكْثَرُهَا طَاهِرًا تَحَرَّىٰ، / وَإِنْ قَلَتْ لَمْ يَتَحَرَّ.

1/150

المعرى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ثِيَابٌ بَعْضُهَا طَاهِرٌ وَبَعْضُهَا نَجِسٌ؛ لَمْ يَتَحَرَّ فِيهَا، وَيُصَلِّي فِي فَالْعِلْ كُلُّ وَلَا يَكُمْ يَكُونُ كُلُونًا وَيُصَلِّي فِي فَالْعِلْ كُلِّ وَلَا إِنْ كُلُونًا وَيُحْزِثُهُ وَالْعَلَى عَلَى الْعِلْ عَلَيْ وَيُحْزِثُهُ وَالْعَلَى عَلَى الْعِلْ عَلَى الْعِلْ عَلَى الْعِلْ وَيُحْزِثُهُ وَاللَّهِ الْعِلْ عَلَى الْعِلْ عَلَى الْعِلْ عَلَى الْعِلْ عَلَى الْعِلْ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّه

العرى * وَ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ جِهَةُ القِبْلَةِ وَكَانَ فِي مِصْرٍ، سَأَلَ مَنْ بِحَضْرَتِهِ عَنْ ذَلِكَ، فِاللَّهِ أَوْ خَرَجَ إِلَىٰ المَسْجِدِ وَتَأَمَّلَ المِحْرَابَ.

فَإِنْ صَلَّىٰ مِنْ غَيْرِ [مَسْأَلَةٍ](٣)، وَلَا تَأَمَّلَ المِحْرَابَ؛ لَمْ يُجْزِهِ. وَإِنْ كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ وَبِحَيْثُ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَىٰ القِبْلَةِ؛ فَإِنَّهُ يَتَحَرَّىٰ وَيُصَلِّي. فَإِذَا صَلَّىٰ، ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ أَخْطاً القِبْلَةَ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ (١).

العرى * وَإِذَا كَانَ مَعَهُ مَسْلُوخَتَانِ إِحْدَاهُمَا مُّذَكَّاةٌ وَالْأَخْرَىٰ مَّيْتَةٌ، أَوْ إِحْدَاهُمَا تُرِكَ فَالطَعْمُ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَجِدْ طَعَامًا غَيْرَ ذَلِكَ؛ تَحَرَّىٰ فَأَكَلَ مِمَّا يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ حَلَالً. وَالطَعْمُ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَجِدْ طَعَامًا غَيْرَ ذَلِكَ؛ تَحَرَّىٰ فَأَكَلَ مِنْ غَيْرِ تَحَرَّ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ: «إِذَا وَقَدْ رُويَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ جَوَازِ الأَكْلِ مِنْ غَيْرِ تَحَرَّ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ: «إِذَا الْحَمَامِ وَتَصَرَّفَ فِيمَا يَقِيَ» (٥) وَلَمْ الْحَرَامِ وَتَصَرَّفَ فِيمَا يَقِيَ اللهُ وَلَمْ يَا مُرْهُ بِالشَّحَرِّى (٦).

العرى * وَإِذَا اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِنِسَاءٍ أَجَانِبَ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لَمْ يَتَحَرَّ فِي ذَلِكَ. فِالْعلامِ فَالْعلامِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ [فِي](٧) بَلَدٍ كَبِيرٍ وَعَدَدٍ كَثِيرٍ؛ جَازَ أَنْ يَتَحَرَّىٰ وَيَتَزَوَّجَ.



⁽١) في المستوعبة: يفرقون ويقولون.

⁽٢) تُنظر المسألة ص ١٣٤.

⁽٣) في االأصل؛ (قبلة)، والتصويب من المستوعب،

⁽٤) تُنظر المسألة ص ١٤٣.

⁽٥) الآداب الشرعية): ١/ ٤٧٣.

⁽٦) تُنظر المسألة: «الإنصاف»: ٢٤/ ٢٤٦.

⁽٧) سقطت من االأصل.

مر باب في التعري إلى التعري التعري

وَيُحْتَمَلُ اللَّهُ يَنَزُّوَّجَ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ (١).

* وَإِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّىٰ أَوْ أَرْبَعًا:

فَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدُا؛ لَمُ يَتَحَرَّ وَيَنَّىٰ عَلَىٰ اليَقِينِ.

وَإِنَّ كَانَ إِمَامًا ؛ فَفِيهِ رِوَايِتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ كَالمُنْفَرِدِ.

وَالثَّانِيَةُ : يَتَحَرَّىٰ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَىٰ [الصَّوَابِ]"، وَعَمِلَ عَلَيْهِ".

* وَإِذَا اخْتَلَطَ قَتْلَىٰ المُسْلِمِينَ بِقَتْلَىٰ الكُفَّارِ ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبُرُ فِي ذَلِكَ العَلَامَةُ. فَإِنْ تَمَيِّزُوا بِالعَلَامَةِ ؛ صَلَّىٰ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ مِنْهُمْ دُونَ الكُفَّارِ.

وَالْعَلَامَةُ فِي ذَلِكَ الْخِتَانُ وَالْخِضَابُ.

وَفِي الكُفَّارِ / الغِيَارُ (٤) وَالزُّنَّارُ.

فَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزُ؛ صَلَّىٰ عَلَىٰ جَمِيعِهِمْ وَنَوَىٰ بِالدُّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ، سَوَاءٌ كَانَ المُسْلِمُونَ (" أَكْثَرَ أَوِ الكُفَّادُ (").

* وَإِنْ طَلَقَ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ بِعَيْنِهَا، أَوْ أَعْتَقَ أَمَةً مِنْ إِمَائِهِ بِعَيْنِهَا، ثُمَّ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ؛ المعلى للهُ وَإِنْ طَلَقَ وَالمُعْتَقَةَ بِالقُرْعَةِ (٧) للهُ لِمُعْتَحَدِّ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ بَطَأْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ المُطَلَّقَةَ وَالمُعْتَقَةَ بِالقُرْعَةِ (٧) للهُ



ق المبارة

المحري

۱۲۵/پ

التحري في مبلاة

المينازة

⁽١) تُنظر المسألة: االإنصاف ١٤١/١١٠

⁽٢) تصعفت في الأصل إلى: (الصلوات)، والتصويب من المستوعب،

⁽٢) تُنظر المسألة ص ١٥٤.

 ⁽٤) والْغِيَّارُا: هو ثوب يخالف لونه لون بقية ثيابهم كالعسلي والأدكن، وإن لبسوا القلانس ميزوها عن قلانس المسلمين بشد خرقة في أطرافها، ويجعل غيار المرأة في خفيها فتلبس أحد الخفين أسود والآخر أبيض أو أحمو. «الهداية» ص ٢٥٥.

⁽٥) في ١٤ لأصل»: (المسلمين)،

⁽٦) تُنظر المسألة ص ١٩١.

⁽٧) تُنظر المسألة ص 45٨.

المرابع المنتخرك



ماسے ماسے ۱۹۲۲ در دساسے ماسی استان میں استان

العرال * يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ أُمِّهِ، وَجَدَّيْهِ، وَابْنَتِهِ، وَذَوِي مَحَارِمِهِ المُحَرَّمَةِ
العام إِلَىٰ وَجُهِهَا، وَشَعْرِهَا، وَنَحْرِهَا، وَصَدْرِهَا، [وَثَدْيِهَا] أَنَّ، وإِلَىٰ يَدَيْهَا، وَسَاقِهَا،
وَقَدَمَيْهَا.

وَلَا يَبِحِلُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ بَطْنِهَا، وَلَا إِلَىٰ ظَهْرِهَا، وَلَا إِلَىٰ مَا هُوَ أَسْفَلَ مِن ذَلِكَ [إِلَىٰ]('') الرُّكْبَةِ.

فَإِنْ [كَانَ](٣) أَكْثَرُ رَأْبِهِ أَنَّهُ إِنْ نَظَرَ إِلَىٰ شَعْرِهَا وَصَدْرِهَا اشْتَهَىٰ؛ فَيَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَنْظُرَ.

وَإِنْ كَانَ يَخَافُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ؟ فَيَنْبَغِي لَهُ أَلَّا يَخْلُو بِهَا، وَلَا يُسَافِرَ بِهَا.

وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ = جَازَ لَهُ أَنْ يَمَسُّهُ.

العرال * وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ أَمَةِ غَيْرِهِ - إِذَا كَانَ مِثْلُهَا [يُشْتَهَىٰ]('' ـ إِلَّا إِلَىٰ مِثْلِ اللهُ عَلَىٰ مِثْلِ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُوالِي عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَى

⁽٤) تصحفت في "الأصل" إلى: (يشترى)، والتصويب من «المستوعب».



⁽١) تصحفت في «الأصل» إلى: (بدنها)، والتصويب من «المستوعب».

⁽٢) في «الأصل»: (من)، والتصويب من «المستوعب».

⁽٣) ليست في «الأصل»، واستدركتها من «المستوعب».

* فَأَمَّا الرَّجُلُ:

عورة الرجل

فَإِنَّ عَوْرَتَهُ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَىٰ رُكْبَتَيْهِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ. وَالأَخْرَىٰ: القُّبُلِّ وَالدُّبُرُ.

وَالرُّكْبَةُ وَالسُّرَّةُ لَيْسَتَا بِعَوْرَةٍ رِوَايَةً وَاحِدَةً.

وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي (الصَّلَاقِ) (١).

جارية الغير

* وَيَجُوزُ لِجَارِيةِ غَيْرِهِ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ إِلَىٰ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَتَمَسَّهُ أَيْضًا. إِلَّا أَنْ تَخَافَ أَنْ تَشْتَهِي، أَوْ يَخَافَ الرَّجُلُ أَنْ يَشْتَهِيَهَا إِنْ مَسَّهَا.

إلى الحوة الأجنبيا

* وَأَمَّا الْحُرَّةُ الْأَجْنَبِيَّةُ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرُ مِنْهَا إِلَىٰ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ.

وَلَا يَمَتُّهُ إِذَا كَانَتْ شَابَّةً مِثْلُهَا يُشْتَهَىٰ.

فَأَمَّا العَجُوزُ الَّتِي لَا / تُشْتَهَىٰ فَلَا بَأْسَ بِمُصَافَحَتِهَا، وَمَسِّ يَدِهَا وَمَا لَيْسَ ٢٦١/أ بِعَوْرَةِ مِنْهَا، وَهُوَ الْوَجْهُ.

وَفِي الكَفَّيْن رِوَايَتَانِ^(٢).

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ وَجْهِهَا إِذَا أَرَادَ تَزَوِيجَهَا وَالشُّهَادَةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ ظُنُّهُ أَنَّهُ يَشْتَهِيهَا.

القابلة

* وَلَا بَأْسَ أَنْ تَنْظُرُ القَابِلَةُ إِلَىٰ مَوْضِعِ الوِلَادَةِ وَغَيْرِهِ.

* وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَحْتَقِنُ وَيَتَدَاوَى فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَحْقِنَهُ رَجُلٌ وَيَنْظُرَ إِلَىٰ مَوْضِعِ الحُقْنَةِ. للرجل

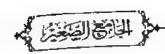
* وَإِنْ أَصَابَ امْرَأَةً جَرْحٌ أَوْ قُرْحَةٌ، وَلَمْ يَجِدُوا امْرَأَةً تُدَاوِيهَا، وَخِيفَ عَلَيْهَا للمرأة

(١) تُنظر المسألة ص ١٤٩.

(٢) تُنظر المسألة ص١٤٩،



الأظر





التَّلَفُ، أَوْ وَجَعٌ [عَظِيمٌ](١)؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُدَاوِيَهَا رَجُلُ. وَيَغُضُّ بَصَرَهُ مَا اسْتَطَاعَ عَنْ غَيْرِ مَوْضِعِ الجِرَاحَةِ. وَيَسْتُرُ مِنْهَا مَا عَدَا مَوْضِعَ المُعَالَجَةِ.

--•• •

(١) في االأصلة: (غلبهم)، والتصويب من «المستوعب».





عاد المركزاهِ على الإكراهِ في الإكرامِ في

* إِذَا أُكْرِهَ الرَّجُلُ بِضَرْبٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ فَطْعِ عُضْوٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ عَلَىٰ الكُفْرِ أَوْ الإكاوا المسلم المُعْدِ المَّالِمَةِ أَوْ لَحْمِ الْحَدِينَ الْحَدَاءَ الْحَدُونَ اللَّهُ الْحَدُونَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللّهُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللل

إِحْدَاهُمَا: [لَا يُبِيحُهُ](١) الإِكْرَاهُ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تُبِيحُهُ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ شُرْبُهَا عِنْدَ العَطَشِ (٥). تَصَّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ شُرْبُهَا عِنْدَ العَطَشِ (٥).

وَالثَّانِيَةُ: يُبِيحُهُ الإِكْرَاهُ.

العديد المَّدِّدَ بِفِعْلِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ: * فَإِنْ غَلَبْ فِي نِيَّتِهِ لَا يَفْعَلُونَ (٦) مَا تُوَعَّدُوهُ عَلَيْهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا

 ⁽٦) في «المستوعب»: خلب على ظنه أنهم لا يفعلون.



⁽١) ليست في «الأصل».

⁽٢) في «المستوعب»: وسعه أن يفعل ذلك؛ لأن كل شيء تبيحه الصرورة فإن الإكراه ببيحه.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٢/ ١٥٥، «رؤوس مسائل العُكبري»: ٣/ ١٥٥٥، «الفروع»: ١/ ٩٧، «الإنصاف»: ٢٦/ ٤٢٥.

⁽٤) سقطت من «الأصل، استدركتها من «المستوعب».

⁽٥) رواية عبد الله في «مسائله» رقم: ١٨٠٨، وإسحاق بن هانئ في «مسائله» رقم: ١٧٥٥.

() [] [] []



أَكْرَهُوهُ عَلَيْهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً.

وَإِنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُمْ يَفْعَلُوهُ ؛ فَعَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ (١):

إِحْدَاهُمَا: يُبَاحُ.

وَالثَّانِيَةُ: لَا يُبَاحُ.

الاكه * وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَىٰ أَنْ يُقِرَّ لِغَيْرِهِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَقَرَّ لَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ؛ فَقَدْ قِيلَ: لَا عَالِاللهِ عَالِاللهِ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ، وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِمِائَةِ دِينَارِ؛ صَحَّ إِقْرَارُهُ.

الإكل * وَلَوْ أُكْرِهَ فَقِيلَ لَهُ: ﴿ لَتَقَطَّعَنَّ يَدَكَ أَوْ لَنَقْطَعَنَّهَا ﴾ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ / يَفْعَلَ ذَلِكَ. النفس وَكَذَلِكَ إِنْ قِيلَ لَهُ: ﴿ لَتَقْتُلَنَّ نَفْسَكَ أَوْ لَنَقْتُلَنَّكَ ﴾ لَمْ يَكُنْ (٢٠) لَهُ أَنْ يَقْتُلَ ٢٦١/ب

الاكره * وَلَوْ قِيلَ لَهُ: «لَتَقْتُلَنَّ فُلَانًا أَوْ لَنَقْتُلَنَّكَ» لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ فُلَانًا. على هند العنو العنو

الاكه * وَإِذَا أُكْرِهَ عَلَىٰ أَنْ يُسْلِمَ، فَأَسْلَمَ؛ صَحَّ إِسْلَامُهُ. المُلهِ الْكُفْرِ؛ قُتِلَ. الإَسْلامُهُ المُلْمِةُ المُلهُ المُكْفِرِ؛ قُتِلَ.

الاكلاف * وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَىٰ طَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ بَيْعٍ؛ لَمْ يَفَعْ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَ وَإِنْ أُكْرِهُ عَلَىٰ الزُّنَّىٰ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ فِعْلُهُ. الزُّنَّىٰ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ فِعْلُهُ.

فَإِنْ فَعَلَهُ ؛ فَعَلَيْهِ الحَدُّ، سَوَاءٌ كَانَ الخَلِيفَةُ (٣) أَوِ الحَاكِمَ أَوِ [الوَالِيَ](١).

(١) لم أجد من أشار إلى اختلاف الروايتين في هذا الموضع، وإنما قال الإمام أحمد رَجَّالَيُّهُ عَنْهُ في رواية المَرُّ وذِي: «الإكراهُ: إذا زيلَ بشيءٍ مِن العذابِ، فإن لم يُنَلَ بشيءٍ مِن العذابِ فليس هو إكراهٌ، مثلُ الضربِ بالسَّيَاطِ، أو الحَنقِ، أو عَصْرِ رِجلِهِ» «زاد المسافر» رقم: ٤٨٣٦.

(٢) في االمستوعب إ: يجز.

الإكراء على الزنا

(٣) كذا في «الأصل»، وفي «المستوعب»: سواء كان المكره له والعياذ بالله تعالى الخليفة.

(٤) في الأصلة: (الموالي)؛ والتصويب من المستوعب.





* يُكْرَهُ لِلْمُحُدِثِ أَنْ يُؤَذِّنَ وَيُقِيمَ.

* وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ مَقَامَ الإِمَامِ فِي الطَّاقِ(").

وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ شُجُودُهُ فِيهِ.

* وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالدُّعَاءِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْفِيَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَمَرَ بِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ آدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعُا وَخُفِّيَةً ﴾ (").

* وَيُكُرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ:

. عِنْدَ حَمْلِ الْجِنَازَةِ

- وَعِنْدُ شِدَّةِ القِتَالِ.

* وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ السُّورَةِ الَّتِي فِيهَا سَجْدَةٌ فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي بُسِرُّ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ.

* وَيُكْرَهُ السَّدْلُ فِي الصَّلَاةِ.

وَلُّبْسُهُ الصَّمَّاءَ.

* وَيُكْرَهُ التَّخَصُّرُ فِي الصَّلَاةِ.

* وَيُكْرَهُ التَّصَاوِيرُ فِي السُّقُوفِ وَعَلَىٰ الحِيطَانِ.

وَلَا يُكْرَهُ فِي البُّسُطِ وَالوَسَائِدِ.

(١) في «المستوعب»: باب في الكراهة.

(٢) في «المستوعب»: ويكره للإمام أن يقوم في طاق القبلة.

(٣) سورة الأعراف: ٩٠.



《 [法國] 製油 》



* وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلصِّبْيَانِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (١). وَالأُخْرَىٰ: لَا يُكْرَهُ.

* وَيُكْرَهُ لُبْسُ الحَرِيرِ فِي الحَرْبِ.

* وَيُكْرَهُ تَعَلِيقُ السُّتُورِ الَّتِي فِيهَا تَصَاوِيرُ، وَالَّتِي لَا تَصَاوِيرَ فِيهَا.

* وَيُكْرَهُ سَمَاعُ الغِنَاءِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

* وَيُكْرَهُ الضَّرْبُ بِالقَضِيبِ.

وَاخْتَلَفَّتِ الرَّوَايَةُ فِي النَّقْطِ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ(٣).

* وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَىٰ أَرْضِ العَدُوِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ العَسْكَرُ كَبِيرًا فَيَكُونَ الغَسْكَرُ كَبِيرًا فَيَكُونَ الغَسْكَرُ كَبِيرًا فَيَكُونَ الغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةَ.

١/١٧ * / وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ وَأَهْلِ البَغْيِ، وَفِي عَسَاكِرِ الفِتْنَةِ.

* وَيُكْرَهُ المُدَاوَمَةُ عَلَىٰ قِرَاءَةِ شُورَةِ السَّجْدَةِ.

وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَخْمَدَ هَلْ يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّوَرِ، وَآيَاتٍ مِنْ وَسَطِهَا فِي الصَّلَاةِ؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْنِ^(؛).

⁽٤) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ١/ ١١٩، «الشرح الكبير»: ٣/ ٦١٩، «فتح الباري»: ٧/ ٦٥، «الإنصاف»: ٣/ ٦١٩.



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٣٧، «مجموع الفتاوى»: ٢٢/ ١٤٣، «الآداب الشرعية»: ٣/ ١٨٠، «الإنصاف»: ٣/ ٢٦٨.

⁽٢) في المستوعب: آي السور.

⁽٣) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٤٢، «مجموع الفتاوي»: ٣/ ٢٠٢ و١٢/ ١٠٢، «القروع»: ١/ ٢٤٩، «الآداب الشرعية»: ٢/ ٢٧٣، «تصحيح الفروع»: ١/ ٢٤٩.

بر باب الكراهية كالم

* وَيُكْرَهُ الإسْتِعَانَةُ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ المُسْلِمِينَ، مِثْلِ: العَمَالَةِ، وَالكِتَابَةِ، وَجِبَايَةِ الخَرَاجِ، وَقِسْمَةِ الفَيْءِ وَالغَنِيمَةِ، وَأَنْ يَكُونَ خَازِنَا لِبَيْتِ المَالِ، أَوْ جِهْيِذًا.

* وَيُكْرَهُ أَنْ:

-[يُقَيِّدُ] (١) عَبْدُهُ.

- أَوْ يَجْعَلَ [الرَّايَةَ](١) فِي عُنْقِهِ.

- أَوْ يُكَلِّفَهُ مِنَ العَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ.

* وَيُكْرَهُ الإحْتِكَارُ.

وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ الطَّعَامَ فِي المِصْرِ [يَتَرَبَّصُ] (٣) بِهِ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ ضَيْعَتِهِ أَوْ جَلَبَهُ مِنْ مَوْضِعِ آخَرَ؛ فَلَيْسَ بِاحْتِكَارٍ.

* وَيُكُرَهُ الْخَرْزُ بِشَعْرِ الْخِنْزِيرِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيَنِ (١٠٠٠ -وَالْأُخْرَىٰ: لَا يُكْرَهُ -

* وَيُكْرَهُ حَلْقُ الرَّأْسِ فِي غَيْرِ الإِحْرَامِ فِي إِحْدَىٰ الرِّوَايَتَيْنِ (٥٠).

(١) في «الأصل»: (يقتل)، والتصويب من (المستوعب».

(٢) تصحفت في «الأصل» إلى: (الدابة)، والتصويب من «المستوعب». و «الرَّاية» هي حديدة مستديرة على قدر العنق تجعل فيه «النهاية».

(٣) في «الأصل»: (وقال يصر)، والتصويب من «المستوعب».

(١) تُنظر المسألة: «التمام»: ١/ ١١١، «المعني»: ١/ ١٠٩، «الحاوي الكبير»: ١/ ١٧٧، «مختصر الفتاوي المصرية» ص ٢٧، «الإنصاف»: ١/ ١٧٤،

(ه) تُنظر المسألة: «الترجل» ص ٨٩، «التمام»: ١/ ١٣٢، «كشف المشكل»: ٢/ ١١٦، «الشرح الكبير»: ١/ ٢٥٨، «الإنصاف»: ١/ ٢٥٨.



﴿ المِنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمِنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ لِ



وَالأُخْرَىٰ: لَا يُكْرَهُ.

* وَيُكُرَهُ أَنْ يَبْتَدِئَ الكَافِرَ بِالسَّلَامِ.

فَإِنِ ابْتَدَأَهُ الكَافِرُ بِالسَّلَامِ وَدُّ عَلَيْهِ.

وَلَمْ يَزِدٌ فِي الجَوَابِ عَلَىٰ قُولِهِ: "وَعَلَيْكُمْ".

* وَتُكْرَهُ مُصَافَحَتُهُ أَيْضًا.

* وَيُكُرِّهُ إِخْصَاءُ البَّهَائِمِ.

* وَيُكُرَّهُ جَزُّ أَعْرَافِهَا(١).

وَهَلْ يُكْرَهُ حَذْفُ أَذْنَابِهَا؟ عَلَىٰ رِوَايَتَيْن^(١):

نَقَلَ مُهَنَّا(٢) الكُرَاهِيَةَ.

وَنَقَلَ أَبُّو الْحَارِثِ (١) وَالْفَضْلُ (١) نَفْيَ الْكُرَاهِيَةِ.

وَقَالَ فِي رِوَاتِةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ (١): النَّمَا رُخِّصَ فِي جَزِّ الأَذْنَابِ، فَأَمَّا أَغْرَافُهَا فَلا (٧).

تُنظر المسألة: االآداب الشرعية ١٣٠/٣٠.

⁽٧) ذكرها ابن مفلح في االأداب الشرعية ٤: ٣/ ١٣٠.



⁽١) أشار الإمام أحمد رَسِخُلِلُكُ عَنْهُ إلى عدم كراهة أخذ الشيء اليسير منها في رواية الأثرم أخرجها غلام الخلال في ازاد المسافرا رقم: ١٩٩٤.

 ⁽٦) تفيد رواية الأثرم معنى يجعل المسألة على ثلاث روايات، أما الرواية الثالثة فهي: كراهة حذف الأذناب إذا لم يكن منها ضرر، وجواز حذفها إذا كان في حذفها منفعة.

⁽٣) هو مهنَّا بن يحيى الشامي، أبو عبد الله السلمي. تُنظر ترجمته: اطبقات الحنابلة): ٢/ ١٣٢.

⁽٤) هو أحمد بن محمد، أبو الحارث الصَّافغ. تُنظر ترجمته: اطبقات الحنابلة، ١٧٧٠.

 ⁽٥) هو الفضل بن زياد، أبو العباس القطان البغد دي. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ٢/ ١٨٨.

⁽٦) هو إبراهيم بن الحارث ابن عبادة بن الصامت الطرسوسي. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ١/ ٢٨٨.

ابابالكراهية كاب

* وَتَكْرَهُ:

ـ النّيَاحَةُ.

ـ وَالنَّدْبُ.

ـ وَشَقُّ الجُيُوبِ.

- وَلَطُّمُ الخُدُّودِ عِنْدَ المَوْتِ.

* وَيُكْرَهُ فِيَامُ الرَّجُلِ لِغَيْرِهِ، إِلَّا لِلسُّلْطَانِ أَوِ لِلْعَالِمِ أَوْ لِلْوَالِدِ. وَلَا تُكْرَهُ:

ـ المُصَافَحَةُ.

- وَلَا المُعَانَقَةُ.

- وَلَا [تَقْبِيلُ]() الرُّؤُوسِ وَالْيَدِ عَلَىٰ [وَجْهِ التَّدَيُّنِ]().

* وَيُكْرُهُ تَقْبِيلُ الْفَمِ.

* وَإِذَا صَافَحَ فَلَا يَنَّزِعُ يَدَهُ حَتَّىٰ يَنَّزِعَهَا الآخَرُ مِنْهُ.

* وَيُكْرَهُ سَلَامُ الرَّجُلِ عَلَىٰ المَرْأَةِ الشَّابَّةِ.

وَلَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَتُ عَجُوزًا.

 « وَيُكْرَهُ هَجْرُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَالبِدَع، وَالفُسَّاقِ المُدِيمِينَ (٣) عَلَىٰ ذَلِكَ.

* وَيُكْرَهُ أَنَّ يُشَمِّتَ (1) الرَّجُلُ [الْمَرْأَةَ](١) الشَّابَّةَ إِذَا / عَطَسَتْ.

۱۲۷/پ

 ⁽٥) في «الأصل»: (للمرأة)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله تعالى.



⁽١) في (الأصل): (تقبل)، والتصويب من «المستوعب»،

 ⁽٦) تصحفت في الأصل إلى: (وقت اليدين)، والتصويب من «المستوعب».

⁽٣) في (المستوعب): المدمنين.

⁽¹⁾ في (الأصل): (يمشمت)، والنصويب من «المستوعب».



ولا بُكْرِ أَ ذَلِك للْعَجُوز.

• ويُكُرهُ:

. نَتُفُ الشَّبُ.

. وُحِلُّقُ القفا في غَيْرِ الحِجَامَةِ.

ويُكُرهُ الدُّخُولُ علَى اللَّقَارِبِ وَالأَجَانِبِ إِلَّا بِإِذْنِ، وَيَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَذِنَ
 لَهُ وإلّا رَجع، إلّا أَنْ يعُلَم ذلِكَ أَوْ يغُلبَ عَلَىٰ ظَنْهِ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَزِيدَ.

* ولا يستقبل بوَّجْهه البّابَ حِينَ الإستِنْذَانِ.

* ويُكْرِهُ أَنْ يَتَنَاجِيٰ اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ.

* وَيُكْرَهُ الأَكُلُ وَالشُّرْبُ، وَتَنَاوُلُ الشِّيءِ مِنْ يَدِ غَيْره بشِماله.

* وَيُكُرَهُ الْإِسْتِنْجَاءُ وَالْإِسْتِنْقَارُ، وَخَلْعُ نَعْلِهِ، وَتَنْقِيةُ أَنْهُم، وغَيْرُ ذلكَ منْ إِزالةِ الدَّرَنِ وَالأَذَىٰ بِيَمِينِهِ.

وَيُكُرَهُ المَشْئِ فِي نَعْلِ وَاحِدٍ.

* وَيُكُرُهُ:

مِ أَنْ يَنْفُخَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ.

ـ وَالتَّنَفُّسُ فِي إِنَّائِهِ.

فَإِذَا ضَاقَ بِهِ التَّنَفُّسُ؛ فَلْيُنَحِّ القَدَحَ عَنْ فِيهِ.

* وَيُكْرَهُ الأَكْلُ مُتَّكِئًا.

* وَيُكْرَهُ غَسْلُ اليَّدِ لِلْأَكْلِ.



الكرافية المحرافية

* وَيُكْرَهُ أَكْلُ الكُرَّاثِ، وَالبَصَلِ، وَالنَّوْمِ وَدُخُولُ المَسْجِدِ.

* وَيُكْرَهُ لِأَهْلِ الفَضْلِ التَّسَرُّعُ إِلَىٰ إِجَابَةِ الطَّعَامِ.

* وَيُكُرَهُ لِلْمُسْلِمِ عِيَادَةُ الذِّمِّيِّ وَنَعْزِيتُهُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ (١). وَالأُخْرَى: لَا يُكْرَهُ.

* وَيُكْرَهُ لُبْسُ الرَّقِيقِ مِنَ التَّيَابِ الَّذِي [تَبِينُ]() مِنْهُ الأَبْدَانُ.

* وَيُكْرَهُ مِنَ اللَّبَاسِ مَا يُخْرِجُ صَاحِبَهُ إِلَىٰ الخُبَلَاءِ وَالبَطَرِ.

* وَيُكْرَهُ [التَّلَقُّمُ](") فِي الصَّلَاةِ، وَفِي الفِتَالِ أَيْضًا.

* وَيُكْرَهُ مِنُ اللَّيَاسِ مَا يَشْتَهِرُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ.

* وَيُكْرَهُ:

. وَصْلُ الشُّعْرِ.

ـ وَالْوَشْمُ.

. وَالْخِضَابُ بِالسَّوَادِ.

* وَتُكُرَهُ قِرَاءَةُ الأَلْحَانِ المُطْرِبَةِ المُشْبِهَةِ لِلْأَغَانِي؛ إعْظَامًا وَتَنْزِيهًا عَنِ الأَغَانِي.

* رَيُكْرَهُ الكَيُّ ، وَقَطْعُ العُرُوقِ عَلَىٰ وَجْهِ التَّدَاهِي فِي إِحْدَىٰ الرَّوَايَتَيْنِ (1). وَالأُخْرَىٰ: لَا يُكْرَهُ.

* وَمَنْ رَأَىٰ مِنَ الحَبّات شَيْئًا فِي / مَنْزِلِهِ ؛ فَلْيُؤْذِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

Î/**YA**

(١) تُنظر المسألة: «الروايتين والرجهين»: ١/ ١٩٩، اأحكام أهل الذمة؛ ١/ ٤٣٨، الإنصاف: ٦- ١٠.

(٢) في الأصل: (ثين).

(٣) تصحفت في «الأصل» إلى: (التسليم).

(٤) تُنظر المسألة: «الطب» ص ٢٠٠، «الروابتين والوجهين»: ٣/ ١٣٤، «الإرشاد» ص ٢٥٠، «الأداب الشرعية»: ٢/ ٢٤٤، «المستوعب»: ٢/ ٨١٥ و ٨٢٧.



A REPORT D



_ فَإِنْ بَدَا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَلْيَقْتُلْهُ.

وَيُكُوهُ قَنْلُهُ قَبْلَ الإِيذَانِ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: «إِنَّ الإِيذَانَ فِي غَيْرِ ذِي الطُّفْيَتَيْنِ ـ وَهُوَ الَّذِي بِظَهْرِهِ خَطُّ أَسْوَدُ.، وَغَيْرِ الأَبْتَرِ ـ وَهُوَ الغَلِيظُ [الذَّنَبِ](') كَأَنَّهُ قَدْ قُطِعَ ذَنْبُهُ ـ فَإِنَّهُمَا يُقْتَلَانِ مِنْ غَيْرِ إِيذَانٍ "(').

* وَيُكْرَهُ قَتُلُ النَّمْلِ، إِلَّا مِنْ أَذِيَّةٍ شَدِيدَةٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ(٢) وَقَتْلُ [القَمْلِ](١) بِغَيْرِ النَّارِ، وَيُكْرَهُ قَتْلُهُ(٥) بِالنَّارِ.

* وَيُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفَادِع.

* وَيُكْرَهُ لِلْمُسَافِرِ اتِّخَادُ الأَجْرَاسِ [وَالأَوْتَارِ](١) فِي أَعْنَاقِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ. * وَتُكْرَهُ كَثْرَةُ العَمَلِ فِي المَسَاجِدِ، وَالتَّشَاغُلُ فِيهَا بِالصَّنَائِعِ، كَالْخِيَاطَةِ وَالْخِرَازَةِ وَغَيْرِهَا.

وَيُسْتَحَبُّ تَنْزِيهُهَا عَنْ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ وَسَائِرِ الأَوْسَاخِ.

* وَتُكْرَهُ السَّمَةُ فِي الوَجْهِ.

وَلَا تُكْرَهُ فِي غَيْرِهِ.

* وَيُكُرَهُ فِي (٧) الكُنَىٰ أَبُو عِيسَىٰ، وَأَبُو يَحْيَىٰ.



⁽١) تصحفت في «الأصل» إلى: (الذي).

 ⁽٦) رواية الفضل بن زياد عنه، ذكرها ابن مفلح في «الأداب الشرعية»: ٣٤٧/٣.

⁽٣) في قالمستوعب): قتلهن.

⁽٤) في «الأصل»: (النمل)، والتصويب من «الفصول» و «المستوعب».

⁽a) في المستوعب»: قتلهما.

⁽٢) في «الأصل»: (الأوتاد)، والتصويب من «المستوعب».

⁽V) في «المستوعب»؛ من.

بإ باب الكراهية

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي أَبِي القَاسِمِ ('): فَرُوِيَ عَنْهُ: [كَرَاهِيَةُ] (') الجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ صَاَّلَةُ عَلَيْهِ.

وَرُوِيَ عَنْهُ: الكَرَاهِيَةُ فِي الجُمْلَةِ.

وَرُوِيَ عَنْهُ: نَفْيُ الكَرَاهِيَةِ فِي الجُمْلَةِ.

* وَيُكْرَهُ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ قُوْمٍ وَهُمْ فِي سِرٍّ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ.

* وَيُكْرَهُ اتَّكَاءُ الرَّجُلِ عَلَىٰ يَدِهِ اليُسْرَىٰ خَلْفَ ظَهْرِهِ.

* وَيُكْرَهُ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الظُّلِّ وَالشَّمْسِ.

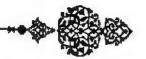
--•• •



⁽۱) تُنظر المسألة: «الروايتين والوجهين»: ٣/ ١٣٦، «الجامع لعلوم الإمام أحمد»: ٢٠ / ٩٠٠ «زاد المسافر»: ٤/ ٢٠٠ «المستوعب»: ٢/ ٢٧٨، «زاد المعاد»: ٢/ ٣١٧، «تحفة المودود» ص ٢٠٠ «الأداب الشرعية»: ٣/ ١٤٩.

⁽٢) في «الأصل»: (الكراهية).

(美国)等川



وَهَذَا آخِرُ الكِتَابِ الَّذِي جَمَعْنَاهُ:

وينْ عِلْم أَحْمَدَ.

- وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنَاهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ.

وَابْنُ عَمِّهِ حَنْبَلٌ (١).

وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِ.

- وَمَا يُتَخَرَّجُ عَلَىٰ قَوْلِهِمْ.

فَأَمَّا أَحْمَدُ:

ترجرة الإمام أحد إمام

مصادر المؤلف

ني كتابه

فَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبُل.

اللاهب

وَهُوَ [عَرَبِيٌ] (٢) مِنْ بَنِي ذُهَل بْنِ شَيْبَانَ.

وَكَانَ لِآبَائِهِ سَوَابِقُ فِي الْإِسْلَام، فَرَوَىٰ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ (° قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ ١٢٨ فِي قَارِ / انْتَصَفَتْ بَكْرُ بْنُ وَائِل مِنَ الفُرْسِ، فَبَلَغَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ فَقَالَ: «هَذَا أُوَّلُ يَوْمٍ فَضَّ اللَّهُ جُنُودَ الفُرْسِ بِفَوَارِسَ مِنْ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ (٤٠) وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَالَ: ﴿ بِي نُصِرُوا ﴿ (٥٠).

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» رقم: ٢، وفي «فضائل الصحابة » رقم: ١٥١٢، والبخاري في "التاريخ الكبير" رقم: ١٦٩٢، والطبراني في دالمعجم الكبير، رقم: ٥٥٢٠.



⁽١) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو على الشيباني، ابن عم إمامنا أحمد بن حنبل رَضَّا لِللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة ٢٧٣ هـ . تُنظر ترجمته: اطبقات الحنابلة»: ١/ ٣٨٣.

⁽٢) في «الأصل»: (عدني)، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.

⁽٣) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أبو أسماء الكوفي، حدث عن أبيه والحارث بن سويد وعمرو ابن ميمون وأنس بن مالك، روى عنه الأعمش ويونس بن عبيد وبيان بن بشر، توفي رَجَمَهُ أَللَّهُ سنة ١٢هـ تُنظر ترجمته اسير أعلام النبلاء»: ٥/ ٦٠.

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» رقم: ١، وفي «فضائل الصحابة » رقم: ١٥١١.

وُلِدٌ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ مِنَ الهِجرَةِ.

وَمَوْتُهُ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ [وَمِائَتَيْنِ](١)، وَكَانَ مَبْلَغُ سِنَّهِ سَبْعًا وَسَبْعِينَ(١) قَ

وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ العِلْمَ أَعْيَانُ النَّاسِ، مِثْلُ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ (٣) بَنِ الأَشْعَثِ السِّجِشْتَانِيِّ صَاحِبِ «السُّنَنِ»، وَأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ المَرُّوذِيِّ (٤) السِّجِشْتَانِيِّ صَاحِبِ «السَّنَنِ»، وَأَبِي بَكْرٍ [أَحْمَدَ] (١) ابْنِ الحَرْبِيِّ (٩)، وَمُسْلِم بْنِ الحَجَّاجِ صَاحِبِ «الصَّحِيج»، وَأَبِي بَكْرٍ [أَحْمَدَ] (١) ابْنِ مَانِيً الكَلْبِيِّ الأَثْرَم (٧)، وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنِ مُحَمَّدِ (٨) بْنِ الحَجَّاجِ [المَرُّوذِيِّ] (١) (١٠) في جَمَاعَةٍ مِنَ الأَثْرَم (٢)، وَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنِ مُحَمَّدِ (٨) بْنِ الحَجَّاجِ [المَرُّوذِيِّ] (١) (١٠) في جَمَاعَةٍ مِنَ الأَثِمَّةِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأُمَّا ابْنُهُ صَالِحٌ(١١):

ترجمة صالح ابن إمام المذهب

⁽١١) تُنظر ترجمته: «تاريخ بغداد»: ١٠/ ٣٣٣، •طبقات الحنابلة»: ١/ ٢٩٦، «أخبار أصبهان»: ٢/ ١٩٠٥،



⁽١) في «الأصل»: (ومائتي).

⁽٢) غير واضحة في «الأصل».

⁽٣) في «الأصل»: (بن سليمان).

⁽٤) كذا في «الأصل» ولا يعرف بهذا.

⁽٥) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي، توفي سنة ٢٨٥ هـ. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ١/ ٢٨٨.

⁽٦) في «الأصل»: (وأحمد).

⁽٧) هو أحمد بن محمد بن هانئ، أبو بكر الأثرم، توفي بعد سنة ٢٦٠ هـ . تُنظر ترجمته: "طبقات الحنابلة": ١/ ١٦٢.

⁽A) غير واضحة في «الأصل».

 ⁽٩) في «الأصل»: (المروزي).

⁽١٠)هو أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروذي، هو المقدم من أصحاب الإمام أحمد رَجْوَالِلَهُ عَنْهُ، توفي سنة ٢٧٥هـ. تُنظر ترجمته: «طبقات الحنابلة»: ١/ ١٣٧.

المان المنظمة المنظمة المنظمة



فَكُنْيَتُهُ أَبُو الفَّصْلِ.

وَلِيَ الفَضَاءَ [بِأَصَّبَهَانَ] (١) ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ النَّاسُ لِقِرَاءَةِ الْعَهْدِ فَبَكَىٰ بُكَاءً شَدِيدًا، فَبَكَىٰ الشَّيُوخُ، وَقَالَ: ﴿ ذَكَرْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنْ بَرَانِيَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ وَكَانَ عَلَىٰ الشَّيُوخُ، وَقَالَ: ﴿ ذَكَرْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنْ بَرَانِي فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ وَكَانَ عَلَىٰ الشَّوَادُ، وَكَانَ إِذَا الْحَرَفَ مِنْ مَجْلِسِ الحُكْمِ بُنْزِلُ (١) سَوَادَهُ وَيَقُولُ: ﴿ تَرَانِي عَلَيْ السَّوَادُ، وَكَانَ إِذَا الْحَرَفَ مِنْ مَجْلِسِ الحُكْمِ بُنْزِلُ (١) سَوَادَهُ وَيَقُولُ: ﴿ تَرَانِي اللَّهِ تَعَالَىٰ .

وَكَانَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِاثَتَيْنِ.

وَمَوْتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةً سِتَّ وَسِتِّينَ وَمِاثَتَيْنِ، فَمَاتَ وَلَهُ ثَلَاثٌ وَسِنُّونَ سَنَةً بِأَصْبَهَانَ، وَنُحْرِجَ بِهَا إِلَىٰ قَبْرِ حُمَمَةً (٣) صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَاَلَاتَهُ عَلَيْهِ.

وَأُمَّا عَبْدُ اللَّهِ(1):

تر*جة* عبدالله

ابن إمام

فَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَلِيَ القَضَاءَ بِطَرِيقِ خُرَاسَانَ.

وَكَانَ مَوْتُهُ يَوْمَ الأَحَدِ (*).....

-- (D)

⁽٥) خَرْمٌ في «الأصل» بقدر صفحة واحدة، فيها بقية ترجمة عبد الله، وكامل ترجمة حنيل بن إسحاق، والله أعلم.



^{= &}quot;طبقات المحدثين بأصبهان": ٣/ ١٤١، "سير أعلام النبلاء": ٦/ ٣٤٣.

⁽١) في الأصل ": (بأصفهان).

⁽٢) في اطبقات الحنابلة ١: يترك.

⁽٣) في اطبقات الحنابلة)؛ ودفن إلى قرب قبر حممة.

⁽٤) تُنظر ترجمته: «تاريخ بغداد»: ١١/ ١٢، «طبقات الحنابلة»: ٢/ ٥٥ «سير أعلام النبلاء»: ١٣/ ١٦٥.